# الأمريكي ﴿



المُكرالسياسي الأمريكي

#### حقوق الطبع محفوظة

المؤسّسة العرسة العراسات والنشّتر

للكزالهشيسي: مبدوت ، ستاقت أعين بن بالياة مبن المتكافئ ، من ب ، ١٩٥٨ المنون الرق ، موكافي م ٨٧١٨ تمكن الرق الموكافي د ٢٠٠٨ د. ١٨٠٨

التوزيع ف الأون : دارالفكارس المنشر والتونع : عسّان صب : ۱۹۵۷ مطند: ۱٬۵۲۳ ، مسّاكس ۱٬۵۸۵ - مستنصس ۱۴۹۷

> الطبعكة الاول 1991

## 

# الفكرالسياسي الأمريكي

البعد الظسئي لفن ادارة شؤون الدولة الأمريكي

> ترجمتة : مشكام عبدلات ه

> > الهؤسسة العربنية للحراسات والنشر

صدر هذا الكتاب باللغة الانكليزية تحت عنوان:

### AMERICAN POLITICAL THOUGHT

The Philosophic Dimension of American Statesmanship

EDITED BY

Norton J. Frisch
NORTHERN ILLINOIS UNIVERSITY

AND

Richard G. Stevens

Copyright © 1983 F.E. Peacock Publishers, Inc.

#### مقدمــة

في كل بلد يُحكم كما يجب أن تحكم البلدان عادة، ونعني بذلك بلدا لا يقيم تحت حذاء حاكم مستبد مطلق ، فإن رجال الدولة لا يستطيعون العمل دون أن يقدموا ، بين الحين والانحر، تفسيرات علية لاعمالهم . وكل عمل ينوي رجل الدولة القيام به يجب أن بدافع عنه ويبروه ضمن الفسيسة العامة وباسم العدالة والحق . ومن الواضح أن هناك اختلافاً بين نشاطات رجل الدولة والفيلسوف السياسي . وحتى وقت قريب ، كان من المتعارف عليه أن الميزة الحاصفة هي المقدرة أن يمتم با رجل الدولة عين الدولة هي الحكمة العملية أو الحصافة . وكان مفهوماً أن الحصافة هي المقدرة الخاصة على ادراك العلاقة بين النظرية والتطبيق وإخطاط المساسات لحذا الإدراك . لكن النظرية والتطبيق وإخطاط المبارسات لحذا الإدراك . لكن النظرية والتطبيق براهما أن يجدث إلا في بلد يحكمه الفيلة بالفعل . ولم يعوجد حكم كهذا حتى الآن إلا في المدينة إلى تحدث عنها سقراط في الخيال . وهي لا تدوم طويلاً حتى في الخيال . ويصف سقراط نهاية جمهورية انحطران بين النظرية ويصف سقراط نهاية جمهورية انحطران بين النظرية والمطبق خليد ما ربط بد من ربطه بجسر . أسا في المقهوم العادي فيفصل بين النظرية والتطبق خليج واسع لا بد من ربطه بجسر .

وتقوم جميع الاعمال السياسية على رؤية ضمنية لما هو افضل وما هو اسواً . وهذه الرؤية ، في شكلها السطحي ، لا تكون اكثر من مجرد رغبة في الحصول على المزيد دون إعطاء اعتبار للثمن او لمواقب الامر على الاتربين . وهذه بالفيط الرؤية السطحية للامور . والفرق بين رؤية رجل الدولة الامور والرؤى السطحية هو ان رجل الدولة اكثر تعمقاً وتفهياً لها . فهي تتضمن ، في المقام الأولى ، الشكير فيها إذا كانت عواقب كسب ما نحققه لن تستبيع رد فعل يتضمن خسارة تفوق الكسب الذي تمقق وشمولية ومدعاة للتأمل . الكسب الذي تمقق و وبتدرج سهل يمكن ان يصبح الفكر اكثر تمقيداً وشمولية ومدعاة للتأمل . ويستطيع المرء ان بلحره السياسية هو ما اذا كان من الممكن حقاً تغير الفكر السياسي الذي يصبح اكثر تمقيداً ، وشمولية ، ومدعاة للتأمل ، كان من الممكن حقاً تغير الفكر السياسي الذي يصبح اكثر تمقيداً ، وشمولية ، ومدعاة للتأمل ، كان من الممكن حقاً تغير الفكر السياسي المدي يصبح اكثر تمقيداً ، وشمولية ، ومدعاة للتأمل ، كان

انه سبقى دائماً عجرد حسابات معقدة تنبع من الرغبة في كسب خاص . لكن اذا كان الفكر السباسي سطحياً او معقداً ، ضيفاً او شمولياً ، عفوياً او عميق التفكير ، واذا كان الفرق بين رجل الدولة والاعربين هو ان فكر رجل الدولة معقد وعميق وواسع ، فإن الفرق بين أفضل البلدان واسوئها يأتي بشكل رئيسي من الفرق في نوعية رجال الدولة لدجم . ولا شك ان اي شخص لا يلقي نظرة عابرة للأمور لا بد ان برى ان وفاه اي بلد يعتمد على نوعية الرجال الذين يدخلون او يخرجون من المكاتب السياسية .

ومن حسن الطالع ان قيض للولايات المتحدة في الساعات الحرجة من تاريخها رجال دولة من نوعها رجال دولة من نوعها وجال دولة من نوعها خياب الفلاسفة السياسيين ، في الجزء الاعظم منه فكر اشخاص معيين من رجال الدولة فيها . غياب الفلاسفة السياسية المركب على الدولة فيها . ونعن نفق على ان فهم الخاصلة السياسية لمارك وموتيسكيو وغيرهم . يبد أن موفنا هنا الديمور الطبة الاميركية يتطلب فهم الفلسفة السياسية لموك وموتيسكيو وغيرهم . يبد أن موفنا هنا يتمثل في أن هناك فكراً سياسياً بخص اميركا ذاتها ، وضمن تلك المجموعة من الافكار نرى ان الاميركين . لذلك فإن فهم الفكر السياسي الاميركي وبالتالي السياسي الرجال الدولة الاميركين . لذلك فإن فهم الفكر السياسي الاميركي وبالتالي السياسية الاميركية ، يكمن في التعرف على رجال الدولة هؤلاء وفي اختصاع فكرهم لبحث دقيق . وهذا بدوره يتطلب التمعن في طبيعة فن ادارة شؤون الدولة والبحث عن مساته الخاصة في الديومؤسط الميركي . وفي الولايات المتحدة بشكل خاص . وهذا يتطلب منا التعرف على الازمات السياسية الكيري في التاريخ الاميركي .

ونستذكر احد الاعتراضات على ما نجزم به من أن أسعى مراتب الفكر السياسي في أميركا هو فكر رجال الدولة فيها ، بأن نعيد الى الاذهان جملة جو كانون المأثورة ، عضو مجلس النواب في بدايات القرن العشرين ، من أن رجل الدولة هو سياسي مات منذ زمن بعيد . في الذي يقصده و العم جموع من قولم هذا ؟ هل يقصد أن من الفياء أن نوفع الى مستوى رجل دولة أواشك الاشخاص الذين أذا أمعنا النظر فيهم ليسوا أكثر من « مجرد ، سياسيين ؟ أم أنه يقصد ، على المكس من ذلك ، ألا نقلل من شأن السياسين لأننا بعد تفكير عميق قد نرى فيهم رجال دولة حقيقين ؟

وما نعتقد ان كانون قصده بقوله المأثور يعتمد على ما تعلمناه حيال مفهوم السياسة بشكل عام ، وقد تعلم جميعنا في الولايات المتحدة الاميركية وجهة نظر محددة عن السياسة خلال نصف القرن الماضي ، ويمكن اختصار وجهة النظر تلك في عبارة واحدة هي و فضح الريف » . وكان الاتجاه السائد في الأبحاث التي اجريت خلال نصف القرن الماضي قد قاد الى دراسة اعمال رجال الدولة اعتماداً على قناعة مفادها أن رجال الدولة هؤلاء قد لا يكونون قصدوا اغلب ما قالوه . وطالما ان اعمال رجال الدولة هي في اغلبها و قول » الاشياء ، فإن دراسة تلك الأعمال تحت نير وجهة النظر تلك يعني دراسة موضوع دون أخذ مضمونه بجدية . ولا يستطيع حتى غلاة المؤيدين لرجال الدولة تأييدهم في وضع كهذا ، لأن تأييد رجل الدولة يعني الموافقة عليه كرجل دولة . واذا ما اعتقدنا بأن جميع ادارات شؤون الدولة هي مجرد ستار فليس هناك ما ندعوه ادارة تتازة ، أو ادارة افضل او اسوا . ولا نستطيع ان نوافق حفّاً على رجل دولة لأن لا شيء ( ونعني لا شيء ) يستحق الموافقة عليه . أي ان يرى المرء المظاهر السطحية لسمات رجل هذا الشيء أو ذلك ، بأن رجل الدولة لا يعرف لماذا تصرف على هذا النحو ، أو انه لا يوجد سبب فعلي لتصرفه ، أو ان لديه بعض الاسباب لكتها تكون هزيلة وسخيقة وماترية . لذلك فإن دعم رجل الدولة ، من حيث أنه لا يمكن أن يكون دعياً حقيقياً باسم المصلحة العامة ، يصبح نوعاً من السرد لبراعة اعماله وتعقيدها . والتاريخ القديم مليء بالملوك والقادة عن اعتبرهم اسلافنا ابطالاً ، في حين نعتقد أنهم ليسوا سوى اصنام مشهورة اقامهم اناس حاذقين في التعامل .

وبخلاف هذا النيار من الاراء التي تعتبر جميع اشكال فن ادارة شؤون الدولة بجرد حذاقة ، 
او التي تنكر تماماً وجود شيء اسمه فن ادارة شؤون الدولة ، والتي تذهي ان رجال الدولة تحركهم 
ردود افعال او قوى وأيد خفية - ووجهة النظر هذه ترى رجال المدولة مرة أسرداً وثمالب ومرة خرافا 
رماع أ فإننا نؤكد ان هناك شيئاً اسمه في ادارة شؤون الدولة وأنه كان هناك رجال دولة اسيركيون 
لامعون . كما نعتقد بأن اعماهم واقواهم وافكارهم ومقاصدهم تستحق اكثر الدراسات جذبة . كما 
لنجزم ان للبارزين منهم افكاراً على مستوى رفيع أوجدت هذا البلد فلسفة سياسية بالمعنى الكامل 
لنكلمة . ونعتقد بأن هؤلاء الرجال يستحقون المداسة ليس لأنهم و منا » وغم انهم يستحقون 
للدرسة فمذا السبب ايضاً ، بل لان مستوهم عال لمدرجة تستحق البحث ، واخيراً نؤكد بأن 
افكارهم ذات النسق الرفيع والصياغة الحسنة كانت الدافع الرئسي لاعماهم السياسية . وهكذا ، 
فإن فهم اعمال رجل الدولة على حقيقتها تطلب من لمرء معرفة ما كان و برمي اليه » حقاً ، ومعرفة 
ذلك تعنى اكتشاف الطبيعة الحيرة ، او ما قصد اليه من خير في تفكيره .

لكن ادراك ذلك الفكر امر صعب للغاية ، فمن الصعب فهم اغلب الفكر السياسي رفيع المستوى بدقة ، لأنه رفيع المستوى . فموضوع الدراسة ، أي السياسة ، صعب وعماولة فهمه تتطلب جهوداً عظيمة من عقول جادة . والعمل على فهم نتاج هذه العقول ربما لا يكون في مستوى عظمة الأعمال الاصلية لها ، إلا انه عمل عظيم . والدارس لهذه العقول لا يستطبع لعب دور و المستهلك ، بأن يتناول منه ما يريد . لأنه لا يمكن فهم الفكر إلا بالتفكير .

ودعنا نسلم أنه لا يرجد اميركي واحد يمكن وصفه بأنه فيلسوف سياسي . بيد أننا قد نجادل ، إنه في حين أنه ليس لدى اميركا أي مفكر سياسي من مستوى ارسطو او لوك ، فإن لديها بعض المفكرين عن يستحقون الدراسة حقاً . واكثر الفكر الاميركي جدارة بالدراسة هو فكر رجال الدولة فيها . لكن ماذا عن سمات فن ادارة الدولة في اميركا ؟ هناك قول قديم يقول و السياسة هي فن الممكن » ، لكن كما هو الحال بالنسبة لقول جو كانون المأثور ، فإن المره لا بجتاج إلى اكثر من لحظة تفكير قبل ان يتسامل عما قد يعنيه هذا القول . فلو صدرت هذه الكلمات عن رجل دولة حصيف فقد تكون نصيحة بالاعتدال ، أو اقتراحاً بألا يطلب المرء الكثير لأن المعالجة قد تكون اسوأ من الداء . ومن جهة اخرى ، فقد يكون هذا القول ذريعة لعدم دراسة السياسة بجدية ، لأنها تفترض ، كما درجت العادة ، ان رجال المدولة لا يهتمون إلا باللحظة والنجاح . لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو و النجاح في ماذا ؟ ، فلماذا يلجأ رجل الدولة الى هذا و المكن ، بالذات من بين جميع الممكنات،؟، وإذا لم يكن رجل الدولة رجل تتقاذفه الظروف كل يوم، ويأخذ مـا يقدر عليه كل يوم دون ان يسأل عها اذا كان يريد ما يستطيع الحصول عليه ، ودون ان ينظر الى الغد ، ألا يجدر بالمره ان يسأل هذا السؤال: اذا كان رجل الدولة يعدُّ لنفع وشيك ، فيا الذي يضمن ان يكون الأمر نافعاً في المستقبل ؟ وما الذي يجعل امراً ما حسناً والآخر سيئاً ؟ ومقارنة بماذا نعتبر امراً مقبولًا ؟ راذا كانت السياسة هي فن الممكن فحسب ، فإن اعظم السياسيين هو ذاك الذي يتلاعب بمختلف اشكال اللجان ، في نوع من لعبة تشريعية وادارية لابقاء و القندر يغلي ٤ . والـواقع اننــا نعرف العديد من الافراد بمن يعتقدون بأن هذه هي السياسة بالفعل . فالنجـاح هنا لا يضاس بما تحقق بل بحقيقة أن الشخص يعمل ويعمل ويواصل العمل . وتصبح السياسة أشبه بحرب لا همّ لجنرالاتها إلا البقاء على قيد الحياة . وتصبح المعارك مجرد رقصة رئيبة مهيبة ، يكون من يموت فيها احمق ومفسد للعبة . وهؤلاء العابثون الذين يدعون دراسة السياسة كها لوكانت لعبة سيفشلون تماماً في محاولتهم فهم ما يدرسونه . فلكي تنجح السياسة بالنسبة لهم لا بد من التعامل معها وكأنها لعبة ، وهي ليست كذلك , فإعداد الرجل الذين سقطوا في المعارك عبر التاريخ تظهر بأن السياسة ليست لعبة في ايدي و اللاعبين و .

فإن لم تكن السياسة لعبة ، فإن تعبير « السياسة هي فن الممكن » يجب ان يفهم انه يعني بأن السياسة يكيف بعض المتافع التي يكن الاستفادة منها مع اخذه في الاعتبار الظروف التي قد تقبده ، او تلك المنافع التي قد يحققها لو لم يكن مقيداً بتلك القيود . وربما كانت افضل طريقة لشرح عبارة « السياسة هي فن الممكن » هي في القول ان رجل الدولة يفعل من الحير بشدر ما لمرح عبارة « السياسة هي فن الممكن » هي في القول ان رجل الدولة يفعل من الحير بشدر ما يحتفي . وقد وصف البعض ذلك بازالة اكبر قدر عكن من الشر باحداث اقل قدر من العداء . وبالطبع ، فليس كل من يشخل مكتباً سياساً يعرف الى اين يقود بلاده ، ولا كل من يعرف الى اين يقودها ينجع في الوصول ببلاده الى حيث يقودها ينجع في الوصول ببلاده الى حيث يويد ، يكون قد وجهها الوجهة الصحيحة . لكن ذلك لا يستثني أمكانية وجود في ممتاز في ادارة سؤون الدولة . أو نا هناك العديد من العابين ، والمنافعين ، والحافق ، والمختفى في السياسة - والمعديد من البياعة المتجولين ، ونشالي وقاطمي طرق ، ومتزمتي الهيئات التشريعية الذين استحضروا روحياً لجوليقر في غلوبدوبدرب ( ) . وربحا تقدم هذه الحقيقة الدليل المخوق بين افضل البلدان واسوفها هو على الأغلب الغرق بين افضل البلدان واسوفها هو على الأغلب المورق بين افضل البلدان واسوفها هو على الأغلب الدولة الجيدين

<sup>(\*)</sup> رحمات جوليفر ، لجوناثان سويفت ، الكتاب الثالث ، الفصل السابع .

والقول بأن رجل الدولة يزيل اكبر قدر محكن من الشر باثارة اقل قدر من العداه ، يحصل الكثير من المعانى . ومعنى في البدء ان عملاً سياسياً خيراً في لحظة ما ، هو في الجزء الأغلب منه عمل صلبي . اما تدمير الشر ، ومكافحة الفقر ، والأصطهاد ، والضعف في الحرب ، والنزاصات الأهلية ، وغيرها ، فيمكن اعتبارها اعمالا انجابية كها تشهد عمل ذلك مقدمة دستور الولايات المتحدة الاميركية . أي ان هذا المعل في غالبيته يتجسد في معالجة الاوضاع . ويستطيع رجل المدون المارك المنافقة الإوضاع . ويستطيع رجل المدون المارك المنافقة والأوضاع . ويستطيع برجل المغرف ، وان يقوم بدور الجراح ، اذا لزم الأمر . لكن حتى افلاطون في وجمهوريته ، وضع ضرورة ان يفكر المرء ملياً في جراحة راديكالية للسياسة بمدف ان المنظم المرافقة من تعرف اسوأ من المرافقة بعدف المرافقة من يتعرف اسوأ من شرة ويقضى بطرد كل شخصى يزيد عمره من عشر سنوات من البلاد .

والجراحة الراديكالية قد تكون ضرورية في بعض الاحيان . لكن هـذه الجراحـة هي عمل يائس ، ونقوم بهذا العمل القاسي عندما نصل الى قناعة بأن الموت آت لا ريب نتيجة المرض ، او ان هذا المرض يجمل الحياة غير جديرة بالعيش . وعدم الذهاب الى الجراح يعني العيش على العقاقير المهدئة . والتي ندعوها في مثالنا ، بالتمريض . لكن سواء شارك المرء في تمريض هاديء أم جراحة راديكالية ومطهرات مزعجة ، فإن المشكلة الرئيسية تبقى هي نفسها ـ تسكين العلل في اثناء محاولة انقاذ المريض . وانقاذ المريض في السياسة ، يعني انقاذ البلد . ويستطيع المرء ان ينقذ البلد ، ان كان لديه فهم للاشياء التي يرجو انقاذها . فها الذي يجعل من البلد بلداً ؟ الجواب عن هذا السؤال يأتي من خلال التأكيد على ان السمات الاساسية للبلد\_ الممتلكات العامة ، والرفاه ، والمصلحة العامة . هي اشياء تخص الجميم ولا يمكن تقسيمها وتوزيعها على كسل مواطن عبلي حدة . وذلك الشيء العام ، أي الشيء الذي نتمسك به فعلًا بشكل جماعي ، هو الرؤية الجماعية العامة . وتلك هي ماهية الدستور . وماهية المباديء الدستورية لبلد ما هي رؤية جماعية لطبيعة العدالة . لكن هذه الرؤية الجماعية بالطبع قد لا تكون الرؤيـة الصحيحة لسبب بسيط ، وهــو انه مهــها تكن الرؤيــة الصحيحة للعدالة، فهي مثل جميع المسائل الصعبة ليست ذلك النوع من الاشياء التي يمكن للجماهير العريضة اداركها ، لأن بعض هذه الجماهير قد يكون اقل تفكَّراً ، وبالتالي فإن الرؤيـة العامة للعدالة هي في افضل الاحوال الرأي الصائب او الاقتـراب من الرأي الصـائب ، وبعض الاراء السليمة القريبة من الصواب ، هي العداء . وهي اذا ما انتشرت فإن ذلك الرباط والشعور بالانتهاء الذي يحسه المواطنون التابعون تجاه بعضهم البعض سيتحطم ، ويبدأون في التساؤل عمها يجمعهم ويجبرهم على العيش مع بعضهم . والوحيد الذي يعتقد ان في مقدور جميع الناس العبش يوماً بيوم على اساس من التبريرات يفترض ان فن ادارة شؤون الدولة هو تطهير البلاد من الشعور العدائي . وما نقترحه هو عكس ذلك ، فسوف يزيل رجل الدولة من الشعور العدائي بالقدر الذي يجب ان يزيله للقضاء على الشرور التي لا يمكن احتمالها .

وكون رجل الدولة يقوم بعمله عن طريق ازالة القدر الذي يستطيعه من الاخطاء باثارة اقل

قدر عكن من العداء يظهر ان عمل رجل الدولة هو تشكيل او اعادة تشكيل الصفات الشخصية للمواطنين بأن يهيء فيهم الاستعداد للتصرف بطريقة مميدة لهم وللبلد . ويجب ان يتم ذلك بطريقة تميدة لهم وللبلد . ويجب ان يتم ذلك انه يجب على رجل الدولة ان يخلق في المواطنين اندفاعاً للاستعداد لأن يبذلوا افضل ما في وسمهم ويشمروا في اللوقت نفسه بأن ذلك هر ما كانوا يريدونه منذ البداية . وتلك مهمة صمية بشكل خاص في نظام دعوقراطي، لان مبادى، الديوة المياونة عن الحرية والماواة ، يضاف الى ذلك ان هذه الميادى، تكون في حالة تنافر مع بعضها البعض ، كما أنها في حالة تنافر ابدي مع فكرة فن ادارة شوون المدولة ايضاً . وإن على رجل الدولة في النظام الديوقراطي ان بيين مشروعية الأعمال التي يسعى لانتزاعها من المواطنين عن طريق ربط هذه الأعمال بالمشاعر للعدائية التي تحوم بشكل دائم حول انكار مشروعية وجود رجل الدولة . ويجب على رجل الدولة الديوقراطي ان يتيوقراطي ان يتمقق احسن وافضل ما في الذيوقراطي ان يتمقق احسن

وفهم الفكر السياسي الاميركي ، وقريه من الفلسفة السياسية في معناها الاسمى والأشمل، يعني تجميع الملاحظات عن المعلاقة بين الفلسفة السياسية وفن ادارة الدولة والحقائل الخساصة بفن ادارة شؤون الدولة الاميركي معاً . وحيث ان رجل الدولة يلعب دور المرض ان استطاع ، ودور الجراح ان لزم الأمر ، فقد يبدو صحيحاً ان الازمات التي يحر بها بلد ما تجنب بل الحكم اولئك الاشخاص الفادري على القادرين على القيام بذلك العمل الجراحي الهاديء واشاق في آن واحد . وهذا السبب الأزمة لأبها وجدال السياسة في العام ١٨٥٤ . والواقع ، ان البلاد تخطت تلك الأزمة لأبها وجدت بين صفوفها رجلاً من هذا الطراز جندته للخدمة . فها هي الأزمات في تاريخ الولايات المتحدة ؟ وما الذي يمكن ان تعنيه كلمة و ازمة ۽ عندما يتحدث المرء عن مصير بلد ما ؟ ومن هم رجال الدولة الذين كانوا عرضين لها ؟ وجراحين ؟ وما هي مبادىء الحقوق السياسية التي أنارت الطريق هم ؟

...

كها سبق ورأينا ، مرت بلادنا بثلاث أزصات كبيرة ، وهي اللحظات الحرجة التي تطلبت تطبيق نصوص اعلان الاستقلال . والأزمة الاولى هي ازمة التأسيس ذاته ، تأسيس أتماد حقيقي له حكومة حقيقية قائمة حسب المبادئ ، الجمعية المستبية ، وهي إزمة وضع المبادئ ، التي أكد عليها الاعلان ، موضع التنفيذ . ولتقدير اهمية الحلول البديلة ، فإن على المن يتضحس الفكر السياسي لتوماس جيفرسون ، وريتشاره هنري لي ، وروجر شيرمان واخرين . والأزمة الثانية هي ازمة ه انقسام البيت ء : ومسألة ما اذا كان لاية أمّة لها في الخيال تلك الصورة وذلك التفاني ان تندوم ، أم ان حكومة الشعب ، ومن الشعب ، وللعب ستمحى عن وجه الارض . وقد بوز هنا رجل واحد كجراح وعرض ، ونعى وقربان حو ابراهام ليتكولن . ولكن يتوجب علينا ان نيوني كذلك عن جون مارشال وجون سي كالهون وربما هنري كلاي ، ودانيال ويبستر ، وروجر تساني ، وغيرهم . اما الازمة الثالث ، فهي ازمة اصطدام الديمقراطية الليبرالية مع البدائيل المظيمة التي ظهرت في القرن العشرين والتي تخلت بشكل مأساوي في الركود الاقتصادي العظيم ، والتي المتصرت في الظهور في الصراعات التي خاصتها البلاد الثناء علوانتها بلورة السياسات الداخلية السنحن أو الخارجية والتوفيق بنها . ورغم أنها تخلت بادى، في بدى في كل ركود اقتصادي عظيم فإننا بعد عن الكونوجوب من عنها ، والتي عظيم فإننا بعد عن الكونوجوب منعها ، وو القوة السوداء ع ، هي جزء من هذه الأزمة . والشخصية المعلاقة في عكانون الأول ، ويسمع فرائكين د. روزفلت الذي جعل من نفسه ، كيا قال جون ماينارد كين في كانون الأول / ديسمبر 1977 : و وصباً على الذين يسعون في كل بلد لاصلاح مفاسد اوضاعنا بالمنجرية على اسس ضمن اطار النظام الإجتماعي الفتائح ، ولا يفوتنا ان نتضحص فكر رجال من امثال اوليفي وندل هولز ، وفيلكس فوانكوزر ، وودرو ويلسون ، ورعا اخرين .

لقد وصفنا اولى الازمات الكبرى بأنها ازمة التأسيس . وقد كان هناك ، بالطبع ، اتحاد اولي قبل اكتماله بالدستور . واعملان الاستقلال همو بالشاكيد عمل عظيم - وهمو اول عمل عظيم -للتأسيس ، لكن حلقة مفرغة كانت ستبقى في الاعلان لو لم تكتمل ببنود الكونفدرائية ، وكمانت هذه البنود غير مكتملة ، كما يعرف كل تلميذ ، ويجب تحويلها بواسطة الدستور الى و اتحاد اكثر كمالاً » .

لكن الاتحاد ، كاتحاد ، لا ينفع كفاية في حدّ ذاته . وهو يغي بالغرض ان كان يفيد في شيء ما والاتحاد كفاية ليس جيداً بقدر ان يكون وسيلة لغاية اسمى وافضل . والغاية الاسمى هي جهورية فطية ، الحكومة الجمهورية الكاملة . وبالطبع ، كان هناك جمهوريات في الازمان الغايرة ، إلا ابها جيماً كانت هلهمة المطلوبة ابجاد جمهورية في في قل فرة وعظم الممالك وفي مثل رسوخها وتحاسكها ، تكون سماتها الحرية ، جمهورية في مثل وقا عظم الممالك وفي مثل رسوخها وتحاسكها ، تكون سماتها الحرية ، مثل العنف ، والانشقاق ، وعدم الاستقرار وان تكرس نفسها بوضوح لا لبس فيه لمبذأ الحكومة مثل الجمهورية حكم الاخبلية . اما رد المؤسسين فكان اقامة اول اكبر جمهورية في التاريخ . واذا اراد المهمورية من حكم الاخبلية . ما دا رد المؤسسين فكان اقامة اول اكبر جمهورية في التاريخ . واذا اراد الماء المؤسلة والمعاد الارجاء .

ومن بين جميع المؤسسين ، نجزم بأن الكسندر هاملتون هو اكثر الفكرين السياسيين شمولية ، وترابطاً ، والتنزاماً . ولم تكمن وراء معارضة ارائه بالطبع دوافع خبيئة او شخصية فحسب . فقد كانت تحركها ايضاً رؤية عامة لمصالح اكبر . وهكذا هي الحال في السياسة ، فوجهات النظر المتافسة للساح المساجن عام النظرة الاستاسة وجهات نظر و الاشخاص السيئين ع ، لكنها رؤى متمارضة للصالح العام لكل منها بعض الميزات ، ولا يمكن اعتبار اي منها صالباً بطريقة مطلقة لا لبس فيها ، إلا ان احداها تكون اكثر صواباً من الاخرى اكثر صواباً بشكل عام او في ظروف عددة فقط ، او في كلتا الحالتين معاً . وقد لا يفوز دائماً الرجل الذي يتمتع بالرؤية

الأفضل ؛ اضف الى ذلك ، أنه نادراً ما يحدث في عالم السياسة ان يفوز الفائز دون ان يقدم بعض. التنازلات للطرف الآخر .

ويمكن ان نطلق على الروايين اللتين سيطرتا على السياسة عند تأسيس الدولة الهساملتونية والجيفرسونية . وقد درج الناس على القول بأن هاملتون عني بالتجارة والمدن في حين كان جيفرسون زراعياً ؛ وهذا صحيح بالفعل . لكن تشخيصنا للصراع يتمثل في قولنا ان هاملتون كان يريد الرقعة الوطنية وكان جيفرسون يريد البساطة المدنية . وقد اعتقد كلا الطرفين ان قسطاً عادلاً من اهداف الطرف الاخر يمكن تحقيقه اذا ما تحت متابعة اهدافه على أساس اتها الهدف الرئيسي . ويمكننا ان نفهم مقاصد هاملتون عن طريق التمعن في هدفه العام وفي مواصفات فن إدارته لشؤون الدولة من وجهات نظر الرجال الذين عارضوه وعارضوا نظرته للامور .

وقد اطلق على جيمس ماديسون ، عن حق ، اسم و ابو الدستور و . فقد قام هو وزملاؤه الفرجينيون بتقديم خطة فرجينيا الى المؤتم الدستوري . وكان يكن انتلال الخبطة تشكيل حكومة وطبقة لا تعرفلها عوائق ، تصفيم بسلطات تشريعية ، وتشفيذيه ، وقضائية عليا - ولا تصرفلها الشكوك بسبب تفرهما بالسلطة والسيادة على جميع حكومات الولايات في جميع القضايا والزاعات ، وقد تسرع المؤتم في قبل الحقطة ، في البداية ، باغلبية كبيرة في الأصوات ، لكن عندما بحدى في مناقشة التفاصيل بدل العديد من الاعضاء موافقهم . وترددوا وشككوا ، وقدموا شروطاً وقبوداً . ولي من المناسب ان نطلق على هؤلاء المشودين اسم المدافعين عن وحقوق الولايات . . فتسميتهم بهذا الاسم هي نوع من المغالطة التاريخية . ففي البدء كان محور المعارضة يدور عمل أساس ان الجادىء الجمهورية لا تصلع الولاية . الصغيرة مقابل الولاية ـ الكبيرة في عاضر المعديرة عالم طروحات اللهائية الكبيرة في عاضر جلسات المؤتمر التي تلت . ولم يتغير الامر إلا في أواحد القرن الشامن عشر حين قام مفكرون متحدون من اصحاب فكرة الجمهورية الصغيرة ثم طروحات الولاية الصغيرة في استخدام اصطلاح و مقوق الولاية ، في مناقشاتهم . ويكلمات اخرى فإن طروحات و حقوق الولاية . في المعتورة في المعتورة . المستور .

ومن المتناسب القول انه كان هناك تردد وحيرة ـ او حتى حزب تبردد ، ان اردت ـ إزاء الأهداف التي حلها الفرجينيون والتي شاطرهم اياها جيمس ويلسون ، وحاكم بنسلفانيا موريس ، وهاملتون من نيويول . وكان هناك تصور جمههورية عظيمة جهورية سماتها الرئيسية العظمة ، وقاصد عظمة الرجال وعظمة الأفعال . وكان عور التردد مسألة ما اذا كانت العظمة لن تحطم فونقصد عظمة الرجال وعظمة الأفعال . وكان عور التردد مسألة ما اذا كانت العظمة لن تحطم الملفون سوح جمهوريات صغيرة وعالى بدا على الملاحية المواجعة المناسبة ومن المؤلف المناسبة المواجعة المناسبة ومن هذا التردد برزت خطة نيوجرسي ، والتي قدم هاملتون خطته ردا عليها . ومن المؤلف التي اقترجها كانت عظيمة القوة تشكل من المخروض وسط وبست ملزمة بتشكل من المخروض وسط وبست ملزمة بتشكيل من المخروض وسط وبست ملزمة بتشكيل من المخروض

ان تكون حكومة دائمة قوامها رجال شفارا مناصب حكومية وكانوا من ذوي السلوك الحسن ، وان تكون الغالمية المظمى من هؤلاء الرجال من التجار والاختصاصيين . لكن هاملتون لم يكن يسعى لاقامة ملكية كما اتهمه جيفرسون في حديث خاص مع الرئيس واشنطن عام ١٧٩٣ . ولا نعتقد انه سعى لاقامة حكومة غتلطة بمعنى ان تشتمل عل مبادى، جمهورية وارستوقراطية .

كانت الحقظة التي قلمها هاملتون الى المؤتمر تدعو الى حكومة دائمة وقدوية جمداً ومركزية بالكامل . إلا ابها حكومة ذات سمات جمهورية في صميمها . والدليل الحاسم على ذلك همو اعتمادها الطلق على حكم الاغلبية والنياب النام للنظام الورائي فيها ، وهي بادىء تنسجم تماماً مع اسس اعلان الاستقلال . صميح أن البلاد كانت ستحكم من قبل تجار ، وبحامين ، وإصمحاب بنوك الا أم سيكونون قد وانتخبواه . وفي النهاية ، فإن في وسمع اي شخص أن يطمح في أن يسمح تاجراً أو محامياً أو صاحب بنك . صحيح أن هاملتون كان يجيذ حكومة يوكلها الى رجال من هذا الطراز ، لكنه كان يعي ما يفعل ، وكان يفعل ذلك دون اعتبار لمسالحه الشخصية وانطلاقاً من وجهة نظر واضحة وبياورة للنوع الأفضل من الحكومات والحياة الأفصل للانسان . لكن خطة حكومة ململون لم تنجم ، وفازت عليها خطة فرجينا بتنال متواضم و لحزب التردد ٤ .

وقد شارك هاملتون الفرجيين الرأي في ان العيب في خطة نيوجرسي كان بالتحديد التردد . 
أي انها كانت تصبر الى اكثر بما تمرف كيف تحصل عليه . وقد ارادت بالفعل أن تموجد حكومة 
وطنية قوية ، واتعاداً كاملاً ، وان تعزز المكانة الوطنية ، والقوة ، وتضيع حمّاً الممساحنات بين 
الولايات وداخلها ، وإيجاد ضمانات ضد بلفتة اميركا . وقد كرس هاملتون حياته كلها من خلال 
مساحمته المتراضمة في المؤتمر ، ومساحمته الإساسية في ه اوراق الفدوالية » ، ومن خلال سيطرته على 
دورة الحكومة خلال ادارة الرئيس واشنطن الاولى ، ونفوذه خلال ادارته الثانية ، في مسيل وضع 
خطة واضحة ومتماسكة لقيام جهورية واسعة قوية ، وتجارية تتبع النظام الجمهوري المحضى . وقد 
نعج هاملتون ، في مواجهة قوى حزب التردد بجتمعة والتي ارادت ختق الامة الوليلة . ونحن لا 
نفترض فقط بأن هاملتون وماديسون كانا الأذكى في ذلك الوقت بعينه . بل نقول انه كان لديها فهم 
السامي غير منقطع للمسائل السياسية . وهما ليسا بحرد شخصيتين تاريخينين ؛ كها ان هذا الكتاب 
ليس بجرد كتاب تاريخ . فلزراسة مثل هؤلاء الرجال تعني فهم الدستور الاميركي بشكل افضل لا الوم » . ولو قدر 
لا الوم » . وتملّم ما درسم ماديسون يعني فهم السياسة الاميركية بشكل افضل لا الوم » . ولو قدر 
فلماملون ان يخرج من قبره الى الحياة ، واعطي فرصة للامية اشهر يتابع فهها الصحف ويلحق 
بالاحداث لاصبح اليوم وزير خزانة من الطراز الأول .

أما الازمة الكبرى الثانية في مجرى الشاريخ الاميركي فهي ازمة انقسام البيت . فيبان الاستقلال اعلن و استقلال أمة تستلهم الحرية وتكرس نفسها لقضية ان جميع الناس يمولدون متساوين a . وقد سن الدستور مبادىء الإعلان ، لكن المؤسسين المناهضين للرق لم يستطيعوا حل هذه المسألة رغم عدم تمشيها مع مبادىء اعلان الدستور . وقد تساهلوا مع القضية من منطلق أن هذه الافة ستزول في الوقت المناسب . لكن الظروف ساعلت على احياء الرق ، وقا المُرف الذي يدأ بدأ كاستثناء وعيب في النظام الى درجة نافست الاتجاء الرئيسي في النظام . وقد رأى لينكولن ان يدأ منقساً على نفسه لا يمكن ان يصمد ، وان على امة نصفها حرّ ونصفها مستعبد ان تصبح ، شامت ام ابت ، امة واحدة او لا تكون ، خشية ان تصبح كلها مستعبد . وقد وطد العزم على اعادتها الى الطريق الذي اختارته منذ البداية - أي ان تكون أمة حرة . ومن اجل السلام ، ولأنه كان رجيلًا الطريق الذي انتجاب المناسبة من الرق التي اقوها اللمستور ، على الما ان تكون أمة حرة . ومن المرق التي اقوها اللمستور ، على المناسبة كان الرق التي اقرام المنتخب المنتخب المنتخب المنتخب لينكولن من أجل منع تقدمه يوصة واحدة حتى ولو كان وقذه يدل ان يضمحل ، ومن هنا عب لينكولن من أجل منع تقدمه يوصة واحدة حتى ولو كان وقذه يه للانسان ، يضم ليجعل الأمة أكثر أنسجاماً مع ما هدف المها اعلان الدستور ، امة حرية ومساواة لجميم الناس .

...

حسب قاموس اكسفورد للغة الانجليزية فإن كلمة و ازمة ، تعني بشكل امساسي : مرحلة هامة بشكل حيوي في تقدم ما ، أو منعطف ، أو حالة من الاحداث يتوقع حدوث تغييرات مصيرية فيها للافضل او للاسوأ . وفي النوقت الحاضر ، تنظلق خناصة عنلي الاوقنات الصعبة ، أو الاضطرابات الامنية ، او حالة الترقب في السياسة او التجارة . واية محاولة لفهم ازمة الركود الاقتصادي العظيم يجب ان تبدأ بفرانكلين روزفلت . وقد قيل بشكل عام ، ان روزفلت يقف في الصف ذاته ، بالنسبة للخبرة السياسية الاميركية ، الى جانب ابراهام لينكولن ، لأن اهدافه كانت اظهار امكانية صمود المؤسسات الديموقراطيـة الليبراليـة في وقت الازمات ، رغم ان الــظـروف في العام ١٨٦٠ كانت نختلفة تماماً عنها في العام ١٩٣٠ . فأزمة الركود الاقتصادي لم يسبق لها مثيل ؟ وكانت هناك فوضى شاملة في الاقتصاد . ووصف القاضي برانديس الـوضع قــاثلًا : ٥ ان شعب الولايات المتحدة يواجه الآن احداثاً أشد خطورة من الحرب . فالبؤس ينتشر في هذا الوقت ليس بسبب الفلَّة ، وانما بسبب الوفرة الشاملة . والركود الاقتصادي الذي طال امده قد تسبب في بطالة لم يسبق لها مثيل، وهبوط ينذر بكارثة في اسعبار السلع، وخسائسر اقتصاديـة تهدد مؤسســـاتنا الاقتصادية . ويعتقد البعض أن الاوضاع الاقتصادية الحالية تهدد وجود النظام الرأسمالي . . ومن هنا كانت مهمة روزفلت الاساسية اعادة العافية للاقتصاد. وكانت السلسلة المطويلة من الاجراءات الاقتصاديـة في « الاتفاق الجـديد » والـذي تولت الحكـومة بمـوجبه المسؤوليـة في ادارة الاقتصاد ، بما في ذلك شروط عمل عادلة ، وتنظيم الاجور وساعات العمل ، والنقـد والبنوك ، وضمان المبادلات ، وغير ذلك ، تعنى تحولًا كبيراً في النظام الراسمالي . لكن روزفلت لم يقرُّ ابدأً بأن هذه الاجراءات التنظيمية كانت صد الرأسمالية . وعلى العكس من ذلك ، فقـ د قدمهـ على أساس انها ضرورية لمنع انهيار الرأسمالية . ولا حاجة للقول ، ان فهم ازمة الركود الاقتصادي ، يتطلب فهم الظروف الاقتصاديـة في ذلك الحين . وعندما تحدث روزفلت عن تفكيره في ه الحصان والعربة ، في مؤتمره الصحفي عـام ١٩٣٥ ، فقد بينَ علناً وبقوة بأن المحكمة العليا التي يرئسها رئيس القضاة هيوز قد تجاهلت بخفة تلك الظروف . وقد كان « التسعة الكبار » غير متفهمين للخلفية السياسية للنشباط الاقتصادي ، لذلك فقد جردوا الفقرة الخاصة بالتجارة من مضمونها . وكانت الفقرة الخاصة بــالتجارة هي التي اشتملت على بعض اهم الأعمال في و الاتفاق الجديد ، ومحكمة هيوز في اصدارها اضيق التفسيرات لهذه الفقرة الدستورية وغيرها من الفقرات فقد قاومت تشريعات و الاتفاق الجمديد ، كلها . وكان التفسير الأكثر مرونة للفقرة الخاصة بالتجارة التي تبناها روزفلت ، يرتكز على المباديء التي بينها في البداية رئيس القضاة مارشال مؤسس قانوننا الدستوري ، في القرارات التي اصدرها في قضايا ماك كولش ضد ميريلاند وجيبسون ضد اوغدين . لكن محكمة هيوز فسرت الفقرة الخاصة بالتجارة تفسير مارشال نفسه ، في حين توصلت الى نتيجة غالفة تماماً في قضية تقاعد عمال السكك الحديدية ، وقضية دواجن شختر . وقد اعتقدت المحكمة بأن التشريعات المعنية في هاتين القضيتين ستعزز المركزية الحكومية بما سيقلل من السمات الديموقراطية للنظام . وقد اصطدم روزفلت مع محكمة هيوز بسبب هذه القرارات بالذات . وساهم قصر نظر المحكمة والجهود المتخبطة التي بذلتها لمنع التشريعات التنظيمية في و الاتفاق الجديد ، في اقناعه بأن عليه اتخاذ موقف سياسي من معارضتها الشديدة للتغيرات الاجتماعية . وكانت المسألة الرئيسية ، كها تخيلها ، هي ما اذا كان الدستور يعطى الحكومة الوطنية سلطات تنظيمية مناسبة للنهوض بمهمة ادارة الاقتصاد القومي .

وأكد روزفلت ، في الصيغة النهائية لنقاشه ، على اختلاف صيغة غتلف فقرات الدستور ؛ ولاحظ بأن بعض هذه الفقرات لها تفسيرات ضيقة الحدود ، في حين ان الاخرى تتسم بعمومية واضحة . وفي المواضع التي تمنع سلطة واضحة بعبارات عامة ، كها هي الحال في السلطة الحاصة بالتجارة ، فإن حدود سلطة المحكومة الصامة لا يمكن تحديدها او التحقق منها . فاللغة الصامة والعريضة هنا تهدف الى اتاحة المجال لتغيير التقسيرات حسب متطلبات الموافف المختلفة ، أي انها تمطي فن ادارة شؤون الدولة في المستقبل مروقة ضمن الدستور ، يمكن تبنيها حسب الزمان توالظروف . يضاف الى ذلك فقد اكد ان تفهها ملائل الفقرات الدستور يتطلب اكثر من فهم كلماته ، فخطف هذه الكلمات تكمن المبادىء العملية للحكومة الديموقراطية . فالدستور عبارة عن وثيفة علمانية ، وليست عقداً أبرمه عام . وبالتائي ، فإن الدستور يخفي خلفه المقاصد والإهداف التي يرمي البها .

ولا يمكن حل المشكلة التي نشأت عن الحلافات بين روزفلت ومحكمة هبوز إلا بإعادة النظر في مسألة العلاقة بين الحكومة والنظام الاقتصادي . ومن المؤكد ان الاختىلافات الجموعرية بين التقدمية وحالة الرقاء التي ميزت و الاتفاق الجديد ؛ كان لها صلة بنصوص هذه العلاقة . ووجدت د الحركة التقدمية ، في بداية هذا القرن مكاناً لها في التنظيمات الحكومية . وقد تولى رئاسة البلاد كل من تيودور روزفلت ، ووليم هوارد تافت ، وودرو ويلسون في فترة ادخال بعض الاجراءات التنظيمية . لكن هذه التنظيمات لم ترتكز على تفكير عميق في العلاقة بين السياسة والاقتصاد . ولم تُعد التشريعات الحكومية التنظر في مذاهب القرن الناسع عشر الاقتصادية الليبرالية والتي تقول أن الهذف النهائي للحكومية هو ببساطة رصاية الحياة ، والحرية ، والسعي نحو تحقيق السعادة . وأن هناك اعتقاد بأن السعادة نقسها هي ابعد من أن تطالحا التدابير الحكومية ، وأن الغابات بحد ذاتها ليست من شأن الحكومية ، وأن الغابات بحد ذاتها ليست من شأن الحكومية ، وأن الغابات بحد ذاتها ليست من شأن الحكومية . أما وكان هناك اتجاد به المدفوع بقوة عركة مي عقلية فرانكلين روزفلت . فقد رأى أن السياسة تهدف خير مظيم المدلد ، المدفوع بقوة عركة مي عقلية فرانكلين روزفلت . فقد رأى أن السياسة تهدف خير مظيم المنان . واخط و الاتفاق الجلديد ، الم و ابعد في من خلال تنظيمات تدجع الرفاء الاقتصادي مع اهداف الحكومة ، ويذلك ، يرمي الى ما هو ابعد من خلالت السابقة . ويتطلب هذا التغير مستوى أعل من التذكير تكون له الفلسفة السياسية الحديثة نقطة انطلاق جديدة .

وهناك مفهوم مقبول بشكل عام يقول ان و الاتفاق الجديد ؛ يشكل من عدة ردود عددة على مشاكل فورية ، لذلك لم يكن في مقدور هذا المفهوم أن يأخذ على عمل الجد فن ادارة شؤون دولة فراتكلين روزفلت . لكن اذا كان فن ادارة شؤون اللدولة يعني مواجهة متطلبات معينة تفرضها الطروف ، فإنه يعني كذلك جعل بعض الأحكام الطروف ، فإنه يعني كذلك جعل بعض الأحكام اللخذة بهذا الصدد قابلة لاخال اصلاحات عليها . وما نعتبره افضل في بعض الظروف يعتمد في النهاية على مبذأ التصد قابلة لاخال اصلاحات عليها . وما نعتبره افضل في بعض الظروف يعتمد في النهاية على مبذأ التعفيل والذي تكون أبعاده السياسية ، إذا ما أحسن بلورتها ، قادرة على تقديم صورة كاملة لاقصى الاصلاحات السياسية ، وحسب فهمنا فإن أي نضير مناسب و للاتفاق الجديد عب أن يأخذ في حسابه ابعاد ثورة روزفلت ، التي تخفي عاولة مدروسة وواعية من جانبه المجديد عب تحدثها المخابة الاقتصادية ـ ولادة دولة الرخاء واقتصادها لمنظم أو للوجه . وطبقاً لمذلك فإن التغييرات الاساسية في الانجيامات التي احدثها والمتحدي المتفاق الجديد ، تحدم على الاجابة عن سؤال نظرى : ما هو الهدف من اقامة حكومة ويواطبة ؟ هل هو عينية الاوضاع لسعادة الانسان ، ام يجب ان تقدم لهم بعض السعادة من تلقاء ديوقيا المرادة الورناء في ما واذا ما اراد المرد ان يدرك السعات الاساسية لازمة الركود نضائه من فيحر في تلك الازمة في سياق هذه الاعتبارات .

وعند النظر الى ابعاد اكبر الازمات في التاريخ الاميركي ، فإن تجربة الحكم الذاتي الاميركية قد واجهت ، ربما اعظم اختبار لها ، في الثلاثينات ، في حين كان يجب النظر الى اميركا خلال ازمتي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كحالة اختبار للديموقراطية الليبرالية . اما خلال ازمة القرن المشرين فلم تكن اميركا مجرد مثال بل معقل الديموقراطية الليبرالية الحصين . وقد رمح روزفلت في تلك الفترة الصعبة والحرجة ولاء أمّة ديموقراطية مضطربة ، وهدًا في الوقت نفسه من اتجاهاتها المتطرفة سواء نحو مذهب تحويل الدولة الى اتحاد نقابي او توجهها نحو صداع الطبقات . ويمكن الجزم بأن ازمة الركود الاقتصادي كانت أزمة مواجهة بين الديموقراطية الليبرالية الحديثة والبدائيل العظيمة المناشل العظيمة المناشية والشيوعية ـ ويمكن القبول ان روزفلت العظيمة الني في المقلبة السياسية الاميركية ، وقدم بذلك بديلاً قابلاً للتنطبيق نحج في فرض نحوذجه الليبرائي على العقلبة السياسية الاميركية ، وقدم بذلك بديلاً قابلاً للتنطبيق للايديولوجيات المتطرفة سواء اليمينية منها او السياسي الاميركي في القرن العشرين . سيطرة نموذج خاص من الليبرائية على النظام السياسي الاميركي في القرن العشرين .

والواقع ، أننا لا نبالغ إذا قلنا ان روزفلت قد ضبط بدقة الإيقاع السياسي للاجيال اللاحقة واننا ما زلنا ، والى حد بعيد ، نقكر ونعمل ضمن الخطوط العريضة للمذهب الليبرالي الذي رسمه خلال فترة « الاتفاق الجديد » . لكن ، وفي عاولة ضمان ذلك السوازن الفسروري بعن الاستقرار والتغيير الاجتماعي في ديموقراطة سياسية ، فإن اكثر ما نعتاجه هو المواجهة السلمية بين المناقدا والمحافظة ، فتتبجة لاعمالها وردود افعالها على بعضها البعض ، تبرز التغييرات المنظقة ( أي الاصلاح بدل الثورة ) . ومن المؤكد ان احد اسباب الاقتناع بالليبرالية المصاصرة رزعم المجمعات من السار التطرف ) هو غياب البديل المقنع لتلك الليبرالية ، فلا يوجد في مقابل هذا المبدأ المحافظ السلم والذي له داهب واضحة ووافزة وخطباء مفرهين ألا ظلى باهت يمكن صوف النظر عنه بسهولة كأنه مجرد رد فعل أنى او دفاع عن مصالح انانية .

وقد كانت هناك وجهة نظر سابقة لعصر الفيلسوف هويز ، واستمرت ربما حتى عصر الفيلسوف كانت والذي كان معاصراً اكبر سناً لالكسندر هاملتون ، تضر السلطة الاستبدادية على أساس انها عكس اطرية . والرأي السائد اليوم هو ان و جمع ع السلطات عدوة للحرية . لكن ما تحتاجه الآن ، وكما في كل وقت ، ليس حكومة بسلطة اقل . ولا تحتاج التجنب وجمود حكومة سبئة لى تقليل سلطة هذا الحكومة يقدر الأمكان ، بل إن ما تحتاج اليه هو حكومة أفضل . ويتبيط وجهة نظر جهرمون يكن رؤية وجهة النظر المحافظة المصرية التي تعتبر الحكومات الكبيرة حكومات مركزية ، ويبروقراطية ، واشتراكية . لذلك ، فإن بديل اللبرائية في وقتنا الحافظة واكثر البدائل مدعاة للنفور ، ومن ذلك تعلم الليبرائية ان تكون راضية عن نفسها . ومن المحتمل ان يكون مذاه هو ما يقو في طريق مواجهة وحل الازمات في وقتنا الحاضر ، لان غياب المعقبة المالة القابلة للتطبيق قد قاد الى انحلال وجهة انظر اللبرائية . لكن عقبلة عافظة قد عمل ما تشعب المسائل السياسية اعادة بمض الترابط بين حاجاتنا القومية ووعينا يقتضينا ان ستذكر شغف هاملتون جمالة قافة حكومة وطبة قوية .

وكها حاولتا ان نفهم ونقيم الليبرالية والمقيدة المحافظة كرجهني نظر قابلتين للتنطيق ، فإن من المهم ثنا ان نستعيد ابمادهما الاساسية . وكي نعرف ما تعنيه المحافظة والليبرالية في الأصل بصفتهها تجدّعين مواليين جديرين بالاحترام فإن علينا ان نسقط صيغة الاسم عنها ونفكمر في الكلمتين كصفتين . فكلمتا و ليبرائي » وو عافظ » كانتا تفهمان في وقت ما على انها تعبيرا مديع . وكان من المقروض ان يكون كل سيد مهذب ليبرائياً وعافظاً في آن واحد ، وان تكون ليبرائياً يعني ان تبوقب التحرر والسخاه ، وهذا يعني في المفهوم الحديث ان تكون منفتح العقل ، وواسع العمد ، ومربع ومستقيم وواضح في كل العمد ، ومربع ومستقيم وواضح في كل معاملاته ، فهو لا يرغب في الربع الاستغلالي ، او الخداع ، او الفظاظة في السوق ، ويحترم اداء ومصالح الآخرين . ولمعرفة صفات الرجل الليبرالي بشكل اوسع فيجب مقارنتها عثالب القرويين . فالفروي فظه ، واناني ، ومتعسب . وهو يعتقد ان ادارة البلاد تشبه حرائة حقل أوسع منا لمعتاد . وبالطبع ، لا يوجد قرويون في اميركا، بل يوجد دبات بيوت ، وعمال مصانع ، وتجار محال منانع ، وتجار المدين المدن ، والكثير من هؤلاء أبعد من ان يوصفوا بالليبرالية . تصور تاجر احدى المدن الصغيرة ومفهومه عن السيام الذي يعتبر ان الدولة اشبه يمخزن معدات وأدوات كبير ، وفن العارق الدولة اشبه بمغذد ومفقة جيدة وحين تسنع الفرصة ، وتسنويق المخزون بكمامله في المناسبات ، والمحافظة على تماظم الرصيد في النك .

وما معنى ان تكون محافظاً ؟ يرغب و الجنتلمان و المحافظ في الحفاظ على كل الاشياء الطبية ، 
سواه منها العام او المخاص . ولمديه من الشكوك في حصافة رأيه ما يمنعه من ان يمس العمادات 
والاشياء الفديم بسوه . ويميتران خير الحفاضر هو امتداد لكذ الماضي . وهو غير مبلا ، لكنه في 
الوقت نفسه لا يجاول الاقتصاد بشكل خاطئ سواء في المسائل العامة او الحاصة . وهو ليس عدو 
الإنفاق ، والواقع انه ينصح بالانفاق للاغراض الحسنة ، وهو لا يفكر ابدأ في توفير نفوده ببناء بين 
من مواد رخيصة ، او توفير ما يترتب عليه من ضرائب برنفس بناء مد يسيطر على الفيضانات ، 
من مواد رخيصة النقود . وقيمة التقاليد . إلا أنه ليس ضد التغير . وهو ببساطة يمتر أنه يقع على 
التغييرات المقترحة عبء اثبات قيمتها . ولا هو ضد الحكومة ، فهو يعلم بأن الاشياء يجب ان 
الوشيرات المفترحة عبء اثبات قيمتها . ولا هو ضد الحكومة ، فهو يعلم بأن الأشراء يجب ان 
او حكومة أضيق ، لكنه مع الحكومة الني تنظلها الظروف وهو يعلم ان الظروت تنغير في الزمان 
والمكان . وهو ليس مع الحكومة التي تنظلها الظروف وهو يعلم ان الظروت تنغير في الزمان 
والمكان . وهو ليس مع الحكومة المواحدة ، والملاع ، وافضل الحكومة المي تنظيل المفويل . وافضل الحكومة التي تمكم 
عنظ على الصحة ، والسلام ، والملكة ، والصفات الحسنة للمه والنان .

فإلى اي مدى يدّعي و عافظو اليوم في اميركا التمسك بماني هذا التعبر ؟ فهم بدعون احترام الايفام ، لكن غالباً ما يرتكز هذا الايمان على مصالح شخصية ضيفة . وهم يدعون احترام التقاليد لكن تلك التقاليد لا ترجع غالباً لابعد من اول امس - الى عكمة عليا قضت بما يرغبون ، والذي كان قد سقط لتوه ، وكان هذا الامر بدوره قد داس على اراء سابقة . وهم يدعون التمسك بالدستور ، لكن مناقشاتهم غالباً ما تظهر ان تمسكهم الظاهري ما هو إلا تمويه لمصالح ضيفة . وهم يدعون حب بلادهم ، لكنه حب غرب للبلاد ذاك الذي يمنع البلاد ، كبلاد ، من ان تتصوف إلا بشكل سلبي كما يتصوف رجل الشرطة .

واذا ما أرجعنا الآراء الليبرالية والمحافظة القديمة الى اصبولها المجردة ، بوصفهما مبادىء أساسية للمعارضة السياسية فيمكننا قول ما يل : كان الليبرالي متفاتلًا بالتغير والخير الذي قد تولده الحسابات المتعلقية ؛ اما المحافظ ففي حين أنه يتشابه في تمسكه بمنطق الأمور ، فإن له تحفظات حول قدرته على الوصول الى الاجابة الصحيحة من خلال جدال واحد جيد وطويل ، ويعلم ان اي اتفاق جيد في الامور الحياتية ، العامة او الخاصة ، انما تحركه الاشياء الاخرى بنفس القوة الذي بحركها به ذلك المنطق . وماذا عن اليوم ؟ ان الليبرالية الموجودة اليوم لا تكاد ترتفع فـوق مذهب الاحرار الساذج . اما المذهب الهش المحافظ ، والذي هو رد فعل لليبرالية ، فهو خليط من الليبرالية الفديمة من جهة ، والانحطاط المعنوي من جهة اخرى .

وقد بدل التعارض الحالي بين الليبرالية والمذهب المحافظ في اميركا نقطة ارتكازه من الاقتصاد الى دائرة الحقوق المدنية . فهو يُعنى بدرجة توفير الحماية للحقوق المدنية ، وتوسعات عده الحقوق ، والسيطرة على الغوضى المدنية . ولا تستطيع وجهة النظر الجذرية لذهب حدية الفكر والعمل ان تفهم حقاً ما هية الحقوق المدنية . ووجهة النظر هذه لا تعرف بثيء مثل السلوك المدني والحقوق المنازعة لذلك السلوك المدني والحقوق من المخاصة من المخاصة على المدافعون عن القائون والنظام من المجتاح اليميني ، من جهة اخرى غالباً الملاحمة لذلك السلوك المدافعون عن القائون والنظام من المجتاح المجتبى ، من حهة اخرى غالباً مصالح انائية . ومن السخرية ان نسرى انهم وضعوا في موقف يجبرهم على الاعتماد على دهم الحكومة اكثر بما اعتقدوا انه ضروري عندما كان الاقتصاد هو عود خلافهم مع المبيراليين . لكن اي من وجهفي النظر لم تأخذ في اعتبارها ، بقدر كاف ، المعلاقة الخاصة بين الحدرية والمجتمع الديمووليلي.

ويجب على صاحب المبدأ الراديكالي الحرّ أن يستميد حسن تقديره لما هو ه حقوق مدنية » وما هو رحقوق مدنية » والمحقوق مدنية » والواقع أن ليس كل من يدافع عن الحقوق يستحق أن يعلق عليه مدافع عن الحقوق المدنية » لأن كلمة و مدنية » هي صفة تطلق على كلمة و حقوق » وتعطي التمبير معناه المميز . فإذا ما ارتبط شخص بعلاقة تعاقدية » فيتحقق لمه بموجب العقد حقوق معينة . ومن الحماقة بمكان أن يعقد شخص ما عقد زواج في احد الايام ، وعقد عمل في اليوم التألي ثم يخلط الحقوق المتعقدية بالقعدين معا . ويدقة أكبر » لا بجق للمره أن يطلب من شخص عقد معه اتفاقاً ، مثل أقامة بناء مقابل مبلغ من المال ، أن يفهمه بعمق ويكون حنوناً رقيقاً . ومكذا فإن المره لا يكون مدافعاً عن الحقوق المدنية بالضبط ما لم تكن الحقوق التي يدافع عنها خاصة بالمجتمع المدني ، وينا للمره لا تقرح قوامة الدستور كل لو كان مجرد عقد ، كما يظهر الأمر في الفصول التالية حول مارشال ، وهولز ، وفراتكفورتر . ولا نقصد أن تقرأ بتسحيص وتدقيق زائد خاصة في هذه الناحية بالذات . ومن المؤكد ، أن البلد الحره هو ذلك الذي تؤمن فيه حقوق الفود ونصر بحرية وتسامح . وإن للفرد الحق في أن يتوقع اكثر عالو كان لديه عام يعنني به . وذلك معنى والتصديل التاسع » .

ومن المؤكد ان روح العلاقة المدنية ، او الغايات السامية للدولة ، هي قيود الحقوق المدنية ، وليس القيود الضيقة التي تمليها حرفية الفائدون ، لكن غايـات الدولـة هي القيود . وه الحقـوق المدنية ، ليست بدون قيود . فأن يكون المره غير مدني وغير متحضر ، ليس حقاً مدنياً . لكن هناك استثناءات . فالظروف قد تفرض ان يكون من الحكمة التسامع مع شرور معينة بدلاً من قمعها ، وقد يكون هذا التسامع مع شرور معينة بدلاً من قمعها ، وقد يكون هذا الحين ليس حقاً مدنياً و بطبيعته ، اكنه كذلك عجوجب شريعات دستورية علدة ، وإذا كان ذاك الشرق لد تم التسامع معه بحرجب حق دستوري عمده ، فلا يمكن وضع حد لذلك التسامع إلا من خلال اجراء معين في التمديلات الدستورية . لكن اذا لم يسئل الحفاظ على امر ما بالنص الحرق للدستور ، فيمكن الحفاظ على امر ما بالنص الحرق للدستور ، فيمكن الحفاظ على امر ما بالنص الحرق للدستور ، فيمكن الحفاظ على امر ما بالنص الحرق للدستور ، فيمكن الحفاظ على امر عالم المنافع على الميتمم المدنى ، كي يكون حقاً مدنياً .

وقد كنا نكرر طيلة الوقت بأن الحكومة الدعوقراطية هي بالضرورة حكومة مسؤولة ، او هي حكومة مسؤولة ، او هي حكومة مسؤولة عاد من تمكمهم . لكن يبدو ان من الأهم لنا ان نفكر فيها اذا كانت مسؤوليات ان نعكم عارس مع الاخذ في الاعتبار رضات وحاجات الناس . ونعتقد اننا لا نستسطيع وضع كل ثقلنا لتحقيق رضاتنا ، لاننا قد نرضب فيها لا ينفعنا . لللك من الضروري ان نفرق بين الرغبات والحاجات ، ويأتي ذلك بعد عمل خيار منطقي بين غنلف الرضات وتعديد الحاجة ، او ان نفوق الشيء ذاته ، بأن نستتجها من خيلال تحيزها بالمقارنة مع الرغبة ، بحيث تظهر لنا حاجاتنا . على اية حال ، قد تفرض وجهة النظر هذه التزاماً مضاعفا على المواطن لان ضبط النفس على حاجة ضرورية في مجتمع عاقل ، واعكرية قد يكون حاجة ضرورية في مجتمعاً عاقلا ، مجتمعاً عند المناس انه سيطرة جزء من النفس على بحريات الاحتماد بأن حكم الفسب جيدة للاعتقاد بأن حكم الذات لا يكن فهمه إلا على أساس انه سيطرة جزء من النفس على الجزء الآخر .

وهذه الحاجة التي تطلبها الديموقراطية من الناس في التحفظ والسيطرة على النفس تقود الى ام صحب وفي غاية الخطورة . ففيا يتعلق بفهم الديموقراطية الليرائية على أساس انها حكومة و علدودة ، غايتها الحفاظ على نفسها فقط ، فهي ممنوعة من أغلم العمل الحيوي المطلوب من ايمة حكومة ، وهو خلق مواطنية . وعلقصود أن الديموقراطية بحاجة الى مواطن ديموقراطي . فهي أن لم و تفصلهم ع (\* النمستمند على اشياء اخوى أو انتاس أخرين و اتفصيل ، مواطنيها . رغم أنها ، وسبب من طبيعتها ، توفض تماماً و تفصيل الاناس . ويبدو انها تعقيد المالها على توفير ذلك الحد الادنى من الاوضاع التي و يجب ان تعتمد عليها الحكومة الديموقراطية ، والمعي نحو التي يكن و ان تقوم عليها الحكومة الديموقراطية . والحيات الخلافة الديموقراطية . والحيات النمائذ . والواقع أن المفوم الانفى و السيمي نحو تحقيق السمادة ، وكن النظر الدي تحرط للحفاظ على الملكية . وأعظم فضائل فرانكلين روزفلت أنه قاد البلاد الى مستوى من الفهم اسمى واعظم على الملكية . وأعظم فضائل فرانكلين روزفلت أنه قاد البلاد الى مستوى من الفهم اسمى واعظم

<sup>,</sup> Fashion (\*)

من ذلك الحد الادنى . وكان يعرف ان تجاوز تلك الحدود لا يتم بالتخلى عنها ، و فدولة الرفاه ، تختلف عن الماركسية في امر محمد هو انها لا تتخل عن المبادئ، الليبرالية الديموقراطية التي تدعو الى 
توطيد حقوق الفرد في الحياة والحرية والسعي نحو السعادة ، واحترام هذه الحقوق ، بما في ذلك حق 
التملك والتمتع بالملكية . وإذا قدر لاميركا ان تتجاوز أزمة في القرن العشرين فإن ذلك يكون قد 
تم بفضل رجل مولمة من مستوى ببراهام لينكول ، او من مستوى فبرائكلين د. روزفلت على 
الأقل الرجل الذي ارشدنا في بجال الحرية ، كما فعل روزفلت في بجال الرخاء او الملكية ، ويين لنا 
الأقل الرجل الذي السيل من المذاهب من اليمين والسبار التي قامت باسم الحرية وحب الحير 
والانسانية ، والتي لا تبشر بغير العبودية والحط من قيم الانسان . لكن وسبب من العراقيل التي 
تحسها الديموقراطية بالسبة لتكوين شخصية مواطنيها ، فإن رجل الدولة المطلوب يجب ان يكون 
معلماً ذا نظر القب ، ويجب ان وتلمذ الأمة كلها على يديه ».

وبمفعة عبا فيه الكفاية . لكن ما لا تأخيفه وجهة النظر الفائلة انها غير المنطقة المائلة انها غير المنطقة المنافقة المنافقة عبر وبمفعة عبر المنطقة على حسابها هو ان افضل انواع المنطقة على المنطقة على المنطقة المنافقة وبحقة النظرة على المنطقة على المنافقة وكف المنطقة موريتنا . لذلك لا يكفي ان نعلم ان في المنيوة واطية خطر من انعدام الحرية للا يكفى ان تتضع ، او تفهم بشكل صحيح ، الا فافقيوه على حرية لايكوني المنطقة عنه المنطقة عنه المنطقة المنطقة المنطقة عنه المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة عنه المنطقة المنطقة عنه المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة عنه المنطقة عنها المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة المنطقة المنطقة على المنطقة المنطقة عن على المنطقة المنطقة المنطقة عنها المنطقة عن المنطقة المنطقة عنها المنطقة عنافة المنطقة عنها المنطقة عن المنطقة المنطقة عن المنطقة المنطقة عن المنطقة المنطقة عن المنطقة المنطقة عنافة عنها المنطقة عنافة المنطقة عن المنطقة عنافة المنطقة عنافة عنافة المنطقة عنافة عنافة المنطقة عنافة عنافة عنافة عنافة عنافة عنافة عنافة المنطقة عنافة عنافة عنافة عنافة عنافة المنطقة عنافة عنا

ولا يحمل جميع رجال الدولة الذين ندرسهم في هذا الكتاب وجهات نظر نتفق معها تماماً . إلا انهم جميعاً رجال جادون كرسوا انفسهم للخبر العام ، وكانوا جميعاً رجالاً على قدر عظيم من التفهم . وقد أثروا جميعاً بشكل فعال وكثيف على مشاكل الديموقراطية في اميركا عندما اطلت تلك المشاكل في الأزمات العظيمة خلال القرن الثامن عشر ، والتاسع عشر ، والعشرين . ونحن لا نتكلم عن و فلسفاتهم ، المتعددة او الابعاد المختلفة لفن ادارة شؤون الدولة الخاص بهم ، لأننا لا نشاطر الرأي السائد حالياً من ان كلمة و فلسفة ، تعادل كلمة و الديولوجية ، وان هناك عدداً غير محدد من « الإيديولوجيات » او « الفلسفات » . فليس كل الفكر السياسي ايديولوجية سياسية . فالفكر الثاقب والعميق الذي يرقى الى مرتبة الفلسفة ، هو في رأينا ، ليس ايديولوجية ابداً . والفكر الثاقب والعميق الذي أبداه رجال الدولة الاميركيون في تعاملهم مع المشاكل التي واجهوها هو موضوع دراستنا هذه . وهو ذلك المظهر او البعد لعملهم الذي يكاد يكون فلسفة . وهو البعد الفلسفي لفن ادارة شؤون الدولة الاميركي .

#### توماس جيئرسون

#### بقلم هارفي سي مانسفيلد الابن

كل النتيجل لجيفرسون ـ للرجل الذي امتلك ، في خضم كفاح شعب من اجل استقلاله الوطني ، من هدوء الاعصاب ، والبصيرة ، وللقدرة صلى ان يضيف ال وثيقة شورية صادية ، الحقيقة المجردة التي يمكن تطبيقها على جمع الناس وفي كل الازمنة . . .

لقد كان السيد جيفرسون ، وما زال ، وربما سيبقى ابرز سياسي في تاريخنا .

هذان الحكمان اللذان اطلقها إبراهام لينكوان على توماس جيفرسون ، الاول الذي يمتدحه لأنه اعطى الصراع القومي الاميركي بعداً أنسانياً ، والثاني الذي يشير الى قدرته التحزيية يمكن اعتبارهما المؤشرين اللذين يقوداننا الى قضية فكر جيفرسون السياسي . وقد جعل جيفرسون من نفسه مؤسساً لبلاده ، حين نسق لاعلان الاستقلال ، اضافة الى انه قدم الكثير للبشرية . ورغم انه لم يكن مود الدين وضمواه أظر و ذلك الدستور ، وبالثالي لم يكن احد الدين وضمواه أظر و ذلك الدستور ، فقد كان عازباً متفوقًا . وقد كافح ضد شارئة مناهضين بارزين ، هم جون اومز ، و والكسندر هماملتون ، وجون مارشال ، في نزالات مثيرة لدرجة ان المؤرخين ما زالوا غير قادرين على وصفها بشكل نزيه . وأسس اول حزب سياسي في الولايات المتحدة . والأهم من ذلك أنه أنشأ مؤسسة المتحرزية أو حزب المحكومة ، والذي استقر على نظام الحزبين القائم اليوم . فلمماذا صمح جيفرسون على وجوب الحفاظ على و الحقيقة المجردة ، في الحزب ، او ان يقوم ذلك الحزب بتشجيعها ؟

#### اعلان الاستقلال

لقد كانت ه الحقيقة المجردة » التي عناها لينكولن هي د الحقيقة البديبية » لاعملان الاستقلال من ان ه جميع الناس يولدون متساوين » . وكان جيفرسون واضح ذلك الاعملان ، لكنه كتيم بتوصية من لجنة وقدم كي توافق عليه هيئة . وقد قال فيها بعد ان سلطتها تستند على د التوفيق بين المشاهر اليومية ه وليس الى ه اصالة المباديه او المشاعر ه . ولا يمكن اعتبار الاعلان ببساطة تعبيراً عن فكر جيفرسون السياسي لانه كان يتكلم باسم أنة ، ولانه كان من صميم صرتكزات مهتنه كمتحزب . وفي العام ١٧٩ شكل حزبه الجمهوري لاحياء مبادى، الاعلان وكي يلهب في المبلاه الجفوة الثورية التي تقتم بها اللين وقعوا اصلاً عليه . ومن الحقائق المثيرة ان جيفرسون ( وكذلك جون ادامز ) قد توفيا في الذكرى الخمسين لتوقيع الاعلان .

واذا كمان الأعلان قد وفق بين المشاعر اليومية (حدد جيفرسون أنه يقصد مشاعر و الهويغ (<sup>(9)</sup> المؤيدين للاستقلال عن بريطانيا) فهو بالتالي لم يكن منسجياً صع تلك الأوقات . وامتداح لينكولن كان لأمر أبعد من ذلك ، وعبارة دحقيقة بديبية » لا تعني حقيقة نمتيرها في حينه واضحة . فقد تكون الحقيقة البديبية مبهمة أو وافسحة ، شريطة أن يكون معناها مغممناً في تمايرها بلد أن نبحث عنه خارج هذه التعابير . فالقول أن حيم الغربان موداء يتطلب أن نلقي نظرة على الغربان ، لكن كي نفهم معنى دان جيم النامي يولدون متساوين » يتوجب علينا أن نعرف معنى كلمة و ناس » . ويقال بأن هذه دحقيقة » ، تجدر ملاحظتها . وهي ليست مفهوماً غيقة المؤسنية لن الناس انفسهم قد خلقوا . وقرض عليهم أن يشقوا طريقهم في هذا العالم انكارها ، ولا اعتبارها معتقداً يدفون لتحريتهم ترتكز على هذه الحقيقة ، فهم ليسوا احراراً في الأكارها ، ولا اعتبارها معتقداً يدفون لتحريتهم ترتكز على هذه الحقيقة والتي منها وعليها يقوم وسلوان . في الذي يكن أن نجده بعد ذلك في و الحقيقة البديبة ه عن أن جميع الناسي يولدون متساوين ؟

والاعلان ليس بياناً من اناس فوقين او غنارين . إن هدفه ، كها قال جيفرسون فيها بعد ، هو و الاحتكام لمحكمة العالم ع ، وينضمن كها تقول الوثيقة ذائبا و الاحترام اللائل لرأي الجنس البشري ه . كها يحتكم الى و القاضي الأعلى » في استضامة تواياه . وهو يخاطب بشكل رئيسي الاجبال القادمة للجنس البشري ، اللين سيولمدون متساوين . وحيث انهم متساوون ، فإن فهم حقوقاً لا يكن تحريلها الى آخرين ، في الحياة ، والعربة ، والسعي نحو السعادة . لأنه ليس في مقدور اي شخص أن يجنع او يجول مذه الحقوق الاساسية الى من يساويه ، او ان يطلب عن يساويه ان يجوله اليه . إلا ان الحقوق بحد ذاتها ليست مضمونة . ورغم انه لا يمكن تحويلها الى حكام يحكمون بنة من الطبيعة او همية من الله ، فإن في الاحكام ويبع ان الحكومة ضرورية بالقدر نصم حواه كان الناس فيها متساوين او كانوا غير متساوين ، ويجب على الحكومة أن تحصل على طاعة الناس برضاهم في الحالة الأولى في حين يتطلب الأمو خلاف ذلك في الثانية .

ولضمان هذه الحقوق ، تستمد الحكومات سلطاتها العادلة من رضا المحكومين ، وعنــدما

<sup>.</sup> Whig (\*)

و تصبح أية حكومة عربة لتلك الغابات فإن من حق الشعب أن يبدلاً ويقضي عليها ، وان يشكل حكومة جديدة ... ، ولم يكن في مقدور الاميركيين تشكيل حكومة جديدة دون فلك القيود السياسية التي كانت تربطهم بالشعب البريطاني ، في ظل ملك بريطانيا العظمى ؛ ويذلك تحول السياسية التي كانت تربطهم بالشعب البريطاني ، في ظل ملك بريطانيا العظمى ؛ ويذلك تحول حق الحقود على المتعلال . لكن لا بد ان كل شعب قد بدأ يتأكد حقد ضد الشعوب الاخوى . فكل انسان صبار للاخر ، وبالتالي فإن لكل شعب و موقع منفصل ومنساو » بين القوى الاخرى على الارض . وهذه التنبعة واضحة في جمع الاحوال ، فهي منفصل ومنساو » بين القوى الاخراب عنه الاحوال ، فهي الارض لا تتحقق وتحمى إلا بحقهم في أن يحكموا انفسهم برضاهم . والمساواة الشعوب بين قوى تعني الاحتفاد اللاحر به وهذا المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة . ولا منابعة المنابعة المنابعة عنها استعلام ما كانت تعني المنابعة التنبيم ما لتقسيم الشعوم الله ملا بندي الناس بحاجة الى حكومة ، فإن مساواتهم ما كانت لتجرهم على تقسيم الشعهم الى شعوب حسنقلة يتوجب عليها ان تدافع عن نفسها ضحد بعضها البعض في الحرب والثورة . ويجب على المره الا بيني ان الإعمان كان بلاغاً للاسباب الموجهة المعرب . لذلك ، فإن من المساواة بين الماس اشارة خاصة الى الحكومة : فالناس متساوون في المرب . لذلك ، فإن من المساواة بين الماس اشارة خاصة الى الحكومة : فالناس متساوون في امرب . لذلك ، فإن من المساواة بهم مال حكومة .

ورغم أن الاعلان لم يعن ، بشكل رئيسي ، سواء بشكل الحكومة او بتعريف حقوق الافراد المبادئة ألله الحكومة البريطانية في المحكومة البريطانية في المبركا. ولفسمان حقوقهم بجب على الناس أن يستخدموا الحكومة كسلاح لمواجهة البريطانية في المباشئة . لذلك فهم بحاجة البها بالقدر فيه مله الذي يجب أن يخشوها فيه . ولم تصرض الحرية في المباعلان و كما لو المباشئة عادية تتعلق بحرية الفرد في مواجهة حرية الحكومة ، بقدر ما هي حق الشعب في تبديل ، واسقاط ، وتشكيل حكومة من و أي ، شكل طالما انها تحفق برضى الناس . وقد قال جيفرسون في د ملخص وجهة نظر حول حقوق أميركا البريطانية و ، وهو بيان للتعليمات المقترصة لمثل فرجينيا الى المؤتمر القائري في العام ١٧٧٤ ، و إن من طبعة الاشياء ، ان يمثلك كل المتعلق وفي كل زمان ، في ذاته و سلطة تشريعية مهيمتة و . فأساس الحرية هو سيادة السلطة بشريعية . وهذه السياسية يتحد الناس ويصبحون الشعوب مستقلة . ومن خلال التنظيمات السياسية يتحد الناس ويصبحون أ ، وبفضل اتحادهم هذا بختلفون عن الشعوب الاخرى .

وقد بلورت فلسفة جون لوك السياسية و الحقيقة البديهية و والقائلة ان النباس يولمدون متساوين ، ودن ان متساوين ، ودن ان النباس يولمدون الذي يتضمن و الاعلان ، ، دون ان يذكر ذلك صراحة ، حقيقة أن الناس يولدون كافراد في الطبيعة دون آية روابط سياسية قبل ان يحملوا من أنفسهم شعباً ويقبلوا بحكومة تحكمهم . ويبلو ان و الشعب ، لا يبرز إلى حيّر الوجود إلا نتيجة قرار سياسي منه . وبالنسبة للشعب الاميركي قرغم انه كان حتى ذلك الحين و مرتبطاً ، بالبريطانيين ، فقد كان مرتبطاً معهم برضاه، لذا يمكن اعتباره مستقلاً . ومع ذلك فيان تفترض

مبادىء و الاعلان ، ضرورة وجود دولة طبيعية صابقة للسياسية يكشف عن اهمية السياسة في تلك المؤيقة . وترى الالتزام في قرار شعب ما وفي افراد شعب ما ، وليس في الافراد غير المترابطين . وسبب هذا يكمن بالتأكيد في الظروف التي احاطت و بالاعلان ، الذي يصف شعباً في ظل التبعية الاستعمارية وليس في دولة الطبيعة . لكن من المهم ملاحظة ان المبادى، الليرالية التي نراها عادة تستخدم لحماية الافراد في مواجهة حكومتهم أستخدم هنا للدفاع عن شعب ضد شعب اخر ، بأن يوجدوا حكومة تواجه تلك الحكومة . وهذه الظروف التي نراها اليوم ليست نادرة كما قد تكون بعت للمست نادرة كما قد تكون بعت للمدافعين عن الليبرالية الفائمة . والفلسفة السياسية الليبرائية المناشقة . والفلسفة السياسية الميرائية ليست عاجزة الى هذا الحد في صالة الناسيس ، كما يفترض بعض المنتقصين من قدرها او

ويفترض ه الاعلان ه انه يمكن تكوين شعب ، او ان يكوّن الشعب نفسه ، عن طريق عمل سياسي . وهو يختلف بهذا مع المذهب القومي الحديث ، الذي يحاول جعل التقسيمات السياسية متطابقة مع تقسيمات الاهم الموجودة فعلًا والمميزة بالثقافة واللغة . ويقول جيفرسون في ٥ وجهة نظر مختصرة ، بأن الامبركيين قد استخدموا ، مثلهم مثل اسلافهم البريطانيين ، حقهم الطبيعي في النزوج عن البلاد التي انزلهم بها الحظ ، وليس الاختيار التماساً لماوي جديد ، حيث الهاموا مجتمعات جديدة ، بموجب قوانين وتنظيمات بدت لهم الانسب لتعزيز السعادة العامة ، والسياسة لا يتحكم بها الحظ ـ مثل قدر الولادة في امة ما ؛ بل على العكس من ذلك ، فالأمم ـ والتي اعتاد جيفرسون تسميتها وشعوب ٤ ـ يمكن ان يبنيها رجال يعون حقوقهم البطبيعية ويتحينون الفرص لممارسة هذه الحقوق . ولم يكن جيفرسون قومياً ، ولا حتى قومياً ليبرالياً . ولو كان كذلك ، لكان من المحتمل ان يشكك في عدالة ترحيل شعبوب الهنود الحمسر في اميركما . وكان يعلم بـأن الرق خطأ ، لانه ينكر الحقوق الاساسية للانسان والتي لا يمكن تحويلها الى اخرين . ولهذا السبب فإن ثقافة الشعبوب البدائية التي تتجاهـل الحق الطبيعي لـلانسان لا تستحق الاحتـرام . وقد درس جيفرسون لغات الهنود الحمر بسبب اهتمامه بأصل الانسان . ولم يكن قومياً ، كما انه لم يكن اعمياً ممن يعتقدون بأن الخلافات القومية يمكن تجاوزها او السمو فوقها . والخلافات القوميـــة ، بالنسبــة لجيفرسون ، هي في الأصل خلافات و سياسية ، ، والجنس البشـري مقسم بشكـل لا يمكن تصحيحه لأن الحرية الانسانية لا تأخذ بجراها إلا في استقلال شعب ما عن الآخر . ولوكان الناس مقسّمين لمجرد ولادتهم ضمن ثقافات مختلفة لسعى الناس الى تأسيس منظمة اممية تقوم على مبـدأ الاختيار . اما في و الاعلان ، فإن الاختيار السياسي للناس هو الذين يقسمهم .

وهناك تأكيد عمل عنصر الاختيار في تكوين الشعب في « المناناة الصنابرة » للشعب الاميركي . • فالجنس البشري » كيا يقول « الاعلان » ، « اميل الى المعاناة ، طالما امكن تحملها ، من تصحيح اوضاعهم بالقضاء على الاشكال التي تعودوا عليها » . وفي الحالة التي نحن بصدها ، فقد تحملت المستعمرات الاميركية « تاريخاً طويلاً من الجور واغتصاب الحقوق » ، ولاتبات ذلك . بسرد « الاعلان » « سلسلة طويلة من التصفات واغتصاب الحقوق » اتي قام بها جورج الثالث .

والناس يغضبون ببطء ، إلا ان في ترويح فرصة للتشاور . وقد اظهر الاميركيون في الواقع اتهم اختاروا خياراً مدروساً حين قدموا الحقائق لعمالم نزيه . كيا ان « الاحترام اللائق لمرأي الجنس البشري » يضعهم ليس في مستوى اخداقي معين فحسب ، بل وفي مستوى صعب من الحملو والمتابعة . ببطه وربما الاختيار بحرض ايضاً . وحكومة بالقبول معناها حكومة سلاختيار وليس تكوية نزوة ؛ على الاقل ، و خاصة في طور التأسيس لتكوين شعب مستقل وبهذا ، تبدو عاولة تكوين خكومة بالقبول المراقب مصدك و حكومة بالقبول المراقب معدلاً او حتى حكياً . وقد اشار جيفرسون وموسلوه ان المحكومة بالقبول المراقب الاعتدال والحكومة في الامور التي قد نقبلها . ولا يحتلك شعب ما حق تقرير المصبر لمجود انه يشكل شعباً منعقسلاً ؛ وحق المطور في عبد ناستقبلاله بتسرع ودون اعتبار المطورف . ومع ذلك ، فإنه يمثلك حق تقرير المصبر لمجود انه قد يشكل شعباً منفصلاً ؛ وحق القبول مرتبط بالحكمة من القبول مرتبط بالحكمة من القبول مرتبط بالحكمة من القبول مرتبط المحل مرتبط بالحكمة من القبول مرتبط المحلورة القبول مرتبط المحلورة القبول مرتبط المحلورة القبول مرتبط المحلورة المهر المرتبط والمحلورة المهر المرتبط والمحلورة المهرورة المحلورة المهم المخلورة المحلورة المحلورة

ويأتي القبول بالحكومة ، وبالتالي التحول الى شعب ، قبل اختيار شكل معين للحكومة . ويحدد ه الاعلان ، بأن الحكومة تستمد سلطاتها من القبول ، إلا انه لا يحدد اي الحكومات أفضل . ولا يورد اي شكل من اشكال الحكومات ، رغم انه يبدو ان الملكية المطلقة مرفوضة ضمناً . على أية حال ، يبدو من الواضح ان الملكية المحدودة ، مثل الحكومة البريطانيـة الموجـودة ، هي من ضمن الحكومات التي و يمكن ، ان تحظى بقبول الشعب . وإلا فلا معني لسرد قائمة من و سلسلة طويلة من التعسفات واغتصابات الحقوق ، في أطول جزء من « الاعلان ، ؛ وكان يمكن ان يكتفي بالقول ان الملكية غير شرعية في حدَّ ذاتها . ويبدو من الواضح ان على جميع الحكوميات ان تحكم بالقبول ، لكن هناك بعض التباين ليس في تفاصيل الحكومة الحرة بل في سمات او شكل الحكومة ككل . وهذه النتيجة ، التي يجب ان تسخلصها من « الاعلان » يجب توفيقها مع حقيقة ان حزب جيفرسون الذي شَكل فيها بعد حسب و المباديء الجمهورية ، لم يجد شتيمة ينعت مها معارضيه اكبو من كلمة و ملكيين ، . اضف الى ذلك ، ان و الاعلان ، لم يدع الى ديموقراطية نيابية كالتي نمارسها اليوم . وبالتحديد ، لا تعني المساواة في القبول ، بالضرورة ، اتباع مبدأ : رجل واحد ، صوت واحد ، ، لأن الأول هو المبدأ الأرض الذي نقوم عليه الحكومات الحرة ، في حين ان الأخبر هو مجرد مبدأ قد تعمل الحكومات بموجبه . وتجدر الملاحظة ، ان جيفرسون قــد غير رأيــه في مبدأ و رجــل واحد ، صوت واحد ، حيث عارضه في البدء ، ثم عاد وحبذه . بيد انه لم يتـذبذب في مشايعته لوجهة النظر القائلة بوجوب ان تحظى جميع الحكومات بقبول المحكومين، بغض النظر عن اختلاف اشكال هذه الحكومات.

وبالنسبة للمحنى السياسي الدقيق للحقيقة البديهية من ان جميع النساس يولسدون متساوين ، فإنها لا تتطلب الديموقراطية وانما تتطلب شعوباً مستقلة . ونحن لم نمذكر حتى الآن المعنى المذي اعتقد جيفرسون انه الاكثر اهمية ( وذلك خلافاً لمرسلية ) . وقد اعتبر و الاعلان ، قبل وفاته بقلبل انه اشارة كي ينهض الناس ويحطموا قيود و الجهيل الرهباني والخواضات » . لأن هذا همو العدو الحقيقي ، ووليس ملك بريطانيا الحالي ٤ . ويوضح جيفرسون ذلك في كلماته التاريخية : و لقد فُتحت جميع العيون ، او ستقتع على حقوق الانسان . وانتشار نور العلم في كل مكان قمد كشف لكل ناظر الحقيقة الساطعة بأن جموع الجنس البشري لم تولد بسروج على ظهورها ، ولم يعطى لقلة عميزة ترتمدي احذية طويلة ومهامييز الحق في ان تختطيهم بشكل مشروع و لأن الله فضلهم منعمة ،

وبناء على ما يقوله في هذه الفقرة فلا يمكن فصل الدين عن السياسة . فاعتقاد ديني معين ، اسمه و الجهل الرهباني والخرافات ، يقود الناس الى الاعتقاد بأن بعض الناس افضل من البعض الاحتماد بأن بعض الناس افضل من البعض الاحتماد بأن الله فضلهم بنحمة . والتسلك جهد اللتيجة السياسية لمتقلهم الديني بجملهم يقلم سول ولاحمم لحكومات لا تحتوم حقوق الانسان . وهم يستعملون حقهم في القبول بطريقة غير حكيمة . لذلك فإن الاعلان ، ألا انه يمكنم عليه بعواقيه السياسية ، ألي ، تطابقه مم الحقيقة البديهية - المساولة بين الناس . ويقول الاحملان و ان لكل شعب موقعاً منفصلاً ومتساوياً بين قوى الارض يفضل و قوانين الطبيعة ، وإله السطيعة ، ويعدو ان الاعتمال الكنه لا يبدو ضرورياً لتحقيد فياد الطبيعة ينسجم ، او يعزز احترام المساولة بين الناس ، لكنه لا يبدو ضرورياً لتحقيق هذه الفايد

وقصد و بإله الطبيعة و عكس إله الوحي ؟ وبالتاني يبدو و الاعلان و معادياً للدين السماوي المالاقل في مفهوم جيفرسون ) . فالدين السماوي سماوي فقط للمتدينين ، وقد يفترض المره عا قاله جيفرسون ضد الرهبان في علمة اماكن ، بأن هؤلاء المتدينين سينتهزون ، فسرصة تضردهم بالأمور الدينية للمطالبة سلطات سياسية لأنفسهم وحلفائهم ، والتعاليم السساوية بحد ذاتها ، وليس باساءة استعمالها ، خالفة للمساواة بين الناس . ومن جهة اخرى فإن و نور العلم و منفتح طل الإنسان كانسان ويعلم المساوية بين الناس . وبالطبع ، لم يجعل جيفرسون من نفسه ابدا ربويها على الإنسان كانسان ويعلم المساوة بين الناس . وبالطبع ، لم يجعلها القل ترتسا بتأليف كتاب حول احياء البشارة عنوانه و حياة واخلاق يسوع الناصري ع . وكها سنرى ، فقيد بتقد في مان معونية ، وبالطبيعة . إلا انه نوف على الشعب ان يؤمن بدين سماوي لا يؤذي حقوقهم ، ال نيومنوا بإله الطبيعة . إلا انه نوف مساطة العلم فوق سلطة الدين السماري . وقد كان هو نهما أن يؤمنوا بإله الطبيعة . إلا انه نوف مسوراً لغيرات معينة ، ويتناظر مع علهاء اخرين . ورغم عالم لائه كان مهيئة الى حد كبير بالعلم ، نقد كان رجل سياسة . وكان مهيئاً و يسلطة اللملم لائه كان يشوم بأن العلم بصفته معارضاً للدين السماري يدعم الحقيقة البديهة الحيوية للحياة البشرية . يشعر بأن العلم بصفته معارضاً للدين السماري يدعم الحقيقة البديهة الحيوية للحياة البشرية .

ومن منظور سياسي فإن العلم والدين الطبيعي يدعمان المساواة بين الناس ، في حين ان الاديان السماوية تعارضه . ويتبع ذلك ان الحكومة التي تحترم المساواة بين الناس يجب ان تضمن دعم العلم والدين الطبيعي ، بأن تجمل الدين السماوي غير ذي ضرر . ونستطيع ان نفعل ذلك بفصل الكنيسة والاديان السماوية عن الدولة ، عندها لن يستطيع الرهبان التحافف مم الحكومات التي يتلقى حكامها حظوة إلمية ويتلقى الرهبان بالمقابل امتيازات دنيوية . والأنه لا يمكن فصل الدين والسياسة ، فإنه يجب الفصل بين الكتيسة والدولة . ولأن الحكومة الحرة لا يمكنها ان تبقى غير مكترثة لسمات الدين في مجتمع حر ، فيجب عليها ان تكون محايدة بين كنائس الدين السماوي .

وهكذا فإن و الاصلان ع، يميز ، بعد ذلك ، بين اشكال الحكومات المختلفة الى المدى النالي : لا يمكن لأية حكومة احترام حقوق الانسان اذا ما قسكت بدين رسمي ( سماوي ) . لكننا بندا الاستناج نذهب الى أبعد عا يقوله و الاعلان ع ضمناً . فهو لا بذكر الفصل بين الكنيسة والدولة ولا يعب على جورج المثالث احتفاظه بدين رسمي في اي من المستمعرات . وفي ذلك الوقت ، كان جغرسون قد بدا هجومه على تأسيس كنيمة انطائه أي فيرجينيا . وأكمد في احلى المذكرات حول منع انشاء الكنيسة ( وقلمت الى الجمعية العامة في فيرجينيا عام ۱۷۷۲ ) ان تغييراً في شكل الحكومة يممل من الضروري اجراء تغيير عائل في القوانين ، لأن بعضها و مؤسس حسب في شكل الحكومة يممل من الضروري اجراء تغيير عائل في القوانين ، لأن بعضها و مؤسس حسب و الاعلان ع بالناسج لا تقراح جغمورية . . . . وهذا قد يرر الاستنتاج اللذي توصلنا اليه من ان مقصده الرئيبي كان مهاجمة و الجهل الرهباني والخوافات ع . فقد كان ذلك تضيير جيفرسون أن مقصده الرئيبي كان مقلوب ، بأنه تضيير شخص متحيز . وكان على جيفرسون أن يناضل أميلاً طويلاً وصعباً ضدا انشاء كنيسة انجلترا في فرجينيا ضد و المؤسخ » ( وهم انصار استقلال المين م يعتقدوا أن الحقيقة البديبية للمساواة بين البشر تنظلب الفصل بين الكنيسة والدولة . وه الاعلان » يوجه المشاعر اليومية لصالح الاستقلال ، لكن علم اهتمامه النظاهري بأشكال الحكومة يترك عالاً لازاع حزي حول النتائج السياسية لقضيته المركزية ، الحقيقة البديبية .

#### ملاحظات حول فرجينيا: المصادر الطبيعية.

كان جيفرسون مؤلفاً لكتاب واحد ، وكتابه الوحيد هو ، و ملاحظات حول فرجينيا » ، وقد كتبه في الفترة من ١٧٨٠ - ١٧٨٤ وذلك خلال الفترة القصيرة التي تولى فيها منصب حاكم فرجينيا والفترة التي تلت . ويتضمن كتاب و ملاحظات حول فرجينيا » و تساؤلات » وضعها « اجنبي متميز » ، هو فرانس ماربو ، الذي كان يسعى لجمع معلوصات عن اميركا ، تطوع جيفرسون للاجابة عبا ، من خلال وسيط . وهكذا تسبب جيفرسون في ان يبدو كتابه الوحيد بصيغة اجابات على اسئلة خاصة اكثر بما هو تقدمة طوعة للجمهور . والعنوان الكامل للكتاب هو « ملاحظات على المضاع فرجينيا » وقد استخدم كلمة (State) والتي تعني « اوضاع » كما تعني « ولاية » ، والكتباب يتضمن معلومات تتعلق بأوضاع « فرجينيا » ، خاصة بالنسبة لقونها ابين الأمم في الثمانيات من القرن النائمن عثر والاحتمالات المستقبلية لتلك القوق ، وفي القرن الشامن عشر استخدم التعبر « احصاءات » بمعني اشمل من الحفائق الرقمية ، للدلالة على قوة بلد ما .

وكان ذلك البلد ، هو اميركا طبعاً ، وليس فيرجينيا فحسب . وقد طلب ماربو معلومات عن الولايات كلهما ، إلا ان جيفرسـون اختار التحـدث عن اميركـا من خلال و مـلاحـظات حـول فرجينيا ». ورغم انه يحدد في اجابته عن التساؤل الاول الحدود الصحيحة لفرجينيا ( والتي كانت في ذلك الحين اكبر من اليوم ) كيا اقرتها الصكول والعقود المقدمة من بريطانيا ، يواصل الحديث في الاجابة عن التساؤل الثاني ويصف جميع انهار اميركا الرئيسية حتى نهر المسيسيي غرباً . ركانه اراد ان ييرن مدى ضعف المالم القديم في فرض الحلود على العالم الجديد ، وتشير العديد من احصاءاته اكبر أي في لك انواع الحيوانات التي تسير على اربع والهنود الحمر أو « السكان الاصليين » ) إلى اميركا اكبركا ، وكانه اراد ان يستخدم معنى الاسم و فيرجينيا » كيا استخدمه جون لوك حين قال : هيرا السيد كان والمالم ، السيركا » ويدلو ان جغرسون يقول الآن ان اميركا هي فرجينيا ، الارض العذراء التي يستطيع الجنس البشري ان يبدأ منها بداية جديدة .

من هنا ، يمكن النظر الى كتاب و ملاحظات حول فرجينيا ، وكأنه تبرير جيفرسون لاعلان المستور . فيعد ان توطد وحق و الشعب الاميركي في الاستقلال ، فإن عليه اظهار و قادرته و على صون ذلك الاستقلال . ولو ان اهيركا كانت دائما أقل أشأنا من العالم القديم لتدنى حقها في الاستقلال أفي تبعية حقيقة ، ولكانت أشه بمستموة من مستعمرات هذه الأيام حررت حديثاً ، ولا تملك من اسس الاستقلال شيء سواه في المصادر الطبيعية او في الوحدة والعزة الوطنيتين . في مستعمرة من امتمام أمرة أخرى ، ان ألم فمستعمرة مابقة تفتقر الى اسس الاستقلال يمكن ان تصبح بسهولة مستعمرة مرة أخرى ، ان ألم يكن بالاسم ، فبواقع الحال . لذلك فإن و اعلان و الاستقلال لا يمكني و ويجب ان يدعمه دليل بأن هذا الشعب ، الشعب الاميركي ، قادر على الحفاظ على استقلاله ضد قوى الطبيعة والقوى الحارجية الاخرى .

وقد جرى تناول هذين العدوين لاستقلال الشعب ، المطيعة والقوى الخارجية ، بشكل منفصل في كتاب ه ملاحظات عن فرجينيا ه . فالتساؤلات الاحدى عشر الاولى ( أي الفصول ) تهتم بالبيئة الطبيعية لفرجينيا واعيركا ؛ وقد حاول ان يبرهن من خلالها عكس وجهات نظر بعض الفلاسفة الطبيعين الفرنسين ، والاحكام المسبقة لأغلب الاوروبيين ، من ان الطبيعة المغمة للأغلب الاوروبيين ، من ان الطبيعة المغمة للأغلب الاحيرة عن الاوضاع السياسية والمنتقافية في اميركا ، والبيئة التقليدية القي اوجدها الانسان ، واظهرت ان اميركا لا تعاني من النبعية الثقافية افي الميكا المياسية والمنتقافية المنافئة عليه اليوم اسم « الاستعمار الجديد » . اما التساؤل الثاني عشر حول المقاطعات والمدن فقد عرض التحول من الطبيعة ال الحالة العادية للبلاد ، وهنائل يناقش جغرسون قوى الطبيعة التي تربط البلاد ، بواسطة الاعبار) والقوانين التي تقرو وجود واهمية المدن .

ولاميركا قوة طبيعية في اكتفائها الذاتي . وتوضح التساؤلات الاحمدى عشر الأولى ان العالم الجديد لا تنقصه أية مصادر طبيعية . ولديه شبكة كثيفة وجيدة الترابط من الانهار ، وليس له موان، بحرية باستثناء مصبات انهاره . وهكذا فإن اميركا غير مازمة على الانجار مع العمالم القديم ، ولا ترى ما يشجعها عليه ، فيوسعها الانجار مع نفسها . وهي لا تحتاج و منتجات ، ومعادن ، وخضار ومواشي ه العالم القديم ، فكل هذا موجود في هذه و البلاد الشاسعة و ولاميركا طقس متنوع ومعتدل بساعد على اقامة مجتمع مستقل ومتحضر . ولدبيا شعب ينمو بسرعة كافية ليضاعف علد افراده كل سبعة وعشرين عاماً . وبذلك فهو ليس بحاجة الى مهاجرين من الملكوات المطلقة في اوروبا ، الذين يحضرون معهم مبادىء تلك الحكومات او ما هو عكس تلك المبادىء تماماً ، ها وال قليلاً في اميركا ، و الانفلات الذي ليس له حدود ه . ورغم ان العمل ، وليس الارض ، ما زال قليلاً في اميركا ، فإن جيئرسون يقترح ان من الأفضل ان نتظر بصبر غواً داخلياً في السكان ينتج شعباً و اكثر . تجانساً ، واكثر ميالا للسلم ، واكثر دعومة ه . ويمكن تطبيق هذا التعليل على استيراد العبيد ، الذي كان قد منع ، و وحتى تنضج عفول مواطنيا وتتحرر لهيم تماماً الطبيعة البشرية » .

وتصديقاً لتقسيمه الموضوع الى بيئة ثقافية وبيئة طبيعية في امبركا ، فقد ناقش جيفرسون موضوع الهنود الحمر ، وليس العبيد ، في الجزء الأول من كتابه و ملاحظات عن فرجينيا » . وقد سماهم و السكان الأصلين » بوصفهم السكان الذين وجدوا في اميركا ، ولم مجلوا اليها ؟ والذين سماهم و السكان الأصلين » ويشرفون على الصواب والخطأ من احساسهم الطبيعي وليس عن طريق الحكومات . ورغم انهم يعيشون و بشكل رئيسي على ما تنتجه الطبيعية طوعاً » . فإنهم » عن طريق المكونات دي بسوفو ، في مشل شجاعة و الانسان الاوروبي » وتحمله ورقته » وحساسيته ، ومقدرته الجنسية ، وتوقد ذكاته ، يضاف الى ذلك أنهم اقدم و من رجال اسيا الحمر » وهي نتيجة توصل الها جيفرسون بحساب قدم لغاتهم ، وبالنالي فيان سكان اميركا الاصلين هم من اقدم سكان العالم .

فالمرق الهندي الاحمر، الذي تطور في اميركا، يضاهي العرق الاوروبي. ولا يجوز تقزيمه بأي حال من الاحوال كيا لو كان الهنود الحمر يعيشون على قارة من الدرجة الثانية. ووبما شذا السبب اختار جغرسون ( في التساؤل السادس ) زعياً هندياً، هو لوجان، ليمثل و رجل اميركا، ويتحدث باسم العالم الجديد متحدياً حاكم المستعمرة الانجليزي، لورد دوقور. ورغم ان لوجان كان صديقاً للرجل الابيض لفترة طويلة، فقد اختال عائلته الرجل الابيض. وانتخاماً لللك شاد قبيل حرب ضد الرجل الابيض جدير بديوستس قبيلته في حرب ضد الرجل الابيض . وبعد هزيتها ارسل لوجان بخطاب بليغ جدير بديوستس وريشرون ( كيا قال جغرصون ) إلى اللورد دوقور. وقال ه عيى ان لا تجري نقطة من دمي في مورف إن كانن حي » وبعد ان و المبعد انتقامي حتى التخمة »، بسبب جراح رجل واحد، فإنى ادفى وابتهم ان تجاب الادي في سلام.

ولوجان رجل مستقل لأن ليس هناك ما يربطه بالكائنات البشرية الاخرى ولأن في استطاعته ارسال قبيلته الى الحرب من اجل انتقام شخصي . وقد اعجب جيفرسون ببلاغته الأميّة ، إلا انه لاحظ ان الحرب من اخلاقي طبيعي للتفريق لاحظ ان الفؤه حق . ولديهم حس اخلاقي طبيعي للتفريق بين الحفظ والصواب ، بيد انهم لا يعرفون كيف يطبقون ذلك سياسياً لإقامة مجتمعات متحضرة . ين الحفظ واستغلاليته اي احترام للحقيقة البديهة القائلة إن جمع الناس يولدون متساوين وان

لملحم يجب ان يتم برضى المحكومين . والاستقلال الطبيعي او البدائي هو بوبري ؛ لأنه يستصد مسلطته من الموهبة الطبيعية لشخص ما ، مثل القوة او البلاغة ، او من ظرف ما مثل مصادر القارة الاسكة .

لقد صنحت للشعب الاميركي فرصة ذهبية لبناء أمّة صنقلة ، خلافاً لتوقعات الاوروبيين المسبقة ، إلا أن جيفرسون لم يشأ أن بيني قضية الاستقلال على هذه الحقيقة فحسب . وقد اعتبر أن وركما أميركما » هو « الساكن الاصلي والمهاجر » . وقد جلب المهاجر الاميركي ، لتميزه عن السكان الاصلين ، معه من أوروبا مفهومه للحكومة المتخضرة والحق الطبيعي وملوره حسب طريقته الحاصة . وعلى أية حال ، فقد صبت له هذه الميزة الطفيمة معاناة عظيمة بسبب روابطه مع أوروبا . فهم أن إلا أن شاكله أكثر حلة . وهو لا يستطيع الادعاء بأن ليس له روابط دم أي كائن حي على إيتعلق باللشافة ، والعادات ، والمعتقدات . واتخذ جيفرسون من جورج واشنطن ، وينجامين فرانكلين ، ودافيد ريتهاوس أمثلة لتبيان أن أصيركا الاروبيين ويجب الاقرار بأنها ( أميركا ) لا تدين للعضارة الاوروبية بشيء . وليس لديم الاستقلال الطبيعي الذي للوجان ( رغم همجيته ) : وكان على جيفرسون أن يبرر أهمية الاستقلال المعركي الحيوية للفلاسفة الفرنسين والمشكلين الاحترين ، إلا أنه لم يستطع ابرازها كها فعل لوجان

وحتى لو تكلم لوجان نيابة عن الهنود الاميركيين ، فقد كان مصيره مماثلاً لمصيرهم . فبعد مقاوية ، خضم للمنتصر المتعدن وضير المحق ، أي المهاجر الاميركي . وكان على هذا الاميركي الذي طمس ذكرى عمله اللااخلاقي الاصلي ، ان يصنم استقلاله من ه علم سياسي جديد ، و حسب عبارة اليكس دي توكيفيل ) يتلامم مع فرصته الطبيعية وتوجهه نحو اعادة تشكيل ميرائه الثقافي .

#### ملاحظات حول فرجينيا : الاصلاح

و الطبيعة البشرية هي ذاتها على غنلف جنبات المحيط الاطلبي ع ، مهها عنظمت الخبرات المحيط الاطلبي ع ، مهها عنظمت الخبرات الطبيعية على هذا الجانب من اراض وانهار . واكبر الفوارق بين العالم القديم والجديد هو في الانسان ، فرغم الميزات في المصادف المسلمين الاصلوغ المسلمين المركبين . وتبما لجفرسون فإن تفوق الاميركيين يكمن في فهمهم الأكبد بأن جيع الناس يولدون متساوين . وعنلما يصبح مفهوماً الناس متساوين طبيعاً ، فإن الفروقات الحضارية تعزى الى كفاحهم وافعالهم (حسبها تسمح الفرصة ) ، اما فهم الحضارة على انها نتاج انساني بشكل رئيسي فيدل على قدرة الانسان على الحلق، ويشكل باعثاً فهما الحضارة على الحفارة الفشل : وبالتالي تفوق الشموب التي تؤمن بالاصلاح ، وقوة الاصلاح تعتمد على مدى الأيمان به .

ويمكن الشاكيد عمل ان جهرسون أمن بالاصلاح ، وحاول في ذلك الكتباب ان يعلم الام سركين التصرف على هـذا النحو . ولا نجد في الجزء الاول من هـذا الكتباب ، والخاص بالاوضاع الطبيعية لاميركا ، أي اقتراح للاصلاح ، باستثناء نقاش قصير لالبينو نيجروس ، والذي يبدأ بنه امن تطرق الهم من باب المزاح لاجهاد حل طبيعي (غير ملاتم ) للمشكلة الموقية . لكن عندما يبدأ بيفرسون في مناقشة الاتفاقات الانسانية ، طالب بالاصلاح . وبعد ذلك بفترة اممن في وصف مندر فيرجينا في النسانية ، واقترح التفاقية لاصلاحه . ويقول معتذراً عن المستور : أنه وضع عندما كنا ما زلنا حديثي المهد وليس لدينا خبرة في علم الحكم ه . وكان ذلك في العام 1971 ؛ وبعد ذلك بعشرة اعوام اعتبر بأنهم . أي أصدقاده الفرجينين -حققوا نضحاً في علم الحكم ، الحكم المحبة أي علم الحكم .

وبدو أن العلوم السياسية هي المقتاح الرئيسي للتقدم البشري . والسبب في ذلك هو العلاقة بين وبدو أن العلوم السياسية هي المقتاح الرئيسي للتقدم البشري . والسبب في ذلك هو العلاقة بين التقدم البشري والمساواة البشرية . ولتكوار ما تقدم نقول : ياحذ الاصلاح زخم الكامل فقط عندما التقدم البشري . وهذا يتطلب تموزى كل الفروقات في التقدم ، في وضع تتكافأ فيه الفرص ، الى التقدم البشري . وهذا يتطلب أن يكون الناس متساوين طبيعياً . وتكون المهمة الأولى للحكم ترطيد وصاية الحقيقة المبديهة الديسة المساواة الانسانية . وعمل ذلك يتطلب ضمان المساواة وحقوق الانسان عن طريق المساواة بالمستور ، وحيث أن دستور الحكم يحيي أية أمكانية للاصلاح ، فإن له ، أو يجب أن يكون له ، وضما خاصاً في مجتمع يكرس نفسه للاصلاح . وعبد و ألا يكون قابالا للتعديل بالتشريعات العادية تغيير القوانين لكن ليس المستور ، لذلك فإن الايمان العادية وغرض التفويق بين المستور والقوانين .

وفي التساؤل التالي ، يتناول جيفرسون و الفوانين » بعد و الدستور ، لتبيان المهمة و الثانية ، للحكومة ، وهي ان تقوم بدور عمرك الاصلاح . وكي تقوم الحكومة بالاصلاح بفعالية ، يجب ان تعمل حسب أسس تمكنها من الحفاظ على مسيرة الاصلاح على المدى الطويل ، أي على دستور غير قابل للتغيير بذاته . وتستطيع الحكومة اصلاح القوانين شريطة آلا يُسمح لها باصلاح نفسها . إلا انه يسمح لها بتقديم اقتراحات الاصلاحات دستورية .

والشعب يصنع الدستور الذي بموجبه تضم الحكومة القوانين المادية . وفي خضم الصراع الشرب ، لم يوضع دستور فرجينا ويصادق عليه مخلود عن الشعب تم اختيارهم لذاك الضرض بالذات . وقد اظهرت هذه الطريقة التناتج السيئة لوضع المستور بنفس الطريقة التي تصدر فيها الفوانين العادية . فالأغلية غير عملة في الفيئة التشريعية ؛ وقميل الناتجين غير عادل ؛ وبجلس الشيون مشكل بالطريقة ذاتها التي شكل بها بجلس الشواب ؛ وتتركن سلطة كبيرة في يد السلطة التشريعية ؛ وفي وسع الهيئة التشريعية العلاية تعديل المستور . وسا كان لشعب أرضد بطريقة سليمة ان يوافق على وضع دستور كهذا ، والذي هو بالفعل ليس دستوراً حقيقاً .

والسياسة بالنسبة لجيفرسون هي العامل الحاسم في المجتمع ، إلا انها ليست العامل الاخير . الفالستور يحمي حقوق الانسان ، لكن طالما ان الشعب هو الذي يضع المستور ، فإن الشعب هو الذي يضع المستور ، فإن الشعب هو الذي يعمي تلك الحقوق في النهاية . فالشعب ه هو الحافظ الوحيد والامين » على الحكم . رغم ان الشعب لا يحكم مباشرة ؛ بل يحكم من خلال الانتضاب حسب المستور . اضف الى ذلك ، تصدر المنهرة القوانين بحوجب هذا المستور ، التي تصر عن شخصية الشعب . ويقول جيفرسون انه كي يكون الشعب الحافظة الأمين للحكم ، فيجب تأمين الحماية له ؛ ولن يكون كذلك اذا كان افراده غير مغفين او فاسلين . وبالتعريق بين المستور والقوانين فإن الشعب بحكم ويحىء المحكم . ويفرض احترام المساواة ، يصبح الاصلاح عنا ؛ ويصدم حكم الشعب نفسه مباشرة يفسح المجال للحكم . ويفرض احترام المساواة ، يصبح الاصلاح عنا ؛ ويصدم حكم الشعب نفسه مباشرة هذه هو المستور الذي يضمه الناس ولا يستطبون الميلم إلى والمنوقة الواجب . في ان يضع مواثيقة الاساسية . لكن يجب فضع المستور بوافقة اوسع مما تتح القوانين العادية ، وفي مناسبات تستوجب تغييرات اساسية . لكن يجب وضع المستور بوافقة اوسع مما تتح القوانين العادية ، وفي مناسبات تستوجب تغييرات اساسية .

وتضم علوم جيفرسون السياسية طريقين لفهم السياسة واللتين غالباً ما اعتبرتا متعارضين، التأسيسية والاجتماعية . وهو يصر على وضع خاص للمؤسسات في الدستور ، إلا انه يراها في عيط مصالح وعادات المجتمع التي تؤثر في الحكومة . إلا ان الوضع الخاص للمؤسسات الدستورية مرتبط بنظرة اجتماعية شاملة ؛ والطريقتان لفهم السياسة هما في الحقيقة طريقة واحدة بالنسبة لجيفرسون . ويجب تثبيت المؤسسات لفسمان حريات الشعب ضبد طموح قلة من الناس ، وان يكون المجتمع جهورياً من اجل حماية حريات الشعب من عدم الاكتبرات وقلة الاحتراز . وفي المكان شعب جهوري ان يظل حراً ، لكن حكومة جمهورية لها دستور شابت تستطيع ان تجعل الشعب جهورياً .

ولم يجيد جهفرسون إجراء اصلاحات بلا نهاية بغرض مواكبة التغيرات الاجتماعية . وكانت علومه السياسية حسب تقاليد مونتيسكيو . وللسياسة في رأيه وظيفة بين السلطة المكونة للنظام الارسطوري ، والاستمالة الرجعية للقوى الاجتماعية التي يبحثها علم الاجتماع السياسي . فالحكومة تنبت من الشعب ، حيث كانت و مودعة » ، ثم تمارس عملها على الشعب للحفاظ على استقلاله وجعله جمهورياً .

ويمتاج الشعب المستقل الى ادارة جمهورية للقضاء ، وقد عرض جيفرسون مجموعة قوانبين منفحة لفرجينها مأخوذة عن القانون العام الانجليزي ، لكن مع تغييرات كبيرة عن مجموعة التشريعات البريطانية الفائمة . وكان من ينها مشروع قانون الالغاء استيراد العبيد ، والذي اضيف اليه تعديل لتحرير جميع العبيد ، وتعليمهم وارسالهم الى اساكن اخرى في المستعمرات . إلا ان مشروع القانون مع ذلك التعديل كان اكثر راديكائية من ان ينجح ، بيد ان المناسبة اعطت جغرسون فرصة التفكير في للسألة العرقية . واذا سلمنا بأن جميع الناس متساوون طبيعياً فهل يمكن ان لا نأخذ في الاعتبار الفروقات العرقية بينهم في مواثيق المجتمعات البشرية ؟ وبيدو ان جيفرسون في خضم وفضه دمج السود في الدولة قد توصل الى نتيجة (عمائلة لنظريات القوة السوداء المعاصرة) مؤداها ان الفروقات بين البيض والسود هي اكبر من أن تبغى ضمن شعب حر مستقل واحد . ومن هنا ، لن تتحقق المساواة البشرية ، ولن يكون الناس افراداً متساوين في مجتمع مختلط عرقياً . ويفدم جيفرسون لهذه النتيجة غير السعيدة اسباباً سياسية ، ومادية ، واخلاقية .

أما الاسباب السياسية فنجدها في صعيم الظلم الناجم عن الرق : « في الظلم عميق الجذور الذي تسل به البيض » ، وآلاف الاساءات والجراح التي عانى منها السود » . وهمذه كافية « كي تقسّمنا للى احزاب ، وتولد هزات عنيفة يجتمل آلا تنتهي إلا بقضاء عمرق على الآخر » . إلا ان جيفرسون يؤجل هذه المسألة ويتقل الى الاعتبارات « الملادية والاخلاقية » .

واول هذه الاختلافات هو اللون د الذي اوجدته الطبيعة و والذي يجمل الاسود اقل جالاً من الابيض ، ويجمله غير قادر على التعبر عن عواطفه الاختلاف اللون . اضف الى ذلك ، ان عقل الانسان الابيض اسمى بكثير من عقل الانسان الاسود ؛ ثم ومع ان للانسان الاسود ذاكرة تضاهي ذاكرة الانسان الابيض ، الا ان قدرته على الاستناج المنطقي اقل ، وعلى سبيل المثال ، فهو لا يكاد يستطيع فهم اقليدس ، وله غيلة بليدة . ولاقاصة الدليل على حكمه » يقارن جيفرسون بهن الاعمال الاجبيد الاميميد الرومانيين الذين عاطرو ظروف بؤس اعظم وتفوقوا في الفنون والعلم . وبالتالي ، كانت الطبيعة اقل سخاء فيها يتعلق و بملكات المقمل ، بالنسبة للانسان الابيض ، فهو اذا بالنسبة للانسان الابيض ، فهو اذا المقمل على على على المؤلف المناسود من المؤلف من الامتحاء » أتجمل مسالة مزج المبيد للمحروين والسافة السابقين معا مسألة لا يكن التغذير عظهم مئل ما لا نهاية . ومن جهة يكن التغذير غان هذه الغروق الا تبقيها الم الا نهاية . ومن جهة اخرى ء فإن هذه الغروق الا تبقيها الى ما لا نهاية .

وهنالك عامل آخر من الارث الاوروپي ، وهو الدين ، الذي يثير مشكلة التجانس في شعب حرّ . فغي حين يفصل بينهم نظام الرق المصطنع ، فإنهم مازمون بالاجتماع معاً بموجب التعاليم الدينية . وقد حارب جيفرسون اقامة كنيسة انجيلية في فيرجينيا طيلة عقد كامل ا ١٩٧٦ - ١٩٧٦ ، في د اقسى نزال ، خاضه . وحسب رأيه كان د مشروع قانون تثبيت الحرية الدينية ، الذي أصدر في العام ١٩٧٦ بصيغة معدلة ،احد اهم ثلاثة اعمال قام بها طيلة حياته ، والمعملان الآخران هما اعلان الاستقلال ، وتأسيس جامعة فرجينيا . وفي كتابه د ملاحظات حول فرجينيا ، يؤيد الحرية الدينية في النقاش الذي تضمتته فقرته الشهيرة د . . . لن تلحق بي اية اساءة اذا قال جاري اذ هناك عشرين الهاً ، او لا يوجد اي إله على الاطلاق . وهذا لن يأخذ ما في جيبي ولن يكسر رجلي . . ففي استطاعة الحكومة ان تتحكم في و اعمال الجسد » لا في و عمليات العقبل » . لأن همها المشروع همو فيها يلحق الاذى بهالجسد ، او حسب مشالنا ، فيمها يلحق الاذى بالجيب . واذا حاولت الحكومة ان تبسط سيطرتها على و عمليات العقل » فإنها تقترف خطأ فادحاً ، مثل فرض الرأي القائل بأن و الارض منبسطة مثل طبق خشي » . وإذا كان الخطأ غير مستحب ، فإن توحد الاراء غير مستحب ايضاً ؛ لأنه يمنع الفتات المختلفة من مراقبة اخلاقيات بعضهم البعض ويتوالي الاضطهادات فلن ينجحوا في اكثر من جعل و نصف العالم حقى ، والنصف الآخر منافقين » .

تلك هي كلمات لوك في و مقالة حول التسامع ، وهو عمل بجسد الاستئداء ذاته ، فقد يكون من الضروري التحكم و بعمليات العقل ، فحاية التسامع . ويقول جيغرسون و فاختلاف الرأي مفيد للدين ، ويضيف الى ذلك ، ان الاختلاف في الرأي لا يؤذي في الغيزياء والهندسة . يبد أنه لا يقول ذلك في الاراء السياسية ، خاصة المبادئ الأساسة منها ، مثل حقوق الانسان . والواقع ان جيغرسون لا ينظر الى حقوق الانسان مل انها اراء بحاجة الى برهان او ان في الامكان التخلي عنها ؛ فهي حقائق بديهة صالحة لكل زمان . ويفضل هده الحريات ، يخضع السامل الحكومة تحمي حياتهم ، و ومريتهم من اي اذى ، وليس لتحسين انفسهم . ولو ان هذه الحرية تتخليل الحرية الدينية ( او تبرير الرق) فهو امريقة على قلم المساواة مع الحرية الدينية ، مستبذة بتقليل الحرية الذينية ( او تبرير الرق) فهو امريقف على قلم المساواة مع الحرية الدينية . والمسرودي مشروع حاية الحقوق المدنية من الإضطهاد الدينية بترسيخ الحقائق السياسية ؛ وفلذا يعد جيغرسون مشروع قانون يرسخ الحقوق الدينية . ولا يتطلب هذا الرسيخ خطقاً ، لأن المنطق سيهزم الحقط ان كان النص

اضافة الى ذلك ، يبدو انه يجب على الحكومة وهي تحمي الحرية الدينية ان تمبذ الدين على اللادين . ويؤيد جيفرسون ان ترفض شهادة الملحد في قاعة المحكمة : « ارفضوها ، ولتكن وصمة عار عليه » . وفي عودة مفاجتة الى البعد السياسي لمرق يقول :

وهل يمكن احتيار حريات الأمة مصانة اذا ما ازانا قامديا الثابتة ، الفتنامة الراسخة في مقبول الشعب بأن هذه الحريات هي هية من الله ؟ ولا تتهك إلا ينفسب منه ؟ واني ارتجف فعلاً من اجل بلدي عندما الكر بأن الله حق .

في الجو الحار لا يعمل اي شخص بجد عبداً يعمل من اجله ؛ وفي هذه الحالة فإن الحمرية والمصالح الاقتصادية ، يفترض جيفرسون ان المصالح الاقتصادية ، يفترض جيفرسون ان الحرية بحاجة الى دعم ديني يؤمن بإله عادل ، خير ، لكنه شديد العقاب . ويدون هذا المدعم ، ما كان لجيفرسون ان يأمل بتحرير كامل للعبيد برضى اسيادهم . ومن المستحسن ان يكون هذا اللدين مسيحاً حيودياً توجيداً ، وجعله غير مؤذ للحرية بتقسيمه الى عدة طوائف ، يمكن اسكات الحلافات بينها بتجاهل الحكومة غا . وتتكون الحرية المدينة من طائفية وسمية ، ويتلقى اللدين الحد الحرية المدينة من طائفية وسمية ، ويتلقى اللدين الحد

الادنى الضروري من دعم الحكومة كثقافة عامة ، اما الزائلا وغير المقبول منه فيزدري بــللناقشــات والســخرية . وحفاظاً على الحرية ، يجب على الحكومة دعم الدين بشكل عام ، ولكن ليس اي دين بعينه .

ورغم أنه من الواضح أن الدين السائد في اسيركا هو الدين السيحي ، فيأن جيفرسون يستشهه بادائة وثبة للرق ، ولا يستشهد بشيء من الكتاب المقدس في كتابه و ملاحظات حول فرجينا » . وفي الجزء الطبيعية او التنظري ) من الكتاب يقول عن القرضيات الطبيعية او التوراتية و ان من لا يؤمن بشيء اغلىء » ، ( التساؤل السادس ) . كان في التساؤل الثامن عشر المقابل والحاص بالجزء السيامي ( او العملي ) يقول أن الإيمان مهم للناس . وللدين منزلة تمثلل منزلة المستور : كيا وأن الحكومة بعاجة الى هستور فوق القوانين العادية يكربح طهوساتها . لأن الناس يحتاجون الى مصدر فوق البشر ، يدفعهم لمنح الحقوق الموانين الطبيعية الى الآخرين ، حتى وأن كان ذلك ضد مصالحهم . ومن الواضح أن جيفرسون كانت تتابه الشكوك حول حقيقة الدين با في ذلك الدين الطبيعي . إلا أنه كان يرضب في استخدام الدين الطبيعي . إلا أنه كان يرضب في استخدام اللدين الطبيعي . ولمن الواضح أن يرضب في استخدام اللاين الطبيعي أن تلقاء فضها » . خدى الأستان به وليس المكومة لمسائدتها . وقد تعني أيضاً ، ان الحكومة لمسائدتها ، وقد تعني أيضاً ، أن الحكومة للمسائدة عربا من الحقوق الحقيقة لبست بحاجة أن الحكومة لمسائدتها ، وقد تعني أيضاً ، أن الحكومة لمسائدتها ، وقد تعني أيضاً ، وليس الحكومة لمسائدتها مؤلمة بعدم الحقيقة بعدما المسائد ، وتبقى الثيود غير المرضوب فها ، والوجابت الثيلة ، فيامعة في هذا العالم المجدد من حقوق الانسان ، ولهمسان بقائهها يلجحا والوجابت الثيلة ، المادقة ، الطريقة التقليدة في ايماد ، وضع ، قانون فوق القوانين .

وثمة مسألة اخرى من صنع الانسان هي الثقافة . فقد وهبت الطبيعة اميركما نصيبها من المباقرة ، إلا أن هؤلاء المباقرة لا يظهرون بشكل طبيعي بل يبرزون من وسط الناس من خلال انظم للثقافة العامة والذي يواصلته ويتشى افضل المباقرة من العاديين كل عام . . . . . ويترجب على اميركا ان تمنح الجميع الفرصة لأن الطبيعة قد وزعت المواهب بين الفضراء والاختياء ، وصلى اميركا عند تقديم الرعاية أن تقرق بين « العبقري » وه العادي » ، ويذلك تستطيع ان تستخل افتساد الطبعية لديا .

هذه المقولة المغتارة لجيفرسون تذكرنا بمقولة أخرى اكثر شهرة منها . يقول في رسالة موجهة لجون آدمز : و آلا يجد بأن افضل اشكال الحكومات هي تلك التي تؤمن افضل الطرق فعالية لانتخاب تلك الارستقراطية الطبيعية للعمل في الوظائف الحكومية ؟ و وو الارستقراطية الطبيعية ه المكونة من افراد ذوي مواهب هي عكس و الارستقراطية المصطنعة ، القائمة على الجاه والورائة . وقد اختلطتا مع بعضها البعض عندما صدّرت مواصفات الارستقراطية المصطنعة » الى العالم الجديد من العالم القديم ، واصبحت المشكلة فصلها عن بعضها . وقد ذكر جيفرسون بفخر في هذه الرسالة بأن القوانين التي انتزعها بنفسه في و تصديل فيرجينيا » الفت وقف الاصوال وحصر الارث في المؤلود الأول الذكر ، أي وجلور الارستقراطية الاقطاعية » . وافضل طريقة الاختيار الاستقراطية القطاعية » . وافضل طريقة الاختيار الاستقراطية الطبيعية هي في الانتخاب الحر من قبل المواطنين ، الذين لم تفسدهم الثروة او يعجيهم الطعوح . ويجب ان يتقلى الشعب قدراً من الثقافة تملاً رؤوسهم بالاخلاقيات و واكثر حضائق التاريخ فائذة ، وليس بتعليم التوراة . فالتاريخ بشكل خاص سبجعل من الشعب و الحارس الامن على حريرة » . لأنه سيملمه و ان يتعرف على الطعوح مها كان الشكل الذي سيختفي تحته » كيا سيملمه ان يكون غيوراً ومتشككاً بالنسبة لحكامه .

وهكذا فإن للتفاقة غرضين ، تمكين الشعب من ان يميز الفاضلين والموهويين من الطامعين وان يأخذ بيد الاولين من وسط الشعب ويهتهم لمراتب اعلى . وقد خلق الناس في الطبيعة متساوين ؛ أما في المجتمع فإن عدم تساويم يأتي في المقدمة . ولم يكن جيفرسون ديوقراطياً بالمعني التفليدي للكلمة ، أي ان يكون مؤيداً و لحكم الشعب » . فقد كان مستمداً للثقة في الشعب » لكن ليس في ان يجكم ، بل في ان يجتاز حكامه . ويستطيع الشعب ، ان كان غير مفسد ، وموجها يطريقة جيدة ان يجتاز الأفضل ويوفض الأقل جودة ؛ والناس بقملهم هذا ، يصدرون حكياً غير متحيز منفصل عن الاشخاص الذين اختاروهم ، والذين سيحكمونهم . وهم يختارون حكامهم من وسطهم في نظام من الثقافة العامة يجمع افضل العباقرة ، ويبعد في الوقت نفسه مفاه النخبة عنهم . ويعوض الشعب عن خسارته الجزئية في المساواة الطبيعية بين افراده ، يجبداً تكافؤ الفرص . شعيعي ، يختارونهم بأنفسهم - من قبل اناس اطلق عليهم فيا بعد و الجيفرسونيون » .

وقد حصل هؤلاء على و ثقافة ليبرالية ، في الكلاسيكيات اليونانية واللاتينية اضافة الى العلوم لتجعل منهم حراساً على حرية الشعب . وترتكز فضيلتهم على مفهوم الاختلاق الطبيعية التي اعتقد جغرسون انها موجودة في جميع الناس ، والتي تنضمن مساعدة الاخترين . وليس لهم فضائل عنهم . ورغم شغف جغرسون بالسياسة ، إلا أنه كان بهت الرجال الطعوجين . والطموح هو الشؤق في المأليا التي ترفي فلة من الناس فوق الآخرين ، وكنان جغرسون يرغب في ان يستغل المؤول في المؤليا التي ترفي فلة من الناس فوق الآخرين ، وكنان جغرسون يرغب في ان يستغل المهول الارستقراطية كي يتسابق الناس في مساعدة وحماية الشعب . وتختلف الارستقراطية الطبيعية عن يقية الشعب بسبب نظام الثقافة ؛ يد انها تنظر الى احتياجات الشعب ؛ كما ان مبدأ تكافؤ المؤمن يخدم المساواة الطبيعية بن الناس . وقد ساند تلك الارستقراطية التي تخدم الناس بدوح يمكمون . وكان ايمانه بالثقافة مقيدا بايمانه بالدسترو وبالانتخابات ، وهذه الاخيرة كانت مرتبطة بهكنه بالمارة .

يرفع الشعب الارستةراطين الطبيعيين كي يستخدموا مواهبهم في خدمة الشعب، وليس لأنهم يستحقون مركزاً أعلى يستخدمون فيه مواهبهم الأفضل للحصول على امتيازات لانفسهم. وقد يبدو هذا التفريق بين وجهة النظر الارستقراطية الاستفلالية ، والارستفراطية الحقيقية جيداً ، إلا أنه يمكن جيفرسـون من التمسك بـايمانـه بالحقيقـة البديهـة للمساواة بـين الناس في وجـه اية انتهاكات لها قد تظهر في المجتمع الذي يحاول اقامته ، ويمكنه من تحويل ما يظهر من عدم المساواة في النظام لصالح المساواة بين النامى . إلا انه قد يُنهم بالثقة الزائدة في الاعتقاد بأن الثقافة العامة قادرة على ايجاد الارستفراطية الطبيعية والــيطرة عليها بسهولة ، حين تجدها .

كيف يتوجب على اميركا ان تعيل نفسها ؟ اتفق و الاقتصاديون السياسيون الاوروبيون ه على ان تقيم كل ولاية صناعاتها الحاصة ، لكن كيا في السابق ، لم يكن في الارث الاوروبي جواب على المسألة الاميركة . فلدى اميركا فرصة خاصة منحتها اياها الطبيعة ، مصادر تؤمن الاكتفاء الذاتي ، والبار لنجازة الداخلية ، والأهم من ذلك و الاراضي الشاسعة » . وذلك بخلاف اوروبا ، حيث لم يعد هناك ازاض قادرة على اعالة اية زيادة في السكان . وقد كانت اميركا واسعة بحيث تستطيع لم يعد هناك من أدني شك حول طبعة هذاك من أدني شك حول طبعة هذا الاختبار :

مؤلاء الذين يعملون في الارض هم شعب الد المفتار ، ان كان الى قد احتار شعباً قط ، هؤلاء المذين جعل الله من صدورهم خزائر للفضائدل الحقيقية . . . والفساد الاختلاقي في جموع المزارهين هو ظاهرة لا تبدد دلميلاً واحدا طبها في اية أمة او اي عصر .

والمسألة الاقتصادية تقود الى المشكلة الاخلاقية والسياسية في الحفاظ على حرية الشعب ، فالذين يصنعون يعتمدون على واتفاق ومزاج زبائهم ء ، وكونهم يعتمدون على الآخرين بجملهم تابعين مرتشين يعيشون مثل و رعاع المدن الكبيرة » . اما المزارعون فيعتمدون على انفسهم وصلى السياه ، وليس على الآخرين . وتعطي مهنتهم المستقلة الصورة الحقيقية للانسان الحرّ ، وبالسائي المنسب الحر ، وبدلاً من عدة مصالح مهنة وجدها « الفدرائي » ملائمة للحرية ، اختار جمؤسون ان تكون المصالحة الزراعية مفضلة على المصالح الاخرى . وقد حبد تنموعاً من الطوائف ، لكن ليس في المصالح به وكيا بالفجرة ، فقد رغب في ان يكون الشعب من عرق متجانس . ولم تكن المسائة ما الذي ستغمله أميركا بدون صناعات ، لأن الضرر بأتي من الصنع وليس من الحصول على المستوعات . و لتيق مصالحاً في الوروبا » فهذا سيبقي اوروبا ضعيفية وقاصدة ، وستحظى أميركا بأفضل ما لذي الممالين الجديد والقديم .

وحيث لا بد من اقامة تجارة خارجية بسبب الحاجة الى الصناعة ، فيان اميركـا لن تكون مكتبة ذاتياً . وإن عليها ان تتخل عن استقلالها الطبيعي الذي يتبحه لها وضعها ومصادرهـا في صبيل استقلالها السياسي والاخلاقي . وقد تقبل جيفرسون فيها بعد فكرة اقامة صناعات علية حين بدا ان استقلال اميركا معرض للخطر بسبب الحاجة اليها . لكن كلا وجهتي النظر تظهران انه لم يفهم الحقيقة المعقدة بطريقة حسنة ، وهي ان الناس حين يعيدون تنظيم مؤتما يعيشهم فإتما يعيدون تنظيم على العدون تنظيم حابة اليها م كواقب اخلاقية معاكسة او غير متوقعة حتى

في موقع ملائم مثل اميركا. ومن الفسروري قبول التخلف والتبعية في الصناعة كي نحمي الاستقلال الزراعي للرجال الاحرار. وهناك اكثر من تلميح لكتاب روسو و عاضرة في الفنون والملوم » في الصيحة التالية التي بعث بها ضمن وسالة الى جون ادامز: « اذا كان العلم لن يشعر افضل من الاستبداد ، والاجرام ، والسلب ، وافقار الاخلاق الوطنية ، فإنني افضل ان تبقى بلادنا جاملة ، وشريفة ، وجديرة بالاحترام مثلها مثل جيراننا للتوحشين » . وقد يتوجب علينا اليوم ان نمتير اطراء جيفوسون للمترارعين المستقلين مسألة قدية ، إلا ان لدينا اساساً للشك في الفولة الاخلاقة والساساً للشك في الفولة الاخلاقة والساساً للشك في الفولة الاخلاقة والساساً للمشك في

ولدى اميركا و اراض شاسعة ، وهذا يعني ان لديها ما يكفى من الأراضي و الجديدة ، . بحيث يستطيع كل شخص ، من سكان يتزايدون بسرعة الحصول على مزرعة . لكن كم نحتاج من اجل تحقيق هذا الغرض ؟ وكما رأينا خطط جيفرسون لسكان تتزايد اعدادهم بسرعة ( وليس مجرد زيادة طارثة ) ، وهو هنا يحدد حداً أعلى يجب ألا تتجاوزه الزيادة . الن يحتاج هؤلاء السكان الى الزيد من الاراضي ؟ فاميركا يجب ان تبقى مجتمع مزارعين و طللًا ان لدينا اراض نعمل بها ، كما يقول جيفرسون ، موجهاً لنفسه هذا السؤال . ويبدو انه قند تبيّن ان عبلي الشعب المستقل الطامع للاكتفاء الـذاتي ان يبحث عن وسائل للتوسع ، ليس من اجل شهوة الاحتلال ، لكن للحضاظ على حريته . وقد اطلق جيفرسون على اميسركا في احدى المرات لقب و امبراطورية الحرية ، ، وفعل ذلك عندما كان حاكياً لفرجينيا عام ١٧٨٠ ، واصدر امراً الى جورج روجر كلارك للقيام بحملة ضد ديترويت والتي رجي منها ، اضافة الى امور اخرى ، ﴿ انْ يَضِيفُ الى امبراطورية الحرية بلاداً واسعة وخصيبة ويذلك يحول اعداء خطرين الى اصدقاء نافعين ، ويمكن للمسرء ان يفهم اهتمام جيفرسون بالقوانين التي تحد من المضاربات على الارض ، اذا اخذنا في الاعتبار انشغاله بقضية الحاجة الى اراض جديدة ، وان يقدر الدافع الجامع لصفقة لويزيانا . وكيا يحدث دائياً في قضايا بيع الاراضي ، وكيا حدث في قضية الاراضي المشتراة من الهنود ( والتي اشار اليها جيفرسون شخصياً ) ، فقد استغل المشتري عوز البائع . وكيا فهم جيفرسون وجاكسون من بعده ففي وسع المرء ان يرى في الحاجة الى اراض جديدة دافعاً قـوياً للتــوسعيين الاميــركيين من العمام . 1AT - 1VA .

تلك هي المشاكل المتعلقة بناسيس شعب مستقبل على اسس من المساواة الانسانية . ولا يكفي ان نتحدث ببساطة عن الحقيقة البديية كها لو ان معناها واضح فيها يتعلق بالرق والدين ، والمقافة والاقتصاد . حتى عندما يتحدث الجميع عن المساواة بدين الناس ، بحيث يستطيع جيفرسون أن يؤكد بأن و الاعلان ۽ ينسق المشاعر اليوسية ، فإن معني المساواة يظل قابلاً للمقتاش . جيفرسون أن يؤكد بأن و الاعلان ۽ ينسق المشاعر اليوسية ، فإن معني للفكر السياسي الاميركي ، ومن المتفق عليه أن كتاب و ملاحظات عن فرجينيا ۽ هو عمل رئيسي في الفكر السياسي الاميركي ، ويرجم ذلك جزئياً ألى عدم وجود اعمال كثيرة افضل منه ، والى مكانة مؤلفه . وهو في الواقع عمل كبير ، شامل وضدق بعناية . ويمكن أن نرى فيه كل عناصر فكر جيفرسون الاخير ( والذي لم يظهر الاسام الموازية . إلا في الخطب والرسائل ) باستثناء تحزيه وملحب حقوق الولايات ، الذي كان دادا تلك المحازية .

لكن وحتى حزب جيفرسون كان قد اعد له مسبقاً في برنامج الاصلاح الذي عرضه لفرجينيا واميركا في و الملاحظات . والجزء الثاني من الكتاب ( التساؤلات من ١٣ ـ ٣٣ ) يتضمن تعليشات على تفسيرات مؤيدة عن حقائق تتعلق و بولاية فرجينيا » الطبيعية الني عرضت في الجزء الأولى . ويجب ان نحاول فهم سبب اعتقاد جيفرسون ان لديه المبرر ليرأس حزباً يوطد تلك الاصلاحات .

# الحزب الجمهوري

ومع كل الحماسة والنجاح الذي حققه حزب جيفرسون ، فإن من المذهل ان نجد صعوبة في اكتشاف نقاط خلاف رئيسة مع معارضيه الفدواليين ، وبالتالي معرفة سبب قيام الحزب . والأمر صعب ليس لأن الحزب ان احتجة مع معارضيه الفدواليين ، وبالتالي معرفة سبب قيام الحزب » الجمهوري » ، لا يمكن احدادالله ، يل لأن الحلافات المعلن عنها ، والتي كن احد واضعي أطر الدستور ، فإنه لم يكن معارضاً لفدرالية ومناهضاً أطا . وواحى بأن البلادي يكن احد واضعي أطر الدستور ، فإنه لم يكن معارضاً لفدرالية ومناهضاً أطا . وواحى بأن البلادية المجمهورية خزيه هي « المبادي» الحقيقية ، للدستور . أو كما وصفت في « الفدوالي » ( وهو كتاب الأسس لفرع جديد غاماً من الحكومات الشعبية . وهي ليست الحكومة الشعبية في « الجمهوريات الصغيرة اليونانية والإيطالية » الفديمة ، حيث كان الشعب يمكم المدينة مباشرة . فهي حكومة المبانية المحدودة الشعبية في « الجمهوريات السابقة التي حبدما هورز ولا الملكية المحدودة التي فضلها لوك » مؤسسا النظريات الحديثة للحكومة البرانية . وهي جمهورية ، ليست كالجمهوريات السابقة التي مناصر من الارستقراطية الورائية أو الملكية ، فهذه الجمهوريات السابقة التي و بالكامل » ، ويمري ضبطها وموازتها بواسطة مؤسسات متنخة أو غتارة من قبل الشعب ، دون أن قبل الشعب ، دون أن كما كان عدوداً » بالملكية الورائية أو الارائية أو المهادة من قبل الشعب ، دون

وقد اتفق جيفرسون ومعارضوه على هذه النتيجة العامة . فإذا كان هناك كل هذا القدر من الانتفاق على على المقادقة الانتفاق على كل هذه التجديدات ، فيا الذي يبقي الانتفاف ينهم ؟ ففي وقت منافقة المصادقة على الدستور بحاجة الى على الدستور و كان لجيفرسون اعتراضين التين . فقد اعتقد مثل الكثيرين بأن الدستور بحاجة الى اعلان للحقوق ؛ وقد صحح هذا العيب بعد تمرير التعديلات العشر الاولى . كيا اعترض عمل علم تحديد حق رئيس الدولة في اعادة الانتخاب . واعتقد بأن انتخاب الرئيس مرة قد يستبع اعادة انتخاب قد ينتج عنه بالفعل ملكية انتخابة الميلة .

وقد يبدو ان احتمال حدوث امر كهذا ، او ان يكون ذلك مؤفياً أذا حدث ، هو ضرب من ضروب المخاوف التي لا مبرر لها من جانب جيفرسون ، وهو ما اعتاد المؤرخون اعتباره كمذلك . وقد استشعر هذه المخاوف ؛ وهو امر يجدر ان نفهمه اذا اردنا فهم حزبه ، ومبادىء هـذا الحزب وسيرته . ورغم ان جيفرسون قد طرح جانباً ، بعد تقاعد واشنطن ، اعتقاده بأن على الدستور منع اعادة انتخاب الرئيس ، ووصف معارضيه بانهم و استبداديون ، وأكّد بأن الـدستور قــد و فسّر وادير ، كانه و ملكية منّمة ، . فالملكية لم تكن خطراً عــارضاً او مؤتماً بالنسبة له ، وكي يســدي معــارضته فقــد اطلق عــل حــزبـه اسم الحـرزب و الجمهـوري » . فلمــاذا كــل هــذا الحــوف من و الملكية ، ؟

أضف الى ذلك ، أنه طالمًا ان جيفرسون يحمل كل هذه الحُشية فلماذا يتسامح مع اي قلر الملكية في الدستور ؟ فالرئيس ، حسب مقارته ، هو ملك متخب سواه كان ذلك مدى الحياة او لفترة واحدة . ولو ان دولونه كانت الحوف او الحقد الرائد على الملك المريطاني ، لحبد الغاء الملك المريطاني ، حبر ، مشل الملك باتياً كما فصل و المجمه وربون الكلاحيكيون » في القرن السابع عشر ، مشل سيدني وهارينجتون . ويدلاً من ذلك ، واقتداء بلوك ومونيسكيو ، فقد سمح باعادة اقامة ملكية عمودة في اميركا تحت امم و السلطة التنفيذية » كما اخذ في اعتباره ، ورفض في ان معاً ، امكانية قيام سلطة تنفيذية تمديد . ولو كان ليمتدح الدستور البريطاني ويعتبره افضل دستور موجود قبل دساتير المسلموات الاعيركية ، لو كان ليمتدح المعترد المبرعة ، ولو كان يكره البريهانيين ، فهل كان سيؤد بان يوجود البريهانيين ، فهل كان سيؤد بيكون ولوك هم اعظم ثلاكة رجال وجدوا على وجه الحليقة .

وكيا تبدو اراء جيفرسون عن الملكية بأنها سبب تحزيه ، وباعث حزيه ، فريما امكن تفسيرها بالاشارة الى ارائه في الأحزاب . وهو لم يجمع هذه الآراء ابداً ؛ لكن كان لديه العديد من الناسبات والمتسع من الوقت لجمعها . وقد اتهم عن حق في أنه غرس في السياسة الأميركية روح حزية عالية لكر عا اعتماد والمسعود المسعود انه مرغوب فيه او حتى يكن السماح به . فيا الذي يكن ان يقوله دفاعاً عن ذلك ؟ في رسائل كتبها الى ادامز بعد تقاعده من الرئاسة ، ويبدأ يقدمة ذات هدف يقوله دفاعاً عن ذلك ؟ في رسائل كتبها الى ادامز بعد تقاعده من الرئاسة ، ويبدأ يقدمة ذات هدف الوقت . . وان الاحزاب السياسية التي تحرك الولايات المتحدة اليوم ، كانت موجودة طيلة فهي تدل على امزجة افراد غتلفين وعلى تركيبهم العقلية » . ومن الاحتلاف في طريقة التفكير ، فهي تمل الناس اراء غتلفة ، ويفضل هذه الآراء ينفسم الناس الى احزاب و في جميع الحكومات التي يشكل الناس ان يفكروا ويتكلموا بحرية » . وقال جيفرسون ايضاً و ان إحدى المسائل ۽ التي تفصل حزبه الجمهوري عن الفدراليين هي و القدرة على تحسين العقل البشري ، بالعلوم والمخالاف من والحكم . . . الخ » لكن هذا الرأي ، الذي قد يعطي تفسيمات حزبية ليبرائية او والمخاب المهم في الآراء هو الخلاف حول الحكوري » ومعارضيه ( رغم انه قد يجسد ذلك الشعب ) م بالطها الملطة الارام هو الخلاف حول الحكومة » واي السلطين ستضوز و سلطة الشعب أم سلطة الارستغراطين » أم سلطة الاستغراسية والمسائلة الشعب أم سلطة الاستغراسية على المسائلة الشعب أم سلطة الاستغراسية المناس المناسبة المناسة المسلمة الاستغراسية المناس المناسبة المناسبة المسلمة الاستغراسية المناسبة المناسبة المناسبة المسلمة الاستغراسية المناسبة المناسبة المناسبة المسلمة الاستغراسية المناسبة الاستغراسية المناسبة ال

وقد اثارت مسألة من يمكم، الحلافات في المجتمعات الحرة دائماً ، لكن جيفرسون في وصفه الأحزاب الاميركية استخدم تعابير غنلفة تماماً، وفعل ذلك في مناسبات عدة . حين يرتدي مستور مثل مستورت اوجوه هي خليط من الملكية والجمهورية ، قمن الطبيعي ان ينفسم مواطنو، الى طبقتين من المشاهر حسيها تقويهم امزجتهم العضوية او العقلية وعاداتهم ، وعلاقاتهم ومطالبهم ، نحو الرغبة في تقوية الملاحة الملكية او الجمهورية في المعتور (1948) .

وحزيتنا السياسيان كلاهما ... يتخفان بواهز من غيرتهما همل الهدف ذاته ، المصلحة العاملة : [لا انهما يتخالفان اساساً في نظرتهما الى الساسلة الماكنيلة يتحقيق تلك المصامحة . فهي حين يتخلد هما العلم في الها تتحقق بهذه التركيبة للسلطة الماكنية ، يرى الأخر انها تتحقق افضيل يتركيبة فخلفة . وقد يخشى هما الطرف جهل الشعب ؛ في حين يخشى الطرف الأخر التابة الحكام المستطين هنه . (١٩٠٤)

لفد انقسمنا الى حزيين ، برخب كل واحد ان يدفع الحكومة في اتجاد عتلف ؛ احدهما بريد
 ان يقوي اكثر الفروع شعبية ، والآخر اكثر الفروع ديمومة ، وان يطيل ديمومتها . (١٨١٣)

الحط الفاصل الآن هو الحفاظ على حقوق الولاية كيا ضميها المستور، او تبركية متشددة منه ، تتندج كلها في حكومة موحدة . فالتوري يؤيدون تقوية الحكومة الصامة التنفيلية ، والهويغ ميالون للفرح النبايي ، والحفوق التي تتمسك بها الولايات كالمتراس ضد الانتماج ، والتي ستولد الملكية على الفور . (١٨٣٣)

وفي جميع هذه الصبغ ، اصبح حزبا الشوري والهويغ ، اللذان ظهرا بشكل طبيعي وفاز الواحد على الأختر في جميع الحكومات ما عدا الحكومة الاتحادية ، من وجوه هذه الحكومة وملاعها ، وسلطائها وفروعها . ومن الواضع ان جغرسون قد اعتبر انتقال الشعب من احزاب طبيعة الى احزاب مصطفئة أمراً هفروغاً منه ، موجداً بللك اطرافاً للحكم ومفترضاً لأول مرة ، وقبل الاوان ، اقامة حكومة نيابية في أميركا . وكان هناك اطرافاً للحكم ومفترضاً لأول مرة ، وقبل السياسين الذين اعتمد عليهم هؤلاء بأن الحكومة النابية كانت اختراعاً حديثاً لجمل المجتمعات الكبيرة قادرة على حكم نفسها بحرية و بادخال هذا المبدأ الجديد للديوقراطية النابية » . وقد ذهب بغرسون بعيداً حين قبال و انه جميل كل ما كتب عن تشكيلة الحكومة قبله عديم الفائدة تقريباً . . . »

ويورجب هذا المبدأ الجديد ، اصبح من التفق عليه ، بشكل عام ، ان الهدف من الحكومة هو تمثيل المجتمع وليس فرض نفسها عليه ، لأن الرجال كمانوا افراداً عارج الحكومة قبل إمجاد الحكومة للخدمة كاداة لتحقيق عاباتهم . ووحسب مفهوم جيفرسون ، فحقيقة أن الناس كانوا افراداً متفرقين في ٥ دولة الطبيعة ٥ هو امر غيرهام . والمهم هو ان الشعوب كانت دائم مقسمة وهشكلة في احزاب طبيعية ٥ من طبقتين من المشاعر » ، فالحكومة النباية تمثل تلك المشاعر المتحزبة اكثر بما تمثل الإفراد . وحيث انها ته تمكس وجود حزيين طبيعين ضمن فرومها ( وهم في الواقع ثلاثة وليسوا الذين / لا يستطيع اي من الحزين الطبيعيين ان يسيطر على الاخر حسب طريقة الملكات الحديثة من جهة ، او الديوقرطيات القديمة ، من جهة اخرى . والحكومات الدستورية المصطنعة يمكن ان تقوم على اختلاط طبيعي للاحزاب في جتمع ما ، والحكومات النيابية المعنية بذلك هي الحكومات النيابية و الحقيقية ، التي اطلق عليها جيفرسون اسم و حكومة جمهورية » .

والحكومة الجمهورية ثميز الاتجاهات المختلفة للحكومات الموجودة في الشعب بشكل طبيعي وتسقها . ولا تشكل الاحزاب الطبيعية انسجاماً طبيعياً تاماً ، فها زال الناس بحاجة الى حكومة تغير شؤوجهم ، وهم يشكلون القاعدة الطبيعية للانسجام الذي يضعونه بانفسهم . والاحزاب الطبيعية هي احزاب سياسية ، وتجادر الملاحظة انها لا تقوم على مصالح اقتصادية بل هي احزاب انسجاماً عن صنعها ، وهو جماعة الاكترية ، قانون الطبيعة الاسامي ، الذي يواسطته وحده يمكن انسجاماً عن صنعها ، وهو جماعة الاكترية ، قانون الطبيعة الاسامي ، الذي يواسطته وحده يمكن لمجتمع ما ان يجارس الحكم ذائباً » . وقد آمن جيفرسون بضرورة تعليم الشعب هذا القانون . ورغم انه موجود في الطبيعة فإن على الناس ان يتعلموا و عادة التعرف » عليه . وإذا ما فورنت اللورة الفرنسة ، بالثورة الأميركية نجد ان الاخيرة نجمت لأن الشعب الأميركي قد تعلم هذه المادة جيداً و بعيث انها تكاد تكون تتأصلة فيه » .

وتعكس و الحكومة و الجمهورية توازن الاحزاب الطبيعية في الشعب ، وتؤكد هذا التوازن . والمنتب الجمهوري يمزز الحكومة بذلك ، فبإن عليها ان تتق في والحزب الجمهوري يمزز الحكومة بذلك ، فبإن عليها ان تتق في قدرة الشعب على الحكم اللذاتي المدصوم بتوازن الاحزاب الطبيعية الموجودة في الشعب والذي توضعه عادتهم في الاذعان للقانون الطبيعي لحكم الاغلبية . ويكن الوثوق في قدرة الشعب هذه ، لأنه باحتوائه على حزين طبيعين ، وخضوعه لقانون حكم الاغلبية ، يكون غير متحاز . للذلك كان جهفرسون يقول دائياً ، بأن حزبه يتميز عن مناهضه في ثقته الجمهورية بالشعب ، وذلك مقارنة بالحوف من الشعب في الاتجاهات المضادة للجمهورية .

ولا يوجد في الحكومة وبين الشعب سوى حزب واحد ، هد الحزب الجمهوري ، يعيد التوازن لكلا الحزبين ، رضم ان كلا الحزبين طبيعي وله الحق في الوجود سواء ضمن الشعب او كسلطة في الحكومة . وعدم الاعتمام الواضع باشكال الحكومات في اعلان الإستقلال يفسره وبيره عدم انحياز الحكومة الجمهورية . إلا ان للحزب الجمهوري ، بصفته حزباً غير منحاز ، وضماً عيزاً . وفأذا السبب اقر جمهورون و بأن حزبي الهويغ والتوري هما حزبا الطبيعة ، واكد في الموضع ذاته : بأن و الشخص المريض ، والضعيف ، والحبول ، والذي يخشى الشعب هو توري بطبيعته ، الما وصفي الشعب هم توري بطبيعته ، الما الصحيح الجسم ، والجوري ، والمربط بالناس فهو هويغ بالطبيعة ، فأن يكون ضحية مرض خلقي صنعصى ، وسبب وياه موسمي في فان يكون ضحية مرض خلقي صنعصى ، وسبب وياه موسمي في الشعب ، ويكون المؤمن المستعصى .

 يخمي حاسته حين قال و لا تستطيع بعد الآن القول ان لا جديد تحت الشمس ، لأن هذا الفصل من تاريخ الانسان جديد كلية . . . فللوجة العارمة للرأي العام التي طفت [ عمل الجمهورية ] جديدة . والجديد المعتم فيها انها رسبت هذه المساحة من السطح الى مستواها الحقيقي ثانية » . وفي لحظة انتصاره صرح جيفرسون بأن افضل اوجه ذاك الانتصار يتمثل في انه أنجز و بنظام وحسن تفهم » ، ودون حامات دم . ولا يسع المر إلا الاعراف بالمحلاصة في بيانه التوفيقي في الكلمة التي القاما عباسات توليه الرئاسة حين قال و ان ي اختلاف في الرأي ليس اختلافاً في المبلدي، ، وان كنا اطلقنا اساء مختلفة على اختوة يحملون المبادي نفسها ، فنحن جمعاً جهورين ، ونحن جميعاً فلراليون » . ولم يذمي الحزب الجمهوري الانتصار لأنه لم يكن يجدّو لتحقيق نصر حزبي ، كما هو الحال بالنسبة للديمة وطيات الفذية . بل هدف ، حسب رأي جيموسون » الى استعادة التوازن والمامل المفضل فيه .

وينطوي الغموض ه الجمهوري ع على تضارب في المشاهر نحو الملكية وهو ما لمسناه في فكر جيفرسون . فمن جهة ، هاجم حزبه الفدراليين لسبب رئيسي هو انهم حبدوا الملكية ، وه حكم الفرد ع ؛ ومن جهة اخرى ، صمع بنوع من الملكية المحلودة في منصب الرئيس وهفع بجيفرسون الى ذلك النصب . وخزب التوري الحقيمي تمثيله المشروع في و السلطة ، الملكية للمحكومة المجمورية الحديثة ، ولأن التوري لديهم هذا التمثيل بالتحديد ، فليس هناك من داع لأن يخشوا الحكومة الجمهورية والشعب الذي يدعمها . وان كانوا يخشون الشعب رغم ذلك . وتولي ثوري حقيقي مثل جون أدامز اوحتى جورج واشنطن الرئاسة ، اوحتى لو ادارها الكسندر هاملتون ، فإن الشعب سيضطر أن يسلم السلطة الملكية الى تصبر جهوري .

ويبدو أن جيفرسون قد فهم أن شرور الملكية ليست سوى وجه واحد من شر اعم هو شر و الحكومة الموحدة ع والتي وصفها بقوله : و ما الذي دمر الحربة وحقوق الانسان في كل حكومة ظهرت تحت الشمس ؟ التعميم ، وتركيز كل السلطة والرقابة في هيئة واحدة ، لا فرق في ذلك بين حكم الفرد في روميا ، أو فرنسا ، أو ارستفراطية مجلس الشيوخ الفينيسي ع . وحين ينظر الى الملكية بصفتها احدى الفوى في حكومة مُلكية والى التوجهات الملكية على أنها الشر الأوسع للسلطة كان يتوقع ظهور نسخة طبق الأصل عن الملكية البريطانية أو اي ملك آخر في أميركا ؟ بل كان كان يتوقع ظهور نسخة طبق الأصل عن الملكية البريطانية أو اي ملك آخر في أميركا ؟ بل كان يختى أن يتبعك القصل بين السلطات ، وقد اعتقد ، بتأثير من هاملون ، بأن الحزب الفدائي كان يؤسس في العام ١٩٧٠ و نظاماً ووقياً ع ، هو رابطة من اصحاب البنوك وحاملي السندات بمكونون المحكومة الحقيقية وغنفون خلف ستار بهدف الى اجراء تصحيح جهوري شكلي . ووجدوا طريقة تغمير الدستور وتوجيهه لهذا الغرض في السياسة البريطانية التي اسسها هويم العام ١٩٨٨ ومارسها الأميرياليون المناهضون لاميركا في العام ١٧٧٠ بإيماد تحالف بين المصالح السياسية والاقتصادية . الشمه المحارث الجمهوري نزع ذلك القناع وكشف ذلك النظام البريطاني وتعريضه لنفعة المعمد المحادة المحادة المحادة المناهدي المحالح السياسية والاقتصادية . والمخاوف التي حملها جيفرسون إزاء حقوق الولايات مصدرها المخاوف ذاتها من الملكية . وكها خشي السلطة المرحدة في د السلطات الاكثر ديمومة ، في الحكومة القومية ، فقد خشي الشيء ذاته من الحكومة القومية ككل في مواجهة الولايات . وقد أمن بأن النظام الفصداي الذي خرب مبدأ الفصل بين السلطات قد خرب مبدأ الفدرالية في الوقت ذاته ، لان للمبدأين الوطيقة ذائها في تمثيل الاحزاب الفطبيعية . وقد أعتبر ان السلطاة التنفيذية ، وبجلس الشيوخ ، والقفساء ، والحكومة القومية هي اكثر السلطات ديمومة ؟ وبجلس النواب ، والولايات اكثرها شعبية . ومكذا اجماز جيفرسون في العام 1944 قرادات كينتكي معلناً المفاء قوانين المعارضة والتحريض التي كان الكونجرس الفدرالي قد أوها ، واكانت هذه لله تين التعدد منه التخريب من قبل انعمار الثورة الجنمورية ومحروبا (الان بعضهم كان معارضاً) .

وفي قرارات كينتكي اقترح النظرية القائلة بأن الدستور كنان صورة مصغرة للولايات ، وبالتالي فإن و الحكومة العامة ؛ هي غلوق فوضت اليه سلطات معينة والولايات هي الحكم الذي يحدد مدى هذه السلطات . ودون التعليق على تاريخ هذا المذهب الشهير ومدى صحته ، فإن المرء قد يلاحظ أنه يعكس فهم جِهفرسون الخاص للحكومة النيابية .

وه التعثيل النابي ، هـ وطريقة يمكم بها الشعب نفسه وبانتياره الخاص ، وقد يختلف المنظرون ورجال الدولة الذين يقرون هذه الطريقة في مسألة كيف يعبر الشعب عن اختياره . وفي حين ان الأطلية متعتد بأن المنطب عن اختياره . وفي حين ان الأطلية متعتد عن الشعب ، وبذلك لا يكون في وسعه تغير رأيه بسرعة وسهولة ، كان لدى جيفرسون ثقة عظيمة في أن يستطيع وبذلك لا يكون في وسعه تغير رأيه بسرعة وسهولة ، كان لدى جيفرسون ثقة عظيمة في الأطليبية . الشعب تغير رأيه دون اضطراباه وحمالت م ، بخضوعه للقانون الطبيعي في حكم الأغليبية . وكان أساس ثقته هذه هو بعنيا المنازع المستعلق ، وكان أساس ثقته هذه هو بغيلة المزازع المستعل ، فإن لم يعد لهذه الفضيلة وجود ، او انها لم توجد اصلا ، فلا بد من أيجاد بديل واحادة النظر في نظريته .

وقد اصبح جيفرسون مؤسسا ، او احد مؤسسي ، الحكومة الحزيية في اميركا (حب المفهوم المعاصر ) ، رغم نواياه . ورغم ايمانه بأن الناس ينقسمون طبيعياً الى حزيين ، فإنه لم يقصد بذلك تعليمها ألى حزيين ، فإنه لم يقصد بذلك تعليمها ألى المعالم المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة بالنسبة له يتمثل في أن التوازن الجمهوري يخدم اهداف الحكومة الحزيية في هذا الصدد ، فالحزب ادادة طوارى ويستخدمها الشعب لتصحيح مساوى، الحكومة وترويض القوى الملكحة . ويالتالي ، ورغم أن د للملككية ، مكانها الشهوري في الحكومة ، إلا أن الحزب الجمههوري هدو الحزب الشرعي الوحيد . لأنه الاداة الوحيدة التي يستطيع الشعب استعمالها ، ولم يكف هو الحزب الشرعي ان يجتمي حزبه بالتراضي مع مناهضه. . وقد نيسم لمنذاجة جيفرسون عن الأمل في أن يجتمي حزبه بالتراضي مع مناهضه. . وقد نيسم لمنذاجة جيفرسون

تبدو بعيدة عن الشعب بعد الحكومة عنه ، وهي التي الوجلت لتصحيح مسار الحكومة وتطهيرها .
وقال في احدى المناسبات و ان كنت لا استطيع اللهاب الى الجنة إلا بصحية حزب ، فإني افضل ألا
اذهب الى هناك ابدأ ء . وهذا يوضح ان مقته للحزية بزيد على حبه للجنة ، لكنه لم يقسل ما اذا
كان يعتقد ان الحزب ضروري لتقويم الفساد البشري . فقد كان يعتقد ذلك حقاً ، ويعتقد ان من
الضروري ان يكون الحزب مؤقداً للمصلحة العامة ولنجاح المتحزيين ، بالتباكي عمل التحزب ،
واخفاء غزيه هو شخصياً . وقد قال لمعديق في احدى المرات في قضية تحزب : و لا تدع اسمي
يرتبط بهذا العمل ع وهذا قد يقيد كشمار لعمل المتحزيين .

وضرورة التحزب تقلل من قدر السياسة . وليس من الضروري ان يكون الامر كذلك بالنسبة لرجل دولة يدعم قضيته ، ومن المؤكد انه كان لدى جيفرسون قضية يدهمها . إلا ان قضيته لم تكن شخصية ، بل قضية شعبية . وقد يبدو بحظهر خدادم ها ، او في احسن الفروض ، بعلاً لأناس ، هم في رايه صناعين شرفاه ، إلا انهم اقبل مكانية عنه . ولا يمكن لقضيتهم ان تكون قضيته بالكامل ، فهم بشايركون فيها كمستفيدين وليس كمشاركين في الحياة العلمية والمهام السياسية بالفة الصعموية ، مثل وضع الدستور وتطوير الاصلاح . وكان جيفرسون بحس بالتوتر القائم بين مفهومه لمسلطاته وفهمه لواجباته تجاه الشعب . وعندما كان يُصدم او يشعر بخيية اصل بسبب نقذ بجعف لمنصبه كحاكم لفرجينيا ، كان يتساحل عما إذا كانت الولالية قادرة على التحكم في خدمة اعضائها الى ما لا بناية . ويقول : ه ان كنا قد وُجِدنا من اجل خدمة افسنا في الدرجة الأولى » .

وقال إيضاً، عكس ذلك تماماً، وإن اصل الفضيلة هو عمل الخير للاحرين... وهي لكن ما هو خير للاخرين لا تقرره الا المتفعة و... لقد سنت الطبيعة المتفعة للانسان ، وهي الاختبار القيامي للفضيلة ». ولا يمكن للفضيلة ان تكون نافعة بذاتها ان لم تتفع شخصاً ما . وفي السياسة كرس جيفرسون تحزب فكرة شعب جههري ، مستقل وغير متحزب . فأين كان موضعه من هذا الشعب ؟ يتركز فكره السياسي ، كما وضحنا ، على وحلة الاستقلال ، وفضائل الشعب . إلا أنه لا يشترط الوحدة ذاتها و للارستقراطين الطبيعين و من امثاله . وحقة المساواة التي تناوفا تبد عبد عبد عبد المساحب مثل عليا معاصر ، همه ليس المسلحة العامة ، بل مصلحة شخص اخر . وفي حالة جيفرسون ، فقد عليا معاصر ، همه ليس المسلحة العامة ، بل مصلحة شخص اخر . وفي حالة جيفرسون ، فقد قلده شله في ادعام بقال المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ المبادئ عندما وضع مسائل المساواة التي يتبا جيفرسون بنقة ، خاصة مسائل المبادؤ المبادئ المبادئ المبادئ وضعه ، واعتقد العلايد من الجيفرسونيين بأن للرق مكان في التاون المجموري ذاته .

## المؤتمر الدستوري : نمو اتماد اكثر كمالا

هيربرت ستورنج ( تحرير : موري دراي )

إن « تأسيس » الأمم الجديدة هو امر مستمر طبلة الوقت . وفيها يقوم مواطنون غبر عادين « بصنع » أمة ما في وقتنا الحاضر ، فقد يتوقع البعض منا نحن الأميركيين ان يكون لدينا نوع من التعاطف والتفهم للمشاكل المتعلقة بصنع أمة ما . اضف الى ذلك أن مؤسسي امتنا وضعوا طرازاً من الدساتير المكتوبة ، بحيث ان دستوراً مثل الدستور البريطاني ـ والذي ضباعت مصادره اسا لا غراقها في القدم او لأنها حديثة ، سنّها البرلمان في الامس القريب ـ قد اصبيح الاستثناء وليس القاعدة .

وقد توقع المؤسسون الاميركيون ، او على الأقل كانوا يأملون ، بأن يقدموا مثالاً لسائر الجنس البشري . إلا ان هذا المشال ما كمان لبوجيد في الدستور المكتوب حقيقة ، ولا حتى في الشروط الاساسية هذا الدستور بالذات . ولتجب ما يمكن ان نطلق عليه و المخطط الحادع ، فإن علينا ان ننظر بتعمق اكثر في اعمال هؤلاء المؤسسين . وقد كان جيمس ماديسون متنبهاً بشدة للمثال الذي وضعه المؤتمر الدستوري في العام ١٩٨٧ بحيث جند نفسه لمهمة نسخ المناقشات بأكبر قدر ممكن من الدقة . وقال ماديسون في مقدمة لم تكتمل عن المناقشات :

ان الفضول الذي احسست به خلال اينحاقي في تاريخ ابرز الكونفدراليات ... والتقص الذي وجدته في الوسائل التي تفي بالمطلب الخاصة بذلك ، ويشكل عاص تلك التنملقة بالاجراءات ، والمبادئ، والأسباب والتوقعات - التي برزت في اثناء تشكيلها ، جمعلني اعقد المرزم على ان اعافظ ، بقد ما استطيع ، على تسجيل دقيق لسبر المؤتمر . لقد تأثرت بالهجيجة التي قد يتيسها هذا العمل غمي الأطلاع في المستجل ، وين ياسمه هذا العمل غمي الأطلاع في المستجل ، حين يشاهدون عرضاً موثوقاً به للمقاصد ، والأراه ، والمبررات التي يستمد ما نظام الحكومة الجديد بُيت وتنظيمه الخاص . كها كنت واصها الأحمية هلك المساحد في راباد رصيد المواد الحاصة بتاريخ اللستور الذي تتوقف عليه سمادة شعب في عظيم حق في طفوكه ، وربما قضية الحرية في العالم كله . وكان ماديسون يدون ملاحظته عن الحُطِب ، ونادراً ما كان يتغيب إلا لفترات قصيرة ؛ وكان يتفيب إلا لفترات قصيرة ؛ وكان يقضي اغلب الليالي في كتابة ملاحظاته . ومن المهم التأمل انه بالاضافة لل ما بذله من جهد في عمله وما بذله من صحته ، فقد ضمى ماديسون بعزء من نفوذه وهو يفكر في القيام بهذا المجهود من اجل الابال القادمة . وما يهمنا هنا هو الحكم الذي اصدره ماديسون من نا الاجيال الاميركية القادمة ، وواضعي المساتر في ختلف انحاء العالم ، سيجدون هديا لهم في التقارير عن محاضر جلسات المؤتمرة . وفي الوقت الحاضر ، يمكني ان نحاول القاد نظرة على هذا الدرس ، دون ان نفكر في كيف يمكن ان يطبق على الأمم الحديثة في هذا الابام .

وقد ساد الاعتقاد بين المؤسسين بأن الفرق المآلوف بين الدساتير المكتوبة وغير المكتوبة ، يكمن في اظهار الفروق الأعمق بين دستور وضع صدفة ، ودستور وضع بحوجب دراسة . وقد اعتقدوا في السابق ان الحكرومات هي نتاج تقاليد ، او حادث عرضي ، او قوة . وفي احسن الفروض » ان يوافق شعب بسبب من الياس ، او لأي حدث عرضي اختر على القبول بمنظومة قوانين يضمها شخص واحد . وكانت الولايات المتحدة الاميركية في العام ۱۷۸۷ هي الحمالة الاولي التي يقوم فيها شعب من خلال عمليه بينتان أن المحمد تفكير مترو في مجتمع سياسي . وتضمن التي يقوم هيا الحمالة المولية التي المجاهل الدساسة المطولة التي الجراها البعض في فيلادلفيا والتي انتجاء الميلاد والمذى المتعرب عنقديم مشروع دستور ؛ والثانية . وتخلت في البحث المطولة التي اجراها البعض في فيلادلفيا والتي انتجاء الميلاد والمذى انتجاء البلاد والمذى انتجاء البلاد والمذى انتجاء الميلاد الذى انتجاء بالقبول بالدستور .

وستبحث هنا الخطوة الأولى من هاتين الخطوتين ، معتمدين على ملاحظات ماديسون . وبشكل ادق ، سوق نركز اهتمامنا على الناشفات التي قادت الى « التسوية الكبرى ؛ التي وضعت المبادىء الأساسية المختلفة للتمثيل النيابي في بجلس الشيوخ وبجلس النواب . وفي البدء قد نستغيد من استعادة بعض الأمور السطحية التي تبين سمات عمل المؤقر . ورغم ان المؤقر قد قام بالعمل نيابة عن شعب الولايات المتحدة كله . أي انه انهملك بعمل في اهمية و شعبية » بالفة ام إلى المناشفات كانت سرية ، و تم الحفاظ على تلك السرية بشكل واضع . وذهب ماديسون بعيداً في هذا الصيد لدرجة انه رفض ان تنشر ملاحظاته إلا بعد وفاته . ومعنى هذه السرية ان المشدويين كانوا اكثر حرية في تقليب الاعتبارات المختلفة حول اي الحكومات افضل للولايات المتحدة . ولم يكن في وسعهم ان ينسوا ، ولم ينسوا قط ، ان عليهم تاخيوهم انخيراصات قد يكون لها حظ من القبول ؛ لكن كان عليهم القيام بلغك دون ان يمدّ عليهم ناخيوهم انفاسهم .

كيا ان مرونة النظم الخاصة بالاجراءات قد عززت حرية المناقشة هذه . فإذا ما اقرت احدى المسائل فغالباً ما عربي بعثها مرات أخرى . وكان من المعترف به ان يكون في وسع المسدوب ان يقدم اقتراحاً او يتابع نقاشاً تجربياً بحيث يختبر افكاره بطرحها امام الاخرين . وكان من المتعارف عليه ان يكون في وسع المندوب ان يغير افكاره بعيث يكون في مقدور المندوين الاخرين ان يكونوا معتملين في تحديد نقطة النقاش . ويكن القيام بذلك عن طيب خاطر مع شخص منعتج الذهن

للاخوين . واخيراً كان من المتعارف عليه انه قد يكون هناك تسويات ، وان روح النقاش ، قد لا تمنع المجادلات الجمادة والمنيفة ، إلا انها بجب ان تحافظ على الظروف التي تسمح باجراء تسويات .

وعندما نطالع الملاحظات عن مناقشات المؤتمر ، فإننا لا نجد امامنا بحثاً او منشوراً دعائياً ، بل تسجيلاً للمناقشات تهدف الى اتخذا قرار . ولا نستطيع الدخول في هذه المناقشات بالشكل الذي نتناول فيه دراسة في الفلسفة السياسية او مبحثاً جدلياً حول الدستور مثل و الاوراق الفدرالية » . ولا نستطيع القيام بذلك حتى لو توفر لدينا نسخة طبق الأصل عن عاضر الجلسات . وليس من المحكن اطلاقاً أن نعيد تصوير ذلك التفاعل الفريد والمفتد لمؤلف العديد من الرجال ، ولأراقهم واهتماماتهم . ولا يمكننا الجلسات القريد والمفتد لمؤلفة العديد من الرجال ، ولأراقهم متاحة للمغلبين ، والتي انبقى الدستور منها . إلا أننا نستطيع تكنوين صورة قريبة لتلك النجوبة المباشرة . ونستطيع دراسة الرجال المشاركين ، مركزين اهماما على شخصهم وصفاتهم الخاصة ، المباشرة ، وليس كلماتهم . ومن المهم جداً أن نعمرف نا المائم كله تقريباً اعتمرف فلم المجموعة من الرجال بالبراعة والوطنية غير العاديين في وقت اجتماع فيلادلفيا والفترة التي تلت . للحجوبة من الرجال بالمراضين للفدرالية (وهو ر. هـ . في ) اعترف في معرض مهاجته للدستور

ويجدر ان نعلم ايضاً ، انهم كانوا نخبة غير عادية من الشبان ، يبلغ معدل اعمارهم ٣٤ عاماً ؛ وان اكثر من ثلث المندوين كانوا في الثلاثينات من عمرهم ، بما في ذلك جيمس ماديسون ، والكسندر هاملتون ، وجوفرنر موريس ، وادموند راندولف . وان اربعة من ابالنا المؤسسين بمن في مهم شارلز بيخني لم يكونوا قد تجاوزوا الثلاثين من عمرهم . وعيثاً نحاول ان نجد من بينهم من لم يكن مثراً لاصحباب ، او من فشل في لفت الانتباء ، رعا دون ان يكون مسؤولاً عن ذلك . ويجدر ان نبتجم من لم انتبح قليلاً في عادلة فهم الطرق الحافظة والمعتدة التي تحايل به هؤلاء الاشخاص على بعضهم ان انتبحر قليلاً في عمل عالم على المناسب من التعليمات المعلمة على الخية بكاملها . وعكننا ان نعلم شيئاً من الجزء المعلمة من القائش . ليس فقط المناتات المامة خارج و قاعة الاستقلال » ، بل من التلميحات أن المناسبة عن المناسبيل المثال ، فلكنه ترك لهدون المناسبة واحدة خلال النقاش وحتى اخر يوم ، لكنه ترك لهدون المؤرف ورزائته ال تشحيل المثال عمن المناسبة عنه ، ويقال أنها تحدث بابراغة عقليمة الأثر . ومن المهم ان نعرف المظروف المؤيائية للجلسات ، من كان الجو حاراً ومني كان بارداً ، ومني كان المنادون تعين ومني كانوا . وبالمتعلى و بالمتعلى . وبالمتدرج قد نتحسس بانفسنا شيئاً من و مزاج المجلس ه المخادع ، والمتقلب .

واخيراً ، عجد بنا ان نبه الى عامل يخص كامل الموقف وهو امر ذو اهمية بالفة الحيوية ونقصد يذلك و الوقت » . ومعرفة مكان المناقشات يوماً بيوم وربما لحيظة بلجعظة هـو امر حــاسـم بالنسبـة للعوامل السياسية ، ولدارس السياسة التطبيقية . وعند قراءة ملاحظات ماديسـون للمرة الأولى ، فغالباً ما تبدو المناقشات دون اي ترتيب على الاطلاق ، إلا ان الترتيب موجود ، وهــو ليس ذلك النوع من الترتيب الذي يجده المرء في العرض المنسق للعبادىء العامة ، بل ذلك الايقاع المتعسل لتفاش سياسي على مستوى عال . أما بندول الايقاع فهو الحاجة الى قوار ، وهذا بدوره قد بجتاج الى تسوية .

## التسوية

واخيراً ، يمكن القول ، أننا وصلنا الى لب الموضوع . وهذا بالتأكيد هو الموضوع الرئيسي للمديد من التفسيرات الحاصة بالمؤقر . وقد رُصف الدستور ذاته بأنه و حزمة من التسويات ع . وتقول احدى وجهات النظر بأن الممثلين الرئيسيين في دراما فيلادافيا هذه هي و المصالح ع : وتقول احدى وجهات الشعالية والمختوبية ، والمصالح الشخابية والمختوبية ، والمصالح الشخابية والمختوبية ، والمصالح الشخصيات ، مختلف المندويين . وقد تتضارب هذه واخترت ، ثم اعبدت موضعها ، ثم تعود الى التفسارب من جديد . وقامت تحالفات ، واخترت ، ثم اعبدت مياضتها ، وقدمت مطالب ، وعرضت افكار قبلت او رفضت . وببطه ، واحيانا ببطه شديد بدأ القدم نحو التكيف مع المصالح الرئيسية ، واعبدت المصالح الاصغر لتأخذ مكانها الصحيح في الحلف . وهيمن فوق الجديع ضباب ازرق من الجذال والعفائد ، لكن هذا الضباب لم يكن سوى تلوين للسطح ، وكان في بعض الاحيان عفيداً كوسيلة للتمرف على المصالح الاعادة ، ولم يعتبد والمغائدة .

وهذا الرأي في المؤثم والدستور ليس خاطئاً ، إلا أنه يفتقر الى العمق والنظرة الموضوعية . فقد عرف المندويون بالطبع ان هناك تعارض في المصالح ، إلا أن نظرهم ذهب الى ما هو ابعد من ذلك . وعل سبيل المثال ، يكن القول بأن و مصلحة ، الولايات الصغيرة ان تحافظ على درجة من الثائر على بحريات الأمور في الاتحاد لا تتناسب صع اعداد سكانها ؛ وان و مصلحة ، الولايات المنارة على الأمود . وقد وعى المندويون تماماً هذه الكبيرة هي ان تستخدم تفوقها في عدد السكان للسيطرة على الأتحاد . وقد وعى المندويون تماماً هذه المالح الضيقة . ولكنهم كانوا متحصين بما يكفي لرؤية أن هذه المصالح الفيقة بمكن الدفاع عنها كما لو ابنا تحمل المبادئ، العربية ، بالم من اجل الولايات التحيدة ، فالولايات الكبيرة منها أن الماليات الصغيرة لكن من اجل سبادئ، معينة ترتبط بالولايات كومناً من اجل الولايات المعضيرة لكن من اجل سبادئ، معينة ترتبط بالولايات كومناً . ومن الملحظ أن حجم المناقشات المتعلقة بالمصالح ازداد بشكل كبير في المصالح بين الولايات الصغيرة والكبيرة بل بين الشمال والجنوب ، مع ان هذا الخلاف لاكبر في المصالح بليزه الأول من المناشات . ولم تشغل الحلافات على المصالح بين الشمال والجنوب الفسط الأكبر منها المقاطم المؤثم إلا بعد الوصول الى تسوية في مسألة و المبادئ » في الحلاف القائم بين الولايات المعتبرة .

ونتيجة واللتسوية الكبرى ، في المؤتمر ، فقد تم الاتفاق على ان يكون لكل ولايمة اصوات

متساوية في الفرع الثاني من الهيئة التشريعية (وكان التمثيل في الفرع الأول قد تقرر في وقت سابق حسب عدد سكان كل ولاية ) . وكان هناك عناصر اخرى في هذه التسوية ـ والتي هي في الحقيقة مجموعة تسويات ـ إلا ان اهتمامنا الرئيسي هو في القياش الذي قباد الى الاعتراف بعدة مباديء للتمثيل في فرعي الهيئة التشريعية . ونحن مهتمون بشكل خاص د بالسؤال ، المستمد من المبدأ ، وه الجواب ، المرتبط بالممارسة . والطرق التي اتبعها هؤلاء السياسيون العظام في الانتقال من الواحد الى الأخر .

وقد اشرنا في وقت سابق الى ان مهمة المؤتمر هي اقامة أمة ، لكن اي مؤسس لا يستطيع البده بعمله دون ان يكون لديه تصور كامل هذه الأمة ، وان يكون لديه اساسيات يعمل بها : ان يكون لديه شعب معين في زمان ووقت معين . ويجب ان تكون هغه الإساسيات مرنة في بعض النواحي ، ومشددة في نواح اخرى . وقد يتبع طريقة معية الأقامة الأسة ويستبعد الطوق الاخرى . وهمة الأمور كلها مرتبطة بالصفات العملية لممارسات المؤسس . وحل سبل المثال ، فقد جوت مناقضات في فيلادلفها حول اللّكية المحدودة ، ولم يكن ذلك جود ترجه بسيط حيث ان العديد من المندويين اعتقدوا بأن اللّكية هي أفضل اشكال الحكم ، إلا أنه لم يكن هناك اي تفكير جدي بناسيس ملكية محدودة في الولايات المتحدة . فذلك الاحتمال لم يكن عملياً في ذلك المكان والزمان . وهكذا فلم يكن ضرورياً ـ والواقع انه لم يكن ملائياً بضاً ـ اخذ تلك المطالب في الاعتبار لأبعد من ذلك .

وبالنسبة لاميركا ، لم يكن عمل المؤمسين التعامل بأساسيات معينة فحسب ، فتلك الاساسيات كانت تخفيع لقانون وكانت مشكّلة في كيانات سياسية . فقد كان لدى الولايات التحدة صغة قانونية قائمة ، ودستور ؛ وكان عليها تحسين ذلك الدستور المؤضوع امام المندويين . وكان في المنتصور القديم سمتان رئيسيتان شكلتا بالاسبة المؤسسين المشكلة الرئيسية . فأطراف بنود في الكونفدرالية هم و ولايات ، تتصل عامناً بسيادتها ، وحريتها ، واستغلالها ؛ إلا انها تربط ضمناً فيا بينها في د اتحاد ، او رابطة صداقة . وعنوانها الكامل هو و بنود الكونفدرالية والاتحاد الدائم ، فيها بناه في ذلك أن البنود قد حددت نوع الجمعيات السياسية التي اسستها . ويقول البند الالول : ويجب ان يكون عماد هذا التحالف ( الولايات المتحدة الاميركية ) » . اما في دستور العمام ١٨٠٨ ، فهذه التسمية غير صوجودة رغم ان كلماته الأولى تقول و تحن شعب الولايعات المتحدة . . . » وهذا يشير بوضوح الى ان التحالف قد أعيد شكيله في نوع اخر من الجمعيات السياسية . كها لا يوجد فيه أية اشارة الى د السيادة » او و الاتحاد الدائم » . وهذا الصمت حول السياسية . كها لا يوجد فيه أية اشارة الى د السيادة » او و الاتحاد الدائم » . وهذا الصمت حول السياسية . كها لا يوجد فيه أية اشارة الى د السيادة » او و الاتحاد الدائم » . وهذا الصمت حول المية الأمور هو جزء من الإحابة المملية عن السؤال النظرى الكبير الذي ورثه المؤسود .

وقد استمرت اعمال المؤتمر لمدة اربعة اشهر تقريباً ، من ٢٥ أيار / مايو الى ١٧ ايلول / سبتمبر ١٧٧٧ . وبدأت عملها الحيوي يوم ٢٩ أيار / مايو عندما ابرز حاكم فرجينيا ادموند راندولف ما يراه من عيوب في الكونفدرائية ، واقترح سلسلة من العروض للاصلاح عرفت باسم خطة فرجينيا . ورغم انها اقترحت لتعديل بنود الكونفدرائية ، فقد تصاعدت الى المطالبة بحكومة قومية قرية بدل و رابطة الصداقة ، القديمة . وعرضت استبدال كونجرس الولايات بهيئة تشريعية من جلسين ، يكون التمثيل النبايي فيها حسب حجم المساهمات المالية ، وسلطة قومية تنفيذية وقضائية . وكان على الكونجرس الجديد و ان يشرع في جميع الحالات التي تكون فيها الولايات غير مؤهلة قانوناً لسن تشريعات ، او في الحالات التي تؤثر على التنسيق بعن الولايات المتحدة بسبب تشريعات فردية ، وان يكون لها سلطة الاعتراض على قوانين الولايات المحلية ، وحشد قوات الاتحاد ضد أية ولاية تشذ عن المجموع .

وقد حوّل المؤتمر نفسه الى لجنة لكامل المجلس ، وخلال الاسبوعين اللذين تليا اكتسحت خعلة فرجينيا كل معارضة واجهتها وازاحتها جانباً . ويحلول ١٣ حزيران / يونيو كانت مقترحات فيرجينيا قمد قبلت فعلياً . والواقع ، ان اقتراح راندولف الأول ، والمذي طالب بتوسيع بشود الكونفدرالية وتصحيحها ، قمد استبدل بمشروع اكثر تشدداً طالب و بوجوب تشكيل حكومة د قومية » تضم هيئات و عليا » نشريعية ، وتغيذية ، وقضائية » .

وكان اقتراح راندولف الثاني و وجوب ان يكون حق التصويت في الهيئة التشريعية القرومية متناسباً مع حصص المساهمات او عدد السكان الإحراد . . . . . . وشرع في مناقشته في اليوم التالي وحسيا اورد ماديسون ) ، و ولأنه كان مستساعاً بشكل عام ، فقد كانت الموافقة عليه واردة ع ، حتى طالب جورج ريد من ديلاوير بتأجيله . وقد اوضح ريد بأن بعثة ديلاوير قد تلفت تعليمات بألا توافق على أية نغيرات في نظام التصويت الوارد في البنود ، وبالثالي فهو مرغم على الإنسحاب من المؤتم أذا ما تمت الموافقة على التغير . ورغم أن هذا التعليمات المتعافض (خاصة عندما ظهر ان ريد شخصياً كان مسؤولاً الى حدّ ما عن هذه التعليمات إلا انه كان نابحجاً وتم تأجيل المسابق الأوانه ، بالمقاطمة قد اثار إلا انه كان نابحجاً في متاسع من حزيران / يونيو ، ويتزيد عدد المتدوين من الولايات الصغيرة ويدأوا في حشد قواهم في مواجهة المبادرات القومية . إلا انهم نشلوا في المحافظة على المساولة في التصوير عن الولايات الصغيرة لن توافق ابداً على المساولة في الاصوات في هذا القولايات الصغيرة لن توافق ابداً على الما أنه خدا مبدأ المساولة في الاصوات في هذا القوع ع . .

وجرى هذا التصويت يوم الاثنين ، ١١ حزيران / يونيو ؛ وفي يوم الاربعاء اعتبرت اللجنة يكامل هيتها ان اقتراح واندولف معدل . وفي يوم الجمعة قدم وليم باترسون من نيوجيرسي خطة بديلة ، عرفت باسم خطة نيوجرسي ، والتي بموجيها اعطي الكونغرس صلاحية قرص ضرية على البضائع المستوردة ، ويذلك عدل العجز في احد اهم عبوب بنود الكونفدوالية بتزويد الحكومة المعامة بنوع من مصادر الدخل المستقلة عها يُدفع من الولايات . وقد يكون من الضروري طلب مصادد دخل اضافية ، وكان من المفروض اعطاء الكونيجرس سلطة جمع هداء الأموال بنفسه من الولايات التي لا تقدمها طوعاً . واخيراً ، اقترع باترسون اقامة هيئة قومية جامعة ، تنفيذية وقضائية .

وكان من الممكن ان تزيد هذه التعديلات من سلطة الحكومة العامة الى درجة كبيرة وان تغيّر

من تشكيلتها . وتترك في الوقت نفسه المبدأ الأسامي من بنود الكونفدرالية ، أي المساواة بين الولايات ، دون ان يمس . وفي اليوم التالي ، وفي معرض دفاعه عن اقتراحيه ، قال باترسون انها من ضمن سلطة المؤتمر ، ويتفقان مع رغبات الشعب . واعترض بأن خطة فرجينيا ، على المحكس من ذلك ، طالبت المؤتمر بأكثر عا ينبغي لها قانوناً وعملياً . وكان الطرح الدارج طيلة فترة المناقشات هو ه ان هدفنا ليس بالضبط ايجاد حكومة كافضل ما تكون الحكومات ، بل إننا نريد الحكومة التي فوضنا ناجيرنا التحصير لها ، والتي يكن ان يوافقوا عليها » . وسيطر الطرح ذاته على مناقشات التصديق فيها بعد . وتجدر الملاحظة بأن هذا الطرح سلبي ، لأنه يبدأ ه بتقيد ء اعمال المؤتمر بدل ان بحد و الامداف ، ويبدو وكانه يسمع للطرف الآخر بأن يحتل الموقع الاعلى . والى حدّ ما ، يحتمل ان تكون تلك هي طبيعة القضايا ذات العلاقة ـ إي انها ، قد تكون تمبيراً عن عيب في المبدأ الذي تناضل الولايات الصخيرة في الدفاع عنه . ويبدو ان هذا الاستعداد في التخلي عن المؤقم الأعلى يكن المؤتم الأسل يكر باترسون واصدقائه في احتلال مركز قوي وإن يكن اكثر انخفاضاً . وكان لب

اذا ما ناقشنا المسألة على فرض ان الكونفدرالية خبر موجودة في الوقت الحاضر ، فلا يمكن الكار ان جميع الولايات تقف على قدم المساواة من ناحية السيادة، ويجب على الجميع ان يتفقوا قبل ان يرتبطوا بنأي اتفاق . . واذا ما ناقشناها صلى أساس ان الاندماج الفيندرالي موجسود فعلا ، واسترشدنا بينود الفيدرالية فنجد ان المساواة في السيادة هي اساس ذلك الرباط .

وقد كانت تلك هي المعضلة التي كافع عثلو الولايات الصغيرة ضد مناهضيهم لحلها . وقد وقفت الولايات على قدم المساواة من ناحجة السيادة ، سواء ضمن بنود الكونفدرالية أم خارجها . ويمكن التخل عن تلك المساواة بموافقة المولايات المعنية فقط، وهي موافقة ما كنانت الولايات مستعدة لاعطائها ، ولم تقترح الولايات الصغيرة اعطاءها .

وفي يوم العمل التالي ، الله الكسندر هاملتون اول كلمة له امام المؤتمر - ويمكن للمرء ان يتخل أنها كانت خطبته الاخيرة . وهو لم يحل المعضلة التي طرحها باترسون ، لكنه اشار الى الحل في ملاحظت حين قبال و لقد او قام » . وقيد و قام » الله المسئور القديم على ولايات ذات سبادة ، لكنه كان و يهلف » لاقامة أتحاد دائم . وهاجم هاملتون بشدة خطة بانرسون وهيدا تقسيم السيادة برمته . وشكك بأنه حتى خطة فرجينيا قد ذهبت أبعد يما يسلح يجب . واعترف بشكوكه هذه حين امتدح نظام الحكومة الريطانية و أي جزء مها صغر منها يسلح للاميركا » . وفي النهاية اقترح حكومة و قوية ، جيدة الإعداد » تتضمن هيئة تنفيذية وجلس شيوخ للاميركا » . وفي النهاية وقد جرده خطابه هذا من كل تأثير قد يكون له على المؤتمر ، وكان احد اسباب اتهمه و بالملكية » وهي تهمة لصقت به طيلة فترة خدمته . ولأنه جاء بعد اقتراح باترسون مباشرة ، فقد ساعد ذلك في الحفاظ على موضع وسط لخطة فرجينيا . فقبل خطاب هاملتون كانت مامام المؤتمر خطتان . وكان الحطف فرجينيا منقبل خطاب هاملتون كانت امام المؤتمر خطتان . وكان الحطف فرجينيا منقبل خطاب هاملاكون فانته المام المؤتمر خطتان . وكان الحطة فرجينيا منها وركم واضحاً الاكثر تواضعاً والاكثر و قانونية » انه كان واضحاً ان المناقشات لم تستغذ بعد ، وان خطة نوجري الاكتر تواضعاً والاكز و قانونية »

ما زالت قادرة على اجتذاب المتدلين . لكن الوضع تغير بعد خطاب هدلمتون . وأصبح المطروح الآن ثلاث خطط ، وعادت خطة فرجينيا لتبحتل مكان الصدارة في وسطهها ، بعد ان دُفعت خطة نيوجرسي لتصبح متطرفة بسبب تمثيل هاملتون القوي للطرف المقابل .

ولم يترخطاب هاملتون إلا القليل جداً من الملاحظات العلية ، عاد بعدها المؤتمر لمناقشة مقترحات باترسون. أما بالنسبة المشاعر الشعب فاكد ممثلو الدولايات الكبيرة ان ليس من السهل التعرف عليها بدقة ؛ اضف الى ذلك ، لم يأخذ المندويون بوجهة النظر الفائلة ان الشعب بفضل حكومة سيئة على حكومة افضل . وقد مكن صدا النظائل صرة اخرى رجل الولاية الكبيرة من احتلال موقع اعلى . واستفل جيس ويلسون من بنسلفانيا هذا الوضع في المؤتمر في المدفاع عن الدستور فيها بعد امام مؤتمر المصافحة البنسلفاني . وكان نقاش باترسون القانوني اصعب من الم يوفض . وفي اشارة الى مسألة مساطة المؤتمر الذي عجز عن و تحقيق ، أي شيء ، فقد كان حراً في واتتراع ؟ أي شيء . وهذا بالتأكيد امر رائم نظراً لكون المنديين بجد رجال مدنيين ، إلا انهم يثهنون ولا ياتهم وارسلوا الى فيلادائيا لغرض واحد صريح هو مراجعة بنود الكونفدرالية . . . ؟

وقد اقترب كوفرنر راندولف من النقطة الوحيدة التي يمكن رفض خطة باترسون بموجبها ، عندما قال : و من المؤكد ان هناك اسباباً في الطبيعة الخاصة بنا تجعلنا نتخل عن حدرنا المعتمده ، ومن المؤكد ان هذه واحدة منها » . ولم يكن يدقق كثيراً على مسألة السلطة ، و عندما يكون خلاص الجمهورية موضع رهان . فالمسألة هي ما اذا كان هناك حقاً وجهورية » ه يكون اتقاذها موضع رهان ، او ما اذا كان هناك عند جمهوريات ، تكون و رابطة الصداقة » الخاصة بها موضع رهان . ويكن الدفاع عن حجة راندولف حسب الأسس السابقة فقط .

لم يتم استبعاد النقطة الرئيسية التي ناضل باترسون في سبيلها وهي ان الولايات تقف على قدم المساواة تجاه بعضها بموجب اي من الافتراضين المقبولين ، كونفدرالية أم لا كونفدرالية - كيا لم يتم مهاجمة هذه النقطة مباشرة ، عندما طرحت خطة نيوجرسي للتوصيت واتجه المؤشر نحو اعادة الثقلار التي طرحتها فرجينا ، كيا ابلغت بها اللجنة العامة . وهل اية حال فقد جرت مناقشة خطة باترسون في اول جلسة معلنة : انه يجب ان تتكون الحكومة القومية عند انشأتها من كيات عليا تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية . وبعد خطاب مطول القام ماديسون ، سعى روفوس كينغ من ولاية مساسلشوسيتس الى تبيان ان تعبير ه السيادة ، بالشكل الذي ورد في بنود الكرفلفرائية ، به معنى عوف . فبموجب البنود لا تمثلك الولايات اي من الشروط الفسرورية الكسيادة ، وانها أذا ما أسست كونفلزائية في بعض النواحي ، فإنما تشكل امة في النواحي الاغرى. وبالنالي ، فإن منطق باترسون قله على افتراضات باطلة .

وقد أظهر ذلك ضعفاً خطيراً في خطة بالنرسون ، وسعى لموثر مسارتن من ولاية ميسريلانمه ( والذي اصبح فيها بعد مناهضاً قوياً للفدرالية ) الى التحق في النقاش . فساند موقف بالرسون بالتأكيد على ان الانفصال عن بريطانيا قد وضع الولايات الثلاث عشرة في حالة طبيعية تجاه بعضها البعض ، وكان من الممكن ان تبقى كذلك لولا بنرد الكونفدرائية التي اتفقت عليها الولايات على أساس من المساواة فيا بنها . وقال مارتن : لقد كانت الولايات هي التي تطلع اليها الشعب و من الجل نأمين حياتهم ، وحريتهم ، وعتلكاتهم » . وشكلت الحكومة الفدرائية من اجل غرض محدود هو الدفاع عن الجلايات الصغيرة ضد الولايات الصغيرة ضد الولايات الصغيرة ضد الولايات الصغيرة خد الولايات الصغيرة أسد الولايات المتحدال : من ان تلك المتحدات و المتحدة » ها الحق ، ويجب عليها ان تكون ولايات حرة ومستقلة في . وهذا النص غامض بعض الشيء ، والا ان ويلسون يستنج منه بأن الولايات مستقلة ليس بشكل فيودي واتحا فيضوي وعائم البعض ، وياتايا فهي لم تكن سنقلة المأ عن من المعنى بشكل فودي واتحا المعض . وياتايا فهي لم تكن سنقلة المداً عن بعضها البعض ، وياتايا فهي لم تكن سنقلة المداً عن بعضها البعض ، وياتايا فهي لم تكن سنقلة المداً عن بعضها البعض .

من هنا ظهر خلاف اساسي حول الأصل الحقيقي للوحدة الاميركية ، وعكس ذلك خملافاً حول سماتها الحقيقية او مقوماتها . وتبعاً لما قاله ماونن ووفاقه فإن الرابط الوحيد بين الولايات هو الحربة والمساواة في السيادة ، سواء في زمن الثورة او بحرجب بنود الكونفيدالية . وكها قال مارتن في المناقشات التي تلت : و ان لهجة الولايات في ان تكون مستقلة وذات سيادة ، كانت مالسوفة ومفهومة : رغم انها تبدو الآن غربية وغامضة » . لقد كانت الولايات هي الحكومات الحقيقية الوحيدة ، وكان الاتحاد صنيعتها . وكانت الولايات هي التي تنظلع اليها الشعب للحفاظ على حقوقه العزيزة عليه .

ومن جهة احرى ، نافش ويلسون ورفاقه مسألة ان الولايات لم تكن مستقلة وذات مسادة . فقد أفق الانحاد الاميركي خلال حرب الاستقلال ، وشرّع باعلان الاستقلال ، والبنود كانت أبعد ما تكون عن صنع الاتحاد ، فلم تكن سوى اداة مؤقتة لاتحاد كان موجوداً قبل ذلك . وهذه الاداة كان بها خلل من عدة وجوه ، اهمها قبول جميع الولايات بالتساوي في الأصوات . واوضع ويلسون اساس هذا المؤضوع في المناقشات :

كان من بين المشاهر الأولى التي قبر صها في المؤتمر الأول شعارات ، لا تريد فرجيها ، لا تعريد مامانوسيس، ولا تريد بنسلفانها ... .. الغ . تعرب الآن المنوق في امة واحدة ، ويجب طبئا ان الدفن جمع سامانا المامانه المحلوبة من المؤتم المنافقة على المنافقة .. ثم بدات الأمور تتشكل حضات تكشف عن نفسها إلا الاحتا بأن تسبق الحكومة المؤسية حكومات الولايات ] وكان الكاكل يسمى الأن يتشعل شريمة من الرغيف المام بنطعيل شريعة من الرغيف المام بنطع شريعة من المؤتم المؤتم المؤتمة المؤتم المؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة بالمؤتمة المؤتمة المؤتمة المؤتمة المؤتمة بالمؤتمة بال

ويقوم هذا الخلاف ، كما يبدو واضحاً من هذه الصورة الـوصفية ، على طبقة اعمق من

الأتفاق - كما هو الحال بالنسبة لأي خلاف يمكن تسويته . فالمقهوم الأساسي للمحكومة وحقوق الفرد التي عبر عنها اعلان الاستقلال ، اعتبرت من المسلمات وصوف نعتبرها من المسلمات بالنسبة لما نومي اليه حالياً . لكن النسائم التي ظهرت كانت غنلفة . فمن جهة يمكن الشول ، كما قال ويلسون ، ان تلك هي المبادئ التي نعلنها كشعب موحد ؛ وهي رابطة الانحوة فيها بينسا . ومن وجهة النظر هذه انطلق ويلسون في حديث عن النظام ۽ المسطنع ، للولائات ، والذي يتمارض ضمنياً مع السمات ، الطفاظ على المبادئ، التي نوم عنها في الاعلان تنطلب ( على الاقل في انظروف الحالية ) حكومات جمهورية متواضعة ، التي نوم عنها في الاعلان تنطلب ( على الاقل في انظروف الحالية ) حكومات جمهورية متواضعة ، قريبة من الشعب ، وتدعمها درجة من الحماس الشعبي لا يمكن تحقيقها بحكومة تغطي مساحة قريبة من الشعب ، والمسطنع ، وهو موجود لصاحة المسلنم ، وهو موجود المساحة ، ومن هذا المنظر فإن الاتحادة والمسطنع ، وهو موجود المساحة ، ومن هذا المنظرة الزائات التي هي الوحدات السياسة ذات الإمداد الانسانية الحقيقية .

وقد حاول ماديسون في و الفدرالي ۱۰ ۽ وفي نسخة غنصرة من النقاش ذاته في بداية المؤقم ، ان يجل الخلاف على مستوى نظري . ووجه النقاش نحو اولوية الاتحاد ، ليس على أساس الروابط الاخوية او الوطنية الشعبية والضوابط البذاتية ، بـل على أساس المصالح الذاتية ، والعواطف الشخصية المنظمة بشكل ملائم . ومها بلغت درجة التوافق النظري لهذه المناقشة فقد ساعدت في امرين ، تقوية القضية القومية وتمهيد الطريق للتسوية بتخفيف حدة الخلافات في المبدأ ، كما هي حسب المنظور العام . ويمكن القول انه من الشاحية العملية يمثل و الضدرالي ۱۰ و اعلى مسرائب الاتحاد التي توفرت في ذلك الوقت . لكن ذلك موضوع منفصل .

وكانت المناظرات بين ويلسون وصارتن ، التي قادت الى أحد الحلاف على المبدأ في الاعتبار، قد جرت يومي ١٩ و ٢٠ جزيران/يونيو. وبحلول يوم ٢٧ جزيران توصل المؤتمر الى الاقتبار، قد جرت يومي ١٩ و ٢٠ جزيران/يونيو. وبحلول يوم ٢٧ جزيران توصل المؤتمر الى الاقتباح اكثر وضوحاً ، وكان هناك شعور متناه بأن مصير المؤتمر ذاته بات في خطر. والقي مارتن خطاباً مطولاً غطى الجزء الأهم من ذبئك اليومين كرر فيه طرحه السابق . إلا أنه اضاف نقطتين هامتين . وألول : اكد فيها أن الشعب لا يملك وحتى الشاء بنود الكونفدرالية دون موافقة حكومة الولايات ، والثانية : حذر فيها من خطر انحلال الاتحاد اذا ما اصر مقدم اقتراح خطة فرجينيا على خطتهم ، والثانية عن المنا المناه على وكانت تلك أول اشارة إلى أن الحفاظ على الإتحاد قد يكون غير مستحب تمت بعض الظروف . وفي وكانت تلك أول اشارة إلى أن الحفاظ على الإتحاد قد يكون غير مستحب تمت بعض الظروف . وفي عبر محالح الولايات المعنوى تحدم بشار الولايات الكبرى و لان ه البديل هو تحطم الاتحاد ، وهو أمر في غير معالج الولايات المعنوى التفيض اللذين اصامنا الكامل والاندماج الكامل للولايات الثلاث عشرة ، .

ويحلول ذلك اليوم ، كان المؤتمر قد انعقد لمنة ستة ايـام في الاسبوع طيلة اربعـة اسابيــع

ونصف ، نوقش خلالها العديد من للواضيح وذللت العديد من الصعوبات . كان الجو حاراً والأمزجة مشحونة ـ وقد ساهم خطاب مارتن الطويل في ذلك . ويدا كأن الحلاقات المستعصية في للمبأة تهدد بفشل المؤتمر . عند هذا الحد وفي ٢٨ حزيران / يونيو تدخل بنجامين فرانكلين بافتراح لاقامة صلاة يومية . فأشأر إلى التقدم الطنيف الذي تحقق والى تقارب الأصوات من بعضها والذي قال انه يعطي و دليلاً كتبياً على عدم كمال الاحراك البشري » . وسعى الى الرقبي بفكر المندوين . و اننا في هذا الموقف ، وهذه الهيئة ، نتلمس طريقنا الى الحقيقة السياسية كأن الظلام يلفنا ، ولا تمكان تستطيح التعرف عليها حين تقدم اليا . فكيف حدث ، إيها السادة ، اننا لم نفكر حتى الآن في تمكان تتطيم المعرف عليها حين تقدم اليا . فكيف حدث ، إيها السادة ، اننا لم نفكر حتى الآن في تكان تضرع جراضع الى إله النور كي ينير مداركنا ؟ ؟ . ثم لفت فرانكلين انظار المندويين الى حوب الاضية ع . وذكرهم انه خلال تلك الحرب وجرت صلوات يومية في هدفه القاعة لطلب الحساية الالحية » . وذكرهم و بالاحثاة المعدية من المنابة الألهة التي شملتنا » . وويخهم لانهم نسوا الآن المتوروا بأنهم ما عادوا بحاجة الى و ذلك الصديق الجيار » .

... فبدون هونه الذي كان بأتيا في الوقت المناسب ، ما كنا لتنجح في هذا البناه السيامي إلا بالقدر الذي نجح فيه بناة بابل . ولفرتختا مصالحات المحلية الجزئية الصغيرة ، ولاحيطت كل مشاريعا ، ولاكتا نحن انفسا وصمة وكلمة عابرة للاجيال الفلامة . والاحيا من ذلك ان بيلس الجنس الجنري من الان فصاحة أ ، وسبب هذه اللحظة النصمة ، من الحامة حكومات صماحها المحكمة الاسائية ، وان يول الاسر الصدقة ، والمغرب و والمفرسات .

ولقد كان أقتراح فرانكلين المحدد ذاته موضع خلاف كبير ، حيث اعتقد هاملتون واخرون انه يطرح موضوعاً آخر قد يكون موضع نزاع ، قد يستنج الجمهور منه بان المؤقم قد دُفع للتذرع به بسبب وجود نزاعات حادة . واقترح راندولف القاء عظة يوم ٤ تموز / يوليو بطلب من المؤقم ، وان نقام صلاة في اثناء الجلسات بعدها ، إلا أن المجلس انفض دون اتحاد قوار ، وواصلت الحكمة البشرية عملها دون عون الهي .

وقد ساعد فرانكلين حزب ماديسون وويلسون في استمادته ذكرى الاتحاد الاميركي العظيم ، وحرب الاستقلال ، واشارته الى و مصالحنا المحلية الجزئية الصخيرة » ، وذلك دون ان يكون عضواً في الحزب . وساعده في انه تفوق عليه . وفي حوار مثل هذا ، فإن هناك رجالاً يتولون المسؤوليات الجزئية - كما فعل ماديسون ، وويلسون ، وباترسون ، ومارتن . إلا انه يجب ان يكون هناك عدد اقل من الرجال يتولون المسؤوليات الجصاعية . وهو ما سعى فرانكين لعمله هنا ، في ممظم المتخلات المتقطعة التي قام بها في اثناء المناظرات . اما معرفة ما اذا كان فرانكلين مهتماً باستعطاف و صديقنا الجبار » او دعوة دالعناية الالهية » خدمة و الحكمة الانسانية » فهي ليست عور اعتمامنا في الوقت الحاضر . فلا جدال في انه سعى لاعادة الاحساس بالتوازن والتزامات رجل الدولة الى المؤتمر والتي بدا انها معرضة للخطر . وللمصادفة كان فرانكلين في الحادية والثمانين واكبر اعضاء المؤتمر والتي بدا انها معرضة للخطر . وللمصادفة كان فرانكلين في الحادية والثمانين واكبر اعضاء

وفي اليوم التالي ، اعطيت الكلمة الاولى لوليم جونسون البالغ من العمر ٦٠ عاماً ، وهو من

ولاية كونيكتيك ، والذي قدم اقتراحاً واضحاً اصبح العنصر الرئيسي في و التسوية الكبرى . . وكان قد عرض الخبرة التشريعية بشكل وكان قد عرض الخبرة التشريعية بشكل عجري عدة عرات قبل ذلك . وبالتحديد ، عرضه مرتين مندوب مساعد لجونسون من كيريي عدة عرات قبل ذلك . وبالتحديد ، عرضه مرتين مندوب مساعد لجونسون من كونيكتيكت ، هو روجر شيرمان ، والذي كان له فضل كبير فيها اطلق عليه ، في بعض الاحيان ، تصوية كونيكتيكت في تسوية الحلافات بين المور الذي لعبته بعثة كونيكتيكت في تسوية الحلافات بين المولايات الصغرى والكبرى . وكان شيرمان البالغ من العمر ٦٦ عاماً اكبر الاعضاء سناً في المؤتمر باستثناه فرانكلين . وللمصادفة فقد كان الوحيد بينهم ممن وقعوا اعلان الاستقلال ، وينود الكونفدرالية ، والمسادر .

وكانت كلمة جونسون تتممة مثالية لخطاب فرانكلين . ففي حين سعى فرانكلين الاعادة التوازن بتنبيه عقول المعثوين الى ان التقديرات البشرية معرضة للخطأ ، وإلى حرب الاستقلال ، والعناية الأغية ، سعى جونسون الى ان التقديرات البشرية معرضة للعضاية المختلفة ، والحل الجوهري لها . ويذا جونسون بالقول و يجب ان تكون الحلافات بلا نهاية و ليختلف السادة على الارضية التي تنطلق منها ستاقشاتهم ، ففي حين يعتبر البعض ان الولايات عي مقاطمات يمتلكها شعب مكون من جمعية سياسية و يمتبرها البعض الآخر ملكاً لعدة بجتمعات سياسية و . والحقيقة في كلا الاتجاهين . و وفي بحمل الامر ، اعتقد انه في حين يجب والحقيقة ان هناك قدرام الحقيقة في كلا الاتجاهين . و وفي بحمل الامر ، اعتقد انه في حين يجب ان ينظر الهما كمقاطعات للمواطنين الانواد . والفكرتان تترابطان من جهات مختلفة ، ويدلاً من ان تكونا متعارضتين ، يجب ان تكونا والولايات ، عند و ي بهية اخوى ، يجب ان تكونا والولايات ، عند و ي بهية اخوى ، يجب ان تكونا والولايات ، عند و يهدا و الدهب ، عثلا ، ومن جهة اخوى ، يجب ان تكونا والولايات ، عند و يهدا و الولايات ، عند و يستهدا الموساء و الولايات و يكون و المعاد و المعاد و المحدود و المحدود و المعاد و الولايات و عند و المعاد و و المعاد و المعاد

وهكذا ، اعاد كل المحترين الرئيسين صياغة موقفهم . إلا أن اتجاهات الحوار ببات يسيطر عليها عقلانية فرانكلين وجونسون وحسن ادراكها ، اضافة لموقعهم أن وقت اتخاذ القرار يقترب يسرعة . وربحا كان ماديسون انتجع الموجودين في تجنب التطرف مع التمسك باصرار بجاداته . وهو الذي اتفق مع جونسون وعلى أن الطبيعة المختلطة المحكومة بجب أن تبقى في البال ، إلا أنه اعتقلا بوجود ضغوط كبيرة على نظام الولايات كمجتمعات سياسية ء . و وناشد السادة بمثلي الولايات الصغيرة أن يتخطوط عن مبدأ اعترفوا هم انفسهم أنه غير عادل ، ولا يمكن القبول به ابدأ . وهو اذا ما قبل فسوف يتسبب في القضاء على دستور نتمنى جمعاً أن يلوم الى الابد . وناشدهم أن يقكروا لهما في التائج المؤلة المي التائج المؤلة الي التائج المؤلة المي التائج المؤلة الي التائج المؤلة المي المنافقة على مستور نتمنى جمعاً أن يلوم الى الابد . وناشدهم أن يقترت الكونفدوائية ء .

ثم سعى ألبريدج جيري من ماساشوسيتس لاعادة تقدير المنطلق الاساسي للموقف القومي . مجادلاً ، كيا فعل ويلسون وكنغ في وقت سابق ، و بأننا لم نكن قط ولايات مستغلة ، ولسنا كذلك الآن ، ولن نكون كذلك ابدأ حسب مبادىء الكونفدرالية . . . واعرب عن جزعه [ جيري ] لأنه بدلاً من ان نحضر هنا كأخوة من عائلة واحدة ، يبدلو اننا أحضرنا معنا روح المقاوضين السياسيين » . ومرة اخرى كان جيري يردد صدى ويلسون ، إلا انه كان ايضاً بـردد صدى روح فرانكلين .

وبعد دفاع فيه شيء من الفظاظة حول سيادة الولاية قلمه مارتن ، قرر المؤتمر بان نظام التصويت في الفرع الأول يجب ألا يكون النظام المعمول به في بنود الكونفدرالية . عندائد تمسك المسويرث من ولاية كونيكتيكت بالتسوية التي اقترحها زملاؤه بضرورة أن يبقى نظام التصويت في المسويرث من ولاية كونيكتيكت بالتسوية التي اقترحه كنانه تسوية . وبدا أن الميل الى اجراء تسويات يتنامى ، فقلم ويلسون تسوية ، التبهما فراتكلين بأخرى مشيراً الى أن الصغير أنا اواد مطابقة لوحين » فإنه يشذب القليل من كل منها . كما أن روح التحرّب كانت تتنامى ايضاً . لكن بقي هناك نقطة في منتهى التطرف ، واكثر حدة من كل ما سبق ، حين وجه جاننغ بيدفورد لوما قليا فلولايات الكبيرة كانت و تسعى الى التوسع على التوسية وتفريده ما اظهره من امتعاش بعد التلميح بالتهديد من قبل عثل الولايات الكبيرة عندما قالوا بان المولايات الكبيرة عندما الإعاد الكبيرة عندما قالوا بان الولايات الكبيرة عندما فالولايات الكبيرة عندما الأعاد اكثر من الكبيرة .

[قال بيدفورد] إن الولايات الصغيرة مستعدة لمراجعة ارتباطاتها ، إلا انها لن تلتقي مع الكبيرة على أي اساس هذا الكونفدرالية . لقد أعلمنا ( في اجواه ديكانتورية ) بنان هذه هي الفرصة الاخيرة لمطاولة عادلة تشكيل حكومة جيمة ، وسوف تكون الاخيرة فعلاً اذا وصلت الاكتراحات المقدمة من اللعجنة الى الشعب ، الذي لا يختفي شيئاً . فالولايات الكبيرى لن تجرؤ صلى حل الكونفدرالية ، وإذا ما تجرأت فسوف تجد الولايات الصغرى بعض الحلفاء الاجاتب عن لمديج المزيد من الشرف وحسن الطوية ، في الحفوظ بعدهم ويصفوهم .

وكانت كلمة بيدفورد هي لب النقاش. فقد كان الكل يعرف ، بالطبع ، ان ما حذر منه كان عصرف ، بالطبع ، ان ما حذر منه كان عصرف ، بالله على المعاقب . كان عصرف المعاقب . وان المحتمل ان اندفاع بيدفورد الكبير قد عزز وانعزال بيدفورد دليل على نوعية هذه المناقشات . ومن المحتمل ان اندفاع بيدفورد الكبير قد عزز طروحات فرانكلين ، الذي انتصب يذكّر بقوة بعدم اكتمال الادراك البشري ، وسللخاطر التي تنظ الاتحاد اذا لم يعدل المندورن في مطالبهم المختلفة .

وفي يوم العمل التالي ، الثاني من تموز / يوليو ، جرى التصويت على مسألة ان يكون لكل ولاية صوت منساو في الفرع الثاني من الهيئة التشريعية . وجاهت النتيجة كانما صلوات فرانكلين وطلبه للعناية الألهية لم تذهب هدرا أن عرض ما الأدواك البشري لعب دوره ايضاً . فقد كانت بعث عربيلاند منتسمة على نفسها في هده المسألة ، حيث كان دانيل جينض معارضاً للمساواة في التبشيل ، في حين كان لوثر ماوتر مؤيداً . وخسن الحقة تأخر جينض في الموصول ذلك العمباح وهكذا تمكن مارتن من ان يعطي صوت ميريلاند تصالع الاقتراح . وكان من نتيجة ذلك انه حين حيان دور جورجيا ، وهي الولاية الانجيزة ، في الاقتراع ، فيدلاً من أن يتخذ قرار سلبي في المسألة ، صوتت خمس ولايات ضده . ولو كان الوضع

عادياً ، لمصوت وفد جورجيا المكون من اربع مندوبين ضد المساواة في التمثيل ، لكن الذي حدث ال عضوين من البحثة تفييا . وكان احد العضوين الحاضرين هو ابراهمام بالدوين ، وأصله من ولاية كونيكتيكت . على اية حال ، يسدو ان ولاية كونيكتيكت . على اية حال ، يسدو ان بالدوين خشي ان ينهار المؤتم ما لم تقدم بعض التنازلات للولايات الصغيرة . وبغياب زميليه وضعت الصدفة او العناية الألمية بين يديه السلطة كي يقرر ما اذا كان سيكون هناك اتحاد ام لا ويتصويت في الفرع الثاني ، قسم بالدوين صوت جورجيا ، وجمد بذلك اتحاذ ام لا المحويت في الفرع الثاني ، قسم بالدوين صوت جورجيا ، وجمد بذلك اتحاذ اى قرار تاركاً للجال مفتوحاً لتحقيق تسوية .

وعينت لجنة لتقديم اقتراحات ، وانفض المؤتمر لاعطائها المهلة اللازمة لذلك . كان ذلك في الخينة من عرز / يوليو . وهكذا ، وللمصادفة انجزت النسوية التي حلت مسألة التعثيل في الهيئة النشريعية يوم عيد الاستقلال . وبناء على اقتراح طرحه فرانكلين عرضت اللجنة ان يكون لكمل ولاية اصواتاً متساوية في الفرع اللغاني ، لكن مقابل ذلك ، تصدر جميع الفواتير المالية من الفرع الول ( حيث للولايات الكبرى نسبة تميل تتناسب مع عدد سكانها ) ولا تكون خاضعة للتعديل من الفرع الثاني . واضيف الى ذلك بعد ايام عدة من المناقشات ، وسرات اكثر من الرجوع الى اللجنة ، شرط اخو هو ان يتناسب التعشل في الفرع الأول والفيرائب المباشرة صع عدد سكان الولاية وان يحتب العبد مساوياً ثلاثة الخاس فرد حق .

وفي يوم ١٦ تموز قبلت و التسوية الكبرى ، من قبل المؤتمر ، ومرت الازمة بسلام . رغم انه لقد تم بحث العديد من المواضع المامة ، وتم تعديل شروط التسوية ، إلا ان الحواد التالي أضحى متشمباً ، ولملموساً ومعقداً . ولم يتعد المؤتمرون قط عن المبادى المتفق عليها ، إلا ان المساقشات الصبحت عددة بالتسويات التي تم التوصل اليها ، وعكومت في المواطل التكيف معها . ومن الامور ذات الدلالة ان اغلب الطروحات النظرية الرئيسية عرضت في المواطل الإلى من المناقشات السياسية ، فقد ذات الدلالة ان اغلب الطروحات النظرية الرئيسية عرضت في المواطل الإلى من المناقشات السياسية ، فقد بدأت من ارضية عالية . وكان على الاطراف المختلفة ان تقارب . وفي حين كانت المطالب تقدم بعدما الاقصى ، فقد كان هناك استعداد كبير للتفكير بتروي والتمسك بالمسائل المبدئية . ومع اقتراب موعد أتفاذ القرار اصبحت الانقسامات اشد وضوحاً والحوار اشد صخونة . وانهار أي استعداد للانخراط في مداولات موسعة . وانهمك كل طرف في تحضير اوضية للقرار المرتفب الدفاع عن جوانه . وياختصار قبل الحاس و للسؤل المستصد من المبدأ وازدادت الرصانة والحفاز عن جوانه . وياختصار قبل الحاس و للسؤل المستصد من المبدأ وازدادت الرصانة والحفاز من النسبة و للجواب » المرتبط بالمارسة الذي كانوا في انتظاره .

وقد ذكر بأنه كان لدى النماس في فيلادلفيما فرصة اكبر للتداول بحرية في شان الحكومة الناجعة اكثر مما اتبح لرجال السياسة في العادة . كها كان هناك اشارات جادة لمسألة اي الحكومات افضل . إلا ان المندويين لم يتخرطوا في تخمينات سياسية لمجرد الرغبة في ذلك ، فقد اعتبروا انفسهم وقبل كل شيء سياسيين عمليين ، وكان اغلبهم لا يحتمل الاستماع الى تخيلات عن حكومة لا تربط بوقت او مكان معينين . وحتى ماديسون ، الذي رعاكان افضل المنظرين في المجموعة ، لم يكن لديه سرى الازدراء لما اسماه و الفلسفة النظرية المحضة ، والتي اجتمع المتدويين لجنبها ، وكها قال روفوس كينغ و لا نريد تجارب انفهة ، ولا تخمينات رومانسية ، لكن نريد و اجراء لاتخاذ قرار حول حكومة الولايات المتحدة المستقبلية : القرار الافضل ، ان امكن ؛ قرار عناستى وواضح من المناسبة المناسبة ، من هنا تبرز الحاجة المتوارد حتى مع عام وجود اتفاق كامل على المبلد الذي يكن أن تقوم عليه تسوية . وسبب المكانة الأولى التي للقرار فإنا التسبي هي من صلب المحمل السياسي ، وليست من صلب التخمينات السياسية . وهنا تكمن اصعب مهمات عارس السياسة وهي المهمة التي نبه فرانكلين البها عقول المسلوبين في اليوم الاخير من المؤتم عناما ناشدهم الانضمام اليه في التضحية بارائهم حول عيوب المدسور في سبيل المصلحة العامة : وضمن هذه الجدران ولدت [ السيوب ] وهنا نجب ان غرب عن فيهم خالبة المتدوين قادرين على القيام بهذه الضمحية أو راغين فيها . إلا أن اغلبهم فل ذلك ، يمن فيهم خالبة المتدوين من الولايات الصغيرة .

وقد كان الدستور ، في واقع الحال ، وإن لم يكن بالاسم ، قومياً . وقد نجح المندوبون من الولايات الصغيرة في ان يدبجوا في الحكومة بعضاً من المباديء التي كافحوا من اجلها ، ونجحوا في تأمين مكان للولايات في الحكومة القومية ، ومكنانة رسمية يستطيعون من خلالهما مواصلة دفع مبادثهم . ويرجع ضعف مركز الولايات الصغيرة الى انهم في الوقت الذي كانوا يناقشون فيه مسألة ان الاتحاد ليس السمة الاساسية للحكومات الاميركية ، فبالكاد كانوا قادرين على انكار اهمية هذه السمة . أما مناهضوهم، فقد كانوا قادرين على القول ان الاتحاد ليس ضرورياً فحسب ، بل ان الولايات لا يمكن الاستغناء عنها . وان مؤيدي الحكومة القومية لم يضيفوا شيئاً للنقاش الاخــير ، وهو ما اظهر ضعف موقفهم . وقد انكروا السلطة القانونية والاخلاقية لمبدأ سيادة الولاية في بشود الكونفدرائية ، وبالتالي انكروا مبدأ ان الموافقة الاجماعية كانت ضرورية لاجراء تغييرات دستورية ، او ان الأمر بحاجة لشبه اجماع من الناحية العملية ، كي يوطدوا المبدأ الذي يكافحون من اجله ، والذي هو في نهاية الامر و اتحاد ع . ومواصلة دفع مبادثهم دون التوصل الى نتيجة سيؤدي دون شك الى ضياع ذلك المبدأ بالذات ودون رجعة . وقد وجد الجانبان ارضية مشتركة في التسوية هي رغبتهم المشتركة والتشكيل اتحاد اكمل ع ، رغم اختلاف افكارهم عن الاتحاد الاكمل . وسمحت المناقشات التي ادت الى و التسوية الكبرى ، في التمعن في احدى القضايا المبدئية الكبرى التي تسكن قلب النظام السياسي الاميركي . كما اعطت مثالاً على كيفية معالجة هذه القضايا ، بشكل ملائم ، في الحياة السياسية .

\*\*\*

# الفسدرالي

### مارتن دياموند

تقول التعاليم العامة الخاصة بتأسيس حكومتنا التي طرحها المؤرخون المعاصرون من أصحاب الافكار الرائدة ، ان دستور الولايات المتحدة يجسد رد فعل ضد المبادىء الديموقراطية التي صاحبت اعلان الاستقلال . ولاقى هذا الرأي قبولاً واسعاً عند العلياء السياسيين ، وبالتمالي ، كانت لمه انعكاسات مهمة على طريقة دراسة التطور السياسي الاميركي . وسوف اقدم هنا رأياً مخالفاً لنظرية واضحص نتائجها .

ما هي أهمية الفكر السياسي لابامنا المؤسسين في فهم مشاكل الحرية والعدالة المعاصرة ؟ هناك اديم طرق عتملة تطرح نفسها بمجرد النظر الى فكر الآباء المؤسسين . اولاً احتمال أنه كان لديهم الكتبر من الحكمة ، حيث بلوروا مجموعة من المبادئ، السياسية ما زالت مبادئة بشكل اسامي وتحتاج فقط الى ان تطبق بجهارة على القضايا المعاصرة . ثبانياً ، احتمال ان تكون مبادئ، الألمامي الملائحة بن ما زالت سليمة وقابلة للتنطيق على بعض قضاياتا ، لكن ليس ذلك الجزء المعاصر بالذلت، وبالثاني فإنها تحتاج الى مبادئ، جديدة كي تضم الى تلك القديمة . ثالثاً ، احتمال ان يكون الآباء المؤسسون لا أهمية لهم ، وتعاملوا بقضايا عفا عليها الزمن ، وان مبادئهم كانت ذات الهمية بالنبية لتلك القديمة . ثابعاً ، احتمال ان تكون المبادئ، على خيطاً او غير مبالامة الصلاحيق بالمبادئ الإيام .

ويتطلب كل واحد من هذه التتاتج المحتملة الأربع الانطلاق من الارضية ذاتها : أي فهم الفكر السياسي للاباء المؤسسين . وتقرير ما اذا كنا سنطبق حكمتهم ، او ان نضيفها الى قضايانا ، او نرفضها لأنها غير ذات اهمية او غير حكيمة ، فلا مناص من ان نفهم ما قالوه ، ولماذا قالوه ، وما الذي رموا اليه بقولهم . كيا ان فهم ادعاءهم الحكمة يتطلب تقييمها ومعرفة النقاط التي كانوا فيها حكيا ، والنقاط التي لم يكونوا ، او اين ( ولماذا ) تكون حكمتهم غير ذات قائدة لقضايانا . اضافة الى ذلك ، فحق لو تبين ان مشاكلنا المعاصرة تتطلب مبادئ، جديمة كلية لحلها ، فإن احدى الى ذلك ، فحق لو تبين ان مشاكلنا المعاصرة تتطلب مبادئ، جديمة كلية لحلها ، فإن احدى

الطرق الممتازة لاختبار المبادىء الجديدة يكمن في رؤية اي من المبادىء الحديثة حل مكان مبادىء الآباء المؤسسين . وعل سبيل المثال ، أليس من المحتمل ان يكون جزء من التطورات الحديثة ذاتها نتاج المحاولات لحل قضايا الحرية والعدالة التي قامت عليها هذه البلاد . او ان تكون الصعوبات الحالية شاهدة على اخطاء أساسية في فكر الاباء المؤسسين . وان نكتشف في اثناء تفحصنا تلك الاخطاء أي المبادىء هي الأفضل .

والحقيقة ، أن حل مشاكلنا المعاصرة يتطلب الكثير من الحكمة . وفي هذه الحقيقة يكمن المهرر الاعظم في دراسة فكر الاباء المؤسسين السياسي مجدداً . لأن ذلك الفكر يبقى اروع فكر المهرر الاعظم في دراسة فكر الباب المؤسسين السياسية ، وبدراسته قد نرفع انفضا الى مستواهم . وفي وصولتا الى مستواهم قد نحرر انفسنا مالمحدودية ، التي يبلون الى فرضها علينا ، طالما اننا نتاج هذا المجتمع مستواهم قد نحر انفسنا قد نتمكن ، أن لزم الأمر ، من الوصول الى خلفيات حكمتهم . ففكر الاباء المؤسسين ما زال يلوح بقوة في افق حياتنا بحيث أن القضايا السياسية المعاصرة للمعرية والعدالة للاسركين يمكن تمديدها في اختيار ما اذا كنا سنطبق حكمتهم ، او نعدها ، او نرفضها ، ولن نعدفا ، او نرفضها .

وللنامل في فكر الآباء ، الذي سنطالعه في الصفحات التالية ، استخدمت بشكل رئيسي كتاب و الفدرائي ۽ كمفتاح للنظرية السياسية التي قامت عليها أسس الجمهورية الاميركية . وقد يقول البعض ، بأن هذا غير ملائم للقيام بدراسة صنعة الآباء المؤسسين . إلا انه الكتاب الأوحد و الذي كتب جيفرسون في العام ١٨٥٥ عنه : و انه يشار البه في العادة من قبل الجمسيم ، ونادراً ما يسقط او يرفض من قبل اي كان فيا يخص معرفة الرأي العام لحؤلاء المذين وضعوا معاني وأطو دستور الولايات المتحدة او الذين قبلوه ٤ . وكونه كذلك فهذه نقطة البداية التي لا غني عنها للقيام بدراسة صنعة .

#### ( 1 )

مشاكلنا الرئيسية اليوم هي مشاكل الديموقراطية ، واوراق و الفدرالي ، هي تعاليم حول الديموقراطية ، كثر من اي شهر ، آخر . وتتوصل احدى اهم هذه الاوراق التي نقر اي المواضيع هو الاهم في العصل كله : ألا رهو الحتاجة المباشرة الأهم في العصل كله : ألا رهو الحتاجة المباشرة بالمحكومة الجمهورية ، وقد تكور الوضع في فقرة امتدحت توماس جيفرسون لأنه ابدى و مودة مادة تجاه المحكومة الجمهورية ورأياً مستنيراً بالنسبة للنزعات الخطرة التي يجب الاحتراس منها ، . وهكذا يؤكد و الفدرالي ، الترامه بالحكومة الجمهورية او الحكومة الشعبية ، لكنه ، بالطبع ، يجب

لكن « الفدرالي » والآباء المؤسسين لم يؤخذ بكلمتهم بشكـل عام . وقـد اعتبروا في اغلب

الاحيان بأنهم شبه ديموقراطين او حق مناهضين للديموقراطية . وقد تنظرت الكتابات الاميركية التاريخية الحديثة ، وحتى وقت قريب ، الى الدستور على ان فيه شيئاً من الروة عن المضامين الديموقراطية الإساسية لاعلان الاستقلال ، او هو رد فعل على هذه المضامين - وردة الفعل هذه لم تتم في و الاختراق الديموقراطي ، الكبير للجيفرسونية ، والجاكسونية . . النخ . واعتقد ان هذا الرأي بضمن فها خاطئاً للمواضيع السياسية الحاسمة المناهقة بناسيس الجمهورية الاميركية . أما فيا عدا ذلك فهي قائمة ضمناً على فهم حديث للديموقراطية ، هو موضع تساؤل ، كما انها انجهب فيا لان يكون لما الدور في احالة تعالم الإباء المؤسسين السياسية الى الماضي السابق للديموقراطية ، والناتي ، لا يكون نما اهتمام حيوي بالتعالم الحديثة . وقد اكد الإباء المؤسسون باستمرار على الناتي الحديث السائلة والله الاميرا الماضي المابق الحديث السائلة الاالا الاحجاء بدرجات عتلقة ، والديموقراطية .

وقد استخدمت عن عمد تعبيرات و حكومة شعبية ، وو ديموقىراطية ، الخناصة بهم السواحد مكان الاخر . وبالطبع لم يستخدم الابناء المؤسسون هـذه التعبيرات عـل أساس انها صرادفات ، وعززت الفكرة القائلة انهم اقل و ديموقراطية ۽ ، حقيقة انهم قند عرَّفوا في بعض الاحيان كلمة و ديموقراطية ۽ بشكل محجوج مقارنة مع ۽ جمهورية ۽ . إلا ان هذه الحقيقة لا تبرر هذا الرأي ، لأن وجهة نظرهم الأساسية تقول بأن الحكومة الشعبية هي « النوع » والـديموقـــراطية والجمهــودية همـــا مظهران من مظاهر نوع الحكومة . والذي يميز الحكومة الشعبية عن الانواع الاخرى من الحكومات ان السلطة السياسية فيها تستمد من المجتمع بكامله وليس من [ أية ] طبقة ذات امتيازات ٥ . ومع الاحترام لهذه المسألة الحاسمة حول و مأوى ، السلطة السياسية ، فإن الديموقراطية والجمهورية - كما يستخدم و الفدرالي ۽ هذين التعبيرن ـ لا تختلفان في النهاية . فقد يدّعي ارباب الجمهورية اسـوة بأرباب الديموقراطية ، ان يكونوا بالكامل شكلًا من اشكال الحكومة الجمهورية . والهدف من هذا ليس إنكار الفوارق بين الاثنين ، ولا تقليل الأهمية التي يعلقها و الفدرالي ، عملي هذه الضوارق . فمن وجهة نظر ، الفدراني ، لا علاقة للاختلافات بالمبادي، الأساسية للحكومة الشعبية . فالديموقراطية تعنى بالنسبة له ، ذلك الشكل من الحكومات الشعبية حيث « يشكّل المواطنون الحكومة ويديرونها هم ذاتهم » . ويختلف الجمهوريون في ان الشعب يحكم من خلال ممثلين وما يتبع ذلك ، بالطبع ، من اختلافات . والنقطة الحاسمة هي ان الجمهوريـات والديمـوقراطيـات هي اشكال متساوية للحكومة الشعبية . إلا ان تشكيل احدها مفضل بشكل واسم عمل الآخر بسبب النتائج المهمة التي قد تتأتى من الاختلاف في التشكيل . والمؤرخون الذين يعتبرون الآباء المؤسسين اقل من د ديموةراطيين ٤ ، يفوتهم ، او هم يرفضون ، تأكيدات المؤسسين السرئيسية ، من انهم في اخلاصهم النام و لمبلدى، ٤ الحكومة الشعبية ، قد حلوا و مسألة ٤ الحكومة الشعبية .

فكيف يُمتقد بأن المدستور هو اقل ديموقراطية من اعلان الاستقلال ؟ يتركز القول عادة في ان الأول بيرز فيه الحوف من الشعب ، والانشغال بحقوق ومصالح الاقليات ، وبالاجراءات المتخلة ضد مبلطة الاكتربات . والحقيقة ان الاعلان لا يظهر هذه السمات . إلا ان ذلك ليس دليلًا اساسياً على وجود فوارق بين الاثنين . أليس من المحتمل ان يكون الاختلاف بين الاثنين سرده الاختلاف في مهمة كل من الوثيقتين ؟. أليس من المحتمل ايضاً ان لا تكون المبادئ، الديموقراطية للاعلان منسجمة مع الاجراءات الوقائية للدستور فحسب ، بل انها تتضمن همله الاجراءات فعلًا

ويضع اعلان الاستقلال معيارين للحكم على الحكومة ، من حيث كونها حيدة أو هي شرعة . والحكومة الجيدة يجب ان تبنى ، من ناحية اجرائية ، على قبول المحكومين . والحكومة الجيدة فعلا ، يجب ان تقوم باشياه معينة ، مثل ، ضمان حقوق معينة . ويمكن قول ذلك بطريقة اخترى ، باستعارة جملة من لوك ، مناسبة قاماً عند مناقشة الإعلان . ونقصاد الشعب هو الحكم ، والتي هي جوهر الديمورالدي وركبته الخاصة او منهجيته في المعارسة . ومسألة ان يُحكم الشعب فهو ام مشكول فيه . ومكذا يوجد تنافر بين معياري اعلان الدستور : ويمكن اعطاء الموافقة ، او المصويحة على المال المعارفة من على المعام الموافقة ، او عمل على المال الحكومة فير المصويحة على الاقل حسب معاير الناس عن خطأ وهو بكامل حريته ضد حماية اللكية ) . وهكذا فإن الاعلان يتضمن ، دون ان يحل عن خطأ وهو بكامل حريته ضد حماية الملكية ، وهكذا فإن الاعلان يتضمن ، دون ان يحل مشكلة اساسية . فحل المشكلة لم يكن من مهماته ؛ بل من مهمات واضعي اطر الدستور . إلا ان الرجل الذي كتب اعلان الاستقلال واقامة المدين سائدوا هذا الاعلان كانوا على وعي تنام الرجل الذي يضمورة المجاد وعلاج جهوري » .

وما يوضحه نص الاعلان من معاني بمكن تجسيده من خلال شهادة منظميه والمؤيدين له . ويكفي ان نشير الى ان جيفرسون قال في و الفدرالي ٤ - دون ان يغيّر ميوله على الاطلاق - انه و افضل شرح كتب عن مبادى، الحكم قط ٤ . ويجلد (ان نذكر ان جيفرسون قد جاء ليوصي بشئة بنبي الدستور ، وكان نفده له نايماً من اقتراح بأن تكون الرئاسة دورية ، اضافة لتبنيه في بعد لمياف الحقوق . والا انكر ، اللطبع ، الصفة الحاصة و للجيفرسونية » ، ولا امور اخرى عمليدة الحقوق الانكر النكر ان جيفرسون ، وخلافاً للمؤرخين المعاصرين ، لم ير في الدستور رفة على الديموقراطية . واكثر من ذلك ، نشير الى جنون للمؤرخين المعاصرين ، لم ير في الدستور رفة على الديموقراطية . واكثر من ذلك ، نشير الى جنون ادامز ، والذي يشتهر اليوم بأنه اعظم لمحافظين في اميركا ، فقد كان متحصاً لمسودة جيفرسون الحاضمة باعلان الاستقلال لدرجة انه في ان يعد كلمة يمكن تغييرها . وقد قبل ادامز ذاته ، ودون ان يغير ميوله ايضاً ويتذمر ، الدستور على أساس انه يجسد الكثير من ارائه في الحكم .

والفكرة الفائلة ان الدستور يمثل سقطة الى الحلف عن الديموقراطية الاكثر كمالاً الواردة في الاعلان ، تقوم جزئياً على قراءة خاطئة للاعلان ومتحررة من هموم المديموقداطية التي احس بهما هؤلاء المذين وضعوا اطر الدستور . ولا يقرأ الاعلان بهذه الطريقة سـوى المذين يعتبـرون ان من المسلم به وجود تناغم كامل قائم بذاته بين القبول ( المساواة ) والهدف الرئيسي للحكم ( العدالة ) او بين القبول وحقوق الافراد ( الحرية ) . وهذا الافتراض كان غريباً تماماً عن الرجال الذين حملوا لواء اعلان الاستقلال .

### CY >

لقد حُول الاعلان عن خطأ الى ما يمكن ان نسبيه و وثيقة ذات ديموقراطية خارقة ي ؛ فهل حوّل الدستور عن خطأ ، حسب الرأي المعاصر ، الى وثيقة ديموقراطية غير تامة ؟ تكمن الأسس الوحية للإستور في الشخصات الشاملة و للاحراض ي ، الوجية للإنتقاص من الصفات الديموقراطية في الديموقراطية وطرق معاجمتها . لكن اذا كانت ما تعزيما المؤسسون عيوباً وهي عبوب حقيقية ، فإن من غير المنطقي ان نطلق على المؤسسين صفة الملحاة للديموقراطية ، أو وصفهم بأنهم كانوا شبه ديموقراطين . فهم قد يكسون مؤيدين عقلام للديموقراطية . فلا يكون الشخص أفضل ديموقراطية اذا ما تجاهل العيوب الحقيقية التي من صلب الحكومة الشعبية ، بل هد ديموقراطي احتى . وهكذا يسبح السؤال : هل هناك عيوب طبيعية في الديموقراطية ، وإن كانت هناك عيوب طبيعية في الديموقراطية ، وإن كانت هناك من عيوب طبيعية في الديموقراطية ، وإن كانت هناك من عيوب ، فيا هو افضل علاج لها ؟

وقد اجاب الاباء المؤسسون جزئياً عن هذا السؤال باستخدام الطريقة التقليدية في التحليل السياسي. واعتقدوا بوجود عدد من انظمة الحكم الاساسية المكتة ، لكمل واحد عدة اشكال عكنة ، واعتقدوا ان افضل نظم الحكم المكتنة هله ، على الاقل بالنسبة لاسيركا ، هو نظام المكترمة الشمية ، شريطة تطهيرها من عوريا ، على اية حال ، فقد اعتقدوا بأن حكومة شعبية غير مطهوة من عوريا لا يكن المذاع عنها . واعتقدوا بوجود عدة اشكال من الحكومات الشعبية ، الإبر من بينها ذات الديموقراطية المباشرة والحكومة الجمهورية - إو النيابية - ( وريما المكن تقسيم هذه الاخيرة الى شكلين عيزين ، جمهوريات صغيرة وكبيرة ) ويشكل دستورها والدفاع عنه موضوح جدل ، حيث ان ذلك الشكل من الحكومات الشعبية ( الجمهوريات ) الكبيرة ، والذي تتركز فيه أنوازع الشرّ ة قد يكون الأضمف والاكتراث المناسبة .

وفكر الاباء المؤسسين واضح بمجمله ، ويمكن على وجه الخصوص ، تثمين مطالبتهم بأن نكون مناصرين عقلاء للحكومة الشميية لو اعطي لكلمات مثل « مرض » ، وه عيب » ، وه نوازع الشر » كامل معناها . وخلافاً للعلوم الاجتماعية الحديثة و المتحررة من القيم » ، آمن الاباء المؤسسون بأن المعرفة الحقيقية للخير والشر في السلوك البشري عمكنة ؛ وانهم هم انفسهم يمتلكون معارف كافية كي يتبينوا الاخطاء الفادحة الحقيقية للحكومات الشعبية والعلاجات المناسبة لها . وتنكر النظويات النسبية او الوضعية الحديثة التي يستخدمها ضعماً اغلب الشارحين لفكر الاباء المؤسسين ، هذه الامكانية ، وهم ينكرون بالتالي ان تكون دوافعهم مصوفة الخير وليس العاطفة والمسالع . (لقد استخدمت عن عمد لفة و الفدرالي رقم ١٠ ع. وقد عرف ماديسون الزمرة ، جزئيا ، بانها مجموعة و متحدة تدفعها . . . العاطفة ، او . . . المصالح ع . اي ان الرمر هي مجموعات و لا ع يدفعها المنطق ـ كها يفترض ان يكون مؤلفو و الفدرالي ٥ ـ من هنا يتضمح كيف ان وجهة النظر الحديثة إزاء مسالة القيم تمدعم مفهوم ان الدستور اقبل دعوقراطية من الاعملان . والحقيقة ان الاباء المؤسسين قد صعوا الى استباق الحكم على نتاج الديموقراطية ، وقد معموا الى ان يجموا من احتمالات ان تقرر الاكثرية بعض المواضع بطريقة سيئة ، بفرض قيود معينة . ويور يقولون ، انه لا يوجد قرارات سياسية و ميئة ع ، وخاطئة بحد ذاتها ، مجوز منع الاكثرية من انخال قرار يوصل اليها . وفي النباية ، فلا ثي ميش ماسة المؤسسين في تقييد الديموقراطية سوى مصالحهم المحددة . ونظراً لأن القيود مفرضة في اغلبها على مصالح الملاكين فإن انطلاقة الدستور هي و ضد الديموقراطية » او ٥ ليرميدوربانية ٥ (٥) . باختصار ، وتبعا لموجمة النظر هذه ١ لا يجر شيء ما ادعى المؤسسون انهم يمكونه و من روية مستنيرة النوازع الحطرة والتي يجب ان تحترس منها إلى خوده المشهية ] » . وجوهر الخبر او السوء في هذه النوازع الحطرة والتي يجب ان تحترس منها المنطق المنادية عليها .

فيا هي تلك الترتيبات التي اعتبرت من العلامات و غير الديموقراطية ، في الدستور ؟ غالباً ما يرد الاجراء الذي يمكن تعديل الدستور بهوجه بشكل واضح جلي . وكل من له دراية بالحساب بيرى ان في وصع اقلية صغيرة ان تمنع مرور تعديل دستوري تؤيله اغلية ماحقة في الولايات السبع والثلاثين الاكثر سكاناً . لكن دعونا ، لاسباب سنوضمها بعد قليل ، نعكس هذا الحساب تستطيع الولايات الثماني والثلاثين الأقل عدداً من حيث السكان تمريز تمديلات رغم معارضة الأغلية الساحقة في الولايات الاثني عشرة الأكثر انتظاظاً بالسكان . وقد يعني هذا حسب اجراءات التصويت الفعلية هذه الأيام ( وربما عني الشيء ذاته بالنسبة للولايات الثلاث عشرة الأصلية السكان . والنطقة التي اريد الموصول الهاهي بيداطة ، ان في حين تنضين اجراءات التعديل اغليبة مؤهلة ، فإن الشاهيل ليس من النوع الذي يتطلب اغلية عددة كبيرة كي يسرّ الأمور .

واعتقد ان الهدف الحقيقي لاجراءات التعديل المعقدة وتأثيراتها العملية ، لم يسرمي قط الى اعطاء سلطة للاقليات ، بل الى ضمان توفر الخليبة منتشرة على المستوى القومي لتمرير اي تعديل ، رغم ان احدها قد ينضمن بشكل قانوني الخليبة عدية ضيلة . وميزة همذه الاجراءات ايضما اتها تتضمن ، من الناجية النظرية ، امكانية ان تستطيع اقلية منع ( او تمرير ) تعديل ما . واعتقد ان الهدف من طلب توفر الخلية موزعة على مستوى قومي هو ضمان عدم إقرار اي تعديل تدعمه بضع

ولايات او فئات تستطيع تأمين اغلية ضيلة . ولا شك انه كان هناك اعتقاد بأن من الصعب على هذه الأغلية القومية ان شكل او تقوم بدور المنقذ الفصال للاهداف النبيلة التي يمكن ان تتطلب انفقاً قومياً . واعتبرت هذه الصحوبة احد اهم مزايا اجراءات التصديل . وهبو ما اعتقد ان انفلالي » قد عناه فعلاً حين امتدح تلك الاجراءات ، والتي قال انها و تحمي ، مسواه ، سواه ، من السهولة القصوى ، التي قد تجمل الدستور شديد التقلب ، والصحوبة القصوى، التي قد تبقي طل الاخطاء المكتشفة ، وكل ما ارغب في تأكيده هنا ، ان ما قصد من المنبح الحفيقي المتبع ، النسبة للحجم المعدي للاكثرية ، هو ترك كل السلطات القانونية في ايدي الاكثرية المعادية طلال من النبح المنافقية الله بالنب في الحياة طلال الإنسان من المنافق من نظام الاكثرية البسيطة هو ، على الأقل ، ليس في اتجماه الاستوقاطية او الاوليفركية (حكم الفلة ) ، وفي هذه الناحية الهامة بالذات ، فيان اجراءات التعديل تنفق تماماً مع مبادىء الحكم الجمهوري ( الشعبي ) .

وسنبحث فيها يلي مسالة التصويت ، والتي طالما اتخذت دليلاً على العناصر المضادة للديموقراطية في الدستور ، لأن الاباء المؤسسين اعتمدوا في تسيير دستورهم على تحديد حق الانتخاب فعلاً . وكها رُعم بأن الدستور قد صادق عليه مجموعة ذات تأهيل عال من الشاخبين ، فقد كان الاسر كذلك بالنسبة للحكومة الجديدة التي كانت ستقوم على تصويت يشترط حصول الناخبين على مُلكية ملموسة . وقد نوقش هذا الرأي بجدية مؤخراً خاصة من قبل روبوت ي. بروان الذي اقتحة المحاولة بأن مؤهلات المحلية تقريباً كنات صغيرة بحيث لا تستثني اكثر من 70 بالمئة ، وتراوحت النسبة ، في اغلب الحالات ، بين هال ١٠ بالمئة من السكان اللكوية لم تستهدف استثناء على المؤلدة بال 1 بالشرعة من المنافذة من تشهر المؤلدة من السكان اللكوير الميض اللهذين . اي ان متطاسعا الملكية لم تستهدف استثناء مجموعات الفقراء ، بل الشريخة الصغيرة منهم التي تفتقر الى رابط متين مها كان صغيراً -

وكها هو معروف ، ترك الدستور للولايات كي تقرر بمفردها مسألة حق التصويت . فها هو مضمون تلك الحقيقة في تقرير شكل حق التصويت الذي فكر به الآباء المؤسسين ؟ كان بجب ان يتم نتخاب الفرع الشعبي المباشر في الهيئة التشريعية القويمة من قبل ناخبين و لديهم المؤهلات الواجب توفرها في الناخبين لأكثر فروع الهيئة التشريعية للولاية عبداً » ، وتركت كمذلك طريقة انتخاب الهيئة الانتخابية للرئاسة وبجلس الشيوخ « كي تُبتّ فيها كل ولاية واسطة الهيئة التشريعية يقها » . ويستطيع المره ، على الأقل ، ان يقرر ان واضعي اطر الدستور لم يحاولوا هم انفسهم ان يقللوا او ينمو التوسع في حق التصويت ، فقد تركت المسألة كلها للولايات . وما يدعمو للمسخوية ، ان هذه الولايات كانت مترة ديموقراطية ما بعد الثورة بفضل النظم التي اعتدادت الاحاء بأن المؤسسين سعوا لمتهوب منها .

وعلى العموم ، يبدو ان التتيجة التي لا منـاص من التوصـل اليها ، هي ان للولايـات حق تصـويت اوسع بكثير بما كان معتقداً ، ولا يوجد في عمل المؤســين ما يدل على وجود اي استثناء او ملامح للانتقاص من ذلك الحق . وكما في مسألة اجراءات تعديل الدستـور ، اعتقد أنـه ليس في المعسور اي انحراف مهها كان عن المقاييس الديموقراطية للحقبة الثورية ، او أية مقاييس ديموقراطية عوفت بعد ذلك .

وماذا عن مجلس الشيوخ ؟ منظرمة المجلس ، ومدة بقائه ، وطريقة استبداله بشكل دوري ، اتخذت كلها وانتخابه من قبل الهيئة التشريعية في الولاية وليس من الشعب مباشرة ، وامور اخرى ، اتخذت كلها الله الأطهار الصفة غير الديوقراطية لمجلس الشيوخ ، كيا اراده واضعو اطر الدستور . ألم يكن هذا جهازاً لتعثيل الملكية وليس الشعب ، وبالتالي ألا يكون الهذف منه ان يكون عنصر غير شعبي في الحكم ؟ ها اراه هو عكس ذلك تماماً ، وإن الأمر الهام فعالاً هو أن واضعي الاطر اعتقدارا انهم وجدوا طريقة لحماية الملكية و من دون ، تخيل نيابي . والقول أن واضعي الأطر قد هدفوا من مجلس الشيوخ أن يكون احد الادوات الحاسمة لمعالجة عبوب الديموقراطية هو صحيح دون شك . لكن و الفندرائي ، يجادل بأن مجلس الشيوخ ، كما هو مفترح فعلاً في الدستور ، قد أعد بحيث يعمل بطريقة و تنفق . . ، مع المبادىء الأصلية للحكومة الجمهورية » . واعتقد بأن هذا الادعاء صحيح على عماماً

وبدلاً من النظر الى بجلس الشيوخ من منظور الحبرات والاراء الحديثة ، بجدر بنا ان نفكر كم 
كان ديوقراطياً بشكل جذري عند النظر إليه من منظور غير معاصر . ويحتمل ان نمط تقسيم الهيئة 
التشريعية الذي كان في ذهن المؤسسين هو النمط البرلماني الانجليزي . حيث أعد بجلس الموردات 
للقيام بنوع من المراجعات النافقة على اعصال مجلس العصوم الشعبي ، وهو المدور الذي تحطط للجلس الشيوخ إن يقوم به بحرجب المدسور الاميركي . إلا أنه لم يكن لدى مجلس الشيوخ الإميركي 
لمجلس الشيوخ أن يقوم به بحرجب المدسور الاميركي . إلا أنه لم يكن لدى مجلس السيوخ الإميركي 
لمجلس الشيوخ أن يقوم به مجلس الموردات من المهوض بمهماه : مثل ، أسمه الوراثية ، أو 
إي من صفاته الارستقراطية الاخرى . ومع هذا فقد عرف الإباء 
المؤسسين ان ميزات وجود مجلسين للشيوخ والنواب تكمن في نسبة عدم التشابه في سيول هذي 
المجلسين . وما تجدر ملاحظته هذا ، أنه في السعي لهمان عدم التشابه هذا فإنهم لم يذهبوا بدلي 
المجلسين . وما تجدر ملاحظته هذا ، أنه في السعي للمسان عدم التشابه هذا فإنهم لم يذهبوا بدلي 
حال من الأحوال لابعد من الحدود التي تسمع بها ه المباديء الاصيلة للحكومة الجمهورية . .

وليس هذا وصده ما تظهره المقارنة المثيرة مع مجلس اللوردات البريطاني ، بل ويظهر الشيء ذاته بالمفارنة مع جميع النظريات المبكرة ذات العلاقة بتقسيم السلطة التشريعية . والهدف من هذا التقسيم في الفكر للمبكر هو ضمان نوع من التوازن بين العوامل الارستقراطية والمديوقراطية في دولة ما . وللامر علاقة بالميل نحو تفضيل الجمهورية والتاليطية في الفترة السابقة للمصر الحليث ، والتي ونضها الآباء المؤسسون لصالح الجمهورية والديموراطية » . والطريقة التقليدية لفصان هذا التوازن أو الاختلاط هو تقديم احد المجلسين لانتخابه من قبل قلة ، والمجلس الاحر لانتخابه من قبل اكتربة . ولا يوجد شيء من هذا في مجلس الشيوخ الاميركي . والواقع انه بالنسبة لهذا الموضوع ، والذي اتخذ دليلاً على مول المؤسسين غير الديموقراطية ، والموقع انه بالنسبة لهذا . فمجلس الشيوخ هو جهاز دستوري ممتاز بيرز استراتيجية المؤسسين . وقد ارادوا شيئاً عاشلاً للميزات التي رأها المفكرون الاوائل في السلطة التشريعية المختلطة ، إلا انهم اعتقدوا بأن ذلك كان كان كان الميزات التي رأها المفكرة ادخال اين اخامهم . وما كمكناً ( وربما عبداً ايضاً ) دون ادخال اي شكل من اشكال السلطة الارستراطية الى الخامهم . وما المفكرين السابقين للمماصرين في مجلس شيوخ ارستقراطي - مثل الحكومة ، والنبل والسلوك الحسن ، واللمين المنتزار ، والمسالح الذاتية المستيرة ، ومجموعة من المواطنين المحترمين والمصدلين » . ومحكماً اختلفت نوعية الشيوخ ( وهي اختلافات ربعا تضميان على المنتزلة على المنتزلة على المنتزلة المنتزلة المنتزلة المنتزلة المنتزلة على المنتزلة المنتزلة المنتزلة على المنتزلة المنتزلة المنتزلة المنتزلة على المنتزلة على المنتزلة على المنتزلة على المنتزلة على المنتزلة على المنتزلة المنتزلة على المنتزلة الشريعية لمنزلة ، والتي يدورها يتم انتخابها سنوياً الركالة المنزلة من خلال تصويت عام يشارك به الرجال كافة .

والادعاء الأكبر و للفدرالي ، هو أن الدستور يمثل أنجازاً لتجربة جديدة تماماً ، و لشورة لا مثل ما في صحلات الجتمع ، واللي تعتبر مصيرية بالنسبة لسمادة و الجنس البشري كله ، . والجدير في الأمي ، أنه يتضمن حل مشاكل الحكوصة الشعبية بوصائل تبقي الحكوصة اشعبية بالكامل ، . ودفاعاً عن هذا الادعاء ضد فكرة أن الدستور يمثل تراجعاً عن الديوقراطية ، أقول أنني عالجت لل هذا الحدّ الجزء السهل من الموضوع فقط : أي اظهار أن الاجهزة والترتبيات الدستورية لا تنتقص من السلطة المقاتورة لحكم الأغلبية . وما يبقى هو تضعص الادعاء بأن الدستور يمالج بالفعل العبوب الطبيعية في الديوقراطية . وقبل الخوض في هذا الموضوع قد يكون من الفيد تلخيص بعض المضامن والفوائد المحتملة للتحليلات التي تمت حتى الآن .

وأهم من كل شيء ، فإن حسنة الاقتراحات التي قلمتها ، اذا ما كانت دقيقة في وصف نوايا وصف نوايا وصف نوايا والما من كل شيء ، فإن حسنة الاقتراحات التي قلمتها ، لذا الماصوة . وقعد حاولت أن أعيد اليهم و صدق انتمائهم و كأنسار للديموقراطية . فإن كنت قد انجزت ذلك ، فقد نمرس بجدية مسألة ما أذا كانوا ، كيا يدعون ، انصار عقلاء للديموقراطية أو الحكومة الشعبية . فإذا ما كانوا انصاراً للديموقراطية ، وإذا كان النظام الذي أوجدوه ديموقراطية بشكل لا لبس فيه ، فهذا يعني أنهم لا يتكلمون البنا عن مشاكل انقفت ، من وجهة نظر غنف جدرياً عن وجهة نظر غنف جدرياً عن وجهة نظر غنف جدرياً عن وجهة من تراثنا والمنازي علما كن غلط عائلة من حيث المبدأ المتلكنا . وهم المصدر اللا كياب من تراثنا والذي يقلم المنفوق المنوق المنفوق المنف

شهادة متصلة على انجازات النظام الديموقراطي للإمهاء المؤسسين في المنظروف المعاصرة . وهكذا. تصبح خبرتنا القومية كلها وسيلة للمحكم على مبلدىء المؤسسين ، وعلى الديموقراطية ذاتها ، او في التأمل في عيوب الديموقراطية ووسائل تحسينها .

#### ( T)

ماذا كانت وجهة نظر الاباه المؤسسين في الحياة الأفضل؟ وما هي أسس المقومات النظرية التي تعتمد عليها وجهة نظرهم في الحياة الأفضل؟ وما مدى شمولية فهمهم للاخطار التي تحترس منها الحكومة الشعبية؟ وما مدى نجاعة علاجاتهم ، وما هي التكاليف غير المتوقعة لهذه الملاجات؟ من المواضح ان هذه الاسئلة اوسع من ان نجيب عنها الآن في هذا المجال . وما صوف يلي هو سلسلة من الملاحظات ذات العلاقة بالمشاكل المطروحة ، والتي اعتقد انها قد تخدم كذليل عام لما هو مهم البحث عنه في اثناه درامة الاباء المؤسسين .

لا يناقش و الفدرالي و بشكل منسق مسألة غايات واهداف الحكومة ، كها قد يناقش مبحثاً نظرياً. أي انه لا يعالم بشكل منسق مواضيع فلسفية . ولا يعني هذا ان ليس لمؤلفيه رأي في هذه السائل ، بل لأني رأيت ان من الصعب على الحديث بثقة من وجهة النظر ثلك ، وعن مضامير فهم المستود . وصوف اعتبر ان السؤال ما زال قائماً حول مسألة ما اذا كان مؤلفوه الفدرالي و از ضها الماباء المؤسسين قد اشبعوا تلك المسائل تفكيراً ؛ او انهم اعتبروا ان مفكرين مشل لوك ومونيسكوقد بنوا فيها ؛ او انهم اعتبروا ان مفكرين مشل لوك هونيسكوقد بنوا فيها ؛ او ان مقلعات منطقة حاسمة في فكرهم قد اعتبرت من المسلمات الاصول المسيسة ، وهذا هو الرأي المل في ما الاصول المسيسة ، وهذا هو الرأي المل في بان سائل المسلم المنهم الخاصة .

ولعل افضل تعبير اساسي صويح في و الفدرالي ، هو البيان الذي يشير الى :

الهذا العظيم في حفظ الذات ... قانون الطبيعة وإله المطبيعة الاسمى المذي يعلن ان سلامة وسعادة المجتمع هي الهدف الذي تسمى اليه جميع المؤسسات ، والذي من اجمله نضحي بجمسيح تلك المؤسسات

ويجدر ان نوضح هنا ، ان حفظ الذات يعني اكثر من بجرد الحفاظ على النفس . وهذا المقطع الذي يردد بشكل مثير صدى اعلان الاستقلال حول و قانون الطبيعة وإله الطبيعة ، يؤكد ان حفظ الذات يتضمن و السعادة ، اضافة الى و السلامة ، أي ان و الفدرالي ، متنبه ، ويوفض صراحة ، أي نظام قد بجمل وجهة نظر اضيق خفظ الذات . وعلى سبيل المثال ، يبدو ان و الفدرائي ، يوفض هويز صراحة ، عندما يوفض ، في نص اخر ، وجهة نظره من ان و لا شيء سوى قبود الاستبداد يكن ان تكبح [ الناس ] عن تسلمير وابداة بعضهم البعض ، وفي حين يسرفض و قبود

الاستبداد ۽ ، اي حل هوبز لمسألة حفظ الذات ، يبدو انه يوافق ، في الـوقت نفسه ، عملي بيان هوبز للمسألة . فللمخاوف الاولية و للفدوالي ۽ هي ذاتها مخاوف هوبز ، وهي الخوف من « الحروب الحارجية والاضطرابات الداخلية ۽ . ويرفض الحل الاستبدادي ، يصبح هم ه الفدوالي ۽ ايجاد حل ليبرالي وجههوري للمشكلة ذاتها . وفي حين ان هناك فرقاً كبيراً ، لا يجوز التقليل من اهميته ابدا ، بين حل ليبرالي وحل قمعي ، وحل جمهوري وحل مَلكي ، فبإن تشابه الاخطار وحلولها يحفظ الكثير من وجهة نظر هوبز وما تمناه حول بنية الحكومة ووظائفها .

وكان الهدف الرئيسي و الفعرالي و هو مناقشة اهمية ايجاد اتحاد راسخ نشط و الفائدة من هذا الاتحاد و وبالتالي الهدف الرئيسي منه ، هو تقوية الشعب الاميركي في بحابه اخطار و الحروب الحارجية و وهايته من غاطر و الاضطرابات المداخلية و . وتعتبر مهام الحكومة ، والحار الحارجية والمحالك المحالك المحالك المحالك المحالة و الحروب المحلك المحالك المحالة المحارجية والله حلا ، وهكذا فإن و الفلدولي و يجدد دور الحكومة ، والى حد والمجاد منه المحارجية والله المحلك منه هي التي تحدد ، بشكل منفرد تقريباً ، وابعد حلول مدنية لهذه المخاطر بواسطة رجال الحكم ، هي التي تحدد وجديد و في متناول الأهداف المشروعة للحكم . وموة اخرى ، يؤكد و الفعرالي و بجدداً وجود حل و جديد في متناول الأهداف المشروعة للحكم . وموة اخرى ، يؤكد و الفعرالي و بجددامها - لحل جمهوري يكنه تجنب التطرف الاستبدادي والمفوضوي . وما تجدر ملاحظته في هذا المجال ان الليبرالية والجمهورية لسما الوسيليين التي يكن ان يوقى بها الانسان الى حياة انبل ، وليستا عود أداتين لحل المشاكل الحورية بعلرية اكر اعتبالاً . بل هي تغري بالإنجاد أنه اذا كانت اميركا أمة و لوقية و كها جرى التأكيز في احيان كثيرة ، فمن الصحيح القول بالمعن الدقيق للكلمة أن و حفظ الذات المربع عام . اللهولية عادون ان يتبراً منها بشكل عام .

وكي نكون متأكدين يقدم والفدرالي ، بيانات صريحة فيها يتعلق بغايات الحكم . وهل سبيل المثال : و العدالة هي غاية الحكم ، وهي غاية المجتمع المتصدن » . إلا ان هذا البيان ، حسب معلوماتي ، لم يرد سوى مرة واحدة في العمل كله ، ويموحي النص ان و العدالة » تعني بساطمة و الحقوق المدنية » والتي تبدو بدورها كأنها تشير اولاً الى حماية المصالح الاقتصادية . ولتلك العدالة عنا ذاك العمل الضيق الضيق نسبياً ، وعقارتها بالمعاملة القلصفية التقليدية والمعاني اللاهوتية ، تصميح اكثر احتمالاً اذا ما اخذا في اعتبارانا البيان الحاصم في و الفدرائي رقم ١٠ ع . حيث و الهدف الأول للحكومة » هو حماية القدرات الانسانية المختلفة التي نبت منها و حق الملكية » وعملم تساوي توزيع الملكية . وعلى مبيل المثال ؛ التي المكتب المحتود أجديد عكنة . وعمل سبيل المثال ، ففي قلمة من أربعة و أهداف مبدئية للهيئة الشريعية الفدرائية » ، يتناول ثلاثة منها بوضوح النجارة التجارة بيضار مبدئية المهيئة التدخل لمنع الاضطراب ) ، اما الوابع ، المليثيا ، فهي تتناول التجارة الهضاً من تاحية ان عليها يقع عبه التدخل لمنع الاضطراب الداخلية التي قد تسبيها امور التصادة .

وقد لا يتعارض تأكيد و الفدرالي ، الكبيرجداً على التجارة ، ودور الحكومة في رعايتها ، ابداً مع موضوع و السعادة » ، والذي اعتبر في اغلب الاحيمان و هدف الحكومة » ، واكثر البيانــات تعريفاً لذلك هو التالى :

تضمن الحكومة الجيسة أمرين : اولاً ، الاحتلاص ففف الحكومة ، المذي هو سعادة التاس وثانياً ، معرفة الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذا الهفف .

وه الفدرالي ، غير واضح تماماً في تعريف السعادة ، إلا ان هناك اشارات ثابته الى ان ما فكر 
به لا يشبه كثيراً الفهم الفلسفي التقليدي او اللاهوئي للتعبير . فمن جهة ، يشير ه الفدرالي ، الى 
انه يطلب من الحكومة والاعدادة لتحقيق الأمن، ودفع الازهمار، إو إ دعم مكانة الولايات، . 
ومن جهة اخرى ، يبدو ان السعادة تنطلب ه سلامتنا ، وطمأتيتنا ، وكرامتا ، وسمعتنا » . وجزء 
ما نعنيه هذه الكلمات توضعه حقيقة انها تلخص لائحة اتهام مطولة في بنود الكدونفدرالية والتي 
تتناول كل واحدة منها تقريباً احدى حالات النوقص الاقتصادية . ويبدو ان السعادة ، وه معرف 
الوسائل ؛ التي يطالب ه الفدرائي ، صراحة بضرورة اعتلاك الحكومة فما ، تنضمن بشكل اولي حفظ 
الذات بدنياً من الاعطار الخارجية والداخلية ، ومن الرفاهية التي يقدمها مجتمع تجاري ، والرفاهية 
همي شمار الامن والوسيلة الى امن جمهوري ، وليس الى امن قمعي ،

والمدهش هو استثناء واجبات الحكومة بشكل واضح من تشكيلة كبيرة من المهام التي تعتبر تقليدياً من صبيم عملها . ومن المغري التأمل في ان الانتقاص من مهام الحكومة له علاقة بدفاع و الفدرائي ، عن الحكومة الشعبية . وكان النقد التقليدي للحكومة الشعبية هو انها تتخلى عن فن الحكم الملاكثرية ، وهو امر يفتقر الى الحكمة . إلا ان ذلك قد يكون رداً رائماً للتقليل من تعقيدات فن الحكم بعيث يتناسب الكثر مع قدرات الاكثرية . وقد استخدت بيانين المديسون ، يفصل بينها منوات ، لتبيان احتمال وجود شيء من هذا في فكره : ولا شك ان هناك مواضيع تكون قدرات جاهبر البشر فيها غير متساوية » . ويقبول الثاني ان « ثقة [ الحزب الجمهوري ] في قدرة الجنس البشري على الحكم الذاتي » هو ما يميزه عن الحزب و الفدرائي » الذي لا يثن بهذه القدرة . ويبلو الذ المقد في قدرات الجنس البشري باتت مطلوبة بعد ان ازلنا من الحكم المواضيع التي لا تتكافأ مع هذه القدرات .

#### ( £ )

أما فيها يتعلق بغايات الحكومة التي يلتنرم « الفدرالي » صمتاً مطبقاً حياها ، فالاستشاج المعقول لذلك هو ان المؤسسين لم يتخلوا اي اجراء بشانها ولم يضعوها في منزلة عالية بين الاهداف القانونية للحكومة. فقد وضعت بعض النظريات السياسية الأخرى بعض الأهداف في منزلة رفيمة مثل ، رعاية الدين ، والثقافة والروح العسكرية ، والروح المدنية ، والاعتدال ، وتفوق الافراد في الفضائل . . . الغ . وقد كان و الفدوالي ۽ في جميع هذه الأمور اما صامتاً ، او اعتمد صورة باهتة عن الأصل ، او حتى تحدث بازدراء عنها . ويمدو ان المؤسسين لم يعتبروا اتخاذ اجراءات خاصة بشأن الفضائل امراً ضرورياً . فهل افترضوا ان تلك الفضائل قد تزدهر دون اية اجراءات حكومية واضحة او غير حكومية ؟ وهل ضحوا بمعض من هذه الفضائل عن وعي في سبيل ضرورات اخرى الاقامة نظام شعبي وطيد كها هو الحال بالنسبة لثمن ايجاد حل لمسألة الديموقراطية ؟ أم ان هذه الفضائل كانت اقل الحامة لبلد كان يجري انشاؤه حسب اسس و علم السياسة ۽ الجديد ؟ سأقدم غيل يعلى بعض الاجابات الممكنة عن هذه الاسئلة .

وغالباً ما انتقد الإباء المؤسسون الاحتمامهم الزائد واعتمادهم على ميكاتيكية الترتيبات المؤسسية وعدم اعطاء اهتمام كاف للعوامل و الاجتماعية و وفي حين قد يكون نحوذج معتلك من هذا النقد صحيحاً بشكل عام ، إلا ان من الواضح ان و الفدائل و قد اعطى اهتماماً كبيراً والافعاً لحلم المواصل . وعلى سبيل المثال ، فقد اعطى و الفدائل وقم ما ٥ و اهتماماً متساوياً للقوى المؤسسية في المستوى المستوى المؤسسية في المستور الجديد . وأحد هذه العواصل هو حمل و مشاكل الزاصات الحزية و . ومن الملاتم ان نضحص و الفدائل وقم ١٠ وحيث الحديث عن النزاع الحزيم مكتمل اكثر عاهر في الرقم ١٥ و ، وتضعص ذاك الحل عن قرب يكشف شيئاً من وجهة نظر و الفداؤلي و في الفضائل اللازمة لحياة افضل .

والمشكلة التي تتناولها المقالة العاشرة هي كيف و تفرق وتسيطر على عنف النزاع الحزبي ٥ . وصديق الحكومات الشعبة لا يجد نفسه قط مذعوراً بهذا القدر على مصيرها وميزاتها ، كها يفعل عندما يفكر في نزوعها الى هذا المنزلق الخطرة . وهكذا فإن النزاع الحزبي هنو مشكلة الحكومة الشعبية . ويجدر أن نوضح هنا ، أن ماديسون ، كاتب هذه المقالة ، لم يكن مهتماً فعلاً بمسألة النزاع الحزى بشكل عام . فقد كرس جلتين فقط في المقالة كلها للحديث عن مخاطر نزاعات و الاقلبات ، الحزبية . فالمشكلة الحقيقية في الحكومة الشعبية هي ، بالتالي ، نزاعات و الاكثرية ، الحزبية ، أو بتحديد اكثر، نزاعات الأكثرية، اى الكتل الضخمة من صغار الملاك وغير الملاك. وهو السزاع الوحيد الذي يمكن و تنفيذه واخفاء عنفه بموجب تشكيلات الدستور ٤ . ففي الجمهورية الاميركية تملك الاكثرية السلطة الشرعية في الحكم وبالتالي فإن الضرر الأكبر قد يتأتى منهم . ويفسر ماديسون ذاك الضرر بشكل دقيق ؛ وهو يؤكد بشكل مطلق على الصراع الاقتصادي الكلاسيكي بين الغني والفقير الذي جعل من الديوقراطيات القديمة و مسرحاً للاضطرابات والنضال ٤ . والمشكلة بالنسبة لصديق الحكومة الشعبية تكمن في كيفية تجنب و الاضطرابات الداخليـة ، والتي تنتج حين يعتاد الغني والفقير، أو القلة والكثرة على الامساك بخناق بعضهم البعض. وكانت الاكثيرية المسلحة بالسلطة السياسية في الحكومات الشعبية السابقة تقوم دائياً باخاد هذه الاضطرابات بالطريقة ذاتها . لكن على اصدقاء الحكومة الشعبية ان يجدوا وعلاجاً ديموقراطياً ، لهذا المرض اللذي هو و اكثر الامور عرضة للحدوث في الحكومة الجمهورية ، . و ولتأمين المصلحة العامة والحقوق الخاصة ضد

اخمطار . . . نزاعـات [ الاكتريـة ] ، وللحفاظ ، في الـوقت نفسه عـلى روح وشكـل الحكـومـة الشعبية ، فهذا هو الهدف العظيم الذي سنوجه نحوه تحقيقنا » .

ودون ان ننحرف كثيراً عن الماني التي هدف اليها ماديسون ، يمكن طرح المشكلة بطريقة فحة على النحو التالي : لقد اعطى ماديسون جواباً صبيغاً لماركس . فمشروع ماركس كله يعتمد على الاكثرية - التي اصبحت بروليتاريا - عدالة الاضطرابات الداخلية وانتهاب الاملاك التي اراد ماديسون تجنبه هذا المسار المحتمل في اميركا . فكيف سنستم الاكثرية ، او الاغلية ، من استخدام السلطة الشرعية التي يملكونها في نظام الحكم الشعبي خدمة هدف شرير على انتهاب الاملاك ؟ و باحدى [ وسيلين ] قط ل ما يمنع ظهور هذه الشعبي خدمة هدف شرير على انتهاب الاملاك ؟ و باحدى [ وسيلين ] قط ل ما يمنع غلور هذه الرغبة او المصلحة في التمايش غير قادرة المحيد التي المنافقة عمية رغم عددها وموقعها ه . إلا اننا و سوف نعلم بأنه لا يمكن الاعتماد على وضع الدينية او الانخلاقية المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة

وبدلًا من بتر كلام ماديسون ، دعوني اكمل فكره بايراد باقي مناقشته قبل التعليق عليها :

كلما صغر المجتمع ، كلما قلت الفتات المديزة والمصافح المرتبطة بها ؛ وكلما قلت الفتات التسيرة ومصالحها كلما زاد احتمال ظهور الخلية في الفتة ذات ، وكلما قلّ صدد الافراد المذين يشكلون الخليمة وصغر المحيط السدي يكونسون فيه ، كلما سهسل عليهم اصداد وتنفيذ خططهم الاضطهادية . وسع المحيط وضع في تشكيلة أكبر من الفتات والمصافح ؛ وسيلما احتمال ان نقوم الهذي على المحمود كله يكون نما دافع مشترك الإخباح حقوق المؤاطين الاخرين وإذا ما وجد هذا الدافع المشترك فسوف يصبح صعباً على جميع من يجسون به اكتشاف قومهم الذاتية وتسيق الصافحة .

واريد ان اطالبج فقط ما تنفسته او تمطلبه النوسيلة الاولى من الوسيلتين ، أي ، منع الاغلبية من ان يكون لها نفس و الرغبة او المصلحة ٥ في النوقت نفسه . واقدول ان هذه هي اهم وسائل العلاج التي تقلمها جمهورية واسعة . واذا حدث واصبح لاغلبية من الناس الرغبة ذاتها او المصلحة ذاتها أو المصلحة ذاتها أن يتصروا و على طول المصلحة ذاتها وتشهر المبلدة والمستورة الفرائية ، وتقسيم السلطات ، وكل موازين ومواقبات اللحستور . ولا اريد ان اقلل من قيمة هذه الحواجز ، التي اعتقد ان لها كفاءة عالمية في صدّ الملد الذي خشي من ماديسون . ولكني قد اجادل في ان كفاءة هذه الحواجز قد تعتمد على اضعاف مسبق للقوى التي تواجهها ، عن طريق شرفة هذه الاغلبة وابعادها عن و خططها الاضطهادية ٤ . فيروليتاري ماركبي غاضب لا يحكن ردعه الى ما لا نجاية بواسطة رقابة المؤسسات او اتساع اراضي الاضلهاد ماركبي غاضب لا يحكن ردعه الى ما لا نجاية بواسطة رقابة المؤسسات او اتساع اراضي الاضطهاد من من ان تشكل او ان تتب اذا ما تشكلت .

ويتلخص غطط ماديسون بكامله فيها يلي: استبدال صراع الطبقات بصراع المصالح. فصراع الطبقات يعني اضطرابات داخلية ؛ أما صراع المصالح فهو آمن ، حتى وان كان شديدا ، ويستجم ، بل ويمزز سلامة واستضرار المجتمع . لكن كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ وما الذي يمتم الأكثرية من اعتبار ان مصالحهم هي مصالح الاكثرية ضد الاقلية ؟ وكها الذي ، فإن صالحيسون يفترض أن لا ثيني مكن أن يمن ذلك في مجتمع ديموقراطي صغير حيث الاكثرية مفسحة الى مؤسسات ومهن قليلة ، وهذه التقسيمات غير كافية لمنهم من تحيل قدوهم المشترك والاتحاد من الجا الاضطهاد . لكن في الجمهوريات الكبيرة يقوم العليد من التضيمات القوية بين الاكثرية محسحة عند ذلك من أن يحدث . فالحشد الكبير من المصالح « الفسرورية في الأمم المتحضرة متحضرة ، تعني هنا مجتمعات تعارية ضخمة ، وفي الجنمعات التجارية الضخمة يكن تفتيت مصالح الاكثرية الى مصالح اضيق ، مصالح اكثر تمديداً . فالكتلة لن تتحد ككلة لتغرض اقعى صغيرة سيام المجتمع ؛ فالكلة ستشردم الى مجموعات صغيرة نسياء المجتمع ؛ فالكلة ستشردم الى مجموعات صغيرة نسياء أنجتمع ؛ فالكلة ستشردم الى مجموعات صغيرة نبياء أنهدية المحدة .

وإذا كان الحل الماديسوني في الأصل كما وصفته بالضبط ، يصبح واضحاً أن هناك أموراً معينة مطلوبة لتحريك هذا الحل . وأذكر العديد منها فقط . أولا ، يجب أن يكون البلد الذي سيجري فيه هذا الأمر عريقاً في المديورة العديد منها فقط . أولا ، يجب أن يكون البلد الذي سيجري مباشر \_ وأن يُشجعوا على ذلك \_ وأن يتعاونوا مع الآخرين في هذا المجال . وألا يكون هناك حواجز طبقية ثابتة تعترض الناس وتمنعهم من متابعة مصالحهم المباشرة . والواقع ، أن مصدر الحرف يتألى بشكل خاص من المراتب الأدنى ، التي من المؤكد أن تشعر بشقة كاملة حول أمكانية تحقيق منافع مورية معينة . ثانياً ، يجب أن يكون الكسب حقيقاً ، أي أن تحقق المسالح المنشرفعة كسالح على المدينة والأخلاقية على المبالح المشرفعة مسالة غايات المجتمع الفيقية والأخلاقية » إلى قبل من فعاليه . وكيا سبق وذكرت ، فإن خطة ماديسون . وهي مسألة غايات المجتمع المدينة والأخلاقية » إلى قبل من فعاليها . والواقع أن ليس هناك حجي عرد أشارة إلى أن متابعة المصالح يجب أن تكون متابعة مستيرة . بل أن حل للسكلة إلى تطرحها بين توكوفيل ، فقد المسلحة الذاتية » .

ان مبدأ القهم الصحيح للمصلحة اللاتية لهى مبدأ خيالاً ، بل إنه مبدأ واضح وأكبد . وهو لا يرمي الى اهداف صطيحة ، إلا انه يحلق . . . كل ما يهدف الهه . ويحافق بتوافقه الراتع مع الطمعف الشري مبطرة كبيرة وبسهولة ، وتلك المبطرة لهست خطرة ، حبث ان المبدأ يخبر مصلحة شخصية بأخرى . ولتوجيه الرغبات يستخدم الادوات ذاتها التي أثارتها . وقد كان حل ماديسون المسكلة فعالاً بشكل يثير الدهشة . والخطر الذي اراد ان مجفر منه تم تما تفاوي على المادي وردها . لكن يمكننا ان نسأل الآن ما اذا كان قد تناول من وجهة نظر ضيقة ماهية تلك المخاطر . وقد نتسال اليوم ونحن نتمم بجرايا نظامهم ، ما اذا كان قد فضل في توقع بعض المساكل المخاطر . وقد نتسال اليوم ونحن نتمم بجرايا نظامهم ، ما اذا كان قد الاحب لأحد الامراض قد خلف بعض الاثار الجانبية غير الملاتمة . ويعتمد حل ماديسون بشكل اساسي على مواصلة الكفاح بعد تحقيق المصلحة الأنبة ( والتي ربحا اصبح اسمها الآن المتحة الآنية ) وأدرك توكوفيل أن والمجالة المسلمية ، وقد يقول المرء انه ممنه المداورة المجالة الله المسلمية ، وقد يقول المرء انه تمن مسلام المديورة اطبة . وكان توكفيل واعباً للثمن الذي قد ينطله ذلك السلام . و وفي خضم همله الاضطرابات المالية ، وكفاح الرجال المستمر سمياً للثروة ، إين سنجد ذلك الهدوة الضروري لتركية فكرية اعمق » .

#### ( 0 )

واعتقد ان هناك اختلافاً عميقاً في « القدرالي » بين المواصفات الضرورية للمؤسسين والمواصفات الفسرورية للرجال الذين سيخلفونهم . وهو اختلاف يثقل على وجهة نظر الاباء المؤسسين في مسالة ما هو مطلوب للحياة الأفضل ، وفي فضاعهم عن الحكومة الشعبية . ويتطلب التأسيس و استيماد التأثيرات المهاكة للاحفاد الحزيبة » . لكن الحكومات الاميركية التي تست سوف تعتمد على هـله الاحقاد الحزيبة باللذات بعد تلطيفها على النحو الذي ذكرت . واكرر ، ان التأسيس يتطلب أن تكون و العقلانية ، وليس و الرغبات » هي الحكم » . لكن كيا سبق وقلت ، فيا أن يؤسس مجتمع ما ، حتى يشرع في الاعتماد على الرغبات لا غير ، التي لا يتم تخفيف عواقبها لا بنوجهها في فنوات مناسبة . وتشكل عقلائية المؤسسين النظام الذي ستعتمد عليه رغبات الناس الذين سياتون بعدهم .

ويمتاج المؤسسون الى معرفة و علم السياسة ۽ الذي حُسن حديثاً ومعرفة البدائل السياسية العظيمة كي يكونوا قادرين على اقامة نظام حكم دائم ؛ في حين لا حاجة لأن يكون الرجال الذين يخلفونهم اكثر من مشرعين ليسوا سوى د عامين واطراف في القضايا التي يحددونها ۽ . ويتحدث الفلانية المبليمة البشرية ، الشدرية ، ع كما هو ملاحظ في اظلب العيان ، بعقلانية قاسية من عيوب المطبيمة البشرية ، لكن ما لا نلحظه كثيراً ، ان اي من قيوهما ينظيق على المؤسسين ؛ فيجب ان يكونوا خالين من هذه الديب كي يكون لهم معرفة حقيقة غير متحيزة في الأمور السياسية . وفي حين ۽ ان امة من الفلاسفة لا يمكن توقع فيامها إلا يقدر ما تتوقع قيام سلالة من الملوك الفلاسفة التي ارادها الفلاسفة لا يمكن ترقع فيامها إلا يقدره التي ترقع نوعا من المؤسسين الفلاسفة ، تعتد يدومة حكمهم بعد وقائم، و على تلك الهابة التي يضغيها الزمن على كل شيء و ونظام حكم حسن التأسيس بشكل خاص . لكن ما ان يؤسس النظام حتي يصبح لا ضرورة فيه ولا مكان لهم في .

ومن الواضع ان ليس كل من نعتبرهم الآن ابياء مؤسسين قيد اعتبروا من قبيل مؤلفي الفدرالي ، من ضمن تلك المجموعة الجليلة . ونلاحظ أنه وليس من الأمور الاستشالية » ان تأسيس جميع انظمة الحكم السابقة وقد انجز بواسطة مواطن فرد عرف بالحكمة والاستشامة » ، ويعلق و الفدرالي ؛ على الصعوبة التي ظهرت في اتناء عماولة ايجاد نظام حكم بواسطة جميمة من الرجال . واعتقد انه يمكن تبيان ان و الفدرالي » قد نظر الى تلك الجميمة ، أي المؤقر الفدرالي ، على أساس ان بها كل الضعف الذي قد نجده في حشد من الناس . وبالتبالي ، فإن المؤسسين على أساس ان بها كل الشعمف الذي قد نجده في حشد من الناس . وبالتبالي ، فإن المؤسسين مؤاتبة اولاً عندما قبلت خطهم هيئة من الرجال المحترمين ، وعندما ساعدهم الحظ وقبلت مؤاتبة اولاً عندما قبلت علمهم يربيات عندما نادة عندما وقفت و احكمام الناس خطعهم من مجموع المواطنين . وقل سنحت الاميركا فوصة نادرة عندما وقفت و احكمام الناس المسبقة » الى جانب الحكمة . وليس من غير الطبيعي اذاً ان يوفض و الفدرالي » تماماً تشجيع اعادة بحث اي من المسائل الاساسية و تأخير المصادة على الدستور .

وهذا القلوف .. اي تلاقي الحكمة والقبول .. نادر و لدرجة يصعب عمل شخص في تفكير 
ديني ألا يدرى فيه تسخلاً من العتابة الافية ه . لكن ما ان يصطى القبول للحكمة الجديدة ه 
والأغلب ان تكون الحكومة قد اسست ، فسوف ينشأ نظام حكم دائم ، لا يتطلب لديوضت من 
شيء مثل الحكمة والفضائل الضرورية التي اقامته . ويؤمن الاباء المؤسسون بأنهم خلقوا نظاماً من 
المؤسسات والترتيبات الخاصة بالرخبات والمصالح التي قد تدوم وتحلّد ، قد يساعد في تفسير فشلهم 
إلى الاعداد لرجال من مستواهم كي يخلفوهم ، ويبدو انهم اعتقدوا ان رجالاً من هذا النوع ليسوا 
ضرورين .

لكن ألا يتطلب منا نوع المشاكل الحديث وكثافتها درجة اكبر من التفكير والتوجه العام اكبر عما اعتقد المؤسسون انه كان كافيا في نظرهم للرجال الذين سيخلفونهم ؟ واحدى الوسائل الساجعة للبدء في ذاك التفكير هو ان نعود الى مستوى عمق تفكيرهم في البدائل السياسية الأساسية ، بحيث نصدر حكمنا على المراضيع العويصة التي تواجهنا بحكمة . ولا اعرف بداية لذلك التفكير العميق افضل من التأمل الجاد والعميق في النظرية السياسية التي كونت اصول الجمهورية ومن فكر ونوايا ذلك النفر القليل من الرجال الذين ادركوا ما كانت تفعله تلك و الجماعة من انصاف الالمة »

...

## جون مارشال

### روبرت ك. فولكتر

مارشال ليس مفكراً سياسياً لميركياً بالمعنى المادي للكلمة . فقد كان جون مارشال قانونياً عظياً ، وافضل افكاره هي افكار قانونية . وهو و رئيس المحكمة العليا العظيم ۽ الاول ، الذي لا ثاني بعده . وكرئيس للمحكمة العليا من العام ١٩٣١ الى ١٩٣٥ . فقد تصور ان واجب الرئيسي هو و شرح اللمستور » . وافكاره العامة التي وجهت قراراته بدت وكانها مراجع تشريعية ، هي اقرب الى التشريعات القانون المستوري ، الفرب الى التشريعات القانونية منها الى الفلسفة السياسية . ومع ذلك ، من ينكر ان اراه مارشال الدستورية المطلبية كانت سياسية عضة في ضعواها واثارها ؟ لقد كان القانون يوجهه ، إلا ان القانون الاستور التي عنها ضمناً في القانون الاستور التي دعت الى و اتحاد كما وكان مارشال هو المذي اطلق اسم و ثورة سياسية ، علم عائل مارشال هو المذي اطلق اسم و ثورة سياسية ، علم طراز سياسية و بعدة ، ولي تضيره لذلك القانون ، دافع مارشال ، بصفت قاضياً ، عن طراز ثور البلاد والمناسلة ، واضفت سياساتها ، وسلطاتها ، وانظمة حكمها للحكومة الوطنية العامة ، وللحرية الفردية والمؤسسات التي سمحت بها . وفي قامة مارشال لبنائة الدستوري ، فقد كان لديه ، وكان من الفرووي ان يكون لديه ، فعاساً فعاساً معامة .

ويوضح مذهب مارشال في البنية القانونية هذه النقطة ، فقد كانت قاعدته العامة : وجوب ان تقترن حرفية القانون بالاحترام و لروحه » او مقصده ، و وما يقصده النص يجب ان يضوز » . وعلى اية حال ، فإن و القصد يتجمع بشكل رئيسي من الكلمات » ، وهذا يتطلب انتباهاً شديداً و للمفهوم العام » لمفي النص القانوني . وكان مارشال دائياً ينتقي كلمات القانون بعناية ، بأن يميز و مضمونها الطبيعي والعام » ، قبل ان يستقر على التفسير او التفسيرات الأكثر احتمالاً . إلا ان هذا لا يكني للبت في القضايا الصعبة . وغالباً ما يضطر المرء الى الاسترشاد بالمقصد العام للقانون كي يوضح جزءاً منه : و . . . للكلمات ذاتها في سياق غتلف مضمون غتلف » . وهذا القدر من الانتباء ضروري خاصة عندما يتعلق الامر بالدستور . ووضع غطط لحكومة ما بكاملها لا بد ان يعني و ان نؤشر على المخططات التمهيدية الطهابية ، وان نعين اهدافها الهامة ، وان نستدل على المشومات المذقيقة التي تتكون منها هذه الإهداف من طبيعة الاهداف نفسها » . وهكذا فبان مسلاحيات معينة خاصة بالاجور ، او ساعات العمل ، او الاسحار ، يجب ان نستدل عليها من مسلاحيات العامة مثل سلطة الكونجرس المتعلقة و بتنظيم التجارة . . . بين غتلف الولايات » . وهذه الاهداف او السلطات العامة مبيّة في مقدة الدستور الاميركي والنصوص الرئيسية منه . إلا الميناعي الاميركي ، ويشتاج القاضي الاميركي الدستور بطلب بعض الفهم لبادئ، تموف النظام الميناعي الاميركي ، ويشتاج القاضي الاميركي الدسوري الذهب الأعلى وتوجهه كلمات الدستورالي فهم حكيم للحكومة الاميركية والشعب الاميركي .

وقد كان مارشال اول رئيس للمحكمة العليا يفسر الدستور بفهم بارع ، وربما كان فهمه الاختر برافسط ، بل المحتور بالفسط ، بل المحتوري . وله يضع اطار وثيقة الدستور بل وضع اكثر البيانات جدارة باللغة لفهم معاني المتاوين الدستور بل وضع اكثر البيانات جدارة باللغة لفهم معاني تتلك الوثيقة . وقد كشف افكاره ، حينتذ ، عن المضامين السياسية للقاعدة الاميركية للقانون ، والفلسفة السياسية في صلب التشريعات القانونية الاميركية ، واظهرت بشكل خاص المساهمة المهيوة للكانون ، والمناهبة للهاكم الجمهوري الليواني . الليواني .

والاراء الدستورية لرئيس المحكمة العليا هي من ثلاثة انواع . وكانت قضية و ماربيري ضد 
ماديسون » وحيدة من نوعها ، فقد بينت بشكل شامل العناصر الاساسية للقاعدة الاميركية 
للقانون » والتي تشترط المرافأة قضائياً سواء على السلطات التنفيذية او التشريعية ، على ان نبقى 
للقانون الدي يحمي حقوق القدرد ، ويعمض » المدينة ، والتي تُمّد من عمل كل وزارة 
والشاني ، سلسلة من القضايا نضمن الحقوق الشخصية ، خاصة حق التعاقد ، مند الولاية 
والشاني ، سلسلة من قضية و الولايات المتحدة ضد برور » ، وو ستورجس ضد كراونشيلد » ، 
وه فلتشر ضد بيك » ، وه كلية دارقوت ضد ودوارد » والتي كان لها تأثير عمين على الحريات 
المدنية ، وحرية المبادلات التجارية ، والتطور الصناعي . وبالنسبة للنوع الأخير ، نستذكر المساعي 
الشهيرة الأقامة سلطات المكومة القومية وحماية هذه السلطات من التجاوزات . واشهر هله الفضايا 
الشهيرة الأقدة سلطات المكومة القومية وحماية هذه السلطات من التجاوزات . واشهر هله الفضايا 
الشهيرة الأوادة من واسعة بهذه الوسائل . ويكن ايضاً الإشارة الى قضايا وجبيونر ضد 
المتحدة عجرية تصرف واسعة بهذه الوسائل . ويكن ايضاً الإشارة الى قضايا وجبيونر ضد المتحدة ؛

## الامة الليبرالية وحكومتها.

كانت الحربة الانسانية هي على الافكار التي توجه اعمال مارشال ، حسب المفهوم المعتدل لواضعي اطر المدستور الكلاسيكي الليبرائي . ويجب ان تعنى الحكومة بالحاجات الاساسية للانسان ، اي بحقوقة الطبيعية : حماية الارواح ، والحربات ، والمألكيات ، لاكبر عمده عكن من الناس . ويبدو ان مارشال اعتقد ، هو ومعاصروه ، بأن السياسة والقانون يجب ان يقوما على قواعد عمدة وثابتة اكثر من التطلع الى تميّز بشري . ويجب ان تكون الحرية « حرية عفلاتية » . ويجب ان تفهم بطريقة « واقعية » كي تتفق مع « المصالع » المشروعة ، ان لم تكن النبيلة ، لغالبية الناس . وقد التي بعد غزوة دبلوماسية هادتة الى فرنسا في العامون ١٧٩٧ و ١٧٩٨ ، خطأبا حدر فيه شعب رويشموند من وجهات النظر الاجتبية « الحالة » :

بالنسبة لمواطن الولايات المتحدة الذي تمود على امتلاك الحرية ، يحيث بات يعتبرها وفيق الانسان الذي لا يفارقه ، فإن مشاهدة الاستبداد الذي يرتدي زي الاغتصاب باسم الحمرية ، والمطفأة الذين يسيطرون على جزء كبير وواسع من الارض ، همله الأمور ، يجب ان تعلمه القيمة التي يجب ان يسبقها على السلامة الحقيقية ، والأمن الحقيقي اللذين يتمتع بهما في وطئه .

و والأمن الحقيقي ، بجب ان يمني سلامة الشخص قبل كل شيء . وقد سعى مارشال دائياً ، 
داخل المحكمة وخارجها ، إلى ان بوجد للحكومة تلك السلطات ، وتلك القيود على السلطات التي 
تستطيع ان تضمن الاستقرار الداخلي دون ان تعرض حياة المواطن للخطر . انظر إلى تساهله في 
ادارة عكمة ارون بور بتهمة الحيانة ، الذي كان نائباً للرئيس ، وكاد ان يصبح رئيساً بخلف توماس 
جغرسون . والذي طالب جغرسون شخصاً بمقاضاته . ورشرؤسه للمحكمة الطوافية في وقام 
مارشال و بين بور والموت » يتفسير صارم للمتطلبات الدستورية للادانة بالخيانة . فقد كان التعريف 
الدستوري البارز للخيانة هو و شن الحرب ، وقد قدا مارشال ، بجب ان يتمهم هذا عمل انه 
يفتضي وجود اعداد حقيقي ، ولا يعتبر التخطيط للمصل خيانة ولا حتى التحضير له . والذين 
يشاركون مادياً بأعمال حرية ضد الأمة ، باعمال ملموسة قد يشهد عليها شاهدان قد يتالقوا هلم 
والذين هم في الحقيقة المؤتبة الرئيسين ، قد يفلو من العقاب ، كما مصمع هو فتصد بذلك . 
والذين هم في الحقيقة الحزية الرئيسين ، قد يفلو من العقاب ، كما صمع هو فتصد بذلك . 
وقد اعزم ها با الإنسان القانون المؤتبة الني بالمقال المبارية ، اليها ان تصاغ بدقة . ويجب معاملة المنهم في القضايا المجازئية ، التي بالقدر من 
الميرائية واللطف الذي تسمع به الحالة ، إلا ان اهتمام مارشال بالامن لم يصل ، على اية حال ، 
الميرائية واللطف الذي تسمع به الحالة ، إلا ان اهتمام مارشال بالامن لم يصل ، على اية حال ، 
الميرائية واللطف الذي تسمع به الحالة ، إلا ان اهتمام مارشال بالامن لم يصل ، على اية حال ، 
الميرائية واللطف الذي تسمع به الحالة ، إلا ان اهتمام مارشال بالامن لم يصل ، على اية حال ، 
الميرائية واللطف الذي تسمع به الحالة ، إلا ان اهتمام مارشال بالامن لم يصل ، على اية حال ، 
الميرائية والمعاند عليه الرعب من فرض عقوبات جمدية ، او شكوكه في عدالة عقوبة الاعدام .

ويتطلب امن الفرد ان يكون متمتعاً بحرية الكملام والرأي ، افسافة الى الحرية في عمدم اعتقاله . وفي كتابه و تاريخ المستعمرات ، انتقد مارشال مرارًا وبشدة المحاكمات البيوريتانية لانها

المحكمة الطوافة ، التي تنعقد في فترات متباعدة .

نتهك و الحرية الدينية » وو حقوق الضمير». لكن يجب عدم الخلط بين اصابه لتحييذ حرية الرئي والانجان بالتقدم ، في ايامنا هذه ، التي تعتمد على تصارع الافكار بحرية في و المنافسة في السوق » ، حسب تعبير القاضي اوليفر وندل هولز . وقد حبد مارشال حرية الكلام لأن نقيضها السجع بسهولة الاستبداد الشعرة المي . كيا حبد وضع حدود لحرية الكلام والرأي تتطلبها اللياقة ، والنظام ، والسلامة الفرية ذاجها . وعلى سبيل المثال ، فقد دافع عن دستورية قانون التحريض على الفتئة للعام ١٧٩٨ ، الذي يعطي الحكومة القومية سلطة مفاضاة الاستخرام الذين يتخذون الكلب والافتراءات الماكرة وسيلة لإثارة الشعب ضمد حكومته . والاحتجاب المنافق عنها بالرأي فقط عن حسين على المنافق عنها بالرأي فقط ع وحتى افضل مؤسسات الاقتم أولام واداتها رسوخاً يجب أن و تعزز » بالمرأي . وإذا كانت و بنود المدستور الفصرورية والملائمة ، تقضي بحماقة من يقاوم القانون فعلا ، إلا تقضي ايضاً بعاقية الأعمال الاجرابية الخاضمة لقانون القذف والنشهير ، وو التي كيا هو واضح تقول يا مقاومة القانون والاعداد للمقاومة ؟ » .

ومن بين حقوق عديدة للغود نادى بها مارشال ، فإن حق المُلكية الذي اشتهر به هو الحق الذي أشتهر به هو الحق الذي في مقام الحرية التي اعتبرت رسمياً مركزية في مقيم اقل من غيره . وكانت الحطب وضعت المُلكية في مقرننا الدستورية . وتبدو ليبرالية مارشال الكلاسيكية و عافظة ، بكل ما في الكلمة من معنى . وكها هو واضع من المؤتمر المدستوري وه الفدوائي ، فإنه ينظر الى حماية حقوق المُلكية من قبل واضعي اطر الدستور بأنها اساسية في اي نظام ليبرائي . وحتى جيمس ماديسون اعتبرها و الحدف الأول للحكومة » . وتوضيح اراء مارشال القانونية ما هو الحق ، ولماذا هو جذه الأهمية .

وتجدر الملاحظة أن أبرز قراراته لا تتعلق و بالملكية ، كمُلكية . بل هي تحمي و حق التوكيل ، او حق أنتعاقده و هي مطالات بممتلكات تظهر أو و تخول ، الى طرف اخر بمجرد تمهده أو تعاقده مع طرف أخر . وقد كان مذهب و حقوق التوكيل ، هو الذي اطلق عليه البروفسور أدوارد س. كوروين و الملفب الاساسي في القانون الدستوري الأميركي ، . وقد اعتقد مارشال بأن حق المُلكية الذي يتم الحصول عليه بورجب عقد ينشأ من الطبيعة ذائبا ، و من الحق الذي يجتفظ به كل أنسان للمصول علي مُلكية ، وأو التحقيق التقانية ، أو التجلس من تلك المُلكية تبعاً تقديره ، أو أن يتمهد القبام بعمل ما في المستقبل . وهذه الحقوق لا يجمعها المجتمع ، بل هي تجلب اليه ، فالعليمة تضرض بأن يُحمى الناس فيا بحصلون عليه بموجب عقد ، أي بالمبادلات الطوعية . والواقع أن الطبيعة تسمح بحرية التباول ، أي التبادل ، أي التبادر ، أي التبارة .

وتجدر الملاحظة ايضاً ان الحق في الربح من التجارة نابع من حق اساسي اكثر في الربع : هو و الحق الذي يتمسك به كل شخص للحصول على مُلكية ، . وباختصار ، فإن الحق الاساسي في المُلكية هو الحق في الحصول على الملكية . والممتلكات بحد ذاتها محمية بقدر اقبل تما لمو كانت و نتاج ، القدرة على الكسب . وقد قال ماديسون في « الفدرالي رقم ١٠ » ان هدف الحكومة الأول هو حماية ه القدرات المختلفة وغير المتساوية في الحصول على الملكية ۽ . والمفتاح المؤدي اليها هو الشغل او العمل . وكيا اوردها مارشال في قضية ه الانتيلوب ۽ فلكل انسان ۽ الحق الطبيعي في جمني ثمار عمله ۽ . وياختصار، فإن حق المرء في الامتلال همو اقل من حقد في امتلاك ما عمل من الجلد . وفحدوى هذا الكدام واسع جداً . فيا هم عمني بشكل اسامي هم حدوافز العمل ، والكمب ، والاتجار ، وبالتالي القوة المحركة للانتاج . والمستفد من ذلك ليس الملكيات الساكنة للارستقراطية بل مؤسسة رجل الاعمال التي لا جمعاً . ويقدم حتى الملكية ضمائة قانونية لاقتصاد المؤسسات الحرة ، بدفع الناس الى العمال المتواصل في بحث لاهت للعصول على الربح . وهنا لا بد للموء من ان يسال : كيف يكون هذا الحق الحاص في مصلحة المجتمع كله ؟

ان التوفيق بين المُلكية الخاصة والرفاة العام ليس سوى الجزء الأكثر اثارة للجدل لتلك المهمة الحالفة في البيان الليبرائي: التوفيق بين الحقوق الفردية بشكل عام مع احتياجات الأسة . ومها كانت الصموبات المصلية ، فقد ادرك مارشال ان الحل المبدئي هو جزء من الليبرائية ذاتها . لقمد خدمت حقوق الفرد مصالحة المشروعة . ويصحباية الصامة الحاسة ، يمكن افادة المصلحة السامة الخاسة ، يمكن افادة المصلحة اليام . وفي اشارة ألى مؤكم المصادقة الفرجيني قال مارشال و في هذا البلد ء لا يوجد غزون من عن مصلحة المقتمع واحدة ومترابطة بشكل لا يمكن فصله عن مصلحة المقتمع وحين نسراعي عن مصلحة المجتمع . وحين نسراعي عن مصلحة المجتمع . وحين نسراعي المصلحة العامة ، فإننا نراعي مصلحتنا » . وقد كنات و المصلحة العامة ، محملة للسلامة ، والخرية ، والرجع الذي يسعى البه المواطن العادي : وفيها السلام ، ومنها الدفاع الذي لا يتم بدونها ، والتخدم المستدر فيا نطاق عليه اليوم الناتج القومي العام .

والاساس السياحي في و الفهم الصحيح للمصلحة الذاتية ، ، كها اسماه اليكس دي توكوفيل ، يبقى فعالاً حقى مع مراعاة اهتمامات الانسان في السلامة ، وحرية الرأي والتنقل ، واذا ما تحت حماية هذه الحريات امكن تجنب بعض الاسباب القوية للنزاعات المدنية . وعلى أية حال ، فعم حن الملكية ، فضمان المسياسة الليبرالية قواعدها الصلبة . فضمان الملكية يساهم في امن ساحب المدكان ، فيها الفرد ، طلما ان نشاطاته مرتبطة بمسئلات على اسساهم في أمن ساحب المدكان ، فيها الفرد ، طلما ان نشاطاته مرتبطة بمسئلات المورد المحابة على الكتبر ، كها انفا تشمع ماكنات بسط السلام ، وحماية الحقوق التعاقدية تلطف من الاسباب السرمية للحروب الأهلية ، أي الصراع بين ومن يملكون ، ومن و لا يملكون » . فالذين يملكون هم امنون بما يملكون عالم بالحماية الاساسية لحوية هم امنون بما يملكون أنه المعالمة الاساسية لحوية الكسب ، وليس التملك . أضافة الى ذلك ، فإن التجارة تعزز اعتماد الاطراف على بعضها ،

والاهم من ذلك ، فإن حماية ثمار العمل الخماص هي احد الحوافيز الموشوقة للتطور الاقتصادي . وقد انتقد مارشال في كتابه و تاريخ المستعمرات » جماعة الملاكين في المستعمرتين السابقتين بلايموث وجيمستاون اللين تعرضتا لصعوبات متماثلة وو مستمرة » : و فللؤن العامة غير ملائمة ، بشكل عام ، للاحتياجات العامة » ، والسبب في ذلك هو و اتباع الجعاعة لسياسة ضارة بالنسبة للبضائم والعمل » . وكان الحل يكمن في اعطاء و الصناعة المكافأة التي تستحقها » ، و وان يمثل وحدها نتاج كدمها » . وعدما تحقق ذلك جزئياً في جيمستاون و ظهر تغير مفاجى، في مظهرهم وعاداتهم » . فالصناعة الدفعت بقوة بعد تأكدها من العوائد ، وتقدمت بخطى واسعة ، ولم يعد السكان يخشون العوز لل الخيز . . . » .

ه ان التحسن الاقتصادي العظيم والملموس الذي حدث في العام - ٧٧٩ [ يرجع جزئياً الى ] تأثير الدستور في هادات التشكير والتصرف ، [ اللي ] كالت هادة رغم اما قدت بصمت ، وفي حرمان الدسب والفضة اداة المواه الولايات من سلطة اضعاف الوائدات العلمود ، او اتخاذ أي مني معا الذسب والفضة اداة المواه بالديون . فقد دُمغ ذلك القطاع من المجتمع باتباءه انه تطلع الى الحكومة لاتقاده من المأزى ، في حزن ال الجهد الشخصي فظم هو ما سيتقدهم من الصمويات ؛ وان درجة الوزيادة في الصناحة والانتصاد الماشيمة الهوائد إلى ».

ومن المهم أن ندوك بأن غوذج مارشال عن و المصلحة الشخصية ، والربح العام » لا يصل 
لدوجة اطلاق العنان للكحب الفج الذي يرتبط عادة بتلك الحقيقة العامة ، التي اكدها توكوفيل 
من أن و المصلحة الذاتية » يجب أن و تفهم بشكل صحيح » . وكيا أوضح مارشال فإن وجرود 
و عادات ملائمة في التفكير والتصرف » أمر مطلوب . وتطاب السلامة والامن المبادل المل الم 
السلام ، وحب الانسانية ، والتسامح مع الآخرين في صفاتهم وارائهم . وبالمثل ، فقد يولم 
الحرص على الكحب الاحتكار ، والمضارية ، والاستغلال التي لا تكون « الصناعة » أو » الولاء 
الحاص » مسؤولة عنها ، والتي يمكن أن يوازنها و الاقتصاد » . والرغبة في الربح ستؤدي الى انتاج 
حقيقي فقط اذا ما صاحبه عمل جاد ، وامانة في النبادل ، والاحتار بلانات الذاتق .

والمصلحة الخاصة المرجهة بشكل ملاتم تولد الازدهار ، والمال يولد القوة ، في الاصة وفي الاثرياء ايضاً . وبالتالي فإن هناك منافع سياسية اضافة للمنافع الاقتصادية . وقد تنبأ مارشال للولايات المتحدة و بالعظمة المشروعة » في الثروة ، والسكان ، والانساح ، والسلاح . ويشكل ادفى ، تكمن عظمتها في زيادة هذه الأمور ، في « الققم » الذي هو هدية زيادة الوغي . و لقد تقدمت [ الولايات المتحدة ] في الفنون ، والسلاح ، والقوة ، وسوف تتضد م ، بسرعة لا مثيل ما » ، وهذه ؛ الجمهورية المواصعة » صن تصبح ؛ امة عظيمة قوية ومستقلة » ، تمتد من سان كوريكس الى خليج المكيبك ، ومن المحيط الإطلبي الى الهادي » . بالمختصار فقد تنبأ ، بقيام امراطورية شراية الإطراف » .

ومع ذلك لم تكن البلاد امبريالية في اهدافها . ولم تكن ابجاد النصر من غاياتها . وقد اعتقد مارشال بأن على الولايات المتحدة ان تأخذ مكانها اللائق بين الأسم ، مكاناً بجدده فانسون الأسم . وقد كان هو فعلاً مؤسس النموذج الاميركي من قانون الأسم اضافة الى قانون البلاد الدستوري . وكان من المنتظر اعتبار قانون الأسم جزءاً من قانون الارض أو قانوناً رسمياً . ومثل القوانين الاخرى في البلاد ، كان يجب تفسيره حسب و مبادى، المساواة العظيمة والثابتة في العدالة العلبيعية » وه المبادى، الطبيعية البسيطة » . وحيث ان الحقوق الطبيعية تخص الانسان كانسان ، فقد أمن مارشال انه يجب على اميركا ان تكون عادلة في التعامل مع رغبات الأمم الأخوى ، تعترف باحتياجاتها المشروعة وتبادل معها النجارة . وقد كانت افكار مارشال في قانون الأمم ذات نترعة انسانية ، عزرت « الانسانية ، والتحضر » ، والانجاهات و الحديثة » التي تشجع التجارة وتقلل من قسوة الحرب على الافواد والممتلكات المحاربين او المحايدين ، وتزيل بالتفاضي بعض اسباب النزاع .

إلا أن القانون لا يكفي ، فالقوة ضرورية أيضاً . وقد شعر مارشال أنه حتى لمو لم تكن للولايات المتحدة أهداف لبناء أمبراطورية ، فإن عليها رغم ذلك أن تحسد مستلزمات الامبراطورية . و أن طبيعة الانسان تمنا من الاستنتاج أننا في مأمن من خطر الحرب . . . فبلد بلا ونقاع لا يكن أن يكون أمناً و . وتغذت مخاوف مارشال بانتاج ثروات أعظم ، وسكان واسلحة أكثر تحسباً من خطر أت لا يكن معرفة مداه . . و أن متطلبات الأمم تنساوى بشكل عام مع مصادرها و . وتلح علوم مارشال السياسية على استعدادات تتواصلة فذه الفسرورات التي قد تظهر ، مع توالي الاحداث ، بشكل غير متوقع . وعكذا تكون المهمة الحاسمة تتحرير الكسب : أنه يعطي حشداً من وسائل الدفاع . والتوعة هي من أساسيات الاطلاع ، والأهمية الاولى هي للرجال والوسائل اللازمة للمواجهة . ويكمن في أساس مجتمع الكسب الترقب القلق والحوف من عامل المستقبل .

وما زال هناك ناحية انبل في مفهوم مارشال : هي ميوله الجمهورية . فالأمة لم تكن مجرد اتحاد وسائل عامة لتحفيق غايات خاصة . فحياتها السياسية تعكس غاية انبل في حد ذاتها ، هي الحكم اللذاني الجمهوري . والامتيازات التي يتمتع بها المواطن في شغل الموظنات الحكومية ، واختيار شاغلي هذه الموظنات هي و اكثر حقوق البشرية امتيازاً » . وتكون الحياة السياسية الاميركية مكرسة و لملولاء القومي ء ، تؤمن به كأنه و اقدس المواقع حق الحكم الذاني » . إلا اننا سنرى ان الميول المجمهورية لا تحتل إلا مكاناً تابعاً في مفهوم مارشال عن الامة الاميركية . ويشكل اسامي ، ولب بشكل مطلق ، فإن الأمة تعني اتحاداً في السلطات العامة في سبيل الأمن الفري الحاص، والسلطة بشكل مطلق ، فإن الأمة تعني اتحام . والسلطة الحاصمة منا هي سلطة سياسية ، ولبت اقتصادية ؛ اي الحاكم العام ، وليس المصادر التي تُجمع بساعي الافراد . فقد اقام الاميركيون اتحاداً باخضاع انفسهم مجتمعين لحكومتهم الجديدة التي تحميهم .

والحكومة هي ذلك الممثل الصام الذي يمتلك سلطة كنافية لملاعداد لملاحتهاجات العاممة للافراد ، و استثمار السلطة لصالح المجموعة ، بواسطة أناس غتارين لذلك الغرض » . والناس لا يتنازلوا عن حقوقهم في الحياة ، والحرية والملكية ، بدخوهم المجتمع المتحضر ، إلا انهم قمد يتخلوا عنها قهراً » . . . وحق الاكراء الذي هو اسامي وطبيعي . . . قد يتعارض مع السلام العام ، لذلك فإنهم يتنازلون عنه مرغمين . . والمجتمع . . . يعطي بدلاً منه حلاً اسلم واكثر يقيناً » وبيت الحرية و الاسلم والاكثر يقيناً » موجود ضمن الجدران التي تؤمنها الحكومة الليبرالية . والحرية الامنة هي حرية مدنية ، لكن الحرية المدنية هي نبتة نادرة . والقانون في اغلب البلدان لا يستهدف تأمين سلامة ورخاء الفرد في المقام الأول . وبالتالي فإن مفهوم مسارشال حول ما يجعمل الحكومة حكومة ليبرالية ، والقانون قانوناً ليبرائياً ، هو مفهوم في غاية الأهمية .

وتبعاً لمارشال ، فإن الصفات الحاصة بالسنتور هي ، دون شبك ، في عاية الاهمية . فالحكومة ذاتها تخضم للقانون الاساسي . ويهدف هذا القانون في جميع اجزائه ( باستثناء تلك المتعلقة بالامتيازات المنكرة التي تمت لصالع مؤسسة الرق الموجودة ) الى تأمين الحرية . وكانت تدابيره من شقين : غير مباشرة ، الإقامة هيئة سياسية ، ومباشرة ، وهذه بدورها من شقين : وضع قيود صريحة على الحكومة ، والأهم من ذلك استمرار القانون العام البريطاني بشكل ضمضي .

ويتضمن القانون العام بشكل رئيسي مبادىء العدالة وغير المكتوبة ؛ التي قبلتها المحاكم : تطبيق الاستنتاجات المنطقية الانسانية في المحاكم ، ليس بشكل مزاجي ، بـل عن طريق نـظام قرارات منتظمة ، خاصة بالقضايا الانسانية ، من اجل تحقيق غايات العدالة . وو غايات العدالة ، هي الحقوق الفردية . وقد اختلف مارشال عن وليم بلاكستون صاحب « تعليقات عمل القوانين البريطانية ، التي نشرت في الفترة من ١٧٦٥ الى ١٧٦٩ ، والتي اعتبرت اكثر شروحــات القانــون البريطاني جدارة بالثقة . وقد فهم بلاكستون القوانين البريطانية خاصة ، القانون العام القديم بأنه ينطلق من وحق الانسان المطلق في الامن الشخصي ، وو الحربة الشخصية ، ، وفي وكل عتلكاته ي . ويبدو ان بلاكستون قد سعى ان يجعل لمُذهب لوك في الفردية ، ذلك المذهب الواعد وان يكن مزعجاً وحذراً في الوقت نفسه ، بعداً سياسياً مألوفاً . وسعى الى ان يجيك من حقوق الانسان الطبيعية نسيجاً يشمل القوانين البريطانية التقليدية، والعادات والمؤسسات. على ان يعاد تفسيرها بدقة . وكان مفتاح مخطط بلاكستون هو ولادة جديدة للقانون العام توضع له صيغة جديدة ويعاد تعريفه بشكل ملائم . فحقوق البريطانيين تتساوى مع حقوق الفرد : فهي طبيعية ، وعامة وو مطلقة ٤ . وكان اختلاف مفهوم مارشال هو في غايات العدالة . فقـد افترض و ان القانون العام ، والقانون غير المكتوب الذي يعم اميركا بكاملها ۽ هو « ارضية قوانيننا ۽ ، رغم الاختلافات الطفيفة من ولاية لاخرى . وبالتالي فإن العادات الاساسية التي تتحكم بتفسير القوانين قد فهمت على انها تتناغم مع حقوق الفرد .

إلا أن الدستور ذهب الى ما هو أبعد من الافتراضات . فوضع قيوداً صريحة على الولايات والحكومات القومية ، كيا اشترط البند !! من الجزء العاشر ، والذي اطلق عليه مارشال اسم و ميثاق الحقوق ، لشعب كل ولاية » ، اضافة الى ميثاق حقوق الامة المعروف بشكل أفضل . وبالمناسبة ، يختلف الدستور عن القانون العام ، مثال ذلك تدابيره الصارمة الخاصة بتهمة الخيانة . وبشكل عام فهو يجعل من الفانون العام الصويح بجرد حقيقة عاسة . وهو يمنم قوانين الولايات من تعطيل الالتزامات الناشئة عن العقبود ، والقوانين ذات الاثر الرجعي ، سواء على مستوى الولاية او الامة ، وحقه في الاعماء ، الامة ، وحقه في الاعماء ، والمرافق المنافقة والاعماء ، والمرافقة والاعماء ، والمنافقة والارث . . . الغ ) . ويظهر التناغم بين القانون المكتوب وغير المكتوب بوضوح في رأي مارشال المني قدمه المنافقة المكتري ، و فانتشر ضد بيك » ، وهي القضية المني قدمه المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنا

وسارت مساعي المبادئ، الدستورية جنباً الى جنب مع الرقابة القانونية على الحرية الفردية ، لتأسيس حكومة . وتوافقت اراء مارشال مع فهم واضعي اطر الدستور في الحكومة الجديدة حيث اعتبرها ، سلطة تعم البلاد ، يقوضها نظام من السلطات المنفصلة والمميزة والمتوازنة بشكل ملائم . تستطيع بواسطة آلة الحكم ، وتدابير ميكانيكية بارعة ان تضم الطموحات في مواجهة بعضها ، وان تحمى ، بالتالي ، الفرد من الاخطار دون ان تعرض نفسها للخطر .

وقد ميز مارشال بين نوعين من السلطات تخدمان الفرد بطريقة مختلفة : السلطة القانونية أو الشريعية التي تناط بالمحاكم ، والسلطة السياسية المناطة بالموزارات المختصة بسن القوانين أو تنفيذ ، وه الشاهد الكلاسيكي على تحليلات مارشال هو اول جزئين من نفسية ماريوري ضد ماديسون ، قبل المناقشات المختاسية والمداولة الفضائية . كان وليم ماريوري قد عين قاضي صلح في الملحظات الإخيرة من انتهاه فترة توفي القدرالين الادارة . ووقع الرئيس جون ادامز قرار التعبين ماضاح ماديوري مسلطات المنصب . إلا أن مارشال الذي كان وزير دولة في ذلك الحين ، اهمال تسليم القرار . وعندما تولى توماس جغرسون السلطة ورأي تلك الأكدام من قرارات التعبين الممال المذوري بعدم ايصالها لاصحابها . فها كان من مراورات التعبين من مراوريري إلا ان طالب يخصب وقاضي ماديسون بعدم ايصالها لاصحابها . فها كان

وقد قرر مارشال رئيس المحكمة العليا ، اولاً ، ان لماربوري حقاً في التعيين بجوج النظام الاساسي ، ثانياً ، انه قد بحصل على وسيلة قانونية على شكل و حكم قضائي » ، بصيغة اسر من المحكمة الى السلطة التنفيذية . إلا انه كان على مارشال ان يواجه الحجة القائلة بأن تسليم اوامر التعيين هو من ضمن حرية الاختيار السياسي للرئيس ، وبالتللي فإن الرئيس هو في جميم الاحوال ، مسؤول سياسي مستقل لا يخضع لامر المحكمة . وقانت خلاصة رأي مارشال هي التالية : ان و توفي الرئيس مسلطات سياسية مامة ومحددة ، تفرض عليه في اثناء عمارستها ان يستعمل حرية أختياره وقراره هو ، فهو المسؤول امام بلاده بصفته السياسية ، وبفعل ما يمليه عليه ضميره ... وموضعيم إ هذه السلطات ] سياسية . وهي تخص الامة وليس حقوق الفرد . وحيث ان السلطة التنفيذية أوكلت اليه ، فإن قراره خإلي ، و لكن نظراً لوجود مهمة عمينة عهد بها الى شخص عرج عرج، القانون ، وتعتمد حقوق الفرد على انجاز تلك المهمة ، فيدو من الواضح ان من حق هذا

الشخص الذي قد يعتبر ان حقوقه قد لحق بها الضرر اللجوء الى قضاء بلاده لرفع الظلامة عنه a . . والواجبات التي يحدها القانون هنا منفصلة بوضوح عن حرية القرار الخاصة بالفروع السياسية . وهذان الجزءان يثبتان واجب الرئيس في الاذصان للقانون انساري المفحول ، وخضوعه لاوامر المحكمة وتنفيذ الحقوق الملوطة بذلك القانون . لأن مسألة ما اذا كان الحق قد بُت فيه لصالح اي طوف هي في طبيعتها مسألة تشريعية ، يجب ان تعالجها السلطة التشريعية ع . وهذا القدر اليسير من التعقيدات والصعوبات يمثل قدراً ضحنهاً من المذهب الاميركي في سلطة القانون ، أي ، في بسط اسباب سعو المحاكم فوق أية سلطة في اميركا .

ويتوجب على السلطة القضائية تفسير القوانين في اثناء تطبيقها على الأفواد . والهيئة التشريعية تسن القوانين مع الرئيس ، والقضاة يفسرونها حسبيا تتطلب القضايا المدنية او الجنائية . ورضم تنبه مارشال لهجمات جيفرسون ضد القضائية فقد كور بشكل مستمر ان و وزارة العدل في ابة حكومة هي صاحبة ، والتنفيلية ، والقضائية في كل حكومة جيدة الشيكيل ، الامتدادة دائعها » . ورضم الشريعية ، والتنفيلية ، فإلقضائية في كل حكومة جيدة الشكيل ، الامتدادة ذائه داخلها » . ورضم الولايات الواسعة فقده السلطة ، فقد كان مارشال ميالا أنى أن كر ويشدة بأن هذه السلطة سياسية في طبيعتها . فالسلطة القضائية على و حقوق الافراد » تهم و اشياء غير مرتبطة بالحكومة » . وهد المربعيمه فهمه ، ذ كمي المحاكم الافراد في حقوقهم المعنوخة لهم اصلاً من الطبيعة ، وليس من قبل الحكومة ، في حون تحمي المحاكم الافراد في حقوقهم المعنوخة لهم اصلاً من الطبيعة ، وليس من التي تخترعها او تبتكرها المحكومة ذاتيا .

ومهمات المحاكم ليس فيها سياسة او رغبة . و فللحاكم هي ادوات الفانون المجردة ، ولا يكنها ان ترغب في شيء . وعندما يقال ان عليها ان تتخذ قراراً معيناً فإن خيارها يكون مجرداً . . . وعالم الاسترشاد بالمسار الذي يحدده القانون » . ومع هذا اعترف مارشال في مناسبات عدة ان نصوص القانون غالباما تكون غامضة وغير واضحة ، وتحتاج الى تفسير . الا يرقى التفسير في هذه الحالم الخالة الى مرتبة و اختيار القرار و دون الاسترشاد بالقانون ؟ وبهذا الصدد يقول مارشال عن للحاكم في قضية و الولايات المتحدة ضد بوره انها و عيب ان تسترشاد ببادى، قانونية او عرفية ، لا يتهم القضاة انهم القاعدة الإساسية ، فحتى عندما يتخذ قرار بشأن تفسيرات قانونية او عرفية ، لا يتهم القضاة انهم متصلبون لأن اختيارهم ترجهه في النهاية و مبادىء قانونية واضحة » . وهذه المبادىء هي بالفجائق العامة ذاتها للمدالة الطهيمية والكونية التي رأى انها ترتبط بالقانون العام . عندها يصحح المقول الذونية التي يقدون في جميع القوانين احترامها وحايتها . وهذه هي المهمة الفشائية التي الحقوق المورية المي يقد كتب مارشال في قضية و فلتشر ضد يبك معرفاً للمحاكم بأنها و تلك التي المسان الملكية واتحاذ القرارات بشأن الحقوق الانسانية » . وفي وسع المرء القول انه كها تناط السست لفسمان الملكية واتحاذ القرارات بشأن الحقوق الانسانية » . وفي وسع المرء القول انه كها تناط السست لفسمان الملكية واتحاذ القرارات بشأن الحقوق الانسانية » . وفي وسع المرء القول انه كها تناط

الحقوق الطبيعية الخاصة بالمقود الخاصة ، فإن نوعاً من السلطة القضائية السطبيعية يساط بالعشد. الاجتماعي .

وهناك شواهد لا نهاية لها عن الدور المميز للمحاكم ، بما في ذلك كل قضية تـذكر في هـذا الفصل . وفي كل مكان طبقت فيه المحاكم الفدرالية القانون العام ، او الدستور ، او التشريع ، أو قانون الأمم ، فقد كان عليها ان تفسره في ضوء و الرفق ، بالناس وممتلكاتهم والتي يفترض ان القانون سعى اليها . وربما كانت احدى اهم مـلاحظات مـارشال قـد وردت في تفسيره المعـاهدة الخاصة بقضية و الشركة الاميركية للتأمين ضد كانتره. حيث يمكن رؤية التوجه الاساسي نحو الحرية ، في حين ان القبود عـلى الحريــة التي تفرضهــا ضرورات الحيــاة السياسيــة قد اعــطيت ما تستحقه . والمعاهدات هي ترتيبات حساسة تستقطب و اهتماماً قومياً عظيهاً ، وبالتالي يجب اتباع حرفيتها بدقة ، وقد يتم تجاهـل و حقوق الاطـراف ، التي يكون لهــا الاعتبار الأول في و القضمايا الحناصة ۽ اذا ما فرضت نصوص المعاهدة ذلك . واذا كانت حرفية المعاهدة غير واضحة ، فإن مارشال يفترض بشدة انها تجمد و تلك الضمانة للمُلكية الخاصة التي قد تمنحها قوانين وعادات الأمم دون تعاقد ۽ . وليس هناك من بنية يمكن ان تفسد تلك الضمانة اكثر من الكلمات السلبية التي يفترض ان تكون مقبولة ٥ . ورغم انه يجب حماية الحرية حيث امكن ، فإننا نرى ان متطلبات تلك الامكانية تفرض قيوداً حقيقيـة في عالم الضـرورات القاسيـة هذا . فـالامن الخاص يجب ان ينحني لمتطلبات الامن الجماعي . والامر محصور خاصة بالسلطات السياسية التي اقيمت لضمان التجارة ، والسلام ، والسلامة . وكما اشار مارشال في مؤتمر المصادقة الفرجيني ، فحتى ٥ ميشاق الحقوق هو مجرد توصية ۽ . وقال ۽ هل ستختلف النتائج لو عرفنا ان العمديد من القوانين التي نجدها مناسبة هي غير دستورية ۽ .

وتحتلف السلطة السياسية عن السلطة القانونية في غاياتها ووسائلها. إذا عالجت المحاكم 
الشياء غير مرتبطة بالحكومة ، فإن السلطتان التشريعية والتنفيذية تشتركان في ه محارسة السيادة دون 
التأثير على حقوق الافراد ، وهم تخدمان الافراد في النهاية . إلا أن الحدمث التي تقدمها الفروع 
السياسية هي غير مباشرة ، وهي لا تعني بالحقوق ، كما يدهي كل فرع ، بل بالسياسة والحطط 
المخاصة بسلامة الجميع وعلاقاتهم المتداخلة . فهي ترزيل الصوائق من طريق النظام التجاري ، 
وتفرض النظام داخله ، وتنفي المخاطر التي قد تعترضه . والاختلاف في المهمات يقابله اختلاف في 
الوسائل ، ويفترض ان تتمتع القروع السياسية بحرية تصرف واسعة ، لا تخضع لمسيطرة القانون 
الصارة. وقد اشار مارشال في قضية ه ماريوري ضد ماديسون ، الى ان الرئيس قد « يستخمله 
حريته في التصرف » في محارسة و ملطاته السياسية الهامة » .

والواقع ، ان السلطات السياسية مقيدة بما يقره الدستور وينص عليه . وقد تنصل ماوشال من مساعي الكسندر هاملتون في ان يستصدر سلطة تشريعية تامة من الصلاحيات في البند I ، من الفصل الثامن ، للدفاع عن الولايات المتحدة وعن ازدهارها ودفع ديونها ، . وما زال من الواجب فهم ان تعدد السلطات بحاجة لأن مجاط بالوسائل الضرورية الواقية . فهو لا يستغيد من التغسير الحرق الملائم و للقوانين الملدوة a . وقد كتب مارشال في قضية و ماك كوليش ضد ماريلاند a و ما الاثم عام الملائم و دها بعكس وجهة نظر ان تمتح السلطة a . وهذا بعكس وجهة نظر الملحنة الفلسفية التي اعتبرها هماشتون في و الفلسوالي وقم ٣١١ من اولى و يدييات > الحكم : ويجب على الحكومة ان تحتري بدأتها على كل ما تتطلبه السلطة لانجاز الاهداف التي اوكلت اليها a . ويعني هذا بلغة العصر ( واللغة الماملتونية ) : ان تكون الحكومة و فعالة a . فسلامة الناس على المناسبة ، تعم الجميع ، ولا يعيقها شيء a . ولا يمكن ان يكون من مصلحتهم [ الناس ] ، ولا يمكن الاقراض ان تكون نوايلهم اعاقة وارباك a تنفيذ علمالات الحكومة و بعجب اكثر الوسائل ملاحمة ع . وهذه هي الفكرة التي سيطرت على قضية و ماك كوليش ضد ماريلاند a ، وهي مقال عملي قصير حول الملحب الاميركي في السيادة .

ويبين ذلك الرأي إيضاً سبب الحاجة لكل تلك و الطاقة و : لأنه يجب توقع اخطار عظيمة لا يكن تجنبها . وقد استحضر مارشال شبح و متطلبات و المستقبل ، و ازصات ملحة ومضاجة و . وحيث انه لا يمكن النبؤ بموعدها ومداها ، فرأنه يمكن توقع حدمية حدوثها . ولا بد ان تمثلك الحكومة السلطة للسيطرة عليها عندما تقع . وفي العام ١٨٦٩ طلب رئيس المحكمة العليا باعطاء الكرنجرس صلاحية اجازة أقامة بنك وطني . و عبر هذه الجمههورية الوسمة . . . من مسانت كروكس الى خطيج المكسيك ، ومن المحيط الاطلبي الى المحيط أهادي ، لا بد من جمع مداخيل المحكومة وانفاقها ، ويجب تسيير الجيوش ودعمها . وقد تقضي متطلبات الأمة نقل الأصوال التي تمجم في الشمال الى الجنوب . . . وهل البنية الدستورية الفضلة مي تلك التي تجمل هذه العمليات تحميم في الشمال الى الجنوب . . . وهل البنية الدستورية الفضلة مي تلك التي تجمل هذه العمليات المحتفرة ، من الانتصادية المحلوب باسم السلام طوب لا يمكن تجنبها .

وفي الاعداد للنظام الـداخلي ، اتبعت وجهات نظر مـارشال مســار د الفدرالي ، وتكمن المشكلة الرئيسية بشكل او بآخر في د الزمر ، الديموقراطية ، والتي قد يساعد الهيكل الفضائي الجديد على نعزيز نظام ليبرالي بحماية حقوق كل منها ؛ خاصة حقوق الملكية بـالنسبة للدائنين . إلا ان الأمر يحتاج لاكثر من ذلك ، فهو يحتاج الى د همّــة ، خاصة في التنفيذ . وقــد حيًا مـارشال الفــوة الساحقة التي روع جاكل من واشنطن وهاملتون ثورة الويسكي في العام 1948 .

اما السلطة على التجارة ، فهي اعظم ترخيص لتدخيل الحكومة الفدوالية في النشاطات الداخلية ، وقد فهمها مارشال بشكيل رئيسي على انها وسائل لازالة العقبات من طريق حوية التجارة . والترخيص بالاتجار غير ضروري ، فالحق الطبيعي في الشراء يستبعه بالفحرورة الحق في المتاجرة . ووالحق في التعامل بين ولاية واخرى » كها كتب في قضية « جيونيز ضد اوخلان » . « . . . يستمد مصادرة من تلك القوانين التي يعترف الانسان المتحضر بصلاحيتها في العالم اجمع ». اما « النظم » فهي ضرورية لازالة العراقيل . وقد حبد مارشال خطوات اكثر ايجابية بخصوصها . خزر هذه « التحسينات » في موطه فرجينيا كما فعل بالنسبة للطرق والفعرات . ويبدو أنه قد فهم السلطات المتعددة على انها تجمل عمل الحكومة الصامة مقتصراً على « سلطة عصل [ اصلاحات داخلية فقط ] لانجراض عسكرية أو لفل البريد » . إلا أنه اعترف ، بأن ذلك قد يخدم اهداف التجارة أيضاً . وعلى أية حال ، فإن تفسيراته ذهبت بعيداً وازاحت العوائق من طريق . الحاة سوة عرف طريق .

وستبقى قضية و جيبونية ضدا وضدن و التي تم البت فيها عام ١٩٦٤ هي القضة الكلاسيكة. فقد قصت على احتكار القوارب البخارية الذي اجازة قانون ولاية نيوبورك القضية الكلاسيكة. فقد قصت على احتكار القوارب البخارية الذي اجازة قانون ولاية نيوبورك كله امام منافسة متنامية بين اعداد لا حصر لها من القوارب. وقدم مارشال رأيه الباهر حين قرآ مرسوماً فدرالية استع للمضن المشاركة في التجارة الساحلية بمارضة الامتياز الخاص الذي متحتم بسلطة فدرالية ، ناقضا الاحتكار الذي متحتم الولاية نيوبورك وبالتالي المنافسة و حق أنجار ي يشتع تمنح لانبجاز المداف عظيمة و حق أنجار ي يشتع مذه المسابقة عنافسة . وقسي على الهدف المطلوب : فالكلمات في هذه المسابقة عبف أنه و اخترقت المؤسسات المخاصة عواجز الولايات، و والاقسام، و الجاداك . وتبدئق فيض من التجارة المولانية عبر البلاد ، صح حواجز الولايات، والاقسام، و الجاداك . وتبدئق فيض من التجارة المولانية عبر البلاد ، صح مواثق المصابق المولاد على من التجارة المولانية عبر البلاد ، صح موائق المصادة القومية ، ذات المهام المحددة التي هنا الأولومية في كل ما يلزم الجيدة وعظيمة هي مظلة السيادة القومية ، ذات المهام المحددة التي لهذا الاولومية في كل ما يلزموادها.

ويهضل هذا الخليط من السيادات ، او النظام الفدرالي الاميركي ، اصبحت سياسة الدولة معقدة بشكل خاص . وغالبً ما كان مارشال يصف هذا النظام بأنه و جديد » وه نادر وصعب » ، وه معقد » ، ويمثل و في بعض غاياته الامة بكاملها ، وفي غايات اخترى عدة سيادات مستقلة وعرفية » . وفي عادولاته التوقيقية بين الدولايات والاسة حاول قبل كل شيء ان يجمي السلطات المعظمة للحكومة الفدرالية عما ختي منه واضعو اطر الدستور : تجهاوزات الولايات التي هي المعظمة الاقتوى، والاكترى رسوحاً في وجدان الشعب. لذلك سعى الى تفسير القانون بحيث يبقي سلسلة من المتاريق مام الإجراءات المفسادة من مسلسلة من المتاريس تدافع عن السلطة القومية ، وتسد الطريق امام الإجراءات المفسادة من مناهضي الاتحاد . وهكذا قطع الطويق على حاولات الولايات تخفيف الرسوم عملي الافدرات المنافقة المتواثق الدوطية ، والاحتم من كل ذلك تجنب اعدة النظر البيامات الولايات المتعلقة والأهم من كل ذلك تجنب اعدة النظر المشروعة للحكومة القدولية بقرارات عاكم الولايات المتعلقة على المنافذ الميدالية ، وان تسرد السياسات المشروعة للحكومة القدولية على سياسات الولايات المخالفة لما . وهذه السيادة بالذات هي التي ستغرض اسس الرحلة . وفي وسع حكومات الولايات ال

تبقى مستقلة ضمن الحدود ، والسياسة ، والمبادىء التي تسمح بها الحكومة القومية . فالأمة وغاياتها هي الأهم .

وقد رأى مارشال انه ما زال هناك المزيد لقبوله . قمن الحماقة اعتطاء كل قانون قبومي الافضلية على كل قانون هالف تسنه الولاية . فقد يضحى بمشاريع علية مفيدة في سبيل اجراءات قومية تافهة . وكبداية ، يؤكد رئيس المحكمة العليا على أنه : يجب أن لا تمند الصلاحيات القومية و في نظامنا المعقد ي الى ما هو ابعد من السلطة المعنية . ويكلمات اخرى ، فقد فهم أن اهداف الحكومة العامة وحكومات الولايات هي مكملة لبعضها البعض \_ ونظراً لانها اجزاء من كتلة واحدة كبيرة ، فإن لكل جزء أن يقيس وتبعد حصبته من المسلحة العامة .

وكانت ملاحظات مارشال عن الأعمال التي تنجزها الدولايات والحكرومات المحلية في أمة ليراقة عظيمة ضيلة بشكل مزعج مقارنة بجيفرسون . وقد افترض فعلاً في قضية و جيبونر ضد اوغذن ٤ ان مهمة الولاية على تنظيم و التجارة الداخلية ء ، وو الشرطة للحلية ٤ ، في حين تهتم الحكومة القومية بمسائل و علمة في طبيعتها ٩ : تهم كل أميركا ، وترتبط بالسلامة العامة ٤ . وهذان النوعان من الحكومات الثانات تعملان لغايات تكمل بعضها البعض ليستا مستقاتين عن بعضها البلغي المحدد . فحكومات الولايات هي حكومات تابعة وليست ذات سيادة . ودور كل ولاية علمه على المحدود ، ولوحكومة العامة القول الفصل في ما هية هذه الاحتياجات . ومن ناحية المبدأ لا وجود لاي نزاع عمل طريقة تحقيق ناحية المبدأ لا وجود لاي نزاع عمل طريقة تحقيق الاهداف المحكمة للجموع ( والتي تتضمن الاهداف المحكمة للجموع ( والتي تتضمن الاجداء المضاً ك . وقد أدت هذه الافكار ضمناً الى بعض تعديلات مارشال الحساسة عن الهداؤ والأمة كها في قضية و ويلسون ضد شركة بلاك بيرد كريك مارش ٤ ، على سبيل المثال . إلا الفدائي الاميركي عن الحكومة المركزية التي تممل من خلال دوائر اقليمية : وفرضية وجود نوعين من الحكومات : حكومة خاصة بالولاية ، وحكومة فدالية ، لا يميزهما عن بعض فحسب بل من الحكومات بنار كاية بالله بناء . الا يميزهما عن بعض فحسب بل يهترهما مستغلين كل في عالها .

## الجمهورية

لقد المحنا اكثر من مرة الى توجهات مارشال الجمهورية . فقد كان و نصيراً متحمساً و لقضية الحرية الجمهورية التي اكتسحت الصائم الغربي وسيطرت على اميركا . وفهم مارشال ، مع معاصريه ، المذهب الجمهوري او الحكومة الحرة على انها حكومة شعبية تنتخب بدواسطة ممثلين . وان يكون للانسان امتياز انتخاب مسؤوليه ، وتولي المناصب الحكومية ، والمشاركة السياسية ، لهي غاية نبيلة في حد ذاتها ، وهي و ارقى الحضوق الانسانية » والمذهب الجمهوري يعطي قيمة للتشريعات المبتذلة التي تستهدف صون و السلامة الاكيدة والامن الحقيقي ، ويعظمها الى حدّ ما . والحكومة الجمهورية مشكلة في حد ذاتها . وقد تسامل مارشال والمؤسسون عيا اذا كانت المؤسسات

الجمهورية قادرة على الحكم فعالاً ، وهل في مقدورها انتجاز المهمات الضرورية التي هي من طبيعة سلطاتها ، ومن اجلها اقيمت ؟ وقبل تأسيس الاتحاد تسرب الشك الى مارشال ، فقورة و الشاي ه (Shay) في ماماشوسيتس ، والسياسات الخاصة بالمدين في اماكن اخرى و القت بظل كثيب على الحلم البراق الذي اوحته الثورة في اميركا للانصار المتحسين للحرية في كل انحاء العالم ، وتأسيس حكومتنا الحرة ، واخشى ان يكون الصواب الى جانب هؤلاء الذي يقولون ان الانسان غير قادر على حكم نفسه ، وغم انه ليس هناك من رأي يحط من كرامة الانسان اكثر من هذا » .

ومهيا تكن شكوكه في العام ١٧٨٧ ، فإنها لم تنضج لتصبح يقيناً . والــواقع ، ان الحكــومة القومية الجنديدة كانت هي ذاتها عاولة لائبــات اسكانيــة اقامــة حكــرمــة جمهوريـــة . وقد رأى فيهــا مارشال ، وواضعو اطر الدســـور ، « اختباراً » جمهورياً في علـم السياسة الجديد .

وراقب مارشال تقدم الاختيار منذ تنصيب جورج واشنطن وحتى حرب اندرو جاكسون ضد والبنك المخيف و (Monster Bank) . ويقدر ما امن بأن الاغلية الاميركية يمكن ان تكجع قليلا باللستور الجليد وتذعن طحكومة قوية ، فقد بغي جهوريا غلصاً . وعندما انحسر ذلك الايمان ، تراجع حاسد للحكم الشمير ايضاً . ووصفه لسياسات واضنطن هو افضل تعبر عن انفضاط مبدئ . و في المضاربات ، هو جهوري حقيقي ، غلمس لدستور بلاده ، ولذلك النظام الحاصفة على الحي . لكن الفرق بين جمهورية حجهورية وجمهورية متوازنة وجمهورية متوازنة وجمهورية على الحرية ، يشابه الفرق بين النظام والفرضي . وقد اعتقد ، يوجبوب المحافظة على الحرية الحقيقة ، عن طريق المحافظة على الحلوبة .

ومن بين الصعوبات المديدة التي هددت نجاح الاختبار ، فإن هناك عقبين لا تنفصلان عن المذهب الجمهوري للبلاد . فالمؤهلات الحاصة بالحكم على الامور والصفات الشخصية للمواطنين ورجال الدولة الواعين مهددة بتعاظم تفني حب المناصب والكسب ، و النجاح ، . اما المشكلة الثانية فلاحت بشكل اضخم في غيلة مارشال : وهي المخاطر التي فُرضت بسبب تنامي اضطرابات الرقابة الديموقراطية التي اوحى بها جفرسون وحققها جاكسون .

وقد اعتقد مارشال بأن الشخصية الاميركة بحاجة الى ما هو اكثر من الفضائل النعمية ، مثل حب الحير ، والتسامح ، والصناعة ، والاستقامة ، والاقتصاد ، وناشد صواطنيه النطاع الى و مضات الرجال الاحرار العالية ، وتلميسات عن الموضوع لا تستهلف تحدي جهورسون ، فمن الواضع ايضاً ، ان مارشال كان يكير ميزات مثل الشجاعة ، والمثابرة ، والانتحلاص الوطني للحريات الجمهورية . إلا انه اراد ان يؤكد على ما لم يؤكده جهرسون ، أي « الانضباط » ، وعلى اختلاف معين في مفهومه الحاص عن الرجال الافضار المحجمه ، الذين يجب ان يمنازوا ، قبل كل شيء ، « بالمواهب والفضائل » . وكان واشنطن ذاته هو قمة التفوق . وهم اسمى المواطنين الجمهوريين . ويفضل الحكمية كان باستطاعت حتى أن يؤسس المجمهورية . ونجد المجمهورية . ونجد في كتاب مارشال عن و حياة واشنطن ، مقاطع مبحرة في مختلف اجزائه تثني على نبل شهامته ،

وكرمه وشجاعته في الممركة ، واعتدال طموحه في زمن السلم ، وهي صفات تميزه كأب لبـلاده . وفوق كل ذلك امتدح احكامه الصائبة الجديرة برجل دولة ، والتي و ربحا كمانت الأكثر نـدوة . . . وكروو السنوات ، بدأ ماوشال يتسادل ما الذا لكن من المؤكد انها أممن نرعيات العقل البشري ه . وبمروو السنوات ، بدأ ماوشال يتسادل ما الذا كانت الصمفات للثالية لرجيل اللمولة الجنتيامات نقد سمفلت أو على الأقل قلت يسبب الاتجاهات الجديدة القايس مفده الصفات بين ابناء بله بله . واجتر قلقه هذا في رسالة بعثها الى صديقه القديم جون رائدوف قال فيها : و هل هناك . . . أيـة علّة كامنة في مؤسساتنا تؤثر على الثقافة ، والمحداد الموروثة لشبابنا بذا القدر بحيث تين للبادىء العظيمة التي تشكل اساس ازدهارنا القومي وسمادتنا ، وتشيدل الهداف الحقيقية الجيومية التي لا يمان الحصل ، والتي لا وسماد رجل دولة ، بمكتسبات استعراضية مطحية ؟ ه .

ويبدو أن مارشال قد استثاره السعي وراء النجاح دون جدارة : خاصة الكسب دون منافسة شريقة ، وتولي المناصب دون شرف أو صواب في الاحكام . وقد اعتاد أن يقارن لصديقه جوزيف ستوري بين « سياسي الحزب » لاعوام العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر والمؤسسين العظام من « رجالات الدولة والوطنيين » . وعل اية حال ، ليس هناك من دليل على أن مارشال قد بحث بعمق في اشكالية العلاقة بين تطلعاته لتحقيق تقدق جهوري ، وسين العنصر الاساسي في المسالح الحاصة لمجتوعت التفوق ذو الطابع الواشنطني يزدري المهنة المسالح الحاصة ذات الطموحات التفهة التي تلاحق المنصب والكسب . فالمواطن الذي توجهه المسالح الحاصة يعيش بهذه الطريقة . وأن لم يكن مارشال قد تمعق في جدور المشكلة ، فإنه قد ابدى ، على الاقل ، اهتماماً خاصاً عن علاج ، واعرب عن فلقة في أن بلاده سوف تعاني من الاقل ، امتماماً خاصاً وهي إن تجلع في عقول الشباب دروساً في الدين والاخلاق » .

واعتقد مارشال بأن على رجال الدولة ان يشجعوا الدين بسبب اثارة الاختلاقية ، ومها تكن عواقبه اللاحقة . فقد كان واشنطن و رجلًا ووعاً حقاً ؛ وكان و لمبادى الدين ، دور كبر في تكوين شخصيته القوية . صحيح ان اهتمام مارشال و بحرية الضمير ، قد قداده الى الموافقة على عدم تأسيس كنيسة فيرجينيا . ومع ذلك فقد حبذ ديناً الزامياً يدعم الضرائب بشكل عام ( وذلك خلافاً لكل الكنائس ) ، و وان يكون كل فرد حراً في تحديد الشخص الدي ستذهب مساهمته البه ، .

وكان تهذيب الشباب عن طريق التربية امراً مها بشكل خاص لجمهورية مثل اميركا . و ان تتلقى غالبية الناس تلك الدرجة من الارشاد التي تؤهلهم لانجاز الواجبات الملقاة على عاتقهم بدرجة من الذكاء ، لهو امر لا غنى عنه في الحكومات الشعبية بالكامل اكثر من اي شكل آخر من اشكال الحكومات » . ولذلك فإن و المدارس الابتدائية » ذات و اهمية بالفة » تفوق اهمية و الكليات والجامعات » . وقمى مارشال ايضاً أن يوجه القادة البارزون في حكومتنا المعقدة وفي المجتمع بالدراسات الحديثة الاساسية ، مثل مجموعة القوانين المستورية والاقتصاد السياسي . وكان سعيداً بشكل خاص بتقديم غنصر عن و تعليفات على الدستوره التي كتبها ستوري لبعض طلبة الحقوق . و يستطيع الجميع ان يتخيلوا التأثير العظيم الذي يمارسه افراد هذه المهنة على الحكومات الشعبية ، وخاصة حكومتنا ، وكل ما يستهدف تحسيبها هو في مصلحة الأمة ي . وكتب مارشال الى صديقه عندما نشرت التعليفات لأول موة : « لقد انهيت قراءة عملك العظيم » و« ارجو ان يتمكن كل رجل دولة ، وكل من يمكن ان يصبح رجل دولة في الولايات المتحدة ، من قراءته » .

وربحا كان أفضل عرض لاقكار مارشال عن الثقافة السياسية هو كتابه و حياة واشنطن a . وهو كتاب به دروس معقفة . تشمل بشكل اساسي ، اطراء للننظام الوطيد والحكومة القوية ، والتجارة أخرة ، والضمان المالي للقروض ، مع مديع لرجال اللدولة الجمهوريين المتزمتين وحتى النبلاء منهم . ويجد القدارى امام عينيه دائياً شخصية واشنطن ، التي تنزودنا ، كما يستخلص الكتاب و بمدرس يستحق انتباء الاشخاص المرشحين للشهرة السياسية » . ولا غرابة ان مارشال ، ولعد ان بلغ الحاسة ولسيعين من العمر ، أوجز هذا العمل في كتاب مدرسي . فالمتوجة الحقيقية الحقيقية المختفية . الاعلم في كتاب مدرسي . فالمتوجة الحقيقية المختفية .

ذاك الاحترام يرفض الشعب الاميركي بالتدريج ابداءه . وتمرده يشكل النموذج الشاني من المشكلة الكبرى في الجمهورية : أي نمو الديموقراطية السياسية . وقد كانت الصعوبة بسيطة ، وواضحة ، وخطيرة . فالأغلبية ترفض ان تلعب الـدور الجمهوري حسب الحدود التي رسمها مارشال . واميركا ، مثلها مثل اية جمهورية ، كان يجب و ان تدار حسب الرغبة الشعبية من قبل ممثلين منتخبين لادارتها ، مم ان المهام العامة الضرورية فيهما يجب ان تنجز كما في اية حكومة . وه الرغبة الشعبية ، و تدير الحكومة ، فقط ولا تحكم بالطريقة التي تحلو لها . اضافة الى ذلك فليس الشعب كله الذي يحكم بل و المثلون ، الذين يديرون الامور . وه الشعب ، ، ينظر للانسان كانسان ، اما الانسان كما يتخبله مذهب الفردية للوك ففيه الكثير من الرغبات والملامح التي تمييز الطبقة الوسطى العصرية . وهو يفترض أن يحب القانون والنظام والحماية التي لا يمكن أن تؤمنها سوى حكومة حرة تخضع لرقابة شعبية مباشرة . اما وحكومة الشعب، التي يريدها مارشال فهي من الشعب ، ومم الشعب ، وللشعب بنسبة اقبل من ان تكون من الشعب ، وعبلي الشعب ، وللشعب . وفي حين قد ينتخب الشعب كل ممثليه سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، فإن عليه ان ينتخب افضل رجال المجتمع ـ و اكثر مواطنينا فضيلة وقدرة ٤ ـ وترك مسائل السياسة لاحكمهم المستنيرة . ونظام التمثيل هذا يسمح للناخبين بوضع ضوابط سلبية لاستبعاد صظالم معينة . ولا يعطى رقابة ايجابية على السياسات العامة . ويعود التعييز بـين المعنيين الى عشلي الشعب ، ثم لمن يجب ان تذعن له باقي البلاد .

وهذه التبعية لم تأت بشكل طبيعي لجماهير الأميركيين . فقد علمتهم الخبرة ذلك من بنود الاتحاد . وقد كتب مارشال في وحياة وانشطن » ان الصراع بين الدائنين والمدينين قد اصبح و الأكثر حيوية ، لأن حكومات الولايات بشكل عام لم تُسُخِط إلى مبدأ يمكن ان يقاوم مشاريم السباعة العاصفة، يعطي الشعب الوقت الكافي لتدارس الامر ، ويعطي حسهم الاسامي الطبب الوقت كي يعمل ع . وقد سعى و الاختبار » الدستوري لتأمين ذلك المبدأ ، دون ان يكون غير جمهوري . فكبحت بعض التجاوزات الشعبية ، بوسائط شعبية ، بشكل اسامي . وأدخلت و بعض المبادئ الى النظام السياسي ، بهدف تصحيح بعض الديوب الظاهرة ، دون ان تعرض للخطر الروح الحرة للمؤسسات المرجودة ع . وفعب مارشال بعيداً عندما نمت الدستور في مؤتمر المصادقة الفرجيني بأنه و ديموقراطي » . وإذا ما اضفنا قوله الى بعض ملاحظاته السابقة ، فيبدو ان هذا يمكس اعتقاده بوجود تناغم اسامي بين دور الشعب السياسي المحدد ، ورغباته التي حدّ منها الدستور بقلر

وعلى اثنين من الضوابط السياسية . فالتمثيل النيابي سيستمر في صقل رغبات الشعب وآرائه ، طللا الفضل المواطنين تم اختيارهم . فاضف الى ذلك ، أنه يمكن و موازنة ، الوزارات الجديدة ، بحيث انه كالما المواطنين تم اختيارهم . فضف الى ذلك ، أنه يمكن و موازنة ، الوزارات الجديدة ، بحيث انه كالما كان بامكانهم مواجهة المجلس الاكثر ديموقراطية . وبهاد انطفى و المشاعر الحقيقية والمدروسة للشعب ، على و الاحكام المسبقة والمدروسة للشعب ، على و الاحكام المسبقة الحلومة في تدولي مسؤولياتها ، و ورفع تقدير الحل ، عند واشنعن أن ذلك حاسم لنجاح الحكومة في تدولي مسؤولياتها ، و ورفع تقدير [ واشنعن ] لرغبات الشعب ، بالقدر الذي تستحقه ، فإنه لم يتخل قط عن المدا نزولاً عند تلك الرغبات والمعمد ، بالقدر الذي تستحقه ، فإنه لم يتخل قط عن المدا نزولاً عند تلك المرونة التي تمكن من ان يصد السيل الجارف الدذي كان من الممكن ان يكتسح اي المهروفة التي تحل جو ، واعتلد انه بذلك قد انقط بلاده و

وقد رأى مارشال أن الاتجاهات الديموقراطية في البلاد قد تحولت ليس الى صوجة مرحلية خطرة ، بل الى سيل جارف . وتصاعد الضغط الشعبي عبل ادارة واشنطن هو الموضوع التالي للبطل نفسه في كتاب مارشال الاخير . وقد هدد التصاعد المستمر و لسيل الرأي العام ، باسقاط التمثيل النيابي وتشكيل و الجمعيات الديموقراطية ، من اجبل و مراقبة تصرفات حكامهم ، ، وتزايات مشاعر المرارة بسبب السرية في الحكم ، وتفجر العف بسبب مواضيع مشل و معاهدة جاي ، والترتيب الوراثي في سينسائي . وم ذلك تشبث الترتيات الليابية الاساسية بواقعها ، دون أن تتم غربامتها ، كما توقع مارشال ، و في حكومة شعبية ، و في تعينه للتطورات من العام دون أن تتم غربامتها ، كما توقع مارشال ، و في حكومة شعبية » . وفي تنمينه للتطورات من العام والاحاسي التي تمكمن بعصدي الخيرية وهذا التشبيه بين المعلين وتاخيهم تعاظم بتنامي الاحزاب السياسية : واصبح المرضحون يتنخون تبعاً لاراقهم أو و والمجهم السياسية » . ومدأ يختفي الاحزام القديم للشخصيات الفذة والاحكام الهسائية . وانتقل السزاع بين القدادة الحزيبين الى الشعب عاجعل الحياة للدنية اشد قسوة والحوار السياسية المثلاثا في القاعة المناع بون القدادة الحزيبين الى الشعب عاجعل الحياة للدنية اشد قسوة والحوار السياسية الشد قسوة والحوار السياسية المثلاثات والتقل المناع عليه الحياة للدنية اشد قسوة والحوار السياسية الشد قسوة والحوار السياسية المثلاثات والتعالية المثلاثات المتعالية المدنية اشد قسوة والحوار السياسية المثلاثات والتعالية المثلاثات والتعالية المدنية اشد قسوة والحوار السياسية المثالية على المحلية المدنية اشد قسوة والحوار السياسية المتعالية المدنية اشد قسوة والحوار السياسية المهادة المراسات المتعالية المدنية المدالية المدنية المحدودة المتعالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المدنية المدونة والحوار السياسية المعالية المدنية المتعالية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المعالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدالية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدنية المدالية المدالي ورغم عدم استساغته للخلافات بين الجماعات الحزبية ، فقد كان طبيعياً ان ينضم مارشال الى الفدراليين اتباع واشنطن دعياً للمؤسسات القومية الجديدة. وقد وصف الفيدراليين في كتابه وحياة واشنطن ، بأنهم أولئك الذين طالما حبذوا تنفيذ العقود بحذافيرها ، والتخفيف من المصاعب التي تواجه الصناعات الخناصة ، واقنامة حكومة وطنية قوينة عن طويق و مبندأ ترابط الأفكار الطبيعي ، ويرتبط اسم الجمهوريين بالديموقراطية العتيقة وحزب الدائنين . وقد كانوا ٥ اكثر عدداً وقوة ، حتى بموجب البنود . ولم تتم المصادقة على المدستور الا ؛ بصعوبات لا نهايــة لها » : ومن المؤكد ان اغلبية المواطنين كانت تعارضه . واستلزم الأمر و تهزامن ظروف خمارجية تضرض على العقول الرافضة ان ترضى بالدليل ، وتقتنع بالحاجة الى حكومة قومية فعالمة ، وان تعطى لـذلك الحزب الذي تنبأ وحزن للازمات التي تعصف بالولايات المتحدة ، سطوة مؤقتة ، وتطلب الامر منتهى التعقل من جانب الفدراليين الحاكمين . واعتقد مارشال ان مرسوم التحريض على الفتنة ، هو غلطة سياسية كلاسيكية ( دون ذكر الانشقاق المدمر بين هاملتون وادمز ) مع أنه دستوري . وهو يعارض تلك الرغبة الديموقراطية في الحرية ، والتي غالباً ما اتسمت بالغباء ، خاصة بسبب المقيود على حرية التعبير . و . . . إن المرسوم الذي يستهدف الصحافة بأي شكل من الاشكال يسمح لاحاديث المناوئين أن تأسر أذن الجماهير ، وتضلل عقولهم بحيث يفشل المنطق في تصحيح الانطباع المغلوط ، وخلال فترة رئاسة واشنطن الاخيرة ، افلت مجلس الشيوخ نفسه من سيسطرة الفدراليين . وتزايد بالمقابل نفوذ مجلس النواب . واصبح حتى فرع الهيئة التنفيذية مهدداً : ﴿ وَأَي رجل اخر ، عدا واشنطن كان سيستسلم للتيار الجارف . وكان الاستيلاء على الرئاسة من قبل الجيفرسونيين الجمهوريين في العام ١٨٠٠ ايذاناً بالهزيمة السياسية لقضية مارشال .

وخشي مارشال الاحداث الجمهورية الاتبة ، وخشي بالذات قائد هذه الاحداث ، وكان السبب الرئيسي لذلك و القالب العام ۽ لنظرية جيفرسون السياسية ، والتي مالت الى اضحاف الحكومة العامة البعيدة والمنعزلة لصالح الولايات التي تسهل مراقبتها واخضاعها لرقابة ديموقراطية . وعندما سعت عدة ولايات جنوبية الى و الغاء ۽ قوائين الامة في العام ۱۸۳۲ كتب مارشال و ها نحن نجني الثمار المرة من الشجرة . . . التي زرعها السيد جيفرسون ، وتعهدت فيرجينيا رعايتها بحل وطايرة ، . وعشية انتخابات العام ۱۸۳۰ كتب مارشال أن جيفرسون سوف و جهد نفسه مع مولوايته ، ويقومض المباديء الاساسية للحكومة ، ويصبح زعياً للحزب الذي يقترب من تشكيل الاكثرية في الحية التشريعية » . وقد مهدت و ثروة » جيفرسون الطريق امام حاكسون . ووصلت اللبسرالية المديموراطية الى الحكم بقوة ، وحلت طبقة منها عمل الطبقة الحليا في فيرجينيا اللبسرالية الديموراطية الى الحكم بقوة ، وحلت طبقة منها عمل الطبقة الحليا في فيرجينيا حقوق و العامة » الى المر بحارشان نفسه الى الاعتقاد ان منصب الرئيس و ميتحظم ويحظم معمه كل وزارة في الحكومة » . ويعدها حيذ التقليل من سلطاته ، وتحديد ولاية الرئيس بفترة رئاسة معه كل وزارة في الحكومة » . ويعدها مؤسطم واحدة حقى لو انتخبه عدد كير من الشيوخ .

وكان تبه مارشال للسلطة واتجاهات الجمهور الاميركي هو الذي دفعه الى الشك في النهاية في الخابة في الخابة وي الخابة وي الحكم الذاتي الجمهوري . وتشكك في ه الحس الطب الاساسي » للشعب . وقسك برجهة نظره فيا يتعلق بمساحهم ، وترقف عن الاعتقاد بأنهم سيتابعموها طبوعاً حتى بوجود قيدود الدستور . واصبع يدعو مذهب الجمهوري المبكر «الديوقراطية الحماسية والبدائية» . واعتقد كيا علمته الحبرة ، وكتب بذلك الى وليم غاستون ، انه لو عملت غالبية المواطنين بشكل سليم « فإن جمهورية ما ستكون بالقعل الجمهورية المثالبة التي رسمها الحماس ، لكن الحبرة اظهرت مبواراً انها لونت كثيراً بأيدى الرسامين بحيث انها لا تكاد تشبه الأصل » .

## المراجعة التشريعية

يزوال الحواجز السياسية التي تحمي السلطات العامة من الارادة الشعبية ، اصبحت الضوابط القانونية في غاية الإهمية . والتي قد تصل في جوهرها الى ان تفرض المحكمة العلبا تنفيذ الدستور المدون على الفروع الانتخابية الاخرى .

وقد فسر مارشال الدستور على انه قانون ، وليس مجرد مخطط ، او مسودة مخطط بجلد صلاحيات الحكومة . وكتب في القسم الثالث من قضية و ماربوري ضد ماديسون ، و لقد مُرفت سلطات الهيئة التشريعية وحُدّدت ، و وكي لا مجلث خطأ او نسيان في تلك الحدود ، فقد دُون الدستور ، وسبب من افتراض ديمومة اسس الحكومات اعتبر مارشال الدستور و المدون و اعظم تحسين في المؤسسات السياسية ، و والمثل ، فقد فسر المجاد سلطة لتحديله على انها ليست مسوى طريقة اخرى لفسمان و الحلود لعمل [ واضعي الاطر] ، وهي تسمح بتغيير التفاصيل التي قمد تكون رد فعل سياسي على ظروف متغيرة . وياختصار ، فإن من المفترض ان بكون الشعب قد استغذ محارسة سيادته بتأسيس الدستور . والمؤسسات العظيمة التي ستمام بعد ذلك هي أبدية .

ان يكون للشعب حق اسامي في الاهداء خكوت المنتبلية ، وان تقود هذه البادى و الفي تعد للحكومة إحسب وجهة نظره الى صعادته الخـاصة ، هي العنصر الاسامي الذي اقيمت عليه البية الاميركية . وعارسة هذا الحق الاسامي بسب اجهاداً لاحدًله ، ولا يمكن ، بل لا يجب ان يمكر رياستمرار . لللك ، ما ان تؤسس هذه المبادىء حتى تعتبر اساسية . وكيا ان الصلاحيات التي تبتق مها هي صلاحيات سامية ، ونادراً ما تكون قادرة على الممل ، فقد صحمت لتكون ده .

والنتيجة ضوابط جمهورية من الدرجة الأولى: أي جعل الحكومة الليبرالية حكومة دائمة في قلب الحكومة الشعبية ضد الرغبة الشعبية . اما الدستور فيجب ان نذكر ان الأغلبية لم تضع اطره ، بل وضعه درجال الدولة المستنيرين والوطنيين من مبعوشي المؤتمر الفدوالي . وعند الشبك ، كان مارضال يتنبع نوايا هؤلاء اكثر عما يتنبع افكارهم المنفوقة او الافكار الاكثر ديموقراطية التي كانوا يصرحون بها من وقت لآخر في مؤتمرات المصادقة . كها ان الشعب لم يصادق على الدستور . فقد عملت و افضل المواهب من غتلف السولايات ؛ ، اسا ممثلو الشعب ، في مفهموم مسارشال الجمهوري ، فقد افضوا .

وكي تصبح هذه الضوابط القانونية حقيقية ، لا بد ان تنفّ ل. ومن هنا اهمية المراجعة التشريعية . والإجراءات القضائية الحميدة والسليمة و تصون المبادئ، التي وضعها المستور » وتدعم الحكومة الليبرالية ، ومعها الجمهورية . ويؤكد مارشال على التنصل من أية صلاحيات سياسية للمحكمة الليبرالية ، ومعها الجمهورية . ويؤكد مارشال على التنصل من أية صبلاحيات سياسية في الواقر السيالية أي بعليمتها سياسية ، والا يمكن ان سياسية ، والا يمكن ان تتحدث في هذه المحكمة على مسائل في المحيط المسائل المحافظة على المحا

وقد جاء التبرير الذي يدعم هذه السلطة العظيمة التي لم يسبق لها مثيل من الجزء الشالث والأخير من قضية و ماربوري ضد ماديسون ۽ . وهناك بجال للاعتقاد بأن مارشال قد انتهز فرصة فترة من عدم الوضوح لتقوية مكمانة المحاكم في اميركا الجيفرسونية ، ومهما تكن الشكوك التي احاطت بتلك القضية ، فإن الادانات التي صرح بها هي ذاتها التي طالما تحسك بها . فقد اكد ومنذ بداية مؤتم المصادقة الفرجيني ان و قانوناً لا تضمنه اي من السلطات المتمددة ۽ سوف يعتبره القضاة و خالفة للدمتور الذي يفترض ان يجموه » ، وهو بالتالي و باطل ء .

والمنطق الرئيسي في قضية « ماربوري ضد ماديسون » هو النالي : إن من اختصاص القضاء ان يقرروا ان يوضح ما يقوله القانون . وحين يكون هناك تمارض في القوانين ، فإن على القضاة ان يقرروا اي القوانين يجب ان يطبّق . ولأن الدستور هو القانون الاسمى لذا يجب تطبيقه من قبل المحاكم وتفضيله على اي قانون تشريعي بعارضه . وعدم القيام بذلك سيترتب عليه تأثير سياسي ، بأن يصبح الدستور « قابلاً للتغير عندما يرتاي المشرع تغييره » ، وبالتالي ، محاولة سخيفة « لتحديد سلطة هي في طبيعتها غير قابلة للتحديد » .

ومن يستطيع ، ثُن يقرأون قضية و ماربوري ضد ماديسون ع، ان ينكر التنميق البياني الإضطراري لهذا التبرير ؟ إلا ان هناك صعوبات ما زالت تواجه المعلقين حتى يومنا هذا . أليست وجهات نظر القضاة معرضة لان تختلف مع الدستور ، وان تكون غير دستورية ؟ ويتابع مارشال نقائمه بالاشارة الى اشمئترازه الشديد من والسلطة المطلقة للهيئة التشريعية ، واعطيت المحاكم بشكل غير جلي قفط سلطة من هذا ألنوع ، أي ان تكون ناطقة باسم الدستور الحاكم ، وتحكم يجوبه . وهذا لا يعني بساطة أن من صلاحية المحاكم تفسير القائدون . وهناك وليل حتى في وجهات نظر مارشال على تطبيق هذا الاستياز على القائدي ها الصادي ، وليس و القوائين الساسية » المعليمة مثل الماهدات او الدسائير . وقد ميز مارشال الدستور في قضية «ماك كوليش

ضد ميريلاند ، عن وجموعة القوانين العادية » . وفي نهاية الامر ، فإن صلاحيات القضاة بالنسبة لحقوق الفرد ، لا تبرر سلطة مماثلة في الأسس السياسية . وان كان لأية دائرة ان تكون ذات سلطة في هذه المسائل ، فهي الهيئة التشريعية ، كما يقول المعلقون . والهيئة التشريعية معتادة على انخاذ القرار في المسائل المتعلقة بسياسة عملها . وهي غير ملزمة على القبام بخدمة الدعاوى الخاصة التي تصادفها ، كها ان الهيئة ذاتها تخضع لضوابط : هي الانتخابات الشعبية .

وهنا تكمن المشكلة . فقد خشي واضعوا اطر الدستور نجاوزات الهيئة التشريعية ، والسبب يكمن باللذات في أبها الاكثر تأثراً بالأغلبية الديموقراطية من بين جميع الدوائر . والواقع ان هيئات الولايات التشريعية قد اعتادت اتخذة قرارات سياسية ـ والتي غالباً ما تكون معارضة لحقوق الفرد وللمصلحة العامة . ومع احمله مسائلة التجاوزات المواردة في ه البنوه ، في الاعتبار ، فقد كان و معصولاً » اكثر ، كما كتب هاملتون في و الفدرائي رقم ٧٧ه ، و الانتراض ان المحاكم صممت بحيث تكون هيئة وسيطة بين الشعب والسلطة التشريعية ، ومدفها من ذلك ، اضافة الى اهداف اخرى ، هو ان تلتزم الاخبرة بحدود الصلاحيات الموكرلة اليها ، وبالتالي ، بالمذهب الجمهوري الذي يضمنه حديث مارشال عن المراجعة الشريعية .

ومقابل الدور السياسي الفريد للمحاكم ، فإنها تتمتع بمزايا سياسية فريدة . فاختبار القضاة يتم سالتعين ، ويبقوا في مناصبهم لحسن سلوكهم . وقد حاول مارشال طيلة حياته ان يجمل القضاة ، و مستقلين بشكل تام وكامل ع . لكن المخاطر التي تعرض لها القضاء الفدرائي في اميركا الجيفرسونية استلزمت اكثر من اللدابير التي نفسهها المؤسسات . وكنان على للحاكم ، وخاصة المحكمة العليا ، ان تشكل جبهة متحدة . وقد كتب مارشال الى ستوري في العام ١٩٣١ و اصل واضرع الى الله ألا يتشتت تناغم هيئة المحكمة ع . وان لدينا من الإعداء الخارجين والسياسين ما يكفينا كي نحافظ على السلام الداخلي ع . وتنم اعمال مارشال في هذه الظروف عن الأعكار التي لم يعلز عبا مطلقاً .

وقد توقف التبديل المستمر في العضوية الذي لازم المحكمة العليا قبل مارشال . حيث تولى منصب رئيس المحكمة العليا ثلاثة فضاة خلال احد عشر عاماً ، وتولى مارشال ذلك النصب طيلة اربعة وثلاثين عاماً . واستطللت فترات خدمة و الفضاة المتحدين عبد شكل ملحوظ ، وان لم نقل بشكل مذهل . والأهم من كل ذلك ، فقد اوقفت الاحكام و المتسلسة ، والتي يموجهها يعطى كل قاض رأياً منفصلاً في كل قضية . وقد ادرك جيفرسون ، الذي سعى طيلة حياته الى استعادة كل قاض رئياً منفصلاً في كل قضية . وقد ادرك جيفرسون ، الذي سعى طيلة حياته الى استعادة الطوق القديمة مغزى هذا الأمر . كها خف عدد الاعتراضات ، ربحاً نتيجة للمشال الذي ضربه مارشال . فكقاعدة عامة اصبح و يدعن بصمت و لأراء اخوانه اذا كانت معارضة لرأيه ، وبذا

وكان الصوت في العادة هو صوت مارشال . الذي قدم ، خلال السنوات الخمس الاولى لتوليه منصب رئيس المحكمة العليا، كل وجهات نظر المحكمة تقريباً ، وقدم ثلاثة ارباع وجهات النظر في السنوات السبع التالية. ونصف وجهات النظر تقريباً واغلب القرارات الدمتورية الكبرى - طيلة فترة توليه منصبه ، وهي أطول من اي فترة قضاها رئيس للمحكمة العليا . ووجهات النظر الدستورية تلك ، هي سياسية في مضمونها ، فانوزية في شكلها ، وقلد صمحت للتشغيف السياسي يقدر ما كانت قرارات في مماثل معية ، وفي هذاه الجمهورية الجلايدة ، التي صيفت حسب افضل الرؤى الواعية الماصرة ، فإن و الكثير من سعادة الشعب » يعتمد على و انفاذ الرأي العام من العديد من تلك الأحكام المجحفة » حوفا . وقد كان كلام مارشال هو البلاخة الماضي الجماهري . وفي احدى الناسبات صرخ جون راندولف بيأس ضد احدى وجهات نظر مارشال و و هذا عنا » ، و إلا ان اي شخص في المولايات المتحدة لم يكن قاداً على القوار على القوار الديان وقع هذا الحفا » . و إلا ان اي شخص في المولايات المتحدة لم يكن

واكثر المواضيع التي تحدث عنها مارشال بشكل بملاغي واضع هدو سلطة القاندون او حتى 
قداسته . فاحترامه البالغ طرفية القانون يرقي الى مستوى البجيل حين يتعلق الأمر ببعض فقرات 
الدستور ، والذي غالباً ما وصفه بأنه و مقدس ع . وهناك شيء مشابه من المهابة واضع في معاملته 
للمشرعين بماحترام شديد وخاصة و رجال الدلولة المحتكين والرجعال الوطنيين » الدين 
وضعوا اطر اللستور . ولم يلمح قط الى ملاحظة فكر جيغرسون الذي يقول : و . . . ان القانون 
والمؤسسات عبب ان يسيووا بندا بيد مع تقدم العقل البشري » . فيا كان لاميركا ان تتوقع اكثر عا 
عطاها واضعو الأطر . فقد كان الواجب ان نقدس عملهم لا ان نمارضه . ومارشال مسؤول الى 
حد بعيد عن احترام الاميركين لقانونهم الاساسي « وللاباء المؤسسين » ، - وحتى عن « عبادة رداه 
حد بعيد عن احترام الأميركين لقانونهم الاساسي « وللاباء المؤسسة العليا قضية كانت فقرة 
الفضاة » . وهناك قصة تظهر مدى حيلته . فقد واجهت رئيس المحكمة العليا قضية كانت فقرة 
المدستور فيها غامضة بعض الشيء فسعى بقوة لحماية القانون وواضعي اطر الدستور من اي اتهام 
باخطاء لدرجة انه حمل الغلطة نفسها مسؤولة ظهورها » و لا احس بأن انتقص من قداد واضعي 
باخطاء الدراة المقدسة ، عندما اقول بأن بعض الغموض قد وجد طريقة لل هذه الفقرة » .

وهناك درس اعمق في بلاغة مارشال ، فهي تنضمن ارشادات بمثابة درع واق كامل من النابات ، والمبادى ، والأحكام التي قد تضمن ، بقدر ما تستطيع البلاغة ان تفعل ، تفسير مؤسساتنا المقدة الجديدة تفسيراً يتسم بحسن التمبيز . كيا هدف من وراء الفانون الى العداللة ، مؤسساتنا المقدة الجديدة تفسيراً يتسم بحسن التمبيز . كيا هدف من وراء الفانون الى الفلاللة والتغيير في قضية وجيونز ضمند اوغذن ، الاسباب ، ففي بلد مثل اميركا متأثر الى حدّ بعيد بوعي جيفرسون المجموري المتباين ، وامنداد ارائه نجد: وعقولاً قرية ومبدعة اعتبرت ان تقليص بنية السلطات الممنوري المتباين ، وامنداد ارائه نجد: معقولاً من . وهدا قد . . . . يوضع دستر بلادنا ويترك له بنية رائمة فعلاً عند النظر اله ، إلا انه يكون غير صالح للاستحمال . وقد منالم المباديم بالفموض ، وهي التي كان يعتقد في السابق انها سهلة للغاية ، وقد تشار الشكوك حولها بعيث لو تتبع المقل معاره لا المكن له ان يدرك منها شيئاً . وفي حالة كهذه ، فيان من الفروري بشكل خاص العودة الى المبادئ السليمة للحفاظ على تلك المبادئ . . . »

وربما اظهرت قضية و ماربوري ضد ماديسون ، بلاغة مارشال القضائية في ابلغ صورها . فنقاشه يفترض مسبقاً شكوكاً جهبورية حيل وجود تجاوزات من قبل اكثر الهيشات التشريعية ديوقراطية . إلا ان تلك الشكوك لم تتضع ابداً . وربما كان مارشال يتتبع فعلاً نقاش هاملتون في و الفدرالي رقم ٧٨ ه . وهو يختار الجزء الاكثر قانونية في الورقة رقم ٧٨ ، والذي يؤكد ببساطة ان تضير القانون هو من اختصاص المحاكم . وهو لم يوجه قط الانتباء الى و الأمزجة المريشة . . . بين الناس انفسهم » . فلماذا الابجاز ، ايجاز الواثق من نفسه ، والذي انتقدت اراه مارشال في بمض الاحيان بسبه ؟ . و يبد و انه ضروري للتعرف على مبادى، معينة » كها كتب ذات مرة ، و الذي يفترض انها استدحت وقناً طويلاً كي تترسخ ويتخد قوار بشأنها » . ومن المؤكد ان جزءاً من السبب يكمن في حذر مارشال الذي سبق ديوقراطية جيفرسون . فقد ووجه بجمهور متعد الانجاهات مؤيد وغير مؤيد ، وقد يني نقائم على الجانب المؤيد او الليبرائي ، هلألاً بدلك الجانب الآخر او الجانب الديوقواطي وغياً عن هذا الاخبر. والمهمة لا تستدعي العودة الى النقاش المستهلك الذي بدوره يتطلب إمانهم بضرورة المحافظة على المراجعة الشريعية .

ومن هنا فإن ما يميز فكر مارشال السياسي هو خليط من الاحكام العملية الصائبة ، وحكمة نظرية معينة . وهذا كل ما يتطلبه الاسر فعلاً . وقدد كان مارشال رجل دولة ، وليس فيلسوفاً سياسياً . كما كان رجل دولة في نظام حكم أسس حسب مذاهب فلاسفة سياسين . وقاد محكمة عملية أجبرت على ان تطبق بحكمة العناصر النظرية الخاصة لأول و أمة جديدة ي . وربما قدمت الصيفة القانونية لافكاره اصدق منظور لفهم الفكر السياسي الاميركي ، والذي ينصب على القانون العام ، والقانون الخاص ، اللذين فرضتها الطبيعة ذاتها .

# جوزيف ستورى

### بيتر شوتن

#### ch

لقد اثبت التجربة السياسية الاميركية نجاحها بحيث يبدو ابها حققت الهذف القومي الذي رحت اليه وجعلت من افكار المؤسسين قيام اول جمهورية عصرية عظيمة اسراً محكناً ، إلا ان تلك الافكار لم نفسون استمرار في شرح ذلك الفكر السياسي بأمانة اذا كان للأمة الجديدة ان تبقى . ولا رب من ان هذا هو ما عناه جورج واشتفان حين قال ، بلمانة اذا كان للأمة الجديدة ان تبقل : و لقد كنت دوماً على قناعة نامة بأن استقرار ونجاح الحكومة القومية ، وبالتالي سعادة شعب الولابات المتحدة ، يعتمد الى درجة كبيرة ، على تفسير القوانين وتنفيذها » . وقد كانت الولابات المتحدة عظوظة في هذا المجال . ففي العام ١٨٣٣ باشر جون مارشال منصب رئيس قضاة المحكمة العليا . وفي العام ١٨٦١ انضم اليه جوزيف ستوري ، الذي خلم في المحكمة حتى وفاته في العام ١٨٦١ انفس عاليه جوزيف ستوري ، الذي المارة على المحكمة حتى وفاته في العام ١٨٤٥ . ومارشال وستوري هما افضل مثال على رجل المدوثة

وانجازات ستوري ، وتأثيره ، وسمعته القانونية التي لا تبارى جعلت منه احد اهم الشخصيات السياسية الاميركية في القرن التاسع عشر . وقد كان اهم آثاره مقالاته و تعليقات حول دستور الولايات التحدة الاميركية » . إلا أنه خط خطوطات اخري غنافية ( بما في ذلك اعادة صياغة بجموعة القوانين الجنائية ، وقانون قومي للافلاس ) ، كيا حضر واشرف على تصنيف ونشر تشريع الولايات المتحدة المنام والشامل المكون من ثلاثة جلدات ، كيا ساهم بمقالات عدليدة في بملات وموسوعات علمية . وفي العام ۱۸۹۹ ، وحين كان في منتصف فترة خدمته في المحكمة العليا ، في العام ۱۸۹۹ ، فقد اعتبر العليا ، قبل ستوري منصب استاذ كرسي في القانون لدى جامعة هارفرد. ويشكل عام ، فقد اعتبر القوة المؤثرة في تطوير مدرسة القانون . وفي الفترة ما بين العام ۱۸۲۷ الى العام ۱۸۷۵ نشر القوة المؤثرة ون تطوير مدرسة القانون الوختصات والمختصرات) عن و قانون التعيل التجاري » ؛ وه منانون التعيل التجاري » ؛ والدستور » ؛ وو تنازع القواتين التعيل التجاري » ؛

وه قانون المشاركة ، ، وه قانون حوالات الحق ، ؛ وه قانون اذونات الدفع ، .

اما دابات ستوري و تعليقات على الدستور ، فقد دفعت بشكل صويع ، كما فعلت كتاباته الاخرى بشكل صعيع ، كما فعلت كتاباته الاخرى بشكل صعيع ، بتراث المؤسسين نحو اقامة امة متحدة واحدة ترأسها حكومة فعالة . وطلة القرن التاسع عشر ، لم يتحدث بمثل القوة والثقة ، والنبات التي تحدت بها سوى قلة من الشخصيات السياسية القومية ، دعماً لاقامة حكومة قوية ووثيقتها الناسيسية الاولى ، الدستور . وكانت الحكومة ، الى حدّ ما ، دافع ستوري للدفاع عن الدستور ، وشرحه لنوايا المؤسسين وتركيزه المستور على افكار معلمهم الفيلسوف جون لوك ، والتي ثبت اهميتها وضرورتها .

#### e Y »

وقفت في وجه تفسيرات ستوري مدرستان لتفسير الدستور . فمن جهة كانت هناك مذاهب اندر و جاكسون ، واتباعه ورؤيديه . والتي طللا تحدثت كيا لو كان في الامكان اختصاع الدستور المهم المنافر المين وجود مفهوم اعلى للشرعية والسيادة سابق للدستور .

ورغم أن ستوري انتقد مذهب جاكسون في الثقة اللاعدودة في الرجل الصادي ، إلا انه لم يعترض على المبدأ المديموقراطي في حكم الأغلبية . لكنه خلط تناييده فحذا المبدأ مع التذكير بأن المعتدال والواقعية لا يتعارضان سواء مع حرفية الحكومة الديموقراطية او روحها . اما ٥ الوهم المحدق ، بعلاة الديموقراطين فهو إيمانهم الجازم ان في الامكان جعل الحكومة الشعبية سبيطة المستوري نلك بالقدول أن الحكومات الاستبدادية فقط بسيطة البنية . لكن الحكومات الشعبية معقدة بالضوابط والموازين . وهي لا تؤسس بسهولة ، كها إن الحفاظ عليها ليس بهين . ولحد المعارضة أن المجازمة المحدودية المساومة المساومة المساومة المساومة المساومة المساومة المساومة على المساطقة السيامية الضوورية للمحدودة والحنكة السيامية الضوورية حكم الأفلية ، كوثت موقف ستورى للخطرة المعياأ المستوري ووجود حقوق طبيعية تقوق في الاهمية حكم الأفلية ، كوثت موقف ستورى للخطرية .

وكان المذهب الجاكسوني عبارة عن وجهة نظر دستورية غير نظرية ، ومغرقة في البساطة . اما ستوري ، فعل النفيض من ذلك ، فقد اعتقد بأن تغيير حقوق الولايات كمان نظريـاً بشكل غمير ضروري وخطر . ولجوئه المستمر الى المبادىء السياسية الاساسية صور الدستور على انه بجرد ميثاق تبقيه كل ولاية كما يحلو لها . لهذا السبب كان مذهب حقوق الولايات يمثل خطأ مباشراً . اولاً ، الأن جوءه الى نظرية خارجة عن الدستور قد قوض منزلته وصميم صلاحياته . وحيثها ازدهرت هذه النظرية ، لم يكن الحوار السيامي يتركز على اي من شروط الدستور يجب ان يفسر او يطبق ، بل كان الحوار بنجه نحو ما اذا كان للدستور اية صلة بالموضوع . والمشكلة الثانية ، ان المذاهب الاخرى المتلقة بحقوق الولايات لم تبحث قط ، وهي حتى لا تتناغم مع النظرية السياسية للأباء الأحسين . وحيث انها لم تعرف الولايات لم تبحث قفد كانت حافظة بترويد مفاهيم هؤلاء الذين و عارضوا » المؤسسين . وحيث انها لم يحب معاملة تلك المذاهب على انها غير شرعية . واخيراً أكد ستوري الدمتور . وهذا السبب يجه معاملة المؤلفة يقوض وجود أي تجمع ميابي قومي حقيقي . وقد النظرية الامركة بحيث تحكمها اكثرية قومية . وتجاهل تلك الاكثرية ، في حين يقلل من صممت الامسامي الدستورية الموضوعة لحماية الاقليات ، لا يمكن إلا ان يجلب الانهبار السيامي والفوضي .

وبذه الطريقة ، انتقد ستوري النظريات السياسية فؤلاء الذين سعوا الى تبسيط الدستور او ه تجاوزه ٤ . ليس لان مذاهبهم كانت غطشة وخطرة ، بسل لاتهم لم يقدّروا عمق الفكرو السياسي للمؤسسين حق قدرة . والامر لم يكن كذلك مع مستوري . ورغم انزعاجه من الفكرة السائدة واقائلة أن تقدماً بشرياً شاملاً كان ينتشر ، ورغم الحقيقة المتمثلة في ايجانه بان عصره كان وسطاً في عبالات الادب والتفافة ، والفكر الانساني بشكل عام ، فقد رأى ، وغم كل ذلك ، انه عصر ه استثنائي ٤ . وسمح التطور في عبالات و علم السياسة ٤ بظهرو حكومات جهورية في المعصر الحديث . وقد اكد ستوري تباعاً بأن الجمهورية تدين بوجودها الى دستور فريد ، يحظى بقبول شعب الولايات المتحدة ، ووضع نصوصه رجال دولة غير عاديين وعنكين .

ولا داعي للقول بأن الدستور ( والحكومة التي اقامها ) بجتاج الى حماية مستمرة من هؤلاء الذين سعوا الى تبسيط قواعده او تجاهل نصوصه . إلا ان ستوري ذهب خطوات ابعد من ذلك في دفاعه عن هذه الوثيقة . وحتى في اوقات الاضطرابات السياسية الحادة ، وحين بـدا ان الحكمة تقضي بـاللجوء الى تسـوية ، شـدد ستوري عـلى خـطورة تقـديم تنازلات تتعلق بـالمبـدأ الأول للحكومة ، ووجوب ألا يكون هناك من شك حول المعنى الاسامي للدستور ، ومركزيته بـالنسبة لكل اوجه الحياسة اللامة .

## ( T)

اما اعظم مساهمة مباشرة وجديرة بالثقة قدمها ستوري بهدف المحافظة على الدستور وادامته فقد تحققت في اثناء شغله لوظيفة قاض في المحكمة العليا . ومن ذلك الموقع انبثق فهمه المتماسك والمنهجي للدستور بصفته الاساس الحقيقي للأمة الاميركية . ومفتاح فهم فلسفة تشريعات ستوري يمكن ان نجده في الرأي الذي قدمه عام ١٨٦٦ الى المحكمة بخصوص قضية و مارتن ضد مستأجرات هنتر » . حيث نجد فيها معظم فرضيات ستوري الحقيقية المتعلقة بالسلطة القضائية وعمارستها بشكل قانوني من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة ، والسمة الدستورية الحقيقية للامة الاميركية .

وقد كانت هذه القضية اشبه بكابوس قانوني . فقد راوحت مكانها بسبب ظروف معقدة ومطالبات متضاربة وتقلبت في عاكم الولاية طيلة عقدين من الزمان . وكان موضوع النزاع مساحة كبيرة من اراضي فيرجينيا القيّمة ، التي كانت ملكاً لفرجينيا خيلال الحرب الشورية بموجب قرار مصادرة الولاية . وطالب ورثة عائلة فيرفاكس ، الذين كانوا قد انتقلوا الى انجلترا بحق ملكية هذه الارض ضد ادعاء فرجينيا . وفي البده ، قضت المحكمة العليا ، في العام ١٨٦٣ ، ان في وسع ورثة عائلة فيرفاكس المطالبة بحق ملكية الارض موضوع النزاع ، وذلك حسب الرأي الذي قدم ستوري للمحكمة ، على اساس ان مصادرة فيرجينيا للارض قد انتهكت وبشكل غير دستوري معاهدة بارس .

وكيا هو متوقع ، واجه رأي ستوري معارضة شديدة في ضرجينيا . حيث اعتبر تفسيره لقانون الولاية هزيلاً للغاية ، كيا ان المطالبات المحلية التي تتضمن مساحة كبيرة من الارض ومبالغ كبيرة من الأرض ومبالغ كبيرة من الأرض ومبالغ كبيرة من المال ما زالت معلقة ؛ اضافة الى ان رأي المحكمة لم يحظ بموافقة صريحة من اغلبية اعشائها . ورحم كل ذلك ، فإن شدة الرد الفرجيني كانت مفاجئة . فقد قامت اعلى محكمة فرجينية برشاسة الفاضي سبنسر روان باعدادة النظر في رأي مستوري ووجدت ان المحكمة العليا ليس لها سلطة قضائية على محكمة الاستئاف الفرجينية . وه بتسلسل ع الآراء أكد قضاة فرجينيا ان امر المحكمة العليا في قضية ورثة فرفاض من مستاجرات هنتر يجب ألا ينفذ ، لأن الفصل ٢٥ من المرسوم القضائي للعام ١٩٧٩ والذي منع المحكمة العليا لهولايات المتحدة الاميدرية ملطة قضائية الفرايات عكمة الولايات المتحدة الاميدرية ملطة قضائية على من فرارات عكمة الولايا ، هو غير دستورى .

وكان رد المحكمة القرجينية على استثناف قرار المحكمة العليا قد استؤنف بدوره وعرض امام المحكمة العليا بقضية جديدة هي و «ارتن ضد مستاجرات هنتر»، وموضوعها هو حق الولاية في ان تقرر لنفسها دستورية عناها، ووجد ستوري، في رفضه لذلك و الحق ع دهماً كبيراً في الفقرة الثالثة من اللاستور عناصة الفصل الثاني منها . فالدستور و يشترط ع تفويضاً من الكونجوس للاستثناف ضد السلطة القضائية للمحكمة العليا وفي جمع قضايا القانون والعدالة ، التي متبرم بموجب في ظل هذا الدستور ، قوانين الولايات المتحدة ، والمعاهدات المرسة ، او التي ستبرم بموجب في ظل هذا الدستور ، قوانين الولايات المتحدة ، والمعاهدات المرسة ، او التي ستبرم بموجب يكون قد نهض بواجباته بموجب الدستور . اضف الى نقلك ، فإن منح الكونجرس للحكمة المعالد المتعاشدية على التي السلطة القضائية عالم القضائية عالم التقابلة المتعاشلة عناه المقضائية على الن القصائحة قد يرس والما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة ع. وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة ع. وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة ع. وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة » . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة عد . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة » . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة » . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ، وليس المحكمة » . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية عليه المناسلة القضائية ، وليس المحكمة » . وحول ما اذا كانت السلطة القضائية ،

الى قضية ما ، كيا حدث هنا ، فقد المع ستوري الى و ان من العبث البحث في حرفية الدستور عن اية اهلية يمكن للمحاكم ان تعتمد عليها » .

ويمكس تفسير ستوري الشامل لمسألة استناف سلطة للمحكمة العليا القضائية فهها هاملتونياً للدستور . وكان من الواجب تفسير السلطات القومية بشكل شامل . وعندما يستدعي الامر تفسير المتياذ ما للسلطة القومية ( مثل مسلطة المحكمة العليا في الاستثناف ) يعتقد ستوري انه و بجب اعتبار جميع الوسائل العادية والملائمة لتنفيذها جزءاً من السلطة ذاتها » . وبالقدر نفسه من الأهمية ، بجب « الا يسمح بإقامة سلطة ما يمكن ان تطفى على اهداف [ السلطة القومية ] المعترف بها ، او تحمد منها » .

وكان متوري يعلم انه حتى عارسة الولاية لسلطاتها السياسية الفانونية يمكن ان تعيق ممارسة الحكومة القومية لكامل سلطاتها الدستورية . ولحسن الحنظ ، فقد توقع الاباء المؤسسون هذه المسألة . فالدستور و قد افترض . . . بأن حجوزات الولاية ، وتحيزات الولاية ، وغيزا الولاية ، وغيزا الولاية ، وغيزات الولاية ، وغيزات الولاية ، والموجهه او بفترض ان ترجهه » . لذلك فإن تماثل النفسيات الدستورية ضروري للحفاظ على الهسحة السباسية للامة الامركية ، وهو نتيجة مقصودة لسلطة المحكمة العليا الفضائية ، وسعوا الدستور في والمائية في غناف الاراء التي تصديما عكمة استئاف فرجينيا ، اكد ستوري من جهته بأن الدستور يفرض سلطته على الأفراد كما يفرضها على الولايات ، و لأنه يؤدحم بالشروط التي تقبد سبادة الولايات او تلفيها في بعض اعلى فروع على المؤلوع ، والواقع ، ان الملدف من الدستور هو « تجميريدهم جيماً من عمارسة بعض سلطات السيادة ، وتقيد عارد السلطات الاخرى وتنظيمها » .

وكانت المقدمة المنطقية الاساسية لستوري هي أن الدستور يجسد أكبر تعبير سياسي عن سيادة الشعب . وهكذا، فإن المولايات لم تؤسس الاتحماد كيا أنها لا تمتلك السيادة ، وأن الدستور لا يتضمن أي نوع من المعاهدات بين امم متساوية . فهذه الوثيقة تدين بمنزلتها العالية وصلاحياتها للشعب فقط .

## ( 1)

ومن وجهة نظر ستوري ، فإن اتحاداً قوياً ودائهاً لا بد ان يتضمن شرطاً أساسياً لحماية الحقوق الطبيعية المهمية مثل حمل الفقوة الطبيعية المهمية مثل حمل الفقوة الطبيعية المهمية مثل حمل الفقوة المناصة بالتجارة وبعض الفقوات الحاصة بقرارات العقود التي سبق ذكرها ، وان يشتمل عمل بصبيص من امل للسود المصطهدين . واخيراً ظهر رأي مهم في مجال الرق . ومع ايمانه بأهمية غايات المحكوم ، فقد ضر ستوري الدستور دوماً على اساس انه يسمح بمارسة سلطات قومية واسعة ،

ويحد من صلاحيات الولايات . ويالتالي ، فقد وظف ستوري تفسيراته للدستور في خدمة الحقوق الطبيعية . ويمكن تبين هذا في تفسيره للبند الاول ، الفصل الماشر ، الفقرة التي تمنع حكومات الولاية من تعطيل التزامات العقود . وأمثل بابليوس ( التي رفضت صراحة التشريع الحاص بالمدينين الذي اقرته الولاية قبل ان يتبناه المذستور ) ، فقد آمن متسوري بأن تلك الفقرة تضمن حقوق الفرد . كيا ان العقود التي توضح علاقات الملكية ، وحق الملكية هي حقوق اساسية ، مثلها في ذلك مثل الحق في الحرب والحياة . او حسب كلمات ستوري و بالكاد يمكن اعتبار الحكومة حرة اذا ترك حقوق الملكية كي تعتمد وحدها عل ارادة الهيئات التشريعية دون اي رادع » .

وقد اكد ستوري تباعاً على الحدود الدستورية للتنظيمات التي تصدرها الولاية . ومساهمته المميزة في التفسيرات الدستورية كانت تهدف الى التأكيد على ان حقوق الملكية اساسية ، سواء كانت فردية او جاعية . وحكفايه تحسك ستوري في قضية وتبريت ضد تابلوره برأيه في ان مصادرة فرجينا لارض الكنيسة الاسقفية ، ويعد ان كانت الهيئة الشريعية الفرجينية قداكدت بوضوح ، في وقت سابق ، حق الكنيسة في تلك الاراضي ، قد انتهكت و روح الدستسور وحرفيته ه ، ومبادىء المدالة الطبيعية ايضاً ، وفي قرار عام ١٩٨٥ ، يخص قضية و مدينة باوليت ضد كلارك ، وسع ستوري الحماية التي يسطها على المؤسسات الحاصة لتشمل المؤسسات المامة ايضمنة في تلك ايضا ، واستخدامها كمفياس بالعقد ، فإن المبدأ فانه يستحد معقوليته من العدالة الطبيعية التي أمن سنوري انها مضمنة في تلك المفقرة ولين في المبدأ أنه بالمنوري انها مضمنة في تلك المفقرة لتشمل المواثيق بين الولايات ، واستخدامها كمفياس لحماية امتياز كياة دارغوث من تدخلات الولاية ، وقال جازماً انها تمنع يوجب ، واستخدامها كمفياس لاقامة حسر مكوس مجاور لجسر مكوس اخر كان قد بني في وقت سابق بجوجب استباز في الولاية . وقد شعديد بين رئيس القضاة تمائي وقد كشعف قضية و جسر عبر تشارلز ضد جسر دارن و عن خلاف شديد بين رئيس القضاة تماؤي ووقد شدين نصوص التشريع والتقدم والتقدمادي .

وحيثها منحت حقوق الملكجة افراراً صريحاً من قبل الملكومة فلا يجوز للمحاكم و ان تفترض ان الهيئة التشريعية تمتفظ بحقها في ان تدمر ما منحته هي نفسهاه. فأعمال مثل تعريضات النياب المعادلة هي غير دستورية . فاوجه عدة من هذه الصياغة بحاجة الى تأكيد , اولاً ، رغم ادراك ستوري لامكانية تدخل الحكومة في التزامات العقود بموجب الدستور ، فقد وسع على الدوام من اجراءات حمايتها من قبل حكومات الولايات سواء بموجب الدستور او بما تفرضه العدالة الطبيعية . اخراءات حمايتها من قبل طبيعة ، والهيئات ثانياً ، لم يكن مذهبه محافظاً في طبيعته ، حسب بعض الادعاءات ، فالمقلية الإصلاحية ، والهيئات التشريعية التقدمية التي سعت الى الاطاحة بالقرارات و المحافظة ، السابقة ، لم تكن هدفه الوحيد . كما لم تستهدف اراءه و اية » هيئة تشريعية للولاية ، سواء كانت لبيرائية ام محافظة ، ديموقراطية ام غناه واحد سابقة . واخيراً ، غنارة ، ذات توجه عام أم متحيزة لقطاع ضيق ، يكون الغرض منها ابطال وعود سابقة . واخيراً ،

لم يرغب ستوري في ان تصاب الهيئات النشريعية للولاية بالعجز، فقد كان همه الرئيسي ان تلتنزم الولاية بالاتفاقات التي سبق وعقدتها . ولهذا السبب لم يكن لسديه اعتراض على وجدود ما يسمى فقرات الهروب في المنح النشريعية .

كما اكد ستوري أنه لا يجب البت في القضايا الخاصة بالقانون الدستوري حسب أراء القضاة التي تأخذ في الاعتبار السياسة الاجتماعية . ومع ذلك فقد كان واضحاً ان التفسير الدستوري في هذا المجال قد عزز هـدف المؤسسين في قيـام جمهوريـة تجاريـة . ولا شك ان كنـائس ، ومدن ، وجامعات ، وجمعيات خيرية قد استفادت بشكل مباشر من قرارات ستورى الدستورية . كمها استفادت خطوط للسكك الحديدية ، وشركات لبناء الجسور ، ومؤسسات خاصة مماثلة هندفها الربح ، التي حصلت على امتيازات او حقوق اقتصادية من بعض الولايات في مقابل نفقات رأسمالية . وكانت تلك الاتفاقات مثيرة بسبب النفع العام المنشظر منها ، ومخاطرهما الاقتصادية الكبيرة بالنسبة لرجـال الاعمال والمستثمرين . ( ويجدر الـذكـر هنـا ان المؤسسات الاثتـلافيـة (Corporations) بمعناها الحالي كانت نادرة في ذلك الحين ) . وبالنسبة لما فكر به ستورى فإن النتيجة العملية الفورية للتمسك بالتفسير الواسع للفقرة الخاصة بالعقد ضد الهيئات التشريعية للولايات كان لضمان الرأسمال المجازف الضروري للتحسينات والنمو الاقتصادي عملي المستوى القومي كله . اما النقطة الحاسمة في خلاف مع تباني في قضية جسر نهو تشبارلز ، فهي ان تباني افترض أن التطور الاقتصادي سوف يخبو أذا كان كل غموض في المنح التشريعيـة سيفسر لصالبح المتعهد ضد مصلحة الشعب . ورداً على ذلك دافع ستورى عن رأيه منطلقاً من الأسس ذاتها التي بني عليهـا تاني وجهـة نظره . فكتب يقـول ه من جهتي لا استطيـع ان اتخيل خـطة تـوقف جميـع التحسينات العامة التي تقوم بها مؤسسات ورؤوس اموال خاصة أضمن من تلك التي تجعل انفاق ذاك المال غير اكيد وموضع تساؤل ، سواء بالنسبة للامان او الانتاجية ، .

أما تأثير تفسير ستوري المتعلق بالفقرة الخاصة بالعقد فقد حرر اصحاب الاصلاك الخاصة والشركات من الشروط التعسفية للهيئات التشريعية في الولايات . وكان تفسيره للفقرة الخاصة بالتجارة قد ادى دوراً متماً للحد من سلطة الولاية في التدخل في عملية و تداول » الاملاك . وفي تفسيره بدوراً متماً للحد الوغدية التجارية التي تفسيره بدورية البخرية الله المناز المفارع للقوارب البخارية التجارية التي تعمل في الجابة بين نويورك ونيوجرسي » باطل ، لأنه يتنازع مع قانون تراخيص فدرالي . وكانت الفكار مارشال القومية ( التي ساعد ستوري في بلوريا ) قد عرفت سلطات الكونجرس التجارية بشكل واضح . ومع ذلك اوضح الحكم المصادر في قضية جوبيون أن ولاية نويورك قد عقلت التفاق يتجاوز حدود السلطات المفاوحة لما لمناوحة فلا يحق للايتمان المناوحة لما المناوحة لما المناوحة بالمناوحة المناوحة مناوك وتحويري بمنح امتيان للقوارب البخارية رغم التشريعات الفدرائية المناقضة . وقد ممكن صنوري بعمد ذلك ، من تجاوز قضية وجيونز ضد اوغذن » والتأكيد على أن التجارة القومية هي حق مطلق حتى عندما تكون القوانين الخواصة با معلقة . وقد منع هذا المفهوم الدستوري الهيئات التشريعية للولايات من عقد د أي »

شكـل من اشكال الاتفاقات التي قـد تضعف من سلطات الكونجوس الـواضحـة فيـما يختص بالنجارة ، حتى وان لم يكن هناك أية تشريعات فدوالية محدة بهذا الخصوص .

وهكذا ، فإن تفسير ستوري للفقرة الخاصة بالنجارة قد ضيق من مفهوم سلطات الولاية ، والصدت فلسفته التشريعية على انه لا يجب حماية الملكية من الاجراءات التعسيفية للولايات فحسب ، بل يجب حماية نداول الملكيات بين الولايات من تلك الاجراءات ايضاً ، وقد كان لهذا معني دستورياً واقتصادياً خاصاً بالنسبة له ، فوجود و تعامل غير محدود من دون رسوم او قيود بين الولايات ، هو في حدّ ذاته نعمة لا تقدر بثمن ٤ ، وجول هذه التقطة اشار ستوري فيها بعد في معلياته على الدستوره انها تجعل هدف كل واحد ان ينظر دوماً لل مصلحة الجميع ، ولا يقصر عملياته على المحيط الفيق الواقع ضمن اراضيه ٤ . وبذا تقرم تجهارة قومية مزدهرة متحررة من تدخلات الولاية التي قد تضعفها في المقام الأدل ، وولائهم في المقام الأخير ، أي انه ينعش بين المواطنين بربط مصاحبة الموسية .

وكها ساعدت معتقدات ستوري القومية في بلورة تفسيراته الخاصة بالعقد والتجارة ، فقد ساعدته ايضاً في التعامل مع مشكلة الرق العربصة . وكان ستوري يكن عداء مطلقاً للرق وتجارة العبيد . وفي اثناء تأديته لوظيفته كقاض كان يشجب تلك المؤسسة البغيضة بخشونة وبتعابير قاسية ، فممارسة الرق وتجارة الرقيق تنتهك التعاليم الاميركية الاساسية في العدالة والقانون الطبيعي . وهل اية حال :

فإن دساتيرنا في الحكم قد اصلت صراحة بأن جيع الناس بولدون احراراً ومتساوين ، هم حقوق معينة لا يكن التنازل منها ، من يبها حقوم في التنح بصياتهم ، وحررتهم ، واملاكهم ، وفي السمي تأتين سلامتهم وصعادهم . أثن يتسامل الأفريقي التصد ، الست انساناً وأماً ، ؟ ونحن نقاعر بكفاحنا النيل ضد تعديات الاستبداء ، فهل تشى ان الاستبداد يتحمل الصيغة الأكثر احتذالاً لتعدي السلطة على حقوق مواطنيها ، ورضم فلك فإن هناك أتاماً بيننا يعتقدون ان الحكم على افريقي بائس بالعبودية المؤبدة ليس عطل .

وطبقت اراء ستوري القانونية هذا التعليل . فأصدر حكماً في احدى القضايا يقضي باعتبار الرق خرفاً للقانون الدولي . وفي قضية اخرى ، فسر معاهدة اسبانية اميركية بحيث تسمح باطلاق سراح مجموعة من العبيد الذين ثاروا ضد بحارة سفينتهم الاسبانية ليقموا في أسر سفية حربية اميركية . وكان من الواجب ان نفسر النواحي الغامضة في الاتفاقية لصالح الحرية وضد الرق عندما تكون حياة الانسان وحريته هما القضية .

وعند اتخاذه لقرار في موضوع عن الرق اثيرت مسائل دستورية مباشرة ، وكان على ستوري ان يواجه حقيقة ان الدستور قد وضع تسويـات هامة بالنسبة للرق في انتظار نبـذه نهائياً كـيا هو معروف . ورغم ذلك فإن التسويات لا يمكن التخلي عنها وهذه الحقيقة المؤلة ظهرت بوضــوح في قضية و بربح ضد بنسلفانيا » . وبربيج هذا هو عام وكله مواطن من ميريلاند ، قبض على رقيقة هاربة مع طفلها في بنسلفانيا وقام بترحيلها دون الحصول على الشهادة اللازمة من الولاية . ونتيجة لفلك ادين بربيج بتهمة الخطف بجوجب تشريع بنسلفانيا الذي سُن لحملية السود الاحرار من ان يقبض عليهم خطأ ويعتبروا عبداً هاربين . وكانت المسألة الفانونية الرئيسية التي اثارها محلمي بربيج تتحدى دستورية فانون بنسلفانيا مباشرة . كها اثارت القضية ايضاً مماألة دستورية موسوم الارقاء الهاربين للعام 1۷۹۳

وقد أشار رأي ستوري المقدم الى المحكمة بأن الفقرة الخاصة بالارقاء الهاربين في البند الرابع ، الفصل الثاني ، والقاضية بتسلم الاشخاص « المحتجزين للخدمة او للعمل في احدى الولايات بموجب قوانيها ويفرون الى ولاية اخرى » ، يتضمن « بندأ أساسياً » والذي ما كان للإنحاد ان يقوم دون تبنية ؟ . اضف الى ذلك أن الفقرة الحاصة بالارقاء الهاربين كانت تتطلب ان يحرر الكونيجرس المالقة بالستورية يمرر الكونيجرس المطلقة بالنسبة لهفا المرسوم . لكن اثن تشريع بنسلفانيا تدخل دون اذن في سلطات الكونجرس المطلقة بالنسبة لهفا المجانب من الرق فقد قفي بعدم دستورية . لكن هنا كان الشرك ، فرغم ان الولايات لا تستطيع أن تموقل عارسة السلطة الفدرالية فيا يختص بالرق ، فإنها لا تستطيع في غما ان الولايات على نقطة مهمة بالنسبة للسلطة الفضائية كان قد اثبارها في قضايا السلطة . وهنا اكد ستوري على نقطة مهمة بالنسبة للسلطة الفضائية كان قد اثبارها في قضايا سابقة . لقد كان الكونجرس مراماً بإيجاد الوسائل التي تكفل تنفيذ القانون الضدراني ، إلا انه لا يستطيع ان يجبر مسؤولي الولايات على انجاز تلك المهمات .

واثبت قضية بربح انها نكسة للمصالح الجنوبية . حيث اصبح عكناً لمسؤولي الولايات ، عمال شروط قانون الارقاء الهاريين للعام ١٩٧٣ تماماً . وكيا هو متوقع ، اقرت بعض الولايات ، مثل ولاية ماساشرسيتس ، ما اطلق عليه قوانين الحرية الشخصية . ولم تمنح ولاية ماساشروسيتس قضاة الولاية من الاعتراف او الاذعان لمرسوم العام ١٩٧٣ فحسب ، بل انها منعت للسؤولين ايضا من اعتقال الارقاء الهاريين وحدظرت استخدام سجون الولاية لحبسهم . ولم يكن الشماليون لارقاء الهاريين كلية . وبالطبع ، لا يمكن لستوري ان يقوم بذلك ويبقى مخلصاً لمقاصد الدستور الواضحة . وقد تبق ستوري ، وجهة نظر مضادة لانصار الغاء الرق ، والقائلة ان بقاء المدستور فيا بعد ، بخصوص الاتحاد ، واعني بذلك قوله ان حل الاتحاد ء كوسيلة لالغاء الرق ، يماثل في حكمته حرق مدينة لتخلص من اللصوص فيها ه .

( 0 )

كانت سلطة ستوري القضائية ، التي ارتأت ان حكومة قومية قوية هي اضمن وسيلة لاقرار حقوق المواطنين الطبيعية ، ثمرة جهود متناسقة لمطابقة مقاصد المؤسسين مع مهمة تفسير الدستور التي لا تترقف . وجاء اهتمامه بمفاصد المؤسسين من ابجانه الراسخ بأن و القاعدة الأولى والأساسية في تفسير جميع النصوص هي ان نؤولها حسب ما تعنيه التعابير وما قصد اليه الأطراف ٤ . وقد جعل و الفدرائي و تلك المهمة بمكنة اكثر من اي مصدر متوافر اخر . ويجدر بنا ان نذكر ان اكثر الروايات سطحية وضالة هي تلك التي بفيت من المؤتمر الدستوري حين نشره و جورنال ٤ ماديسون في العام ١٨٤٠ . ويعتبر و الفدرائي ۽ دون شك اكثر الفسيرات ،التي اجمت عليها الآراء في المؤتمر، جدارة بالثقة . ورغم انه كتب في خضم الصراع من اجل التصديق على الدستور ، إلا انه يقدم تبريرات نظرية عن الدستور ، وتحصيصاً مفصالاً عن شروطه المختلفة .

ورغم انه يبدو متوقعاً ان يتنبع ستوري بدقة تعاليم والفدوالي»، فإن تلك الممارسة لم تتغق معه . وبالنسبة للبعض كان البحث عن التفسيرات الدستورية مشبوهاً في حدّ ذاته ، لأن الدستور ليس نتاج حنكة خاصة . وقد سخروا من هؤلاء الذين ء ينظرون الى الدستور بتبجيل وقداسة » ، وتبعو اتعاليم جغرسون القاتلة بأن كل جيل يقف على اكتاف الجيل الذي سبقه بسبب ء التقدم في العلم » . وقد أمنوا ، بأن الارض تخص الاحياء بموجب « حق الانتفاع » . وان من حق الشعب في كل جيل ان يحكم نفسه « كما يجلو له » . وهذه الافتراضات جعلت من الممكن صوف النظر عن الثغافة الدستورية لأما عبرد معارف عتبقة .

والأشدانارة للمتاعب من ذلك كتابات المدافعين عن حقوق الولايات الذين انكروا ويشكل منظم الصلاحيات الدستورية وللفدالي ع. وهذا وصفه سبنسر روان ( الذي يعتقد بأن جيفرسون اختاره كرئيس للقضاة ) بأنه و مجرد منشور صحفي كتب في لهيب المعركة وضراوتها ع. واختار روان ان برجه اللوم الى هاملتون صلى انجازه ، مشيرا الى ان مؤلفه الرئيسي كان و يفتىرض انه يؤيد المكومة المنشاسنة ع. كيا لاحظة لمل ابشور وهو احد مفسري المدتور الجنوبيين انه الفداراي و قد احد مفسري المدتور الجنوبيين انه الفداراي و قد احباد عنها على انه مجرد حجة ندعم احباد عبداً على المنتور على على المتورد عبدة تناهم المجرد عبداً المبيب فهو لا يحظى بكامل ثقتنا ع. واخيراً ، لم تكن نظرة جون تايلور الى المغدال ، وفي احيان اخترى تجنب اية اشارة اليه . وحاول من وقت الى آخر رفضه . وعاولات الرفض هذه لم تنظهر معارضته الشعبرة المخذا المعمل فحسب ، بل واظهرت زيف إعانه بأن تغير خطة فرجينا في المؤتمر الدستوري كان يعني هزيمة الحكومة القومية .

وهذه الاشارات الى روان ، وابشور ، وتايلور هي مجرد شواهد على استبعاد المدافعين عن حقوق الولايات المستمر و للفدوالي ، خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر . وقد أمن ستوري بأن هذا التفسير خطير . كها حاول هؤلاء اعادة فتح الحوار حول المدستور ، مع ان الفائمة من المستور كانت قد اشبعت بحثاً في مؤتمرات الولايات للمصادقة عليه . صحيح ، ان و الاطراف التي تشكلت في ذلك الحين قد بقيت معروفة ، ولفترة طويلة بعد ذلك ، ونلمس اثرها في تشريعاتنا وغيرها من المناقشات العامة » . وقد لاحظ ستوري بحزن في العام ١٨٣٣ ان تلك للحداولات و ربما » د لم تتوقف تماماً ابدأ » . وهذه المعارضة لم تمنع ستوري من الاعتماد على « الفعارالي » بصفته المرجع الاول للتفسيرات الدستورية . ووجدت محاضراته واراؤه القانونية دوماً العمون في ذلك المبل . وفي « تعليقات على الدستور » فقد اضاف الى صفحاتها « كل ما يبدو ذا اهمية دائمة في ذلك الممل العظيم » .

## (7)

الحالاف المستمر حول مصدر ومادة تفسيرات ستوري الدستورية ، دفعه نحو فعل اعلى في عمال اعلى في الدارة شؤون الدولة . وايمانا منه بأن و مهندسين من الطراز الأول فوي ايمان ، قد اقاموا بنية و ترتباتها مليتة بالحكمة والنظام ه . ولم يسعى ستوري الى الاسهاب في شوح المدستور وتطبيق مذاهبه فحسب ، بل حافظ على تأثيره وقواه . ولانجاز هذه المهمة ، اعتقد ان من الفسروري سحب الدستور من ميذان الصراع السياسة المواطنون بشدور حول مسائل تتعلق بالسياسة العامة ، فهذه الحلامة المواطنون بشدور من سليها . لكن قد يكون قيام خلافات تتعلق بصلاحية او قيمة الوثيقة ، التي قد يكون تفسيرها ضرورياً لحل اشد تلك الخلافات ، امراً خطيراً جداً . وهو لم يطمئ قط الى امكانية استمرار وجود الحكومة الجمهورية . ووافق ماديسون الرأي على ان و اكثر الحكومات عقلائية لن ترى في تحييز المجتمع الى جانبها ميزة غير ضرورورية و.

واعتقد ستوري ان من الضروري تربية المواطنين على تبجيل المستور والأمة الاميركية ، ورأى تحقيق ذلك بايجاد تاريخ سياسي يشرح المبادىء الأولى للحكومة الاميركية ويضعها خارج نطاق النقاش السياسي الدائر حول الموضوع . وكان تاريخ ستوري يتعلق بالشعب الاميركي منشل بداية توطنه في مستعمرات ، وصوراً بعسراعه مع انجلترا والحرب التي تلت ذلك ، ألى تبضه لللستور والذي كان د نصراً مؤزراً لقضية الحرية القومية حتى اكثر من ذلك النصر الذي فصلنا عد بلدنا الأم » . ونبعد نسخاً غتصرة من هذا الناريخ في عاضراته المدرسية ، وفي كسابات ، وارائه القضائية (خاصة في قضية و مارتن ضد مستأجرات هنتر») ، لكتبا لم تصل الى تطورها المنسق إلا في و تعلقات حول الدستور » .

واكد هاملتون في « الفدراني » ان بنوه الكونفدرالية لا ترتكز على مصادقة الشعب ، بل على « موافقة الحيثات التشريعية المختلفة » . ( ونفاقمت هذه المشكلة بسبب « الحرطقة الكبيرة » التي آمن بها البعض والقائلة بان « كون المرء طرفاً في ميثاق يعطيه الحق في ضمخ ذلك الميثاق » ) . ولم تعد هذه الصموية قائمة بعد المصادقة على المدستور ، لأن مؤتمرات المصادفة ذات الصلاحيات الخاصة اعطت الحكومية القومية الجديدة اساساً مياسياً « اعمق من أية صوافقة تقدمها سلطة مفوضة » عن طريق التأكيد على ان صلاحياتها تنبع مباشرة من الموافقة الشعبية . وبناء على تحليلات هاملتون ، حاول ستوري في التاريخ السيامي للشعب الأميركي ان يظهر ، في تعابير حقيقية ، ان اللمستور علل اكبر تعبير عن السيادة القومية . ولاتبات ذلك اوضح بأن وجود الشعب الأميركي يسبق ( تاريخياً ونظرياً ) حكومة الولايات المتحلة . وظهر الشعب الأميركي رسمياً بفضل معارضته لاتجلترا ، شكل بعدها حكومة . ووفقاً لذلك اجتمع مندويون في اول و تونجرس » لأول معارضته لاتجلترا ، شكل المناطقات التي تشمها السيادة سواء كما يفرضها و الامر الواقع اور التشريع » . ونظراً لأن هذا الكونجرس قد عمل كحكومة قورية ، لذلك يكن فهم سلطته في الحكم و ليس على اساس انه مجموعة من الموكلاء المنوضين من المستعمرات الاميركية لحكومة الامر الواقع ، بل على اساس انه سلطاته الإصلية نابعة من الشعمرات الوركية مكومة الامر الواقع ، بل على اساس ان سلطاته الإصلية نابعة عقط حين حلت بشكل قانون من قبل الحكومة الكونقدرائية ويوجب بنودها » .

ومنذ العام ١٧٧٤ ، اصبح كل عمل سياسي بمثل ارادة الشعب الاميركي . وكمل هذه الأعمال حدثت و بمباركة ورضا الشعب الذي عمل مباشرة ويصفته ذو سيادة ورون تدخل الموظفين الذي يون الذين فوضت اليهم سلطات الحكومة العادية في المستعمرات » . وكان اعلان الاستقلال الذي يون المبادىء السياسية التي يررت الثورة في حد ذاته « عمل سلطة سامية ذات سيادة » . وحسب تأريخ ستوري لم تكن الولايات قط ذات سيادة ، لأن السيادة كانت للشعب وحده . وهذا يعني ان انصار حقوق الولايات الا يستطيعون الادعاء ان الولايات هي التي شكلت اطراف الاتفاق للمصادقة على المستور، وبالتالي ، فليس لديم بقايا من سيادة تسمح لحم بحرية سحب موافقتهم عليه .

وبيذ، الطريقة سعى ستوري لاثبات ان الولابات المتحدة ليست في الأصل أمة من ثلاثة عشر شعباً موحدين لاغراض نفعية . بل هي حكومة جمهورية شرعية استمدت سلطتها مباشرة من عمل تأسيعي لنصب واحد . والزم مرسوم تشكيل الحكومة كل شخص يتنفي ما لخرين لاقامة و هيئة ستوري لوك الرأي في انه في مثل تلك اللحظات و فإن كل شخص يتنفي مع اخرين لاقامة و هيئة ساسية » في ظل حكومة واحدة ، يلزم نفسه تجاه كل فرد في المجتمع بأن يخضع لفرار الاعليية وان يتنفق مع ذلك القرار » . والواقع ، ان الاقلية من سكان المستعمرات الدين عارضوا في الأصل المتورف وبعدا انفسهم في حالة حرب فعلية مع الأغلبية لأن و انشقاقي الاقلية كان ينظر اليه في حالات كثيرة كجريمة تحمل في طباتها عقورة مصادرة الاموال » او الغرامة ، او عقوبات شخصية قد تصل الى الاعدام . وفي ابسط صوره كان يعتبر تعدياً ، لا يمكن السكوت عليه ، على الحقوق العامة ، وعدم اكتراث بالواجبات الوطنية » .

ومن الواضح ان تأريخ ستوري قد تبني بشكل رائع ومباشر الفلسفة السياسية للوك . وقمد اعتقد مثله بأن الشعب يسبق الحكومة التي يكونها ، وهو اعمل منها من نماحية المبدأ . واكمد ستوري ، مثل لوك ايضاً ، بأن غرض الحكومة هو تأمين حقوق معينة سابقة للسياسية . واخيراً ، ومثله مثل لوك مرة اخرى ، اكد ستوري ان الأمة الجديدة لا تبرز الى الموجود إلا عشاما تصبح اغلبية الشعب غير قادرة على التسامع مع سوء الممارسات السياسية . فعنذ الثورة ، وحتى اذاعمة اعلان الاستقلال ، ولحين تبنى الدستور ، جعلت اغلبية من الشعب الاميسركي ، عملت باسم الشعب كله ، من تجربة جديدة في الحكم الجمهوري امراً مجكناً .

ولا يفوتنا القول ان المؤسسين يستحقون كل الاحترام على التصميم الذي وضعوه لكل من الحكومة والدستور .

و ان من يؤسس مستشفى ، او كلية ، او حتى مؤسسة خيرية خاصة وعدودة ، ينظر البه عن حتى كمجسن للجنس البشري . فكم من التبجيل والثناء يستحق هؤلاء الذين كرسوا حياتهم لتكوين مؤسسات . . . ما زالت تحافظ على مبادى الحرية وغارستها بتشاط وقوة دائمين » .

وبالنسبة لتاريخ ستوري ، ربما كان الشعب ذاته هو البطل المثابر ، اكثر بما كان المؤسسون . فعنذ العام ١٧٧٤ الى العام ١٧٨٨ نهض جيل من المؤسسين الاميركيين بأعمال عظيمة للخدمة العامة . وقاوموا الاستبداد البريطاني . اضف الى ذلك أنهم اسسوا أمة جديدة تلتها حكومات وتوجت كل ذلك في خلق دستور جمهوري حقيقي وفعال . لذلك فإن شجاعتهم وتفانيهم يستحقان ثناء واحترام الاجيال اللاحقة الدائم .

وكان امل ستوري ان يغرس في النفوس ه مودة وتبجيلاً تجاه الدستور » ، وأن يجرك تاريخه وتعليقاته الدستورية العقول المبدعة من اجل مراجعة اكثر تمحيصاً للموضوع كله . وقد اثر تاريخه السياسي في بعض ابرز الشخصيات العامة في عصره ، بما في ذلك صديقه الحميم دانييل ويستر ، كما ان تعاليمه لم نفت على الإجيال اللاحقة من القادة الإميركيين . ويهذا الصدد لا يسع المرء إلا ان يعجب بتحليلات لتكولن في اصل الدستور في اول خطاب المقاه بمناسبة توليه منصب الرئاسة :

و وجدنا أن العرض هو . . . أن الاتحاد دائم ، كما يؤكد تاريخ الاتحاد نفسه . والاتحاد اقدم يكثير من الدستور ، وقد شكل بالفسل في و ينور الزمالة ، عام ١٧٧٤ . وقد انضيح وتواصل ياحالان الاستقلال ما ١٧٧٧ . ثم انضج اكثر وتوصد تصير الولايات الثلاث مشرة ، في فلك ألحين ، التي تعاملت وارتبطت بشكل صريح ودائم في ينود الكونفدالية صام ١٧٧٧ . واحيراً ، كسال المدال المعراً ، كسالاً ، . احد الاهداف للملك لوضح وتاسيس الدستور في العام ١٧٧٧ هو و تشكيل أنحاد الاثر كسالاً ، .

لقد كان هدف ستوري الرئيسي في بجال فن ادارة الدولة هو الحفاظ عمل المستمور بكامل قوته ، وقد تابع ذلك الهدف كقاض ، ومعلم ، ومؤلف . كيا قصد ان يشكل عقل اميركا القانوني والسياسي .

### ( Y )

كان تفسير لنكولن لأصل الاتحاد ، والذي توافق مع تحليل ستوري اميراً حلواً ومرأ في آن

واحد . حلواً ، لأن قيام لنكولن بوصف اصل الاتحاد على النحو الذي ورد كان كأغا يخاطب امال ستوري العظيمة في ان يصبح تاريخه السيامي هو التفسير المسيطر في كل البلاد ، وان يرشد اعظم رجال الدولة في المستقبل . اما المل ، فتلك الفنن التي كانت تدور خلف السنار والتي كانت موضوع خطاب لكونن بمناسبة نوليه الرئاسة ، والتي توافقت مع خاوف ستوري الكبيرة من احتمال تفسخ الأمة الاميركية الى كيانات سياسية صفيرة . وكان خلال السنوات الاخيرة من عمره يائساً في سره ، لأن روح التحزب واتعصب كانت تتصاعد وتحكم في حياة اميركا السياسية . والآن ، وبعد خمنة عشر عاماً من وفاته ، يهدو ان اكثر شحاوة كأنة يشارف على ان يحتقق .

ورغم ان ستوري سعى لايجاد نوع من التيجيل الشعبي الدائم للمستور ، إلا انه اعيق عن عنه عنى ذلك بالقوى ذاتها التي كانت تدفعه الى الامام . ونشأت احدى هذه المعوقات من طبيعة النظام الاميركي . فكون الولايات المتحدة جمهورية ، يجعلها غير مناسبة تحاماً لجهود ترمي الى المغاظ عليها . فأنظمة الحكم الانتوى كانت تفسم عوائق تعترض سبيل التغيير : مثل ملك المجاوزات عالية » ؛ أو طبقة نبلاء منحت اللووة والمعرفة والقاب موروثة ؛ أو ربح قومية معجوداً في الحكومة الاصلاح . ولم يكن اي من هذه الامور موجوداً في الحكومة الجمهورية ، وفي حكومات من هذا النوع يسود رأي عام يتغير باستمرار . مرحم ايمان ستوري بالحكومة الجمهورية ومداولاتها ، التي يتحكم بها الرأي العام بشكل مدروس ، إلا أنه خشي من ان هذه الحكومات كانت تتميز ه بقلة الاهتمام بما تما انشأؤه » ، وانها تضر و حاسة قوية لنظريات غير بحربة » . وفي الوقت منه » ، ادن استشى من القاعدة المياسية الجمهورية ، لا تستشى من القاعدة المياسية الحمهورية ، لا تستشى من القاعدة المياسية المحافورية ، لا تستشى من القاعدة المياسية المحافورية » درايا يجب ان نقول وخاصة المحكومات المجهورية ، لا تستشى من القاعدة المياسية المحافورية » درايا يجب ان نقول وخاصة المحكومات المجهورية ، لا تستشى من القاعدة المياسات المعلوم المنائدة في عنها لمحكم اذا كانت هذه المداورة على المنائدة قد جندت لعمل ضد خلق ذلك الاحترام ، الذي شكل تحديداً هاشائلاً ومستمراً الميدوري .

والأكثر اثارة للقلق هو المتازعات السياسية الدورية الراسخة التي نبتت من مصالح اقليمية متنافسة ولها جذورها في غموض الفدرالية الاميركية . وهكذا فإن محاولة ستوري ايجاد تبجيل شعبي مستمر لللمستور قد اعتبر دائم أمنطلقاً من خلفية صراع سياسي معارض ، مما هدد بتقويض جهوده حتى قبل ان تمد جذورها في الارض . وعما له دلالة ان و تعليقات على الدستور ، قد كتبت خلال الجياسي الذي دار يجاسبة إزمة و الالغاء ، ( منع تنفيذ احد القوانين الفددالية في احدى الولايات ، في كارولينا الجنوبية . فقبل اشهر من نشرها ، توجن سنوات من الاصطرابات السياسية المنهنة بالبيان الذي اصدره مؤتمر من كارولينا الجنوبية انتخب خصيصاً فذا الغرض بأن التصرفة المرفوضة لبس لها قوة قانونية في الولاية ، وبالتالي ، فإن اي مسؤول في الولاية لن ينفذها . اضف الم ذلك ، ان الدعوة الى مؤتمر يضم الجنوب كله وحشد القوات تحدياً للسلطة القومية كانت قيد دات

وفي العام ١٩٣٣، كان الحلاف على و الالغاء و الذي اقرته ولاية كارولينا الجنوبية هو الاخير في سلسلة النزاعات ، بين ولايات عدة والحكومة القومية ، ابتليت بها الأمة منذ تبني المدستور . وقامت صراعات في فرجينيا ( وغيرها ) حول مدى مشروعية السلطة القومية التي حدثت خملال العقد الأول من تولي ستوري عمله في المحكمة . والأهم من ذلك ، كان هناك الحلاف على قوانين الاغراب والتحريض على الفتنة الذي بلغ ارجه في و قرارات فرجينيا وكينتاكي ، عام ١٧٩٨ . وحتى خملال فترة نيابة مستوري في الكونجرس (١٨٠٨ ـ ١٨٠٩ ) كانت هناك قلاقىل خطيرة ومعارضة في موطنه ماساشوميتس ضد الحظر الذي فرضه جيفرسون ضد فرنسا وانجلترا . وهكذا نرى ، ان الجمهورية كانت خلال العقود الأول من وجودها مهددة بشبح الانهيار .

وفي الأصل، كان سبب النزاعات على حقوق الولايات ينبع من خلاف على المصالح مصدره هذا الفائون او ذلك ، لكن الخلاف سرعان ما تحول الى نزاع دستوري . ولم تترك هذه الخلافات المستورية على باب المحكمة العليا . فغائباً ما اعتبرت تلك الهيئة متعاطقة جداً مع السلطة المقومية ، ولديها الاستعداد لتقبل الاعتقاد بأن المؤسسين قد هدفوا الاقامة حكومة قومية فاعلق . المفلك ، كانت الخلافات حول حقوق الولايات ، بشكل عمام ، تدور حول المبلدي، السياسية الاولى ، النساؤل حول من يملك السلطة النهائية ، الولايات ام شعب الولايات المحدد ألم

وكان رد ستوري على هذه الحلافات هو مقاومة اي تفسير ضيق عمدود للدستور او للسلطة الاستثنافية لمحكمة الولايات المتحدة ( اي اغلية من الاستثنافية لمحكمة الولايات المتحدة ( اي اغلية من الشعب تزيد كثيراً عن سكان اي ولاية ) هو الذي اسس الانجاد وهو فقط المخول قانوناً بالمخاذ اي قرار بحدث تغيراً سياسياً ساسياً . وفي كل مرة كان بدور فيها هذا النقاش ، كان يأسف لاضطراره اللهوء البيء . وكان ستوري يؤمن ان الحظير الاعظم الذي يواجه الولايات المتحدة هو ذلك الميل الى المودة بسرعة الى المبادئ، السياسية الأولى . وخشي من ان أسة تستحوذ عليها تلك السياسيات الشجيدية الشاذة ، قد تتمزق سريعاً . لدلك كان من الضروري تجنب الجيدل حول المبادئ، السياسية والقانونية المرجودة ، وليا عب حلها المياسية والقانونية الموجودة ، وليس باللجوء الى سياسات تجريدية تشكك في مشروعية تلك الموسائل . وبالنسبة لستوري ، فقد كانت هذه قاعدة هامة في الحنية السياسية . فرجل الدولة الحقيقي بحب ان ينتهز و الفرصة والمتخلص ، من الانفصالات الحيطرة والحادة ، وان يعسؤز الاجراءات الحقيقي بحب ان ينتهز و الفرصة والتخلص ، من الانفصالات الحيطرة والحادة ، وان الاجراءات الحكيمة ، ودن ان يصطدم بتحامل الشعب » .

وأساس هذا الاعتقاد كان تحققه من ان الحكومة الجمهورية هي حكومة هشة ، خاصة في السنوات الأولى من ابتدائها . فهي بحاجة الى رعاية . و وكي تكون ذات قيمة ، فإن هذه الحكومة و يجب ان تتلاحم مع عادات الناس ، ومشاعرهم ، وعمارساتهم » . وهذا الاعتقاد قاد ستوري الى تحتب المسائل السياسية الاولى طالما امكن . اما حين يكون تجنب هذه المسائل غير ممكن ؛ فقد كان

رأيه راسخاً لا يتزحزح في عدم تقديم أية تسويات بخصوص هذه المبادى. . ويمكن اجراء تسويات في مسائل مثل التشريعات والمصالح ، والسياسة . اما المبادىء السياسية الاولى للامة ، تلك التي تتضمن اولوية الدستور والتضيرات الهامة فيه فيجب ألا تكون عرضة للنقاش تكراراً . وحتى اذا كنا سنجني فوائد سياسية مؤقتة من الموافقة على تسويات، حول هذه المبادى ، فقد كان اعتضاد ستوري ان الضرر الذي سيحيق بالامة على المدى الطويل يزيد كثيراً عن الفوائد المباشرة ، مها بدت هذه المنافع جذابة في البداية .

#### $\epsilon \wedge \tau$

اعتمدت تفسيرات ستوري الدستورية على كتابات بوبليوس والفلسفة السياسية للوك . ورغبته في ايجاد نوع من التبجيل الدائم للدستور يفسر جهوده لاخضاع جميع القوانين الاميركية لهذه الفرينة الفانونية ، واقتناعه بأن يتجنب ما امكن المسائل الخاصة بالسلطة النهائية للدستور ، وحكمه بأن مكانة الدستور ومعانيه الواضعة يجب الا تكون موضع بدويات، كل ذلك شكل مفهوما واحداً في فن ادارة الدولة لديه في عصر تنافست في عدد مفاهيم في هدذا المجال . وقد اختلفت فكرة ستوري في فن ادارة شؤون الدولة عن مفاهيم اثنين من ابر أشخصيات السياسية في عصره ، هما جيفرسون وماديسون . ولا يكفي ان نعرف فقط انها غتلفن ؛ بل ان نعرف كيف كانا غتلفين ؛ وهذا لا يتعلب بجرد تفحص فكر ستوري عن فن ادارة شؤون الدولة بتفصيل اكبر ، بل ويشير هسائة اي المفاهيم يتضمين تصوراً أشمل واوضع لفن الحكم في الفترة ما بين تبني الدستور والحرب الأهلة .

وتفسر نقطة الخلاف الدائمة صع جيفرسون شكوك ستوري من ان هذا الاخير قد احب فرجينا اكثر عما احب الاتحاد . ورغم انه امتدح وطنية جيفرسون بعضته عرر اعلان الاستقلال ، فقد اصبح الاثنان خصوما سياسين منذ فرض المظفر خلال فترة رئاسة جيفرسون الثانية . ومع ان فقد اصبح الاثنان خصوما سياسين منذ فرض المظفر خلال فترة رئاسة جيفرسون الثانية . ومع ان سلطته المدسورية ، فقد عارض بصفته عضواً في الكونجرس اجواء جيفرسون ( الذي اثر بشكل سليع على اقتصاد ماساشوسيتس ) . ومن جهة اخرى ، فقد وضع جيفرسون وبشكل لا لبس فيه مصالح فرجينا فوق مصالح الأمة . واخيراً ، لم تكن نظرة جيفرسون الضيقة الى الشروط الدستورية الحاصة بالفرد ، ولا حق مكائده السياسية المريبة في بعض الاحيان ، ولا حق المائم القاطع بالنقدم هو ما انوج سنوري . بل ان اعظم ما اثار القلق لديه هو تحيز جيفرسون الأعمى ودعمه للضير الخاص الفيق والاقليمي للمقاصد التي هدف اليها الدستور . اما الكتابات التي صاغها جيفرسون خلال سنوات تقاعده ، وقد كان معروفاً تماماً في ذلك الوقت ، والتي نشرت في المام ۱۸۲۹ اي بعد وفاته ( والتي عززت حين اكتشف في وقت لاحق حقيقة انه كتب مسودة

متطرفة من قرار كينتاكي ) فقد اعادت تأكيد موقفه من حقوق الولايات ، حين كان خلاف جديد على حقوق الولايات يقسّم الامة .

وبعد انتهاء فترة رئاسته الثانية في العام ١٨٠٩ تقاعد جيفرسون وهو في السادسة والسين من العصر وانتقل الى مونتيسلو . وهناك ، ويصفته رئيساً سابقاً للجمهورية عليه تقديم النصح والارشاد ، لم يستوحي توجهاته السياسية من خبرته في الحكم ، ولا من « الفدوللي » ، الذي بدا في يوم من الأيام أنه معجب به ، بل من الكتابات القانونية والسياسية الحزيلة وذات الأفق الضيق لمناصرين من امثال سينسر روان وجون تايلور ، اللذين استحقا تناءه الآن . والهدف الفالب على كتابات هذه ما الثانيين المنجهات وستوري . وقعد كتابات هذه على انه بجرد رابطة أو جمية فدوالية رديثة النوعية ، يحتفظ كل طرف فيها بسيادته مورا الانجاد على أنه يؤده الإجراءات التي تحلوله . وتبعاً لوجهة النظر هذه فإن الولايات المتحدة ليست مة رأسها حكومة تستطيع ، بل ويجب عليها ، أن تحارس السلطة الشرعية النهائية بعمناها الواسع على مواطنيها .

وقد قدم جيفرسون دعماً وعوناً لا يقدران بثمن لانصار حقوق الولايات المعاصرين ولاولئك الذين ناصروا قضيته بعد موته . وكان يردد ، في بعض الاحيان ، ان القواعد الاساسية التي وردت في قرارات فرجينيا وكيوناكي تتضمن المبادىء الجمهورية الحقيقية للامة . مع ان جون تايلور كان و معذلاً ، خطراً من وجهة نظر ستوري . وتأكيدت هذه النقطة في محاضرة القاها في مدرسة الحقوق عندما ود ستورى بعنف على عنوان كتاب وضعة جون تايلور :

القد رأيت مرة اعلاناً من كتاب عنواته و اراه جديدة في الدستور ع وقد راهي فلك ، فأي حق يلك ، فأي حق يلك ، فأي حق يلكه ذلك الرجل كي يضمع اراه جديدة هنه ؟ والتحرر أو التخمين حمول حكومتنا امر خطر ، ويجب عدم تشجيعة . وحول هذه التطة نقوه ادموند بورك بحقيقة مختصرة لكنيا مهمة : إن الحكومات عن اشياء عملية ، وليست العاباً ينظهي بها المخمنون » .

فيا مسبب اعجاب جيفرسون بمبادى، تايلور السياسية الهزيلة ؟ جزئياً ، لأن جيفرسون كان يدفعه اعتقاد بأن من السهل خلق الحكومة الجمهورية ومن السهل تغييرها . وجزئياً ، لأن عتقاداً كان يدفعه بأن الولايات مؤهلة اكثر من غيرها لخدمة الناس . وجزئياً ايضاً ، لأنه كان مجركه حب لمسقط رأسه فرجينيا ، ورغبة في تفضيل مصالحها السياسية . وعلى العكس من ذلك ، لم مجرك مستوري حبه لمسقط رأسه ماسالشوسيتس ؛ بل ان حبه الأول كان موجهاً نحو الاتحاد . لس لأن الاتحاد كان و اتحاده ، بل لأنه اعتقد انه استثنائي وفذا فهو يستحق كل عناية وحب من كل رجال المؤلمة المقالاء . وقد اشار ستوري الى ان وليس من الصعب التأكيد ، على وان قضية الحربة في جيفرسون اضفى مكانة ونفوذاً على جمهود تايلور ووجهاً مثله ) كي يدلوا لمالدى، الاساسية التي جعلت فيام الحكومة عكناً ، فقد اعتبر ستوري ان ادارته الشؤون الدولة متخلفة . اما ادارة شؤون الحكم الأكثر مدعاة للاختلاف والنقاش من ادارة جيفرسون فهي ادارة جيمرسون فهي ادارة جيمرسون فهي ادارة جيمرس ماديسون . وقد كان ماديسون المنظر الرئيسي للدستور . وكانت مناقشاته المتعلقة بتحجيم الانسجام والحكومة الجمهورية قد لعبت دوراً هاماً في صبيرة الدستور . وقد اثرت جهود ماديسون في اعداد الدستور والدفاع عنه في ستوري . إلا انه ، وبعد عقد من الزمان وخلال نقاش عاصف قو الولاية حول دستورية قوانين الاغتراب والتحريض على الفتنة والحكمة منها ، اعتر ماديسون قوارات فرجينا لعام ١٩٧٨ ، اضافة الى تفسير تلك القوارات وبلورتها فيا بعد ( والتي اصبحت اكثر اعتدالاً ) وهي و تقرير حول قرارات فرجينا » من ١٩٧٩ . • ١٨٠ ، التي اعلمت ان قوارات الاخري على اتحداد والاحداد المساحد على الخداد والاحداد الفسرورية والمناسبة . . . للتماون مع همذه الولاية في الحفاظ الاعربية ، والحقوق ، والحريات الحاصة بالشعب او الولايات ، وعدم اضحافها » . ويرد على المسلاحيات التي منحت ما وعدهما المياق » . وفي حال ه عارسة سلطات اخرى ، صدورته واجها ، ان تعرض . . . » . وهكذا يبدو ان الحكم النهائي في انتهاكات الدستور هو للولايات ، وفي حال و الدستور هو للولايات ، وضواحية وخطرة لم يقرها الميناق المذكور ، فإن من حق الولايات التي هي طرف فهمه ، ومن واجهها ، ان تعرض . . . » . وهكذا يبدو ان الحكم النهائي في انتهاكات الدستور هو للولايات ، وفي حال للحكمة العلها .

فكيف يمكن لماديسون الذي ناصر قيام حكومة فاعلة لمقد سلف ان يصبح الآن ذاك المناصر لحقوق الولايات ؟ ورغم انه كانت هناك اجابات عديدة على هذا السؤال ، فإن تفسيراً واحداً يبدو مقنماً اكثر من غيره ، وهو ان ماديسون كان سياسياً معتدلاً حياول دوماً ان يبوازن بين التيارات السياسية المسيطرة . ففي المؤتمر الدستوري ، كان من الواضح ان اعتقاد ماديسون في ان الاعتدال كان ضرورياً للحكومة الجمهورية قد انبئ عندما قدم حلاً سياسياً للنفلب على العنف الذي فجرته التحزيات . وبعد اقرار قوانين الاغتراب والتحريف على الفئة ، بدلت تسحم في فحرجينيا اصوات وصرخات التحزيل . فسمع صوت سيسر روان المعارض القوي ، في حين تحدث جون تايلور عن الانفصال . وبالنظر لاحتمال قيام اعمال عنف أو حدوث انفصال ، فقد قام ماديسون ويشكل متكتم باعداد و قرارات فرجينيا و واتبعها و بالتقرير » ، حيث لعلف كل واحد منها من باحساس بالمسؤولية ، على تهدئة غاوف الولاية من ان المكومة القومية قد اصبحت قوية جداً . وقبل ذلك بعقد من الزمان ، كان مدار قلقه احتمال ان تكون الحكومة الجديدة المقترحة ضعيفة جداً . والان تقبرً كل فيه .

وأي قارى، لقرارات فرجينيا لا يسعه إلا ان يدهش لفموضها المدروس. ورغم ان تداخل المواقف (Interposition) قد يصبح الأب الروسي لمذهب و الالفاء ، في الولايات ، فيأن التمبير لم يكن واضحاً في البداية ، كيا لم يكن واضحاً تحت أية شروط يمكن ان يطبق . ومن المحتمل ان غموض ماديسون كان مقصوداً ، لأنه مكنه من تقديم قضية حقوق الولايات في اقوى صيغة ممكنة ومتناسقة مع السلطة العامة للحكومة القومية حسب الدستور ، وبما يوافق نظريته السياسية السابقة . وهذا المنهج سمح للاعصاب ان تهدأ وان تعيد توازن ما احس البعض من انه توجه خطر نحو استبداد الحكومة ، وساعد على صد الجهود الساعية الى الانفصال في فرجينيا .

ومع ذلك ، ورغم هذه المظاهر الصحية ، فقد وجد ستوري اخطاه في مفهوم ماديسون الادارة الحكم ، خاصة بالنسبة لتكريس الفعوض في المبادى، السياسية الاساسية للاهة . وأشار الى الدستور يضم عدداً من المبالجات تمن أضطهاد الحكومات ، بما في ذلك المراجعة التشريعية، والتعميلات المستورية . اما التداخل فلم يكن مصالجة دستورية . وحدث خلال نزاعات الالمناخل فلم يكن مصالجة دستورية . وحدث خلال نزاعات الالكان المنافز الشهرة مد دانييل ويسبتر اختتم حديثه عن منالاً واحداء ، هو ان السياتور هاين وفي اثناء منافرته الشهيرة مع دانييل ويسبتر اختتم حديثه عن و تقرير ، فرجينيا الذي وضعه ماديسون بقوله وليس في وسع اي شخص يقرأ هذا إلا ان يلمس ان السيد ماديسون قد ذهب الى بعد حد في دعم المبادى، التي كنت اكافح من اجلها ء . وفي وقع حقوق الولايات و كيا طرح في قرارات الصام ٩٨ ، وتقرير العام ٩٩ ، وفسر من قبيل هيئاتنا التشريعية ، في صحر لا تفيد مع حد التشريعية ، في صحر لا تفيد مع حد التشريعية ، في صحر لا تفيد معم كل براهينا ،

وخلال منازعات كارولينا الجنوبية ، تنصل ماديسون من مسؤولية استعمال مذهبه من قبل شخصيات سياسية مثل هاين ، وجون سي كالهون . واكد ان الهدف من القرارات وه التقرير » هو الاعتراض فقط ، وانها لا تعطي للولايات اية سلطة للتصريح بعدم دستورية القوانين ، وان ما الاعتراض فقط ، وانها لا تعطي للولايات اية سلطة للتصريح بعدم دستورية القوانين ، وان ما قصد منه المنازع المناز

فماديسون الذي سمى عن وعي الى تلطيف التأثيرات الخطرة للتحزب بواسطة التسوية ، وستوري ، الذي آمن ان المبادى، الدستورية الاولى لا يمكن اجراء تسوية بشأنها ، يُظهران فهمين متباينن لفن ادارة شؤون الدولة الاميركى ، يجدر تقييمها بعناية . وكان فهم ستورى لفن الحكم جزءاً من سلسلة امتدت من هاملتون الى مارشال وويبستر وصولاً الى لينكولن . وهي سلسلة المتدا الم بعضها البعض ايمان طاغ في مركزية حكومية قعالة وفي السيادة القومية . ومقابل وجهة النظر هذه يقف معجبو جيفرسون ومؤيدوه المتلهفين للاستفادة من سقوط نظرية دستورية او ضعفها النظر هذه يقلم معالم الولاية . وفي الوسط كان ماديسون ، يسعى دوما للاعماد الخطر المسيطر في حيثه . والتحقيق هذه المهمة فقد استغل رصيفه الكبير بعضفته احد المؤسسين الاواثال للاحة . ورضم عاولته تطعيم النقاش حول حقوق الولايات بسروح الشيوية ، فإنه أم يترأس أي حزب يدعم موقفه . من هذا ، فإن السؤال الحيوي الذي يطرح نفسه هو ، هل كانت النسوية الحقيقة و محكنة في ، بالنظر الى شقة الخلاف النظرية الواسعة التي فصلت بين هؤلاه الذين قبلوا بفهم ستوري لفن أحكم وهؤلاه الذين تتبوا خطى جفرسون ؟ أضافة اللي من هذا النوع امرأ عبدأ ؟ كان جواب ستوري عل كل من هذا النوع امرأ عبدأ ؟ كان جواب ستوري عل كل من هذه السواري هو مؤلاه النوع امرأ عبدأ ؟ كان جواب ستوري عل كل من هذه النوع المرأ عبدأ ؟ كان جواب ستوري عل كل من هذه السؤالين هو و لا مؤكدة .

ومعارضة ستوري للمفهوم الجيفرسوني والماديسوني في فن ادارة شؤون الدولة ، يمكن تقديره فقط على ضوء فهمه الأشمل للمصلحة العامة الأمة الاميركية . فقد آمن ان منبع تلك المصلحة هو الدستور ذاته . وخلافاً لفسري القانون الماصورين ، لم يعتقد قط ان هذه الوثيقة تضمن بيانات بلا الموسور في المنافق المسلمة والشرعية » او و وثيقة حية ، لا شكل لها . بل اعتبره عملاً و سياسياً » عميةاً صسم خلق حكومة حرة قديرة ، ثمثل الشعب، لا شكل لها . بل اعتبره عملاً و سياسياً » عميةاً صسم خلق حكومة حرة قديرة ، ثمثل الشعب، فوامة مزدهرة خلالة . وقد اعتقد ستوري ، انه في امة كهذه ستسود السعادة البشرية لأن الشعب فيها سيتمنع من عارسة حقوقه الى اقهى حد ويما يتناسق مع متطلبات المجتمع والحكومة . وهكذا فإن دستور الولايات التحديدة كان في النهاية المكان الذي يتوافق فيه القانون والسياسة ومعمق ؛ وهو ملتان منظم قوانين الأمة الاساسية والسياسات العلميا النابعة من الفلسفة السياسية المعصرية . وما كان

وقد علمنا الفلاسفة السياسيون الكلاسيكيون القدماء ان نظام حكم ما لا يستطيع البقاء إلا اذا كان بين قادته من بدرك تماماً المبادىء الأساسية لقيامه . ورغم ان الاباء المؤسسين سعوا خلق نظام سياسي متكامل بحيث يزدهر حتى عندما لا يدير دفة الحكم فيه رجال دولة مستنيرين ، كها وجوا ان الاهم الجنيدة لا يحكن ان تدوم من تلقاء نفسها ، او ان تنجع بسهولة . فالحاجة الى فن ادارة شؤون الدولة كان ملحاً وقائم أدائي . واول عمل بدأ ستوري فن الحكم به كان الاشارة الى فن ادارة شؤون الدولة كان المدارة الى فن ادارة شؤون المنابعة السياسية ، فإن الأكام الدول المنابعة السياسية ، فإن الأكام ستوري لم تكن ذات اصول فلسفية . وهو يدين الى حدّ بعيد للاحرين في فهمه للدستور ، وفي متقداته الخاصة بغايات الحكم ، وحتى تاريخه السياسي . ومع ذلك فإن اقكاره لم تكن عادية بأي حالم من الاحوال . ولم يكن يعرف قيمة ضخرات المؤسسين فحسب ، بمل فهم افضل الرسائل للحفاظ عليها ايضاً . وبذل جهوده دون توقف لتحقيق تلك الغاية . فضد هؤلاء الذين حاولوا ان

يجعلوا من تنازل الدستور في مسألة الرق مبدأ اساسياً فيه ، وضد هؤلاء الذين ارادوا رفع حقوق الولايات على حساب حقوق الفرد والمقدرة القومية ، وضد هؤلاء الذين ارادوا انكار القوة الثورية لاعملان الاستفلال ولجدؤته الى حق الشعب السطيعي في اسقاط بقايا الحكم الاستعماري غير الشرعي ، واقامة امة جمهورية حقيقية ، مرة والى الابند ، وجُه ستوري جهوده كرجل دولة ، وحامي لهذه الأمة .

# **جون سي. کلاهون**

## رالف ليرنر

ان سمعة جون سي . كالهون ليست بما يحسد عليه . وقد تعامل بعض من كبوا سيرة حياته معه بخشورة ، وتحدثوا عنه يربطون اسمه معه بخشورة ، وتحدثوا القلل عنه يربطون اسمه ( وهم لبسوا تحطين في ذلك ) بالدفاع عن الرق ، والمطالبة بالالغاء ، والحركة الانفصالية وجبيعها قضايا لا تشرف . كيا ان صورته لا تظهو شخصية لطيفة متجانسة ، فهناك شيء كثيب ، ومزمت ، وفير مترابط فيه . ومع ذلك ، فإن ما يجلب الانتباه في كالهون ليس بروزه في المهدان السياسي ، بل ان شهرته مردها احد الأعمال التناوة في المدان حول الحكومة ، الذي يطرح نفسه على أنه دراسة نظرية في السياسة ، يدعى انه يعطي وصفاً منظليً شمالاً ها ؛ ويزعم انه اكتشف عللاً جديداً أبعد من الاكتشافات الاميركية ، والحقيقة ان كالهون يضع « بحثه ، في مستوى يكاد يكون فيه مثالاً فريداً : إي نظرية سياسة الميركية ،

وكان ادعاؤه حول قيمة واصالة عمله موضع خالاف . وفي المناقضات اللاحقة التي كتبها المفسرون عنه لا تكاد نجد حلاً مرضياً للمسألة التي يمثلها كالهون بكل وضوح . وقد فشل جميع الذين رفعوه الى مرتبة رجيل دولة ومفكر \_ سواء كان هذا النصيف منصفا ام لا - والذين تبلوا ادعاء أو كان هذا النصيف منصفا ام لا - والذين تبلوا ادعاء أو كي حل المسألة الحاصة حول كيفية دواسة وتفسير كتابات ربل صاحب نظرية وعمارته . وإلى ان نواجه تلك المشكلة ، قبان فهمنا و للبحث ع يطل غير واضع ، وينهى دون ان نجد سبيلاً لتقييم اصالة عمل كالهون ومزاياه . فكيف أذن يمكن فهم ذلك واضع ، وان عرب المالية بشكل عام ؟ فالتقابل من قيمة نظريته واعتبارها مجرد تجربة مارسها ، او القول أن وبحثه ع لم يكن في المنطقية سوى وتراً أخر في قومه المؤيد للرق ، يسد مارسها ، او القول أن وبحثه ع لم يكن في المنطقيل من شأن عمارسة واعتبارها عجرد نظرية الطويق مسبقاً على ما يمكن أن يعملنا ابد كالهون ، والتقابل من شأن عارسته واعتبارها عبود نظرية المربع من مؤتر السياسي القومي أو قبياً منه طبلة اربع من مثال عارسته مضطربة . لكن هناك طي اعتدالاً يمكن أن نتبها . وهي أن نبحث في أمر هذا

و البحث ، وكأنه النظرية السياسية التي يدعي . وان نستفيد ، في الموقت نفسه من المناقشات السياسية التي خاضها ، والمراقف السياسية التي تبناها طيلة حياته السياسية كدليل اضافي على نواياه ومراميه . وقد يساعدنا تتباع هذا الاجراء على تقدير مكانته كمنظر سياسي .

وفي ادعائه بمكانته كمنظر سياسي ، لم يزعم كالهون تفوقه على النظريات السياسية التطبيقية فحسب ، بل ادعى تفوقه على النظريات السياسية التقليدية ايضاً . واراد ان يجعل من السياسة علماً يحتذى بعلم الفلك: اساسه الصلب قانون اساسى يقف في عالاقته بالطبيعة البشرية كها تقف الجاذبية في العالم المادي . وعلم السياسة الفلكي هذا يهتم بالحقائق كما يعيشها الانسان فعلًا . اي السلوك الذي يعيشه الانسان ويشهد على تفضيله لمصلحته او انانيته ، او الحفاظ على نفسه . والمديع او اللوم الذي قد نـوجهه الى هـذا السلوك خارج عن مـوضوعنـا هنا . ونحن لا نشـرع لشخص معين او لعموم الناس ، بل لشريحة معينة من الجنس البشري . والمدليل المذي يوجمه المشرع ليس ما يعتقده عها بجب على الناس عمله بل ادراكه الحسى الثاقب فيها يدفع الناس حقيقة الى التصرف . ﴿ يجب ان تأخذ الطبيعة البشرية على سجيتها ، وان نضبط مقاييسنا لتناسبها ، بدلًا من اهدار الجهود لضبطها حسب المقاييس التي وضعناها ي . والأهم من كل ذلك ، انه اصل من و بحثه ، ان يضع اساساً صلباً لعلم السياسة ، كما كافع بشدة كي ينافس من اعتبرهم قدوته : أي نيـوتن ، ولابلاس ، وغـاليليو ، وبيكـون . ونخطىء اذا اعتبـرنا ان مـوضوع علم كـالهون هــو الاخلاقيات؛ او الاقليمية التجريبية؛ او انه ۽ مبحث مدرسي منقح ۽ جماف ، بل يمكن اعتباره علم غيبي ( مينافيزيقي ) اذا قصدنا من ذلك التقليل من تعقيد عناصر قوى العقل ودمجها في نظام متناسق واحد ، كيا فعل هو . اما اختبار نفسه كمنظّر ، فهو اختبار مبتور ، لا يصل الا الى المدى الذي يجهد الطريق امام وعلم ، السياسة الذي يذهب الى ابعد و من مجرد ملاحظة حقائق منعزلة ، . وكنان سيواجه اقسى اختبار ـ وهـ و بالناسبة ادعى تقديم ، اعظم مساهمة للعقبل البشري ٤ ـ لو اغفلنا ﴿ المطالب الميتافيزيقية التي بلا معني ﴾ ولو نجح في وضع قوانين علمية تلاثم د الهدف العظيم للعلوم السياسية والتشريع » .

لكن ما هو ذلك الهدف بالضبط ؟ فالتشبيه بعلم الفلك بخذانا . ويتحدث كالهون عن الاخير بقوله و ذلك العلم النبيل الذي يعرض المداركنا نظام الكون » . لكن بالنسبة لكالهون ، كيا هو الحال بالنسبة لأي شخص لم يكن بعيداً تحامل عن الحياة السياسية ، فإن خاتمة تنظيره السياسي لم تكن نظرية تعرض المداركنا نظام عالم السياسية ، ولا معني لأن يناقض كالهون نفسه أو يشوشها بأن يبدأ بعلم مساسي يتخذ من علم الفلك أو الكيمياء علما ، ويتخد من علم الفلك أو الكيمياء علما ، ويتخد من علم الفلك أو الكيمياء علما ، ويتنهي بالتأكيد عمل المناسبة المناسبة المجتمع ، لإجل مصلحة المجتمع ، وهذا المحمدة المجتمع ، والمناسبة المجتمع ، وهذا المحمد المحمد عن المحمد عن وهذا العظم الملكم » . فكيف تسنى له الانتقال بين هاتين النقطين ؟

تكمن بداية العلوم السياسية في الفهم الاساسي و لمسألة ، السياسة ـ أي الطبيعة البشرية . 
ويبدأ كالهون يوضع فرضيتين ، يعتبران من غير الممكن تفنيدهما . الأولى ، وهي ان الانسان و يميل 
ويرغب ، بدنيا واخلاقياً ، ويندفع بشكل لا يقاوم نحو التعابش مع ابناء جنسه ، وتبعاً لذلك ، 
فهو لم يتواجد ابداً ، في اي عصر او بلد ، في آية حالة عدا الحالة الاجتماعية ، والثانية ، وحيث 
ان الانسان قد فطر على التواجد في مجتمعات ضرورية لتأكيد كافة قدرات وتطويهها ، فيان هذه 
الحالة لا يمكن ان تقوم إلا بوجود حكومة . وهذا الانتراض اثبته التجارب العالمية ، ويعتقد 
كالهون ان تعايش الانسان مع اقرانه مرة ، جزئياً على الأقل ، اندفاع غير واع . أي انه ، لا 
الحكومة ولا المجتمع هما من اختيار الانسان ، وابها ضروريان لمجرد الوجود فقط ، اذا نحينا جانباً 
الكمال والتطور الكامل للجنس البشري ، فهها ه يتساويان في انهيا يصدران عن مشيئة الهية » . 
والحالة الطبيعية للانسان عي اما اجتماعية او سياسية .

ويقى السؤال: لماذا يكون وجود المجتمع او الحكومة امراً طوعياً بقدر ما هو التنفس امر طوعي، وكبف تفرض طبيعة الانسان ترتيات كهذه ؟ بقول كالهون ان لمدى الانسان إحساساً طبيعياً بالتناطف مع أقرانه ، لكن هذه الاحاسيس عكومة بمشاعوه الانتانية . وفي ه البحث » (رغم ان ذلك لم يرد في بيان كارولينا الجنوبية التضيري للعام ١٨٦٨) يتجنب استخدام تمبير ومشاء وانانية » لأن « استعماها الدارج » يعطي انطباع ؛ بثيء فاسد ومفسد » ، لكن بالنسبة لكالهون فإن كلمة اناني ولا تحمل في معناها اي عيب » . وكيا مير واضعه طوا للمستور الاميركي الذين و فهموا بعمق طبيعة الانسان والحكومة » ، فقد مير كالهون أن طبيعتنا « لا تتغير بتغير الظروف » . والانانية ، مثلها مثل الجاذبية هي احدى حقائق العالم وبالتالي فهي جزء من ذلك العلم الذي قد يشرح لنا هذا العالم . إلا ان هناك استثناءات ـ « بضع » و استثناءات » و غير عاصع عادية » ـ كبانت كيزة » لكنا تأثير عاص عليها . عادية والعادات تأثير عاص عليها . تقلى واحدة من العراف العلم بهذه الاستثناءات دون ان يقوض عمومية وقوة قوانينه الأساسية : فسيطرة والعوافة له كانية في طبيعتنا » ، والتي هي « مزوعة في كياننا من اجل سلامتنا » . وبلغ انكون قد وصلة الكون لا علاقة له باطبة السابية :

من كل المخاوقات الحية بمختلف اصنافها ، ويقدر ما نعرف حها . يبدو بالفعل امها ترقيط اساساً بالفاتون المعظيم في المحافظة على الذات . وهي تعم كل في احساس ، من الانسان وحتى احظر حشرة او زاحفة . وهي في الانسان اقرى مها في اي غلوق اخر .

فالحقيقة الاساسية للحياة البشرية تتسم بالانسانية . والقانون الذي يقوم عليه علم للسياسة يشير الى الجزء غير الواعي من الانسان ، الى الجزء الذي يجعله شقيقاً للوحوش . ولو كان للانسان قدرة على التنبؤ لجعله ذلك اكثر خشية ، وان يهم ، بالتالى ، بشكل اكثر ذكاء بالمفاظ على نفسه واكثر مما يستطيع اي حيوان أدنى . ويقر كالهون بأن مشاعر النامن الاجتماعية تنمو ، اذا ما تبيأت لما ظروف مسبقة معينة . ولا مجال هذا و القانون الاساسي العمومي ه الرامي الى حفظ الذات ان يقوى عليه اي قانون اخر - حتى لو تشفق بالسلامة ، والكشرة ، والتربيب الفكرية والاخلاقية المالية . وللمشاعر الاجتماعية تأثير عمود جداً ، نظراً للظروف اللازمة كي تزدهر فيها . وقصة فكرة عابرة تقول ان كالهون وجد ان من الأسهل له ان ينسج من خياله انساناً عجداً من إلى حس محمها . وسيطرة الانائية بدو ضرورية لكائن حي مثل انسان له و ادراك وقدرات محمودة » . وقد كان كالهون ، عباكدا من الناحية التالية : وهي و ان الحفاظ عمل الذات عمو قانون صامي ، بالنسبة للجماعات والافواد » . وقع تطويره لتعاليمه النظرية ، ويراجه التطبيقية لم ينس قط ما امتره و اقرى عواطف القلب البشري - جم المال ، والطموح ، ووالتنافس » .

وبعد استطراد طويل حول الحرية وسلطة الحكومة يقطع مناقشة ﴿ البحث ۚ ، ويركز الحوار على ان وجود حالة سابقة لقيام المجتمع هي امر « افتراضي بحت » . « وبدلًا من ان تكون الحالة الطبيعية للانسان ، فإنها من بين جميع الحالات التي يمكن تخيلها ، تكون اكثرها مخالفة لـطبيعته ــ وابغضها الى احاسيسه ، واكثرها تنافراً مع رغباته ٩ . ولا يفاجئنا ـ اذا اخـذنا في الاعتبـار د علم النفس ، الكالمونى ـ ان نجد في حالة الطبيعة الكثير من الأمور غير المواتية في مسار التطور البشري ، في المرحلة السابقة للحكومات . وميلنا الطبيعي لأن نرجح مشاعرنا الأنانية على ما و يدفعنا بشكل غير مباشر نحو الاخرين ، يؤدي الى « ميل عام الى النزاع بين فرد واخر ؛ وما يصاحب ذلـك من مشاعر الشبك ، والغيرة ، والغضب ، والانتقام ـ التي سوف تستتبع الاهانية ، والخيداع ، والقسوة ي . ومن دون ضوابط ، فإن نتيجة هذا الاتجاه لن تكون إلا تدمير الحياة الاجتساعية ، ونهاية ، الغايات التي قدّرت لهما » . ويمكن ان نقول لكمالهون ان الهمدف من المجتمع ليس مجمود ضمان الحياة ، بل ايجاد حياة انسانية كاملة . واذا اجرينا مقارنة مع نمط اصغر ، نجد ان الحكومة لا تسمى الى 2 الحفاظ على 2 المجتمع ، أو ٤ حمايته 2 فحسب ، بل الى 2 السرقي 3 به . والمجتمع والحكومة كما سبق ورأينا موجودان بمشيئة الهية ، وفي فـرض هذه الاوضـاع على الانســان ، يرى كالهون برهاناً آخر على و حكمة الخالق وفضله » . لكن اذا كانت الضرورة البسيطة هي التي تجبر الانسان على البحث عن ابناء جنسه وان يشكل حكومة هي من علامات فضل الله ، فإن الخيار الصعب في السيطرة على الحكام من خلال اي نوع من المؤسسات ، قد يكون علامة على ان فضل الله لم يكتمل . ويعتقد كالهون أن الحكام ليسوا أفضل ممن يحكمونهم ولهذا السبب لا بد من ضبط نزعتهم الى تعظيم انفسهم على حساب اتباعهم . اما الرقى بخلق الله فيبقى مسؤولية الانسان .

وللوهلة الأولى ، قمد نفترض انسا لسنا بحياجة الى هـذا الكمال السام إلا بقـدر عـدود . فالمتوحشون بجناجون الى حكومة ، لكنها ليست الحكومة التي يـرقى بها المجتمع ، أي الحكومة الدستورية . والمجتمعات السيطة التي تمثلك الوعي السياسي المطلوب والتي ما زالت فطرية نسبياً وتعيش دون تمايز كبير بين أفرادها ، فإنها تستطيع مراقبة حكامها بواسطة الاغلبية البسيطة . فها و الذي سيتعوق على الحكمة البشرية ، ان كان هناك ما يمكن ان يتفوق عليها - سوى دستور مكتمل يربط الحكومة باهدافها الصحيحة - ولا تبدو هذه غاية صالحة لكل زمان ومكان . وعلى اية حال ، فقد قوض كالهون هذا الافتراض عندما اعاد معالجة المشكلة . فالسلطات الحكومية تتبح بالضرورة فوصاً لتعظيم الفرد . فقدات الناس المحدودة ، والاختلافات العظيمة ، وأسباب اخرى لا حصر أما ، تستوجب اقامة جماعات مستقلة . وينشأ بين هذه الجماعات وميل نحو عادة عامة من التنازع فيا بينها » ، وهو ما اكتشفه كالهون في الجماعات البشرية التي بلا حكومات . وبالنسبة لكالهون في الجماعات السياسية ان يكون التقارب ، او اقتراب الاوضاع من كما هو بالنسبة لموليوس فإن و من البديهات السياسية ان يكون التقارب ، او اقتراب الاوضاع من بعضها هي العدر وداخل عجتمه امر محتمل أيضاً . والحفاظ على الجماعة له الافضاية و على اعتباد اخر » . فالحكومة يجب ان تكون قوية بما يكفي لصد الاخطار اخطار بالخارجية ، ومن هذاه الحقيقة بالمذات تشأ اخطار اخلية . والحاجة الي يكفي لصد الاخطار داخلية ، والمحرورة من داخل المجتمعات البشرية .

ومهما تكن الحاجمة الى الحكومة الدستورية ملحة ، فإن تبأسيسها وديمومتها اسران في غايــة الصموية والندرة . ولم يكف كالهون ابدأ عن ترديد ان الفرصة والظروف لهما اهمية بالفـة . وعدم اعطاء اهتمام كافي للمتطلبات الأساسية للحكومة الدستورية قد يؤدي الى تخريب هذه الحكومة التي تكون قد شُكلت و بضربة حظ ي . وهـذا لا يعني أن اعطاء اهتمـام كاف للمتـطلبات الاساسية للحكومة الدستورية قد يكون كافياً لاقامتها . ولا يعني ايضاً ، ان المفهوم النظري هــو ترف غــير ضروري . والواقع ان من الصعب فهم مرامي ، البحث ، ، او تكوينه ، او نحطه بموجب هله المقدمات التي افترضها . لكن من المؤكد أن أفضل تصاليم كالهون هي تلك التي تستند على المحموعة ظروف يهيؤها الحظ ، او تفترضها . ويختار علامتين مميزتين للحكومات الدستورية يضعهها جانباً من بين اشكال مطلقة عديدة وهما « تعقيدها وصعوبية انشائهها » . ويقلل كالهبون من شأن كفاءة الفهم البشرى في مواجهة المشاكل السياسية البرئيسية وحلها ، ويطريقة اشد وضوحاً من ببرك ـ اكثر رجال الدولة المعاصرين حنكة . ولا يرى سوى وسيلتين يمكن ان تقام بهما الحكومات الدستورية ، مهما كان شكلها ، وفي كلتا الحالتين لم يكن قيامهما بفضل الحنكة او الوطنية بقدر ما كان بفضل ٥ مجموعة من الظروف المواتية ٤ . وفي اغلب الحالات ، فإن الحكومات الدستورية هي نتيجة غير منتظرة لصراع المصالح المتناحرة ، ويفضل و دورة حظ ، امكن تجنب حرب اهلية وأعطى كل من الاطراف المتحاربة و صُوتًا منفصلًا وعيرًا في الحكومة ، وهكذا تنجع الضرورة حيث اخفقت الحكمة البشرية ع .

والطريقة الأخرى الأقل حدوثاً في تشكيل الحكومات ، لا تختلف كثيراً عن الطريقة الاولى : و ظروف مواتية ، تعمل بالترابط مع خطر محمدق » ، تجبر النباس على تبني حكمومات دستورية وعيونهم مفتوحة كمحاولة ياتسة لتجنب الفوضى . وحتى لمو سلمنا ان من ضمن مدارك العقل البشري او العقول البشرية ان تعرف ، بشكل دقيق ، سمات ، وحاجات ، ومصالح جماعة متطورة وان تنشىء حكومة دستورية ملائمة للشعب ، فإن تبنيها من قبل الشعب يبقى مشكلة صعبة . لكن الضرورة تضوز حيث تخفق الحكمة وقوة الاتساع . وتبقى السيجة : « ان هذه الحكومات هي بكل تأكيد نتاج ظروف معينة » . ولو ان كالهون ادرك ، مثل بيكون المتغطرس حقيقة تعثر بها الاخرون مصادفة ، لاعتمد هو ايضاً على ترك المصادفات التاريخية الملائمة تعمل مثله في ذلك مثل بيرك الذي لا يستدل بالقرائن المحسوسة .

ولا يقتصر الامر على توسع مملكة الحفظ ، بل هناك التقليص في المهمات الموكولة للتربية أو التي يمكن أن توكل إليها . وقد رأينا حكم كالهون في أن للتربية والتعويد القوة الكافية لتمكين المشاعر الاجتماعية من أن تطغى على المشاعر الاناتية ، لدى أناس يتجمعون في وكيانات معينة » . وينفى اعمق اطوار الطبيعة البشرية دون تبديل ولا يمكن تبديله ، وأبعد من أن تقالله التربية ، أو الحفيارة . فالصحافة الحرة ، على سبيل المثال ، قد تفصل الكثير لتوجه الناس وتحسين المجتمع و وقد يتطلب الامر وسلطة أقل يكثير وللمحكم إذا تعلم الناس أن يتغيرون في في وسعهم توسيع حسهم الاجتماعي بأمان ، وكبح مشاعرهم الفردية . لكن الناس لا يتغيرون في الناسطة . وهذه السلطة . وهذه السلطة . والفيط المساحية المناس المناسطة . وفي غياب المناس المناسطة السلطة . والمناس المناسطة . وفي غياب المناسطة . والمناسطة السلطة . أي غياب أي من الاشكال المدارجة في حكم الأغلبية - فإن مجرد استخدام همله السلطة هو أمو مفعد . وليس في وسع الدين أو التربية أن يبطل ميل الاكتربة العلدية لحو أفساد الشعب والحط من قدره » .

وقد بلور كالهون رأياً مدروساً يهدف الى تعزيز نظام من المساومة الفعالة والسلمية لسوه استخدام السلطة. والجزء الأكبر من هذا الرأي يذهب في عاولة تبيان سلسلة كاملة من العواقب تتيان سلسلة كاملة من العواقب كالمؤدن الى بنية للحكومة تقوي الصفات اللطية في الناس ، او على الأقل لا تقوض هذه الصفات . كالهون الى بنية للحكومة تقوي الصفات الطية في الناس ، او على الأقل لا تقوض هذه الصفات . ولأن من يين جميع الأسور التي تساهم في تكوين صفات الشعب ، فإن تلك الصفات التي يتم بواسطنها الحصول على السلطة ، والنفوة ، والبقاء في الحكم تبقى اقوي الصفات إلى قالنوق و والتطلع الموجوب ، فله الاهداف يأخذ في حسابه الوسائل اللازمة لشمانها ، ويغرس و دون كل اه هذه المعافي والمنطقة ، والمنطقة ، والمخلة ، والفطيلة ، بالمكر ، كلل و هذه المعافي والمنسود . وتتأكد ، الممافقة ، والمحكمة ، والوطنية ، والفطيلة ، بالمكر ، بالمكر ، والمغش ، والحيات ، وتبدو الفضيلة امراً يقوم تماما على ان الشبان الذين تزدحم بهم كالمتانا عسجعون ما هو مقنع ، مثل معادلة فعالة للنجاح . وتبدو الفضيلة امراً يقوم تماما عالم الاخلاق والفكر بدرجة لا تقل عن عالم الأعمال والتجارة » . وما يعلمه علم السياسة ليس ما يمكن الاخلاق والفكر بدرجة لا تقل عن عالم الأعمال والتجارة » . وما يعلمه علم السياسة ليس ما يمكن ان نعمة بأنه مفيد . وعلم كالم بيو وعمل مبدئا فير وعمل مبدئا فير موم بشكل غير مبدئا شغيد . وعلم كالم مبدئ موم مبدئا فيم ومعمل بحد للخير العام ، وتعمل بمكل عبر مباش مغلاً ، ما معاش مبدئا بعض مبدئا وعمل مبشكل عبر مباشر فعلاً ، كي يصبحوا جاهيراً واعية خافضائل مدنية تعمل بجد للخير العام ، وتعمل بمكل

مباشر ـ من خلال توازن السلطات ـ الأعمال المنظمة وتتحكم بالنتائج الى درجة تحسرد الناس من بواعثهم الأساسية .

واوضع دليل عل ان كالهون يضيّق عن عمد هدف علم السياسة يستحق فقرة كاملة نستشهد با .

... ما هي الوسيلة التي تمنع الحكومة من سوه استخدام سلطانها ، دون تجريدها من سيطرمها الكاملة على مصادر المجتمع ؟ المسألة تنضمن صعوبات حاول رجال صادفون وهنكون ، وعظ مصدور باكرة ، التخطف عليها - ويضباح جزئي حق الآن - وتم اللجحوه الى اهوات متصده المحقومة المرافق المرافق ووجات المضارة والثقافة التي مر بها جنسا ، والمكال الممكومات المي طبح والطلبي ، والمكال الممكومات المهرفة الى المواجعة ، والطلبوس اللهبية ، واللهافية ، مواه من نامية على المواجعة المهرفة الله المجتمع . ويعضل الوسائل البارزة ، سواه من نامية حكمتها ، او البراعة التي طبقت بها ، او ديومة تماثيراتها . يمكن ان تجدهما في فجر التي يقدمها فلك المصر المبكر لاقامة هذه الكيانات ، يوم لم يكن الفكر مشتراً إلا حمل المسيقة . مثلاث من مها بها طبقت بعنكة لا مثيل ها . ويمكن ان نعزو لتطبيقاتهم الناجعة التقدم المنظم المنظمة المنطقة الموردة المنافق سري الفكر ، والذي نجني ثماره المبور ، فبدون كيانات ... ما كمان مكمناً السري تقدم ضطرئل ال تسبيات دالية .

وللاجهاية على السؤال الهام ، فليس من الضروري ان نخير الوسائل المختلفة التي اتبحتها ثلث المكتوبات الشهيرة كي توازن هذا الميل اللى الفرضي والانحراف . ولا ان نعهد معابدة الكيانات بالماضي الشامل لتكلمة . ما امرضه اكتر عدوية ، - كي اشرح حسب أي المبلدي، جب تشكيل المكتوبة ، يحيث تكرن نفدرة على المقاومة انطلاقاً من ينتها الداخلية - او ، ان استخدام تعييز أواحداً ، هو النظام (Organism) ، - الحل نحو سوه استخدام السلطة . وهده البية ، الا النظام ، هما المقصوران بالمعتور عامد المدين والدارج انوي استخدام هذا الخمير من الأن فصاعداً .

وقد حافظ كالمون على وعده: والادوات الأربع الأخرى ليست من مواضيع والبحثه. ولب علم الحكم الكالموني وهو بالاحرى الجزء الاعظم منه . ما يطلق عليه و الترتيبات الاساسية ع . وعلى اية حال ، دعونا نعود الى الفقرة التي استشهدنا بها . فيعض معماتها التي تصلعنا هي اكترها ارباكاً . وقد استمتعا في البده بافتراف ان دستوراً مكتملاً هو ترف من نوع سيء ، ولا بختاج اليه سوى انساس على درجة عالية من الحضارة ، أي يعيشون اوضاعا و مصطنعة ع . ويبدو متعذراً الدفاع عن ذلك الافتراض في ضوء تراكم السلطات وبالتابي احتمالات اساءة استعمالها . التي تصبح ضرورية بسبب التهديدات الخارجية الشاخصة دوماً . والآن اصبحنا نعرف بأن دستوراً متكاملاً قد شغل افكار الرجال الحكياء الطبيعة و منذ اقدم للمصور ع . وتكمن الادوات والتطبيقات الاكثر جدارةً بللاحظة في و فجر الحضارات الأولى ع ، قبل ان يشتر ظلام البربرية ، عناما كان الفكر حكراً على قلة من الناس . ونامحش لوضعي القوانين القدماء هؤلاء الفين لا يعرف كالهون اسهاهم او انه يرفض الكشف عنها. فقد يكون 
نجاحهم جزئياً ، او انهم كانوا ناجحين ، نجاحاً عبراً . فهل نجح مؤسسو تلك و الحكومات 
الشهيرة » يسبب سمات البساطة في شعويهم ام نجحوا رغم تلك السمات ؟ فإن كان السبب 
الأول ، فإن هناك دروساً فهة ما زال من الواجب جمها عن مؤسساتهم ، اما اذا كان الأخير فإننا 
الأول ، فإن هناك تفرو أله يجد المنحول في اختيار علمه و الادوات الرائمة المفرقة في اللشك في 
ضيرورياً . فنجل ام يجدد المنحول في اختيار علمه و الادوات الرائمة المفرقة في اللشك في 
ضرورياً . فنجا لملشرعين القداماء يعتمد بشكل عام على تخلقهم في الزمان وعلى حنكة ومهارة 
المشرعين . وطبقاً لذلك ، فإن اهتمامنا بهم لا يزيد عن اهتمام تجار الآثار . صحيح ان الفضل في 
تقدمنا يعرد كاملاً الى تلك الشعوب القدية ، كان نجاح واضعي القوانين الأوائل جعل من جميع 
الادوات التي انخذها القدماء ادوات بائلة . فلدى رجل الشارع اليوم معارف تقوق معارف اجداده 
سكان الغابات . والحرافات ، والطقوس المينية ، والتربية ، والذين لا تستطيع ان تمنعه من ادراك 
مصاحله الأنانية في سرء الطموح . واخلاته اقل فظاظة ، إلا انه مقيد كبيراً .

وبالنسبة لكالحون ، كيا هو بالنسبة لبويليوس كان علم السياسة عرضة للكثير من التحسينات . وقد شخص بويليوس ذلك التقدم في المفاهم العصرية لمبادىء عدة و والتي كانت اما ضير معروفة اطلاقاً للقدماء أو معروفة بشكل غير كاصل ع . وفي الوقت نفسه ، كان ( علم السياسة ) أبعد ما يكون عن رفض الاهوات التي بدا ان كالحون يعتبرها ليست بذات شأن . وبالنسبة لكالهون فإن تقدم الانسان يتأتى بنسبة أقل من اكتشاف مبادىء جديدة بالكامل للحياة السياسية عا يتأتى من غم بعض المبادىء القديمة في الحكم وتبني مبادىء أخرى . وما يبدو في البداية على انسان عن قبو بالمبادة المؤمنة اكثر تعقيداً ، ومدروسة بعناية اكبر على الطريقة والقديمة السلطة ، بعرض منع الانحرافات او تصحيحها .

وهذه الوسيلة المكننة التي تقاوم السلطة بالسلطة والاتجاه باتجاه مضاد والتي يقوم عليها نظام كالهون كله ، لا يمكن انشاؤها بطريقة ميكانيكية . فهناك متطلبات لتشكيل حكومة دستورية ، احد هذه المتطلبات الذي يتمسك به كالهون هو حتى الشعب في الاقتراع . د واذا ما روعي هذا الحق بشكل مناسب ، ووعي الشعب بقدر كاف بعيث يفهم حقوقه ومصلحة المجتمع ، وان يقدر دوافع وتصوفات الاشخاص المنوط بهم وضع القوانين وتنفيذها » ، فقد يكفي حق الاتزاع للسيطرة عل الحكام . والمقدمة الأساسية السيكولوجية في و البحث » لا تتطلب درجة عالية من الوعي الشعبي . إذ يكفي ان يفهم الشعب ان الحكام غير المسؤولين يعرضون للخطر ما يؤثر عليهم مباشرة ( الحقوق الخاصة ) وما يؤثر عليهم بطريقة غير مباشرة من خلال الاخرين ( مصلحة المجتمم ) .

لكن ، في حين ان حق الاقتراع قادر على محاسبة الحكام ، إلا انه لا يمل مشكلة الحكومات التي تضطهد أي كان ما عدا a الجماعات الصغيرة ، خلال المراحل الأولى لوجودها » ، وحين تكون هذه ما زالت تعيش ظروفاً طبيعية نسبياً ـ اي فقيرة ، وخشنة الطباع ، ويسيطة ، وفي جميع الحالات الأخرى حيث تتعزز دوافع استخدام السلطة الحكومية بشكل كبير . ويصبح و السظام » (Organism) الخاص بالقبول المتوافق ضرورياً لتكميل الحكومة ، او بالأحرى تشكيل حكومة ( دستورية ) . ويفترض هذا النظام مسبقاً ان تكون و المصالح للمختلفة ، او الفطاعات ، او الفطاعات ، او الملجنات في الملجنم واعية بقدر كافي لفهم صفاتها واهدافها » . ويمكن القول ان و اي بحث في الطبقات في موحمل لتوعية الشعب من هذه الماتج . وليس صعباً الطنان كالهون اعتقد بأن اميركا المام ۱۵۰ تواجه و خطراً داهماً » قد يجبرها على تبني ما وصفه بالحكومة الدستورية . وإذا كانت تقديرات عن ضعف الحكمة البشرية في التعامل مع الفرصة والظروف صحيحة ، فإن هذه التقديرات تشمل جهوده البائسة ايضاً . ويبدو ان الحظة يميل الى الابتسام للرجال الذين يغفون على حافة الاحداك .

#### 4 Y x

يشتمل x بحث في الحكومة x على مقالة نقدية وطرح . والابعاد التامة لهـذا الطرح لا يمكن فهمها إلا في ضوء المقالة النقدية . والنقد في تركيبته المجردة هو التالي : اذا ما قامت الحكومة النيابية حسب اقصى درجات الكمال الممكنة ، فإنها سوف تأخذ قسطها من جميع عيـوب الديمـوقراطيــة المحضة . وهذه النقطة بالضبط انكرها المدافعون عن الدستور الأميركي ؛ والواقع ان موقفهم كان مناهضاً لذلك تماماً ، فهي بالنسبة لهم ، من اهم امتيازات الدستور . و والفارق الحقيقي بمين [ الجمهوريات القديمة ] والحكومات الاميركية ، يكمن في الاستبعاد الكامل للشعب بصفته الجماعية عن أية مساهمة في الاخيرة . . . ، ويستشعر المرء البعد الكامل لالتزام كالهون عندما يعرف بأنه لم يكن يدعو الى اصلاح الحكومة الدستورية في اميركا بقدر ما كان يدعو الى اعادة تأسيسها ، وقرر بشكل قطعي أن الولايات المتحدة لم تحظ بعد بحكومة دستورية . ولو ان هذه الحكومة فَهمت تماماً ، لأصبحت في وقت ما تعقيداً لا ضرورة له ، وهو ما لا يمكن قوله عن الموضع اليموم (١٨٥٠) . والحقيقة الحاسمة في الحياة السياسية هي اختلاف المصالح ضمن المجتمع . و والأسر كذلك بالنسبة للجميع ؛ الصغير والكبير ، \_ الغني والفقير \_ بعض النظر عن المهن ، او الانتاج ، او درجة الحضارة . . . ، ونتيجة لهذا الاختلاف ، فإن الأعمال الحكومية مهم كانت منصفة ، في ظاهرها ۽ فإن لها نتائج غير منصفة بالضرورة . وعدم الاتصاف هو ظاهرة عامة ؛ وما يختلف فقط هو درجة عدم المساواة والاضطهاد . والنتيجة الضرورية للأعمال الحكومية العادية هي ان المجتمع كله ينقسم الى دافعي ضمرائب ومستهلكي ضمرائب . والحقيقة ان تلك الـقمطاعمات ، أو « الطبقات » ، او « المصالح » ، او « الاقسام » ، او « المراتب » هي في صراع مستمر وفي افضل الظروف ، فإن كسب شخص ما هو خسارة لآخر . فها الذي يمكن ان ننتظره من الأعمال العادية غير المنضبطة للنباس العاديين ، ان لم يتجمعوا بشكيل منظم في جماعة او حزب عملي حساب الاخرين؟ النثر البليغ لبوبليوس يعبر بالضبط عن موقف كالهون : ﴿ إِذَا اتَّبِحُ الْمُجَالُ لَـُلاندفاع والفوصة ان يلتقيا مماً ، فسوف نعرف انه لا يمكن الاعتماد على الدوافع الاخلاقية او الدينية كأداة انضباط ملائمة » .

والتفريق التقليدي بين حكم الفرد ، او القلة ، او الاكشرية لا اهمية له هنا : ففي غياب الدستور (حسب مفهوم كالهون ) فإن جميع الحكام يضطهدون مواطنيهم . ونقد كالهون ، الذي يعيده بتعابر اسرية عضة ، كان تعليقاً مكتفاً وتصحيحاً لعلاج « الفدراني ا ه الملامرات المكرمة الشعبية ان يسمع للتجمعات الطبيعية ان تنجي الأهمية السياسية ؛ فليس هناك قشرة طبقات او مراتب مصطفعة تمفي الاختلاف الطبيعي في المضاح د تنتج عن اختلاف في المهنية ، والظروف ، والرضع ، وصفات الشرائح المختلفة من الشعب ، ومن اعمال الحكومة ذاتها » ويتوقف بويليوس عند هذه الحقيقة ويطور الإجراءات التواقف المنافعات الشرائح على مو حزب الأغلبية المواقف له المحراء المؤلف إلى المنافعة المنافعة المحراء المحلف المحلح المحداث الشرائح ويصوب الإثابة فيد من قود الاستداد حكم الأغلبية المصطفحة غير ويصد فن مراجعة فيد اخر . اما حكم الأغلبية المصطفحة غير المهذب فيزند على مراقبة الحكومة ذاتها ، ولم يقدم أية علاجات الامراض الاحزاب .

وتقوم سمعة كالهون كمنظر بشكل رئيسي على تحليلاته للمشكلة التي تنشأ بسب الاحزاب والحلول المطروحة لها . وقادته اراؤه في الاحزاب السياسية الى أن يعطي اهتماماً خاصاً بمالئة الاحزاب المسابقة المانية التي يعطي اهتماماً خاصاً بمالئة صراع الطبقات . وفي حين يقلم ه البحث ، فتراحات بديلة لكيفية نشره الاحزاب ، فإن مفهوم الحزاب ، فإن مفهوم الحزاب السياسية هي بسياطة اداة يسعى الناس بواسطتها لتولي السيطرة على الحكومة وامتيازاتها . ويتعرض تفسيره الأول لاصل الحزب اليادرض لمصالح والصراع الذي يتم ويرى فيه الحقيقة العامة الخطرة للحياة السياسية . الحزب الى متحل الحلامة السياسية . فإن صراع المصالح يأخذ شكل احلاف الخلية الواحدة المخافظ على المخكومة إلا بحق الاحتراع الخزي هو نتيجة لا بد منها للحكم بواسطة لحلقية العددية .

وقد اقترح بعد ذلك تشكيلة اكثر راديكالية . فلو افترض المرء وجود مجتمع منسجم تماماً لا يوجد فيه الي تعارض في المصالح او عدم مساواة في الاوضاع ، فإن حقيقة وجود حكم للاكترية المعددية بكفي بحد المعتراب . و فامتيازات تولي سلطات الحكم وما يعنيه ذلك من شرف معنوي وتمويضات مادية ، تكفي بحد ذاتها لتقسم مجتمع من هذا النوع ألى حزيين متعادين ، و الأعمال الحكومية ، او ما يوزيها عند كالهون ، وهي امتيازات تولي سلطات الحكم ، تقود الى الصراع والى تشكيل الاحراب في نهاية الامر . ومبدأ حكم وفاق الأغلية يقوم على هذا التعارض الذي لا يمكن تشكيل الاحراب في نهاية الامر . ومبدأ حكم وفاق الأغلية يقوم على هذا التعارض الذي لا يمكن عنه عنه عنه عنه عنه عنه عنه الله على المسالحة ، ولا يستنى منه حتى مجتمعنا المنسجم الذي افترضناه . وهناك و دائماً و شريحتان على خارجها .

كيا تتبع كالهون اصل الأحزاب حسب الحاجة اليها و في اوضاع العالم الحالية a ، للحماية من الأحطار الخارجية . ووجود تهديد يمثل هذه الاخطار بؤدي الى قيام مؤسسات دفاع ضخصة ، وحكومات اكبر ايضاً . والنبيجة و كافية لأن توجد ومعن طبوحاً للمتطلعين والجنعين الساعين الى جم المال a . وليس مفاجئاً أن يرى كالمفرو نزاعات حزيبة عنيقة لا تهدأ كتيجة حنمية ، ويعتبر أن هذه النزاعات واقموى عواطف القلب البشريء لأنها لا يطالحا الزمن ، والفكير، او التبتبر أن ما انجزء التبرير ، والنقاش ، او التوسل ، او الاحتجاج . ولا داعي لأن نعجب اذا اعتبر أن ما انجزء الاباء المؤسسون ضعيفاً في هذه الناحية الحاسمة . ويبدو أن ما يريد كالهون قوله هو أنه حتى لو لم يكن الفقراء معنا دائم فلا يكن قول الشيء ذاته عن المحاسب وساعتلال المناصب وحتى يجن وقت مواجهة مسألة و استغلال الحارب ورحلها فإن أياً من الحمايات الإضافية والحواجز الورقية أن يكون ذا نفع . وتبقى المهمة هي تشكيل حكومة دستورية .

وقد يبدو من المسلم به ان جرد امتلاك سلطة حكومة بخلق مصلحة وحزباً معارضاً للذين لا يمكون شيئاً . وهنا يبقى السؤال ايضاً : هل تكفي مصلحة حزب الحكومة كي يبقى الذي في المسلطة فيها ؟ ألا يجدر ان نلجا الى من هم اكبر من مجموعة من الموظفين الحكومين ، الى جههور الناخيين الأكبر عدداً ؟ وطشد اغلية من الناخيين ، اليس محكناً ان يتبنى الحزب الحاكم سياسة تفضيلة منظمة تقيم تجمعاً لديه مصالح مشتركة ( مثل الرغبة في تشيط صناعة الانشاءات ) وان لفائلة الأغلية على حساب الأقلية يفترض وجود عنصرين انطباع كلفون عن سياسة حكومية تعمل بعيث ان مبدأ مراعاة بجموعة من المصالح لا بد ان يعترض المصالح الآخرى . ويبوجد ضمين مفهوم كالهون للاغلية والأقلية بفرض المصالح لا بد ان يعترض المصالح الآخرى . ويبوجد ضمين هداء التقسيمات الطبيعة . فإن كان الحال كذلك ، ففي الأمكان استعادة نقد كالهون ه للفدرالي ه . وقد افترض بويلوس ان الجمهوريات لكنية فتمت المصالح بحيث لا تستطيع الي فلك ، لان اصحاب تلك المصالح بعث لا تستطيع الي مكنشون مصلحة مشركة ينهم كانت موجودة طيلة الوقت ، لكنها حجبت مؤقتاً بسبب خلافات اقل شاناً . وسرعان ما تكتف هده الأغلية مصلحتها المشتركة التي تستطيع الحكومة تعزيزها على حساب مصالح بقية المجتم .

والقضية التي يطرحها و البحث و ضد مسراعات الأحزاب وحكم الأغلبية العددية تبدو مستقلة تماماً عن الخلافات الاقليمية في الاربعينات والخمسينات من القرن الناسع عشر. ويجب ان نسلم على الأقل انه يذهب في حواره الى ما هو ابعد من سيطرة الشمال على النظام السيامي الاميركي . وعن حق الأقلية في ان تحول نفسها الى اغلبية تطرد الاوغاد ، يقول كالهون ، انه ليس صوى الحق في ان تكبر الأقلية وان تعظم في المقابل . والاحتمال الوحيد الذي يميز احتكار حزب واحد للسلطة ، هو انه يعزز مكانته ، كها ان الاحتكار لا يحدّ من اتجاهات الحزب الفاسلة . وكي عافظ الحزب على امتيازاته الأطول مدة ممكنة ، فإنه و سوف يركز السيطرة على تحركاته في ابدي اناس يقلّون باستمرار و . والحكم بواسطة حزب سيقود حتياً الى الحكم بواسطة قادة الحزب . ويتم ضمان اخلاص المناصرين وحاسهم بواسطة التنظيمات والمؤترات الحزبية ، والنظام المالخلي للمخرب ، وفوق كل ذلك بواسطة المحاسب و الذين تعتد عليهم تلك الفرق القوية والنشطة من مترقي المنفعة الذين اوجدته المعلمات المالية الناعمة للحكومة » . ثم يأتي وقت تنفسم فيه الاحزاب الى زمر وجاعات متنافسة فيا يبنها و توجهها الأكبر نحو الدارة اطماع الشرائح الادن والألل فيمة في المجتمع » وتتحطم التعاطف الاجتماعي ، وتعلني مصلحة الحزب على المصلحة العاملة على المصلحة المالة المعامة المعامة ، ويسمم اخلاق المالة العامة ، ويسمم اخلاق المالية عامل سياسي هام وجديد » - ويتصد محافة نكرس نفسها لتعكس الرأي العام وينديه - ان يبطل الاثار المهاكة للحزب .

وقد تحدث كالهون كثيراً ويوضوح - ويشكل مطول إيضاً - عن و المصالحة المختلفة لقطاعات الوطيقات المجتمع ع ، وتحدث في بعض الاحيان ، لكن بغموض عن ، و المصلحة المشتركة للمجموع ع ، وقد ادان الاحزاب ، ليس لأنها تقدم مصلحة البعض على مصلحة الكل ، او لأنها للمجموع ع . وقد ادان الاحزاب ، ليس لأنها تقدم مصلحة البعض على مصلحة الكل ، او لأنها تغلق هذه الأمور بشكل مكثف ، وغير مبرر ، ووبا يشكل غير طبيعي . ويجيد الحزب عن الصواب بمجرد ان تتحكم آلية الحصول على السلطة والامساك بزعامها بالمدافة واجراءاته ، او عندما يتخذ سياسة حكومية تتجاهل دون مطالب الاحزاب الاخرى ، او عندما يزيد من حدة الصراعات الى درجة لا يجد معها الناس ارضية مشتركة يقفون عليها . ولا يسم الم إلا أن يحس بالحيرة من مفهوم كالهون للصالح العام . وفي عير واصح المتنا المتنا م المجرد المحلمة المجتمع ، او حق المجتمع نفسه : و حيث يكون المختمع كله ممثلاً ايضاً » . فإن كل مصلحة المجتمع على مجموع المصالح المات مصلحة المجتمع على مجموع المصالح المات مصلحة المجتمع على مجموع المصالح الخاصة ، والمجموع يبدو عدداً باجزائه . ونحن نتساءل وتضم تتصدد هذه الاجزاء أنها ، وتسامل ما الذي يشكل و مصلحة المجتمع اله ونحن نساءل وسلحة المجتمع ا ، وتسامل ما الذي يشكل و مصلحة المجتراء أنها ، وتسامل ما الذي يشكل و مصلحة ا

وقد رفض كالهون تراجعاً لا عدوداً يجعل اتجاهات الرأي في كل قطاع تتمرر بالأغلبية الانفاقية لاجزائه . فقد تمكم الأكثرية العددية في تلك الفطاعات . وليس هذا افتراضاً بروجود قطاعات مسبحمة داخلياً ، بل يفترض وجود مصلحة تتجاهل المصالح الاقعل . ومها تكن الاختلافات في المصالح في قطاع بالاقلية ، فإن جميم الناس في ذلك القطاع لديم الصلحة ذائها وضد جميع الاخرين ، وبالطبع ضد الحكومة ذائها » . كها ان السيطرة على الحكومة بدف توجيه سياستها يفرض مجموعة من المصالح الشقيقة لأغلبية حاكمة واحدة . وكذلك تفرض المحارضة الشيطة التي تركت خارج الحكومة (وتأثر با بشكل معاكس) لتصبح قوة معارضة موحدة او صدة قوى . وهكذا يصبح الرضع اسا ان يربح الحزب السلطة السياسية او يخسرها . وأمام هذه الخيار تضطر المصالح الاصغر الى التغريق بين رضائها الصغيرة السياسية او يضرها . وأمام هذه الخيار تضطر المصالح الاصغر الى التغريق بين رضائها الصغيرة والضرورية . وهذا العداء المقترض للقطاعات الاخرى يفيد في تحديد المدى الذي يجب ان تتق فيه جموعات المصالح والافراد في حكم الاخلية العددية ، وهم على ثقة ، بأن مصالحهم المختلفة لن تظلم . وذهب الى ابعد من ذلك ، حين افترض في اثناء حديث عن مجتمع اكبر ان متطلبات المبدأ المستوري ركما يفهمه ) يمكن تلبيتها بشكل افضل لو كان القبول الوفاقي محصوراً في ، بضم المستورة عظيمة فقط ، وهنا ايضا يفترض ان هناك مجموعة من المصالح الجائزية تتجاهل المعديد من المصالح الجائزية تتجاهل المعديد من المصالح المؤترة . وها يدعو للاعجاب فعلاً أن كالهون اختار بشكل مدورس ان يتجنب فترك كلمة ، الامة ، في تبريراته . والاستثناء الوحيد لذلك هو عندما يحتاج المجتمع الاكبر ، للدفاع عنه ا عندها ، وعندها فقط تذعن ، هجمع الاعتبارات الاخرى » . والموضوع الوحيد الذي تفوق اهميته المعالمة بتمان بالمحافظة على نظام سمح لصالح بعينها أن تعبر عن نفسها ، ويبدو ان

والمبدأ الذي يقال انه يتم بموجبه الحفاظ على الحكومات الدستورية هو التسوية : ويختلف في هذا بحدة عن جميع اشكال الحكومات المطلقة ، التي تعتمد في حماية نفسها ، حسب رأي كالهون ، على القوة . ويبدو واضحاً ان لدى كل مصلحة او قطاع في الحكومات المعتورية وسيلة سلبية يدافع بها عن نفسه ضد مخططات السلب ومصالح الاخوين . والأمر غير الواضح هو سبب رغبة الجماعات المختلفة في اجراء تسوية . والجواب الذي يورده كالهون بسيط ، وان يكن غير مقنع في مجمله . وهذه الرغبة يمكن احداثها بواسطة امتلاك المجموعات المختلفة لحق الرفض .

الكف عن محاولة اتباع اجراءات عبدف الى زيادة املاك فرد او اكثر عن طريق التضحية بمصالح الاخرين ، وبالتالي ، اجبارهم على ان يتحدوا ضمن هذه الاجراءات بالطريقة التي تضمن نقدم واددهار الجميع ، كوسيلة وحيدة لمنع توقف اعمال الحكومة ، ومن ثم تجنب الفرضي التي هي اكبر الشرور . . . اكبر الشرور . . .

وربما كان من الأجدى اتباع مبدأ وقاية المكومات المستورية الى السدرجة التي تجبر المسالح المنتقلة ، او القطاعات ، او المراتب على التسوية ، كامها الطريقة الوحيدة لتحقيق از دهارهم ، وعنب الفوضى ، وهي أن تعرب المنتقل أن تجنب الفوضى ، وهي أن ستوى الهرية المكومة للمنتقلة على المنتسع ، ولا تتقل المهمية المكومة المنتقلة على المنتس الفوضى ، وهي أن ستوى الأمل . وإذا ما تتبمنا صوت الشعب إلى ذلك المصدر . الذي يعبر عن صلى الحضورة للمنتقلة المنتقلة من تعامل الجهزة الحكومة التي اليست لتضع اي تعبر عن المسالح ضرورة تجنب اكبر القواجى من خلال اجهزة الحكومة التي اليست لتضع اي تعبر عن المسالح الاثانية والجزية ، في سيل الرفة الجماعي - والذي يمكن ان نقلقل علمه دون ان نوصف بصلم التلوي وصوت الحقوق .

وتتمجب لمدى الثقة التي تتمارض بها النسوية ، كما يفهمها كالهون ، مع القوة . ألا تقوم هذه النسوية على نوع من القوة ؟ فبالترهيب بفوضى وشيكة يجبر الجماعات على اجراء تسوية ويضطرهم الى أن يتوحدوا . ( ولا ننكر هنا أن هناك فرقاً وفرقاً هاماً ـ بين قوة الحكومة المطلقة ، التي تعمل منفردة بوحي من مصالح طرف واحد منفصل على حساب مصالح الاخرين ، والضرورة التي تضطر الناس الى التسوية جاعلة وكل ع طرف يضحي بقسط من أغراضه في سبيل هدف يعترف و كلا ع الطرفين انه ذو قيمة عظيمة لها ) . ونفاجاً في ان تعلم الآن ان الحكومة الجمهورية تقمع التعبر عن المصالح الجزئية في حين تسمح بالتعبر عن مصالح المجتمع كله . ألم يعلمنا كالهون ان مفهوم المجتمع كله ليس سوى مجموع المصالح الجزئية والاناتية ؟ ويقوم نظام كالهون على التعبير عن هذه المصالح وليس كبتها ؛ وهو هنا بهيد جداً عن ه القيام بمحاولة لا جدوى منها ع لربط الطبعة البشرية بمقايسه . فإذا توقع قيام حكومة حسب نظام الأعلية الوفاقية تولد انسجاما وليس خلافات ، فلأنه بموجب ذاك النظام سيزال قدر كبير من الحلاقات من عود الموقابة . وفي سعي لفبط التجاوزات على المؤسسات المحلية ، فإن المصالح الآقل شأنا لاحدى الاقليات ستجد ارضية مشتركة للمقاومة هي : حماية عالى الحريات والحقوق الفرية وتوسيعه . والتيجة ربط الحكومة و بأهدافها الاسامية ، أي سحاية المجتمع ع ، وما يتعلق بالامن الداخلي والخارجي . وهذا الاخرم بالطبع ، هو بالفسط نوع النشاط الذي يتعلق فيا قد نعتبره مصلحة مشتركة اجبارية وسباً وجبهاً لاجراء تسوية .

وواصل علم السياسة القديم ، الذي لم يكن غير واع للاختلافات الهامة والعميقة التي تقسّم الناس ، على التأكيد على تلك المصالح التي يتقاسمها جميع الناس في المجتمع وعلى المصلحة العامة التي يقدرونها . وقد وصف و البحث ، هذه المعرفة التقليدية بأنها مقدمة فلسفية مغلوطة لحكم اغلبية عددية وبأنها السبب الذي يقف وراء اختفاء المصلحة العامة . وفي نظرتها المغلوطة الى جميع الناس على انهم يتقاسمون المصالح ذاتها ويقدمون رقابتهم على الحكومة لها وكأنها الجائزة الكبرى ، « يضمن » نظام حكم الأغلبية العددية ان يتحول الناس الى خصوم الداء بسبب اطماعهم في المناصب وتعويضاتها المالية ويشنبون تحت ستار القانون عداوات واحقاد لا تهدأ ضد بعضهم البعض . اما علم السياسة الجديـد ، فيبدأ من مقـدمة معـارضة تمـاماً ، فيعتبـر ان جميع النــاس يتطلعون ، وقبل اي شيء آخر ، الى الحفاظ على ما يخصّهم . ونظام حكم الأغلبية الوفاقية -Con) (current Majority يضم الناس في موضع يستبطيعون منه التوفيق بين بعضهم البعض . وبعد تفكير ، لا يستطيعون إلَّا ان يتفقوا . • فكل [ مصلحة او قطاع ] ترى وتحس انها تستطيع تعـزيز ازدهارها بأن تستميل النوايا الحسنة ، والمصالح الاخرى . ومن كتلة المصالح الخاصة المتنازعة ينبثق تجمع حقيقي من المصالح ؛ ويكون فيه وطنية ، وقوميـة ، وانسجام ، امــا الصراع فيقتصر عــلى التسابق لخدمة الصالح العام للجميع ٥ . وينبثق الحب بطريقة تلقائية من تلك و العمليات ٥ ، ينبثق الحب من ذاك الشيء الذي يمكّن كل مصلحة ان تحافظ على نفسها دون ازعاج \_ واعني اعمال الحكومة . تلك الأعمال التي سيظهر انها المصلحة العامة، والصالح العام .

ويبذل كالهون جهداً مضنياً كي يين ان عملية حكم الاغلبية الوفاقية قابلة للتطبيق . وبشكل ادق ، فإن المسألة هي : هل يجسن المرء عملاً باعتماده على مزاج ما لتنسيق ما يقال انه يؤدي الى الاجماع . وجواب كالهون هو ، و عندما و يجب » فعل امر ما ـ وعندما يمكن القيام به باجماع جميع الآراء ـ فإن الضرورة ستغرض اجراء تسوية » . والمثال الرئيسي على ذلك هيئة المحلفين الصغرى : فالمحلفون المضطرون للوصول الى رأي مشترك بعد استماعهم بشكل غير متحيز لمرافعات كملا الطرفين ، تقودهم هذه الضرورة وحب الحقيفة والعدالة الى ان يصلوا الى قرار . والضرورة التي تدفع الناس الى اجراء تسوية في الحكومات المدستورية واكثر الحماحاً بكثير، وهمي ضرورة و لا تقاوم » . وقد نضيف نحن ، ان الوصول الى تلك النسوية اصعب بما لا يقاس ، طللا ان المصالح المرتبطة بها همي مصالحنا الحاصة .

ومع أن كان كالمون كان مقتدماً ـ وان لم يكن مقتماً ـ بأن الدوافع الى التـــوية قــد لا يمكن مقاومتها . فالحوف من الفوضى التي قد تلازم تعلن اعمال الحكومة ، والمدعومة ، بحب مقد للبلاد ، أو ، وطنية عالية ، ، ستقود كل قطاع الى توسيع افقه وزيادة حسه الاجتماعي فيها يتعلق بالتضحيات التي يتوجب عليه تقديمها .

ولتكوين تقدير ادق للقوة الكاملة لدوافع النسوية لا يد من اضافة ان هلى كل قطاع في حكومة الاطبية ان يستمبل المسالح الاخرى وبيدي استعداداً لتفضيلها كي يقدم مصالحه الخاصة . وفقة الفرض بجب على كمل جانب ان يختار تثليه عن بستطيمون بعتنهم ، ووطنيتهم ، وقوة شخصيتهم ان يكسبوا تقة الاخرين . ويتأثير من هذه الدوافع - وتطيئ قادوين على انجاز أهدف الذي انتخبوا من اجلد - فإن الرفية التي ستطفى هي دفع الصلحة السامة للمجمدوع ، بل من سيقدم اكثر . وهكذا ، لا يكون التنازل تضحية - بل تقدمة خالصة من اجل رفعة البلاد ، وتفتى كلمذ تسوية .

وفي هذه السطور نلحظ لمحة من الصالح العام الذي هو عام حقاً بالنسبة لجميع الممنين ، وليس مجرد مصالح مجموعة معينة من الناس . ويمكننا ان نخمن ـ حيث ان كالهون لم يفصح عنه بوضوح ـ ان هذا الصالح العام يتماثل بشكل ما مع نتائج الدساتير الرومانية والبريطانية التي يختتم كالهون و البحث » باقامة قداس لها :

لتوحيد وتنسيق المصالح المتنازعة ، وتقوية الروابط بالمجتمع كله ، وتحديد اثارهـا حسب الطبقة او المرتبة ؛ وان يهرع الجميع في ساعة الخطر ويلتفوا حول راية بلادهم ، وان يعززوا المشاعر القومية ، ويطوروا السلطة ، والاخلاق ، والقوة البدنية الى اقصى الحدود .

ويصبح الاهتمام الحفر بمصالح الاخرين ، الى حدّ ما اهتماماً حقيقياً بالصلحة العامة للمجموع . ولم يقدم كالهون ايضاحاً كافياً حول كيفية حدوث ذلك . لكنه لم يتمسك بفكرة ان سيطرة المشاعر الاجتماعية ، او حتى ان تتساوى مع المشاعر الفردية ، هو امر مستحيل . وعلى ضوء مقدمته السيكولوجية نجد ما يبرر شكوكنا حول ان يكون هؤلاء الرجال الذين يوحون بالمثقة مستعدين للتضحية بمصالحهم الخاصة . ألا يقوم هؤلاء الرجال و باظهار ، اهتمامهم بالآخرين ؟ من جهتي اقترح هذا التفسير : آمن كالهون ان حب الوطن يشمل و قدراً كبيراً من مشاعرنا الفردية والاجتماعية ع ، وآمن ان و دوافع قليلة تثير تقلبات عظيمة » . واشباع هذه الدوافع ، يمكن النامس من التصرف كوطنين . والانانية التي تأخذ شكل مصالح معادية لا تستأصل ، بل تدجّن ، وربما اخذت شكلاً متحضراً. وياعطاء للصالح الانانية ما تستحقه بصفتها احمدى حقائق الحياة - او قانون الطبيعة ، كيا يجب ان نقول دائياً - فإن من الممكن السمو فوقها . اما نظام كالهون فيبدو كأنه ينتقي للناس فكرتهم عن الصالح العام . او ربما هو يفرضها - او على الأقل فكرتهم عن المصلحة الشخصية التي توجهها اعتبارات غير مباشرة . ولا نكاد نستطيع تمييز ذلك عن توجه عام حقيقي .

واذا كان حديث كالهون عن الصالح العام يلقي الضوء على عدد كبير من المواضيح المتعلقة بمشكلة المناصرة (Partisanship) . فهو ليس بالضرورة ضوءاً قويا . ومعالجته لصراع الطبقات تركز على مساحة اصغر إلا انها الشد وضوءاً في بعض نواحيها . وعدم امكانية تحبيب القسيمات الطبقية وصيل المعالة ورأس المال الى الصراع هي مواضيع لا تنقطع من خطب كالهون وكتابات . ورأى في كتاباته و عرض كارولينا الجنوبية ى . و وبحث في الحكومة » ان نظام تعرفات الحماية الاقتصادية هي اداة جبارة تؤمن سيطرة الاقلية ( الاوليخركية ) . وان هذا النظام يميل ، كما تشهد به الخبرات الاوروبية ،

الى جعل الفقير افقر ، والغني افنى . وقد برز هذا الأتجاه في بلادنا حتى الآن ، يشكل رئيسي في تأثيرات هل الاقاليم المختلفة ، ـ لكن سيأي وقت تعطى فيه التتابع نفسها بين غتلف الطبقات في الولايات الفستاهية ، بعد ان تكون نجن [ الولايات المتتبعة للمواد الخام ] قد استنفذنا . وتكون المواجهة بين الرأسمالين والعمال ؛ والى هائين الطبلتين سيقسم المجتمع في نهاية الأمر .

ولم يكن كالهون ميالًا الى التقليل من شأن الانجازات الفريدة للولايات المتحدة . لكنه اعتقد ، في هذا المجال ، ان الحكومة الاميركية .. و التي تختلف اختلافاً تاماً عن كل ما سبقها ـ. هي حكومة تقوم على حقوق الفرد ، ولا ترتكز على سلطة ، او تحيز ، او خرافات ، بل على المنطق ٤ ــ لا تستطيع ادعاء حق الهي في الحكم . وفي حين و نسف الاميركيون بحكمة ، الفواصل المصطنعة بين الطبقات الاجتماعية ، إلا انهم مع ذلك لم يحتاطوا لتهديد حكم الاوليغركية . وقد انكر كالهون ان و يوجد اليوم ، او في اي وقت كان ، مجتمعاً غنياً متحضراً لا يعيش فيه قطاع من الناس على عمل قطاع اخر » . وفي الجمهوريات الصغيرة تبرز عدم المساواة في الصراع بـين العمالـة ورأس المال ، وقيام اوليخركية في نهاية الامر . اما في الجمهوريات الواسعة فإن عدم المساواة التي لا يمكن تجنبها و تميل الى اتخاذ اتجاهات جغرافية ، وينتج عنها بشكل سريع \_ بفضل المحاساة الحكومية \_ اوليفركية مالية ٥ . ولا ضرورة لأن نعيد هنا ذكر رأيه الذي يرى في الرق ﴿ خيراً ايجابياً ﴾ وحلًا اكثر انسانية للصراع بين رأس المال والعمالة من ذاك الذي يسود معظم البلدان. ويكفى القبول ان كالهون رأي في مزارع العبيد ، وفي الولايات التي تشكل فيها هذه المزارع المنظومات الاقتصادية السائدة، انسجاماً ، ووحدة ، واستقراراً ، وهو امر لا اصل لقطاعات اخرى و اقبل حظاً في تركيبتها ، ان تحرزه . والأهم من ذلك ان كالهون رأى في السرق الذي تبيحه الولايسات. ﴿ الجزء المحافظ من البلاد ﴾ ـ امراً مهياً ، ولا غني عنه ، وضمانـة للتوازن السيـاسي والاقتصادي . وهــو يؤمن للجنوب ما ينقصه : و نقطة مركزية للاتحاد ؛ لا تتأثر بالإضطرابات والصراعات الناشئة عن توزيع الثروة والفقر . هذا هو التبرير الذي قدمه كالهون الى و القطاعـات الواعيـة والمتفهمة ، من المواطنين الجنوبين ، ممن لهم روابط عميقة في مؤسسات البلاد القائمة .

وقد كان حذراً متيقظاً في ذلك التبرير ـ سواء في احاديثه الحاصة او العامة ـ بل وكان مراوغاً فيما يتعلق بالاجراءات العملية :

حين انطلع الى المستقبل ، لا ارى أي امل في اصلاح نظامنا بشكل كامل ، حقى يفتع اصحاب النورة والمؤاهسة في المستقبل المستقبل المستقبلة هي في الاعتماد على الشمال وصلى المذاهد المشافية المشافية المشافية المؤاهسة المؤاهسة المؤاهسة المؤاهسة المؤاهسة والاحسلاح الزراهي في ان اصاد خلط بقي المشافية على المشافية المشافية

ولا يجد بعض المحللين صعوبة في ان يروا في كل هذا دعوة للمزارعين والرأسماليين الصناعين للتعاون ضد الطبقات الادنى . لكن اعمال كالهون واراء المسجلة ، اضافة لاقوال من عرفه تجعل من الصعب على المره ان ويثبت ، انه عمل من اجل اقامة تعاون كهذا ، كها لم يقصد اقامة تعاون كهذا ، كها لم يقصد اقامة تحالف من هذا القبيل . ويبقى السؤال مطروحاً للنقاش . وفي صناسبة اخسرى ، وفي اثناء حديثه عن المجنوب ووقوفه الى الجانب المحافظ في الصراع بين العمال الشصالين وراس المال لمال ، قال : و انه ضد عدوان أي طوف على الآخر ء ولام دانيا وسبر لائه ربط مشاعوه بالمصالحة ، الطبقية ، وليس بالمصالح الحاجلة . وادان السياسة الهاملتونية التي كانت تحابي وبشكل وصفها المهالة المناقبة التي كانت تحابي وبشكل ووصفها بأنها و غير متجانسة وضفرة ء بالنبية للنظام الاميركي في الحكم ، واذكر أي عداوة من جانب لمصالح المحال المصالح المحال المصالح المحال المحال والكون المحال والكون الواحد والمقبر المحالف والفقر المحالف والفقر المحالف والمقبر المحالف والفقر المحالف والمحالف والمحالف والمحالف والمحالف والمالفية في المحتمع ليس بين المحلي والفقير المحالف والمقبر ، بل بين الابيض والاسود ، فالمحالف التأكيد ، لا يمكن للمره ان يفهم تماماً تعاليم و المحدث ، حول السوت وصراع المناصرين .

ويصرّ كالهون أن حكم الأغلبية الوفاقية له وسمة اكثر شعبية ۽ من حكم الأغلبية العددية لأنه يذهب الى حدّ السماح بحق الاقتراع ـ و بامان ۽ ـ لكل ذكر بالغ ، و مع بعض الاستثناءات العادية ۽ . وهذا التوسع في نظام الأغلبية البسيطة سوف يؤدي الى سيطرة و الفظاعات الاكثر جهلاً وعوزاً في للجتمع ۽ .

وما ان تصبح المجتمعات شميية ، وضيّة ، ومرفهة ، وعلى قدر هال من الحضارة ، حتى تصير القوارق بين الغني والفقير الند وضوحاً ، ويشكل عدد الجمهلة والمعوزين الجزء الأكبر بالنسبة لياشي المجتمع وبزيادة القوارق يصبح الميل الى الصراع فيما ينهم اقوى . ولأن الفقراء والمعوزين اكثر صدة نسية ، لللبك لن يكون هناك حاجة لوجود قامة من بين الاثريناه الطاهين ، في حكومات الأطلاع ، في حكومات الأطلاع المدينة ، توجههم في مساحهم للسيطرة على الحكم .

واخال هنف في حكوسات الأغلية الموقافية ، فليس للعدد المجرد هناك السيطرة المطلقة ، ويصبح الغني والذكي الذي تتطابق مصاخه مع الفقير والجامل كل حسب الفطاع والمصالع الخي تخصه في للمجتمع ، هو فائلدهم وحيث أنه ليس للاعمر تطلمات او اهرادات تجمل الأول بسمى علم الحكومة يمكن توسيعه الأول بسمى للسيطوة على الحكم ، فإن حتى الاقتراع في هذه الحكومة يمكن توسيعه بشكل أمن الى حد المعين ، دون النسبب في حدوث مجازفات شمل تلك الخي قد تسبيها تلك التوسيعة .

ما فهمناه حتى الآن ، هو ان كالهون يقول ان القسم الرئيسي الذي يجب ان توجه علومه السياسية نفسها اليه هو مستهلكو الفرائب ، ودافعو الفرائب ؛ او اصحاب النفوذ والذين هم خارج السلطة . وعل اية حال ، يكن القول هنا بان المسكلة التي تطرحها الاغلية الطبيعية ، اي الفقواء ، تيم المسكلة الإساسية . وقد يؤخذ هذا عمل انه تساؤل صامت حول نجاعة علاج وبدليوس للاثار الشريرة لتحزبات الأغلية . ومن الأمور التي ها مغزى عظيم لفهم افكار كالهون تأكيده الهادىء ، واللاحبالي تقريباً ، على تطابق مصالح الغني والذكي مع الفقير الجاهل - في نظام الاغلية التي والذي مع الفقير الجاهل - في نظام يكن ان تحدو ذلك الحوف والحسد في صراع الطبقات ؟

وتفضيل المصالح العامة لقطاع معين او مجموعة معددة من الناس هو حجر الزاوية في نظام كالهون . وإلا لما تمكن من الافتراض بأن الإغليبة العلدية لن تكون مضطهدة لغيرها او مستبدة و ضمعن » قطاع معين او مجموعة . لكن ما الذي يمكن ان يُنح ايد اغلية محلية من ان تقوم بتغيير تحالفاتها كما الملح كالهون بياس في الحكومة الوطنية ؟ ويحق لنا ان نعجب للبياطة التي اعتقد كالهون بها ان في استطاعة جماعة ما ان تتمرف على نفسها كرحدة واحدة وتطابق مصالحها الحاصة ، بالنظر بها ان في مصوبة عمرف المجموع كله على نفسه ، والذي تعتبر هذه المجموعات اجزاء منه ، وفي تطابق المسلحة العامة للمجتمع ، ولا تحضر في اية مصلحة قوية جداوة يمكن ان توحد بدون بعض المظلم - اغلية من الافراد البارزين سياسياً من قطاع معين في مواجهة كال القطاعات الاخرى في البلد . ولا ارى سوى مصلحة واحدة يمكنها ان تنسق مصالح الفرد ضمين قطاع ما الى المدى الذي يتوقعه كالهون . وتلك المصلحة هي الرق .

فإن كان الامر كذلك ، فكيف توقع كالهون ان يضمن الانسجام و الفومي ، بنظام الاخلية الوفاقية في مجتمع يضم قطاعات لا تقر الرق وتقسيمات طبقية اقتصادية ؟ اعتقد ان اجابته يتحكم بها الدور المحافظ الذي ارتأه للجنوب . فالقطاعات التي تقر الرق قد تستخدم حق الاعتراض لمنع الاغنياء و او ، الفقراء ( وريما الفقراء بشكيل خاص ) من فرض مصالحهم العليقية على البلد . فحين تسعى العمالة الى المساواة في الثروة فسوف يعارضها الجنوب ؛ وحين يسعى رأس المال الى فرض سياسات مالية وتجارية تظلم العمال والمزارعين فسوف يعارضهم الجنوب . وبالنسبة لكالهون فإن اقل الاثار الصحية للرق تتمثل في انه جمل من الجنوب ميزان النظام السياسي الاميركي .

## ( T )

في تحليل نهائي ، فإن قابلية تطبيق نظام كالهرن هي عرضة لتساؤلات عبدة . وبه يعرض نفسه لتهمة و الابداع النظري ه . واقل ما يمكن ان يقال فيه ان صعوباته ليست من صنعه . ولو تركت تلك الصعوبات نظريته السياسة في وضع غير مرضي ، فإنها على المرغم من ذلك ، لن تؤثر على تقيم كالهون كمالم سيامي . وقد كان كالهون اول من شيد علم السياسة حسب مبادئ، مقسمة ومترابطة ، والتي يمكن القبول انها تخص علم السياسة السلوكي الحديث . وبناه تعاليمه النظرية على هذه المبادئ، او المقدمات الاساسية وتمسكه الصلب بها ، إلى ابعد عما يجب ، جعلت معارفه العملية في الحياة السياسية تصرخ به وقف ه .

وقد توقف ، والبدائل الصامتة ، وغير الواضحة للمبادى، والمقدمات الاعرى في طروحاته عمل طريق فهم - او تخمين - تعاليم كالهون زلقاً بالفعل . وتناوله للمصالح ، على سبيل المثال ، لا ينقصه شيء من متطلبات الدراسات الحديثة . اما الدستور . والتبرتيبات المؤسساتية ، وتشكيل الشريعات ، وظهور المساواة العامة التي تميز الأعمال الحكومية - فقد جردها كالهون جميعها لاظهار الوجه الفظ للسيامة . وقد تتمع بيد رشيقة مسار خيوط المسالح متعددة الألوان في اثناء نشوقها والمتعلقة بالجغرافيا ، والحفسارة ، والانتاج ، والشروة ، والادارة ، ويضي في التلوين ليعطي الحياة السياسية بمجملها صفتها المهيزة . إلا أنه لم يتبوقف عند هذا الحد ، فقد مفتى في التلوين التسلك بفكرته القائلة ان المصالح الشخصية تشكل القاعدة لكل عمل سياسي ذي معنى . وفي ها نقطائه ان المصالحة ارفع منافشات متأخرة ـ ومتأخرة جداً - ذكر السناتور كالهون نفسه بم كان يمرفه منذ شبابه : من ان من ان تتحمل القل إعباء الحياة السياسية ، واقصر من ان تطال اعلى اهدافها . والمصالح وحدها ليست رباطاً كمانياً للحياة السياسية ، ويانسبة لكالهون ، فإن هذه الأعباء والإهداف ليست رباطاً كمانياً للجياة السياسية ؛ ويائسبة لكالهون ، فإن هذه الأعباء والإهداف ليست والمياً و من نسج الحيال .

ونقاشات كالهون حول المجموعات والقطاعات هي تمهيد بدارع للدراسات الحديثة . وقد اظهر في كتاباته النظرية وخطبه في مجلس الشهوخ فهماً رائصاً لفيزيائية او ميكانيكية الجمعاعة السياسية . وقد لا يكون هذا الامر جديراً بالملاحظة بالنسبة لرجل له خبرة سياسية طويلة . وما يشر المسهشة هو مواصلته مناقشة القطاعات دون إعطاء أي اعتبار لذلك الذي هي جزء منه ، وهو اذا تحجب استخدام كلمة و أمة ، فمرد ذلك ايمانه بالالغاء (حق منع تنفيذ القوانين في الولايات) وللمجموعات او القطاعات صلة وثيقة ملموسة بالموضوع يمكن تتبعها في سيرهم وتراجعهم خلال

المنظور السياسي . ولو ان هناك مجموعاً كاملاً او كياناً ، فها الذي يمكن ان يكونه سوى مجموع تلك التجمعات المنفصلة ؟ ويبدو وكان ذلك المجتمع الأكبر ، الذي يطلق عليه الاخرون اسم اسمة او بلد، قد اصبح على المسرح وديكوراته المرسومة بالنسبة لكالهون تفتقر الى العمق والخي سرعان ما تنسى حين يندمج المناهدون في تتبع المشاهد على المسرح . ويبدو كما لو ان دخيلاً معادياً اقتحم المسرح واعمل المقص في ستارته او سلط عليه نوراً كاشفاً يعيده الى الذاكرة . وما زال هناك شيء في وجهة نظر كالهون بي القبول بينها مجاب المجتبع على الموادي المتجازات او نجاحات واعدة في بلده \_ وهو شعور لم يشأ ، او لم يستطع ، بيعظمة اجتبية ، اور كانت تتسلل الى طروحاته المدروسة فتشوش انسجامها قبل ان تصمل الى استخابها الفهوروية

او لناخذ في الاعتبار مناقشات كالهون المطولة حول حكم الإغلية الوفاقية ، حيث يصبح عمل الحكومة في حد ذاته هو الصالح العام . ونظراً لأن الكل هو المجموع الحسابي لاجزائه ، ونظراً لأن الكل هو المجموع الحسابي لاجزائه ، ونظراً لأن الكل هو المجموع الحسابي لاجزائه ، لا نجد ما يدعو الى المعشقة في ان تكون الصفة المشتركة العليا - وهي الصفة المشتركة والوحيدة عمي الاتضاف على استمرار اللعبة . ويصعب عمل المرء الاعتفاد ان هذه اللعبة تمتاج ، أو حتى المتنحق مد خلقة لتريرها . واذا ما حاول شخص ان ييررها فسوف يشراجع مرغاً إلى نوع من المناقشات والاحاديث لن يجد فيها اللاعبون الجادون سوى الطرافة في احسن الاحوال . ونظرية كلفون تحمله بعيداً في هذا الملاتفات منها الى وطنية كلم مؤسمة عنا من الوقت عنه ، أو قيمه على نحو يمر مرض . فعن جهة يطلق نظام كالهون من مصلحة خاصة لا يمكن الانتقاص منها الى وطنية موسعة عن طريق الترهيب بموقف صعب او فوضى عتملة . ومن جهة اخرى ، يعتبر كالهون ان طبيعة الناس ( بعناصرها العليا والدنيا ، وحاجتها الى الوقاقية امراً ضرورياً ومكناً .

ويمكن اعتبار و بحث في الحكم ، وسيلة توجيهية في و قواعد اللعبة ، لكن دفاع كالهون عن هذه القواعد يفيد من معايير تقع خارج شروط اللعبة . وفي الوقت نفسه فإن مفهومه عن الصالح العام ، او المصلحة العامة كاجراء حكومي يعطيه الحق في نيل جائزة من استبق ، بصدة اجبال ، تطوير علم السياسة . وقد كان كالهون ، الى حد ما ، مبشراً او رائداً في علم السلوك السياسي . وتحديد اكبر في هذا المجال قد يضللنا طالمًا ان الخلط الفاصل بين رفضه وتشويشه غير واضح البتة .

وعلى اية حال ، يمكن قول ما يلي باطمتنان : إن المفهوم الحديث لسياسات الأحزاب والجماعات يقترب من مفهوم كالهون اكثر بما يقترب من الشخص الذي درجت العادة على اعتباره السلف المفكر ، فلم يكن ماديسون الذي وضع « الفدراني رقم ١٠ » هو الذي اعتبر الاحزاب آلات او معدات للاستيلاء على السلطة الحكومية واعتبازاتها ومن ثم احتكارها ، بل كالهون . ولم يكن مفهوم ماديسون في تعدد وتقلب التحالفات التي تشكل التصرف السياسي للجماعات ، هو الأوضح والأكمل ، بل مفهوم كالهون . وقد كان كالهون ايضاً ، اكثر بما كان ماديسون ، هو الذي تحدث عن مصالح الجماعة ، في حين كان يتمثر او يتجاهل تحديد ماهية الصالح العام .

ومع ذلك فإذا نظر المرء الى نظام كالهون بشكل متكامل وقارنه ببوبليوس ، فقد بنى نظامه على الانانية وجعل من متابعة المصالح الشخصية الدافع الاساسي للمجتمع المتحضر . وفي انتقاده لحل بوبليوس ، واصل كالهون عمله لتطوير نظام اعتقد انه قد يحث عصوم الناس الى التفكير في الصالح العام (مها كان ادراكه غاصفاً) ، وان يكن ذلك لاسباب انانية . واعتقد بوبليوس انه يعرف عاهية المصالح الدائمة والمتراكمة للمجتمع ، لكنه اعتقد ان النظام الذي شكله بتطيع ان يتفاعل بامان مع تفكير اعمق او اكثر انتشاراً حولهم . وكان كالهون اقل ميلاً الى الاعتماد على الادوات القديمة او الاكتشافات السياسية الحديثة التي بخا اليها بوبليوس . ولم يقتمع في ان عادات شعب نجاري في بلاد عظيمة الاتساع والاختلاف سوف تكفي بحد ذاتها لضمان العسالح العام شعب غاري في وهنالك امر اخر - نوع الشخصية التي توقع ان يستنبطها نظام الأعلية الوفاقية - والمحافظة عليه . وهنالك امر اخر - نوع الشخصية التي توقع ان يستنبطها نظام الأعلية الوفاقية - كان ضوروباً لقيادة الناس الى اعتناق اهداف اوسع من مصالحهم الشخصية المباشرة . وقد اعتقد بأن هناك حاجة دائمة لفكرين وطنين . ويكان يصد دشاعر الفضر والرفعة » التي كان الروسان ،

وفي الختمام : حاولت علوم كالهون السياسية الجديدة ان تجمع الى اقصى حد المقدمات الاساسية الدقيقة لعلم الاجتماع السلوكي الذي لا يكاد ينظر لما وراء حقيقة المصلحة الشخصية ، والمغايات التي حملها بتقدير وتبجيل رجل و له رأي فلسفي واسع ، ووطنية متقدة » . وتؤكد عاولاته وفشله ، في نظري ، وصف جالاتين له على انه و رجل ذكي ، هو الأول من بين رجال الصف الثاني » .



## روجر تاني

## كينيث م . هولند

واجه فن ادارة شؤون الدولية الامبركي في الثلث الثاني من القرن التناسع عشر عدداً من التحديات . وكان عليه ان يقيم توازناً بين الانظمة الحكومية المخاصة بالتجارة والحرية الاقتصادية ، لتقرير الدور الذي قد تلعبه المؤسسات في التطور الاقتصادي المستغبل ؛ وإجهاد ردود مناسبة لحركات الاصلاح التي كانت تجتاح البلاد (مشل حركة ابناء البلد<sup>(0)</sup>) والحركة المناهضة والمصادونية ، والأصولية (<sup>0)</sup> وولمحب التحريم ) ، اضافة للتحدي الأكبر من كل ما سبق ، وهو صنع سياسة لمستغبل الرق في الجمهورية . وقد قبل تاني همله التحديدات بصفته عضواً في وزارة اندر وجاكسون ورئيساً للمحكمة العليا . وقد كان تاني احد اكثر قضائنا عمق تفكير ، وتشبث دائياً في المحلقة المحديدة وانتظبية . وقد كان تاني احد اكثر قضائنا عمق تفكير ، وتشبث دائياً في وزع انه تقني ، كا يجب ان يكون اي عام عظيم ، إلا انه لم يكن محدوداً ويش يما مسبق ، لكنه كان ورغ المالات اصيلة واسعة ، و يبحث دوماً عن المبادىء ويطبقها بحكمته العملية ء .

وفكر تاني متناقض ، والتضارب في بياناته حول المواضيع العامة لا يظهر عقلية ضعيفة ـ وهي تعكس جزئياً التنافر القائم بين المبادىء المكونة للدولة الاميركية ، وهي دولة في حالة حوب نظرية دائمة مع نفسها . والتفسير الثاني لتناقضات تاني ان تغيراً اساسياً قد حدث في ارائه بالنسبة لجدارة جمهرة المواطنين الاميركيين بالثقة ، والمهمة الصحيحة للمحكمة العليا . فالهجرة الواسعة للفلاحين الايرلنديين ، والتصنيع ، والغاء الرق ، والخلافات حول امتداد الرق في المناطق ادت الى انفلات

 <sup>(</sup>a) Nativism او الاعلانية وهي حركة قامت لحماية مصالح ابناه البلد وتقديمها على مصالح المهاجرين .

 <sup>(</sup>a) Fundamentatiism ، حركة تستقد أن الكتاب المقدس معصوم عن الحطأ في قضايا الاخلاق والعقيدة والتاريخ
 وكل ما ورد فيه .

المبادىء الديموقراطية الرئيسية لحكم الأغلبية . وقد آمن في البداية بقدرة الشعب الامبركي على التصب بالحكم الذاتي وادامته ، لكنه بالتدريج فقد ايجانه في فضيلة الشعب الامبركي وذكاته . وانتهى الى الايجان بأن التجربة الامبركية لقيام حكومة جمهورية على مساحة واصعة يسكنها شعب من أصول منظيرة كانت فاشلة . ومع تنامي الردة الشعبية عن عهود وصبادىء المؤسسين ، فقد تغير مفهومه لمواجبات المحكمة . وانتقلت ، في أهدفته ، من مؤسسة تحترم بشكل اساسي رغبات الكونجرس والادارة التنفيذية لتصبح اخر وسيلة للحفاظ على جمهورية العام ١٩٧٧ . وقد اعتقد تقيل أن الموب الأحدى على الموبرية العام ١٩٧٧ . وقد اعتقد ققراً . وفهم افكار ثاني القانونية ، والساسية ، والدستورية ، يعطي الاسباب الكامنة وراء حكمه الاخبراً .

## الفكر القانوني

كان تاني اول قانوني وضمي<sup>(٥)</sup> يخدم كرئيس للمحكمة العليا . ورغم ان صعوده الى منصة القضاء العليا في العام ١٨٣٦ لا يمثل تحولًا جذرياً عن المذهب القانوني المحافظ لسلفه ، جـون مارشال ، وللقانون العام البريطاني ، فإنه يمثل رفضاً للاساس الفلسفي لذلك المذهب المحافظ . وفي حين شغلت مذاهب الحقوق الطبيعية والقانبون الطبيعي موقعاً أساسياً في قبرارات مارشال وجوزيف ستوري ، فلا وجود لها اطلاقاً في فلسفة تاني التشريعية . وهناك تفسيـران لتأكيـده على القانون الذي يصنعه الانسان ، او القانون الوضعى ، كمبدأ اساسى للقضاء . ويستمد التفسير الأول من حماسه المبكر للديموقراطية الجيفرسونية ـ وهي عقيدة تؤمن بحكمة الهيئات الديموقـراطية ولا تثق بمبدأ المراجعة التشريعية الارستقراطي. والثاني، دفاعه الذي لا يلين عن الـرقابـة المحلية على الرق، والمختلط بنفور حاد من القانون الطبيعي، الذي هو اساس هجمات المطالبين بالغاء الاسترقاق ، والذي قاد الى تأييد الصفة التعاقدية للمؤسسات القانونية ، وانتهى الى الايمان ( بتردد في باديء الأمر ، وتصميم في اواخر ايامه في العام ١٨٦٤ ، حين كان ما زال رئيساً للمحكمة العليا) بأن المضمون الاخلاقي للقانون ينبع اساساً من وضعه الشرعي كعقد وليس من توافقه مع مقابيس العدالة الابدية . فالوعود تحل محل الحق في فلسفته التشريعية ، كمصدر للالتزام القانوني ، وفي تنظيم افكار ثاني ، فإن انعدام الاخلاق يعني لديه ان لا يحفظ المرء كلمته . واهماله لمتطلبات القانون الطبيعي ومستلزماته ، اي الحقوق الطبيعية ، يبدو واضحاً من تضحيته بحقوق الْمَلكية في سبيل النمو الاقتصادي ، وفي رفضه لرأي اللورد مانسفيلد ه المقلوب ۽ ، وتفسيره غمير المألوف لاعلان الاستقلال ، وارائه في طبيعة الجريمة ، وتعريفه للربا وحقيقة ان ليس في وسع المرء ان يجد في صجلات تاني توكيداً منه بأن الطبيعة تشكل معياراً قانونياً او سياسياً ملاثهاً .

 <sup>(\*)</sup> Postuvism الفلسفة الوضعية ، فلسفة اوضعت كنت التي تعنى بالظواهر والوقائع اليقينية مهملة كل تفكير في الاسباب المطلقة .

وفي قضية و جسر بم شارلز ضد جسر وارن a ابتعد تافي بشكل دوامي عن تفسير صارشال الدقيق الذي طوره من خلال قضايا وفلتشر ضد ببك»، وهكلية دارتموث ضد ودوارده وهاغلان ضد ساوندرز a والخاصة بالفقرات التي تمتع الولايات من من قوانين تضمف التزامات العضود . في نضية داوفدنه، على سبيل المثال، سجل مارشال اعتراضه الوحيد في القضايا التي الدارت مواضيع دستورية . ووصف ، في ذلك الرأي ، الطبيعة القانونية الاسمى لشروط المقلد ، واكد بأنه بمطر عمل الولايات الانسانية a . وعلى المعكس من بأنه بمطر على الولاية التدخيل اطلاقاً في تنفيذ المقرد الخاصة . ورفض مارشال الفكرة العامة القائلة بأذ ه المقد هو لهذ المجتمع ، ويستمد كل التزامات النائجة عن المقد الى مصدرها a قمد وجد ذلك ، فعن طريق و تتبع عن التعاقد ، وها مسائل الهاء و وجلت قبل قبام المجتمعات وهي مستفلة عنه a . واختتم بأن مبداى العقد هي و مثل العديد من الحقوق الطبعية الاخترى ، التي جلبها الانسان معه الى المجتمع ، ورغم ان التشريعات الانسانية قد تتحكم به إلا اتها ليست التي تمنحها a . وقد وافق ستوري مارشال على اعتراضه .

ومن جهة اخرى ، صرح تاني ، بصفته قانونياً وضعياً ، بأن قانون الدولة يستطيع ان يبطل الحقوق المكتسبة عندما يكون العقد الذي نشأت عنه هذه الحقوق غامضاً . وقد حذر انه ۽ في حين ان حقوق الملكية الخاصة مقدسة ۽ ، ۽ فيجب ان لا نسبي بأن للمجتمع حقىوقه ايضاً ، فسعادة ورفاهية كل مواطن تعتمد على الحفاظ على هذه الحقوق باخلاص ي . وعندما يكون هناك نزاع بين حق الملكية الفردية وه سعادة وازدهار المجتمع ، يقول تاني، بأن على القانون ان يحل ذلك النزاع بما يتماشى والمصلحة العامة . ولا يسمح تاني لفاهيم مثل الحقوق الطبيعية الموجودة مسبقاً بتعطيل الجهود التشريعية الرامية الى تعزيز النمو الاقتصادى . وقد اعترض ستورى على ذلك ، اللذي اعتقد ان القضية تقدم خياراً واضحاً بين ما يفضله عموم الشعب ومبـدأ الحفوق المكتبسـة ، التي يقرها الدستور والاخلاق . وقال ستورى متحدثًا بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن سارشال اللَّذي كان رئيساً للمحكمة العليا في ذلك الحين ( والذي نوقشت القضية امامه في الأصل ) ، ان عمل القضاة ان يقاوموا « التجاوزات على حقوق وحريات المـواطنين ، التي يضمنهـا القبول العـام » . وبتفسير دقيق لشروط الدستور وكي لا تهزم متطلبات الرفاهية العامة عن طريق استغلال دستورية النظم الحكومية الخاصة بالاقتصاد ، فقد حرم تاني الشركات من العناصر الاساسية العليا للقانون بالاعتراض على صحة هذه النظم . وهكذا اكتسبت تفسيراته شهرة ملحوظة في المحاكمات اللاحقة والتي ابطلت في الفترة من ١٨٧٥ ـ ١٩٣٧ ويشكل نظامي هذه القيود القائمة على الحقوق الفردية . وقد توقع تاتي مساويء النشاطات المشتركة واقر عمل الهيئات التشريعية للولايات من خلال سلطاتها الأمنية ، أي ، سلطة الحماية الصحية للشعب ، ورفاهيته ، وسلامته ، ومثله الاخلاقية ، من اجل المصلحة العامة . وساعدت القوانين الوضعية في هزيمة المطالبات بالحقوق المشتركة المكتسبة .

وسوف نجانب الدقة اذا ما صورنا مارشال وستوري على انهما مشايعان للفهم التوماسي

. (Thomissic) والستوي (Stoic) عن القانون الطبيعي . ويصفتهم محدثين ، فقد وفض القاضيان التعاليم القدية وتعاليم القرون الوسطى من إن القانون الطبيعي يميلي بكمال الشل الاخلاقية والفكرية الانسانية . واتفقا مع هويز ولوك ، وجادلا إن مبدأ الطبيعة الاسلمي كان حماية الذات ، والفرض الرئيسي للتماقد مع الاخرين كان تجنب الموت بليدي إناس اخوين . وقد انفصس تأتي كثيراً في الفقالية الحديثة . والقضلة الثلاثة اتباع متفايرين فهويز ولوك . والفارق الرئيسي بين تأتي ، من جهة ، ومارشال وستوري ، من جهة اخرى ، هو وجهات نظرهم في اصل الالتزام الاخلاقي بتنفيذ المعقد من قمل وضعي للمره ، والأخيران يؤكدان أنه يستمد من قمل وضعي للمره ، والأخيران يؤكدان أنه يستمد من الطعنة .

وقد نتج عن مذهب تاني الوضعي ، وايمان ستوري بالشانون الطبيعي ، تفسيرات مختلفة حول الوضع الشرعي للرق . واكثر القضايا تعقيداً ، من القضايا المتعلقة بالرق التي عرضت امام المحكمة العليا كانت التماساً للحرية على اساس حكم القانون العام البريطاني الذي اعلنه الملورد مانسفيلد والقاضي بأنه اذا وصل عبد الى سلطة قضائية لا تعترف بالرق فهو حرّ الى الابد ولا يمكن استرقاقه مرة اخرى حتى وان عاد الى سلطة قضائية اخبرى تعترف بتلك المؤسسة . وفي العام ١٨٣١ ، رفض ثاني يوم كان مدعياً عاماً ، تقليداً استمر لأكثر من نصف قرن يقضي بأن تطبق المحاكم في الولايات المتعاملة بالرق وتلك التي لا تقره، مبدأ من القانون الطبيعي لصالح الحرية . وقد اعلن د بأن حق المُلكية للسيد ۽ د يجب ان يعتمد على قوانين الولاية التي يوجد فيها [ الاسود ] . والمناقشات الخاصة بالقانون الطبيعي لا صلة لها بالموضوع . وفي رأي اخر ، دافع تاني عن 1 قانون كارولينا الجنوبية الخاص بالبحار الاسود ، والذي يجيـز اعتقال واستـرقاق السـود الاجراء الذين يدخلون الولاية كبحارة في السفن التجارية . وبعد التحاقه بالمحكمة رفض الادعاء الفائل و من كان حراً ، يبقى حراً ، ثلاث مرات . وفي ملحق برأيه في قضية و دريـد سكوت ، الذي كتبه للرد على وابل الانتقادات التي ثارت بشكل غير متوقع قبال تاني ان مشكلة الوضع الشرعي للسود مشابهة لوضع الشركات في قضية و جسر نهر شارلز ٤ . كلاهما مسألة سياسة وليس مُثلًا اخلاقية . حتى انه قدم تفسيراً غير مألوف في عتلكات مانسفيلد في قضية و سومرست ، ما يقبول رئيس المحكمة العليا الانجليزي حبول تنفس هواء انجلترا مع ما يتعلق بحقوق العرق الأسود ، كان يمكن ان يقوله بصدق اكبر عن فرنسا او اسبانيا او اية دولة اوروبية تتعامـل بتجارة الرقيق .

لأنهم جميةً ، كما اسلفت ، يستثنون استرقاق الافريقيين عن مناطق سيادتهم الاوروبية ، كضرب من السياسة ، وليس لأنهم يفترضون بأن هذه التجارة غير عاملة او لا اعملالية ، او ان المسود اية حقوق بطاليسون بها ، بيل لأنهم يفترضون بأن ادعال هذا الصرق من الارقاء سوف يؤفي مصالحه.

وكان موقف تاني قد ميزه عن ستوري والمطاليين بالغاء الاسترقاق ( الذين اعتقدوا بأن الرق غير عادل بطبيعته ) ، من جهة ، وجون سي. كالهون والراديكاليين الجنوبيين ( الذين جادلوا بـأن استرقاق السود هو عادل بطبيعته ) من جهة اخوى . ولم يحاول تماقي قط ان يبرر الاسترقاق على أساس عدم المساواة التي لا يمكن انكارها بين الناس وانخفاض منزلة السود . وقد اعتشد بأن السياسات البريطانية المناهضة للاسترقاق ، والجنوبية المناهضة لتحريرهم كاننا مدفوعين باعتبارات عملية متنابهة : الحوف من اعداد كبيرة من السكان السود الاحرار . والمناقشة الوحيدة حول الغاء الرق التي اثارت انتباء تاني بعد العام ١٨٣٠ كمانت عدم تسييس المؤسسة ؛ وقد جعله مذهبه الوضعى للقانون غير شاعر بعدم عدالة الرق .

وقاده هذا المذهب الوضمي الى اعادة تفسير اعلان الاستقلال . وكان غرضه في الجزء الأول من و دريند سكوت ، ان ينظهر ان الاتجاه الشعبي نحو النزنوج في الاعتوام ١٧٧٦ و١٧٨٨ هو استحالة الاعتقاد بأن ينظر اليهم كمواطنين . وكان بيان جيفرسون بأن a جميع الناس يخلفون متساوين ۽ يبدو وكأنه ۽ يشمل الجنس البشري كله ۽ ، لكنه ، كها قال ۽ كان اوضح من ان يناقش بأن الجنس الافريقي المستعبد غير مقصود او مشمول بذلك » . والا لكان المؤسسين ، الذين كان العديدين منهم بملكون عبيداً ، من كبار المنافقين ورغم ان جيفرسون صرح بأن ۽ جميع الناس ۽ قد منحهم الخالق حتى الحرية 1 الذي لا يمكن التنازل عنه ٤ ، فقد استنتج تاني بأن ما عناه جيفرسون هـ و ان الرجـال البيض فقط يمتلكون هـ ذا الحق وان السود و ليس لهم أيـة حقـوق يلتـزم البيض باحترامها ٥ . وبالطبع ، فقد قصد جيفرسون ان يشمل السود في فشة ٥ كل النباس ٥ . فللزنوج حقوق طبيعية في الحيآة ، والحرية ، والسعى نحو السعادة ، لكنهم قد يمنعون في اي مجتمع سياسي كان من التمتع بها . وبالنسبة لنظام حكم كهذا ، وحسب تبريرات جيفرسون في « الأعلان » ، فإن الزنوج غير مـدينين بـأي ولاء ، ولديهم صطلق الحق في قتل مضـطهديهم ، اذا لـزم الأمر ، للمطالبة بحريتهم . وبالنسبة لتاني ، فليس للحقوق اساس في الطبيعة . فـالحقوق هي مطالب يعترف بها الاخرون . وحقوق الفرد توجدها ارادة التعاقد . وليس للعقبود من مصادقة اعلى من الاختيار القابل للتغيير للاطراف المتفاوضة . فقد يقر جمهور المواطنين الاميركيـين اليوم بـأن جميع الناس ، السود والبيض ، احرار ؛ وبالقدر نفسه من العدالة ، قد يتفق البيض غداً على استرقاق السود . فالاتفاق ، بالنسبة لتاني هو مصدر الحق السياسي ، وليس الطبيعة .

ودليل اخو على الفلسفة الوضعية لتاني هو انكاره للمذهب القائل بأن الجرائم فطرية . ويقول بأن الأعمال تعتبر اجرامية لأن سلطة عليا اعتبرتها كذلك . وليس هناك عمل يستحق المفقوية الجنائية بمعزل عن القانون الوضعي . وفي قضية و كيتكي على داسل ان التهمة الموجهة آله لا تعتبر جرعة الذي رفض ان يسلم هارباً من المدالة من كيتكي على اساس ان التهمة الموجهة آله لا تعتبر جرعة بجوجب القانون العام . ورأى تاني ان الحكام لا يستطيعون النظر الى ابعد من التشريعات الإساسية للولاية المظانية بالتسليم . والسماح للحكام ان يصدوها احكاماً ابجابية عن القانون العام ، او القانون الدولي ، او القانون الطبيعي ، صوف يقود الى و خلافات دائمة . . وصافشات ملتهية » . وبالنسبة لتانى ، فإن القلسفة الوضعية ، تعزز السلام ، اما القوانين المنزلة فتولد الخلاف . وقد اعتلف تاني إيضاً مع فلسفة تشريع القانون الطبيعي لوليم بلاكستون . وكان بلاكستون قد عرّف الربا في و تعليقات على قوانين انجاترا و بأنه و عقد عبر قانوني عن اقتراض التقود ، يتلقى المغرض بجوجه عثل ماله وزيادة فاحقة » مضمناً تعريفه بعض المايير القانونية الاضافية حول معنى و فاحش » . وعارض تعريف تاني ذلك حيث قال : و يشتمل الربي على فائدة من المال اكثر مما يسمع الفانس » . وعكذا ، فيان وجود الربي ومستواه يعتصد ، بالنسبة لساني ، على الارادة الشريعية » ويعتبر بلاكستون انه في حين يجدد القانون معدل الفائدة فعلاً ، فإنه و يين » ان الربي قد اقرف بجود فرض فرائد فاحشة .

ولتأكيد مقولة أن تاني هو قانوني وضعى فإن من الضروري شرح التقائه مع رأي ستوري في قضية و سويفت ضد تيسون ۽ ، واستخدامه شرط الاجراء المناسب في التعديــل الخامس لابـطال و تسوية ميسوري ٤ . ولا يبدو أن أياً من هذين الرأيين بتفق على أنكار القانون الطبيعي . وجادل ستورى انه في الخلافات التجارية التي تنشأ بين سواطنين تستبطيع المحكمة العليا ان تتجاهل تفسيرات وتأكيدات محكمة الولاية وحول التبريرات العامة والقياس القانوني . . . وما هي القاعدة الصحيحة التي تقدمها مبادىء القانون التجاري للفصل في القضية ، والقانـون التجاري هـذا هو ، والى حد بعيد ، ليس قانون بلد واحد بل قانون العالم التجاري » . وقال بعض المعلقين ان رأي ستوري قد خلق قانوناً عاماً تجارياً ، وان التقاء تاني معه هو دليل ان ستوري قد اقنعه ۽ بأن مبادىء العدالة في القانون العام تتماشى مع القانون الطبيعي . . . وترتكز على الأمس التشريعية الفدرالية ، وتلك الخاصة بالولايات ، وانها جزء من الفانون الاساسي للارض ، . وعلى اية حال ، ينكر تاني صراحة في قضايا اخرى ، ان يكون اي تعمد واضح عمل القانمون العام همو تعد عملى الولايات المتحدة ما لم يعتبر قانون يصدره الكونجرس انه كذَّلُك . وفي العام ١٨٥٠ بــذل جهداً مضيًّا لشرح التقائه منع وجهة ننظر ستوري في قضية وسويفت ، ، وكي يتنصل من تبرينزات ستورى التي اتخذت من القوانين العليا ( السماوية ) مرجعاً . كما اوضح في قضية ۽ ميياد ضد بيبال ، ان المحاكم الفدرالية تفسر مختلف القضايا حسب القانون الوضعي للولاية وليس القانون الطبيعي . وفي قضية و سويفت ضد تايسون ، اوضح انها قضية و تعتمد على اعراف التجارة والمبادي، العامة للقانون التجاري ، وكان رأى المحكمة المجرد هو ، انه في قضايا من هذا النوع ، عندما لا تستطيع محكمة الولاية ان تبت في القضية استناداً الى قانون محدد من قوانين الولاية ، او الاعراف المحلية الراسخة ، بل بموجب المبادئ، العامة للقانمون التجاري ، واذا اخطأت ، فإن ذلك القرار الخاطيء لا يعتبر دليلًا حاسمًا يلزم و قانون الولاية التجاري ، كما ان المحكمة العليا لن تتخذه دليلًا قبطعياً ٤ . اضافة الى ذلك يقول تبانى ان القانبون التجارى يقنوم على و القبانبون البحري ، وه الاعراف التجارية ، اي الاتفاقات ، وليس الطبيعة . وبالتالي فإن اتفاقه في الرأي مع ستوري في قضية و سويفت ، ينسجم مم التشريعات الوضعية .

وغالباً ما نسب الى تاني ادخال مذهب و الاجراء القانوني المناسب ، الى القانون المدمنتوري الاميركمي . وتبنت المحاكم الملاحقة مسواء منها المحافظة او اللميسرالية بنسود الاجراء المنساسب في

التعديلين الخامس والرابع عشر لإبطال التشريعات التي كانت سليمة من الناحية الاجرائية إلا ان لها اثاراً غير سوية . وفي قضية « دريد سكوت » وجد ثاني ان تسوية ميسوري الحاصة بمنع الرق في المناطق الشمالية تتناقض مع الدستور على اساس ان و مرسوم الكونجرس يجرد سواطن الولايات المتحدة من . . . ملكيته ، لمجرد ان . . . ينقل هذه الملكية الى منطقة اخرى في الولايات المتحدة . . . وهو امر ابعد من ان يتناسب مع الاجراء القانوني المناسب ، . وبعد عام من رأي تأني هذا اصدرت محكمة استئناف نيويورك قراراً في قضية « وينبامر ضد بيبول » بعدم الدستورية لأنــه ينتهك الاجراء المناسب لقانون حظر ستَّه الولاية ، ليس بسبب خطأ اجرائي بل لأنه يدمر حقوقًا مكتسبة في المسكرات . ويعتقد بعض المعلقين ان قضيتا « وينبامر ودريد سكوت » تؤكدان أن بنود الاجراء المناسب لدساتير الولايات والدستور الفدرالي قد تؤدي الغرض ذاته مثل و قانون الطبيعة ، الغامض ، وان تقوم بذلك بشكل اكثر فاعلية بحيث يمكن القول انها تنتهك القانون . وعمل أية حال ، فإن تفسير بيان تاني هذا غير صحيح . لأن ما يقوله فعلًا بالنسبة لتسوية ميسوري يتغتِّ مع المضمون الاجرائي للاجراء المناسب . فالدستور يمنع حرمان الناس من الحياة ، والحرية ، والملكية إلا من خلال التطبيق المناسب للقانون ، ولهذا السبب ايضاً بمنع القـوانين ذات الاثــر الرجعي ، والاعتقالات ، والمصادرات دون مبرر قانوني ، ويضمن حتى دعوة الناس للمثول امام القضاء ـ لا تستطيع الحكومة حرمان اي شخص من ملكيته و طالما أنه لم يقترف اي عمل مخالف للقانـون . . وكي يكون حرمان شخص ما من حريته او مُلكيته قانونياً ، يقول تاني ، يجب تبليغ ذلك الشخص بأنه ارتكب جناية محددة ، وان يعطى الفرصة للدفاع عن نفسه ضد تلك التهمة في قاعة المحكمة . وتنتهك تسوية ميسوري هذه الاصول الاجرائية . ويبرر تاني ذلبك بقوله : لم يمنح مالك العبيد التبليغ اللازم ، ولا حق الاستماع الى مرافعاته . وقد جرد من املاكه بطريقة تعسفية . فامتـــلاك العبد لا يشكل انتهاكاً لقوانين الولايات المتحدة والقانون لا يفرق بين ملكية العبــد او اية ملكيــة اخرى ( وهذا رأي مخطىء طبعاً ) ، كيا ان المالك لم يعوض عن انتزاع ملكيته منه في اثناء عبــوره الحدود بين الولايات ، ولا يجوز للولايات المتحدة فعل ذلك ، لأن تلك لم تكن مصادرة للصالح العام . ومن المؤكد ان تاني كان سيرفض القول الذي يتهمه بأنه يدخل قواعد القانون الطبيعي الى الدستور عن طريق بنود الاجراء المناسب . وهو يعتقد بأن القانون الوضعى هو القيد الوحيد على سلطات الحكومة . او كما قال في رأي له عام ١٨٥٣ ه لا يمكن لأية محكمة في هذه البلاد الادعاء بأنه يمكن فرض قيود على شعب ولاية ما في اثناء ممارسته لسيادته اكثر من تلك التي يحددها دستور الولايات المتحدة على اساس اخم قد يعقدوا عقوداً [ تنتهك ] مبادىء القانون الثابتة وغمير القابلة للتغير .

والى جانب الرق ، كان اهم المواضيع السياسية التي شغلت حقبة تاني هو الانتصاد ، خاصة بالنسبة الى الملك الذي يجب ان تتدخل فيه الحكومة ، بوسائل ايجابية ، لتشجيع التطوير الاقتصادي . وقد دافع ستوري ودانييال ويستر عن حماية المصالح المكتسبة بشكل صارم ضد المداخلات التشريعية على اساس انها افضل الوسائل لتحريك الاستثمارات المجازفة ، وبالتالي النمو الاقتصادي . وقدم هنري كلاي وكالهون سياسة اطلقوا عليها اسم و النظام الاميركي 2 ، عمادها الاسامي طرق ، وقدوات ، وسكك حديدية يدعمها الاتجاد الفحلية ، وبنك مركزي و التحسينات الداخلية 2 ) ، وفرض رسوم جركة عالية لتشيط الصناعات الحطية ، وبنك مركزي ( بنك الولايات المتحدة ) لمراجهة المطلبات المالة للنظام سابق الذكر . وقد فاز تاني بمقعد الفضاء الأعلن نتيجه دعمه فاملتون في معارضته خطة التطوير الاقتصادي هذه . وقد ختي تاني النصوذ السابي لتجمع مكون من الحكومة وقوى اخرى . ووصفته وزيراً للمالية في ادارة جاكسون اطلق رصاصاحة الرحة على البنك المركزي الثاني للولايات المتحدة ، ويصفته عضواً في المحكمة العليا فقد وقف الى جانب المصالحة العليا فقد الابن تاني بأنه \* وعوف ارثر شلسنجر وقف الى جانب المصالحة المي الكركة ، ويتحدور اهم ما يمكن ان ينسب الى فكر تاني السياسي حول ثلاثة امور : خاوفه التي طللا عبر عنها من ان الجمهورية الاميركية منتحول نحو اللايخاركية \* والاعلان عن ايانه بالفطائل المهزة في الشعب الاميركي ؛ وادراكه المميق للاحطار التي بتدمير الحكومة الشعبة في هذه البلاد .

وقادت المحاولة التي قام بها نبكولاس بيدل لاستخدام امكانات البنك المركزي الذي كان 
يديره للتأثير على انتخابات الرشاسة في العام ۱۸۳۳ الى اعادة النظر في صحة فهم ماديسون 
للتجمعات التي تحدث عنها في ٥ الفدرائي رقم ١٠٠ . ورغم اقراره بأن المجتمع الحرينقسم عادة 
الى مصالح متنافسة ، مثل و مصالح عقارية ، ومصالح مناعية ، ومصالح تجارية ، ومصالح نقدية 
[و] مصالح اخرى كثيرة اصغر ، فقد استبعد ماديسون أن تهدد هذه التجمعات الحرية : و ان 
كان التجمع لا يشكل اغلية ، فإن العلاج يؤمنه المبدأ الجمهوري الذي يمكن الأغلبية من هزيمة 
وجهات النظر المعارضة بالتصويت العادي ٥ . وقد صمم الدستور بحيث يعارض و اية فكرة لوجود 
طموحات سرية غير مشروعة و لأغلبية ، فل مصلحة تصطر على تغفيقها » .

على اية حال ، يعترف تاني بأن و المصالح النقدية ع اخطر بكثير مما تصدو صاديسون ، وقد حدث تطوران لم يتنبأ بها واضعو اطر الدستور اضعفا الرقابة على تجمعات الاقليات : الاذى الذي قد ينشأ من المصالح النقدية عن طريق توجيه اوراق النقد ، [ و ] من تعدد الشركات ذات الاستبازات التي نجحوا في الحصول عليها في غتنلف الولايات والتي وظفت جميعها لخدمة مصالحهم . ويتفق تاني مع ماديسون بأن تاريخ العالم السياسي ملي ، بالصراعات المعنوية بن الفلة المنتبة والكثرة الفقيرة . و في كل حقبة في هذا العالم ، وفي كل أمة ، فإن التاريخ ملي ، بالأهلة ع ، الفنية والكثرة الفترة . و في كل حقبة في هذا العالم ، وفي كل أمة ، فإن التاريخ مل واسلطات في ايديم وانتزاعها من ويضيف تاني و عن تجمعات من فلة من الافراد لحصر كمل السلطات في ايديم وانتزاعها من الأغلبية البشرية لم تتغير وما لم يصبح الانسان غلوقا انقى عا هو عليه الأن ٤ ، إلا أن ماديسون كان الطبيعة البشرية لم تتغير وما لم يصبح الانسان غلوقا انقى عا هو عليه الأن ٤ ، إلا أن ماديسون كان يحميا من صواع الطبقات . واتفق معه في الرأي على حقيقة انه قبل تشكيل الشركات الضخمة في

هذه البلاد كان الاثرياء يشاركون في السياسة على شكل افراد وكانوا يجدون ان من المستحيل تنفيذ خططهم التوسعية . ويقول ان سلطة المال قد ركزت قوتها في الامتيازات الخاصة التي منحها بعض المشرعين المنحرفين باسراف . ورغم ان تمركز السلطة في اي يد عمل خطر و فليس هناك من ايدي اقبل جدارة بالثقة حيالها من الشركات المالية ، والسبب في ذلك أن المال قادر عمل شراء الولاءات ، وخلافًا للمزارعين والمهنيين ، فإن الصيارفة يؤيدون و المفهـوم الميركتتيــلي للاخــلاق ، الذي يعتبر ان استخلاص المال من الناس بطرق ملتوية وحيـل مبتكرة أمـر مشروع . فـالواجب والصداقة لا ينسجمان مع « الروح الحقيقية للتجارة » . وبعد ٢٥ عاماً من سحبه ودائع الحكومة من « البنك » ، ناشد تاني مارتن فان بــورين « ان يتذكــ الاعتقاد الســائد في ذلــك الحين من ان [ بيدل ] كان مستعداً لشراء اي شخص يعتقد انه يستحق الشراء ، ولديه المال الكافي ليدفع له ي . وتوقع تاني حدوث فضائح مثل فضيحة السبعينـات من القرن النــاسـم عشر التي شملت مشــاريعاً للسكك الحديدية ومشرّعي الولايات . وأشار الى ان و البنـك ، قد دشن و نـظاماً هـاثلاً لافسـاد الموظفين العامين والمجالس العامة لحثهم على اتخاذ اجراءات معينة ، والتحدث عنها ومعاملتها كيا لو كانت مجرد اعمال تجارية » . ويقول بأن التجار الذين يهدفون الى الربع تعاونـوا مع الصيـارفة في العام ١٨٣٧ ، والحقوا عن عمد و ضرراً بالغاً بالمجتمع عن طريق اجبار البنوك على وقف الدفعات النقدية ، مما تسبب في احداث هلم عام وركود اقتصادي ، . ورغم ما اورده و الفدرالي رقم ١٠ ، اعتقد تاني ان حكومة الولايات المتحدة كانت في خطر محدق يعرضها لأن تنتقل و من ايدي الاكثرية الى ايمدي الاقلية ٤ . ورغم وضوح هذا الخطر داخل الـولايات والمتمشل في زيادة الـطلب على تراخيص الشركات والاوراق النقدية ، فقد اعتقد تاني انه اعظم داخل الحكومة الفدراليـة . فقد تركزت جهود الحكومة على جمع اكبر قدر ممكن من العائدات من الضرائب ، وجذبت هذه النظرة الوضيعة لعملياتها اكثر الاشخاص جشعاً وطموحاً من الاوليفاركيات التي ما زالت في طور التكوين .

ويستخلص تأي من ذلك ، أن الرد المناسب الوحيد على تحدي الثورة الاولهناركية هو فن ادارة الدولة . فالملاجات البنيوية ، من وجهة نظره ، فشلت ، كيا أن « الموضوع قد طرح » ، و والسوال الذي يغرض نفسه بقوة ووضوح علينا هو ، هل ستحكم هذه البلاد النبيلة بقوة المال الذي تسيطر عليه اقلية ، ام باقتراع حر لا تشترى فيه الأصوات وتسيطر فيه الأطبية » كما خاطب بعض المستمعين في ولاية ميريلاند . ويعتقد تأي أن الشعب وحده يبدو عديم الحيلة اصام هذه بعض المستمعين في ولاية ميريلاند . ويعتقد تأي أن الشعب وحده يبدو عديم الحيلة اصام هذه القوى الهائلة . وكان ماديسون قد رفض أن يعتمد على « رجال دولة مستنيرين . . . يديرون دقة الحكم » لكن تأي قالبنوك لن تعمل للصالح العام «ما المقادرون على مواجهة هذه الازمة . لقد حان وقت تدخل الحكومة الخابؤك لن تعمل للصالح العام «ما لم يكن شراء شيجاعتهم » وحكمتهم » ولين هذا فحسب . بل من قبل رجال مستعلين لتفسحية بأنفسهم من اجبل وحبهم لبلادهم ، وليس هذا فحسب . بل من قبل رجال مستعلين لتفسحية بأنفسهم من اجبل الصالح العام . والمشكلة هنا ، كيف يمكن ان نتوقع من نظام حكم يقوم على ملاحقة كل فرد

لهما لحه الخاصة بانتاج شهداء جمهوريين . ويعتقد روجر تاني انه هو نفسه قد يكون واحداً من هؤلاء الشهداء . وقبل سحب الودائع ( وهمو عمل رفض اثنان من وزراء المالية القيام به ) اعلم تاني جاكسون انه و مستعد للمجازفة في سبيل انقاذ الشعب من القيود التي تسمى مجموعة من الارستقراطيات المالية ربطة فيها ع . وفي خطاب له امام فرديك ، القاه بعد فترة وجيزة من رفض الكونجرس تسميته كوزير للمالية ( وقد كان تميينه نوعاً من التراجع ) ، تحدث عن نفسه قائلا انه و على استعداد للتضحية في سبيل الحفاظ على نعمة الحرية لهذا الشعب العظيم سليمة لا تمس » . وقد صدّق ويستر الافتراءات من ان تماني كان و مصدر ازعاج » للرئيس ، مما اساء الى سمعته يشكل مؤقت ، وكان يواجه و بروح من العداء الشديد الدائم » في كل مركز تجاري يتواجد فيه . وقد تقبل هذه العواقب كتمن لا بد ان بداعه منقذ المديوة واطية .

لم يعلل ثاني ابداً كيف ان رجالاً مثله ومثل جاكسون كان لديهم القوة الكافية للوقوف بصلابة ضد المحادلات المضادة للجمهورية من قبل اصدقاء البنك . فها الذي كان سيحدث لو لم يكن هناك رجال شجعان يتولون زمام السلطة في العام ١٨٣٣ ؟ ولا يعتقد تاني بوجود اي اسل في ان يكون هناك رجال مثله يقفون بصلابة في وجه تحديات الأزمات المستقبلية .

لم يعتمد تاني في صراعه مع « البنك » على وجود رجال الدولة فقط ، بل اعتمد ايضاً على حكمة وفضيلة الشعب ، خلافاً لنظام ماديسون الذي اعتمد على واحدة من وسيلتي الضبط هاتين في التصدي للاستبداد ، وغم انه توقع ان يدير رجال الدولة الامور وان يقف الشعب متأهباً لكبح التجاوزات . وفي رسالة الى الرئيس جاكسون اشار تاني الى ضرورة سحب الودائع من « البنك » .

... قبل انمقاد الكوتجرس ، ولأن من المستحسن ان يكون اهضاؤه بين ناخيهم عند الاعلان عن الاجراءات ، وكي يحملوا معهم الى المجلس مشاهر واحاسيس الشعب . واني اعتمد دوماً » ولي كمامل الثقة في ذكاء وفضيلة شعب المولايات المتحدة ، وايماناً مني بصحة خطوة سحب المواقع ، وايماناً مني بصحة خطوة سحب المواقع ، فإني اعظم بأن الشعب سوف يدهم هذا القرار .

لم يكن ثاني شخصاً ساذجاً ، فقد عنى و بالفضيلة ۽ النزاهة وعدم قبول الرشوة سواء بالمال او الوعود المعسولة بمنافع اقتصادية . اما و الذكاء » فيمني قدرة الشخص على التعرف على مصالحه الخاصة . وقد آمن بأن الشعب هو و افضل من يحكم على ما هو في مصلحته » . وقد يمكن استغلال الشعب لفترة من الزمن ، ويمكن تضليله وخداعه مؤقتاً . لكن عندما تسنح له الفرصة كي يتوب الى رشده ويطلع على الحقائق الاساسية فسوف يتصرف دوماً بالشكل الصحيح . و فهذا السبب ناصر حرية الصحاحة ، وعارض السرية في الحكم .

وقد بين ناني ، خلافاً لبعض زملاته من الجاكسونيين الديموقراطيين ، بأن الفضيلة الشعبية ليست موجودة حتماً في الناس ، وانها نشاج مسببات عرضية ، وهي بـالشـالي يمكن افسادها . فللحكومة الشعبية ، كما يفهمها ، اشكالياتها . وكان يعلم بأن نوازع الشر قد تحول حكم الاخليية الى استبداد الأخليية ، ولتجنب تسلل هذه النوازع ، وللحفاظ على قدرة الشعب على حكم نفسه ، يفترض تاني الحفاظ على ثلاثة شـروط اسامـــة : سيطرة الاقتصـاد الزراعي ، وتكافؤ الفرص الاقتصادية ، وعارسة الولايات سلطاتها الامنية لدعم الاخلاق العامة . وهو يعتقد ان الفساد ينتج عن تبعية الاكشرية لملاقلـــة . اما عن المزارعين فيقــول ، ومن طبيعــة عملهم ، فهم اكسثر استغلالاً . . . من سكان المدن الصناعــة » ، وهم بالنالي الشراس الحقيقي للحكومة الجمهورية » .

وقد كان تأي متنبهاً للصراع بين الحرية والمساواة . فحرية الحصول على الملكة قد ينتج عنها ثراء القلة وفقر ( وبالتالي تبعية ) الاكثرية . ولدعم المبدأ الجمهوري ، وتعزيز السلام الاجتماعي وتجب الظلم ، فقد عارض تأي منح الاحتكارات في اغلب المواقف ، وأيد سياسة توزيع الاراضي العامة في ملكيات صغيرة . وكما صرح في قضية تتملق بأرض محنوحة بموجب صلك اسباني ، و ان حيازة وامتلاك هذه القطعة الواسعة من اراضي البلاد من قبل ثلاثة افراد قد لا تتفق في مجملها مع المدىء والسياسة التي قامت عليها هذه المحكومة ، كما ين ثم نان من واجب الحكومة ان تدعم الرعي العام والفضيلة بوسائل تتجاوز السياسة الاقتصادية . وحد لم يقدم اي نظام عمد للمشافة الوطبة واوتب الحكومة المنافقة عن والتبيية المعام والفضيلة وبائل منوزي بالميان الاميرين القراءة والكتابة ، وأن تطلب كل مدرسة من تلاميذها قراءة الكتابة ان يحسن جميع الاميركين القراءة والكتابة ، وأن تطلب كل مدرسة من تلاميذها قراءة كتاب مارشال ه حياة واشنطن » . وقد أكس ون ودن وي المسكرات ، والقمار ، والقوانين الم اخذاظ على اخلاق الشعب » ، والتي اهمها حسب اعتقاده حظر المسكرات ، والقمار ، والقوانين التي تعزل الزيوج والمعدمين .

وعلى اية حال ، فقد ثبت ان دعامات الفضيلة الشعبية هذه ليست بدأت فائدة ، فها ان بدأت الحرب الأهلية حتى كانت اسوأ خاوف تاني قد تحققت . فقد اعتقد ان بيدل هدد باقامة اوليغاركية ، في حين وعد لينكولن بحكم مطلق متحرر من قيود الدستور . ويقول بأن الشعب قد هب الى الصراع وقارم انقلاب عام ۱۸۳۳ . إلا انه ، اي الشعب ، أفسد بسلسلة من التطورات في المعقود الماصورة عن الماصورة عن الماصورة عن الماصورة عن الماصورة عن وقائد وانا مم المعقود الماصورة على وقائد وانا لم اعمر اكثر من اصدقاء وزملاء المصبو اواشباب فحسب ، بل احتى انفي قد عمرت اكثر من الحكومة التي كانوا فخورين بها عن حق ، والتي اسبف علينا الكثير من البركات » . ولأن الشعب لم يحافظ على كلمته ، أي خوقه لمهمه الذي قطعه على نفسه عندما صداق على تصويات الدستور ، فإن هذا الشعب قد البت انه مع جدير بالحكم الذاتي ، حسب اعتقاد تاني .

والسبب المباشر لانهيار الاخبلاق العامة في رأي تناني ، كنان الانفعالات التي صاحبت الحلاقات على مسألة الرق . وخلال الفترة من ١٨٣٣ الى ١٨٦١ كان هناك اربعة امور ساهمت في افساد وتآكل ما اسماه بالنسيج الاخلاقي للبلاد : علم احترام الفانون ، مطالبات الزنوج بالمساواة السياسية والاجتماعية ، اضمحلال الولايات ككيانات سياسية مستقلة ، والديماغوجية . واعلن

بأن و المؤسسات الحرة ، تعتمد على اليقفة والتطبيق الصادم للقانون » . ففي الجمهوريات و تكمن السيادة في الخمموريات و تكمن السيادة في الشمب ، وكل مواطن هو جزء منها ، وهو مقيد بالقوانين التي قد يقردها عملوه عن هذه السيادة » . لذلك في كل مرة يخرق مواطن القانون فإنه بذلك يتراجع عيا قطعه على نفسه ، وحسب مفهوم تاني الوضعي للاخلاق ، فإنه يتصرف بطريقة لا اخلاقية . وشكلت العقود المثالث والرابع والحامس من القرن الناسع عشر فروة العدالة المؤمّائية وبلحان الأمن الأهلية في اميركا . واستمد الفوفائيون في موركا ، واستمد المؤمّائية ورحوات عاكم الولايات المقال الجراءات المحكمة القدارائية المخاصة بالارقاء الهاديين ، وحاولت عاكم الولايات ابطال اجراءات المحكمة القدارائية المخاصة بالرق وتجاهل الرئيس لتكوان امر رئيس المحكمة العليا باطلاق سراح مؤيدي الجنوب الذين اعتقلوا بشكل تصفي . واعاناً من بأهمية التجانس للخفاظ على المجتمع واهمية القيود التي يفرضها الانتساب الى المجتمع والهمية القيود التي يفرضها الزنوج والهاجرين من غير الاوروبين ، وغير المسجوين في المجتمع السامي الاميركي . كما وضح الزنوج والهاجرين من غير الاوروبين ، وغير المسجوين في المجتمع السامي الاميركي . كما وضح في احدى جولانه عام ، ١٨٤٤ :

كان افطب المستوطنين من الجنس الابيض ، ويديتون جهماً بالدين المسيحي ، وحسب الاوضاع السائدة في العالم في المسائدة في العالم المدين المسائدة في العالم المنافذ أن المسائدة في العالم المسائدة في العالم المسائدة أن في المذاف ، أي يشتون بالمستوطنين أو احتبر مستحطاً لأن يشارك في المزايا اللهي يشتم بها أفراد ذلك للجنع . فالأمم الوحيدة على الارض التي كانت تعتبر متعلدة ، أو ربحا يمكن النظر الجها على المها تعتبر متعلدة ، هي الشعوب المسيحة البيضاء التي تعلق أوروبا . ومن المؤكد أن المنافز العرى من العالم لم يكن مرضوباً فيهم ،

ويقول تاني ، ان الذين يشكلون هيئة سياسية قد يكونوا انتقائيين وحتى تعسفين بالنسبة للاشخاص الذين قد يسمع لهم بالانضمام اليها . والمواطنون مازمون ان يماملوا على قدم المساواة فقط اولئك الاشخاص الذين و يعتبرون ، انهم يستحقون المشاركة في المجتمع ، ومن يستثنى من العضوية في ذلك المجتمع لا حقوق له عليه . واوضح ان و العرق الابيض لم يقر بالمساواة السياسية او الاجتماعية للعروق الاخرى [ الزنوج أو الهنود ] ؛ فقد اعتبروا وعوملوا على أساس انهم من عرق ادن ، من قبل من اعتبروا ان الاسترقاق مشروع ضمين ظروف معينة .

ويعتقد تاني ان الولايات المتحدة ، مثلها مثل أية ولاية ، تشكل بجتمعاً منفصلاً . وهذا احد اهم المواضيع في قضية و دريد سكوت ۽ . فغي العام ١٩٧٧ اعتبر الزنوج أدني بكثير من و ان يطلق عليهم لقب و مواطني ، الولايات المتحدة ، واطلاق لقب ( مواطن تعابم ) عليهم يعني انهم جزء مكمل للسيادة ، وهو نعبر قد يساء استعماله ، ولا ينتظر ان يرفع من قيمة المواطن الاميركي في عبون الاحم الاخرى ، وطالما استمرت هذه المشاعر ، وطالما اعتقد احفاد المستوطنون الاصليون ومن هم على شاكلتهم عمن تم قبولهم وتجنيسهم بأن من المهم الحفاظ على المجتمع المدني خالصاً للمسيحين المبيض من شعالي غرب اوروبا ، فإن اي تراخ في تطبيق منع الاختلاط هذا لا بد ان

نفذ بوسائل استبدادية . فاحد معاني الديموقراطية ان السياسة العامة تعكس بالفصرورة التحاصل لذي تكنه الاخليبة في المسائل العنصرية والدينية والعرقية . وانفق تاني في الحراي مع ستيفن عوجلاس وبعض الزعها الديموقراطين بأن التحرير الكامل للزنوج العبيد في الجنوب سوف يقود حتى المسائلة المسائلة والسياسية مع باقي افراد المجتمع . وقد يتم ديجهم بالمجتمع مل حساب تجانس واجماع المائلة السياسية الاميركية - وبالتالي المبدأ الجمهوري » . وباساءة نفسير للدستور وتزوير التزنوج لحق المواطنة . ويسمى تأني الى تحويل الدستور المحايد الى حاجز للمائلة المواطنة . ويدعم جهود المديد من الولايات الشرقية لكبح الهجرة من الموسية من المحب تصور كيف ستكون وجهات نظره في لوجانا الجديدة من المجرة من شرقي وجنوبي اوروبا وساسيا بعد الحرب الأهلية ، والتي اضرت شكل خطير في التجانس العرقي والديني للسكان البيض .

وهناك بعض العناصر في فكر تاني يعتقد انها تنسجم مع فكر موتسكيو والمناهضين لفدرالية ، والقاتلة بأن الجمهوريات الصغيرة فقط تستطيع ان تبقى جمهورية . واقترح تياراً يضم بلاد تحت حكومة وطنية شاملة كمخطط للتأثير على الاستبداد . وكلها اتسعت البلاد ، كلها ابتعد لواطنون عن المجتمع وازدادوا انانية وحباً في الكسب . وقد كانت الولايات هي المجتمعات سياسية و الحقيقية » في اميركا ، وكان يجب عليها و الا تتنازل عن سلطتها في حفظ كياناتها » ، اما ترحيد السياسات ، فكان موضوعاً يشترك فيه مع انصار الغاء الرق اللين كان يستخف بهم .

اما المصدر الاخبر للانحراف الشعبي الذي لحظه تاني فكان الديماغوجية . واعتقد ان لشكلة نشأت من طبيعة الجمهورية . وحذر من انه سيوجد دوماً رجال بارعون وأصحاب مكاثله ستعدون لاثارة انقسامات خطرة واشعال الغيرة الطبيعية بين مختلف طبقات الشعب، وتاريخ هالم ملىء بالامثلة ، وخاصة تاريخ الجمهوريات ، وقد لام تباني جاكسون لتسببه في تضاقم شكلة ، مستبقاً بذلك انتقادات التقيدميين . وقد و اسف اشد الاسف لتبني مبدأ التعاقب في إدارة ، ، أو نظام المدللين . واستبدال جميع الموظفين بشكل شامل كلها تبدلت سيطرة حزب ما لى الرئاسة ، سوف يضاعف عدد المغامرين وتجار السياسة المستحدين دوماً للتضحية بالمصلحة هامة من اجل منفعتهم الشخصية . ويدلُّا من ان تكون انتخاباتنــا منافســة على المبــاديء ، فإنها سبح منافسة على مرتبات المناصب ، وتتأثر بدوافع تجارية محضة ، . وقد وفرت فترة ما قبل الحرب ضاً خصبة لهؤلاء « البارعين وأصحاب المكائد ، المدفوعين بشهبوة الربح والطمنوح . وقد تم ستغلال المشاعر المناهضة للماسونية ، والكاثوليكية ، والمسكرات ، والأجانب ، والزنـوج والرق ن قبل رجال من امثال روبرت بارنویل رایت ، ومیلارد فیلمور ، وجون کوینسی ادامز ، وولیم يد غاريسون . وبالنسبة لتاني ، كان لنكولن بمثابة يوليوس قيصر آخر محطم للجمهوريات ، الذي شهر عن طريق موجة من المشاعر المناهضة للجنوب والذي شرع في القضاء على الثقافة الجنوبية رض الحكم العسكري على الجنوب . وكانت الممارسات السيئة لرئاسة لنكولن علامة على ان سيلة المواطن الاميركي السابقة لم تعد مستعدة لدفع ثمن الحرية .. و لجان الامن الخارجي الدائمة

التي شكلها الشعب ». وما ان حل العام ١٨٦١ حتى اصبحت الجمهورية الاميركية ، حسب رأي تاني ، مستسلمة للامراض التي تتعرض لها مثل هذه الدول ، كيا يبرينا التاريخ . وكمانت قضية د دريد سكوت ۽ هي القضية الثانية التي اعلنت فيها المحكمة العليا علم دستورية قانون اقره الكونجرس . وكان اول عمل من نوعه اقرته المحكمة في قضية لا تتعلق بالقضاء . وكمان قرار المحكمة حلاً ارستراطياً لمسألة ديموة اطبة .

## الفكر الدستوري

كانت المواضيع الدستورية الاربعة الهامة التي واجهتها محكمة تأتي هي : الوضع القانوني للشركات ؛ وتنظيم التجارة ؛ وسلطات الطوارى ؛ والرق . ويعتقد تأتي انه عندما منحت الشركات الامتيازات والحقوق من قبل المشرعين فإن صنح هذه الحقوق كان من اجمل المصلحة الشركات وليس مصلحة الشركة . وفي القضايا التي عرضت للفصل فيها بموجب بنود المقد فقد ضمر لوائحها حسب ذلك المفهوم . وقد انكر ان تكون الشركات (والزنوج ) مواطنين ويتمتعون الباتي بالحقوق الممنوحة للمواطنين بموجب بند « الامتيازات والحصانة » الوارد في الدستور . وقد كمك بجواز قيام الشركة بالمصل في ولاية اخرى ، شريطة موافقة تلك الولاية ، ومن الممكن ان تكون الله الموافقة ضعينة .

والموضوع المهم الخاص بالتجارة يدور حول ما اذا كانت تنظيمات الولاية للاعمال التجارية في دستورية لأن للكونجرس السلطة المطلقة و في تنظيم التجارة مع الأمم الاجنية ، وبين غنلف الدولايات ع. ولأن الكونجرس الم يسن سوى انظمة قليلة خاصة بالتجارة ، وذلك خلافاً للولايات ، فإن السؤال العملي هو ما اذا كان العمل التجاري سيكون متحرراً تماماً من رقابة الملايات، وأن السؤال العملي هو ما اذا كان العمل التجاري سيكون متحرراً تماماً من رقابة المجارة المجارة وقل انفلايات والمحال المجارة وقل انفلايات تنظيم التجارة الحارجية والتجارة ، او من خلال عارسة الأعمال الأمنية من قبل الشرطة . وتمهي وجهة التجارة الحوارة من علال عارسة الأعمال الأمنية من قبل الشرطة . وتمهي وجهة والمهاجرين غير المؤوب فيهم ، وموقفه هذا لا يتفق تماماً مع اعتقاده السابق الذي عبر عنه ، والمهاجرين من المراوز والمهاجرات المهيد وجلهم الى البلاد . وهكذا فإن حل تاني والقائل ان ليس في وسع الكونجرس منع استيراد العبيد وجلهم الى البلاد . وهكذا فإن حل تاني والقائل ان ليس في وسع الشركات والتجارة وضعه الى جانب قبام المحكومة بتنظيم الاقتصاد للخلاف الدعتوري حول الشركات والتجارة وضعه الى جانب قبام المحكومة بتنظيم الاقتصاد المنافزة المجدية المليا خلال حقبة و الاتفاق الجديد ، واستخدم كمرجع في معركة المليا المناهضة للتنظيم في التلاتيات من القرن العشرين . وهكذا المبت افكار اني دوراً في الأرق الكبرى الثالثة لنظام المحكم الاميركي .

وكان الرئيس لنكولن ، ومعه الكونجرس ، قند اتخذ عبدداً من الاجراءات المشكوك في دستوريتها ، خلال الحرب الأهلية . وقد عارضه تاني من منطلق ان الطوارىء لا تبرر افسالاً قد تكون عظورة في الأوقىات العادية . وعند نشوب الفتال ، علن لنكولن الحق الحاص بالأوامر الفضائية للمثول امام المحاكم . وينود الدستور تمنع تعليق هذا الحق إلا في حالة الثورة او الفزو ، وشع ما يبرر تفسير ذلك البند على أساس انه يمنح تلك السلطة للكونجرس وليس للرئيس ، وعلى هذا النحو قفي تاني في قضية و اكس بادت ميريمان » . وقد تجاهل الرئيس الرأي القانوني واذعن الكونجرس تشخيد الألزامي ١٩٦٦ ، وهو اول الكونجرس تفضيريات المصكرية في تاريخ اميركا . ويذا الصدد كتب رأياً قضائياً اعلن فيه عدم دستورية القانون على امل ان تطرح مسالة سريانه امام المحكمة . واستمد رئيه هذا من قانون انجليزي سابع يقضي بأن سلطة تشكيل الجيوش وتجهيزها هم من اختصاص الكونجرس بحوجب البند ! الدني يقضي بأن سلطة تمدح بم الجنود من التطوعين فقط . ويختم حديثه بأن المضرورة لا يمكن ان ترر تحديد سلطات الكونجرس بها الشكل . ورضم ان رأيه الحاص بالتجنيد الالزامي لم يجر الدفاع عنه ، فإن انكاره لذهب سلطات الطواريء يعتبر اليوم عقيدة دستورية .

ولقد ادى الانحراف الحاد لتفسيرات تاني الخاصة بدستورية الوضع القانوني للرق الى جعله موضع استهجان على صفحات التاريخ ، ولفهم وجهات نظره في الرق فإن من الضروري ان ناخذ في الحسبان مفهومه عن طبيعة الدولة . فبالإضافة الى كون الدستور وثيقة هدفت الى تحقيق تطلعات عامة نحو السلم والحرية والمساواة في الفرص ، فإن تاني يعتقد انه عقد صاغه رجال معبون ، في بعض رضعين حماية اهتماساتهم الخاصة . وحسب اعتقاده ، فإن الاتحاد قدد امس ، في بعض النواحي ، على اساس من المصالح وعلى حساب المبادئ . وعلى سبيل المثال ، دعم ماديسون البند الحاص بالعبيد الهارين في المؤتمر الدستوري ، لأنه و اقر بأن أية مصلحة خاصة سواء كانت في أية طبقة من المواطنين او اي نوع من الحالات ، يجب ضمانها بقدر الامكان . وحيثها كان هناك خطر طبقة من المواطنين الوائدي بمصالح الإطراف من حجرم يجب ان يكون هناك لسخط تاني القانوني لأنه يشكل انتهاكاً لأكثر الحقوق سمواً بالنسبة للاشخاص والممتلكات . فالدستور يجمل من القضاة حراساً على مبادئه ، بقدر ما هم المحلفين ضمانة لمحاكمة عادلة .

والمصالح التي وضع الدستور من اجل خدمتها هي بشكل رئيسي نوصان : اقتصادية واقليمية . ويعتقد تاني ، انه كان من الأسلم بكثير للاحزاب السياسية الأميركية انتضاد الاقتصاد الرئيساني ( في مواجهة الزراعي ) من انتقاد الانقسامات الأقليمية .وما أن حل العام ١٨٣٧ حتى بدا واضحاً أن مستقبل الأنحاد يعتمد على نتيجة الصراع الشمالي ، الجندوي ، وفي رسالة من تاني الى المتحدة ، قال : « لقد رأينا جهوداً منظمة تبذل علناً للزور الشقاق بين غنلف انحاء الولايات المتحدة ، ولوضع الخلافات الجزيبة في اطار تقسيمات جغرافية ، لاشارة الجنوب » ضد « الشمال » ، ود الشمال » ضد المناقشات الجنوب » وضد و الشمال » ، ود الشمال » ضد المناقشات المختبر من الأعاد أن يقوض فيها دون انقمال شديداً . واعتقد تاني أن مواضيع يستحيل على قطاع كير من الانحادية كه ما يبرره » فهوى يؤمن بنان الجنوب وافق على سخط الجنوب على ظهور السياسات الاقليمية كه ما يبرره » فهوى يؤمن بنان الجنوب وافق على

الدمنور في مقابل تعهد من الشمال بتوفير الحماية للمرق طملنا بقي في الولايات ( اعتقد ممثلو الولايات الشمالية والجنوبية خلال المؤتمر بأن الرق اخذ في التلاشي ) ومساواة الجنوب في الحكومة الفدرالية دائماً . وهذا هو المعني العميق لقوله ان الاتحاد قام على المصالح وليس المبادىء .

وعشية ثورة نات تيرنر \_ وهو عصيان للعبيد جرى عام ١٨٣١ قاده زنجي حر \_ فكر تاني جدياً في طبيعة الاتفاق الذي عقد في ذلك الصيف المشهود من عام ١٧٨٧ بين الشمال والجنوب. وادت ثورة العبيد الفرجينيين ضد اسيادهم ( قتل خلالها ٥٧ من البيض ) الى انقلاب التيارات المؤيدة التي بدأ العديد من الجنوبيين يحملونها تجاه تحرير العبيـد منذ الشورة . واتخذت ردة الفعـل في الجنوب شكل انتقام عنيف ضد الزنوج من غير العبيد ، وضاعفت جهبود الحركبات الداعية الى اعادة استرقاق العبيد المعتوقين في مستوطنات الافريقيين السود . ومن ناحية اخرى ، كان الحادث حاسماً بالنسبة لتفكير تان فيها يتعلق بالمسألة المزنجية . وتـوصل الى ان الافتـراض الذي تـوصل اليـه المندوبون الشماليون والجنوبيون على السواء كان مخطئاً . وذلك بالنظر الى ان تلك المؤسسة الجنوبية المهزة كانت في طور الاضمحلال ، وبذا فإن التنازل الذي قدمه الدستور بالنسبة لقضية الرق كان غير منطقي . وبدا واضحاً في العام ١٨٣١ بأن الرق كان ذا مردود اقتصادي جيد وسوف يستمر في ان يكون كذلك ، وان تحوير السكان العبيد لا يمكن استيعابه وان توطين الكاريبيين والأفريقيين لن يكون عملياً . وكمان استمرار مؤسسة الرق ضرورياً ، حسب اعتقاده ، ليس من اجمل دعم الاقتصاد الجنوبي القائم على زراعة القطن بل ضمان حياة البيض واملاكهم وان تبقى الولايسات المتحدة بلداً يسكنه البيض . ولأن المساواة السياسية والاجتماعيـة كانت مستحيلة وغـير مرغـوب فيها ، لذلك اعتقد ان من الضروري ايجاد نظام للسيطرة على الزنوج لمنعهم من ان يأخذوا بالفوة ما انكر عليهم اخذه بواسطة القانون . وقد لا يؤمّن جعل السود مواطنين من الدرجة الثانية الدرجة ذاتها من الأمن بالنسبة لمجتمع البيض ، مثل استمرار نظام الرق ، حيث حقوق وواجبات كل من السادة والعبيد مرسومة بوضوح . كما ان الجنوب لم يعد ينظر الى مسألة انهاء استرقاق الزنوج على انها واجب اخلاقي . والواقع أن ناني يعتقد أن لديه التزامـاً أخلاقيــاً كي يفعل كــل ما في وسعــه للحفاظ على التجانس العرقي الذي قصده واضعو اطر الدستور . وكان ظهور حركات الغاء الرق الشمالية في نفس الوقت تقريباً مع ثورة نايت ثيرنر هو الاندفاعة الاخيرة في هذا المجال . ومع تزايد انعدام الأمن في الجنوب تحول التفكير الجنوبي من العداء للرق الي عدم الاكتراث لبقائه ، ومن ثم لم يعد هناك دفاع مثير عن الوضع الراهن ، بل مطالبة صاحبة لانهاء هذه المؤسسة من البلاد . وعلى اية حال ، لم يؤيد تاني قط الدفاع المتطرف عن الرق. على اساس ان فيه منافع ايجابية وان الزنوج ادني من مستوى البشر .. كيا اوضح في العام ١٨١٩ :

وهناك ضرورات ملحة بالفمل تجيرنا على الايقاء على شرور الرق لفترة من الوقت ، لقد فرض علينا من قبل امة اعمرى ، حين كنا ما زلنا اقطاعية استممارية . ولا يمكن ازالته بسهولة وسرعة ، وفي استمرار حله المؤسسة تلطيخ لصورتنا القومية ، ويأمل كل عب للحرية في ان يتم القضاء عليها ، رضم ان ذلك يجب ان يتم بالتدريج ؛ وينظر بصدق الى الوسائل التي يمكن ان تحقق هذا المفت الضروري. ولى ان يتم تحقيق ظلك: الى ان يُمِن وقت تشير فيه ال كلمات و اعلان الاستقلال، مون ان تُمَّر ويومنا خيطًا ؛ فإن كل صديق للاسانية سوف يسمى الى التعقيف من قيره المورية الزحية ، والأقضل من ذلك ، ان يبلل اقضى ما في وسمه للتعقيف من اوضاح المبيد الباسة .

وقد واجه الجنوب مشكلتين ، لهما مفهومان غتلفان : الرق والعنصرية . واعتقد ستوري في البده ان الرق العنصرية . واعتقد ستوري في البده ان الرق شر وسمه اعلان الاستقلال بأنه غير عادل . لذلك فقد الد إلغامه تدريجها وسملال عضويته في مجلس شيوخ ميريلاند (١٨٦٦ ـ ١٨٦١) ، كانت احد اهتماماته التشريعية الرئيسية هماية حقوق الزنوج ، سواء منهم الاحرار او المسترقين، وتحمين اوضاعهم . ولم يواجه المشكلة الثانية إلا بعد سنوات : ما الذي نفعله كأمة بملايين الزنوج المحردين ؟ وقاده تفكيره في المسألة الاخبرة الى اعادة النظر في شرور الرق ، لكن ليس في انسائية الزنوج .

وقد اعترف الممثلون على ان و الاختلاف الجوهري بالنسبة للمصالح بين الولايات الشمالية والجنوبية ، يشكل اعظم تهديد لنجاح المؤتمر . وعارض ماديسون والممثلون الجنوبيون الآخرون في البدء مساواة الولايات في مجلس الشيوخ من منطلق انها ، مستكرس على نحو دائم الكثرة الشمالية في مقابل قلة الجنوبين ، . وقد اوضح ماديسون السبب في ان هذه الكثرة قد تقضى على الجنوب :

يبدو الآن انه بات مفهوماً تماماً ان الحلاف الحقيقي في المصافح يكمن ، فيس بين الكبير والصغير بل بين الولايات الشمالية والجنوبية . وقد شكلت مؤسسة الرق ونتائجها الحظ الفاصل المميز . وكان هناك ه ولايات في الجنوب بي على الجانب الشمالي من الحظ .

ومع معرفة كوفرنر موريس بأن ثمن المصادقة على الدستور قد يكون التنازل لصالح الرق فقد صــرح انه د بــدلاً من محاولـة مـزج امــور لا يمكن مـزجهــا ، دعــونــا نفتــرق عن بعضــنــا البعض كأصـــقاء » .

وقام غالبية المؤقرين بتقديم اربعة تنازلات لصالح مؤسسة الرق ، دون رغبة منهم: السماح باستمرار تجارة العبيد لملة عشرين سنة قادمة ؛ وافن الشمال على الالتزام باعادة العبيد الحارين ؛ زيدت نسبة تحليل الجنوبيين في مجلس النواب عن طريق تعداد العبيد في احصاء السكان ؛ واخيراً تقديم تعهد غير مكتوب بالمحافظة على المحاواة بين الشمال والجنوب في الحكومة الفلدرالية . وقادت تقدل التنازلات وليم لويد جاريسون وهو من أشد انصار الفاء الرق الى وصف اللمستور بأنه و ميثاق مع الحوت واتفاق مع الجحيم » . ولم يعمر الممثلون الجنوبيين على ضمانة رسمية بالنسبة لمساواة الجنوبين لأنهم اعتقدوا أن مبدأ حكم الأغلبية سيكون الى جانب مصالحهم . وقبل انعقاد المؤتمى الجنوبين لأنهم اعتقدوا أن مبدأ حكم الأغلبية سيكون الى جانب مصالحهم . وقبل انعقاد المؤتمى رجل و ملاتم للجنوبيين الغضاً ، وفي المسائل و وملاتم للجنوبيين الفضاً ، وفي المسائل والجنوب عطة تمثيل نيابي تتناسب مع اعداد السكان و فإن الوضع سيتجه في كل يوم نحو التوازن » بين الشمال والجنوب . وتنا ممل معا عداد السكان و فإن الوضع سيتجه في كل يوم نحو التوازن » بين الشمال والجنوب . وتنا ممل

فرجينيا ماسون ان و السكان الشماليين والجنوبيين [ سوف ] يسيطون ، وهذه نقلة و بجب ان تحدث خلال بضم صنين » . واخطر بتلر من ساوت كارولينا المؤتمر ان و شعب الولايات المتحدة وقوتها بتجهان بوضوح ناحية الشمال وناحية الجنوب » . وكانت نتيجة مناقشات المؤتمر ، حسب اعتقاد تاني ، اتفاقاً في الرأي على ان اقوى دفاع للجنوب هو المساواة في الحكومة العامة ، او حسب كلمات روفوس كينج عمثل عن ماساشوسيتس و تم التقريب بين الولايات الجنوبية والشرقية الى درجة المساواة بينها بقدر الامكان » . وجاءت موافقة الجنوب على حكومة فدرالية قوية لأنه كان موقناً ان في مقدوره السيطرة على عمارستها لسلطانها .

وراثناني فقد سيطرت الممثلين ، بقيت اغلبية السكان الاميركيين في الولايات التي لا تقر الرق . ورات انتخاب رئيساً لا يراعي وراثناني فقد سيطرت على مجلس النواب اغلبية مناهضة للرق ، ورات انتخاب رئيساً لا يراعي المصالح الجنوبية امراً محتملاً . وصار محكناً ان يتنخب هذا الرئيس شخصاً من يشاطرونه وجهات نظره لمنصب رئيس المحكمة العليا . وحكذا اصبح مجلس الشيوخ هو المدافع عن المصالح الجنوبية ، وليس مجلس النواب . ولا يمكن الحفاظ على المساواة في مجلس الشيوخ إلا بالقضاء على مؤسسة الرق في اللهلاد . ولو ان ثلاثة ارباع الولايات منعت الرق ، لكان في الامكان الفاء هذه الموسسة في الولايات الحمس الاصلية التي تقره ، يعديل دستوري . ومكذا اصبح الغرب منتاح الاستراتيجية الدفاعية الجنوبية تبول ولاية فيرمونت حتى تقبل ولاية كيتكي التي تجيز الرق . واعتقد عندما احجلت الكتلة الجنوبية تبول ولاية فيرمونت حتى تقبل ولاية كيتكي التي تجيز الرق . واعتقد السلطة تم يساوري ع ، والتي يمكن المعان انشار الرق في الفرب بواسطة ترتيبات تشريعية مثل و تسويمة ميسوري ع ، والتي يمكن المعاف بأصوات الاغلبية ، بل بواسطة رفض غير متحفظ لسلطة اعتبره واجه في الحفاظ على نوايا واضعي اطر الدستور ، الذين جعلوا من المساواة الشمالية الجنوبية حجر الزاوية في الدستور ، الذين جعلوا من المساواة الشمالية . الجنوبية حجر الزاوية في الدستور . واعتقد أن واجبه كي الحفاظ على نوايا واضعي اطر الدستور ، الذين جعلوا من المساواة الشمالية . الجنوبية حجر الزاوية في الدستور . واعتقد أن واجبه كي علمه ان يطل و تسوية مهسوري » :

اذا اعتبر اي من نصوص الدستور فبر متصف ، فإن هناك طريقة عمدة فيه تمكّن من تعديله ؛ لكن طلما انه لم يتغير ، فإن من الواجب نفسيره حسيها قصد منه في وقت افراره . . . وطلما استمر في صيخته الحافية فإنه لا يتطلق و بالكالمات ذاتها » بل ه بالمعاني والمقاصد التي نطق بها عندما عرج من ايدي واضعيه ، وجرى التصويت عليه وافراره من قبل شعب الولايات المتحدة . واي تقسير المحر قد يلغي الصفة القضائية غلد المحكمة ، ويجمل منها مجرد انعكاس لمرأي العام او للاتفعالات المعدة .

وخلافاً لتاني ، لم يضع كالهون اية ثقة في كضاءة الآراء القضائية ، واعتقد ان التعديلات الدستورية فقط هي التي قد تعبد الى الجنوب توازن السلطة الذي وعد فيه خلال المؤتمر . وكان حل كالهون ان يكون هناك سلطتان تنفيذيتان ، ينتخب رئيس من الشمال ورئيس من الجنوب ويكون لكل منها حق النقض ( الفيتو ) . اما الحفاظ على البلاد خالصة للعرق الابيض فكان التراماً صحنياً اخر أقر في فلادلفيا ، حسب اعتقاد تاني . وفي غياب التمديلات الدستورية وانزال الجنوب الى مرتبة أدن في الاتحاد ومتح حقوق المواطنة للسود ، فقد تجاهل تاني الرأي العام ودافع عن الرق على أسس وضعية دستورية . وبالنسبة لرئيس للحكمة العليا ، فقد كمان الخفاظ على مساواة الجنوب مع الشمب الذي لا والتجانس المنصري بمائة اختبار لاسكانية قيام حكومة دستورية في الولايات المتحدة . فالشعب الذي لا يستحق أن يحمد من الدي المائلة الحرق الفاضح للعهد يبين أن جميع الكوابح التي فوضت ضد استبداد الاكرية فشلت . وفيا العام ١٨٥٦ كتب تاني متأملاً في نشأة الحزب الجمهوري ، قائلاً : سوف يداس الدستور دون شك بالاقدام ، وسيصبح الاتحاد الحاد المحد اللذي عد المناسبة مع بولندا . . وقد قدر على المبنوب أن يغوص الى مرتبة ادن ، وسوف يمارس الشمال سلطته لارضاء اطماعه وانفعالاته الشروية ، دون ادن اعتبار لمائوي المساعد لارضاء اطماعه وانفعالاته الشروية ، دون ادن اعتبار لمائوي المائوية وانفعالاته المحدودي ، دون ادن اعتبار لمائوي الشروية ، دون ادن اعتبار لمائوي المائوية والمحدودي ، دون ادن اعتبار لمائوي المائوية و المعاد المائوية . دون ادن اعتبار لمائوي المائوية و دون ادن اعتبار لمائوي المائوية و دون ادن اعتبار لمائوية المع المراس الشروية ، دون ادن اعتبار لمائوية و دون ادن اعتبار لمائوية و دون المائوية و دون المائوي

وغاوف تاني من استبداد الاكتربية ، ودفاعه عن حق امتلاك العبيد ، واهتمامه بالجهود التشريعية لنخير شروط العقد الاجتماعي ، ووصفه الترخيص لاقامة بنك وطني بأنه لا اخلاقي ، كلها امور تبين أنه لم يكن قانونياً وضعياً بالمعنى الكامل للكلمة . وافكاره تعكس بالفعل بعضى التأييد ، في نواح مختلفة ، للمدالة الطبيعية . والحلاصة المنصفة هي أن فكر تاني غير متناسق ، إلا إنه يشعر براحة أكثر مع نظرية قانونية وضعية اكثر نما لوكان مع مجموعة قوانين طبيعية .

ومن وجهة نظر تاني ، كانت الحرب ضد و البنك ، و و دريد سكوت ، اعظم اعماله في بحال ادارة الدولة . وقد اعتقد تاني ، ان اقناع اغليبة المحكمة كي تقضي بأن ليس في مقدور الزنوج ان بصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة الاميركية دون تعديلات دستورية وان ليس للكونجرس اية سلطة لمنع البلاد و وهي مسائل كان في وسع المحكمة تجنها بسهولة ) ، سوف يحل قضية الرق الني كانت تمزق البلاد وتحافظ على ما تفقت عليه الاراء عام ۱۸۷۷ . إلا ان العواقب الدامية اظهرت أن القرار لم يحقق اياً من الأهداف التي اردها تاني . وقد عزا مصارضته في قضية و دريد محكوت ، الى المصدر ذاته الذي عارضه في تحظيم و البنك و قبل الاثاني وعشرين عاماً . وكتب الى مخلوب عن المحلوب عنه الروح ومن الكثير من الرجال السابقين ذاتهم ، من اودائع من وقد أعلنت على الحرب بنفس الروح ومن الكثير من الرجال السابقين ذاتهم » . المجمهوري في الخساست من القرن التاسع عشر والحزب المجمهورين في المخاليات والاحتكارات . وكان الحسون من الامتيارات والاحتكارات . وكان كلاكون ، بالطبع ، من اعضاء الهويغ السابقين ومن المحبين باحد مؤسسي الحزب ، هنري كلكون ، بالطبع ، من اعضاء الهويغ السابقين ومن المحبين باحد مؤسسي الحزب ، هنري كلكون ، بالطبع ، من اعضاء الهويغ السابقين ومن المجين باحد مؤسسي الحزب ، هنري كلاي . وحسيا المح سيفن دوجلاس ، كلاي . وحسيا المح سيفن دوجلاس ، كل احساس تماني بهذه المعلاقة دقيقاً لأن معارضة المجهوريين لمبذأ سيادة الشعب كوسيلة خلل مسألة الرق في البلاد ، كمانت في بعض نواحيها ،

مناهضة للديموتراطية . أي انها تمارض ديموقراطية الأغلبية البسيطة . وريما سمع تاني للاغلبية في ولاية بمتع الذي ولاغلبة في ولاية بمتع الرق ( لكن ليس في كل البلاد ) ؛ اما لنكولن ، من جهة اخرى ، فقد اعتبر ان قضية و دويد سكورت ، وضعت الأساس لانكار هذا الحق حتى على الولايات ، واكد انه لا بجوز للشعب الاميركي الاحتفاظ بمؤسسة الرق بشكل دائم بتسع باستمرار ، حتى لو رغب في ذلك ، لأن هله المؤسسة لا تتسجم مع الاساس الليراني لنظام الحكم . وكانت اعظم انجازات لنكولن ، حسب المقصدة التي ، تتمشل في فصل مواضيع الرق ومساواة الزنوج . اما تاني فلم ينجع في و دريد مسكوت ه إلا في الاساءة الى سمعته وسمعة المحكمة والمساعدة في دفع البلاد الى اتون الحرب الاطية .

فعندما فشلت جهبود المحكمة في الحضاظ على المدستورية وابقاء البيلاد خالصة للعمرق الأبيض ، أصبح تأني من مؤيدي الانفصال الجنوبي ، رغم بقائمه في منصبه كرئيس للمحكمة العليا . وقد عبر عن وجهات نظر انفصالية حتى قبل ردة الفعـل المعاديـة له بسبب قضيـة و دريد سكوت ٥ . وفي رسالة له عام ١٨٥٦ عبر تـاني عن رأيه بضـرورة انفصال الجنـوب اذا ما انتخب المرشح الجمهوري للرئاسة جون سي . فريمونت . فقد كان البرنامج السياسي الجمهوري ينادي بأن من حق الكونجرس وواجبه ان يمنع الرق في البلاد . وعلى اية حال ، فقد جعل التفكك السياسي في الجنوب من مسألة الانفصال امراً بعيد الاحتمال ، حسب اعتقاده ، ويقبول بهذا الصدد ، أنا حزين للوضع الذي وصلت اليه الامور ، وفي يقيني ان قدراً تعسأ قد فرض على الجنوب ، وان لا شيء يمكن أنَّ يكبح الاهانات الشمالية والعدوان الشمالي ، سوى عمل قوي مـوحد بـاجماع كــل الولايات تقريباً ، لكن يبدو ان هذا غير ممكن » . وقد ادى انتخاب لنكولن بعد ذلك بأربع سنوات الى توحيد معظم الكتل المتصارعة في الشمال والى التعجيل = بالعمل القوي الموحـد ۽ للانفصــال وتشكيل الكونفدرالية . ولم يتردد تاني قط في تأييده انفصال الجنوب . ويعد مهاجمة حصن و فورت سمتر، اعرب تاني عن امله « في ان يرى الشمال ، والجنوب ايضاً ان الانفصال بشكل سلمي مع مؤسسات حرة في كل قسم ، افضل بكثير من اتحاد جيم الولايات الحالية في ظل حكومة عسكرية ، وسيطرة عهد من الارهاب تتلوه حرب اهلية بكل اهوآلها ، تكون نهايتها خراب للمنتصر والمهزوم على حد سواء a . وقد كان لنكولن هو « القاتل . . . المسك بخناق الجنوبيين a . واعتقد تاني انه لحق بالجنوبيين ظلم كبير ، مشل الذي لحق بـالمستوطنـين الاميركيـين ، يسعون الى الخـلاص منه بالطريقة ذاتها ـ الثورة ضد الاستبداد ، وهو رد فعل مشروع في ظل اعلان الاستقلال . بهذا اخبر تأني حفيده الذي عرَّج عليه وهو في طريقه للتطوع مع الجيش الكونفدرالي : ٥ ان المظروف التي انت سائر اليها لا تختلف عن تلك التي سار اليها جلكُ خلال الحرب الثورية ۽ . واعتقد تاني ، ان معارضة الاحزاب الشمالية للمصالح الجنوبية الواردة في الانفاق الاصلي قد جعل العقد الدستوري باطلًا ولاغ . كما اعتمدت توصية تاني بحل الاتحاد على ايمان راسخ بأن الدستور قد وضع اصلًا وتمت المصادقة عليه لضمان الحرية الفردية ، وحقوق الملكية ـ أي آنه كان ببساطة وسيلة لغايات اعظم . وقد هدد الحزب الجمهوري هذه الحقوق بالنسبة لقطاع كبير من السكان . وإيمانًا منمه بعدالة القضية الجنوبية ، فقد فعل خلال الحرب كل ما في وسعه لتعزيز جهود الثوار برفضه السماح بتقديم المتعاطفين مع قضية الجنوب والمحرضين عمل الانفصال في ميىويلانــد الى المحاكمــة بتهمة الحيانة .

#### الخلاصة

استبق تاني الكثير من المواضيع المستورية التي ستواجه الدولة الاميركية في القرن العشرين ، مثل : تهديد الحكومة الشعبية المتمثل في تركيز الثروة في الشركات والاعمال التجارية ؛ وجهود رجال الاعمال كي يستئوا انفسهم من الانطقة الحكومية الرامية الى حماية الرفاة العام والحفاظ على الملفح الرأسمة لي حماية الوقاة العام والحفاظ على الملفح، الرأسمة لي خاتم الحفاظ على القانون وحقوق الافراد ؛ والصواع بين حكم الاغلبية ، والذي قد لا يكون صحيحاً او مبرزاً بالفصورة ، والمساولة العنصرية . وقد قدم تاني في جمع هذه المواضيع ، باستثناه الاخبر ، حطولاً بينتها اجبال متلاحث من رجال الدولة . أما بالنسبة للموضوع الاخبر ، فإن جهوده في قضية د وديد سكوت » ، الني تضمت تفسير اعلان الاستقلال والدستور وتفلهر كيا لو أن هذين الاخبرين يستثنيان الزنوج ، قد معيار طبيعي يتصل بتفسيره الحاص للقانون الموضعي ، بخلاف مارشال وستصوري . فبالنسبة على المراشال الجهود أني منى غائله مع المستور ضير المدون والموجود في الطبيعة . وقد اوضح في قضية و ماربوري ضد الملوسون في دان عارسة هذا الحق الاساسي [ وضع اطار الحكومة ] فيه اجهاد عظيم » ، و ولا يجب ، ان يتكرر باستمرار . فالبادىء المي وضعط لها كي تكون دائمة ق . ه . و ولا يجب ، ان يتكرر باستمرار . فالبادىء الي وضعت بهذا الشكل ، تعتبر اساسية . . . وخطط لها كي تكون دائمة ق . .

وبالنسبة لمارشال وستوري كانت التركيبة العنصرية لمجموع المواطنين قضية ثانوية مقارنة مع 
مبادىء اعلان الاستقلال ، التي اصبحت لحسن الحظ القاعدة الاساسية للدستور . وفي مهمت 
الأولى امام هيئة محلفين فدرالية كبرى وفض تاني الطريقة التي دشنها القضاء الفادواليين في ارشاد 
الشمب عن النظرية السياسية للمبدأ الليبرائي ، وقدم توصية الى الكونجرس لاعفاء قضاة المحكمة 
المليا من مهام العمل في المحاكم الطوافة . واعتبر تأني أن مهمة المحكمة العليا هي تنفيذ ارادة 
السيادة الوطنية كها عبر عنها المبثاق الاجتماعي ، وهي مجرد وكيل للسلطة صاحبة السيادة وليست 
اداة لتنفيذ الوطنية ناطبيعي . واوضح أن ليس من اختصاص المحاكم أن تقرر عدالة أو عملم 
عدالة . . القوانين . كها اصر على التورع الى التاريخ العام والزمن الذي مرو فيه المستور . 
أي ، أنه اعتمد على دستورية وضعية صارمة ، والتي ينهمه هو . .

وليس صحيحاً ان تاني ( بصفته قانونياً ، او بتحديد اكثر ، بصفته قاضياً ، وهي الصفة التي سيذكره الناس بها اكثر من غيرها ، هو اسوأ من تولي منصب القضاه بعد بونتيوس بيلات . . فقد سعى للحفاظ على سلامة الدستور كارث لا يقدر بثمن وضعه جيل اكثر حكمة . واعتمد بشكل لا تناسق فيه على مفهوم للمدالة الطبيعة ، واستنج بأن حكم الاغلبة قد اصبح غير منصف ، وان « زمن الشرع قد سيطر على البلاد حيث الانفعالات « طفت على كل مفهوم للشر وكل مفهوم للواجب » . وهذا حاول ان يقاوم ما اعتبره هجوماً شاملاً على الوثيقة الاساسية ، وافضاً ان يقبل بأي خرق لذلك المثاق الاصلي أو ان يستقيل من منصبه ، وقد اختار ان يكون شهيد ولاته للقضية المامة . وعلى أية حال ، فقد جعله مذهبه الرضمي القائدوني غير قادر على التغيريق بين جوهم الدمتور وحواشيه ، وقادته فلسفته الشريعية الى الافتراض الخاطىء بأن منح الزنوج حق المواطف على نطاق قومي بشكل تهديداً لنوعية الحكومة الشعبية اعظم من استمرار مؤسسة الرق . وقد اتم ابراهام لنكولن ، وليس روجر تني ، المهمة النشقية في مجال فن ادارة الدولة للقرن التاسع عشر لأنه اعتبر، والى حدّ بعيد ، ان الدستور هو التعبر غير الكامل عن العدالة ، وليس البديل ها .

# ابراهام لنكولن

## هاري في. جافا

## c 1 >

تعتبر مناظرات لنكولن - دوغلاس الأعظم حقاً في التاريخ الاميركي . ومها تكن قيمتها الحقيقية فإن مقدار ما تمخض عنها من نتائج ، سواه كانت خيراً ام شراً ، لا يمكن حصره . وحين نافس دوغلاس على على الشيوخ في انتخابات الينوي عام ١٨٤٨ ، فقد منه لنكولن ذلك المملان الصغير من تولي قيادة الحزب الجمهوري ، في وقت كان يحظى فيه دوغلاس بتأييد عظيم من قبل قادة الحزب في الولايات الشرقية . ودفع به ، في الوقت نفسه ، فلى عادية الجمهوريين ، تالزئ بذلك قيادة الحزب حالصة لنفسه ، واجبر دوغلاس على اتحادة موقف جلب الحزيد من الانفسامات المدمرة الى صفوف الحزب الديموقراطي ، انقسامات ادت الى انتخاب المرشح الجمهوري حزب الانهاء المراسمة في العام ١٨٨٠ ، وهكذا صاغ لنكولن حلقة عظيمة في سلسلة الاحداث الى قادت الى انفصال الجنوب والحرب الأهلية .

وقد احاطت الروايات الشعبية بالمناظرات وسط اجواء توحي ، اذا ما استعيدت ذهنياً ، بأنها نزال بين ابطال . وهُزي الى تلك المناظرات مستويات من الجدل والبلاغة تليق بتلك المنازلة . أما بالنسبة لشدة الحملة ، والانفعالات التي اثارتها لدى المسؤولين والانباع من كلا الجانبين ، فهو أمر لا يجتاج الى نقاش . لكن لا يكن الحكم على قيمة هذه المناظرات من تلك الروايات الشمسية - خاصة اذا ذكرنا أنها البوم روايات المتحدرين من مسكر لنكولن . وصورت تلك الروايات دوجلاس على هيئة شخص ذكي إلا انه بجرد من المبادىء الأخلاقية ، و دوفاس و"" و شمالي يعتنق المبادىء الجنوبية ، السقط لنكولن شهرته ، المحلقة في السهاء ، أرضاً ببلاغته السياسية التي لا تمارى .

<sup>(\*) «</sup>Doughface» سيناتور شمالي في الكونجرس غير ممارض للرق في الولايات الجنوبية .

إلا أن وجهة انتظر هذه عن المناظرات لا يعتد بها كثيراً من قبل المؤرخين هذه الآيام . ويقول البرت جي . بيفردج الراحل ، وهو احد ابرز مؤرخي سيرة حياة لنكولن من الرعيل الماضي : و بالنسبة لقيمة هذه الروايات » ، فإن المناظرات لا تستحق سوى القليل من الاهتمام » . واتبح هذا الرأي باراه مؤرخين من امثال : جيمس جي . رائدل انراحل، المصيد المعروف لمهد لنكولن المحاصر . وجورج فورت ميلتون ، رائد كتاب السير المائية والنصير التحمس لمدخلاس والمدين كتب قائلا » ؛ اعتبرت مناظرات الهي جرت بين ويستر ، وهاين ، وكالهون » . والأهم من ذلك ، من بالجانين ، بتلك المناظرات التي جرت بين ويستر ، وهاين ، وكالهون » . والأهم من ذلك ، الاعتقاد الذي هو اساس شهرة المناظرات ، والذي فنام المؤرخون الرسميون المعاصرون : الاعتقاد بأن لنكولن قد عارض دوخلاس في موضوع عظيم ، وفي سبيل قضية عظيمة . ووجهة النظر هذه بيار تعلي الشكل افضل الروفسور رائدل :

ما يدهش هو ذلك القدر القليل من الانتباء الذي وجه نحو الضمون الحقيقي للمناظرات. وقد در النقلس حول مواضيع مية ، ومع ذلك كان من الأسهل الحديث عن سلامحه الاستعراضية بدلاً من تحليل مادته . وكان حدثاً فربياً في ذلك الوقت ان المناظرات لم تهتم بتغطية مسائل لها اعتمام قومي ، بل كانت في الحليها عن الرق ، وعن جزء محدود منه ، وتاحية غير هامة نسبياً من ذلك المؤصرع . . .

داروا في انتخاه إلينوي من شمالها الى جنوبها ومن اقصاها الى اقصاها ، قرعت اجراس السياه ،
والمنتسك القبران في المروح . لقد تناظر لنكوان وهوجلاس مافاة ؟ قلك هو الحدث المفاجى ها
من يين جع المشاكل التي كنا من المدكن وضعها مام الشعب كحسائل هاسة تنتخصي تفكيره
الانتخاب سياتلور و اختيار موظفي الحكومة ، والهجرة ، والله الغرب ، وإنجاد اراض جديدة
الدولية ، وتشميع الثقافة ، ومد عطوط الساحك الحديدية في الجاد الغرب ، وإنجاد اراض جديدة
الملاحكان ، وحماية هذه الاراضي من الاستغلال الجفيدية في الجاد الغرب ، وإنجاد اراض جديدة
الزراصة ، والغ جرب ) ، إلا أنه بدلاً من تعلية مشاكل أميركا متصف القرن الماضي ، مسلحة
المؤراسة ، إلى المنافق المروق في المنافق ، ويحديد اكثر ، ركزوا على مسألة ما اذا كان المنافق
المنافق المروجية المنافق المروق في المنافق المنافقات مطولة في العام • هما يكن إحياؤه
كما ان الماطرية المرحيدة لتناول قضية بعيدة الاحتمال جداً ، وهي ان يكون للرق جدور في
كمان مثل الطريقة المرحيدة لتناول قضية بعيدة الاحتمال جداً ، وهي ان يكون للرق جدور في
كمان مثل القطعة الاميركة الأمري المنافق عنه من المجموعة منافزة قرار في
خلف المسألة بأنضيهم تشكل القطعة الاميركة القرن الماضي ها من المؤهمة ما يجمعها تنطل كا انتباه
مؤسمي الزناسة في واحدة من الشهر مناظرات القرن الماضي

#### .. .

وخلف تلك المناظرات كانت هناك سلسلة من التسويات الشهيرة ، كانت في يوم من الأيام مألوفة لأي طالب مدرسة اميركي :

 (١) اولاً ، بالطبع ، التسويات المتعلقة بـالرق في الـدستور . والتي بعمـدها بجيـل جاءت تسوية ميسوري . وتسوية ميسوري ( عام ١٨٢٠ ) كانت باختصار ، التـرتيب الذي عن طـريقه دخلت ميسوري الاتحاد بصفتها ولاية تبيع الرق ، وتكون ولاية مين ولاية حرة ، واكد على انه في جميع المناطق الباقية التي تم الحصول عليها من فرنسا ( شسراء لوييزياتنا ) ، شمال خط الصرض ٣٦٠-٣٦ ( الحدود الجنوبية لميسوري ) يكون الرق غير قانوني للابعد . ومن خلال اعمال هذه التسوية ، اصبح الاتحاد يضم في العام ١٨٤٩ خمس عشرة ولاية تبيح الرق وخمس عشرة ولاية لا

 (٢) تعرض هذا التوازن لتهديد خطير عندما تقدمت كاليفورنيا بطلب للانضمام الى الاتحاد في العام ١٧٤٩ كولاية لا تبيح الرق . وبعد جيشان سياسي عظيم تم تبني تسوية العام ١٨٥٠ . وبموجب بنود هذه التسوية تم قبول كاليفورنيا كولاية لا تبيح الرق ؛ لكن مناطق يوتا ونيومكسيكو والتي نضم اليوم ولايات نيومكسيكو ، واريزونا ، ونيضادا ، ويونا ، وكولـورادو ، وجزء من ويومنغ ، منحت تنظيمات اقليمية ، واشترط لذلك انها حين تتقدم بطلبات الانضمام الى الاتحاد تستعليم الدخول بدساتير تبيح الرق او لا تبيحه ، حسبها يقرر سكان تلك المناطق بـأنفسهم ، في حينه . وفي الوقت نفسه الغيت تجارة الرقيق ( وليس الرق ) في مقاطعة كولومبيا ، وتلقى الجنوب ضربة مؤلمة بقانون العبيد الهاربين الذي انذر زنوج الشمال المحررين من ان سلسلة من القوانيين الخاصة بالحرية الشخصية قـد اقرتهـا الولايـات الَّتي لا تبيح الـرق ، والتي بدورهـا اثارت سخط الجنوب ايضاً في العقود اللاحقة . وسماح الجنوب لميزان الولايات التي تبيح الرق والتي لا تبيحه ان يميل لغير صالحه ، جاء نتيجة تـوقعه السماح بقيام عـدة ولايات تبيح الرق في مناطق يـوتــا ونيومكسيكو ، واعتبر كبار المعتدلين المناهضين للرق الذين مرروا هذه التسوية توقع الجنوب هـذا بأنه امل يائس ، لأن تلك الاقاليم هي ، من وجهة نظرهم ، غير ملائمة لأي تطور اقتصادي يمكن للرقيق ان يكون مربحاً فيها . اضف الى ذلك ، انه من منظور معارضة لنكولن لدوجلاس ، فإن من الحقائق الرائعة ، ان جميع تلك المناطق قد تم الحصول عليها من المكسيك ، وكان الرق ممنوعاً فيها \_ حتى ذلك الحين \_ بموجب القانون المكسيكي .

وقد اصر لتكولن - على غرار كلاي - بأن القانون المكسيكي يبقى سارياً في تلك الأقاليم ، بسبب عدم ابطاله او الغائه . ولم يكن ، في ذلك الحين ، في اقاليم يوتا ونيومكسيكو الشاسعة اكثر من واحد وخمسين عبداً . ورغم ذلك فقد ضغط لتكولن بشدة واصر على ان القانون المكسيكي . لا يسمع بالحرق في تلك للناطق . واصر على انه ، عندما يقبر شعب احد الإقاليم ان يصبح واقع . ويالنظر أي الصعوبات الهائلة التي تطرحها المسائة الموقية ، يشعر لتكولن ان ليس هناك اي وقع . ويالنظر أي الصعوبات الهائلة التي تطرحها المسائة الموقية ، يشعر لتكولن ان ليس هناك اي شعب يعيش وصط قطاع ضخم من الزنوج الارقاء يكن ان يتينى عن طيب خاطر دستوراً يمنع الرق ؛ مناهم على مزايا نظام العمل المجاني . وأمل المجاني فقهم لن يسعوا قط ألى احتال الزنوج الى وسطهم . وعلى أية حال ، تبقى الحقيقة هي أن الاقليمين يضمنان نظر أليه اللها المهاني يضمنان ما ثبت انه خس ولايات عنصاة تبيح الرق . وهو احتمال نظر أله الشمال بعضن القبول يضمنا منظر المهانية عسوري دون ان تنتهك ، ولأن اقليم لويزيانا ، من جهة اخرى ، كان يضم طللا بقيت تسوية ميسوري دون ان تنتهك ، ولأن اقليم لويزيانا ، من جهة اخرى ، كان يضم

عدداً مساوياً من الولايات المحتملة التي لا تبيح الرق ( كانساس ، ونبراسكا ، وداكونا الشمالية ، والجنوبية ، ومينيسونا ) .

#### ( Y )

وسعى دوجلاس الى ايجاد معادلة تضمن استبعاد الرق من الاقاليم ، وبالتالي من الولايات الجديدة ، وتقضي ، في الوقت نفسه ، على مؤسسة الرق المثيرة لملاستياء القرمي . واعتقد دوجلاس انه اكتشف تلك المعادلة في مذهب السيادة الشعبية : فحسب هذا المذهب يجب الا يحاول الكرنجرس تشريع الرق في اي من الولايات المقبلة او منع ذلك المتسيع عوترك الامر لمسكان الذين يعيشون في ظل حكوماتهم الاقليمية كي يقرر وا تلك المسألة بنافسهم ، وصند تبنهم دستوراً لهم يعظم الى الانضمام للاتحاد كولاية مندها يتقرر ذلك الموضوع بالنسبة لملولاية الجديدة . ويعتقد الملدانهون عن دوجلاس اليوم ان هذا كان سيضمن انتصار الحرية . لأنه لم يكن هناك في المناطق المشهبة من الاراضي الاميركية اي مكان يمكن رزاعة المجدونة فيه بشكل مربع . وفي الوقت نفسه ، المشهدا لاقامة ولايات تكون حرة في اباحة يمكن للميادة الشمبية منح الجنوب حقوقاً متساوية مع الشمال لاقامة ولايات تكون حرة في اباحة معقد الرق او عدم اباحته في اية اراض فدرالية ، وبذا تضمن للجنوب كل ما يمكن ان يتوقعه بشكل معقول .

وقد دافع ويستر وكلاي ـ والأخير هو قائد لنكولن المحبوب ـ عن شروط تسوية العام ١٨٥٠ الله تقليق تقرّ الرق ، بالنسبة لما يخصى يوتا ونهومكسيكو . لكن في العام ١٨٥٤ وبعد اقتراح تطبيق السيادة الشعبية على اقليم نبراسكا ، والذي كان جزءاً من صفقة شراء لويزيانا أجير ووجلاس بشكل ضعفيه ، في البده ، ثم بقرار صريح على سحب تسوية ميسوري ، لابا تمتم المرق د الى الإند ، في اقاليم صفقة لويزيانا شمال خط العرض ٣٠٠ . ومن الواضح هنا ان دوجلاس قلم شيئاً وللمتطرفين ۽ الجنوبين ، ويصر المدافعون للماصرون عن دوجلاس على القول انه لم يقدم سوى تنازلاً على الورق . وكان دوجلاس شخصياً قد اعلى ان تحول الى رجهة النظر الفائلة ان تسود ميسورية - وان إنصاف الجنوب كان دافعه الوحيد .

## ( £ )

وسواء كان ذلك تنازلاً على الورق ام لا ، فقد كان اشارة لواحدة من اكبر عوامل الفليان السباسي في تاريخ بالاده . ونتيجة لمعارضة مذكرة دوجلاس حول كانساس ونبراسكا ولد الحنوب الجمهوري : والواقع انه عرف لفترة من الحوقت في العديد من الاماكن باسم الحزب المناهض لنبراسكا . وكانت انتخابات العام ١٨٥٦ هي الاولى التي يخوض فيها الحزب الجمهوري الانتخابات على مستوى قومي . وحصل مرشحه ، فريمونت ، على ١٨٠٣ مليون صدوت شعبي الانتخابات على مستوى قومي . وحصل مرشح ، فريمونت ، على ١٨٥٣ مليون صدوت شعبي المؤلفة ، فلمور ، الذي نازعه حزبه بشكل خطير في الانتخابات الاخيرة ، على حوالى ١٩٠٠ الف

صوت شعبي و ٨ أصوات انتخابية . والحقيقة المشؤومة والخطرة التي ظهرت من انتخابه هي انه لم يصحل على صوت انتخابي واحد ، ولم يحصل إلا على اصوات شعبية قليلة في الولايات التي تبيح الرق . وكان انحسار حزب الهوية قد طرح فكرة انه في المستقبل سوف يستولي احد الحذيين المسلطرين في البلاد على كل قوة ذلك الحزب في احدى المناطق الجغرافية . ولتجنب هذه التبيحة ، الله يمتدا على كارثة ، فقد عمل دوجلاس بكل طاقته . واول ما فعله هو بذل كل الجهود الممكنة لمنع ان يؤدي مصبر الهويغ الى تجاوز الديموقراطية . كها لم يصرح بشيء يمنع الجنوبيون من الملحسن ان حقوقهم الدستورية مقدمة بالنسبة للعزب الديموقراطي مثلها في ذلك مثل اية حقوق شمالية . والشيء الثاني والشيء متطرف جنوبي لغرض الرق شمالية . والشيء الثانية برفض مطالب غلاة المدافعين عن الرق والطلالين بالخانه على حدسواء .

ومن الاتهامات التي وجهت الى دوجلاس تباعاً ، والتي اساءت الى سمعته بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، والساس هذه السنوات الاخيرة ، والقي المعتبه بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، والتي القضات كان توجهات دوجلاس بالنسبة لقضية الرق . وقد كان هذا بالطبع من الأمور التي اكدها لنكولن مراراً وتكدراراً ، و ذلك الشاغي دوجلاس الشهر الله التالي : انه يتمسك بمذهب السيادة ضده ، وكانت سخافة موقف دوجلاس تظهر على الشكل التالي : انه يتمسك بمذهب السيادة للمؤسساته المحلية - وكها كرر دوجلاس مراراً - انه مستعد ان بحيا ، ويقاتل ، وان يموت ، اذا لزم الأمر ، دفاعاً عن ذلك الحق - وينكر في الوقت نفسه ، في مسالة الرق ، وجود اي اساس للحق قد يفرض توجيه خيارات الشعب . وقد ابرز لنكولن ، بالطبع ، هذا التناقض الشاذ على الفور ، يفرض توجيه خيارات الشعب . وقد ابرز لنكولن ، بالطبع ، هذا التناقض الشاذ على الفور ، عندما سأل ما اذا كان خزب دوجلاس الديوقراطي سيصوت الى جانب قبول يونا كولاية ، اذا كان المؤرسين عبقاليتهم بدستور يبيح تعدد الزوجات (لم يكن احد يشك في ان القوانين الخوافية بالعائلة كانت من القضايا التي هم من اختصاص السلطة التشريعية بشكل مطلق ) .

ويصر المدافعون عن دوجلاس عن حق ان تناسق فكر لنكوان وتناقض دوجلاس ليسا مقياس خلافاتها على مسألة الاخلاق هذه : فقد ( زهم ان ) دوجلاس كان مقتنماً بلا اخلاقية الرق يقدر لنكولن ، إلا « انه لم يستطع التصريح عن ذلك علناً » . والسبب في ذلك ، كها اعترف بذلك لنكولن ، انه ليس في مقدور اي شخص ان يجوز على ثقة الجنوب دون ان يعترف بأن للرق إيجابيات . والواقع ان دوجلاس لم يذهب بعيداً . ولم يطور أية جذور عميقة لقوة سياسية لحزبه في الجنوب ؛ إلا انه كزعيم حزب كان عليه التمسك بتطلعاته لضمان قبول زصاحته الحزبية لمدى القطاعات الرئيسية للحزب في الجنوب . وهي زعامة كانت ستندمر لو ادان الرق لاسباب اخلاقية . ولم يكن هذا ، على اية حال ، غتلفاً عن توجهات لنكولن بالنسبة « للجهولين « (\*) ؛

 <sup>(</sup>۱) اعضاء منظمة سرية كانت تقاوم نفوذ الكاثوليك والمهاجرين الجدد السياسي ( القرن التاسع عشر ) .

اي ، ادانة سرية ، وصمت علني . وصمت دوجلاس حول اخلاقية الرق ـ او الأصبع ، افتراض عدم اكتراثه لأخلاقية موضوع الرق ـ كها قدمها من خلال تأكيده الشهير من انه لا يهتم سواء صوّت لصالح الرق ام ضده ، قد يكون في الواقع عملاً في منتهى الحكمة `، لأنه حافظ على النفوذ الذي كان من المكن ان ينقذ الحزب الديموقراطي باعتباره حزياً قومياً ـ وامكانية الحفاظ على الاتحاد دون حرب . ومن وجهة النظر هذه ، يكون كتم دوجلاس لمشاعره الخاصة باخلاقية مسألة الرق ، عملاً ا اسعى من عمل لنكولن في الافصاح عن مشاعره حول هذا الموضوع .

واخيراً ، ولتقدير قوة دوافع دوجلاس ، يجدر بالمره ان يستعيد حقيقة انه قبل حملة انتخابات على سالشيوخ عام ١٨٥٨ ، كان دوجلاس قبائداً لعسراع رهيب للدفاع عن منذهبه في السيادة الشعبية ، في اثناء تطبيقه على كانساس . ونقد وضع المستوطنون المؤيدون للرق ، والذين كانوا دوماً المؤيد بن السكان الاصلين ، دستوراً بوسائل احتيالية بيبح الرق وقندموا طلباً للانضمام الى الأعاد . وحاول الرئيس بوضائان الذي كان ينوء تحت سياط دعاة الاسترقاق ان يعجل بقبول طلب كانساس . وعندما رأى دوجلاس ان مذهبه في السيادة الشعبية قد اصبح موضع معزيهة ، وان كانساس . وعندما رأى دوجلاس ان مذهبه في الميادة الشعبية قد اصبح موضع معزية ، وان عليه ) ونال في هذا الصراع دعم اقلية من الديوقراطين ، وكان اغلب مؤيديه من اعضاء الحزب عليه ونال في هذا الصراع دوجلاس بواقع مذا بشعبية عظيمة بين الشمائين الاحرار ، وعبدا من المجموري القرياء . وفاز دوجلاس جوبلي ـ وربحا سبوارد ايضاً ( الذي كان عملياً الرئيس الفخري للجمهوري في العام للجمهوري في العام للجمهوري في العام مستوى الامة ) ، تسميته كصرشح للرئياسة عن الحزب الجمهوري في العام معركة ليكوميتون .

واذا كنان لهذا التفسير أن يوجه حكمنا عمل الرجلين ، فمن الصعب أن ننكر أن عمل لتكولن ، في معارضته دوجلاس عام ١٨٥٨ كان تدميراً غباشهاً لفرصة كبيرة- وربما الفرصة الوجدة - لتجنب الحرب الأهلية . فلو انتخب دوجلاس للرئاسة ، لكان في حكم المؤكد ألا ينفصل الجنوب .

#### (0)

ولا يمكن تثمين الموضوع الذي فصل بين الرجلين ما لم ندرك حقيقة تم تجاهلها ـ وهي حجم المسألة العرقية وصعوبتها الهائلة ، ففي العام ١٨٥٨ لم يكن هناك اي رجل مسؤول في اي جزء من البلاد ، يعتقد بأن السود ، بالنظر الى اوضاعهم المعنوية والفكرية ، قادرون على تولي مسؤوليات مدنية من اي نوع . ولم يكن هناك من يعتقد بأن تحريراً للمبيد على نطاق واسع لن يؤدي الى عواقب وخيمة ومدمرة بالنسبة للسود والبيض على حد سواء . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ـ لماذا لم يحاول اي شخص الحصول على موافقة لسياسة ترمي الى تحرير المبيد بشكل تدريجي بدءاً بالمؤهلين

نفسياً وثقافياً منهم ، وبذا يكون هناك هدف للمتخلفين فهم بعملون في سبيل تحقيقه ؟ والجواب يكمن في حقيقتين اضافيتين : الأولى ، الصفة غير الثابشة لملرق كمؤسسة اقتصادية ؛ والشانية ، حجم المسكان الزنوج .

ويحلول العام ١٨٥٨ كان الرق قد مرّ بطور مزدوج . فحق اختراع علج القطن ، كان الرق قد أخذ في الانحسار بسبب قلة المساحات التي يمكن تشغيل الرنوج فيها بشكل مربح . ثم اصبح عماد ازدهار علكة القطن . وبعدها صار لعنة مزارع القطن الفنية ، والقوة الدافقة للبحث عن اراض جديدة واستعمارها . واصبح عمل الحياة المفضل في الجنوب ـ رغم انه ليس الاكثر من الجنيد . واصبحت مساحات واسعة من الجنوب القديم ، مثل ساوت كارولينا وفرجينيا مرتبطة باراضي الحبيد الجديدة الاكثر مردوداً ، ومن الجنوب المقديم ، مثل ساوت كارولينا وفرجينيا مرتبطة باراضي الحبيد الجديدة الاكثر مردوداً ، ومن المستخدام المبيد للراضي الجيد المراضي الحبيد الراضي الجنوب في تجارة المتقدات الاجتماعية المتحدات المتحدات الإحتماعية المتحدات المتحدات

لكن ويغض النظر عن الربع ، كان الرق بالنسبة للجنوب كله يبدو مؤسسة ضمووية . ويتضح ذلك من الحقيقة الكبرى الثانية : ففي جميع الولايات التي شكلت الكونفدرالية ، كان • ٤ بالمئة من السكان زنوجاً ـ وفي صاحات واصعة من الجنوب كان السكان الملونون يتساوون مع البيض ، وفي بعض المناطق يفوقونهم عدداً بشكل كبر . فإن لم يكن في مقدور البيض استخدام العبد بشكل مربع ، فلا مناص لديم في النهاية من عنقهم . وكان تخيل وجود اعداد من الزنوج المعربي يتساوون مع البيض ـ او ربما يزيدون عنهم بكثر ـ يشكل احتمالاً لم يشا أي سياسي في الشمال أو الجنوب مواجهته ، أو حتى يستطيع مواجهته . وكان ذلك هو منبع القوة التي دفعت الى التراضي التي يعمل فيها العبيد .

## ( T)

والتفسير المقبول والأكثر انتشاراً لسياسة لنكولن في الفترة صا بين العمامين ١٨٥٤ - ١٨٥٠ يظهرها على انتهار فاتق البراعة للفرصة الناسبة حسن تفدير الفوى السياسية المختلفة والمتقلبة في عصره وكشف السياسية المختلفة والمتقلبة عصوري عبالة المسلمة ، وقد كمان سعب تسويمة كما قال المسلمة المختلف فيه المختلف فيه المختلف فيه لنكولن كما قال لنكولن شخصياً ، وعيد المصالح المتماوضة ، أو ودوجلاس وكان عور اعتمام كلا الرجلين ، كها اشار البروفسور راندل باستياه ، والذي اعتقل فيه لنكولن موضوع الرق في المناطق لم يكن قفسية عملية . فإن ثم يكن كذلك ، فإن لنكول يقف متها بانعدام المسؤولية بشكل خطير الأنه ، ولاسباب جزيبة الجني تلك المسألة حية تي تعطي الحزب الجمهوري مير وجوده . وهي القفسية الوحيدة التي ابقت تلك المسألة حية تي تعطي الحزب الجمهوري مير وجوده . وهي القفسية الوحيدة الوحيدة التي المتحدودي على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة الوحيدة التي المتحدودي على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة الوحيدة التي المتحدودي على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على قبد الحياة . وهي القفسية الوحيدة التي المتحدود على المتحدود . وهي القفسية الوحيدة التي التي المتحدود . والمتحدود . والتي المتحدود . والتي التي التي التي التي التي المتحدود . والمتحدود . والمتحدود . والتي المتحدود . والتي التيد التي التي التي التيد التي التي التيد التي التيد التيد التيد التي التيد التي التيد ا

القادرة على احداث الانقسام في الحزب الديموقراطي ، وانتخاب رئيس اقليمي ، ودفع البلاد الى حرب اهلية .

والدفاع السائد عن لتكولن هذه الايام ، رغم انه ضمني الى حد كبير ، هو : ان له مطلق ، بصفته سياسياً عترفاً ، ان يبقي اي موضوع قد يدفعه الى السلطة حياً . ويعني دفاع من هذا النوع ، ان الطموح لنيل ابجاد السياسة لا يمكن الحكم عليه ببادئ أسمى . ومن المفهرة ضمناً أن الطموح يجب ان يجفع للفضيلة . لكن لا يرجد معيار للفضيلة اعل من شروط التنافس على الابجاد التي ينحها القانون . إلا ان هذا العذر لن يفيد لسبب واحد على الاقل : لأن لنكولن نفسة قد رفضه . وكانت من وجهة نظره مشكلة صياسة من المدرجة الأولى . وكانت من وجهة نظره مشكلة صياسة من المدرجة الأولى . وكانت من وجهة نظره مشكلة صياسة من المدرجة الأولى . وكانت خلد فناه في اللحظات الحرجة من مراحل عمله ـ بما في ذلك حملته ضد دوجلاس وللحكم على شخص فإن على المره ان يبدأ ـ ولا حاجبة لأن يتنهي - بقياسه حسب مقايسه الحاصة . لذلك دعونا نبينا من موضوع مواجهة لنكولن ودوجلاس يكني للاحاطة بمفهرم لنكولن بسائلة الطموح .

والبيان الكامل حول وجهات نظر لنكولن في هذه المسألة موجود في خطاب القاه امام جمعية شبابية في سيرنغفيلد عام ١٨٣٨ ، قبل عشرين عاماً من المناظرة . وكـان عنوان الخبطاب و إدامة مؤسساتنا السياسية ، ، وهو موضوع يعبر تماماً عن المهمة التي سينشغل بهـا في يوم من الأيـام ، ويقول عنها لنكولن هنا بصراحة انها اصعب مهمة في فن ادارة الدولة . وسبب صعوبتها حسب رأيه يمكن ايجاده في العلاقة بين الطموح والمجد . فأعلى مراتب المجد تمنح لمؤسسي المؤسسات السياسية وعنج واضعو اسس المؤسسات السياسية ذات الصفات الجديدة مراتب خاصة من المجدر مؤسسات تظهر تباشير خير لم يحققه احد من قبل ، عن طريق السياسة . ومؤسسات كهذه وضع اسمها رجال من جيل الثورة ـ امثال واشنطن ، وجيفرسون ، وماديسون ، وهاملتون ، الآباء المؤسسون لحياتنا السياسية القومية . ٩ اوحي لهم طموحهم ان يعرضوا امام اكبار العالم تجبربة عملينة تظهـر صحة مشروع كان ، حتى هذا التاريخ ، يعتبر ، في افضل الاحتمالات ، مجرد موضوع معقد ؛ وأعنى ه قدرة الشعب على حكم نفسه ، . فإذا نجحوا فانهم سوف يخلدون : وتطلق اسماؤهم على المدن والمقاطعات والانهار والجبال ، وسوف تبجل ويتغنى بها ، وتشرب انخابهم في كل زمان . امـا اذا فشلوا ، فهم محتالون وحمقي ، ومتعصبون . . . إلا انهم نجحوا . وكانت التجربة ناجحة ؛ وفازوا بأسمائهم الخالدة ، وجعلوها خالدة » . وهكذا فإن لنكولن يردد صدى هاملتون في و الفندرالي » الذي قال وحب الشهرة هو العاطفة المسطرة على العقبول النبيلة ع . لكن حسب رأى لنكولن ، فإن هذه العاطفة هي قوة خيّرة عند الجيل الثوري ، والسبب بالضبط هو انه لا يمكن الفوز بتلك الشهرة إلا عن طريق اعمال بناءة عظيمة . وقد كانت العاطفة رديفاً للعقل عند الاباء المؤسسين ، وكانت مناقبهم الحقيقية تتمثل في انها تعود لمناسبات لم يكونوا هم انفسهم مسؤولين عنها بأي شكل من الاشكال . لكن ماذا عن الاجبال اللاحقة ؟ لكن الفريسة وقعت في الشمرك ؛ وإنا اعتقبه بصحة القبول انه بـاحساك البطريـــــــة تنتهى لـــــنة المطاردة . وقد تم حصد هذا الحقـل من حقول المجـد واصبح لهـذا الحصاد مـالكون . إلا ان حصادون جدد سوف يظهرون ، وسوف بيحثوا وهم ، ايضاً عن حقل . ولا يمكن ان ننكر ما يخبرنا تاريخ العالم انه صحيح ، وتفترض ان رجالاً طموحين ذوي مواهب لن يواصلوا الظهور بيننا . وعندما يظهروا فسوف يسموا بالطبع الى ارضاء المشاهر التي تتحكم جم كها فعل الذين من قبلهم . والسؤال هنا ، هل يمكن ارضاء تلك المشاعر بمجرد دهم مؤسسات اقامهما الاخرون والحفاظ عليها ؟ على الأخلب انها لن تكفي لارضائهم . فهناك العديد من الرجال العظياء الجيدين مؤهلون للقيام بأية مهمة توكل اليهم مهما كان توعها ، لا تذهب طموحاتهم الى ابعد من مقعد في الكونجرس، او حاكم لولاية او لمنصب الرئيس؛ و لكن هذه المناصب لا تخص عائلة اللبث، او قبيلة النسر ۽ . فهل ترضي هذه المناصب رجـالاً مثل الاسكنــفـر ، او قيصر ، او نابليــون ؟ ابدأ ، فالعبقريات النادرة تأنف السير في درب مطروق . . . وهي لا تسمى المتضوق عن طريق اضافة قصة الى قصة فوق النصب التذكاري الذي شيد تخليداً للاخرين . . . وهي تتوق وتتحرق للتميّز ؛ وان امكن فسوف تحصل عليه مسواء كان ذلك عن طريق تحرير العبيمد او استرقىاق الاحرار . لذلك ، فمن غير المنطقي الا نتوقع من رجل لديه ارفع العبقريات المقرونة بطمعوح كاف لدفعه الى اقصى مدى ان يظهر بيننا . وهو ان ظهر ، فإن ذلك سوف ينطلب من الشعب ان يتحد مع بعضه البعض وان يتمسك بحكومته وقوانينه ، وان يكون من الذكاء بحيث يجبط خططاته بنجاح . والتميّز هو هدفه الأعلى ، ومع انه سيكون اكثر من مستمد لتحقيقه عن طريق الايذاء الفعلى. لكن ان فوتت عليه هذه الفرصة ، ولم بيق امامه من صرح بينيه ، فإنه قد يجلس بوقاحة لممارسة مهمته في التخريب .

تجمع هذه القطعة الرائعة خيوط اعمق افكار لتكولن السياسية ، ورغم شيء من البلاغة البارزة التي تظهر الفرق بين لتكولن الشاب واسلوبه الخطابي الشعبي ايام مجده ، فإنه يضم افكاره الدائمة عن المشاكل الرئيسية لقن ادارة الدولة . اولاً ، يدهش المره من تأكيده بأنه ، عمل الرغم من ان التجربة الاميركية في إلحكم تقوم بشكل خاص على اظهار صححة المقرئة بأن والشعب » قادر عملهم على حكم نفسه ، فإنه يقول الحكم من صحح مجموعة صخيرة من الابطال - الذين حصلوا من عملهم التساسي على (شهوة خالدة ) لا يمكن الاي شخص آخر احرازها ؛ رغم ان و الآخرين » ، لاحظ التناقص ، هم المستفيدين المعنين بمعلى هؤلاء الإبطال . والأشد ايجاء بالتناقض هو تقسيم الجنس المشري الى رجال من طراز بطولي روجال من طراز غير بطولي - ووصف الطراز الأول انه يتسمي الى المشري الى رجال من طراز بطولي الوصف انه من وجهة نظر لنكولن فإن الإباء المؤسسين يشمون الى هذه الفتة .

ويفترض لنكوان ان هناك مهمة اعظم واصعب لادارة الدولة من مهمة واشنطن: انها مهمة كبع طموحات الاسود والنسور الذين لا يجدون متنفساً لتوقهم الى الشهرة في العمل الممل نسبياً ، وهو الحفاظ على المؤسسات التي آلت اليهم من الاسود والنسور . لذلك لم يكن حديثه في وداعم لسبرنفقيلد في شباط / فبراير ١٨٦٦ ، عجرد تعبير عن مشاعره ، مهها كانت عميقة ، حيث قال ، الي اغادر د وامامي مهمة اكبر من تلك التي حملها واشنطن » . لكن رجالاً ينتسب الى هذه الفشة المتفوقة فقط ، او شخصاً يمثلك تفوقاً يرز تفوقهم يستطيع الهوض بها . وهذا الشخص قد يجد نقد المتفوق ضمن زمرته او زمرة اخرى . ومكذا ، وحسب نظرية لتكولن عن الديوقراطية : فإن في مقلور الشعب ان يحكم نفسه اذا ما قام رجال متفوقون باقامة حكومة جيسة لهم وقانون جيد . ويستطيع الشعب ان يواصل الاحتفاظ بهذه الحكومة والقوانين و إذا ء ما بقي الشعب ، كما قال لتكولن بهمراحة ، ملتصفاً بالمجتوبة المتعبل المتفوقين واجاط غططائهم برجال اكثر منهم تفوقاً ، كما افترض ضمناً ايضاً . ونرى في ذلك التناقضات المصرية والضمنية لحطاب جيسبرج : و اباؤنا » قد اوجدوا هذه الأمة التي كرست نفسها لفكرة ان جيم الناس يولدون متساوين ، لكن و اباؤنا » قد اوجدوا هذه المداق المن أن وجود ويقاء حكومة بعيماً التي هم من الشعب وللمعب ، الشعب السيطة ، مكتبة فقط بغضل السواشنطيسين والجين الأول ، ويفضل لنكوان بعدهم بسيعة وثمانين سنة .

وهذا الحديث مستوحى يقوة من مقطوعة في الكتاب الثالث لارسطو « السياسة » ، والتي يقول فيها ان القوانين هي فقط للمتساوين » وان الرجال المضووقين حقيقة لا يمكن ان بخضعوا لتشريعات تلاثم الناس العاديين . ولأن من القوانين لأمثال هؤلاء الرجال المب بحماقة الارانب في المسلورة انتستنس (Anustenes) الذين القوا خطاباً في اجتماع للوحوش مطالبين فيه بالمساواة للجميع : فرد عليهم الاسود ، « لكن أين انيابكم وغالبكم ؟ » ولتكولن يتفق مع ارسطو في تلك القوانين ، التي المناس المبتل المتفوقين المناس المبتل المتفوقين المناس مكانة . لكن لتكولن بلمح ان رجل المولة الحقيقي الذي يعي ان افضل القوانين غير ملاحمة للسيطرة على عامة المساواة بين الناس وبالتالي يأخذ على عائقه مهمة الحفاظ على هذه القوانين ، وينجز بالتالي اسمى اعمال العدالة .

فها هي دوافع الرجال الأكثر تفوقاً من الرجال المتفوقين الذين يسبقون هؤلاء في بحثهم عن ميدان جديد للمجد ؟ يشبه رجل الدولة بالنسبة للنكولن رجل ارسطو الشهم ، الذي يسعى لأعلى مراتب المجد ، وحين تأتيه صاغرة فإنه يمسكها بازدراء كها لو انها غير جديرة بالمناقب الكاملة . للذلك فإن لنكولن ، مثله في ذلك مثل ارسطو ، يعتقد بأن الرجل ذا المناقب الكاملة ، الرجل الذي يستحق اسمى الابجاد يجب ان يكون دوماً مستعداً للتخلي عن المجد ، اطاعة لما تفرضه المناقب العظيمة .

من هذا التحليل قد نفهم المهمة التي اعتقد لنكوان انها اعدت لرجل الدولة في عصره . والمعيار الذي اعتقد ان من الواجب قياس اعماله به . ويتضح قولنا من ان ذلك المعيار لم يغب عن لنكولن في خطابه حول و ادامة مؤسساتنا السياسية و ويظهر في خلاصة ذلك الحطاب في حملته ضد دوجلاس عام ١٨٥٨ :

لقد نسب الى ان طموح . والله يعلم كم إنبهات البه يتعلاص منذ البده ألا يقتح ميدان الطموح علماً . انا لا ادعى عدم التأثير بالابجاد السياسية ؛ لكن لو احيدت اليوم قبود ميسوري ، ووضعت مسألة الرق بكاملها على أساس من « التسامع » يضرورتهـا حيث وجدت ودون صداع لا يلين المشرها ، فإنه يسمدني ، يناء على هذا المبدأ ، ان اوافق ألا يخرج الفاضي دوجلاس من السلطة ابدأ ، ولا ادخل اليها انا طلما يقى كلانا او احدنا على قيد الحياة .

بعدها لن يبرر لنكولن معارضته لدوجلاس على اي اساس سوى الضرورة الفـائقة لاعـادة تسوية ميسـوري ، لكن هل كان ضرورة فائقة حقاً ؟

#### £ V 1

كان لتكولن يعتقد اعتقاداً جازماً بأن من الواجب وقف انتشار الرق بمبداً يعتبر الرق امراً غير جائز في «كل مكان ». وبهذا قد يبدو لتكولن صاحب مذهب ، او انتهازي، كل يبدو بالنسبة للمدافعين عن دوجلاس ، ومع ذلك لم يكن هناك من شخص اكثر من لتكولن ميالاً الى التمسك بما يفرضه التعقل في هذه الأمور ، والذي يستدعي ان يجاول المره دوماً أن يزيل المدر دون أن يجز الأهواء التي تدعمه مضحاً المجال للزمن والظروف بدلاً من مهاجمة تلك الأهواء تباعاً . حين لا يكون هناك من داع الاثارة « الاضرار المجردة » التي تشد الناس من اذابهم دون غلية عملية . لكن مذهب دوجلاس بترك شعب المناطق يقرر رأيه في مسألة الرق ادى الى سحب تسوية موسوري » وهي تسرية كانت تقر في عقول وقلوب الغالبية العظمى من الشمالين مبدأ قومياً عظيهاً ؛ المبدأ الداعي لعدم ادخال الرق الى الاراضي القومية التي لم تبل بهذا المرض ، فهذا المبدأ هو النتيجة الطبيعية الاساسية لوجودنا القومي » و ان جميع الناس يولدون متساوين » . وبالنسبة للتكول كان سحب النسوية عبانة تبرؤ من اعلان الاستقلال .

ويصحب علينا نحن تقدير ما عناه اعلان الاستقلال بالنسبة للنكولن ، لأننا لم نتعود العيش بين الاشياء المقدسة . ويكفي في الوقت الحاضر القول انه جسد للنكولن مبدأ توزيع العدالة : ولهذا السبب اقيم اتحادنا وسنت قوانيننا . إلا ان مفتاح سياسة لنكولن يجب ان يوجد قبل كل شيء في علاقة هذا المبدأ بالدستور والاتحاد .

كان لتكولن يردد باستمرار الله ان حكومتنا ، تقوم على الرأي العام ، ومن يستطيع تغيير الرأي العام ، يستطيع تغيير الرأي العام ، يستطيع تغير الرأي العام غنط الكولن عن الرأي العام يختلف عن ذاك الذي قاس به الدكتور غالوب . لقد كرر لتكولن خلال مناظراته مع دوجلاس مرات ومرات القول و . . . ان من يشكل مشاعر الجماهير يكون له اثر اكثر من ذاك الذي يسن التشريعات وينطق بالقرارات . لأنه يجعل هذه التشريعات او القرارات محتة التنفيذ او غير عكنة ٤ . إلا ان الرأي العام ليس ، في الأصل ، رأياً عن تشريعات او قرارات للافراد : و فالرأي العام ليس ، في الأصل ، رأياً عن تشريعات او قرارات للافراد : و فالرأي العام ليس ، في الأصل ، رأياً عن تشريعات او قرارات للافراد : و فالدأي المام ، حول اي موضوع ، له و فكرة مركزية ، تشع منها جميع الأفسكار الأصغر ، هي و مساواة جميع الأفسكار الأصغر ، هي و مساواة جميع

الناس ع . والتبرؤ من هذه الفكرة المركزية لم تعن للنكولن مجرد امكانية فتح اقليم نبراسكا للرق ، بل تبديل المبادىء الأساسية لوجودنا القومي . او حسب تعبير ارسطو ، انها تعني استبدال الغايية الأصلية \_ اتباع مفهوم مختلف لنفع السياسي النهائي - بضاية جديدة . وربحا كان التالي المفهوم الكلاسيكي لما تعنيه الفكرة المركزية لسياستنا القومية بالنسبة للنكولن . وهي من خطاب له حول الفرار في قضية و دريد سكوت » :

ان رئيس المحكمة العليا ، ثاني ، في قراره بشأن قضية دريد سكوت ، يعتسرف بأن لغة اعلان الاستقلال واسعة بما يكفي لضم العائلة الـلاانسانيـة بكاملهـا ، إلا انه يقــول ومعــه القــاضي دوجلاس بأن واضعى تلك الوثيقة لم يقصدوا ان يشملوا الزنوج فيها ، بحقيقة انهم لم يضعوهم على قدم المساواة مع البيض . لكن هذا الجدل الحطير مرفوض وخير منتم ، يسبب حقيقة اخرى هي أن واضمى الوثيقة لا يضمون جميع البيض سواء فوراً ، او في اي رقت لاحق ، في سوقع متساو مع بعضهم البعض . وهذه هي الحجة الرئيسية لرئيس المحكمة العليا ، والسيناتور لتبرير هذا الانتهاك الواضح للفة الاعلان البسيطة والتي لا لبس فيها . واعتقد ان واضعى تلك الوثيقة قد قصدوا بكلامهم و جميع ، الناس ، إلا انهم لم يقصدوا التصريح بأن جميع الناس متساوون من جميع الوجوه . ولم يقولموا أن جميع النباس متساوون في اللون ، والحجم ، والفكر ، والتطور الاخلاقي ، او الكفاءة الاجتماعية . وقد ميزوا بتسامح السواحي التي اعتقد ان الساس خلقوا متساوين فيها ـ متساوين و في الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها ، حق الحياة ، والحربة ، والسعى للسمادة ۽ . هذا ما قالوه وهذا ما عنوه . ولم يشاؤوا تأكيد الكذب الواضح ، بأن الجميع كانوا عندها يتمتمون بتلك المساواة ، ولا ان ق مقدورهم اسبافها عليهم قوراً . والواقع ان ليس قي وسمهم منح تلك الهبة . لقد ارادوا ببساطة اهلان ذلك الحق ، وبالتالي فإن تنفيذه يجب ان يتبع بأسرع ما تسمح به الظروف ، وقد ارادوا اقامة معيار لمبدأ اساسي للمجتمع الحر ، يكون مألوفاً للجميع ، ويجله الجميع ، ويتطلع الجميع اليه دوماً ، ويعمل الجميع من اجله ، ورغم انهم قد لا يتمسكوا به بشكل مطلق ، فإنهم يتقربون من ذلك ، وبذا يواصلون نشره وتعميق تأثيره ، ويزيدون من سعادة الناس وقيمة حيامهم اياً كان لونهم واينها وجدوا .

د معيار لمبدأ اساسي ۽ ، وو مائوفا للجميع ۽ ، و وسجاً من الجميع ۽ ، و يتطلع اليه الجميع دوماً » : من المستحيل ألا غيّر الشبه في التعابير مع تلك التي وضعها اعظم المشرعين :

وهذه الكلمات التي امركم بها هذا اليوم ، يجب ان تكون في قلوبكم :

ويب عليكم ان تعلموها بمناية لاطفالكم ، وان تتحدثوا اليهم حندما تجلسوا في بيـوتكم ، وحندما تسيروا في الطرقات ، وحندما تستلقون ، وحندما تبضون .

وكان من المستحيل وضع مسألة الرق المقام الذي وضعها فيه دوجلاس دون التبرؤ من اعلان الاستقىلال ـ أو دون تشويمه تفسيره حسبها فصل همو حين قبال ان : ٩ جميع النساس يمولدون متساوين ٤ ، تعني ٩ ان جميع المواطنين المبريطانيين على هذه القارة متساوون مع المواطنون المربطانيون المقيمون في بريطانيا ٤ . لأنه مها كانت التعابير الخاصة باستنكار الرق التي بحث عنها كاتب سيرة دوجلاس فإن الحقيقة تبقى ، وهي أن التعابير التي صرح عنها قد صيغت بعناية لتوافق

رأيه الفائل بأن الرق كان مسألة ليس لها اهمية اخلاقية . وكان معنى هذا بـالنــبة للنكــولن نقش كلمات جديدة في قلب اميركا بدلاً من الكلمات القديمة .

وقد تجول دوجلاس في طول البلاد وعرضها ، مؤكداً انسانيته .ااقول و يجب علينا ان نمنح المناصر الزنجي ، وجمع المناصر النابعة الاخرى ، جميع المزايا ، والحصائات التي يستطيمون علاستها بما يتناسق مع سلامة للجنم . . . . ولم يعارضه لنكولن في هذا ، لكنه طرح عليه مطالاً حول ماهية تلك الحقوق والمزايا ؟ وقد اجاب دوجلاس : و يجب على سكان كل ولاية ، مولاً اللهم ، ان يقرروا ذلك بأنفسهم : فنحن في إلينوي قررنا ذلك بأنفسها اللهرة المترفق أن الذي اللهرة المترفق ومؤذا الله عبر مربح » ، الغيناه (للذلك السبب ) » . وهكذا ، وكما اتهمهم لنكولن دوماً م لم تكن سلامة المجتمع هي المعيار ، بل الربحية التي يؤمنها الرق - هي مقياس حقوق الزنوج . وسواء كان حقيقياً ما نسبه لنكولن الى دوجلاس من أنه متحس إيجابي للرق ام لا ، فقد كان عقا دون شك في اللميع الى عدم وجود فارق عمل بين زعم متحس او الحقوم الزائجين . والفقرة النالية هي من خطاب لنكولن في بيوريا :

إن التصريح بعدم الاكتراث ، الذي اعتقد انه يخفي حاساً حقيقياً لاتشار الرق ، لا يمكني إلا ان المثنى . الله عن المثنى حاساً حقيقياً كانتشار الرق ، الجمعهوري من تأثيره المفتي في المثابر و يمكن اعداء المؤسسات الحرة ، وهم هل حق ، من ان ينحرننا بالمشافقيت . واجعال العالم المؤسسات الحرة المؤسسات المؤاد المؤسسات المؤاد المؤسسات المؤاد المؤسسات المؤاد عبد المؤسسات المؤس

ويرى لنكولن أن القيمة الفريدة للاتحاد الاميركي تكمن في اشتماله على مبدأ اتحلاقي :
وتبديل المبدأ بمناقب تجمل الاتحاد مكوناً من مجموعة اخلاقية من نوع ما يعني حل الاتحاد . وقد قال لنكولن في احدى المرات ، انه مستعد للسماح حتى للرق أن يمتد ، على أن يرى الاتحاد يحل ، الشحيط كها هو مستعد القبول بشر عظيم لتجنب شر اعظم . وما عناه من ذلك أنه مستعد للقبول بسرية عملية مثل تلك التي تمت عام ۱۸۲۷ وعام • هما وافي لم تنضمن سوى اعادة ضبط و التسويات المؤقفة ، إلا أن النسوية التي قدمها دوجلاس للمتطوفين الجنزيين في العام ١٨٥٤ تمن تلك التي تمام ١٩٥٤ لم المنافقة المهد ، على اتعلى بعد ، على اتعلى المنافقة . وظالما أن هذا الشرقد تم الاعتراف به ، فلا سبب يدعو الى مقارمة الشر في المستغيل . وصحت نبوءة لنكولن من أن شهية مثل تلك التي عمل دوجلاس على استرضائها ، تنمو على ما تتغذى عليه . وقبل سحب تسوية ميسوري كان كل ما طلب القادة استرضائها ، تنمو على ما تتغذى عليه . وقبل سحب تسوية ميسوري كان كل ما طلب القادة المبدئين الاعتراف فيه به هو مطالبهم المحقة بمناطقهم القومية . ويعد ذلك بفترة وجيزة صداروا يطالبون بحماية من الكونجرس للرق في تلك المناطق . وقد وضح لنكولن بفعالية أنه اذ الم يكن يطالون معراد من وق اخلامي بين اخذ العبيد واخنازير الى كانساس ، طالما أن كليها علوك ، فليس هناك من رد أخلاتي يمتم في ارخص الاصواق ـ وكها أن العبيد يتم شراؤهم بثمن بخس من شواطي م

افريقيا ، فقد كان على يقين من ان المطالبة باحياء تجارة العبيد لن تلبث ان تظهر . فيا ان تتحدد المقدمات بدفة ، حتى تصبح المسألة مسألة وقت قبل ان يبدأ العام في تقبل النتائج . ويعتقد لنكولن ان النقطة الوحيدة التي يمكن مقاومة كل تلك النتائج عندها ، همي في اللحفظة التي توضع تلك المقدمات . وكان ذلك مشروع قانون نبراسكا الذي قدمه دوجلاس .

وكانت توجهات لنكولن بالنسبة للمسألة برمتها ، مستوحاة ، مرة اخرى ، من واحدة من الفكار ارسطو الرئيسية في و السياسة و . يتسامل ارسطو ، ما هي الميزة التي تقدوم عليها هدوية و مدنية ٤ ما ؟ وغيب ، انها ليست الاشخاص الذين يسكنون منطقة معينة ، وليست السور الذي يكن ان يبني حول البيلويونيسوس ـ لأن ذلك لن يجمل منهم مواطنين متعاونين . كيا ان تلك الهوية للمن عجموعة من المواطنين . لأن المواطنين الذين يكونون هدئية ما يتبدلون باستمراد ، مشل ماء الله المواطنين ألذين يكونون هدئية ما يتبدلون باستمراد ، مشل ماء و والبولينيا و (البولينيا و (الهوائية) عن المواطنين الذين المواطنين المدينة (المواطنية عنه عنه المواطنين المواطنين المواطنين المواطنين المواطنين المواطنين المواطنين ، المواطنين ، المواطنين من المواطنين ، والتي ترجمتها بمعني دستور ، كيا في تعبير و المستورين ، لكن المستود هو مجموعة من القوانين ، والتي تربحتها بمعني دستور ، كيا في تعبير والمستورين ، لكن المستود هو مجموعة من القوانين ، والتي بفضلها تصبح القوانين هوانين من نوع عيز . ويضيف ارسطو و يجب وضع القوانين ، والتي بفضلها تصبح القوانين من نوع عيز . ويضيف ارسطو و يجب وضع القوانين ، والتي الشعب بلكول بشكل واتع عن هذه الملاقة في مقطع من تتاباته قدم فيه مقارنة تعتمد على مقطع من الشمو في كتاب للإمثال : و كلمة تقال في موضمها مثل تفاح ذهبي في صورة من فضة ء :

من دون الدستور والاتحاد ، ما كمان بامكانتا تحقيق التيجة ؛ لكن حتى هذان ليسا هما سبب ازدهارنا العظيم . هناك شيء ما يكمن خلفها ، يسكن في موقع قريب من قلب الانسان ، وذلك الشيء هو مبدأ و الحريم عد المبدأ الذي يمهد الطريق للجميع ـ ويعطى الأمل للجميع ـ و وبالتيجة شركات وصناعة للجميع عد المبدأ الذي يمهد الطريق الجنين ، كان كلمة وقبات في موضعها ع ، واتضح ابها وتفاحة من ذهب بالنسبة لنا . والأتحاد ، والتعمير هما صورتان من نضة ، ألتفت حوضا في اطار . وقد صنعت الصورة ليس من اجل أن تخفي التضاحة او تسحقها ، بل لتزيها وتحافظ طبها . قد صنعت الصورة من اجل التفاحة ، ولم تصنع التفاحة ، ولم تصنع الشعودة من اجل التفاحة ، ولم تصنع الشعودة من اجل الشعاحة ، ولم تصنع التفاحة ،

وللحفاظ على التفاحة الذهبية انضم لنكولن الى المعركة ضد دوجلاس.

#### ( A )

قلت آنضاً ، في اثناء طبرح قضية دوجلاس ، ان جميع المؤرخين المعاصين البارزين ، او بالأحرى اغلبهم ، اتفقوا على ان الرق قد بلغ حده الطبيعي في التنوسع في العمام ١٨٥٨ ، وانه بسبب ذلك كان من الممكن ان تعمل معادلة دوجلاس في السيادة الشعبية على جعل الاقاليم الباقية من قارة الولايات المتحدة ولايات لا تبيح الرق . وربما توجب علي الشعور ببعض الحرج في معارضة ذلك الكم الكبير من المراجع التي اخوض ضدها هذا النقاش ، لأن تلك المراجع التي تسفى لي الاطلاع عليها تبدو في انها تتفق مع بعض المقدمات التي هي بحاجة الى المزيد من البحث والدراسة .

ولاظهار مدى عدم صحة التأكيدات على ان الرق ما كان ليتنشر اكثر ، دعوني اقدم اولاً هذه الفقرة التي تضم الحجة الرئيسية الصريحة للنكولن وتدحض فكرة ان السيادة الشمية كان بامكانها منم انتشار الرق :

كيف كان يتم ادخال الرق الى بلدان جديدة دائياً ؟ لقد تم القرار صلى ادل ليس بالامكان ابعاد الرق عن مناطقنا الجديدة بهذا المصدد عن الرق عن مناطقنا الجديدة بهذا المصدد عن المستعمرات القديمة عندما تم ادخال الرق البها ؟ لقد تم ادخالها كما قال السيد كلاي فانت مرة ، وكما انتاريخ انه صحيح ، عن طريق رجال منايرون ورغماً عن الشحب ، وقد رفضت الحكومة الأم منع الرق ؛ وحجبت عن شعب المستعمرات سلطة منعه بأنفسهم . ويقول السيد كلاي ان هذه كانت احد اعظم اسباب شكوى المستعمرين ضد بريطانها المعظمى ، وأفضل اضادار انقده لوجود هذه المؤسسة إين ظهرانينا . وفي ذلك الظرف بالذات ، نجح السياسيون النبراكون في المهابة في تنظيم مناطقنا الجديدة . .

وغشياً مع الحجة في هذه الفقرة ، لفت لنكول الانتباه مراراً الى توزيع الرقيق على الخارطة ، حيث يمكن للعرء أن يرى مساحات واسعة من ميسوري ، وكيتكي ، وفرجينيا ، وميريلائد ، وهيلاوير تضم عبداً ( واعداداً كبيرة من المبيد في بعض اجزائها ) ، في حين يُرى على خط العرض ذاته ، في مناطق لا تختلف كثيراً في نوعية النربة او المناخ ، مساحات واسعة من الينوي ، وانديانا ، واوهايو ، لم يبعد عنها الرق سوى حظر قانون إ ، قانون العام ١٩٧٧ ، كما يقول لنكول . ولم يتردد لنكولن في ان يمحص بشكل دقيق ليجد ان الجزء الجنوبي من نبراسكا ، أي ولاية كانساس لما خللة ، تقع على خط العرض ذاته على ميسوري ، كما أن مناخها وتربتها لا تختلف كثيراً عنها . وللعلم اضيف ، ان اكبر تجمع للعبيد ، والذي تراوح ما بين ٢٥ الى ٣٧ بالمشة من مجموع ولاية ميسوري . وكان الجزء الجنوبي من الولاية ، شبه خال من المبيد ، باستثاء الزاوية الجنوبية ، فيا الشرق منها .

يتحدث البروفسور راندل عن و اعداد غير هامة ، من العبيد في كانساس عام ١٨٥٨. اما السبب الرئيسي في وجود اعداد غير هامة من العبيد هناك في ذلك الحين فهو ان المثالين الاحرار كانوا قد استعدوا بالسلاح ، بكل ما في الكلمة من معنى ، لمنع دخول الرق الى كانساس ـ وكان الحزب الجمهوري اداة سياسية فعالة ومهمة لدعم هذا التصميم . واستنكف مالكو العبيد عن الذهاب الى كانساس مم املاكهم الخاصة خوفاً من التعرض خسائر مالية كييرة . لكن اذا كان

الرأي العام في الشمال قد وصل الى درجة اعتبار الارقاء الزنوج مجرد نوع من النقد ، ولم يعد هناك من عداء من جانب الشماليين لمدخول مالكي العبيد الى كانساس ، فكيف نعرف ان الرق ما كان لميدخل الى هناك ؟

لقد قبل الكثير وتتب الكثير عن و الحدود الطبيعية لانتشار الرق » . وكرر دوجلاس دوماً ، الحدث لا تساعد الظروف الاقتصادية ، والناخية ، والتربة في جعل الرق عملية مربحة ، فإن الرق لن يصل البها . لكن ما هو بالفبط معيار الربحية ؟ لقد كمانت مؤسسة الرق ، كما سبق وقلت ، ويناميكية وغير اقتصادية . لقد ربطت المسألة العرقية الجنوب بمؤسساتها الحاصة بضراوة لا يكن ان تقدر بالمال . وسبب من عدم ربعية الرق ، اصبح من الملح العثور على اراض جديدة مربحة لتشغيل العبيد فيها . ومن العبث القول ان هذه المدائرة الشريرة كان بالأمكان كسرها بواصطة قوى اقتصادية و طبيعية » ، وحتى وان تم النوصل الى تسوية في العام ١٨٥٨ . يتم بموجها النخل عن الرق في جميع اقاليم قاد الولايات المتحدة . ودون التطوق الى تسوية الحق الاخلاقي في الاستوقاق ـ قبل نعام ان ذلك لن يؤدي الى تحول الفائدة الجنوبيون الى الفتوحات الخدارجية والاسترقاق ؟ الم يكن ذلك ، والى حدّ يعيد ، من اهم دوافع الحرب المكسيكية ؟ الم يكن دوجلاس نضاء من دعاة شراء كوما ، او احتلالها ، لجعلها اقطاعية واسعة جليدة للرق ؟

وهناك نقطة اخرى تتعلق بالحدود و الطبيعية » لانتشار الرق : وهي نقطة المح اليها لنكولن ضحمًا ، وبتأكيد ، في فقرة رددها في العديد من خطاباته ، يقول :

صرح برولا من ساوت كارولينا مرة انه متناها وضع اطار هذا الدستور ، لم يتطلع واضعو اطره الح المؤسسة المجتوبة المنافقة المن

و بدعوى محلج قطن بروك ٤ - ما الذي يعنيه هذا حقيقة ؟ لا يستخلص لنكولن من هذا الاستنتاج الكامل والوجيه ، والذي قد لا يكون مؤثراً من الناحية البلاغية . يقول بروك ، ويوافقة الركي لنكولن ايضاً ( واعتقد ان لا احد يعارض ذلك بشكل جدي ) ان الاباء المؤسسين اعتقدوا بأن مؤسسة الرق كانت في طور الاضمحلال . وقد كان الاباء المؤسسون وجالاً حكياء لكن رجالاً الم منهم حكمة يعرفون شيئاً لم تستطع حنكة الاباء المؤسسين الاحاطة به - و الحاجة الملحقة ، للرق التي نشات باختراع محلج القطن فروة في مؤسسة التي نشات باختراع محلج القطن . ويكلمات اخرى ، احدث اختراع علج القطن فروة في مؤسسة القطن . فالمرة العالم 1941 . ولم يعد القطن علم باستثناء ما يتعلق بمض الظروف العليا و الصطنعة » .

لم يتقد لنكولن ابدأ الآباء المؤسسين، إلا انه المع ضمناً الى وجود هفوات، بنفاؤهم المبالغ فيه من ان الظروف وحدها ستحل مسألة الرق. ومها كان علوهم في تلك الأيام، فقد اعتقد ان لا عذر لاي شخص في ايامه ، مع ظهور عمليج القطن ، ان يتعلر بهذا الظرف . والحكمة همي في جزء كبير منها ملاءمة المبدأ مع الظروف . وصع ذلك فيان جزءاً من الحكمة ـ وربما كان الجزء الاصمى ـ الاعتراف باستحالة التبنية بالظروف التي قد يحملها البنا المستقبل . وشعر لنكولن ان الضمانة الوحيدة في ان لا يصبح الرق مؤسسة قومية في المستقبل يكمن بترسيخ القناعة الاخلاقية الضمانة الوحيدة في ان لا يصبح الرق مؤسسة أومية في المستقبل يكمن بترسيخ القناعة الإعلام المعالم معه . وبهذه المطريقة فقط يمكن الاستصداد لمراجههة الاحتمالات غير المنظورة والتي لا يمكن التنبؤ بها . واقدل لكل من يعتقد ان الخبرة اظهرت ان الاختراء علما المعالمات المناطقة وأمام المال في استرقاق العبيد كان موجوداً بعلم إي مسار كان سياخذه الصراع بين العمالة ورأس المال في استخدم في مجالات مثل التعذين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة واستخدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والمستعدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والماسية المعدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والسيمية المعدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والميدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والمحتمدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والمحتمدين ، ومزارع الماشية ، وفروع عدة في الصناعة والمحتمدين ، ومزارع الماشية والمساعة والمحتمدين ، ومزارع الماشية والمستحدين ، ومزارع المشتحدين ، ومزارع الماشية والمستحدين ، ومزارع عدة في المستحدين ، ومرابع المستحدين ، ومزارع عدة في المستحدين ، ومزارع عدة في المستحدين

وهناك مقولة مقبولة على نطاق واسع ، وهي ان عمالة العبد لا يكنها منافسة عمالة الحر. فالمؤرخون يكتبون ويتطلعون ببصرهم إلى المأضي ، الى كتل العمالة الحرة التي وصلت فعلاً الى شواطنا في الجزء الانجر من القون التاسع عشر . لكن هل نعلم ان كان انتشار الرق سيمنع بوصيلة او بأنترى ، هذه المجرة ؟ هناك فرضية ضمنية تقول انه لا يمكن تطوير اي مجتمع صناعي إلا على النصف المعالة الحرة . وصحيح ان تلك كانت الطريقة التي طورت في اميركا بالفضل في النصف الانجر من القرن التاسم عشر وافقرن العشرين . لكن ألا تنظيم تجارب الاشتراكبات القومية والتي مناف المناف المناف المناف المناف المنافي والشيوعية ان هذه ليست بالفسرورة هي الوسيلة الوحيدة ؟ ولو لم يكن الجنوب مشدوداً الى نظام عمالة غير اقتصادي بسبب مسألة الرق ، هل كنا نعلم بأن عوامل عائلة لن تربط الرق بالشمال الصناعي ؟ وهل ان البرهنة على ان ادخال المدستور الاميركي سيزيد من الانتاج في الاتحاد السوفياتي سيقود زعاء الكرمين الى ارخاء قبضتهم عن السلطة ؟ انا لا اقول ان اي من هذه السوفياتي سيقود زعاء الكرمين الى ارخاء قبضتهم عن السلطة ؟ ومدى هذه الممكنات واسع الدرجة ان بعضها قد يكون عتمالاً فعال . وكونها لا تبنو عتمالة اليوم بيين ، حسب اعتقادي ، الى اي ممدى احسن لنكولن عمله . وقد اصبحت تلك المكنات مستحيلات لان لنكولن حماد بدافع من المباديء الاخلاق.

### ( A )

بقي امر واحد يجدر التأكيد عليه لفهم سبب اعتقاد لنكولن بضرورة خوض ذلك القتال في العام ١٨٥٨ . فاهتمامه بالحرية العالمية ظاهر في العديد من الفقرات التي استشهدنا بها هنا . وبالطبع ، ليس في وسع اي شخص قرأ او سمع بخطابات جيتسبرج ان ينساها . لقد آمن لنكولن بالقعل ان اتحادنا كان و آخر افضل الامال على الارض » في ان يتمكن الناس من العيش في ظل مؤسسات حوة . واعتقد لنكول ، انه سواء كان النظام السياسي هو الافضل والاكثر حرية ، أم هو الافضل اليوم ، او سيكون الافضل والاكثر حرية ، فلا حاجة للاختلاف حوله الاهداف أنية . وعلى الافضل اليوم ، فوان قلة من الناس (خارج الستار الحديدي) قد يساورهم الشك في ان مستقبل حرية الجنس البشري كان ، والى حدّ بعيد ، يقع على كاهل الاتحاد كيا يقع عليه الآن . ولم يشعر لنكولن قط ان اي سعر يدفعه في سبيل الحفاظ على الاتحاد كا يقع عليه الآن . ولم يشعر رخاء الاميركيين لفخطر . لكن بالنسبة للنكول ، لم تكن مسؤولية رجال الدولة الاميركين تقتصر رخاء الاميركيين فقط ، بل عي بشمل العالم . وقد اوضع في اثناء توقفه في قاعدة الاستقلال في لخلادلقيا عام ١٩٦١ ، في اثناء توجهه لتولي مهام منصبه بأنه لن يرضى سأية تنازلات ، حتى من أجل ما علم المتقلال لذي اعلن ان حقوق البشرية هي الاساس الصحيح لأي نظام سباسي ، بمعل عن واجب اول أمة تكرس نفسها للمدالة التي تنادي بها ، ان تكون سباقة الى كل ما هو حق . وكها قال في ذلك الحين ، ان اعلان الاستقلال قد وضع الحرية ، لهى لشعب هذه البلاد نقط ، بلي والألم لكل العالم ، البوم في كل الايام المقبلة . وهو الذي وعد بان الاحمال سترفع عن كواهل والمل لكل العالم ، عبن الوقت ، وإن الجميع سيحظون بفرص متساوية » .

# نردريك دوجلاس

## هيربوت جي. ستورنج

أحمد المواضيع الرئيسية التي تتعلق بفن ادارة الدولة والفكر السياسي الاميركي نجمه في الانطباع الراسخ الذي يربط الدولة الاميركية بمؤسسة الرق . وقلة من الناس يفهمون تلك المؤسسة بالقدر الذي فهمه فردريك دوجلاس . وقلة من الرجال عملوا مثله بحكمة وفاعلية من اجل تحطيمها . وقلة من الناس تمكنوا من سبر اعماق مضامينها . ولم يتخل دوجلاس ابدأ عن صورته كاميركي اسود . وقد كان دائم ، وياصرار ، نصيراً ، بمني انه تبني مواقف وواجبات من يتحدث باسم جزء من الكل السياسي ( رغم انه في هذه الحالة جزء هام بشكل فريد ) . ومع ذلك فإن قلة من الرجال يستحقون ان يصنفوا كرجال دولة اميركين كيا يستحقها هو .

بدأ دوجلاس حياته العامة بعد اقل من ثلاث سنوات على هربه من العبودية ومجارسته حياة صعبة كعامل عادي في نيوبرادفورد ، ماساشوسيتس ، عندما قبل دهوة للتحدث ببضع كلمات عن خبرته كعبد ، في مؤتم مناهض للرق عام ١٨٤١ . وقد تحدث بشكل جيد بحيث ان جمعية ماساشوسيتس المناهضة للرق دعته ليصبح عاملاتها ، يتحدث عن تجربته في انحاء الولايات الشرقية . لكن لم يكن كافياً بالنسبة له اتباع نصائح رفاقه البيض للطالبين بالغاء الرق : فقالوا له د اعطنا الحقائق ، ونحن ستتكفل بالفلسفة » . إلا ان عقل دوجلاس كان يعمل باستمرار ؛ ولم يستطع التحدث عن الرق دون ان يفكر فيه . د لم يكن مما يرضيني تماماً ان و اروي » اخطاء - وشعرت اني د العجبه » .

ولم يكن هناك بد من ان تساور البعض الشكوك إزاه : كيف يمكن لشخص كان عبداً ان يقدم تلك التبريرات الحسنة ويتحدث تلك اللغة البليغة . ولعدة اسباب احدها الرد على هذه الشكوك كتب دوجلاس عمله الأول من سلسلة اعمال عن سيرته الذاتية ، و سرد حياة فردريك دوجلاس ، عبد اميركي » ، الذي نشر عام ١٨٤٥ . اوضح فيه الحقائق ـ وقند عرض الكتباب دوجلاس لمخاطر كبيرة ، لأن اماكن تواجله وفقاً لعمله ذاك باتت معروفة في ميريلاند ـ وكان لذلك الدجيب قدر كبير ، اكبر من قيمته كرواية ، وهو في الواقع معالجة ممتازة على شكل رواية للاعمال الداخلية ومبادى مؤسسة الرق الامبركية ، واظهر دوجلاس ، مثل هاريت ببتشر ستو التي اعتمد عليها في كتابه ، كيف ان افضل ما في الرق يختلط بالاسوأ الدي يخربه . ووصف كيف أعلمته ميدته اللطيفة طبية القلب من بالتيمور ، التي علمته القراءة والكتابة بأسى د أنه بالنسبة لما ليس صوى عبد رقبق ، وإن معاملتها له كانسان ليست خطأ فحسب ، بل خطرة ايضاً » . ويصف الشرور التي تعرضت لها بسبب الدروس . ويصف عطم المبيد المدعو كوفي ، الذي كان بستأجر ثمن المبيد بمن بخس بسبب سمعته في اعادتهم الى اسيادهم و مؤدين » وعطمي المعزيات ، لكن بأي ثمن ! كمان كوفي يغنيى في بعض انحاء مزرعته » ويتجسس على العبيد ، وفي بعض الاحيان يزحف على يديه ورجله كي فياجتهم - كان يحط من قدر نفسه فعلا في عارسة سيادته التعسة على المبيد ، ورغم ان دوجلاس كان يقفي اللحظات النادرة من الراحة لدى كوفي و فيا يشبه سبات الوحوش » ، فإن الرغبة الأنسانية في الحرية كانت تتأجيع داخله ، وقد اشتملت هذه الرغبة عندما الوحوش » ، فإن الرغبة الأنسانية في الحرية كان مؤلد وفي دون ذنب جناه . وقد نجح درجلاس في الدفاع عن نفسه في صراع استمر اكثر من ساعتين . والواقع انه لم يعد عبداً منذ ذلك الحين ، رغم انه بقي مستميداً من ناحية الشكل . فقد صمم ألا ينجم اي انسان في ضربه في المستقبل حتى ولو ادى ذلك الى مقتله .

ويمثل كوفي اعماق مؤسسة الرق ؛ وقد تحسنت اوضاع دوجلاس بعد ذلك ، إلا ان التحسن لا يجمل العبد اقل مناهضة لعبوديته . وقد أجر دوجلاس بعد ذلك من قبل سيده لرجل منصف طبب عامله معاملة حسنة ، وود دوجلاس على تلك الماملة بمحاولة هرب فاشلة ، وبدلاً من يعمه في الشمال ، سمح له منيه بالمودة الى بالتيمور حيث جرى تأجيره ، ثم سمح له فيها بعد بتأجير شفسه . ومع ذلك لم تفد هذه التجربة إلا في عرض استغلال العبيد امام ناظري دوجلاس ، وجعلته المد فقة المنافرة المنافرة على المنافرة المنافرة المنافرة منافرة التسامح مع مقدة المؤسسة . وقد عاش دوجلاس تجربة تناقضات « انقسام البيت عمل نفسه » ، وفهم تلك المسألة المنافرة على المسألة المنافرة المنافرة على المسألة على المسألة على المسافرة على المسألة على المسافرة على المسألة على المسافرة على المسألة على المسافرة على المساف

لقد لاحظت من خبري في العبودية - انه كالما تحسنت اوضاهي ، كانت تزيد رضيقي في الحمرية ، بدلاً من ان يزيد رضائي ، وتجملي افكر في خطط كي انال حريقي . واكتشفت ان انجماد عبد يرضي بوضمه ، يتطلب عبداً بلا تفكر . ومن القمر وري التعنيم على معنوياته ورؤاه العقلية ، والقضاء هم والتماث المتكرر بقدر الامكان . ويجب ألا يكون قادراً على اكتشاف اي تناقص في الرق ؛ ويجب ان يشعر بأن الرق صحيح . ويمكن ايصاله الى تلك التيجة فقط ، اذا كف عن ان يكون انساناً .

## الاصلاح الاخلاقي والعمل السياسي

كان دوجلاس خلال السنة الأولى من عمله في الخدمة العمامة مؤيداً تماماً لوليم لمويد جاريسون ، وتقبل بالكامل فكرته من ان الدستور هو وثيقة تؤيد الرق ، كما تقبل منذهبه بمدم التصويت . دحين كنت معه ، اعتقدت ان اول واجبات الولايات التي لا تبيح الرق هو حل الاتحاد مع الولايات التي تبيحه ، وكانت دعوتي مثل دعوته و لا اتحاد مع الولايات التي تبيح الرق . وقد احب دوجلاس الاجراءات المتطرفة ، سواء من جانب المطالين بالغاء الرق او المتمسكين به . ولقد احبب التحديق في هذين الجيشين المتصارعين ، لأني كنت مؤمناً ان ذلك سيعجل في حل الاتحاد الحالي غير المقدس ، والذي وسم عن حق بأنه و ميثاق مع الموت ، واتفاق مع الجحيم » . وقد اعتبر الدستور و مؤيداً للرق بشكل جذري واسامي » . وقال و من جهتي فإني افضل ان تشل يميني على ان اشارك في تصويت تحت ظل دستور الولايات المتحدة » .

وقد حمل دوجلاس هذه الآراء معه عندما انتقل الى روشيستر في نيويورك ، وأسس صحيفته المطالبة بالغاه الرق ، و ستتم مهاجمة الرق في معاقله ـ وتسويات الدستور ، والمطالبة دون وجل بحل الاتحاد ، الى ان يتم الغاه الرق ، ويحل الاتحاد أو ان تغيب شمس هذه الامة المذنبة وتغرق في الله م ، ريقول بأن دستور وصحومة الولايات المتحدة هما و اكثر المتأمرين وحصية وبشاعة ء فسلم عفوق العبد . و ليسقطا كلاهما ، فكل منها غير جدير الوجود » . والقسم بالحفاظ على الدستور وحمهم وهو طلب مستحيل اخلاقياً » . اما بالنسبة للمطالبين بتحرير الهبيد الذين يجاولون تبرير دعمهم ووقض للدستور بأنه طريقة لتشجيع اجراءات مفيدة ، و لهم تعاطفنا ، لكن ليس تقديرنا » . ووقض دوبخاس و نظريتهم عن الحكمة الانسانية ، الذي تجمل من الضروري فعل الشر ، على اصل ان يأن الجوير » . ومانالي ، و فإن المناش معه ، وبالنالي ، و فإن المناش التي يجب عليان نشغلها ، تقع خارج رفعة الورق تلك » .

وبمارسته حكمه المستقل والقوي دائماً ، أضحى دوجلاس متشككاً اكثر فاكثر في موقف جاريسون . وفي المعام ١٨٥١ اعلن انفصاله عنه . واذعن لوجهة النظر في الاخلاق وتجديدها . الأساسية هي مشكلة اخلاقية وان الضاء الرق يعتمد على اعادة النظر في الاخلاق وتجديدها . واستخلص بأن اتباع جاريسون ليس لديهم اجابات مناسبة حول كيفية تحقيق ذلك . اضفف الى الفياد وصل الى نتيجة هي ان الجاريسونين لم تكن بهم عيوب سياسية فحسب بل اخلاقية أيضاً . وهم رغم استقامتهم بحاجة الى تعلم الاخلاقيات من سياسات الجمهورية الحمرة ( والتي يبدورها ليست كاملة) . وقد كان شعور الجاريسونين بعدم الاتحاد مع الولايات التي تبيح الرق و تعيراً جيدا عن مقت الرق » ، و إلا انه لا يعبر بوضوح وجلاء عن مبدأ للعمل ، ولا يلفي بأي ضوء على طريق الواجب . وتعريفه > كا عرفه كاتبه ، يقود الى مذاهب زائفة ، ونائج عابثة ع والوقع انها تحرير العبية الى التخلى عن الفكرة العظيمة التي تبدأ با الحركة المناهضة للرق :

وتبنى دوجلاس المرقف السياسي للمطالبين بالغاء الرق والفائل انه و نظام عنف خارج على القانون ؛ وانه لم يكن قانونياً قط ، ولا يمكن ان يكون كذلك . . . » و وقد تعب وارهق من مجادلة موقف من يبيحون الرق في هذه المسألة » . وانتهى الى استنتاج ان من يبيحون السرق لم يكونموا مخطئن بخصوصه فحسب بل خطئين بخصوص الدستور ايضاً . وتبنى وجهة النظر القائلة و ان

الدستور اذا ما أوَّل على ضوء قواعد وطيدة من التفسيرات القانونية ، قد يصبح متناغياً في تفصيلاته مع الأهداف النبيلة التي جاهر بها في مقدمته ؛ ويجب عليه بعدها ان يصر على تطبيق هذه القواعد في تلك الوثيقة ، وان يطالب بتوظيفها لمصالح تحرير العبيد » . وتبوصل دوجلاس الى فهم خطة واضحي اطر الدستور الذين حلولوا ، مع اخد التدايير اللارة لوجود مؤسسة الرق في الاعتبار ، الا يتركوا أي مبدأ في الدستور شعب حر . يتركوا أي مبدأ في الدستور شعب حر . وعندما تمكن من فهم هذا التصميم تماماً ، انتهز الفرصة التي وفرها . واصبح بامكان السود ان يتحدثوا بلغة القانون بملء افواههم ، لغة الدفاع عن الدستور . وفي استطاعته الآن ان يدعو البلاد الى المادى الأساسية للجمهورية كها عبر عنها اعلان الاستفلال ، بل الى المادى، الاساسية الفي عبر عنها الدستور .

وانطلاقاً من قناعته الجديدة دعا دوجلاس إلى و ان من واجب كل مواطن اميركي ، يسمع له ضميره القيام بذلك ، ان يستخدم طاقاته و السياسية ۽ وو الاخلاقية ۽ من اجل استاطه [ الرق ] » . و يجب آلا تفلت من ايدي الناس ، بسبب توجهات فلسفية زائفة اداة قوية مناهضة للرق مثل الدستور وحق الاقتراع . وهكذا باشر دوجلاس دورة من النشاط السياسي سعى فيها الى الحفاظ على الطهارة الاخلاقية ، وبالتالي القوة الاخلاقية لالفاء الرق ، وحاول ، في الوقت نفسه ، ايجاد الطرق لجملها فاعلة من الناحية السياسية . وفي دفاعه عن دعمه لمرشع و الارض الحرة ع عام ١٨٥٢ ، اقر دوجلاس القواعد التالية للعمل السياسي .

من الواضع ان جميع الاصلاحات تكون بدايامها في الالحكار ، ويجب طبها ، لفترة من الزمن ، ان تعدد في تقدمها على اللسان والقلم ، حتى يكون لها عدد كاف من المؤيدين بجملهم يشمر وف امهم قريبور من مستدوق الاقتراع . . . تعن لا نظلب من اي شخص ان يقض النظر من اي من المداف بمدائه بدراميه . كل ما نطابه هو ان يسمع له في ان يمارس رقابته الطبيعية . وقاهدتنا في المصل المسياسي هي المياثة : يجب على المقترع ان يتأكد ان صوته سوف يحلق اعلى نع مكن ، ويتأكد في الوقت له انه را يقد انه ذر يقم .

وواصل دوجلاس كفاحه بلسانه وقلمه من اجل الفاء للرق دون تسويات ؛ لكن عندما حان وقت الذهاب الى الانتخابات سلط اهتمامه على المنافع التي يستطيع الحصول عليهما في المستقبل الغريب ، بدل تلك التي قد بجنهها في المستقبل البعيد .

أن مهمة السياسي الحظالب بالفاء الرق في هذه البلاد هي الغاء الرق . ووسائل تحقيق هذه الغاية العظيمة هم ، اولاً ، نشر المشاعر المتاهضة لمارق ، وثانياً ، جمع هذه المشاعر وتحويلها الى قموة سياسية ، تعمل لفترة من الوقت ، هلى كيح اجراءات العنف المتي تدهم الرق ، واخبراً ، اسقاط المتر المقطيم لملق نفسه ا

وستَبرز مشاكل دوجلاس المنازق الواضح الذي يتعرض له المصلح في السياسة . ففي العام ١٨٥٦ ، على سبيل المثال ، ناقش دوجلاس في مقالة له بعنوان : و ما هو واجيي كناخب مناهض لمرق ؟ ، يقول د ان طهارة القضية هي نجاح القضية » . وفي حَين قد يشارك المصلح في السياسة و فإن اول واجب للمصلح أن يكون على صواب. فإن كان على صواب، فإنه قد يتقدم الى الاما ؛ اما أن كان على خطأ ، أو كان جزئياً على خطأ ، فهو أثبه بيت منقسم على نفسه ، وصوف يستقط ، وطللا أن الخزب الجمهوري و لا يحتل هذا المؤقع العالي المناهض للرق ( والأسرأ من ذلك أنه لا يهد ف الى احتلاله ) » ، فقد دعا دوجلاس قراءه ألى التصويت لمرشح الرئاسة من الرئاديكاليين المطالبين بالمفاء الرق ، حق أو أدى ذلك إلى تحويل الانتخابات لصالح الدموراطيين وحسارة كانساس لصالح مؤيدي الرق . و نحن نفضل عن عبد أن نخسر كانساس على أن نخسر تكاملنا في مناهضة الرق . إلا أنه وبعد أربعة أشهر ، في أب / أغسطي ١٨٥٦ ، تمثل عن مرشح المطالبين بالالفاء ، غاريت سعيث ، وأصل دعمه للجمهوريين جون فيرمونت ووليم رايتون . المطالبين بالالفاء ، غاريت سيث ، وأصل دعمه للجمهوريين جون فيرمونت ووليم رايتون . وهكذا اخضمت طهارة القضية ، حق بالنسبة لمؤيد الاصلاح ، لاخلاتيات اعلى .

لقد قات الوقت على رجل شريف كي يماول ان يدافع عن حقه في ان يبلد رأيه بالسبة للوسائل السياب المعارضة للرق . ان تشاخم قضية مناهضة الرق مع نفسها تطلب ، في رأيضا ، من المسائل المنطقة للرق ان يعطي مروته ونائيره ، فليجهة التي تين ظروف وترجيحات الفضية الجائيل المشرقة المائية عن المبلس وحكومة الأسة . لا أن يتفق مع مسلر سياسي معين هله السنة ، فجرد ان هذا للمسائل بدا الأفضل في العام المتصحيح للمنطقة على المنافقة المنافقة على ال

انطلاقاً من هذه الاسس آيد دوجلاس فيها بعد ابراهام لتكولن . وان يكن ذلك محاطاً بالكثير من الشك ، ونفاذ الصبر ، والسخط . وكان انتقاده للتكولن ، خاصة خلال السنوات التي سبقت اعلان تحرير العبيد ، جارحاً وفظاً . ووجد ان خطاب لتكولن الذي القاه بمناسبة تموليه المرئاسة و وثيقة تتحدث بلفتين » و واتهمه بان ليس لديه مبادئ، مناهضة لمرق ، واكد انه كان و «نشطاً ، ومصسماً ، وشجاعاً » في دعم الرق ، وو سلبياً ، وجباناً ، وخاتناً لقضية الحرية بالفات والتي يدين لها بانتخابه » . و وشكك في نزاهته » . حتى انه وجد اعلان تحرير العبيد ذاته غيباً للامال ، حين وجمل عما يجب ان يكون مسرة عبناً ثقيلاً ، دون أن يلامس العدالة أو الرحمة . و ابراهام لتكولن ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، القائد الأعل للجيش والبحرية ، اعلن بطريقته الخاصة ، والحذيرة ، والمتذرعة بالصبر ، والمتودقة ، والبطيئة ، إلا انسا نامل ان تكون والفة ، ونادى ، والقلوب الموالية تكاد تفطر من الهاس ، بحرير العبيد .

عندما قربت الظروف بين الزعيم الاسود ، ورجل الدولة الابيض ، ازداد تفهم دوجلاس للتكولن . ولا يعني هذا ان علاقتها كانت سهلة ، او ان دوجلاس كنان يرى الأصور كما يبراها لتكولن . فعل سبيل المثال ، كانا غنلفين دائماً في مسألة استخدام الاتحاد لقوات من السود . وبعد اشهر من الجدال حول ضرورة استخدام الجنود السود والكيفية التي يجب ان يستخدموا بها ، وافتى دوجلاس على مضيض على تأييد نظام لم يكن ، في بعض جوانبه ، منصفاً للجنود السود ، حيث انه كان يعتقد ان قضية حرية السود يكن خفتها حتى بهذه الطريقة .

وقد تفهم دوجلاس المنهج الحقيقي لادارة الدولة لدى لتكولن واصبح على دواية بموقعه وموقع شعبه من هذه الادارة . ويقول دوجلاس ، في حين كان شاراز سومر و بالتسبة لي ولابناء شعبي المضطهد . . . اعلى من اعلى رجال دولتنا ، وأفضل من افضلهم » ، كان لتكولن ببساطة و اعظم رجل دولة تولى مصبر هذه الجمهورية » . وقد عبر دوجلاس عن فهمه هذا في العام ١٩٧٦ بناسبة التذكاري لفريدمان في مدينة واشنطن . وقال ، لم يكن لتكولن و بالمعنى الكامل للكلمة رجلنا ، او نموذجنا ، فقد كان ، في مصالحه ، وتحالفاته ، وعاداته في الفكرى و بالمعنى مستعداً للدفاع عن الرق في اماكن تواجده والحفاظ عليه ، وكانت سياسته بكاملها مدفوعة ولمانا الموطني لمصالح بني جنسه » . ومع ذلك و ففي حين انقذ لتكولن لكم بلدكم ، فقيد خلصنا من العبودية ، وكيا قال جيفرسون ، في ساعة أسوأ من اجيال من الاضطهاد ، نهض اباؤكم ونفرة لواجهتها » . وقد كانت قناعات لتكولن عاملاً على نجاحه في اعداد الشعب الاسبري في ثورة لمواجهتها » . وقد كانت قناعات لتكولن عاملاً على نجاحه في عداد الشعب الاسبري في شورة بوابردا ، ويادة ، وطبع الاكتران بالمكتم عليه من خلال مشاعر ابناء شعبه ، يطيئاً ، وباردا ، وياما بالاسترشاد بها بصفته رجل دولة ، يظهره سريعاً ، ومتحمساً ، وراديكالياً ،

وقـد آمن السـود بلنكـولن رغم الأقـوال والأفعــال التي شككت في اخــلاصــــــ ، وأتهمت مفاهيمه .

عندما مكت طويلاً في الجبال ؛ وعندما اهلمنا ، ويا للفراية ، اثنا سبب هذه الحرب ؛ وهندما الموب ؛ وهندما الموبئا ، ويزيد من الفراية ، اثنا طبت ان تفرك الارض التي ولندا فيها ، وهندما رفض ان يستخدم جنونة في المدافق من الاتحاد ، وعندما اخبرت بأنه مستمد لاتفادة الاتحاد ان يتمثم لنا من قتلاً وتعقيبنا المثان ما ملونون ؛ وعندما اخبرتا بأنه مستمد لاتفادة الاتحاد ان استطاع بالابقاد هل الرق ، وعندما الهن اصلاد الجبرة الفرسوميت وصندا وقضى ان يعزل القلاد الشعبي لجيش البوتعالات في ايام تراهي وهريم ، والذي كان اشد حاساً في جهوده خماية الرق منه في قدم المورة ؛ عندما رأينا كل هذا ، واكثر منه ، كتا في بعضى الاوقات عزوتين ، ويضحوتين ، وفي هاية الذهول ، لكن تلوينا أست وهي تدمي وتحترق .

لم تكن تلك ثقة دون مبررات . و فرغم الغيوم والفسباب البذي احساط به ، ورغم الاضطرابات ، والمجلة ، وفوضى اللحظة ، فقد كان في مقدورنا اخذ فكرة شماملة عن ابراهمام للكولن . . . . لم يتخل دوجلاس ابدأ عن وجهة نظره كمتحدث وزعيم اسود ، لكنه توصل الى فهم عمق الانسجام بين البيض والسود ، اللك كان يجرسه لنكولن . .

لا يهمنا كثيراً الملفة التي قد يستحملها في التاسيات الحاصة ؛ ولا يهمنا كثيراً ، طالما انتنا نعرف تمام المعرفة ، سواه كان سريماً في تحركاته او بطبياً ؛ فإنه يكفينا ان يكون ايرامام لتكولن على رأس حركة عظيمة ؛ وانه عاش تعاطفاً جسنياً مع الجركة ، والتي تظهير طبيعة الأصور ، انها سوف تضمى تضماً عنى يلفى الرق في الولايات للتصعد يلاكمان ، وإلى الأبد .

# د أي وطن لي ؟ ،

في الفترة ما بين ١٨٤٥ - ١٨٤٧ فر دوجلاس الى انجلترا لتجنب القبض عليه مرة اخرى ، والدحوة لالغاء الرق. وقد دأب على القول ، كنت د منبوذاً من المجتمع في طفولتي، وخارجاً على الفانون في مسقط رأسي ، و و ان يكون الناس وطنين هو بالنسبة في أمر طبيعي جدا ؛ وكحقيقة فلسفية ، فأنا مستمد لمنحها اعترافاً و فكرياً » . لكن ليس هناك ما استعليم ان افعله اكثر » .

ليس أن قلعي اي حب لاميركا ، كيا هي ؛ ولا احس بأية وطنية . فيس في وطن . فأي وطن لي ؟ فعؤسسات هذا الوطن لا تعرفني ، ولا تعترف بي كانسان . . . فليس في قلمي اي حب لهذا البلد او للمستوره ، ولا يمكنني ان احيه ، كيا هو . اتمن ان اراه يسقط في اسرع وقت ممكن ، وان يتشظى مستوره الأنف شظية بدلم ان تستمر تلك اللعنة الشريرة وتبقى كيا هي الآن .

عندما تخلى دوجلاس عن المذهب الجاريسوني لم يعد ينظر الى السود على انهم و خارجون على الفانون » ، لأنه بات يعتقد بأن الرق ليس قانونياً بموجب الدستور . وما زال الاسود د منبوذاً » ، لأنه في الحقيقة ما زال عبداً ؛ إلا ان له مطلباً اخلاقهاً وقانونياً في حماية و بلده » . وهذا هو موضوع احد اهم تصريحات دوجلاس في فترة ما قبل الحرب ، ضمنه خطاب رسمي القماه في روشيستر ، نبويورك عام ١٨٥٧ ، حول « معنى الرابع من تموز / يوليو بالنسبة للزنوج » .

رفاقي المواطنون ، المستميحكم الدفر ، اسمحوا في ان اسأل ، لماذا استدعيت للتحدث هنا اليوم ؟ ما دخلي انا ، وهؤلاء اللمين امثلهم باستقلالكم القومي ؟ همل ان الميادي، الدخليمة في الحرية السياسية والعدالة الطبيعية التي جمدها اعلان الاستقلال ذاك تمند البينا ؟ . . . .

... فهل بالله عليكم ، يمكن ان تحظى ، من اجلنا واجلكم ، يسرد ايجابي صدادق على هملم الاستلة ...

... هذا الرابع من تموز / يوليو هو « لكم » وليس ه لي » . قد تبتهجون ، أما اتنا فهجب ان انفب . ان تجروا رجلاً مقيداً بالإخلال الى معبد الحرية العظيم هذا الذي يشع بالنور ، وتدهونه الى مشارككم تراتيم الفرح هي سخرية لا انسانية وتجاهل وقح . فهل قصدتم ، ايما المواطنون ، ان تسخروا مني حين طبتم مني ان اتحدث اليكم اليوم ؟

وفي مقابل السخرية ، نبه دوجلاس مستمعيه بقوة الى خداع اميركا لنفسها . وبنظرته الى ذلك اليوم من وجهة نظر العبيد ، فقد بين ان شكل وسلوك الأمة لم يكن قط على هذا القدر من السواد . و لقد كانت اميركا مضللة للماضي ، مضللة للحاضر ، وتلزم نفسها بكل جلال كي تكون مضللة للمستقبل » . ولحؤلاء الذين قالوا ان المطالبين بالضاء الرق سوف يشجبوه حين يقتنعوا ، سأل دوجلاس ، ما الذي يحتاج الى نقاش ؟ ان العبد انسان ؟ ام ان للانسان حقاً في الحرية ؟ ام ان الرق خطاً ؟ ام ان الرق ليس مقدساً ؟ ان للكلمات قيمة حين نعمل بها فقط .

في وقت مثل هذا فإن ما نحتاجه هو السخرية اللافحة لا الحوار المقنع . اوه ! هل لدي المقدرة ، وأوصل صوي لاسماع الأمة ، لو استطمت لاطلقت البحوم انوشأ من النقد البلاذع ، والتوبيخ العاصف ، والتبكم المدم ، والتعنيف القاضي . لأنه ليس الضوء هو ما تحتج اليه ، بل الثار ، وليس رشات المطر الحقيفة ، بل الرهد . تحن بحاجة العاصفة ، وزويعة ، وزارال . يجب اذكاء مشاعر الأمة ، وتنبيه ضميرها ؛ وترويع تحفظها ، وكشف نضالها ؛ وفضيح جرائمها ضد الله والانسان ، وشجيها .

### وهكذا انتقد دوجلاس بقسوة رفاقه المواطنين:

رفاقي المواطنين، أن الثقل اكثر من فلك هل تتافساتكم القومية . لكن وجود الرق في هذه البلاد يسم مذهبكم الجمهوري بالدمار . واتساتيكم بأنها بجرد ستار ، ومسيحيتكم بالرباء . أنه يحطم توتكم الاسمائية في الحارج : ويفسد ساستكم في الساخل ويضوض اسس الدين ؛ ويجمل اسسكم موضع ازدراء ومضدة في فم هالم ساخر . القوى للمادية في حكومتكم ، هي الشهم الوحيد الذي يمكر صفو د أعادكم ه ويعرضه للخطر . وهو يرهى الفطرسة ويربي العجرفة ؛ ويشجع الرفيلة ؛ ويؤوي بالمرتمة ؛ انه لدنة الارض التي تدهمه ، ومع ذلك تشيئزن به كما لو كان المؤذا الأخير لكل المائكم .

كلمات قوية ، مع انها كلمات موجهة الى و رفاقه المواطنين ، كما تعود دوجلاس ان يخاطب مستمعيه . على اية حال ، بعد ٥ سنوات ، رفضت المحكمة العليا في قرارها الخاص بقضية و درياد سكوت ، تفسير دوجلاس للدستور ، وتمسكت بأن ليس في وسع السود المطالبة بأي من الحقوق والامتيازات التي ضمنها الدستور لمواطنين الولايات المتحدة . وفي رده على هـذا القرار ، لم يكن دوجلاس يلسم بالنقد رفاقه المواطنين ، ( وهو تعبير استعمله هنا مرة واحدة فقط في تحيته الشكلية ) بل يدانع عن نفسه ضد عدو . لقـد كان القـرار و شائنـاً ۽ ، وو شيطانيـاً ۽ ، و وتجسيداً قـانونيـاً للوحشية ٤ ، و ونسيجاً غزياً من الاكاذيب المفضوحة والمكشوفة ٤ . وقد استمأنف دوجلاس ضم و هذا القرار الاسود اللعين للمحكمة العليا ، الى محكمة وعي الشعب ، وانسانيته ، وصرح بأن و كل ما هو رحيم وعادل على الارض وفي السياء ، سوف يلعن ويحقّر مرسوم تناني هذا ، وقند ابدى دوجلاس في اغلب المناسبات دليلًا اوسع على الفهم ، وكان هجوماً كهذا على الهيشة العليا لتطبيق القانون ، عملًا يتسم بـانعدام المسؤوليـة كليَّة والانهزاميـة . لكن قرار المحكمـة في قضية و دريد سكوت ، بلغ حدّ شن حرب مكشوفة ضد الاسود ، فاستثناه من المشاركة السياسية في المجتمع الاميركي . وكان على الاسود ان يدافع عن نفسه بهذه الطريقة ، حتى لو جازف بالحاق اضرار خطيرة بالمجتمع السياسي حيث يسمى الى تأمين مكان ملائم له . وقد اعترف دوجلاس في سيرته الذاتية بشموره بالرضى لنشوب الحرب بين الشمال والجنوب. ٥ ها أنا اقف خارج حظيرة الانسانية الاميركية ، وقد انكرت عليّ مواطنتي ، ولا استطيع ان ادعو مسقط رأسي بأنها بلادي . وقضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن لا حقوق لي يلتزم البيض باحترامها . واتوق لأن ارى نهاية لاستعباد بني قومي . وكنت مستعداً لأي غليبان سياسي قند يجلب اي تغيير لللاوضاع القائمة و .

ولالقاء مزيد من الضوء على هذا الموضوع تجدر مقارنـة حديث دوجـلاس بخصوص قـرار

و دريد سكوت ، وحديثه عام ١٨٨٣ حول قضية و الحقوق المدنية ، ، التي اسقطت التشريعات الفدرالية التي تمنع التمييز ضد السود . كانت الحرب قد انتهت بالنسبة للبلاد وبمالنسبة للسود ، وقررت تلك الحقيقة العظيمة نص الكلمات. وليس معنى ذلك ان قضية الحقوق المدنية لم تكن ضربة خطيرة . إلا ان دوجلاس اعتبر انها تقف في صف يشمل قضايا سابقة كثيرة ، مثل ادخال الرق بالقوة الى كانساس ، وسن قانون العبيد الهاربين . وسحب تسوية ميسوري ، وقرار و دريد سكوت ، . وقال في لقاء جماهيري دعى اليه للاعتراض على قرار ، الحقوق المدنية ، ، ، نحن بصفتنا فئة من الناس ، جرحنا جرحاً عميقاً ، جرحنا في بيت اصدقائنا ۽ . ورغم جرحهم ، فإن السود لم يطردوا من بيتهم السياسي ، كها حدث في قضية « دريد سكوت » . وسيـطر على بـلاغة دوجلاس هذا الفارق . ولم يكن في حديثه هنا شيء من العنف الذي صبه عـلى قرار تــاني . وبدأ بالاشارة الى انه قد تجشم كتابة ملاحظاته ، والتي قد تكون ﴿ اختيرت بعناية ، وغير معرضة لسوم الفهم ، او التحريف ، او التشويه ، . ورأى ، ان اللحظة تـدعو بصوت اعلى للسكوت بـدل الحديث ، وابدى عزوفاً غير عادى عن نفث ما في صدره من انتقادات . وهدف الي تحقيق نوع معين من الصمت ، في اثناء حديثه . وأكد بأن اعظم شر على الارض و والذي يهدد بـأن يقوض ويدمر امس مؤسساتنا الحرة ٤ . ليس ـ التحامل العنصري ، او عدم انصاف السود ، كيا قد يتوقع البعض ، بل ـ د الحاجة العظيمة التي تنزايد بوضوح في ان نضمر مزيداً من الاحترام لهؤلاء الذين اوكلت اليهم مسؤولية وواجب ادارة حكومتنا ، وناشد دوجلاس انصاره المستمعين ألا ينسوا ، انه مهما كانت اخطاء الحكام العارضة ، او سوء تصوفاتهم ، فإن الحكومة افضل من الفوضي ، وان الاصلاحات المتأنية افضل من الثورة العنيفة ٤ . وفي حين لم يتدخل بالنقد المناسب ، فقد اصطى بدلًا منه و تأكيداً على صوت من السياء ، للاشمئزاز الذي يحس به كل المواطنين الابرار لأي تحقير للحكام . ثم اقترب و قليلًا من القضية المطروحة امامنا ، و وبدأ انتقاده ، إلا انه قاطع نفسه مرة اخرى كي يحذر و ان كان اي شخص قد جاء هنا الليلة وصدره بجيش بالصاطفة ، وقلب يفيض بالقسوة ، وهو يتوقع ويتمنى ان يسمع هجوماً عنيفاً على المحكمة العليا بخصوص القرار ، فقد اخطأ هدف هذا الآجتماع ، وصفات الناس الذين دعوا اليه ٤ . ثم بدأ دوجـلاس نقداً شــديداً للقرار ، لكنه لم يفعل ذلك إلا بعد ان قدم للموضوع بمنتهى الحيطة والحذر للحفاظ على احتىرام المحكمة وسلطتها والقانون الـذي نتحدث بـاسمه . فهي الآن محكمـــة السود والبيض عــلى حدُّ سواء . ومن الأفضل ان يكون هناك محكمة تلحق ضرراً فاحشاً بالسود من ألا يكون هناك محكمة على الأطلاق.

والواقع ، ان الحصول على امتياز المشاركة في المؤسسات السياسية الاميركية كان نصراً ثميناً ساعد دوجلاس في تحقيقه . وحسب فهم دوجلاس الواضح لهذا الامتياز فهر لا يستتيع بالضرورة تحرير المبيد . حيث يمكن المطالبة بتحريرهم حسب القواعد الأساسية لمبادىء اعملان الاستقلال الاميركي والدستور . ويالتالي يمكن مناقشتها من هذه الناحية على أساس ان مصالح السود تتطابق من حيث المبدأ مم مصالح بقية الامة . فحتى في قضية « دريد سكوت » اختتم دوجلاس حديثه بالقول و كل ما اطلبه من الشعب الاميركي هو ان يعيش دستوره ، ويتينى مبادئه ، ويتشرب روحه ، ويطبق بنوده . لكن في حين يناضل الاسود كي يصبح رجالاً حراً ، وان يصبح اميركياً حراً ، وفي حين اقر افضل رجال المدولة الاميركيين دوماً ان المبادىء الاميركية تطالب بالحرية للسود ، فقد كان هناك قدر اقل بكثير من الاتفاق حول مسألة المطالبة لهم بالحرية داخل الولايات المتحدة . وحول هذه المسألة - ابقاء السود في الولايات المتحدة بعد تحريرهم او ارسالهم الى مكان اخر - لم يكن هناك وضوح تام حول تطابق مصالح السود مع مصالح البلد . وتجدر الملاحظة ان اول استقبال رسمي قام به رئيس اميركي لمجموعة من السود كان في العام ١٨٦٢ عندما دعا ابراهام لنكولن لجنة من السود للدي العام المدا عندما دعا ابراهام

ولم يكن موضوع التوطين موضوعاً جديداً ، بالطبع . ففي اول اشارة مطبوعة عن فردريك دوجلاس في و المحرر » الجاريسونية يوم ٢٩ آذار / صارس ١٨٣٩ ، ورد تقرير يقول بان العبد السابق الشاب قد تراس اجتماعاً مناهشاً للتوطين ، وإنه قال و ان نظام الحكم المتطرف وغير المسامح للمجتمع الاستعماري الاميركي لن يغرينا ابداً ولن يدفعنا الى الحدوج من ترابنا الوطني » . وقد حارب دوجلاس منذ ذلك الحين وحتى نهاية كفاحه غططات التوطين المتعددة التي قدمت كحل و لمشكلة الزنوج » .

وناقش دوجلاس الآثار الحضارية لموطن دائم للسود، والتي بدأ الاميركبون السود يحسون 
بها ، و نحن نقول لكمل ملون : كن رجلا حيث انت . . . وشق طريقك الى الفكر اللاسع ، 
والثروة ، وافرض احترامك على الآخرين . فإن لم تستطع القيام بذلك هنا ، فلن تستطيع القيام به 
هناك ، فنغير مكانك لن يغير شخصيتك ؟ . والنقاش كها هدو واضع ليس صوجها بخساعات من 
الرسل المتنقلين باستعرار . رغم ان جزءا من النقاش كها هدو واضع ليس صوجها بخساعات من 
بالعرق الابيض ، حتى ضمن هذه الفيود المؤلة وغير المعادلة التي تخضيم ها ، يعمل اكثر على رفعتنا 
بالعرق الابيض ، حتى ضمن هذه الفيود المؤلة وغير المعادلة التي تخضيم على المغر على رفعتنا 
وقسينا عالم كتا منعمين عنهم » . وقد كان دوجلاس يرى و ان اوضاع بني جنسنا قد تحسنت 
بوضمهم كمييد ، حيث أنه جعلهم يتصلون بشعب ارقى ، وقدم هم تسهيلات للحصول على 
المدودة » ، رغم انه كان يزدري كثيراً كل من يثير نقاشاً كهذا . وكان يناضل لم لاباداء عمل صلة 
السود مع ذلك الشعب المتعرف - متوق دون شك ، ليس في طبيعت بل بالواقع . كيا رأى ان هذا 
الاتصال لم تكن له فوائد متساوية لكلا الطرفين . وقال عن الفائدة التي جناها من متساركته لا بن 
مسيده السابق و ان قانون التمويض ثابت هنا كيا في كل مكان . فغي حين لم يستطع هذا الرجل ان 
يشارك الجمول هن بالمقابل ، 
يشارك المنوق ، بالمقابل ، 
ومطيهم فكرة المتموق ، بالمقابل » .

ومهها كان ما يعتقد البيض انه الأفضل لاميركا ، فقد كان السود يعرفون ما هو افضل بالنسبة لهم ؛ وحسيها يرى دوجلاس ، فإنهم مستمدون للقتال من اجل البقاء في اميركا . « لقـد صممنا على العيش هنا ان استطعنا ، او نموت هنا ان فرض علينا ذلك ؛ لذلك فإن أبهة عاولة لطردنا ستكون ، كما يجب ان تكون ، جهداً ضائماً . نحن هنا ، وهنا سوف نبقى » . لقد بقي الاسود رغم الفارق العظيم بينه وبين الاوروبي ، ورغم و صعوبات وجراحات واهـانات اعـظم من تلك التي تعرض لها الهنود » . ورغم الخطط الحبيثة لتعليم اولاده بأن هذه ليست بلاده .

اته لأمر هديم الجمفوي. واسوأ من هديم الجمفوي ، التفكير في ايمندا ، او ازاحتنا . . . تحن هنا ، ومتاسوف قبلي . والتصور ان بالامكان اجمالتانا من مكانا له والمر مضمك وسخيف . قد يكون في الامكان تعديلنا ، او تغييرنا ، او إنابتها في المجتمع ، لكن لا يمكن القضماء هلينا . للملك ، تكور ، اننا هنا ، وان هذه هي بلادنا ؛ ويجب ان يكون السؤال بالنسبة للفلاصفة ورجال الدولة في هذه البلاد ما هي المبلود اللي تغرض سياسة المصل تجاهنا ؟

وقد تاقش دوجلاس انه لم يكن لدى البيض قناعة بعدم اجتنات السود ، وان الرد المناسب على هذه القناعة هو استئصالها بدلاً من التحايل عليها . وقال ان هناك حاجة ايجابية لعمالة السود في الجنوب . وناقش من منطلق الاخوة الاستانية ، وفي بعض الاحيان ، وأى بأن وجود انصالات اوسم بين الاجناس كان ضرورة تاريخية ومطلباً أخلاقياً . إلا انه لم يجمع قط هذه الاراء المتخوة في حواد شامل يقول ان توطين السود ، مثله مثل الرق ، ميه المبلاد كما هو سيء المسود . ويكن اعادة المهافقة على الحريد ، وجها السود ، وهي سوف تمثني من فعل ذلك ، كما ان المشاكل التي قد تنجم عن ذلك سوف تمل . وعلى اية حال ، ما قد تتكلفه البلاد نتيجة الحفاظ على الحرية ، والاضرار المحتملة على سن على المساكل التي قد تنجم عن ذلك مطل نسبج الحياة السياسية الاميركية هي مسائل ليس من واجبي ان اعمق التفكير فيها ، والسود مستعدون - ويجب ان يكونوا مستعدين - ان يروا الدولة الاميركية تدفع اي ثمن تقريباً ، وتعرض عربية ، بل من اجل ما تسمى الحياة والحرية لاجله ، بسوف يقاوم أية عاولة مهما بعت معقولة للرخوين ليرخى قبضته عن حضارة الرجل الابيض ، .

كان موضوع التوطين اخر المعارك الكبرى في حرب التناقضات بين السود واميركا ، كي يصبحوا جزءاً من اميركا ، وقد كانت من حيث المبدأ اصعب المعارك ، اصعب من معركة تحرير المبد ، من جهة ، او من ضمان الحقوق السياسية والمدنية ، من جهة اخرى . وقد احيا دوجلاس انتصار السود في هذا الصراع في خطابه بمناسبة ازاحة الستار عن النصب التذكاري لفريدمان عام بملا ، والذي سبق واستشهدنا به . ويضم هذا الخطاب احد احمق التصريحات حول المعلاقة بين الاميركين السود والدولة الاميركية . وقد وصف دوجلاس بتعابير بليفة الجالسين في عاصمة الامة ، والمستمعين الذين سُحبوا من كل دوائر المكومة ، وحضروا ليشهدوا دخول السود الى المبتمع الاميركي من خلال تمجيد اعظم رجل دواة اميركي . لم يذعن لأغراء مديح مطحي ؛ ولم يطالب بلنكولن للسود ؛ ولم يشعر باية حاجة للتمتيم على الحقيقة و نحن نعي تماماً علاقة ابراهام لنكولن رجلا ابيض ، واميركي . المنكولن رجلا ابيض ، واميركي الكولن رجلا ابيض ، واميركي . الاميركين رجلا ابيض ، واميركي

لقد كان رئيس الرجل الابيض الى حد بعيد ، كرس نقسه تماماً لرفاهية الرجل الابيض ، وكان مستعداً في اي وقت خلال السنوات الاولى من ادارته ان ينكر الحقوق الانسائية المعلونين الو يؤجلها او يضحي جا ، في سيال تعزيز رفاهية الشعب الابيض في هذا الجلد . وكان في كل القاقف ومشاعره اميركي الاميركين . . . العرق الذي يتمي اليه وليس اهدافاً خاصة الخلاها . . وقد كما في الفصل الحالات ابتداد زوجته ، او ابتداء بالتيني ، اطفىالاً خرضتهم عليه الطورف والضور وال

إلا أن الظروف فرضت أنه لم يكن في وسع لنكولن تعزيز رفاهية البيض دون تعزيز رفاهية السود ، لأن كليها يقوم على المبدأ ذاته ، الحربة الفردية ؛ كيا تشابكت مصائرهم بحيث يتعذر السود ، لأن كليها يقوم على المبدأ وتقيم » في فصلها . كان خطاب نصب فريدمان التذكاري يرمز الى تحجيد السود للنكولن ، وإلى «حقهم » في أن يجيدوه أيضاً ما أبياء زوجته ، فعلا ، لكن سواء كان ذلك افضل ام أسوا ، فهم أبناء الوطن . و رفاقي المواطنين ، أبدأ بتقديم التهاني . لقد قمنا بعمل جيد السوم بتقديم الاحتمام لذكرى صديفنا وعرزنا . وقد شرفنا أنفسنا وأولئك الذين جاؤوا من بعدنا حين ربطنا أنفسنا باسم خالد وشهرة لا تحمي . . . » .

### ماذا سنفعل بالسود ؟

اذا كان السود سبيقون في الولايات المتحدة ، فإن السؤال هو ، مباذا بجب ان نفعل بهم ؟ وكمان جواب درجلاس ، و لا تفعلوا شيئاً ؛ اهتموا بأعمالكم ، ودعوهم يهتمون بعملهم . و فعلكم ه بهم هو اعظم ببلاء يصيبهم ه . ويفترض السؤال و ان الرق هو نظام طبيعي في العلاقات البشرية ، وان الحرية تجربة » . والعكس صحيح ايضاً . وبالتنجة فيإن الواجبات الانسانية تكون صلية الى اتقهى حد . و فلو ولد الناس وهم بحاجة لعكاكيز ، بدلاً من الأرجل ، الانسانية تكون عنلفة ، عنداما سوف تكون بعجاجة لمحاكيز ، بدلاً من الأرجل ، لكن تبعاً ترتيبات الطبيعة الأفضل والاكثر حكمة ، فإننا ننهض بالواجب بشكل افضل بعدم اعاقة اصدقاتنا علم المساعدة ، او بكلمات اخرى ، ان افضل طريقة لمساعدتهم ان نتركهم باساعدوا انفسهم » . بالطبيع لا يقصد دوجلاس هنا ان يمنع عمل الحير. وقد اقترح بشكل واضح ولنحت بالأميركي ، الذي ابقى الملاين حتى الأن مذهولين بين الصدقات الجزئية والقوة و فانتحت الشعب الأميركي ، الذي ابقى الملاين حتى الأن مذهولين بين الصدقات الجزئية والقوة و فانتحا الشعب المناس المناس على كل مكان كأنه استثناء لجميع القواعد العاملة المستخدمة في العلاقات بين الرجال الأخرين » . فإن لم كل مكان كانه استثناء لجميع القواعد العاملة المستخدمة في العلاقات بين الرجال الأخرين » . فإن لم ساقيه ! دعوه وشأنه .

دعوا الزنجي وشأنه ، هذا هو المحك ؛ وواضح انه يجب ألا يترك بشكل كامل ، فقد كانْ

دوجلاس على وعي بحاجة الاسود الى عكاكيز ، لأن اطرافه كانت متيسة من قبود العبودية . « الوقت ، والثقافة ، والتدريب سوف تعيك الى حالته الطبيعية ، لأنه رغم الجراح والذبول ما زال 
انساناً » . وكان دوجلاس يعرف ما يدين به الزنجي ، إلا انه لم يعزف على هفه النفعة ، وعرض 
بطرق مختلفة حاجة السود الى مساعدة معخة ، اضافة الى مطلبه بالمدالة . إلا انه لم يكن هناك اي 
تساؤل حول افضلية مطلب الاسود في ان يسمع له ان يقف او يسقط ، حسب قدرته على الوقوف 
او السقوط .

ولم يكن مطلب ترك الاسود وشأنه كثير السلبية كيا قد يبدو ، بالنظر الى شكل ه اعمال ، البيض في السود في الماضي ، واهداف هذه الأعمال . وطالب دوجلاس ه بالمساواة المدنية والسياسية التامة . . . ويكل الحقوق ، والامتيازات ، والحصانات التي يتمتع بها اي عضو اخر في الكيان السياسي » . « انقلوا الزنجي وسوف تنفلوا الامة ، مدروا الزنجي وسوف تنمروا الأمة ، ولانقاذ الاثين يجب ان يكون لديكم قانون واحد عظيم للحرية ، والمساواة ، والأخوة لجميع الاميركين دون اعتبار للون » .

وكان الهدفان الرئيسيان لحملة دوجلاس بترك السود وو شأنهم ، ، في ذلك الفهم الاساسي بأن يخضموا لقانون عظيم واحد لجميم الاميركيين ، هما حق التصدويت والحريمة دون تحيز بسبب اللون . فالحاجة القديمة لا تميقنا هنا . فالسود يريدون التصويت ، كها شرح دوجلاس مراراً لأنه حقهم ، لأنه وسيلة للثقافة ، لأن انكاره يعني ودمعنا بشارة الدونية » . لأنه كان وسيلة للدفاع عن النضى في الجنوب المادى ، ولأنه اداة للحفاظ على السلطة الفدوالية في الجنوب .

ويحتاج اهتمام دوجلاس بالتحامل ضد السود الى المزيد من الانتباء . فمنذ البداية رأى هذا التحامل ينبع من استرقاق الاسود ومن المساهمة في هذا الاسترقاق ، ومن اقتراح ابعاده ، والحط من قدره فعلا . ويجب إزالة هذا التحامل ، والطريقة التي يجب ان يتبعها المطالبون بالالفاء والملونون لتحقيق ذلك ، هي التصرف وكأنه لم يكن موجوداً قط ، وان يشاركرا مواطنيهم حياتهم العادية بغض النظر من اي اختلاف في لون البشرة ه . لقد اختط دوجلاس هذا العربي نفسه وتابعه و مع كان مغاطر و . فقد دوقف بالقول والعمل ضد اي شكل من الكال التمييز ضد السود مها كان نوعه . في القطارات والسفن ، في الفنادق والمطاعم في اللقاءات والاماكن العامة الاخرى وقاوم الاشكال التقليدة من التقرقة العنصرية . ووصف ما يكن ان نطلق عليه في التعابر الحديث و التسكم » ، حين كان يقضي الوقت منظراً باخرة في مدينة نيوورك ويسير بصحبة سيدتيون من الاشكال المام ، أو اثلاء المشاكل مع الناس ، وكان يقوم بهذه الاعمال ، و لا يهذف من ورائها أثارة الرأي العام ، أو اثلاء المشاكل مع الناس ، وكان استعراضاً لاحتفاره للرأي العام ؛ لكن بساطمة الحب المطلق للصداء المضروري للمياسي الجيد - وانا افاخر بالفتال كما افاخر بالنصر » - إلا انتحراس المطلق للصداء المضروري للمياسي الجيد - وانا افاخر بالفتال كما افاخر بالنصر » - إلا انها المطلق للصداء المضروري للمياسي الجيد - وانا افاخر بالفتال كما افاخر بالنصر » - إلا انها المطلق للصداء المضروري للمياسي الجيد - وانا افاخر بالفتال كما افاخر بالنصر » - إلا انه

نادراً ما كان يقوم بعمل يعتقده صحيحاً إلا اذا كان سياسياً . وكنان هذا صحيحاً بالتأكيد من اختباره وتحديه المستمر لمؤقمات التمييز العنصري .

و وليست المسألة : هل يمكن ان يكون هناك مساواة اجتماعية ؟ » لأن همله المساواة غير موجودة في اي مكان . بل ان السؤال هو ، « هل يستطيع البيض والسود في هله البلاد ان يختلطوا ويشكلوا قومية واحدة ، وان ينعموا سوية ، في نفس البلد ، وفي ظل علم واحد بباهج الحياة التي يسكلوا قومية واحدة ، والحرية والسعي للسعادة كمواطنين متجاورين في بلد مشترك ؟ » وهذه ببساطة ليست مسألة تصرف عام . صحيح ان دوجلاس قبال « الأشخاص المذين يسافرون عليم ترك تحاملهم في الميت عسألة تصرف عام . وصحيح ان دوجلاس قبال « يكون لمساولان المين الماس اي تحامل المين الماس اي تحامل الماس اي تحامل المين ما كمواطنين اصدقاء فيجب بخصوص اللون يقول البيت . وكي يعيش السود والبيض مما كمواطنين اصدقاء فيجب الاحتام التحامل ضد اللون . و في مقالة له عام ١٨٦٦ ، حول و مستقبل الجنس الملون » ، اعلن دوجلاس و اقوى قناعة » له من ان السود لن يُعدوا ولن يقفى عليهم ، ولن يبقوا الى الابد جنسا منفصلاً وعيزاً ، بل انه سيتم استيعابهم واذابتهم في المجتمع ، وسوف يظهر في النهاية . . . في صفات جنس غناط . واكد ان هذا لن يمدث بسرعة او باجراءات قسرية او « تنبجة أية نظرية صفات حكمة خلط المنصرين » . ويقول و بأنه لا يؤيد الزواج المختلط بين البيض والسود ، كها انه لا يتمام المناس المناس المناس المناس عد يمهم ك لذنابعي بان يعيش ويزده في الولايات التحدة ، وهويؤيد بالطبع سلسلة من الاعمال قد يهيم كه .

وغالباً ما عرض دوجلاس اهتمامه بالاثار النفسية للفصل العنصري ، الذي يبدو ماألوفاً هذه الايام . وهذا مثلاً احد اسباب حملته الداعية لانضمام السود الى الجيش خلال الحرب الأهلية ، وهو الأثر الذي كان سيتركه هذا العمل من ناحية احترام السود لأنفسهم ، سواء بشكل مباشر ، او غير مباشر عن طريق رفع قدرهم في عيون الاخرين . وكان له اهتمامات عائلة في نواح اخرى ، مثل التصويت ، إلا ان الاعتبارات النفسية لم تكن قط السبب الوحيد لسياسة دوجلاس ونادراً ما كانت سبباً رئيسياً .

وقد كانت لهذه الاعتبارات اهمية غير عادية في تعليم الصغار . ويصف دوجلاس بنقمة كيف سحب ابنته البالغة من العمر 4 سنوات من مدرسة خاصة عندما اقترحوا تدريسها بشكل منفصل عن باقي التلاميذ ، و لأن ابهامها هناك في تلك الظروف لن يفعل شيئا سوى الحط من قدرها في نظر نفسها ، ونظر الطلاب الاخرين في المدرسة » . وبعد ذلك بأكثر من عشرين عاماً ناقش تمرير مشروع قانون يسمح بالمدارس المختلطة في مقاطعة كولومينا و من اجل كيح ذلك التيار المجنون من التحامل ضد الزنوج ، وتحطيم تلك الاثار المشؤومة على الاطفال الملونين الذين يتعلمون نيجة فضلهم عن البيض ، أن البيض متضوقون عليهم » . و علصوا اولاد فقراه البيض مع الاطفال الملاونين ، ودهوهم يكبروا ويعرفوا بأن اللون ليس بذي اهمية بالنسبة لحقوق الإنسان ، بأن الرجل الابيض والاسود موجود في وطئه ، وان هذا البلد بقدر ما هو بلد الأول فهو بلد الثاني ، وانهها يجب أن لا يعملا مماً كي يرفعا من شأنه . و نحن نريد المدارس المختلطة ليس لأن مدارسنا الملونة اهنى مستوى من مدارس البيض ـ وليس لأن المدرسين السود اهنى مستوى من المدرسين البيضى ، بل لأننا نريد ان نهي نظاماً يرفع من قدر فئة ويحط من قدر فئة اخرى » .

من هنا ، فإن هناك صلة بين اراء دوجلاس والمطالبين باللعج المنصري اليوم بالنسبة للتمييز والفصل العنصري . لكن الدوس الرئيسي يكمن في الفيروقات . اولاً ، رغم ان جميع عمليات الفصل المنصري تفترض ضمنا أن السود ادن مستوى من البيض من وجهة نظر دعاة الفصل المنصري أخليست جميع عمليات الفصل هذه وفونة بالقدر نفسه في هذا المجال . فالضرر كبر في المنصري بالسود البالغين . المنصري بالسود البالغين . وحلاناً الأطفاء الأسر بالسود البالغين . ودجلاس أن الفصل المنصري يسبب له اي ضور . وقال وحلاناً المرادن لوثر كنغ الإبن ، لا يرى دوجلاس أن الفصل المنصري يسبب له اي ضور . وقال يصف مضايقات تعرض لها في سيراكوز من جماعة من الفوغائين عام ١٦٨١ ، أن الهدف منها كان الألام وبالمناز على المناز المناز على المناز المناز المناز المناز المناز بين يكم المناز المناز بين المناز يقون المناز المناز يقد المناز المناز المناز المناز المناز المناز على المناز المناز على المناز المناز على المناز المناز على الشخص الذي سيا فوق هذا النوع من الاذى . الاطفال المناز عمن الاذى . الاطفال المناز عمن الاذى .

لقد حارب دوجلاس التحامل وكل مظاهره ، والسبب الاساسي ليس تأثيراته النفسية بل بسبب الاذى الذي يرمي اليه ويقود اليه . وقد اعرب عن اعتقاده و ان توجه العصر هو التوحيد وليس العزل ؛ ليس نحو اقامة الزمر والفئات ، بل نحو الاخوة الانسانية و . لكنه لم يقم قضيته السياسية عليها . الواقع انه اعرب عن هذا الاعتقاد في سياق الموقف السياسي والاخلاقي العميق السياسية عليها . الواقع انه اعرب عن هذا الاعتقاد في سياق الموقف السياسي هو تحرير السود من ظلم والثبت المدين هو تحرير السود من ظلم واضح له مرام معينة ، وتزويدهم بخطة تحقق المساواة في القرص ، وتبين لهم كيف يستخدموا فرصتهم هذه كي يعيشوا حياة كرية ، ومستقلة ، ومتحضرة .

ان كانوا قد ازدرونا ، فلا هجب ان يجاول الاسركيون ان يجملونا جديرين بالازدراء . . . وان كانوا قد انجميونا بالكسل ، فلا هجب ان بجاولوا تعطيل مشاريعنا ، وان كانوا قد افترضوا اننا ادنى مستوى ؛ فمن غير الطبيعي ان بجاولوا احاطتنا بظروف قد تساهد في ان تجمل منا هكس ما افترضوه .

 مكان عام ، لن تحتاج إلا للقليل كي تنغير وتنكر عليه حقه حتى في ان يأوي الى بيته ۽ . وقد كان درجلاس معنياً بالماوي وليس بالمقلبة .

وربط دوجلاس ، بما يستقيم مع هذا الرأي ، جميع انتقاداته تقريباً حول الفصل الاجتماعي والاشكال الاخرى من الفصل المنصري ، مع الاخذ بعين الاعتبار واجب الاسود في ان يبذل قصارى جهده . و صحيح جداً ، ان تطلعاتنا كشعب لم تكن عالية بما فيه الكفاية ، وصحيح ايضاً ، انتا كنا وما زلنا ضحايا نبذ في مثل قسوة القبر . . . » ومع ذلك ه فإن رفعتنا كجنس تمتمد بشكل كامل تقريباً على جهودنا » . و من يريد ان يكون حراً عليه ان يضرب الفصرية الأول » ، همذا ما كمان يكره دوجلاس المرة تلو المرة . لكن ذلك لا يكفي - على الأقل من وجهة نظر دوجلاس . فليست جميع القيود على الحرية التي تكبلنا مفروضة من الاخرين . وليس مصدر كل علما معدر كل استهدام المراقد المتحسين . وحرن بحطم الاسود اغدالاله ، فإن عليه ان يتولى مسؤولية حسن استخدام اطراقه المحروة وعقله .

## ما الذي يجب ان يفعله الأسود بنفسه ؟

الواقع ان دوجلاس كان واعراً للوسائل المحدودة جداً المتاحة للسود كي يطوروا انفسهم . وقد قال متحدثاً عن السود الجنوبيين في عام ١٨٨٦ و لقد طلب منهم ان يصنعوا طوياً من دون قض . ايديهم مغلولة ، ويحلل منهم ان يعملوا . ويغرض عليهم الفقر ، ويضحكون عليهم بسبب مصيرهم ء . ومع ذلك كان جزء رئيسي من احاديث دوجلاس -سواء ما كان يتعلق بالغاء الرق ، او الجنود السود، او التصويت ، او التحامل بسبب الون ، او اي شيء آخر - مصحوباً دوماً بدعوات قوية للرجل الاسود كي يعمل بجد .

ليس لنا سوى الكدح والرجاد ، وان تقذف بعيداً بالكحول والنيخ ، وتحسن الفرص التي لدينا ، وان تعفل عن كل تبلير ، وان تعملم العيش ضعن امكاناتنا ، وان نضر للمستقبل ما تكسب ، وان تعلم الطفائا ، وان تعيا حياة جز وفضيلة . وان نبي شخصيتنا على الاحتدال والمواطبة ، والاستقافة يشكل علم . وان تكوّن لما اصداقة الويام يقفون الم جانيا في صراحنا من اجل فرص مسئورة في سباق الحياة ، فالقصب الابيض في هذه البلاد ناتام ، إلا انه ليس ميناً .

وسال دوجلاس مراراً وتكراراً في صحيفته عام ١٨٤٨ و ما فائلة ايقاف رجل على قلميه ، ان كنا بعد ان تتركه ، يعود رأسه الى الارض ؟ ، وقال ، لا يهم كم نتسول ونتوسل من اصدقائنا التماساً للمساعدة ، ولا يهم مدى كرمهم في تقديمها ، و فيها لم ننهض نحن شعب اميركما الملون للمعل من اجل تجديدنا وتطورنا ، فقد كتب علينا ان نجر تعاستنا الحالية واوضاعنا المنحطة لاجيال قادمة ،

ما فقطه نحن السود هو الهوية للميزة ، وهذا شيء لا يستطيع احد ان يجنحنا اياه . هو شيء يجب ان نحصل هايه بأنفستا ، وان نصل من اجله ، يمكن الفوز به بالكد ـ والكند الشديد . ولا يمكن لعطف او كرم اصدقاتها ان يحتحا اياه . . . وهذا الشيء يمكن الحصول عليه ، لكن يجب ان تحصل عليه تعن ، وان يحمل عليه كل قرد لقسه . لا استطيع ان احصل عليه لك ، ولا ان تحصل عليه لي . . . يهب ان تكون انا شخصيتنا كشعب . وتغيير في وضعنا السيامي سيفعل القليل من دون ظلك . . . الكفت ، والاحتفال ، والنزاهة ، مقررة بالفكر واحترام مناسب للفات . ابحث عنهم حيث تجمدهم ، بين البيض والسيد ، يهب ان يرقموا رأسهم ويشظروا البك لا أن يُخفضوا رأسهم ليعتوا بك . وبوجود هذا الصفات فإن التحامل ضدنا تحوته الثلا ، ويرتبك . ويخزى .

هنا ، يتحدث دوجلاس ، كالعادة ، عما يعتبره خيراً بحد ذاته ، التجديد والشخصية . كوسائل لوضع حدّ للتحامل ، وكلمات دوجلاس هي ، كن رجـلاً ، وسوف يحين الوقت ، كي تعامل كرجل ۽ . ومن منظور اشمل ، كما يراه دوجلاس ، فإن الغاية ان يصبح الاسود انساناً ، في حين نناشد نحن الكونجرس والبلاد ان يقوموا بواجبهم تجاه الاسود .

علينا ألا ننسى ابدأ أن أي جنس يستحق الحياة سوف يجيا . وسواه أكثرت الكونيجرس لطلبنا مهذا الشأن او ذاك أو لم يكترت ، فسوف نظهر قدرتنا على العيش بأن نعجا . يجب أن نحصل على املاك تخصنا وأن نعلم أيدي اطفانا وقلوبهم ورؤوسهم سواء نلقيننا المساحدة أم لا . والجنس الذي يفشل في فعل ذلك يموت سياسياً واجتماعهاً ، وهو لا يصلح إلا للموت .

ورخم ذلك ، فمن وجهة نظر الرجل الاسود ، الذي عوق وظلم نتيجة للتحامل ضده ، فإن الهدف هو ان يعامل كرجل ، وان يصبح رجلًا فتلك وسيلة . وبيانات دوجلاس عادة تضم المنظور الاشمل لكنها تركز على موضوع محدد . وفيها يلي مثال اخر من ضمن عشرات الأمثلة كتبت عام ١٨٨٣

وهلى اية حال ، فإن مصيرنا في ايدينا . فإفا وجدنا ، فإن ذلك ثمرة بيحتنا . وان نجحنا في سباق الحياة ، فلا بد ان ذلك حصل بطاقتنا وبجهودنا الحاص . قد يضح لمنا الاعرون السطريق لكن علينا نحن ان نتقدم فيه ، او نبقي متخلفين في سباق الحياة .

أذا بقينا قطراء واتكاليين ، قان غنى الاخرين لن يفيدنا . واذا كتا جهلة ، قان صلم الاخرين لن يضل الا القليل لنا . وان كتا حقى ، فإن حكمة الاخرين لن توجهانا . وان كنا عن يبيدون الوقت والمال ، فإن اقتصاد الاخرين سيجعل اصلاقا المسد خزياً والما . وان كنا فاصدين ، وهجرمين ، فإن فضائل الاخرين وحسن تصرفهم لن تقللنا من فسائلاً وجرائمنا .

نحن الآن احرار . ومع ذلك فهناك الكثير من رواسب اوضاعنا الماضية وجب ان تكاهم ضدها . بالإشحاد ، والجهد ، والتعاون ، وسيسلمة حكيسة في توجهاتنا واستخدامنا الدوانا القصلية ، والاعلاقية ، والعملية ، والسياسية . أنه الوفاه الأرواحنا أن نستطيع عمو اثار التعامل التسمي ضعفنا . وان تزيل العقبات الباقية في طريف من اثار العبودية وإن ترفع إنضنا لم مكانة شرفة يقدوها جهر رفاقة المواطنين . واذ توجد الأنسنا سيلاً مربحاً في هذا العالم .

#### الخلاصة

نجد لدى فردريك دوجلاس ذلك الفهم العميق لتبعية المصالح الجزئية ، مصالح السود ،

لمسالح المجتمع الاميركي بكامله . وقد كمان امراً حسناً وجود زعباه اخذوا على عاتفهم مهمة تشجيع المصالح الجزئية . فتلك المهمة تتضمن الاعتراف بفن اعلى لادارة شؤون الدولة اضافة الى المساحمة في رقمي هذا الفن . والنموذج الدوجلامي يعسرف افاق النسوذج اللنكوفي ، رغم انسه لا يحتاج الى الارتفاء الى ذلك العلو، ولا البحث ضمن ذلك الاتساع . والنصير ورجل الدولة لمم في التابلية المدك ذاته ، إلا الجماع بالمطلقان من نقطين غنلفتين . ويلتقبان في نظام حكمنا في ساحة التابلية المدى ، حيث تنولى الاجزاء (بشكل ضمني على الأقل) بعض المسؤولية عن الكل ، في حين يتقدمون بمطالبهم من الجميع - كما فعل دوجلاس عندما أبد فيرمونت في انتخابات الرئاسة عام ١٩٥٨ ، وعندما انتقد دوافع عن المحكمة الصابح الم ١٨٥٨ .

وقد ناقش دوجلاس ان كفاح السود الأكبر هو كفاحهم ليصبحوا جزءاً من المجتمع السياسي الأميركي ، وان سبب ذلك الكفاح هو تلك الرغبة الجديرة بالأكبار للحاق بالحضارة التي يمسك البيض بناصيتها . ولم يهاجم احد دوجلاس بالشكوك حول و هوية ٥ او معني و الحضارة ٥ . ففي ذلك الحين كانت المسألة واضحة تماماً لكافة المستويات . وفي حديث له بمناسبة افتتاح معهد دوجلاس في بالتيمور عام ١٨٦٨ ، وسع دوجلاس منطلقات الحضارة وبنيتها :

والآن ، ما هي عناصر واصول قوى الحضارة تلك ، التي يتحدث الناس ويكتبون عهما بشكل جدي ، والتي يدميها الرجل الليض نفسه وينكرها على الزنجي ؟ اننا بجب إما يكل بساطة ، الرهي باحتياجات الانسان والقدرة على اشباع تلك الحاجات . هـكذا: تدور آلية الحضارة كلها ، سواء كانت اخلالية ، ان فكرية ، او يدنية .

...

نحن الذين حظرت علينا امتيازات الثقافة قد تتجمع هنا وتحص بأرواحنا تبتر لموسيقى سحاوية ، وتحلق في السهاء على اجتحة الشمر والغناء . وهنا تستطيع ان تتجمع ونتير عقواننا حول الدائرة الكاملة الواجبات الاجتماعية ، والاخلاقية ، والسياسية ، والثقافية . هما تستطيع ان نائل وتضلم اصول التأدس والتهالمين . وهنا افضل وارقى بالاخة انتجتها المبلاد سواء من اصول انجلو . مسكمونية أو افريقة . سوف تتعلق كأمها جر ، تزيد من يفتسل بمائه افتتاء ، وينبلاً ، وقوة ، ويقافذ . وهنا قد يأتي كل من لديد حقيقة جديدة غير معروفة ليكشفها ويفرضها على القديم المائي

يضاف الى ذلك ان دوجلاس ، يرى انه اذا كان الهدف المشاركة في هذه الحضارة فإن وسائل ضمان تلك المشاركة فيهما يجب ان ترتب بحيث لا تسبب اي ضمور ، او ادى قمدر محكن من الاضوار ، تتلك الحضارة .

وفوق كل شيء ، قال دوجلاس ، ان الأسود ، مثله مثل كل انسان ، عليه ان يسير في طريق

الفرصة بنفسه . وكليا احسن الأسود الاستفادة من تلك الفرصة ، فإن فرصاً اخرى سوف تفتح امامه ؛ وكليا قلل من الثفاته للتحامل ، فإن هذا التحامل سوف يتداعى .

ودون أن نزمم بأننا أجهدنا أنضنا كما يهب ، بالتقر لفهم ذكي لصاغنا ، وأن نبعد من أنضنا الأراء فير المؤاتية والأحسال غير الودية من قبل النصب الأسركي ، تمع بأن ما يعزي البنا من المقارا الل الذكاء ، والاعلاقية ، والتخصية الرفية يكن أن يكون السبب الرئيسي فيه الظلم الذي تلفيناه على الديكم . هل ترى حجر في موضعة دون أن يقلب للعحل من قدرنا ؟ واي يد ورفضت تحريك المروحة التي تذكي شملة التحلمل الصعي فسننا ؟ واي ناتا السيركي لم يشور بير أمن ارواحنا صورتا ؟ واي مستظرف لم يضحك علينا في يؤسنا ؟ وفي نناظم أضاباً لم يهزأ من ارواحنا المسحوقة ؟ وأي صحافة لم تسخر منا وتديننا ؟ وأي مبشر ابعد عن رؤوسنا فضيها الصاصل ، وصفدها الكبوت ؟ قليلون ، قليلون جداً ، وما الذي سعدة من كل ذلك جمنا دائنا حاولنا أن تكون مطلاه ، رضم أن الجميع أميونا بالنباء وابنا حاولنا أن تكون مستقيين في حين يعلمونا ستحافة فلك . قد تبينا عنا حين نصحنا جمع جبراتنا بالرحل ، كل هذا يثبت اتنا قلك بعلمونا استحافة فلك . قد تبينا عنا حين نصحنا جمع جبراتنا بالرحل ، كل هذا يثبت اتنا قلك من المشات في رؤوسنا وقلونا ما لا يكن الي شخص عليد إلان يتدعها .

ويقال انه في عام ١٨٩٥ ، سأل شاب فودريك دوجلاس نصيحته حول ما يجب ان يقعله شاب اسود ابتداً نضاله للتو. و فرفع الشيخ رأسه وقال ، ( التحريض! التعريض! التحريض! ) ». وبعد اربع سنوات ، سأل الشاب نفسه ذات السؤال لبوكر ت. واشغطن ، الشخريض! » العمل! العمل ! كن صبوراً وفز يخدمة متميزة ) ». والتعارض غني بالمعاني ، الكي الوقت الحالي يكفي ان نردد بأن هذا المحرض يلقي بقدر كبير من التأكيدات على العمل . البعض يقول لك ان تذهب الى افريقيا او كندا او ان تذهب الى المحرسة ، وقد قال دوجلاس لقرائه عام ١٩٥٣ ، و نحن نقول لك ان تذهب الى المعمل ، والى العمل يجب ان تذهب او موجلاس المعال عام ١٩٥٣ ، و يعد السلاد ، او اي بلد آخر ، لما هم عليه ، بلل يقدروا بما يستظيمون فعله . ومن اللبث ان تحدث عن كوننا وجالاً ، ان كنا لا نفعل فعل الرجال »

وحرّض! علك بالكون في الوقت نفسه « اعمل! » اعمل لأن ذلك شكلاً جيداً من اشكال التحريض ، واعمل ، لأن الفرصة للعمل هي ما تحرض من اجله ، فالعقبات الخارجية ، في التجريض ، واعمل ، لأن الفرصة ان وجودها ليس سباً كافياً لقبولها . والواقع ان دوجلاس قد بنل الكثير من طاقته ، والكثير من كلماته لازالتها . لكن في حين كان مهنها بالفرصة من ناحية ، وبالاختيار الواعي من جهة اخرى ، عن طريق المساعدة بتأمين الحياة الكرية للسود ، فإنه لم ينس حقيقة ان امتلاك الفرصة في حياة كرية ، لا تعني انه يحيا حياة كرية . وفي ختمام سيرته الذاتية يصف دوجلاس ما الملكي حاول ان يعلمه :

. . . ان المعرفة يمكن الحصول عليها بصحوبة ـ وان الفقر قد يفسح المجال للمشافسة ـ وان

المموض ليس ماتماً مطاقاً للتميز ، وإن الطريق للتروة والسمادة مفتوح امام كل من عقد المزم على اتباهه يحكمة - وإنه لا المبودية ، ولا الجلد بالسباط ، ولا السجن ، أو الحرمان من حماية الطائرن يقضي على احترام المرافقة من أن حفاظ بشخصية شرئي ، أو يحافلات مفيلة ليومه ثوة إلا قوة الأسان نف يمكن أن تمنعة من الاحفاظ بشخصية شرئي يقف إلا أذا كان لديه قرة أن وستلباء - وأنه لا المؤسسات ولا الاصدقة يمكن أن بجمارة جنساً يقف إلا أذا كان لديه قرة أن ساتيه - وأنه لا أنوجه قوة في العالم يمكن الاحتماد طبها الماعة الضعيف ضد القوي أو البسيط ضد الحكاف - وأن الأجلس ، مثل الأفراد ، طبها أن نقف أن تستط حسياً تستعنى . . . .

# اليمو روت

## وليم أ. شامبرا

يعتبر اليهو روت من قبل معاصريه الامريكيين ، في بداية القرن العشرين ، وجل دولة غير عادي ، يتمتع بفكر ثاقب . وكان الرئيس ماكنلي قد استدعاه من مهته في مجال المحاماة في مدينة نيورك عام ١٨٩٩ لتولي منصب وزير الحربية ، لموقه بأن خبرة قانونية في مستوى خبرة روت كانت ضرورية لتنظيم ادارة المناطق الجميرية . كانت ضرورية لتنظيم ادارة المناطق الجميرية . وقد استحق روت ثناء عظياً للمؤسسات المذتبة التي ساعد في ايجادها لكوبا ، ويورتو ريكو ، والفليين . وقد حكست هذه المؤسسات ايمانه من ان لشعوب المناطق الجديدة الحق في ان تعلم المضاف المفسات المقادية والمؤسسات المؤسسات المؤسسا

وقد ترك روت الوزارة عام ١٩٠٤ ، إلا انه عاد في العام ١٩٠٥ كوزير للخارجية في حكومة 
تيودور روزفلت . وكانت تصريحاته خلال جولة له في دول اميركا اللاتينية عام ١٩٠٦ ايذانا بسياسة 
و حسن الجوار التي اتبعها فرانكلين د. روزفلت في الثلاثينات من هذا القرن ؛ وتفاوض صع 
الميانا للوصول الى اتفاق تمهلت بحرجيه بغرض قيود على هجرة المواطنين اليابايين الى الولايات 
المتحدة ، ونقطم معاهدات تمكيم مع عدد من الدول الاوروبية ، ويصفته كبير مستشاري الولايات 
المتحدة مرفق ، وضع حداً للخلاف بين الولايات المتحدة وسريطانيا العظمى حول 
حقوق الصيد في شمالي الأطلمي . وعكست اعمال روت هذه ايمانه الراسخ بان حكم الفاتون هو 
الوسيلة لتحقيق السلم والاستقرار العالميين ، وتقديراً لإعماله ومعتقداته منح روت جائزة 
الوطبية لتحقيق السلم والاستقرار العالميين ، وتقديراً لإعماله ومعتقداته منح روت جائزة 
نوبل للسلام عام ١٩٩٢ .

وخلال هذه الفترة ، كان روت مستشاراً اميناً وصديقاً مقرباً من الرئيس تيودور روزفلت ،

الذي كان يكن احتراماً كبيراً لقدوات روت ، خاصة لمقليته التحليلة حادة الذكاء ؛ والذي و قدمه للرأي العام على انه اكثر رجال الدولة الاميركيين مقدرة وفضيلة » . وكنان رأي خليفة روزفلت في الرئاسة ، وليم هوارد تافت في روت نمائلاً لذلك الرأي . وكتب تنافت ان روت هو و بالتأكيد من اقوى الرجال الذين قابلتهم فكرياً ، ويتمتم بنظرة صائبة للامور ومقدرة على التحليل تمثل كثيراً مقدرة لنكولن » .

ويلغ من تقدير روزفلت لروت وثقته به ، انه كان اختياره الأول تخلافته في السرئاسة عام 
١٩٠٨ . وأشار روزفلت في ذلك الحين الى ان روت و هو الملائم فعلاً للبرناسج الشعبي الذي 
يدعوه الفتيان و سياسات روزفلت و ولو قدر له ان مجافيني فلا شك انه سيكمل تنفيذها ه . إلا ان 
روت رفض المشاركة في انتخابات السرئاسة ، متذرعاً بكير السن . ويدلاً من ذلك تـوجه روت 
لمجلس الشيوخ الاميركي حيث مثل ولاية نيويورك من العام ١٩٠٩ الى ١٩١٥ . وبعد انسحابه 
رسمياً من الحياة العمامة عـام ١٩١٥ ، واصل روت خمعته للولايات المتحدة وكـرجـل دولـة 
غضره ، ، في عدة مجالات مكتنه من متابعة اهتماماته بالقانون الدولي والتحكيم .

ويجدر التنويه ، ان أي من انجازات روت لم ترفعه الى مصاف رجال الـدولة الاميركين العظام من امثال جيمس ماديسون ، والكسندر هاملتون ، وابراهام لنكولن . وفي الوقت نفسه ، فإنه مما يثير الاستغراب ان يختفي رجل كانت له تلك الافكار والقدرات ، ويحظل بذلك القدر من التغذير لدى مشاهير معاصريه ، من ضمير امته تماماً . واغلب الامريكين اليوم لم يسمعوا قط باليهو روت ؛ والشيء الوحيد الذي يجمي ذكراه تمثال نصفي صغير في ردهة كلية الحرب المسكرية . ولا يكاد روت يظهر بشكل افضل قلبلاً في تاريخ اميركا في بدايات القرن العشرين ؛ حيث يبدو انه كان يتراجع في ه معركته مع النسيان ه حسيا ذكر كاتبو سيزته .

ويمكن تتبع صراع روت مع النسيان منذ أن أعاد روزفلت النظر في تقديره له الذي أعلنه عام الم الم الم 1918 ، حين شجب روزفلت بقوة السيناتور من نيويورك : « الذي وضع نفسه ضد الرجال الذين سائدوا المادي، التقديم . . . و اثناء موقف المدافع عن السياسات الرجعية وشخصياتها » . وقال أن روت كان و مستشاراً ضد الشعب » ، وانه يقف مع « استبدال المبادى» القانونية بالعدالة وهو ما لتعزين والمحافظين التي كانت من سمات بداية القرن العشرين ، وقد انضم روت الى المحافظية بين التقدمين والمحافظين التي كانت من سمات بداية القرن العشرين ، وقد انضم روت الى المحافظية من من امثال الرئيس ولهم هوارد تافت والسيناتور هنري كابوت لودج في معارضة اجراءات تقدمين مثل ، حق المبادة الشراوات المشيئي ، وحق الاتالة باستغناء شعبي ، والغاه القراوات الفضائية والنشريعية ، والانتخاب المباشر لمجلس الشيوخ الاميركي . والأهم من ذلك ، مساندة روت لناف ، ماضف ، ضد روزفلت في الصراع الهائل لتسمية المرشح الجمهوري للرشاسة

حق يجيز للناخبين اقتراح سن قانون او تعديله ، ويكفل لهم اقراره او تعديله .

عام ١٩١٣ ، وذلك حين اختار تافت روت لرئاسة المؤتمر الوطني الجمهوري العاصف ، وهو دور اثار حفيظة روزفلت بشكل خاص . وقاده الى انهام صديقه القديم بأنه رجمي وعدو للشعب .

وشارك روزفلت في رأيه الذام لروت معظم مؤرخي الحقبة التقدمية واعتبر في كل ما ورد عنه خلال تلك الفترة ، عبرد احتى يتلمس الاعذار للاوليغركية الصناعية التي بدأت تفرض سيطرتها على السياسة الاميركية بعد الحرب الاعذار للاوليغركية الصناعية التي بدأت تفرض سيطرتها الرحمية ، ومعاداة المحكم ، ومذهب الفردية وعدم التدخل في السياسة التي انتشرت بين الاثرياء الرحمية ، ومعاداة المحكم ، وفقد دأب الكتاب التقدميون ، في ذلك الحين ، على تبيان ان ه الحرية الفروية التي المحبت عزيزة جداً على كبرات الشركات في اواخر القرن التاسع عشر ، لم تحتى الوقع مدى حرية الاقوياء في استغلال الضعاء واضطهادهم ، بما في ذلك النساء والاطفال ، من الوقع مدى حرية الاقوياء في استغلال الضعاء واضطهادهم ، بما في ذلك النساء والاطفال ، من روت كان مدافعاً قوياً عن هذا النوع من الحرية ، وكان بالتالي ، خصياً لا يلين للاجراءات التقدمية وتنظيمات الاسكان في شقق والتي كانت عرف الحرية الفائين الوضاع العملين . وتعريضات العاملين ، وتوافعات العاملين . ورأى التقدمين في وتنظيمات الاحتماد الفائم بين الفقا المفيد والكترة الضعيفة ؛ وتفضي الرواية في القول ، ان روت كان بيرى في الحكومة فقط ، الما تهده والكرية الفردية . فيان نم لناسب جداً ان يُضر و معركته مع السيان » .

## الحرية الفردية والحكومة النشطة

ان فهم روت للحرية الفردية ودور الحكومة في المجتمعات الحديثة لا يمكن مقارنته بالسذاجة التي و لمذهب الفردية وعدم التدخل . وعلى ابة حال ، فمن المؤكد ان كل ما كتبه وفعله كان نابحاً من فكرة ان و للمواطن الفرد حقوقاً معينة لا يمكن التنازل عنها . حق الحلية ، والحرية ، والسعي للسحادة . . و وكان » روت يشحر بقلق عميق من بعض التوجهات في المجتمعات الحديثة توجهات رحبت بها الحركة التقدمية وضجعتها ـ كانت بمدد بحصلنا بعيداً عن التوزانين الفردية الفردية . فالعيداً عن التوزانين الفدرالية وقوانين الولايات التي ايدها التقدميون بعدف تنظيم الاقتصاد ، اعتبر انها و تذهب الى ابعد من حدود السلطة التي يجب على الحكومة عمارستها ، حسب المالات المناسبة ، في تقبيد حرية المواطن الفردية » . وعلى سبيل المثنال ، اقترح وليم جيننغ برايان خلال انتخابات المرئاسة عام ١٩٠٨ ان تتولى الحكومة لماكية خطوط السكك الحديدية ؛ وقد خشي روت ان يؤدي و هذا التوسع غير المناسب في سلطة الحكومة الى تهديد الحرية ، وتبهيت المبادرة التي جعلت منا أمة عظيمة » . وان اقتراحاً كهذا كان و عودة الى الحك الحرية ، وتبهيت المبادرة التي جعلت منا أمة عظيمة » . وان اقتراحاً كهذا كان و عودة الى الحك الحكم الابوي التي كانت اميركا سعيدة في الافلات منها واتباع نظام الفرصة وللخاطرة الفردية » .

الكثير من المثلاة . فقد تفهم ان الاوضاع في اميركا تنفير بشكل عنف منذ انشائها ، حين كان من المنكن الايمان و بملحب الفردية المتجهم ، . لكن حدثت و تطورات عامة اجتماعية وصناعية » ، بعد ان نمت على المستوى القومي كله الشركات الصناعية العملاقة ، والتجارة ، والمواصلات ، والاتصالات التي وبطت الناس مع بعضهم البعض بطريقة جعلت كل الاميركيين تقريباً يعتمدون على أعمال عدد عظيم اخر من الاشخاص . . . ، وجعلت و المستهلك لا حيلة له بشكل فردي » . وكان هناك تغيير و من مذهب الفردية ، والنشاط الفردي ، الى النشاط المشترك » ، الامر و الذي جعل من الفروري ان تقوم الحكومة بأشياء كثيرة كانت متروكة للافراد » .

وإيمان روت بأن تعقيدات المجتمع الحديث قد جعلت من الفردية السبطة اهراً من الماضي 
يعكسه رابه في حق التعاقد ـ وهو مذهب استخدمته عاكم الولايات والمحاكم الفدرالية خلال اوائل 
القرن العشرين لايطال التشريعات التقدمية التي تنظم شروط العمل وعارسة الأعمال . ( وكانت 
حجة المحاكم والمدافعين عن مذهب القردية وعلم الندخل في ذلك الوقت ان قانوناً يحدد حداً ادن 
للاجور وساعات العمل يعتبر تدخلاً في عنى العامل في التعاقد على اجوره وصدد الساعات التي 
يرغب ان يعملها ) . وقد رأى روت ان الحرية في التعاقد كانت تعتبر في يوم من الأيام و صيغة 
يرغب ان يعملها كانت في الأصل غلل ء تأكيد حق الرجل الحر في ان ينظم حياته حسبها 
يرغب ويريد ، دون ان تقيدة قود الطبقية التي طالما تحكمت في وضع الفرد » . الأ ان قوة النظيم 
في القرن العشرين كلت رأس المال والمعالة في عمليات واسعة ، بحيث ان حق التعاقد د لا يمكن 
ان يكون حراً وفردياً في آن واحد » . وهكذا لجل شعب الولايات المتحدة الى الحكومة و لتضدم له 
الحماية التي لم يعد في مقدور الهرد ضعائها من خلال حربته في التعاقد . . . وبساطة ، فإن الرقابة 
الحكومية ضرورية في بعض النواحي ، والى حد معين . . . » .

لذلك سعى روت الى تمييز نفسه عن هؤلاء المحافظين التقليدين الذين ادعوا بأن اللمستور ـ
من خلال مذاهب مثل حق التعاقد \_ يقف حاجزاً لا يلين في وجه الاصلاح الاجتماعي . واعتقد
بأن المحكمة العليا التي حكمت في قضية و لوشتر و ي . سي . نايت ٤ ـ التي فسرت المدستور بأنه
يممي الحرية الفردية بمعناها الواسع ـ كانت ببساطة على خطأ ؛ كها توصلت المحكمة الى النتيجة
المخطئة ذاتها في قضية و بولوك ضعد قرض المزارعين ٤ عندها قررت ، حسب رأي روت ، ان
المستور يمنع ان تفرض الحكومة الفدرالية ضرية دخل .

وقد صمم الدستور في الأصل لضمان الحرية الفردية ، كما يقول روت ، إلا انه كنان ، في الوقت نفسه ، بمثابة منح سلطات عظيمة للحكومة . وهو يتفق بهذا الصدد مع فكرة هاملتون من ان الحرية الفردية لا تضمنها إلا حكومة نشطة . و فحرية التماقد ، والحق في الملكبة الخاصة التي تحميها حدود الدستور ء ، كما يؤكد روت ، لا تخضع لصلاحيات الحكومة الامنية لتصرير وتنفيذ قوانين الصحة العامة ، والاخلاق العامة ، والسلامة العامة ، وتتغير بشكل كبير انواع الانظمة التي قد تتطلبها السلطة الامنية مع مرور الوقت ، والعديد من التذخلات في مجال المعقود والملكية

التي كانت تبدو لا مبرر لها قبل قرن من الزمان ، اضحت مطلوبة بسبب الظروف القائمة الآن ، وهي مباحة دون ان تنتهك اية حدود دستورية » .

وهكذا ، فقد دعم روت العديد من الاجراءات التقدية التي سعت الى حماية القرد في ذلك المحيط من الكتل المنظمة والمعتمدة على بعضها البعض . كيا ساند تزايد الأنظمة الخاصة بالاعمال من خلال اجراءات مثل قانون و مان - الكنز به للعام ۱۹۱۰ ، والتي تقنوي الرقبابة على السكك الحديدية من قبل و جنة التجارة بين الولايات به . ودعم انشاء بنك التوفير البريدي ، وهو اجراء تقدمي لحماية منتحرات الأفراد من افلاسات البنوك ، والذي لاقي مصارضة شديدة من قبل المصالح المالية المتحرات الأفراد من افلاسات البنوك ، والذي لاقي مصارضة شديدة من قبل المصالح المالية المسلمات إلى سيتم جمعها مع الفسرائب عبيدف تحقيق ايرادات للمحكومة فقط ، بل لأن المعلمات التي سيتم جمعها مع الفسرائب عن الشركات أي التنويل الدستوري تا مقترح لا عظاء الحكومة منافد جبا » ومع الفسرائب على الشركات ، مسافد روت التعديل الدستوري المقترح لا عظاء الحكومة سلمة جباية ضرائب على الدخل ، لأنه اراد ان يكون للمحكومة و كل السلمات التي تستطيع أية حكومة في العالم ان تجمعها من اي دولار من مال الشعب للمحكومة و كل السلمات التي تستطيع أية حكومة في العالم ان تجمعها من اي دولار من مال الشعب للعمولة أن الم أن على المالود حاجة ملجة لذلك المال و .

واخيراً ، عجد بنا أن نذكر أن روت كان المستشار الامين ـ ومؤيداً قويماً ـ للرئيس تيودور روزفلت ، في وقت بدا فيه روزفلت جهوداً عظيمة للسيطرة على سلطات الحكومة القومية لاصلاح المفاسد التي صاحبت التوسع الصناعي الهائل في اميركا . وفي خطاب القاة روت عام ١٩٠٦ ا الصالح برنامج روزفلت التنظيمي ، صرد روت الادعادات التقدمية المائدة عن المفاسد التي نسبت الى الاعمال في القرن التاسم عشر ـ الإنجادات الاحتكارية ، والاحتكارات ، واقتطاعات السكك الحديدية ، وعاباة السكك الحديدية للشركات الفخمة ، والاسراف في الرسطة ، والسجلات السرية . ثم امند وروزفلت لأنه و شن حرباً علنية ليس ضد الثروة ، بل ضد الثروات التي جمعت بطون ملتوية ، وليس ضد الشركات ، بل ضد سوه استخدام قوة الشركات ، وليس ضد المجازة لتجارية والازدهار ، بل ضد الاساليب الاحتيالية غير القويمة للانانية الجشعة » . ولفسمان هاه ضروري ، وكن حكومة الولايات المتحدة من الرقابة الذي اعرفت قوانينا ، وصند أمد بهيد ، انه المعتورية ، ودون اي تجاوزة » .

وبالتالي ، يمكن القول ان روت كان مؤمناً ايماناً وثيقاً بالحرية الفردية التي نادى بهــا اعلان الاستقلال ، إلا انه لم يكن بأي حال من الأحوال ، خصياً ساذجاً للحكومة لصالح مذهب الفردية الراديكالي . والواقع ، ان روت قد ايد دائياً فكرة ان وجود حكومة فاعلة كــان ضروريـاً لضمان الحقوق الفردية وسط التنظيمات الاجتماعية الضخمة . وما عاد يكفي القول ان الفرد ملزم بحماية نفسه عن طريق وسائط مثل حرية التعاقد . لذلك ، آيد روت العديد من الاجراءات التقدمية التي سعت لتأمين نوع من الحماية للفرد ، خاصة ضد الممارسات البغيضة للشركات في بدايات الفرن العشرين . ومن المؤكد ، انمه لم يكن متحمساً جداً لتلك التشريعات ، لأنه كان مهناً دائماً في توجهانها وخشية من استبدال الحرية الفردية بنظام حكم ابوي . وليس من الفسروري ان يكون المرء فردياً وليكالياً ليحس بالفلق من هذه الناحية . وقد حذر توكوفيل في وقت سابق ، من تهديد النظام الابوي للحرية الاميركية ، وغم انه لم يكن من مؤيدي صفعب الفردية . وقد ايد روت. حكومة نشطة طلما انها ضرورية لفسمان الحرية الفردية ، وليس لما هو ابعد من ذلك .

## روزنلت والاصلاح الدستوري

اذا كان روت مؤيداً ـ رجما مؤيداً حذراً ـ لجزء كبير من البرنامج التقدمي ، فكيف اذن كون روز لله المام البرامج التقدمي ، فكيف اذن كون روز لله المام المام 1917 ؟ للاجابة على ذلك لا بعد ان نفهم انه بعطول السام عداد على التقديد ونقد مقبوا الى ما هو ابعد بكثير من البرنامج التشريعي لكبح مفاسد صناعية عددة ، وبالتالي أبعد من المدى الذي يكن لمروت ان يدعم . واصبح تيودور روزفلت الناطق الرئيسي لهذا النموذج الجديد والاكثر تطوفاً من التقديم ، الذي بدأ في العام ١٩٥٠ وبلغ المذروة في خطابه عن و لاتحة الديوقراطية ، الذي القاء يوم ٢٢ شباط / فبرايس ١٩١٢ ، في كولومبوس أومايو . ( وبعد ذلك بأيام قبلية ، اعلى روزفلت عن نيته خوض الانتخابات المرتاسية ، ليحل البرنامج التقدمي الذي يعدن التي صبحت رجعية » .

وفي خطاب و الملائحة 2 ، ناقش روزفلت ، اضافة الى عناصر اخرى ، و القومية الجديدة 2 ، الذي كان يلح به على البلاد منذ العام ١٩١٠ ؛ ودعى مجدداً الى جهود قوية تقوم بها حكومة قومية المجاهزة قومية المجاهزة قومية قومية المجاهزة قومية قومية المجاهزة قومية قومية المجاهزة قومية قومية المجاهزة قومية المجاهزة قومية قومية المجاهزة قومية قومية المجاهزة قومية قو

ولم يكن هناك من شك حول ما همو وجديد » في برنامج روزفلت الذي بينه في خطاب و اللائحة » ، وقد اكد روزفلت قائلاً ، و انا أؤمن بالديموقراطية الخالصة . . ، وتبابع حديثه و ليؤيد ، كل الأدوات الحكومية التي قد تجعل من عنلي الشعب مسؤولين عن ارادة الشعب بشكل اسهل واكثر يقيناً ، على ألا يكون هذا غاية في حد ذاته ، بل سلاحاً في يد الشعب » . وفي رأي روزفلت ، فإن برناعاً شاملاً للاصلاح الاجتماعي لم يكن عكناً دون تغييرات دستورية وبنيوية بعيسة المدى ، لأن و المسالح الخاصة » قد تمترست في أعماق المؤسسات الاميركية . ان والمسيلدة المتعلم إلا اكثر المسيداء الاتالية » قد تأسس في اميركا من قبل الاثرياء والاقوياء ، ولا تستطيم إلا اكثر

الاصلاحات شدة أن تقضي على ذلك الاستبداد وإقامة ديموقراطية حقيقية. خاصة وأن الاحتيازات قد جعلت من الدستور حصنا ضد الديموقراطية والاصلاح الاجتماعي عن طريق المضالطات والمذاهب التشريعية الملفقة مثل وحرية التعاقد ٤. ورغم أن روزفلت اعترض بأنه و يؤمن أيماناً أكيداً بالمبادىء الدستورية ٤، فإنه يفهم أن الدستور يقف صع وحق الشعب المطلق في أن يحكم نفسه ٤.

لذلك ، أيد روزفلت حق المبادرة والاستغناء الشعبي ، الذي يسمح للشعب ان يقدم القوانين ويصوت عليها مباشرة ؛ وحق الاقالة الذي يسمح للناعين باقالة المسؤولين الحكوميين المتخبين ؛ والغة المسؤولين الحكوميين المتخبين ؛ ووتنخاب اعضماء عجلس الشيوخ مباشرة من الشعب . ( هـله الاقتراحات لتحسين ديموقراطية آلية الحكم مأخوفة عن الحركة الشمبية ( أي أواخر القرن التاسم عشر ) . ومن اكثر الامور مدعاة للخلاف اقتراح روزفلت بأن يكون تعديل الدستور اسهل عا هو عليه ، وان يكون المنطقة عناصعين لحق الأقالة ، وان تقضم بعض القرارات الشريعية لموافقة ، او عدم موافقة ، شعبية . وقد احدثت هذه الاقتراحات موجات من الصدمة داخل الحزب الجمهوري الذي كمان يتأرجح بين تقدمية روزفلت وعافظة تافت .

ومن المهم أن نفهم المدى الذي كان روزفلت مستعداً للمضي في برناجمه من أجل تحسين ديموقراطية النظام الدستوري، وهو موضع هنا بشكل أفضل مما ورد في تاييده لما أطلق عليه فيها بعد والغاء القرارات التشريعية و لم يكن هناك سوى طريقة واحدة لمعرفة أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية مؤمنة على الرغم من تحجر التشريعات ، وقد اعتقد روزفلت : و عنداما يقرر احد حق الشحب الفاء دلك القرار أذا ما اعتقد أنه خاطى ء وهذا يهني ، كما ذكر روزفلت في مجال اخر ، أن و تخضع قرارات المحكمة لرقابة الشعب النهائية ، لا أن تكون فوق مداء الرقابة و ، أو بشكل أكثر تطرفا و وأن يكون الشعب صانع مستوره » . وقد أبدى روزفلت عدم أكترات حول ما اذا كان هذا و هسماً و الدستور ، أو و فضيرا و له ، فقد اعتبر أن الاستغياء الشعبي ، أو و الطريقة الأسهل لتعديل الدستور . . . هو الشيء الأساسي لاعطاء السلطة للشعب » .

أما احتمال ان يكون الشعب الذي همو و السيد المطلق للدستور ، غير ملتزم او مقيد بالدستور ، فلم يكن بما يقلق روزفلت . لسبب واحد ، وهو انه لم يعد واضحاً ما اذا كمان هناك حقاً دستور محسوس ، يتقيد به الشعب . وقد اصبح روزفلت معجباً بجملة القاضي اوليفر ويندل هولز الشهيرة ، يجب ان يفسر الدستور على ضوء و ما تتمسك به الاخلاقيات السائدة ، او الرأي القوي الغالب حول ما هو ملخ وضروري لرفاه الشعب » . وكما بين روزفلت و من طبيعة

 <sup>(</sup>۵) (Populist Movement) حزب الشعب الاميركي الذي انشىء عام ۱۸۹۱ وكان يدعو الى سيطرة المدولة عمل
 السكك الحديدية والحد من الملكية الحاصة للاراضى.

الاشباء ، ان الشعب هو الحكم الأفضل في معرفة الرأي الغالب من المحاكم ۽ ، وبـالتالي ، فــاِن التصويت على معنى الدستور لا يبدو طريقة سيتة لاتخاذ تلك القرارات .

اضف الى ذلك ، ان ايمان روزفلت بالديموقراطية الاميركية بلغ حداً جمله يؤمن ان الشعب ما عاد بحاجة الى قيود مثل الدستور . ورز لى ، انه في الديموقراطية تحكم الأغلبية بالضرورة ، ويقع على عاتقهم ان يحكموا و مع احذ حقوق الاقلية في الاعتبار ه . لكن هذه الحدود لسلطة الاغلبية و لا تنبع عادة إلا من ضميرهم وفكرهم ، ومن خلقهم ، وليس نائماً عن وسيلة مصطنعة » ( مع زيادة التأكيد ) . فالقيود المصطنعة ( مثل الدستور ) على سلطة الاكثرية هي ببساطة ه و انظاهر بامطاء السلطة بيد بينا تؤخف في الواقع باليد الأخرى » . وقد سلّم بأن النظام والاستقرار مهمان للديموقراطية ، إلا ان بالامكان « تحقيقها بشكل افضل باعطاء الشعب السلطة الكاملة » . واذا ما وفضل ع شعب في كجع نفسه ، فإنه ببساطة و يظهر انه غير جدير بحكم نفسه » ، ويستحق اي مصر يخين به .

وكان برنامج روزفلت الراديكالي للاصلاح الديموقراطي والدستوري يتعارض تماماً مع كل ما يؤمن به روت في الديموقراطية الاميركية والدمشور ؛ وكان خطاب و اللاتحقة به السبب المباشر للإختلاف بين روزفلت وروت . وقد تحسك روزفلت خلال انتخابات الرئاسة التي تلت بالقول ، المن هؤلاء الذين لم يقبلوا برناجه للحسلاح الدستوري ، من امثال روت ، يؤمنون بالشكليات القانونية اكثر عما يؤمنون بالعدالة ، ويحكم الأقلية صاحبة الامتيازات اكثر من إيمانهم بعكم الشعب . وهكذا اصبح روت يدخي من قبل روزفلت . واجيال من المؤرخين ـ باسم مناهض الديموقراطية و المستشار ضد الشعب به . ويمكن تقدير هذا الاتهام عن طريق دراسة افكار روت حول الملاقة بين الديموقراطية والدستور ، والتي وجملت التعبر الكامل عنها خلال انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ ، وضاصة في سلسلة من المحاضرات ـ و تحيارب في الحكم ، وو اساسيات الدستور ، ـ التي القاها في جامعة برنستون بعد انتخابات نقل العام مباشرة .

## روت ومعضلة مواصفات الديموقراطية

من المؤكد ان روت آمن ـ وكذلك روزفلت ـ بالحكومة الشعبية ، إلا انه قدر مدى صعوبة تحديد سمات الديموقراطية ـ خلافاً لروزفلت . وقد عرف روت ان كل اشكال الحكومات تحمل في داخلها موطن ضعفها ، ولأن الديموقراطية تمكس بكل صدق ان الطبيعة البشرية غير معصومة عن الحظاً ، فإن ضعفها يكمن في انها ستكون حكومة دوافع عابرة ، وانفعالات عنيفة ، وعدم استقرار بشكل عام ، كيا ان « توجهات الحكومة الديموقراطية كانت نحو التغيير الدائم . . . تتغير حسب نبض اللحظة وحماسها » . وعبر التاريخ كله لم تدم الحكومات الديموقراطية طويلاً ، وهي قد مرت و عبر تغييرات مستمرة تراوحت بين الديموقراطية المتعلوفة . . . الى الارليغركية والديكاتورية » .

فلا عجب ، اذاً ، ان الديموقراطية الاميركية الجديـدة قد بــوركت من ٥ احكم وافضل بني

البشر مها كانت توقعاتهم قائمة . . وكان لديهم كل الاسباب التي تحمل على الاعتقاد ان اميركا سوف تخضع للتوتر الناتج عن الفصل التقليدي بين القلة الغنية والكثرة الفقيرة ؛ وقد خشوا من ان و يقوم الفقراء على الفور باقتسام املاك الاغنياء فيها بينهم وان تصبح الرقابة الديموقراطية هي استبداد الفوغاء » .

من حسن حظ اميركا ، ان المؤسسون كانوا رجالاً على قدر عظيم من الحنكة . حيث انهم اسبغوا على مهمة التأسيس و معرفة بالاثبياء التي سبوف تتعاصل معها الحكومة ، اي ، السطيعة البشرية وتشعباتها، من مشاعر ، ودوافع ، وانفعالات ، وضعف ي . ويما ان اكبر ضعف في المديوقراطية هو ميلها الى الرضوخ للدوافع ، فقد استنتجوا ان وضبط النفس هو الضرورة العليا والفضيلة العليا للديموقراطية » .

لقد جسدنا في مستورنا مبادى، الصدالة الحيالفة ، واقتمنا الحواجنز ضد انفستنا . وكما طلب يوليسيس من اتباهه ان يوجلو، الى الصداري حتى لا يستجيب لدناء الحورية حين بمر قريبا ، فإن الديرة الحالة الابسركية النرمت نفسها بقواهد الحق العلقية ، واللي تجمل من المستحيل عملي الدوافع ، واقتصادات المسيقة ، والانقمالات ، وجنون خطقة ان تحمل ديوقراطيتنا الى تلك التجاوزات التي حطمت كل كانادتنا المسابقة في التاريخ .

لذلك ، كانت الحكومات الشعبية بمكنة في اميركا لأن الدستور قد دجِّن و لطف من التوجهات الديموقراطية نحو حكم احمق او استبدادي . وكان روت نصيراً للحكومة الشعبية في التوكيم التفاقيد دستورياً ؛ وكان في وسعه القول ان لا خلاف بيته وبين هؤلاء و الذين يمجدون حكمة الشعب » . وان وقرار الشعب الإميركي صحيح وحكيم » للكن و حكمة ابائنا اقامت نظام حكم يمنع شعبنا من الوصول الى المتاتج إلا بعد تفكير ناضيج ونقاش مستفيضي ، وبعد استهاد الخوادات المال وللصالح الشخصية » .

وقد اعتقد روت ان البرنامج التقدمي للاصلاح الدستوري يصيب مباشرة قلب النظام الذي اقيم لضبط حمّق الديموقراطية واستبدادها . وكانت رغبة روزفلت في جعل الدستور د ديمفراطياً » ، في الواقع ، رغبة في اعاقة تلك الاداة الدستورية بالذات ، التي جعلت في الامكان اقامة ديموقراطية لائقة . والواقع ان الاكتراحات الخاصة بالتغييرات الدستورية كانت و تعبيراً عن ذلك الضعف في الديموقراطيات ، حيث مهمة الدستور ان يقوم بالحراسة ضد المديموقراطيات ذاتها ۽ . (وتجمدر الاضافة ان روت كان مؤيداً للمديد من الاصلاحات السياسية التقديمة التي لا تشتمل على تعديل للمستور ، والتي قد تقلل من السلطات التي تتجاوز الدستور التي يمارسهـــا الزعهاء السياســـون واعوانهم ، اصلاحات مثل ــ الانتخاب الاوني المباشر ، والاقتراع المحدود ، واصلاح الخدمة المدنية ـــلا و تهدد نظام حكومتنا ، مثلها تفعل الاقتراحات بتعديل الدستور) .

وعلى سبيل المثال ، آمن روت ان حق المبادرة ، والاستفتاء الشميم يحطمان تماماً مبدأ التمثيل النيابي . فالتمثيل النيابي وسيلة تصحيح ضرورية لنوازع الديموقراطية نحو سن قوانين حمقاء وغير مدروسة ، وبالتالي ، هو احد الأدوات الضرورية لضمان ألا يصل شعبنا الى نتيجة ما و الا بعد تفكير ناضج » وه نقاش مستفيض » .

ويؤكد روت أن التمثيل النيابي هو أكثر من بجرد أداة و تمكن الشعب من قبول كلمته حين يكون عددهم أكبر من أن يتجمعوا معاً لقولها ع . وهو في الواقع أداة تدخل الاستقرار ، والتروي ، وحسن التدبير على عملية صنع الفانون الديموقراطية . وهو يقدم العناصر الاساسية للتشريعات الذكية : و النقاش المستقيض ، وتبادل وجهات النظر ، تعديل وتنقيح التشريعات المقترحة على ضوء المناقشات وعاورة عدة عقول ومساهمتها » .

وقد سلّم روت ان حق المبادرة والاستفتاء الشعبي هما مسعيان حيدان لتصحيح بعض الشرور التي زحفت على نظام التمثيل النباي ، شريطة عودة و طريقة التشريع المباشر القلايمة والمهلة والفاشلة » ، مع و اصلاح واحدة من اقل نظريات روسو قابلية للنطيق . فالنشريعات المباشرة تلفي النقاش ، والحوار ، وتبادل وجهات النظر والتصويت ، والنبية . اضف الى ذلك ، التي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق كيانات نباية . اضف الى ذلك ، التي المنتربعات المقترحة ، والانتباء ، والمرفة ع لتقرير ما اذا كانت ستؤدي المغرض منها . لذلك فإن التصويت المباشر على التشريعات بنحرف بحكم العادة و عن الاهداف المعلن عنها لهذه الاقتراحات ، وتذكون التنجة و تشريعات جاملة ، وطائشة لها نوايا حسنة نماما » .

وأثمن ما في نظامنا النيابي ، كيا رأى روت ، هو بجلس الشيوخ ، والذي بات يتهدده اجراه تقدمي اخر - الانتخاب المباشر للشيوخ . ( وهذه حضنة من التمديلات الدستورية التي ايمدها التقدميون ، ووافقت عليها الأمة ؛ واصبحت التعديل السابع عشر في الدستور ) . وكان روت من المعارضين الرئيسيين للتمديل ١٧ الخاص بمجلس الشيوخ خلال المراصل الاخيرة للنظر فيه عمام الماد ، وتعتبر كلماته التي القاهما في معارضة هذا التعديل ، من قبل الخصوم والاصدقاء على حد سواه ، من اكثر الاراء تفكراً وتأثيراً من بين الاراء القليلة التي طرحت .

واعتقد روت ، ان الضغط للمطالبة بانتخاب الشيوخ مباشرة ، جاء نتيجة للانطباع السائد بأن مقاعد المجلس يتم الحصول عليها دائياً عن طريق الرشوة وغيرها من الوسائل الملتتوية لمدى الهيئات التشريعية للولايات. وكان روت يعلم بأن هذا الانطباع لم يكن بلا اساس . فخلال تولي روت لتصبه دعي مجلس الشيوخ لبحث مسألة طرد السيناتور وليم لوريم. ، وإلذي كمان في حكم المؤكد انه انتخب بأصوات مشتراة في الهيئة التشريعية لمولاية الينوي . وفي حين صوت معظم الشيوخ الجمهوريون ضد الطرد ، فعل المكس منهم ناشد روت المجلس و ان يطهر نفسه من نتائج هذه المؤامرة الدنيئة ضد استقامة ونقاء حكومتنا » ، لأن قضايا من هذا النوع و تبعد شعبنا عن الثقة بالحكومة النيابية التي اسسها الاباء » ، و وتدفع يخطوات واسعة نحو تغيير نظام حكمتنا » ، و وتممل قطاعاً كبيراً من بلادنا بعيداً عن وسائل الدستور القديمة » .

وقد ناقش روت أن التعديل السابع عشر للدستور قد يكون بالفسط و تغييراً في نظام حكمنا و . وبني معارضته على رفضه ، من حيث المبدأ ، الاساءة الى هبية الدستور امام الشعب . كما تعلل بأن الانتخابات الشعبية للشيوخ ولا تنسجم مع البنية الاساسية للمجلس . فقيد هدف المؤسسون الى أن يكون مجلس الشيوخ و غير متماثل بقدر الامكان و مع مجلس النواب . فأعضاؤه يتنخبون لفترة اطول ، وله طريقة عنلفة رغير مباشرة في انتخاب ، وصدووليات غنلفة عن مجلس الشيوخ أن يتماعل سنة بسنة مع تحركات الرأي والشاعر الشعبية . وقد قصد من عجلس الشيوخ أن يكون مصدر الاستقرار ، والاعتدال الأول ، وقبل كل شيء ، التشاور في النظام الاميركي ـ من الامور الاساسية لتصحيح ميل الديموقراطية نحو من تشريعات غير حكيمة . وقد نتبه واضعو اطر الدستور الى و أن ضعف الديموقراطية يكمن في احتمال تعرضها لتغييرات مستمرة . كما تنبهوا لل ضرورة اشراف رأي ثان يتسم بالجد والاعتدال ؛ لذلك أوجدوا مجلس الشيوخ الصدورة للصغرة لمخطط واضعي الأطر الدستوري لتقيد الديموقراطية راحفاظ على اعتداله المستوري لقيدة الديموقراطية والحفاظ على اعتداله الدستوري لتقيد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها . الدستوري لتقيد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها . الدستوري لتقيد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها . المستوري لتقيد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها . المستوري لتقيد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها . المستوري لتقيد الديموقراطية والحفاظ على اعتدالها .

كما ان حدود الدستور قد وضعتها الديموقراطية الاميركية لحماية الواطنين من انفسهم كلها اندفعوا لاتتهاك قواعد الددالة الأساسية ، لذلك انشأ الدستور مجلس الشيوخ لحماية الديموقراطية الاميركية من نفسها في من القوانين المطلوبة بموجب الدستور .

واكد روت أن الانتخاب الشعبي المباشر للشيوخ صيجعل من مجلس الشيوخ شبيعاً مبيعاً لمن بهل الشيوخ شبيعاً مبيعاً بمجلس النواب ، وبالتالي ستفقد الديموقراطية و الراي الثاني المتسم بالجد والاعتدال » ، وقد لا يكون الرجال و المؤهلون بشكل خاص من ناحية الصفات والتدريب انتقديم نوع الحلامة المطلوب لمجلس الشيوخ مياين لحرض الانتخابات من اجهل المنسب ، وقد بمنتجوا عن اخضاع انفسهم و للاحداث الكرية ، والجهد والنزاعات السياسية » التي تصاحب الحملات السياسية عادة » . و للاحداث الذي يتوجب علمه أن يوضع و لجموع الشعب كل عمل ينجزه أو كل تسوية يتمها » . قد يكون أقل ميلاً لمعملات السياسية عادة » . قد يكون أقل ميلاً لمعملات السياسية المتصلة للجمهور ، والمزاج العام وبدأ يفقد مجلس الشيوخ و ميزة المنافقة ومقارنة وجهات النظر والنسويات النساطة ، والانصات ودن تحير لوجهات نظر زملانا ، والتي يساس الحوار السياسي » . وقد خني روت أن يميل عمد سالشيوخ إلى أن يضم شخصيات سياسية شعبية ، وأن يقل عمد من يضمهم المجلس من

درجال الدولة المخضرمين ، الذين لـ ديهم و المكانة وسداد الـرأي اللذان يشتمل عليهـــا لقب
سبناتور » .

ومن ثم ، ناقش روت ، ان المبدأ النبايي بشكل عام ، وعملس الشيوخ بشكل خاص ، كانا أداتين دستوريتين ضروريتين لتلطيف التوجهات الديموقراطية نحو التشريعات غير الحكيمة ؛ فحق المبادرة ، والاستفناء الشعبي ، والانتخاب المباشر للشيوخ قد يغير كثيراً في هذه الادوات ، ويظهر حماقاتهم ضد ما يفترض انهم يحموه . كيا عرف روت ان في الديموقراطية توجه اخطر من الحماقة ، وهو الترجه نحو الاستبداد ، او سلب الحقوق الاساسية لملاقلية من قبل اغلبية قرية متأججة المشاعر . ومن حسن حظ اميركا ، ان المؤسسين قد اتخسلوا اجراءات دستورية واقية ضد ذلك النوجه الديموقراطي : ولسوء حظ اميركا ، فإن برنامج روزفلت للاصلاح الدستوري يضرب تلك الاجراءات الواقية .

رأينا أن روت قد بنى فهمه لنظام الحكم الاميركي على فكرة أن للمواطن الفرد حقوقاً معينة لا يمكن التنازل عنها- وأن مهمة الحكومة هي ضمان تلك الحقوق . واعلان هذه الحقوق قلبل الفائدة ما لم تدعمه و قواعد عملية عددة تعطي للمبدأ فاعليته . والتهديد الرئيسي للحقوق ، في اميركا الديموقراطية ، ينيع من سلطة الإكثرية على الفرد ، لذلك يفرض الدستور تمديدات معينة و على الشعب صاحب السيادة » . ويستني جمع وكالات الحكومة الشعبية من سلطة فعل اشياء معينة قد تدمر أو تفسد حقوق الفرد التي لا يمكن التنازل عنها . ويوضع الدستور ، من خلال الحدود التي يفرضها على الحكومة والتي عبر عنها في و رثيقة الحقوق » . والتعديل الرابع عشر المحدود ، أن و الحقوق لا تستمد من أنه الكرية ، وليست في متناول أنه الكثرية ، وفوق المجازة والحرية والسبي للسعادة » . وأنه و من مفاخر الحكم الذاتي الاميركي انتا بفرض الحدود على الدستور تحمي ذلك الحق حق ضد انفسنا » .

وقد لا تتخفي حتى الحدود الدستورية الموضوعة بدقة لشكم سلطة الاكتبرية على حقوق الافراد ، لأنه و لا يمكن لمجرد قواعد مكنوية على الورق أن تقيد القوى العاسمة للطبيعة البشرية المتسلطة » . وهكذا فإن المؤسسين اضافوا تشريعاً مستقلاً لنظام حكومتنا ، لفرض و احترام الحدود الدستورية » ، اما التفنية المتبعة لقرض هذا الاحترام فهي و المراجعة التشريعية » والتي تعطي المحاكم ، وحاصة المحكمة العليا ، سلطة تقرير ما اذا كان » تشريع قانون ما من قبل الكونجوس لا يتفقى مع الدستور ، او تشريع قانون من قبل احدى الولايات مخالف للدستور ، وياثنائي لا يعتبر فانوناً ،

وفرض الالتزام بالحدود الدستورية بوسائل قضائية مفيد بشكل خاص للديموقراطية ، ولان المحاكم مستقلة ، فهي مبنية بـطريقة تصرفا عن الـدوافع الصابرة التي تقـود الاغلبيات لانتهـاك الحقوق . وفي الديموقراطيات ، غالباً ما تظهر حالات تثير مشاعر سياسية حـادة : و هناك اهتيـاج شمعي عظيم ، ومصالح ملحة » ، « ورغبة قوية بانخاذ القرارات التي تتفق ووجهة نظر الانصسار السياسين » . ولحماية الحقوق في مثل هذه الظروف ، فرض المؤسسون « على الحكومة التي تسعى لتجارز هذه الحقوق تحت ضغط المصلحة او الانفعالات الانية ، هيئة من الموظفين العامين تكبحها بحكمها الذي لا يتأثر بالمصالح او انفعالات الساعة » . « فالمحاكم ، والمحاكم فقط ، تستطيح الحفاظ على حقوق الاتفية والعمل بما يفرضه عليها ضميرها ، وليس رغبة الاكثرية » .

وكانت المحاكم المستقلة ، بـالنسبة لـروت ، الحصن الذي لا غني عنـه للحقوق الفرديـة والحدود الدستورية ، ضد الخطر الديموقراطي المحتمل والماثل دائماً في استبداد الأكشرية . واقعامة نظام من القواعد الأساسية ، يعهد بها في التصريح عنها والحفاظ عليها لهيئة قضائية محايدة ، ، هو بالفعل و مساهمة كبرى من جانب اميركا لفن الحكم الذاتي بين الناس ، ؛ ولا عجب بعد ذلك من الزعاجه العميق لتأييد روزفلت لحق اقالــة القضاة بــاستفتاء شعبي ، والغــاء القرارات التشــريعيــة والقانونية . ( وقد كان منزعجاً بما فيه الكفاية من شرط يقضي بطرح قوانين على الاستفتاء العام في مسودة القانون الجديد الذي قدمته اريزونا ، وقد صوت ضد انضمام تلك الولاية الى الاتحاد عام ١٩١١ ؛ كما انزعج الرئيس تافت من ذلك الشرط ، إلا أنه صوت لمشروع القانون الذي جعل من اريزونا ولاية)، اما روت فاعتبر ان حق الاقالة والغماء القرارات التشريعية والقبانونيـة باستفتـاء شعبي قد يدمر استقلال القضاء ؛ فلن يكون هناك قاض مستعداً لحماية فرد ، او اقلية لا يقيم لها احدُ وزناً ، ان كان قراره عرضة للالغاء باستفتاء شعبي أو ان يكون هو نفسه عرضة للعزل . فهِذْه و الاصلاحات ، التقدمية ، لم تكن تقدمية على الاطلاق ؛ وقد لا تكون اصلاحاً بـل و انحلالًا ، لأنها تستخف بالمبدأ الاميركي العظيم في الحكم ، اي ، • العـدالة فـوق الأغلبية . . فـإذا امكن للاغلبية ان تقرر ـ في كل قضية على حدة، ما اذا كان عليها ان تلتزم بحقوق الفرد او الدستـور ـ وهو ما تعنيه هذه و الاصلاحات ٥ ـ فإنه لا معنى للحديث عن حقوق او حــدود دستوريــة ؛ لأننا بذلك و نقيم حكم الانفعالات ، والتحامل ، والمصالح الانية ٥ .

وكيا هو الحال مع الاقتراحات الحاصة بعق المبادرة ، والاستفناء الشعبي ، والانتخاب المشير ، والاستفناء الشعبي ، والانتخاب المباشر للشيوخ ، فقد اظهر الترويج لحق اقالة القضاة ، والفاء الاحكام القضائية باستفناء شعبي و الضعف الذي ختي منه ، أصدقاؤنا المفكرون في الحكومات الحرة في مختلف انحاء العالم ، اكثر من اي شيء آخر أي الحاجة الى ضبط النفس الذي يمنع جماعات كبيرة من الناس . . . من تحطيم حواجز النظام عندما تعترض مصالحهم الانبة » .

وقد اعترض روت على التغييرين الدستوريين اللذين اقترحهما روزفلت ، لأن كل واحد منهما يضعف او يدمر ، بطريقته الحاصة ، اداة سعت الديموقراطية الامبركية من خلالها لتبقى امينة على الحدود الدستورية ، وبالتالي امينة على الحرية الفردية التي وعد بها اعلان الاستقلال . واقتراحات روزفلت تـطرح ، من مجموعها ، تهديداً أعظم للديموقراطية وضبط النفس ؛ وتوحي للشعب الامبركي بأن هناك خللاً أساسياً ، من نوع ما ، في الدستور ، تجمله غير جدير بلذلك الاحترام العميق الذي حمله الشعب الاميركي له . واعتقد روت ، ان اضحاف ذلك الاحترام يتطلب تدمير القواحد الصحيحة للاعتدال الديموقراطي : أي الحس الجماعي ، والانضباط المذاتي ، وضبط النفس التي يمارسها المواطن الفرد ، نتيجة مراعاته لحدود الدستور ، لدرجة تصل حدّ التقديس .

لقد شارف الاميركبون على القرن العشرين وهم و يحترمون مناهجهم وتقاليدهم الحكومية المورقة والهامة لضبط النفس، إلا أن الحركة التقلعية كانت تجدد بالانتقاص من ذلك الاحترام المورقة والهامة و والتبجيل للمستور . والاعتداء الذي تمثله التغييرات التي قدمها روزفلت لا تترك مجالاً للشك في ذهن المواطن من أن الدستور ليس تلك الوثيقة المقنسة . واقتراحاته تحيل الى اضحاف وتدمير تلك المالة من المهابة التي يتمتع بها الدستور ، والتي ربت في المواطن ذلك الانضباط الذاتي الشعروي للديموقراطية . وبالتالي ، فقد اختار روزفلت طريقاً مختلفاً تماماً عن الطريق الذي وصفد روت بأنه و الواجب الاسمى والمائل دائماً و للقائد الاميركي : أن يصون ويرعى . . . لدى الشعب الايمان المطلق في القيم الساحية لقواعد الحق المعظيمة التي لا تشائر بالمشاعر الشخصية وتشكيل الاساس في نظامنا المني على القائون » .

عا تقدم ينضح بأن الخصومة بين روت وروزفلت حول موضوع علاقة الديموقراطية بالدستور 
كانت جوهرية . ويتضح بالتالي ان وصف روت بالمناهض للديموقراطية ، او « المستشار ضط 
الشعب » ، لم يكن صحيحاً بأية صورة من الصور . ومن المؤكد ان روت لم يشارك روزفلت ايمانه 
غير القابل للنقاش في الشكل الديموقراطي للحكومة . وقد آمن روزفلت بأن الشمب الاميركي قد 
وصل الى نقطة لا يجتاج معها الى « ادوات خارجية » لتضرص عليه « ان يعطي حضوق الاقليات 
وصل الى نقطة الا يحتاج معها الى « ادوات خارجية » لتضرص عليه « ان يعطي حضوق الاقليات 
الاحتمام الذي تستحقه » . وعلى المكس من ذلك ، اعتبر رلوت الديموقراطية بمشابة الشكيلة 
المقدة للحكم ، وهي حساسة بشكل خاص للاتفعالات واللوافع التي تسيطر على الطبيعة 
البشرية ، وهي لذلك الدين عبد الكحج والتهنة . واضت الوات مستورية مثل مجلس الميوخ 
وفي اميركا ، كان الدستور هو مصدر الكحج والتهنة . واضت الوات مستورية مثل مجلس الميوخ 
وقا اميركا الذي يستم بالحد والاحدال ، الذي بلم نوازع الديموقراطية نحو اصدار تشريعات 
حقاه ، وادوات اخرى مثل المحاكم التي عملت على حماية الحرية الفردية ضد نوازع الديموقراطية ،

لفرض استبداه الاكترية . والاحترام للمستور ـ ذلك الايمان الشعبي اللذي تجاوز نطاق ه الرأي المرجع » ودخل نطاق ه القداسة » ـ هو الذي غلى انضباط المواطنين ، الضروري للمديوقراطية . والمستور وحمده كان مصمدر ه الانضباط اللذي هو الضمرورة العليا والفضيلة السامية في كمل ديموقراطية » .

ويجدر ألا نحسب ان الحلاف بين روت وروزفلت كان خلافاً بين الديموقراطية ونقيضها ، والصحيح ان روزفلت اراد ان يكون الشعب السيد المطلق للدستور ، في حين اراد روت ان يكون الدستور هو السيد المطلق على الشعب . ويؤكد روت ، انه لا يمكن للشعب ان يكون سيد نفسه المطلق إلا اذا كان الدستور هو السيد المطلق على الشعب .

# انتخابات العام ١٩١٢ : الصراع حول الدستور

بالنسبة لانصار الحكومة اللستورية ، فإنه بما يرهق الاعصاب معرفة كم كانت اميركا قريبة في العام ١٩٦٢ من جعل الشعب و السيد المطلق ، للدستور . فداخس الحزب الجمهوري - وهو حزب الاغلبية في ذلك الحين . انشات قوى اصلاحية قوية في عام ١٩٩١ الرابطة الجمهورية القومية التعرض على اتباء الحزب برنامياً بسيطاً من خس نفاط : انتخاب بحلس الشيوخ مباشرة من الشعب ، وتسمية المندورين لمؤتمر اختيار مرض الرئاسة مباشرة من الشعب ، وتسمية المندورين لمؤتمر اختيار شميع ، وقانوا تشريعيا بخصوص للمارسات الفاسدة . كيا عبرت الرابطة عن اقتساعها بان الفاسدة . كيا عبرت الرابطة عن اقتساعها بان

وبدأ اعضاء الرابطة في البحث عن مرشح يخلف الرئيس و الرجمي ، تمافت ، وتطفعوا في البداية الى روبرت م . لافوليت ، ثم تحولوا ـ بعد ان احرج بالفعل برنامج الرابطة - الى روزفلت . وبوجود روزفلت صاحب الشعبية الواسعة على رأس القوة التقدمية ، بعدا انهم سوف يسيطرون على الحزب الجمهوري حتماً ، واستخدامه كأداة لدفع الإصلاحات الدستورية . ولو كان هناك انتخابات الولية مباشرة للرئاسة عام ١٩٩٢ ، لما كان هناك من شك في ضور التقدميين : ففي الانتخابات الاولية للرئاسة التي جرت على مستوى الولايات فاز التقدميان روزفلت ولافوليت على المنافظ تافت بادرة اصوات يعادل ٢ الى ١ .

وبسيطرة قوى الاصلاح على الحزب الجمهوري ، لم يكن هناك ادن شك ان البرنامج السياسي للحزب سوف يماثل ذاك البرنامج الذي وضع قبل عام من قبل حزب روزفلت التقدمي : بدأ البرنامج بالتأكيد المعتاد على ان و الشعب هو سيد الدستور و ، ثم مضى في المصادقة على برنامج الرابطة التقديم ذي الحمس نقاط ، وأضاف مطالب تدعو و لوسائل اسهل واسرع لتحديل الدستور الفدرالي و ، والفاء القرارات التشريعة باستفتاء شعبي . وليس من الصعب تصور المصير الذي تعهد ببرنامج سياسي كهذا .

وقد كانت الرغبة في حماية الدستور من ذاك المصير ما قاد روت وعدد من الزعماء الجمهوريين

البارزين - امثال السيناتور لودج ، وجورج ماير ، وهنري متيمسون ، ونيكولاس لونغ ووت - الى الانشقاق عن روزفلت والالتفاف حول تافت عام ١٩١٣ . وينظر المؤرخون الى التصدع الكبير بين روزفلت وتافت في ذلك العام من زوايا عمدة . فالمؤرخون عادة يلقون الضوء على ه الصراع الشخصي » يين الشخصية بين المتخصية المتنافضية بين المتخصوب المينولوجي » للخلاف ، فالمحتفقة التابقول التقول المتحقوب على المتحقوب المتحقوب المتحقوب المتحقوب على المتحقوب المتحقوب على المتحقوب عن المتحقوب المتحوب المتحقوب المتحقوب المتحود المت

ولم ينشق روت عن صديقه المقسرب والعزيسز ، إلا بعد ان اعلن روزفلت انه يؤمن و بالديوقراطية البحتة ۽ . اي بعد ان تخل روزفلت عن مبدأ القيود الدستورية على الديوقراطية . وقد كان هذا قراراً صعباً ومؤلاً لروت ، فقد أسر لصديق له ، قائلاً و اني اهتم لمنزر من صدرية شيودور روزفلت ، اكثر بما اهتم لجسد تمافت كله » . وكتب بعد عدة سنوات بأنه اضطر الى الانشقاق عن روزفلت ، و بعد ان خرج علينا روزفلت بالالغاء القضائي يموجب استفتاء في خطابه في كولوميوس . . . وكنت معارضاً لذلك الافتراح تماماً . لأنه قد يغير جميع القواعد الدستورية لحكومتنا . ولا يمكن ان أؤيد روزفلت في هذا الأسر ء .

واتخذ هنري كابوت لودج ـ وهو صديق قديم وعزيز لروزفلت ـ قراراً حؤلماً عائلاً بالانشقاق عن روزفلت بسبب موضوع الحفاظ على الدستور . وكتب الى روزفلت قائلاً انه لم يصدر اي قرار سبب له هذا القدر من و الحزن والتعاسة ، مثل هذا القرار ، إلا انه يعارض و السياسات التي اعلن عنها في كولموموس . . . بالنظر للتغييرات التي ستحدثها في دستورنا ومبادىء حكومتنا كها افهمها .

واخيراً ، كتب تافت المذي لم يكن قط سعيداً بالرئاسة - الى شقيقه انه كنان يفكر بالانسحاب بكل سرور من انتخابات عام ١٩٩٢ ، امام ما بدا انه موجة من المشاعر الكاسحة المؤيدة لروزفلت ، لولا و اني شعرت فصلاً اني امثل قضية الشعب ، واني امثل قضية الحكومة الدستورية ، واني امثل قضية الحرية التي ينظمها القانون » . كما شعر و بأن مصبر الحكومة الدستورية كله دان في خطر » .

والحلاف بين تافت وروزفلت في العام ١٩١٢ ، يجب ألا يفهم أنه و صراع شخصي ه ، او انقدام بين تافت وروزفلت في المام ١٩١٦ ، يجب أهد من تلخل المدولة a . بل يجب فهمه عمل أساس انه خلاف مبدئي حول مسألة مدى ديموقراطية المستور . وكان هذا واضحاً لشادة قوى تافت ، كها سبق ورأينا . وكان واضحاً أيضاً لروزفلت ، الذي كتب بعد الحملة بفترة قصيرة ان المرضوع الذي اثير في خطاب كولومبوس كان بسيطاً : وهمل تؤمن بحكم الشعب ؟ ان كنت

كذلك ، فأنت معنا . وان لم تكن ، فأنت ضدنا ۽ . ( والقول بأن المؤرخين لم يفهموا انقسام عام ١٩١٢ بهذه الطريقة ليس مستغرباً ، لائهم ينكرون عادة امكانية نشوب انقسامات سياسية مبدئية من ه أي ۽ نوع ، ويؤمسـون الانقسام عل سبب و لا صلة له بالموضوع ۽ مثل الدستور ) .

وبالنسبة لروت ، كانت الضرورة السياسية المركزية في انتخابات عام ١٩٩٧ ، ابقاء الحزب الجمهوري غلصاً لفكرة الديموقراطية الدستورية \_ حتى وان كان معنى ذلك هزيمة الحزب في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر . وكتب لصديق له و لقد افترضت بالطبع ، ان نفوذ روزفلت قد يتزم المرشح الجمهوري . إلا ان هذا لم يبد في امراً مها تجاه واجبنا في ان يقف الحزب الجمهوري بثبات لدعم هزيمته في الانتخابات . لذلك سمى روت الى ابقاء المؤسوع الدستوري ماثلاً امام الشعب : وكتب ، و المؤسوع الوحيد الدي يعنى الحديث عنه » ، و هو التغيرات التي تهد نظام حكمنا » . وقد رفض ان يقوم بدور الداعية لتلق ، بلان ذلك كان سيعره الى المقارنة بين سياسة تاقت وادارة روزفلت ، وفقى ان يساهم في النزاع على الرئاسة . وفقى ان يساهم في جهود تافت و بعرض وجهات انظر الدستورية المحارضة لتلك الملن عبا في خطاب كدولومبوس ومنافشتها ، والتأكيد على الطبعة الملمرة والمهاكة لتلك الاراء » .

لذلك ، بدأ روت في الطرق على برنامج روزفلت الراديكالي للتغييرات الدستورية ، وعندما ظهر في مؤتمر الحزب الجمهوري في ولاية نيويورك عام ١٩١٢ ركز ملاحظاته على الاقتراحات الحاصة بحق تنحية القضاة والفاء التشريعات باستفتاء شمعي ، والسبب ، و افي اعتبر انها ذات اهمية عيزة وساحقة ، . و فعلى صلعة واستقلال القضاة تعمد ادامة هذا النظام القائم على ضبط النفس ، الفروري لنشر العدالة واستمرار مؤسساتنا الحرة . وقال ، المحاكم الحرة فقط تستعليم فرض ه بمادى، السلوك الصحيح المعلن عنها ، والتي ادرك المؤسسون انها ضرورية للسيطرة على الناس وضبط دواقعهم . وكل من يكسر ضوابط تلك المبادئء الحاللة معتمداً على الاغلبية يقر من الفرورة الى الفوضي والاستيداد ،

وجاءت الفرصة السانحة لروت للفت ننظر الشعب الى موضوع الدستور من كونه رئيساً للمؤتمر الجمهوري القومي عام ١٩١٧ . وحافظت قبضة روت الثابتة وحضوره القوي في المقر على المؤتمر العاصف من الانهيار واللجوء الى الصراع المسلع ، الذي تنبأ به المعديدون . والأهم من ذلك ، هو خطابه الرئيسي ، حيث ذكر الحزب انه يقف ، قبل كل شيء ، لمدعم فكرة الحمدود الدستورية ، والديموقراطية المنضيطة ذاتياً .

والخطابات الرئيسية في المؤتمرات الحزبية ، تكون في العادة ، خطب مؤيسة دون مواربة ، تهدف فقط لحشد التاييد للحزب ضد الحزب المنافس . إلا ان خطاب روت الرئيسي كمان غير عادي ، وكها لاحظ المؤرخون ، تركز الخطاب على روزفات بدل الحزب الديموقراطي المنافس . وكمان مهتماً بانقاذ الحميزت الجمهوري من تلك الهرطقة اكثر من اهتمامه بالحشد لتحقيق نصر سيلمي . واعلن ، ولن نعتلر للمؤسسات الاميركية » ، ونحن نستعيد بامتنان ذكرى الرجال العظام الذين اوجدوا النظام الدستوري الاميركي . . . فنظرتهم الثاقبة لنواحي الفوة والضعف في الطيعة البشرية ، وتجنبهم الحكيم لكمل الاخطار التي اسقطت كل المحاولات السابقة لا العامة حكومات شعبية . . . . ودعا روت الحزب الى الالتزام بشيريعات تقديمة قوية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، إلا أنه اصر على و الخفاظ على تلك القواعد العنظيمة في السلوك الصحيح الذي بسعده اباؤنا في فرض حدود على الدستور » . وقد كان الدستور و عهدا مسامياً بان تقف بين الفرد الضعيف والشعب . . . تلك المباديء الخالدة في العدالة » الواردة فيه . وان لا يقوم الحزب بأية اصلاحات قد تضعف الكرابع المذاتية التي عبر عنها المستور ، والواقع أنه يكبر بالحزب الجمهوري خاصة لا يضعف الكرابع المذاتية التي عبر عنها المستور ، والواقع أنه يكبر بالحزب نظام الرق البشري الذي اقرته الأغلية وقسكت به » . وبدلاً من السعي لزيادة ديموقراطية الدستور ، علينا ه ان نبحث عن القوة والحكمة للتزم بالدستور في مواجهة ايام ضعفنا وضلانا » .

في العام ١٩١٢ رشح الجمهوريون تمافت لانتخابات الرئاسة . وجاء ذلك بعد ضمان الاغلبية وبعد سلسلة من الاحكام ، التي دار حولها جدل عنيف ( قرر روت بعضها ) والمتعلقة بالطعن ببعض المندوين . بما حدا بروزفلت واتباعه من التقدمين الى الاندفاع خارجين من المؤتمر وقد مقدوا المرم على تشكيل الحزب التقدمي ، واتبحوا المؤتمر الجمهوري انه يمثل النظرية المناهضة للديموراطية في الحكم بالذات ، ومعارضة الإصلاحات الدستورية التي بدفون الى تحقيقها .

وفي الخطاب التقليدي باشمار تافت بقرار تسميته مرشحاً عن الحزب لانتخابات الرئاسة ، المع روت الى الشرخ المعبق في الحزب ، إلا انه ناشد الاميركيين تفهم ان ذلك الانقسام يذهب لما هو اهم من الشخصيات او السياسات المعنية . واصر ان اعادة تسمية تافت للرئاسة و لها دوافع اكبر من عجر التعبر عن الاختيار بين زعيمين غتلفين من زعياء الحزب يمثلان الفكرة ذاتها » . والواقع ، انه قال لتافت و لقد تم ترشيحك لائك تقف موقفاً جلياً من بعض المبادىء الفصرورية والثابتة التي يتمسك بها الحزب الجمهوري . فانت تؤمن بالحفاظ على حكومة الولايات المتحدة الدستورية » . وقد كان تافت متعاطفاً مع قواعد السلوك و التي وضعها الشعب الاميركي من اجل ارشاده وتقيده بالحدود الدستورية » ؛ و وازالة هذه القواعد الانضباطية لن يكون تقدماً ، بل تراجعاً » .

وبقبول نافت الترشيع ، فقد اقر بأن تسميته للرئاسة تبين نيّة الحزب الجمهوري في الوقوف الى جانب الدستور ، وضبط النفس الديموقراطي . وأشار الى ان و الحزب الجمهوري يقف الى جانب الدستور كما هو » ، و وقد قبل ان هذا ليس موضوعاً في هذه الحملة ، لكن يبدو لي انه الموضوع الاسمى . . . والحزب الجمهوري هو نواة الرأي العام الذي يجد تقدماً وتطوراً مطرداً على أسس سليمة واميتة في ظل الدستور . . . وهو يؤمن بالمحافظة على استقلال القضاء . . . » واكمد تافع ، نا على الشعب الاميركي ان يعي ان الموضوع المطروح امامه عام ١٩١٣ هو وما اذا كان

علينا التمسك بتشكيلة حكومتنا النيابية الدستورية الشعبية ، على اسس سليمة دائمية . . . ، ، م ام لا .

وفي الحقيقة ، ان تافت وروت كانا يعرفان ان قضية الحلاف بين الحكم النيابي الدستوري ، وحكم الأغلبية غير المحدود ، قد سويت بفوز تافت في مؤتمر العام ١٩١٣ . ولهذا كان في مقدور ورحت ان يقول ، و اعتقد ان تافت كان مصيباً في بيانه الذي القاه بعد المؤتمر مباشرة من ان نتائج المؤتمر كانت اهم من مسألة الانتخابات » . و قالة الحزب الجيمهوري الهائلة خرجت من ابدي مؤيدي التغييرات الدستورية الراديكالية ؛ ومنع روت والآخرون الحزب من ان يقع تحت سيطرتهم ليتحول الى المبادئ الدستوري » . و وغم ان الحزب قد واجه هزيئة عقفة في الانتخابات العامة ، فإن دوع لم يقلب الموتري » . و وغم ان الحزب قد واجه هزيئة عقفة في الانتخابات العامة ، فإن ايضًا ان روزفلت والقون الإلا انه يعني ان تافت لا يستطيع الفوز - إلا انه يعني ايضًا أن روزفلت والقوى المؤيدة للتغير الدستوري لا تستطيع الفوز ايضاً . وكان روت يعتقد بأن النجيء المهم هو ان الحزب الجمهوري سوف يبقى ليخوض انتخابات اخرى ويضوز ، وقد رضي الآن ان يكون الحزب الذي اخترا ان يبقى ء المعارضة المنظمة ضد الاغلبة التي تتحدى حكم المدالة » .

والذي لم يعرفه روت وتنافت في ذلك الحين \_ إلا انهها تمنيا حدوثه \_ هـو ان الحلاف بـين الحكم النيباي الدستوري وحكم الأغلبية غير المحدود قـد بت فيـه لصـالـح التنوازن في القـرن المشرين . وكان فوز وودرو ويلسون في انتخابات ١٩١٧ امراً مؤسفاً بالنسبة لـروت ، لكن ليس مأسارياً ، طلما ان ويلسون لا يناصر ذلك النوع من الاصلاحات الدستورية الراديكالية التي حملها روزفلت . والحقيقة ان صحيفة نيويورك تايمز المؤيدة لتافت فـشرت نتيجة الانتخابات النهائية عـام 1٩١٧ على انها و صوت ضد الراديكالية والتحريض » ، ومن إجل انتخاب و رئيس محافظ » .

وما ان حلت انتخابات نصف الفترة الرئاسية عام ١٩١٤ ، حتى بدأ الحزب التقدمي في التخلي عن برناجه في المراجعة المستورية . فغي تلك السنة ، وفي ولاية نيويورك انزل تقدميو روزفلت قائمة من المرشحين الذين اسقطوا حق الالفاء باستفناء شعبي الذي روجوا له في البيان الانتخابي التقدمي عام ١٩١٦ . ويبدأ الصلده ، كتب روت الى تأفت : « سيدل روزفلت بالطبع مجهدواً عظيماً لمنع نجاح الحزب الجدمهوري ، لكن ذلك أن يتم إلا بتأييد انتخاب رجال بمن استنكروا هجومه على نظامنا الفضائي . والمفهوم الوحيد لذلك ، هو أن نصرنا قد تحقق » . وما أن ماتخابات العام ١٩٦٦ ، حتى كان أطلب التقدميون قد عادوا الى الحظيرة الجمهورية » وكانوا مستعدين لدعم شاراز ايفانز هبوز لنصب الرئاسة ـ وهو رجل لديه سجل تقدمي محروف لكنه كان مؤيداً فوياً للمستورية المحدودة .

وهكذا ، بدأ ذلك المذ الـرهب من المشاعـر المؤيدة لـلاصلاح الـدستوري الـراديكالي في التراجع ، صنـذ لحظة فشله في اكتسـاح المؤتمر الجمهــوري عام ١٩١٢ . ولم يحــدث خلال الفــرن المشرين أن عاود حزب الأغلبية مناصرة برنامج يدعو الى تعديلات دستورية كاسحة ومنظمة باسم جعل الشعب ( السيد المطلق للدستور » . واحجم فرانكلين روزفلت ، حتى في اثناء ازمة و الركود العظيم » ، وفي مواجهة المحكمة العليا التي وظفت الدستور بحرية ضد ببرامجه ، عن القبول أن مواجهة دستورية واسعة كانت ضوورية . والواقع ، أنه كان حريصاً على شرح أن ببرنامجه كان متوافقاً مع الدستور ، وإنه كان سيتقذ ذلك الدستور . ورغم أن الولايات المتحدة واجهت مطالب للم نهاية لها من التعديلات الدستورية في غتلف أنحاء البلاد ، إلا أن الأمة لم تواجه مرة اخرى تلك التركيبة المؤلفة من برنامج متطرف يدعو لتغييرات دستورية مع دعم شعبي واسع مثله روزفلت عام 1918

واذا ما نظرنا الى مجرى التاريخ الامبركي منذ العام ١٩٩٦ ، فلا يسع المرء إلا ان يقدر اعظم تقدير وجهة نظر روت من انه كانت هناك اهمية خاصة لعقد المؤتمر الجمهوري في ذلك العام . وقد نجع روت واخرون في حشد الحزب الجمهوري حول الدستور ، وردوا بذلك اكبر تحد شميي منظم في القرن العشرين . وقد كان ذلك انجازاً ، جمل هزيمة الحزب في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر من ذلك العام امراً لا قيمة له ، حسب اعتقاد روت . وقد لا نبائخ اذا قلنا ان فروز الخديدة في هذا الحزب الجمهوري عام ١٩١٦ ، قد قرر تهائياً ، بأن عل الأمة حل مشاكلها المحيرة الجديدة في هذا الخزب الجمهوري عام ١٩١٦ ، قد قرر تهائياً ، بأن عل الأمة حل مشاكلها المحيرة الجديدة في هذا الأطبية . وقد تجرى تعديلات معينة على الدستور خلال العقود اللاحقة ، وكل النواع النفسير الو حد بعيد ، كها هو ، وكها وصلنا من المؤسسين ، ويدعو كل جبل بأن يفهم من جديد معانية .

# تقييم فن ادارة الدولة عند روت

واخيراً ، كيف يمكن تقييم مساهمة اليهو روت في السياسة الاميركية ؟

ليس من الممكن القول ان روت ساهم بشيء جديد او فريد في فكر الأمة السياسي . فهو لم يجاول و اعادة تفسير ، وثيقتنا الأساسية ، او ان و يعيد تأسيس ، الجمهورية الاميركية . فهذه المشاريع كانت خطرة وغير ضرورية ؛ من وجهة نظر روت ـ مثل المشاريع التي اطاق لها التقدميون العنان بكل اسف . وبالنسبة له فإن الميادي، الصحيحة ، وخاصة مبادى، أنظمة الحكم الحرة ، قد عبر عنها بشكل مبدع اباؤنا المؤسسون في اعلان الاستقلال ، والدستور . وأفضل ما يمكن ان يفعله رجل الدولة الاميركي هو ان يكون مخلصاً لهذه المبادى، ، وان يعمل على ان تبقى الأمة مخلصة لها ايضاً

ويعتقد روت ، ان تلك المهمة ليست ، بأي حال من الأحوال ، بالمهمة السهلة . فالظروف القومية تغيرت بشكل هائل منذ تأسيس الأمة . فقد كان هناك تطور صناعي هائل ، وتركيز عظيم للثروة ، ونمو كبير للمدن ، وتطور في الآلة السياسية ، في الوقت الذي دخلت فيه اميركما القرن المشرين . واستخلص الكثيرون من تغيّر تلك الظروف انهم ه ليسوا بحاجة لايجاد قوانين جديدة فحسب ، بل لأن يعدلوا المبادىء التي قامت عليها حكومتنا . . . . وقد رفض روت ذلك الاقتراح ، لأنه ليس في ظروف القرن المشرين الجديمة شيء يمكن ان يغير المطبيعة البشرية ، بضعفها ، وعدم اكتمالها ، وتأكرها بالانفعالات والدوافع ؛ لذلك ، فإن شيئاً ما لم يغير حاجتنا و لقواعد السلوك الصحيح » ، وضبط تلك النوازع البشرية ، بحيث تتحقق حقوقنا الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها . ويرى روت ، ان من الواجبات الهامة فن ادارة الدولة في القرن العشرين ، هو تكيف قوانينا ومؤسساتنا بحيث تتلام مع الظروف القومية الجديدة ، مع التمسك بالمبادئ، التي قامت قوانيننا عليها .

كها يعتقد روت ، ان من الممكن ايجاد قوانين ومؤمسات جديدة دون الابتعداد عن المبادىء الأساسية ، لأن الدستور مرن بشكل ملحوظ في منع السلطة المحكومة . ويمكن استصدار تشكيلة من القوانين تتناسب مع الظروف الجديدة . كها يجدث مع السلطة الامنية ، على سبيل المثال ـ تلك المسلطة الواسعة والفايلة المتكيف التي ترفعا جمع الدساتير ، والتي يقوم اساسها على الفهم العام الأمور ، وعلاقاتها بضمائات معينة في الدستور عرضة للتعديل دائها حسيا تقرضه الحاجة » . وقال لأمور ، وعلاقاتها من عقة قبل قون من ورت و ان المديد من التدخلات في العقود والملكيات التي كمانت تبدو غير عقة قبل قون من الزمان ، تبدو مطلوبة اليوم بسبب الظروف القائمة » ، ويمكن القيام بها كجزء من المسلاحيات المنوحة للسلطة الامنية . وتتبجة لهذه المرونة في لواتحنا الأساسية ، فلا سبب و للافتراض انه لا يكن استصدار واز تعديله » .

لما تقدم ، يمكن القول ان روت لم يصنف نفسه مع هؤلاء المحافظين التقليديين في بداية الفرن العشرين الذين تمسكوا بأن حرية النماقد ، والحق في الملكية الحاصة التي تخطها الدستور ، المكتمة الطالحة التي تنظم الاتصاد والاوضاع الاجتماعية . وهو يوافق المحكمة العليا صلى قراراتها في قضايا ، ولرضتر ، ي. مي. نايت ، او ، وبولوك ضد قرض المزارعين ، وباعتصار ، لم يكن روت محافظاً مؤيداً لسياسة عدم التدخل ، ولا من اتباع مذهب داروين الاجتماعي . فقد شعر روت بالقلق لأن بعض التشريعات التقدمية قد ذهب بعيداً في تقييد الحقوق الفردية التي لا يمكن المتازل عنها ؛ وهو امر يجب ان يكون دوماً موضع قلق في اسة تقييد الحقوق الفردية الفردية .

وتسمح لنا مرونة الدستور بوضم قوانين تلاثم الاوضاع الجديدة ، دون الحاجة الى تبديل المبادى الأساسية التي جسدها الدستور . فرجل الدولة الاميركي ينجز اسمى واجباته ، في هذا المسدد ، عندما يدرك ، ويشرح ، ويغذي الاحترام لمبادى، الدستور ، ويدربط الشعب بتلك المبادى ، وحسب هذا المتياس في فن ادارة شؤون الدولة ، فإن روت يستحتى مكاناً اعلى من ذلك المكان الذي وضعه فيه المؤرخون ، لأن نقاشه حول الملاقة بين الدستور والديموقراطية ـ وهي

العلاقة المركزية في تشكيلة حكومتنا ـ كان صورة صادقة عن وجهة نظر المؤسسين ، ودفاعاً شعبيـاً بارعاً عنها .

وعلى سبيل المثال ، كان روت عقاً في اصراره على ان المؤسسين كانوا من انصار الحكومة الشعبية ، إلا انهم كانوا مهتمين بعمق بالمخاطر التي تميز الديموقراطية : توجهها نحو الحكومات الحمقاء او المستبدة . وقد ادرك روت وعلم ان المؤسسين قد صمموا الدستور كي يلطفوا ويهدئوا من تلك التوجهات دون الابتعاد عن تشكيلة الحكومة الجمهورية ؛ وكها قال ماديسون ، لقد سعوا لإيجاد و بنية . . . تحمي ، على افضل وجه ، من اندفاع المستشارين القانونيين ، والتجمعات الحزية ، نحو اهداف غير عادلة ، وذلك دون التضحية بالمباديء الجمهورية الاساسية » .

وقد عارض روت بقوة اقالة القضاة والفاء القرارات الشانونية بموجب استفتاء سمعي على أساس ان تلك الاجراءات سوف تعطل احدى آليات الدستور الاساسية للاحتزاز من و التجمعات الحزيية لاغراض غير عادلة a . ورأيه في ان استقلال القضاء ضروري لفرض الفيود الدستورية ضد و انفعالات الأغلبية الراسعة من الشعب a هو انعكاس دقيق لوجهة نظر هاملتون في و الفدرائي رقم ٧٨ ع بأن المحاكم سوف و تحمي الدستور وحقوق الافراد من تأثيرات تلك النزوات المريضة a التي توحي للاغلبية في بعض الاحيان آلا تأخذ في الاعتبار حقوق الافيات .

لقد كان تفسير روت العام لمبادى، الدستور تعبيراً صدادتاً عن نـوايا واضعي اطره ، فقد استمد فهمه عن الطبيعة المعقدة للديموقراطية - والأجهزة المختلفة اللازمة لجعلها اقل تعقيداً - من تعاليم الآباء المؤسسين مباشرة . واكبر تحد سياسي واجه روت - وبالتالي الاختبار العظيم لفن ادارة الدولة لديه - كان اللدفاع عن فهم المؤسسين للطبيعة المعقدة للديموقراطية ، ضد صوجة قدية من الاصلاحات الدستورية مستوحاة من فكرة أن الديموقراطية ليست معقدة . وقد حاول مواجهة التحدي بشهر السلاح في وجه صديقة القديم روزفلت ، عندما وضع الاخير نفسه ، بخطابه عن التحدي بشهر السلاح في وجه صديقة القديم روزفلت ، عندما وضع الاخير نفسه ، بخطابه عن والملاحد على رأس حركة تسمى نفك القيود الفسرورية للديموقراطية . وقد عمل روت على ابقاء الموضوع الدستوري جوهر النزاع بين نافت وروزفلت ، وجاهر بأن جمع القضايا

الشخصية والعامة للحملة تبدو باهتة وبلا معنى مقارنة بموضوع الحفاظ على الديموقراطية اللمستورية المقيدة . وبصغته رئيساً للمؤتمر الجمهوري عام ١٩١٢ وهي مهمة كان من الواضح أنه مستعد لتجنبها لو أن أمراً ما غير المستور كان في خطر فقد قاد الحزب بهدوء ولكن ببئات نصو اعادة ترشيح تافت هو أنه وقف الى جانب الحكومة المستورية . وساعد روت على جما الحزب الجمهوري حول اللمستور ، مذكراً الحزب بأنه ولد من منطق ه معاصة منظمة ضد الاغلبية التي تتحدى حكم العدالة » . والموجة التتعدية الكبرى من الاصلاحات الدستورية الراديكالية تفجرت ضد هذه الدعامة ، وبدأت في التراجع على الفور لتقريأ ، وقد لا يرى القرن مرة أخرى حركة شعبية شاملة بماثلة لاصادة النظر في الاستور المستورية . وقد كان لورت البد الطول في الحفاظ على وقواعد السلوك الصحيح » في المستور ضد لكر كبر عمل ها في في المستور وحسة مقايس روت في فن ادارة الدولة ، التي اعتبرها هو فقسه ملافعة للديموقراطية الدستورية ، وقد خدم الأمة بكل نبل .

ويهدر أن نسأل انفسنا مرة أخرى ، لماذا أذن اعتبر أن روت أبعد من أن يكون رجل دولة ، وأنه يخوض و صراعا ضد النسيان ؟ و والجواب هو ، جزئياً ، لأن المؤرخين قد تقبّلوا تشخيص روزفلت بقوة وطيلة حملة عام ١٩١٦ الانتخابية ، بأن روت وتافت والآخرين الذين دافعوا عن الحدود الدستورية للديموراطية هم في الحقيقة معادون للديموراطية ذاتها ، وحداث وروزفلت على المنافق الرجال و لا يتفون في الحكومة الشعبية ذاتها » . وعندما و يقبلونها، فإنهم يقبلونها على مضض ويسيجوها بكل أشكال القيود والكوابع والموازين بحيث يجملوا سلطة الشعب عدودة وغير على مريض هاتج \_ هو الشعب » .

واكتمل اتهام روت والآخرين بظهور كتاب شارلز بيرد ه تفسير اقتصادي للدستور a بعد حملة انتخابات عام ١٩٦٧ بقليل . ويدّعي مجلّد بيرد ان المؤسسين انفسهم ، وليس روت فحسب ، قد اعتبروا الدستور ه سترة مجانين a للسيطرة على الشعب . وأكّد بيرد بأنه قصد من الدستور ان يكون د نظام كيح وموازنة يمنع بشكل فعال حكم الأغلية بأي شكل كان a . وحسب رأيه ، فإن وثيقتنا التأسيسية لم تكن سوى حاجز مجد للفلة الفنية ضد الكثرة الفقيرة .

وقد تقبل المؤرخون وعلى نطاق واسع تفسير بيرد لنوايا المؤسسين ، وبالتالي ، تقبلوا تفسيرات روزفلت حول نوايا روت والأخرين المدافعين عن الدستور خلال الحقبة التقدمية . والوقـوف الى جانب الدستور وقيوده على الديموقراطية يعني ببساطة الوقوف ضد الديموقراطية بمجملها ـ هذا هـو افتراض المؤرخين الذين كتبوا عن تلك الحقبة . والجدير بالملاحظة أنه خلال المرجات الصدة من التفسيرات عن الحقبة التقدمية ـ والتي اعتبر التقدميون في بعضها ابطال الجماهير ، وفي بعضها الآخر كلاب سبق للاوليخركية الصناعية فقد بقيت النظرة الى الجمهوريين اتباع تافت كها هي لم تتفير : عصبة لا قيمة لها من النخبة المناهضة للدعوة واطية ، تتلاعب بشكل معيب باحترام الشعب للدستور لاحباط قوى التوعية . وفي افضل الاحوال ، يستحق تافت وحلفاؤه حاشية مزرية في سجل تطوير حكم الدعوة واطية الحقيقي في اميركا . فلا عجب اذن ان يواجه اليهو روت النسبان . كأحد اوائل المناهضين للدعوق اطية .

وربما ، بعد أن بدأنا نعيد اكتشاف وتقييم فهم الإساء المؤسسين للطبيعة المعقدة للديوقراطية ، أن نبدأ أيضاً في اعادة اكتشاف وتقييم هؤلاء ، الذين شاركوا ذلك الفهم، وطيلة قرنين من التاريخ الاميركي ؛ والذين امنوا أن اسمى واجبات رجل الدولة هو الحفاظ على قيود الديوقراطية الدستورية ، وشرحها .

وغني عن القول ، ان التعتيم على روت جاء نتيجة تحيز المؤرخين التقدميين في كتاباتهم .
وعلى اية حال ، وفي التحليل النهائي ، يمكن اعتبار روت ، وفي افضل الاحوال ، رجل دولة قلبل
الشأن ، لأن مستواه في مجال ادارة شؤون الدولة هو مستوى متواضع . والمهمة الكبرى التي كرس
نفسه لها . تفسير الدستور والدفاع عنه وربط الشعب به . كانت مهمة عسيرة ، خاصة وانها حدثت
في الحقية التقدمية . والتي كانت تعني ، انه قد يعمل دوماً ضمن الافق الذي رصمه المؤسسون ،
ويقبل بالحدود التي فرضوها ليس على الديموقراطية فحسب ، بل على ادارة شؤون الدولة ايضاً .

وهذا النوع من فن ادارة الدولة المحدد المعالم ، هو بالضبط النوع الذي خطط المؤمسون له في نظام الحكم الجديد . وكان املهم ان يكون الدستور قد ارسى ، والى الابيد ، حلول المسائيل السياسية الاساسية ، مثل مسألة و من يجب ان يحكم ؟ ء ومسألة و كيف يجب ان تكون صفات الشعب ؟ ء بحيث لا تكون هناك حاجة لشخصيات عظيمة تكون عور القيادة السياسية . والتي قد تقيم اعلى مراتب فنون ادارة الدولة ، إلا انها ـ كها يذكرنا قيصر ، وكرومويل ، ونابليون ـ قد تسبب اعظم المآسى البشرية ايضاً .

وقد اختار المؤمسون ان يستبدلوا فن ادارة الدولة الذي محوره الشخصيات العظيمة التي قد تقود الأمة الى الدمار ، بأفق الدستور ، وقيادة اقل شأناً من تلك الشخصيات إلا انها اسلم . وهي قيادة لا تحتاج سوى و تكريس نفسها للخدمة العامة ، وفهم بنية الحكومة وعملها » . وان يكون ذلك « في اوسع واعمق شكل » .

واعتبر كبار رجال الدولة لدينا ـ امثال هاملتون ، وماديسون ، ولتكولن ـ عظهاء لأنهم ذهبوا لما هو ابعد من النمط الادن لفن ادارة الدولة واقتربوا من النمط الأعل ، وقد تمكنوا من فعل ذلك ليس بسبب قىدراتهم ، التي لا خلاف عليها ، بـل ايضاً بسبب النظروف التي احاطت بهم . فهاملتون وماديسون ، على سبيل المثال ، واجهتها ضرورة ان يحددا سمة نظام الحكم وان يوجدا الأفق الذي أملا ان يتحاشيا من خلاله الحاجة الى استصدار بيان شبيه بيان المؤسسين في المستقبل . وفي حالة لنكولن ، فقد تبعثر الأفق الذي رسمه المؤسسون بسبب « ازمة انقسام البيت » واصبح ضرورياً و اعادة تأسيس ، الجمهورية ، مع ان ذلك تم حسب المبادى، القديمة ـ لاعادة تجميع ذلك . الأفق .

وربما كان في مقدور اليهو روت ان يرتفع الى مستوى الموقف ، لو ان المسألة الاساسية حول طبيعة نظام الحكم قد طرحت مرة اخرى في عصره . ومن المؤكد ان وصول الحزب الجمهوري الى السلطة عام ١٩١٣ والمذي كرس برنامجه لاجراء تغييرات دستورية شاملة كان سيقود الى طرح هله المسائل الاساسية . لقد كافح روت بقوة ونجاح لتحاشي قيام تلك الظروف . ولا نقال من مكانته ولا نزيد لو قلنا أنه بسبب انجازه الرائع لواجبه كصاحب نمط ادنى في فن ادارة شؤون الدولة ، فقد جعل وجود نمط اعلى غير ضروري .

## ودرو ويلبون

## هاري كلور

كان ودرو ويلسون تلميذاً ودارساً اكاديماً لعلم السياسة قبل ان يصبح سياسياً ورئيساً للولايات المتحدة بفترة طويلة . وتوصل الى عمارسة السياسة بعد سنوات عدة من التأمل المتواصل حول طبيعتها واهدافها . إلا ان تأملات ويلسون السياسية لم تكن اكاديمية في طبيعتها ، ولم يكن الهذف عنها طرح تساؤلات تجريدية ، ومن الأنسب وصفها بأنها عمارسات تمهيدية لقيادة الرأي العام ، وفي هيكلية ادارة الدولة ، وهي امور شغف بها منذ البداية وكرس حياته لها .

وتركزت افكار ويلسون الاولى التعلقة بالقضايا الصامة حول طبيعة ادارة شؤون الدولة ودورها الحيوي في الديموتراطية الامسركية الحديثة . وتعكس اعصاله الاخيرة كرئيس للولايات المتحدة جهداً حيثاً لاستخدام الرؤية التي حملها طبلة حياته عن فن ادارة شؤون الدولة لوضيح الترتيبات السياسية التي قد تجعل العالم مكانا أمناً للديموقراطية . وبين افكاره الأولى واعماله الاخيرة ترجد اعداد وافرة من الكتابات ، والحظب ، والسياسات ، والقرارات ، والتي ، ويسبب من علم الساقها دائم وتعارضها في بعض الاجيان ، تواجهنا بحسائل تربك تفسيرنا لردور ويلسون . ومعد ذلك ورغم التضارب الواضح ، او تغير الاراه ، فإن هناك مواضيع ، وإنجامات ، وافكاراً معينة تعلقى طل فكره وتجعل في الامكان الحديث عن منهج لويلسون في الفكر السياسي - وجهة نظر ويلسونية في الصالح العام والهدف الاميركي .

## (1)

وفي مقالة نشرت له عندما كان ما زال طالباً في برنستون أشار ويلسون الى 3 ترد واضح يندر بالخطر في فن ادارة الدولة ٤ في بلامه . وكان اول عمل كبير له هو ٥ الحكومة الكونجرسية ، الذي نشر عام ١٨٨٤ ، ويتضمن بحثاً منسقاً عن اسباب هـذا التردي المنسذر بالخطر . وتؤكد مقدمة الكتاب بشدة على نوايا المؤلف التقيد بالحقائق والاتجاهات السائدة لدى الحكومة الامبركية على ضوء واقعية تامة \_ « للهرب من النظريات ، والالتزام بالحقائق » . وبالنسبة لويلسون ، فإن الحقيقة الأساسية هي ان الحكومة الكونجرسية » . وخلاقاً للنظريات الشائعة عن الفصل بين السلطات ، تجلب جميع السلطات الملابية في الحكومة القومية الى الفرع التشريعي . وهو لا يعتقد ان الكونجرس نظم للقبام بدور فعلي في الحكومة ؛ وهو لا يستطيع الحكم فعلاً لأن وظائفه مقسمة بين عدة لجان مستقلة ورؤساء لجان ، وبين « هذه القيادة متعددة الرؤوس . . . فلا مجال لعمل المجلس بشكل متناسق . . . ومن المستحيل انجادة قاعدة موحدة او منجح ، له او لاي غرض عام ، في عمله غير المرابط وبالتالي غير المنسق ، والمشوش ، والمتقطم » .

ولا يتأسى ويلسون على قيادة الكونجرس المشتة بسبب عدم قدرتها على ايجاد سياسة عامة مترابطة ومستمرة فقط ، بل ان الاجراء الذي تدير بحرجبه هذه العملية التشريعية الحامة الشؤون العامة معقد جداً وغامض جداً على فهم الشعب ، الذي لا يستطيع ان يفهم ، وبالتالي لا يستطيع ان يفهم ، وبالتالي لا يستطيع ان يراقب هذه المجان الخلقة ، ويثنه عن الشعب تلك المعارف السياسية الحامة التي يمكن الحصول عليها من المناقشات الجادة المعلية الحواضيع العامة . ويصر ويلسون على ان الهدف الأول للمناقشات مكن توجه بالأول للمناقشات بكن توجه بالأول للهيئة بالنياية ، هو « ارشاد الرأي العمام ورفع مستواه » . فلا يمكن توجية المنافب بنائلة المنافقة الكونجرس في بحث المواضيع . فنظام اللجان يضمن تقسيم السياسة العامة الى المنتقب السياسة العامة الى الاختصاص الفيق للجنتهم . وهذا يضمن أن تكون الحله التي تُلقى في جلسات الاستماع غير كانة ، ولا تقدل الغضاص الفيق للجنتهم . وهذا يضمن أن تكون الحله التي تُلقى في جلسات الاستماع غير كانة ، ولا تقد ما الإنضاص الكافي . اي ان تلك المناظرات ليست مناظرات :

هي بشكل عام يمناية بينة دفاع عاص ، نقاش بين مؤيدين . لأن ليس لديهم سعات البحث ، والانتقاد ، والتوضيح التي للمناظرات النباية عالية المستوى . حيث يقف المرجال في سواجهة يعضهم مساويين ، يطرحون وجهات نظرهم وسط نضال حاد وكفاح يارع بدوافع من مبادقهم السياسية وطموحاجم المختصية ، وتافس الاحمزاب وتسابق السياسات . ويمثلون نمزالاً بين مصافح متعارفة ، وليس بداؤي متعارضة .

ويؤكد ويلسون أنه لا يكن تطوير رأي عام ذكي إلا من خلال مناظرات عظيمة حول مبادىء سياسية أساسية يديرها زعياء حزييون أقرياء يتعلق نجاحهم ( ونجاح أضرابهم ) عل نتيجة تلك المناظرات ، لأن المصالح الثابتة للمواطن العادي سوف تظهر في هذه النزاعات حين تكون سلطة الزعيم الكبير أو زعيم الحزب في خطر . ولا يمكن لهذه المصالح أن تظهر في تحليل التضاصيل الصغيرة ، التي قد لا توحي بشيء ، أو هي غير موجودة أصلاً ، والتي قد يقوم بها رجال ضعفاء نسبياً . وتأملات من هذا النوع هي التي قادت ويلسون الى مناصرة و الحكومة الوزارية ، Cabinet حيث تكون السلطة التنفيذية للدولة في يد زعياء حزب الأغلبية في الهيئة التشريعية ، طللا كان هؤلاء قادرين عـل الحفاظ عـلى زعامتهم بـالدفـاع عن سيامـــاتهم في ضوء مناظرات ناقدة علنية .

وقد وعم ويلسون جيداً أن نظاماً كهذا يوحد السلطات السياسية التي حرص الأباء المؤسسون على الفصل بينها ، وهو بذلك يعدل الى حدَّ بعيد الكوابع والموازين الأساسية التي اعتقد المؤسسون أنها ضرورية لصحة المبدأ الجمهوري الاميركي . لكن ويلسون لم يخش قط من مسألة تركيز السلطات طالما أن في الامكان أبقاءها مسؤولة أمام الشعب . والواقع أنه اعتبر تركيزاً كهذا للسلطات بثابة شرط من شروط المسؤولية :

ان كان هناك ميذا اكثر وضوحاً من ميذا آخر ، فإنه : . . . . بجب ان يكون هناك شخص ما يوكل البه هذا الامر ، يحيث انه افا سامت الأمور ، يكمون واضحاً تماماً من بجب ان نصاقب . . . فالسلطة والمحاسبة المصارمة على استخدامها من المقرمات الأساسية للحكومة الجيدة . .

فالسلطة ـ التي هي فرصة لممارسة تأثيرات عظيمة على الناس والاحداث ـ هي ايضاً شرط من شروط فن ادارة الدولة العللي . وقد رأى ويلسون ، ان رجل الدولة المحتمل هو شخص طموح ؛ لا تجتذبه الخدمة في الحكومة ، او تستميله الشاطعات التعبة منها ، في مقابل المردود الصغير المتاح في تنظام بجدد السلطات ويقسمها بحرص شديد . فالعقول والشخصيات ذات المستوى العالي لن تجذبها او تيرها سوى الفرصة في محارسة سلطة حقيقية وحرية اختيار واسعة في المخاذ العالمية المنظمة المحكومة للحكومة للحكومة للحكومة المستوى الحياة السياسية . فالافكار والمناظرات العظيمة تنطلب رجالاً عنظاماً ؛ ولإيجاد رجال عظام فإن تنظيم المؤسسات ضروري كي يصدوا ما يجب للوصول الى مناصب السلطة والقاب إلى المناسب السلطة المتعالمة المناسبة المسلطة المناسبة المسلطة المناسبة المسلطة المناسبة المسلطة المناسبة المسلطة المناسبة المناسب السلطة المناسبة ا

ويبدو ان للطرح الرئيسي في اقتراح ويلسون للاصلاح الحكومي وجهين : ان مركزية القيادة وتناضمها ضروريان لصحة الديموقراطية ، لأنه بجمل اعمال رجال الدولة واضحة ، يمكن للجمهور تفحصها ومراقبتها . [ و ] مركزية من هذا النوع ضرورية لأنها تشجع على تطوير الرجال الذين في مراكز قيادية ويستطيعون توعية الجمهور ، ورفعه ، وتوجيهه . وتبدو الاصلاحات المقترحة مصممة ( بمقادير متساوية ) لجعل الحكومة اكثر تمثيلًا لرغبة الشعب ، وجعل النواب قادة ومعلمين للارادة الشمية بشكل اكثر فاعلية .

لم يكن ودرو ويلسون شديد الحماس للديموتراطية المباشرة او الديموقراطية الاستفتائية -Ple المستفتائية -Ple الشعب . وتمسرف مقالات ويلسسون المؤترة في الادارة العامة صراحة بوجود حدود معينة لقدرات الجمهور او الرجل العادي ـ مشل و قناعات مسبقة ، أي ، تحاملات لا يمكن تبريرها لأنها لا تخضع لمنطق » . وكي يحدد مجالاً قانونياً لمدى أهلية المجمهور وحدود الرقابة الشعبية على الحكومة ، حلول المقال ان بين الفرق الشاسع بين و السياسات » وه الادارة » في مجال السياسة . فعند اتحادة قرارات تختص بالسياسات والأهداف ،

فإن رغبات الشعب حاسمة لبلورتها . لكن على الشعب مقاومة اغراء التدعل في ه الادارة ، حيث المعرفة والحجرة ضرورية لتقرير الوسائل التفنية الاكثر نجاعة لتنفيذ السياسات . وإذا كانت الحكومة حكيمة وكفؤة ، وديوقراطية إيضاً ، فيجب أن توفر للاداري الماهر درجة كبيرة من حرية الاختيار دون عوائق كي يستخدم مصارفه . وحتى في عالم السياسة ، اصر ويلسون دوماً على درجة من الاستقلال للمسؤولين التنفيذين ، لا أن يكونوا مجرد ادوات تنفيذية للهيئات التشريعية التي تمشل الاغلبة الشعبة .

وي مقالة و السمات الديموقراطية في الولايات المتحدة ، التي نشرت عام ١٨٩٣ ، عالج ويلسون المشاكل الخطرة البارزة في الحياة الاميركية ـ والتي تعتمد على حلها صحة الديموقراطية . ويمتقد بأن معضلة المستقبل ستكون في المشاكل التي ستنشأ بسبب تنامي الاعتلاف وعلم التجانس بين السكان . ولتجب غاطر و عدم التكامل ، فنحن بحاجة الى قيادة حارفة . تعدد الانواع في امة واسعة بجعلها غير قادرة على ترجيد نفسها ، لأنه كما يقول ويلسون ، لا يمكن لكتلة كبيرة من الناس ان توجه نفسها بشكل طوعي . ولا يستطيع الشعب ان يضم من تلقاء نفسه احكاماً ثابتة ، وواضحة ، وشاملة ينفق عليها للمواضيع التي تواجهه . وهكذا و قان حجم الديموقراطية الحديثة تستنزع عماره قوة اقناع من عضول مسيطرة الميور أي شعبي ، و لا ريب ان ويلسون اعتبر حكم تأكيد ذلك لا يظهر سوى جانب واحد من الديموقراطية الويلسونية . لأنه يفهم المؤسسات تأكيد ذلك لا يظهر سوى جانب واحد من الديموقراطية الرئي العام ، وليست بجرد انعكاساً للمطالب او والسياسيين الجمهوريين على انها قوالب لصياغة الرأي العام ، وليست بجرد انعكاساً للمطالب او القوى الشعبية . وهذه الديموقراطية هي أداة للمواطنين ومعلم لهم .

وهذه الثنائية ، ان صح التعبير ، واضحة في اراء ويلسون التي اعاد صياغتها حول دور الرئاسة . وحين وضع كتابه و الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة » (١٩٠٨) ، استخلص ان الرئاسة قادوة ، اذا تحت الافادة منها بالشكل الصحيح ، على تأمين تلك القيادة القوية التي كانت البلاد في اصل الحاجة اليها في العادة التي تلك الحرب الأهلية . ويستطيع الرئيس ان يجمل من نفسه عملاً عن الأمة جميعها بشكل لا يستطيعه اي سياسي اخر او مجموعة من السياسيين . وسر تأثيره على الكونجرس واعضاء حزبه هو قدرته على فهم المشاعر الحفية او تطلعات جاهبر الشعب العادي والتعبير عبنا . ويصف ويلسون الرئيس الفعال بالناطق بأهداف الشعب الاساسية : « وهو العرب بأن المناس بالناطة بأهداف الشعب الاساسية : « وهو الرئيس المناس المناس عبد كيا ان ويلسون يصاح الرئيس بأنه القائد الذي يكدد الاهداف القومية ويعطي الاندفاعة القوية للرأي العام في البلاد : الرئيس الذي يمنحه الشعب فته ، لا يقوده فحسب ، بل هو يشكل وجهات نظره الحاصة » .

ومن الواضح ان ويلسون لا يميز تماماً ، كيا يفعل ه الفدولي » ، بين « مصالح الشعب » ( التي يتوجب عل السلطة التنفيذية خدمتها ) وه ميوله » ( التي يتـوجب على السلطة التنفيذية في بعض الاحيان مقاومتها بشدة ) . وفي التفكير الويلسـوني حول المـلاقة بـين الشعب وقادتــه يبدو التمييز غير واضح او غتلف. وهو في نهاية الامر مجلها على المفاضلة بين القيم الاساسبة وكفاح الشعب، والأفكار المعلنة ، والسياسات ، والبرامج الضرورية لتنفيذها. وبالنسبة لما سبق ، فإن القائد السياسي الحقيقي يتناغم مع شعبه ؛ وهو عميق الاحساس بتطلعاته العادلة . إلا ان تلك التطلعات تحتاج الى ربطها بمرونة بكتلة من الأفكار المشلاحة والأهداف ، وتحتاج الى الشوضيح والترجيه الذي لا يمكن ان يأتي إلا من ادارة الدولة .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن فهم تأكيدات ويلسون المستمرة من أن السياسة تعتبر بعداً ضرورياً ومرفياً للحياة البشرية ـ وأن الرجل بطبيعته حيوان سياسي . إلا أن وجهة نظر ويلسون في طبيعة السياسة تحتاج الى المزيد من البحث . فوجهة النظر تلك تؤكد كثيراً على الحظابة ، وفن البلاغة والقدرة على الاتفاع . وقدا على والقدرة على الاتفاع . وقدا من من الناسب غاماً أن يكون قادة الأمم التي تحكيم نفسها خطاباء مفومين . وكان مقتنماً بأن الحظيم قد يمنلك الفضائل اللازمة لانجاز سياسي مجيز خطاباء مفومين . وبلاغة في أن وضوح الفكر ، والتبصر في متطلبات عصره ، والشجاعة ، ووضوح الفكر ، والتبصر في متطلبات عصره ، والشجاعة ، ووضوع الفكر ، والتبصر في متطلبات عصره ، والشجاعة ، تلقي الوعي موتناً وإضحاً وإضحاً تنقي الوعي السياسة ، ويستلهم من تعدد فتأته المحامل لمعل موحد . والشعب قادر بفطرته على تنقي الوعي السياسي والاجتماعي ، لكن تحقيق ذلك الوعي يحاجة الى هزة معنوية يقدمها رجال السياسة . والصحافة في نظر ويلسون ليست مصدراً جيداً لإرشاد الشعب ، واعتقد بان الثقافة الرسمية غير كافية . ففي وسع الكونجوس أو الدريس أن يقدم نشافة حقيقة بسبب موقعه الرسمية غير كافية . ففي وسع الكونجوس أو الدريس أن يقدم نشافة حقيقة بسبب موقعه السياسة ، ولأن كلماتها تتعلق بأعمال هامة لديم القدرة على القيام بها . السلطوي كممثلين عن الشعب ، ولأن كلماتها تتعلق بأعمال هامة لديم القدرة على القيام بها .

لكن ، بالنسبة لويلسون ، ما زال هناك شيء اهم من قيام رجل الدولة بتحريك المسائل واثارتها . فتمة حاجة كبيرة للصراحة النامة والاعلام الكامل عن جميع هموم الحكومة وشؤونها . فيعوهم السياسة الجيئة هو « النقاش العلني : ومناهج القيادة الواضحة وغير الملتوية » . وفي كل مرحلة من مراحل حياته نجد ويلسون بشجه هذا الشكل الوثالة من السوية ، او الغموض ، او اخلاء في المسائل السياسية . فالسرية - افاسرية - انتخاب الشكل المياسية عن الشمب - تتبر دون ربب الشك وتقوض الققة المنادلة التي هي اساس الحكم الذاتي . ولم يؤكد ويلسون فقط ان التصرف بسرية في اي عمل عام هو شر لا يمكن تقديره ، بل ان هذا الشر يمكن اجتنائه من السياسات الديوقراطية ؛ وازائه هو احد اهم اهداف المجتمعات التي تحكم نفسها . وقي حملة العام ١٩١٣ الانتخابية أخبر الناخبون انه وترجب اهدال الحكومة ان تكون واضحة كلية دون افكار باطنية ، وانا من جهني اعتقد الناجون انه و ترجب على الحكومة ان تكون واضحة كلية دون افكار باطنية ، وانا من جهني اعتقد انه يجب آلا يكون هناك مكان لقعل اي شيء لا يعرف عنه الجميع » .

وليس من حق رجل الدولة فعل اي شيء لا يشرحه ، او ألا يكون مستعداً لاطلاع كل الأمة على كامل التفاصيل . ورفض ويلسون الدفاع الفائل بأن هناك مناسبات حيوية بالنسبة للمصالح العامة لا يمكن شرحها لكل شخص ، لأنه لا يمكن ، في ظل تلك الظروف فهمها او اجازتها . فالأعمال التي لا يمكن إيضاح صحتها وتكاملها للجمهور مي عرضة دائياً للشك . وتقوم اراء ويلسون هذه على أساس ان الفساد ، وصدم النزاهة ، والاستفلال لا يمكنها العيش في نور الاعلام ، كما تقوم على أساس ان السياسات الفصالة تستطيع ان تعيش في ضوء الاعلام ، وويلسون ليس عن يرفيون اجتنات السياسة من حياة الناس. إلا ان مفهوسه للحياة السياسية بتضمن ازالة بعض القيم التي ارتبطت بها عادة ، والتي اعتقد تقليدياً بأنه لا يمكن فصلها السياسية بتضمن ازالة بعسون القيم التي ضالباً ما يلجأ ما يلجأ بحيال المنافقة والتحريفات التي ضالباً ما يلجأ يقوم بها الزعهاء المتنافقة والتحريفات التي ضالباً ما يلجأ يقوم بها الزعهاء المتنافقات وارضاء المصالح المتعارضة . وتنفيتها من المقادات السرية التي يقوم بها الزعهاء المتنافقات عن طريق تسويات تقصر من مطالب ناخبيهم . وتستبعد منها كل تلك المناسبات التي تستخدم فيها وسائل مراوغة او ملترية لتحقيق غايات قيمة عا لا يتناسب مم الاخلاق القوعة السامية .

والسياسي عند ويلسون ليس وسيطاً لحمل النزاعات عن طريق تـوزيع اكبر قدر ممكن من الترضيات الأكبر عدد من المجموعات صاحبة المصالح . ولا يرى ان المؤسسات الديموقراطية هي حلبات نزال للفئات المصارحة وادارة لحل المطالب المتعارضة بتسويات تعطي كل فقد حمد ، بل هي يا الأصل ترتيبات اعلت الاستقصاء وفيع المستوى في الأصل العامة والناظر حول المبادى، والأهداف . والديموقراطية هي حوار أو نقاش جاعي . والمرادف المفضل لدى ويلسون للسياسة المديرة لم المديرة والمدافقة عن وافضل السياسين هو ذلك الذي يمل النزاعات بأن يدفع يقو الى المتارة العامة لمواطنين وعمليهم . وهذا لا يتم بتجاهل المواضيع المبدئية التعجم عليها ، بل بإثارتها . والسياسة الويلسون هي قبل كل شيء اخلاق ، أي أنها ، على ذهر ديادى.

ولا يعني هذا أن ويلسون تبق عن عمد تفسيراً مذهبياً للمسائل السياسية . والواقع أنه كان كثير الانقاد للمفكرين والمصلحين الذين سعوا الى حل المسائل المحسوسة بافتراض متطلبات بعض المبادىء التجريبية . وانتقد الاراء الدوغماتية بشدة لتجاهلها حقائق حساسمة : واغلب المسائل السياسية ، همي في قرارها مسائل اعلاقية ، وهذا السبب بالذات لا يمكن حلها دون تبصر عملي السياسية ، في الظروف الخاصة بها وتتالجها . وقد اثمار ويلسون دائم أمسألة العلاقة بين النظرية والتعليق في القضايا العامة ، في كتاباته وبياناته التي ظهرت قبل توليه الرئاسة . ويبدو أن معظم مذه الكتابات والميانات تتعمد التقليل من الجمية انظرية . واعتبر نفسه ، في نواح كثيرة ، من اتباع المفكر البريطاني المحافظة لمعوند بيرك . وقد انفسم ويلسون الى بيرك في وفض الفلسفة التي ارتبطت بالمؤدة الفرنسية . واعتقد أن من الواجب معاملة اعملان الاستقلال الاميركي كوثيقة عملية متفوقة - ترشد وتلهم اعمالنا أكثر بكثير من الواجب معاملة أعلى في الحكم .

واعتقد ويلسون ان للفلسفة السياسية دوراً صغيراً كأساس سليم للحكومة الشعبية او عرك لها . وكان في بعض الاحيان يفرق بين نوعين من الحكوسات الشعبية : السوع الانجلو ـ اميركي السليم والنوع الاوروبي غير السليم . والنوع الأول لا يقوم على فلسفة عقلانية ؛ بـل هو نتيجـة تطور تاريخي تدريجي يستمد جذوره من العادات والتقاليد . اما النوع الاخر فيقوم عمل مذاهب تجريدية ومن الاستياء او الثورات التي ولدتها هذه المذاهب. وعاولة المذهب المراديكالي الاوروبي خلق اشكال جديدة من الحكم تبنى على نظريات عها يجب ان تكون عليه الأمور هي حماقة خطرة . فالمؤسسات السياسية تقوم على المدادات ، على شكل او اخو من الصفات الانسانية ، وفضع لا نستطيع خلق شكل حكومتنا إلا بقدر ما يستطيع شخص ما ان يمحو شخصيته ويوجد لنفسه شخصية اخرى مكانها . وقال ويلسون ان الحكومة الشمية الحقيقية تفترض صفات شخصية مثل ه الاعتماد على النفس ، ومعرفة الذات ، وضبط النفس ٤ . وهي فضائل تنظور في المجتمعات الحرة ؟ وهي عادات تنمو بممارسة الحكم الذاتي للحلي والاستشارة المامة . إلا انها تتطلب فترة طويلة كي تنمو . فإن لم يمثلك المجتمع ملد الفضائل ، او لم يكن في طريقه لاملاكها ، عندها ، مها كانت متطلبات النظرية السياسية ، فإن المجتمع ما زال غير مستعد لاقامة ديموقر اطبة كاملة .

كما رفض ويلسون طريقة و التخمين ۽ في السياسة لانها تميل الى تشجيع المبدأ التجريمي الحفر ، وما يستيع ذلك من عدم استقرار في الشؤون الانسانية . ورفضها ايضاً لانها قد تعمينا عن العبوب في مؤسساتنا وتقف في طريق التغييرات الضرورية . ويجدر التذكير ان اول ظهور لويلسون في عالم الفكر كان بعضة مصلح مصمم على القاء نظرة واقعية على عمليات الحكومة الاميركية الحقيقية لنظامهم عن طريق الخقيقية . واتهم الاميركيون بأيم قد اعميت عيونهم عن الأعمال الحقيقية لنظامهم عن طريق النظرية الرسعية والقانونية للدستور ، بما في ذلك الفصل بين السلطات . ويقع قسط من المسؤولية على علم السياسة المقديم ، الذي يستمد مرتكزاته من اشكال الدستور التي حجب عنها النظر الى التغييرات التاريخية المخالفة لتلك الاشكال . وعمل ويلسون على تتربع علم جديد للسياسة يكون التأملات المقائزية والتصنيفات القانونية ، وقيام ما بين الملاحظات الدقيقة لحقائل معينة ، وحساسية فنية الماماتيها الأوسع .

وتحتاج دراسة السياسة او ممارستها الى انتباه مستمر للظروف المادية ؛ ويمكن تعطيل كلا الامرين بتأكيدات عقلانية تستند الى مفاهيم الومبادىء تجريدية . لكن كيف لنا ان تميز بين المبادىء الصالحة وغير الصالحة دون المصالحة دون المسامي الصالحة وغير الصالحة دون المسامي الصالحة وغير الصالحة وغير الصالحة وغير المسامي المصحيح او الخابات السلمية لذلك المصل ؟ وبينت كتابات ويلسون باستمرار ان المقايس النهائية للصح والحفظا تفصح عن نفسها ، او هي على الآقل ، لا تنطلب وجود فلسفة منسقة . واصدح التقاليد السياسية الانجلو - اميركية بسب « صفاتها العملية » ، واهتمامها المطلق بالمناهج والقنيات ، كيا لو ان المبادى ، الرمغوخ منه » . وأهم الاستأث التي تجب الإجابة عليها في اي تساؤل سيامي ليست المسائل عن الغابائية او المهادى، الأولية ، يل هي « كيف » نحقة تساؤل سيامي ليست المسائل عن الغابائية المهادي . ويكمن القول ان الامداف التي قد يوافق عليها جميع الرجال للمحترصون . « العديد من الخدمات الواضحة التي يقدمها الانسان للانسان ، يفرضها الوعي الاعلاقي الكوني للجنس البندى » . ويكمن القول ان ويلسون يجمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاساسية يكن اكتشافها من المنسون يحمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاساسية يكن اكتشافها من المسرون يحمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاسامية يكن اكتشافها من المسرون يحمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاسامية يكن اكتشافها من المسرون يحمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاسامية يكن اكتشافها من المسرون عمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاسامية يكن التشافها من المسرون عمل وجهة النظر القائلة ان مقايس العدالة والواجب الاسامية يكن التشافها من المسرون عمل وحدة النظر القائلة الاسام المسرون عمل وحدة النظر القائلة الاسام المسرون عمل وحدة النظر القائلة المناسان عن اكتشافها من المسرون عمل وحدة النظر القائلة المناسة والمناس المسرون عمل وحدة النظر القائلة المناس والمناس المناسة والمناس المناسان عن المناسة والمناس والمناس المناسون عمل المناسون عمل المناسون عمل والمناسون عمل المناسون عمل المناسون عمل المناسون عمل المناسون عمل والمناسون عمل والمناسون عمل المناسون عمل المناسون المناسون عمل المناسون عمل المناسون عمل المناسون عمله المناسون المناسون المناسون

ه تجارب s الانسان التاريخية ، فهي تكتشف ان لديه وعيًا عاماً او شعوراً بمــا هو صحيح . واكثر التجارب التاريخية حسماً ، والتي ظهرت وتزداد بروزاً باستمرار في عصرنا الحديث ، همي المجتمعات التي تحكم نفسها بفضل المبادرة ، والانضباط ، والمشاركة الضرورية لنجاحها .

إلا أن ودرو ويلسون لا يصدق فعلاً أن في وسع الناس العمل دون فكر منسق والتعرف على مشاكلم السياسية . وقد اعجب ببيرك لتجبه وضع النظريات التخمينية البعيدة عن المشاكل الحقيقية ، وليس يسبب تجنب التأملات الشاملة والمتناسقة حول الشؤون الانسانية » . ومع ذلك فإن لدى بيرك دون ريب نظاماً واضحاً وعدداً من الفكر ، وهو مع ذلك نظام يقوم على فرضيات ملموسه وليست تجريدية » . بهذه الطريقة فهم ويلسون فكره السياسي الخاص . فالفكر السيامي عبد أن يكون مفيداً ، وهذا يعني التركيز على المراضيع الملحة في وقت ما . وللتعامل بتكل مفيد عمد هذه المواضيع فإن على المراضيع المراضية على المراضيع والمراضية ، وللتحامل بتكل مفيد الواضع والمرابط ، كي يكون صحيحاً لا بد أن يقوم على د فرضيات ملموسة » . وقد بحث وللمواضع عن هذه الفرضيات في ادراك التجرية السياسية ، والحركات التاريخية ، والحيراً ، في وليون عن هذه الفرضيات في ادراك التجرية السياسية ، والحركات التاريخية ، والحيراً ، في الوعي الانتحاري المناسقة على فرضيات ملموسة أو تجريدية ، والمواسة وهما يعبر تماماً عن اهداف الحكم والمسالح العامة ـ وهو مفهوم يكن أن يعزى السياساته ورابحه العامة .

#### ( Y )

ويمكن اشتقاق افكار ويلسون الاكاديمية المتعلقة بطبيعة الحكومة ومهماتها على أفضل وجه من اكثر اعماله و تنظيراً و وهما : و الدولة ۽ الذي نشر عام ۱۸۹۰ ، وهو أول دراسة مشارنة على الاطلاق تكتب عن الحكومة ، و الحكومة الدستورية في الولايات المتحدة ۽ ، الذي نشر عام ۱۹۰۸ ، بالنسبة لاصول الدولة ، وفض ويلسون نظرية العقد الاجتماعي التي تعمزو المجتمعات السياسية الى اتفاق معين يخرج الناس بموجبه من وحالة الطبيعة ۽ السابقة لما المجتمعات فالدولة لم الحكومة لا يمكن تعريفها بأنها الحفاظ على حقوق طبيعية يجتلكها الانسان قبل قيام المجتمعات السياسية . لذلك ، فإن ويلسون لا يعتمد على مذهب الحقوق الطبيعية كاساس لاحكامة السياسية . وفا نائنا تفاق صريح بين السياسية ، في حين أن انظمة الحكم الدستورية ، تقوم بطريقة أو اخرى على اتفاق صريح بين المواطنين والحكام فيا يتعلق بالقواعد التي تدار الحكومة بموجهها . وهذا يعتمد على وجود و جماع المواطنين والحكام فيا يتعلق بالقواعد التي تدار الحكومة بموجهها . وهذا يعتمد على وجود و بحاء المواطنين والحلاق ، أضافة الى الاجماع السياسي د حول الطبحة العامة ومقايس عامة للحياة والسعادة » ، فليس هناك جماعة . لذلك

إلا أن ويلسون يأخذ في الاعتبار التغييرات ويؤكد عليها . فالاجماع الضمني لشعب ما سوف يتبدل من جيل لآخر مم تغير أوضاع الشعب واتجاهاته . وعل سيل المثال ، وافق الاميركيون على المبادئ، العريضة لاعلان الاستقلال ـ على حق المواطنين في الحكم على حكومتهم وتغييرها حسب حاجاتهم . إلا ان المعنى الدقيق للحقوق التي لا يمكن التنازل عنها ، حق الحياة والحرية والسعي للسعادة سيقرره كل جيل على حدة ، وقد يقرره بشكل غنلف نوعاً ما :

آنه [ اعلان الاستقلال ] يترك ، بصراحة ، لكل جيل من الناس ان يقرروا ما الذي سوف يفعلوه بحياتهم ، وما هو شكل حريتهم وهدفها ، وبماقا يسمون الى سعادتهم .

فمعنى الحرية والسعادة لا يمكن تثبيته وتحديده مرة والى الأبد. فظروف الحياة المتغيرة لا بد ان تتطلب ايقاع تغييرات على فحوى اعلان الاستقلال والدستور ايضاً. وقد يبدو انه لا الالحكار الخاصة باعلان الاستقلال ولا تلك المتمانية بالدستور يمكن ان تساهم كثيراً في تعريف غابات الحياة الاميركية وقيمها - دالهدف » من حريتنا ، وسمات سعادتنا . وسوف يقوم كل جيل بتحديد ذلك نفسه . فكيف يمكن الاعداد و للمقايس المتماث للحياة والسعادة » التي لا غني عنها ، اذاً ؟ يبدو ان المقاش حول الحكومة الدستورية يفترض مسبقاً أنه ما ان يصبح الشعب مستحداً لاقامة حكومة شعبية ، فلا بد أن تسيطر طريقة مشتركة للميش فيا بين أفراده . وسوف يتصلك كل جيل باتفاق ما مع نوع من الاسترشاد بالمقايس التي سيطرت عند تأسيس اللولة .

وفي الفصلين الاخيرين من كتابه و الدولة ۽ يكرس ويلسون عمله بشكل اكثر تنسيقاً ، من الموضوع . وهو يرفض ما يعتبره وجهات نظر متطرفة عن الموضوع . ويعتبر متطرفه مدرسة و علم التدخل ۽ معادين للحكومة بأفكارهم تلك ؟ ويريدون تحديد دورها لل مجرد رجل شرطة يعمل لصالح مذهب فردي مطلق . وتنبع اخطاؤهم من افتراض ان الدولة هي في افضل الاحوال ، شر لا بد منه ، في حين انها عضو لا غنى عنه للتعاون الاجتماعي ؛ وهي الاداة الوحيلة الشمالة والقادرة » في المجتمع . والتطرف التيفض طداه المدرسة تمله الحياة السياسية القديمة في والمدينة . الدولة » لدى الرومان واليونان وفي الاشتراكيات الحديثة . وقد وجد ويلسون شيئاً يعجبه في تأكيد الاشتراكيات على المساركة والانسجام بين الناس ، وفي و الروح المامة الراقعة » وهم القديمة التي اعتبرت ان الفرد يجيا خلامة المامة اللي المعامة » التي اوجدتها الدولة على حساب مجتمعه . لكن وجهات النظر الخديثة ان الفرد يعيش محساب الخاصة .

وفي سعيه لتحديد غايات الحكومة ، يبحث ويلسون عن موقف وسط\_وسيلة تتضمن رفض ما هو ضار وتبنيً ما هـو صالح في وجهات النـظر المتطرفة . والحكومة هي الاداة الأساسيـة في المجتمع :

صا هي افذ اهداف المجتمع ؟ وما هـو المجتمع ؟ انها متساركة عضـوية من الافــراد والتمــاون المشترك . تعاون مشترك من اجل مافا ؟ من اجل التطوير الفلتل . ويكمن امل المجتمع في تتوع افراه يشكل لا عشــود ، وفي ممارسة اللهرد لقواد يأقصي حرية عكــة . . . والمجتمع هو جمعية يتماون فيها الناس على تأمين الاشياء الضرورية للتطوير والتوجيه الذاتي لكل شخص ؛ إنه و مشاركة ء اخوية للرقي ء بالفردية ع . ولحدمة غاية المجتمع هذه اصبح هدف المحج هدف المحجودة لتشجيع ه تساوي المظروف للتطوير الذاتي ع . وبدل ويلسون جهوداً مصنية من اجل التميز بين انظمة المولة الحاصة بتأمين الفرص الفردية او «مساواة الظروف » وه تدخل ء الدولة في شؤون الأفراد . والشق اللاخير يتضمن الجهود التي تفرض على الشعب كيف يعيش وما هي الغاية من عيش ، ويجب على الحكومة ان تعمل على ازالة المواثق وتأمين الفرص ؛ ويجب ألا تسمى الى تشكيل الاهداف الشخوصة والاخلاقيات الحاصة للالاداد . فيام المثلثة .

إلا أن نشاطات الحكومة أو اهدافها المحددة تختلف باختلاف المتطلبات الاجتماعية في تساوي الفرص. والدولة الحديثة لا تستطيع ترك الشؤون التجارية والصناعية للمصالح الذاتية تمارسها بحورية غير منظمة: و من المؤكد أن في مذهب الفردية الحديث الكشير من الاشياء المكروعة ، وهي مكروعة جداً بحيث بجب ألا تدوم ». ومن الأمور المغضة في النظام الاقتصادي المكالد أيام ويلسون استغلال عمال المصانع دون رحمة ، ما في ذلك النساء والأطفال ، والمنافسة ودن مهادة في العمل والتي تم الحصول على صلاحيات احتكارية عن طريقها . ويدين مؤلف و المدولة » للك الممارسات بسبب انانيتها اللااخلاقية ، ويدينها اكثر بسبب عدم المساوأة الفادحة التي تروجها . ونتيجة لتلك الفردية المنحوفة ، حصلت فئة قليلة من الناس على السيطرة المطلقة على قطاعات تجارية وصناعية واسعة . وسيطرت بذلك على النظروف التي يميء السعادة لجماهير على المقتبر، فإن ويلسون لم يوافق على الحل الاشتراكي لهذه الشرور . والحل هو تنقية نظام على المتاذيل المنافذ المنافذ والتعاون للغايات المنتركة .

ظهرت هذه المواضيع وطغت عل خطابات ويلسون في مناسبات عدة ، عند ترشيحه لمنصب حاكم ولاية نيوجيرسي ، ويمد ان اصبح حاكماً ، وعند ترشيحه لمنصب رئيس الولايات المتحدة في حملة ١٩١٧ الانتخابية . وجمع عدد من خطبه الرئيسية في حملات الانتخابية في كتاب بعنوان و الحرية الجديدة ع ، وتبنيق السرامج الويلسونية في و الحرية الجديدة ه من تشخيص الامراض صفات المجتمع الاميركي . وفي العصر الجديد الذي وصفانا البه فإن العمل المستقل للافراد بدأ يحل عمله تدريجياً اعمال شركات ومنظمات عظيمة غير شخصية . وقم و ابتلاع فرديتنا » في مؤسسات واسمة معقلة لا نسيطر عليها ، ولا نستقليم فهم اعمالها بوضوح . كها اصبحت حيات تعتمد ، بشكل متزايد ، ليس على الملاقات الشخصية الماشرة بين جيران ، او بين عمال واصحاب عمل ، بل على علاقات تتم عن بعد بشكل غير شخصي وبين غرباء . وترافقت هذه الظروف مع تنامي تركيز القوة الاقتصادية في ايدي هؤلاء اللذين يسيطرون على الاحتكارات العظيمة ، والاتحادات الاحتكارية ، والمؤسسات البنكية في البلاد . وتحكن عدد قليل من الناس ، من خلال تشابك ادارات المؤسسات التجارية ، والتلاعبات الخالية من السيطرة على الصناعات الكبرى ، والطوق الحديدية ، والسيطرة على الصناعات الكبرى ، والطوق الحديدية من والسيديد من والسيديد من المشابك هؤلاء المحتكرين اللذين توصلوا الى ما وصلوا اليه بطرق غير قويمة في المنافسة ، استخدام وسائلهم المنادونة لحماية انفسهم من المنافسة . فحجبت البنوك التي تحت سيطرتهم القروض عن المشاريع المجديدة ، واذا ما تمكنت الشركة الجديدة من المفسي في سيرها ، باعوا بأسحار اقل من اسحارها واخترجوها من السوق بانفاقيات تحديد الاسعار . واخدت المبادرات والمشاريع المفردية . وكنات طروف العمل في اغلب الاحيان غير صحية وغير انسانية . رجال ، ونساء ، واطفال ، يعملون ساعات طويلة ، بأجور متدنية ، وفي اماكن غير صحية .

وكانت قمة نظام الاخطاء هذا ، والوسائل التي اتبعها للحفاظ على نفسه ، التحالف الفاسد ين كبار رجال الأعمال والآلة السياسية :

الحكومة التي صممت كي تكون من اجل الشعب ، وقمت في ايدي المدراء وأصحاب احماهم ، أى المسالح الخاصة . فاقيمت امير اطورية خفية فوق اشكال الذيوقر اطية .

وبواسطة الصفقات السرية بين و المصالح الخاصة ۽ وو المدراء ، فرض الاحتكار اراوته على الهيئة التشريعية وحصل على قوائم تعرفات جركية عالية وامتيازات اخرى يؤمن بها السبطرة عمل الهيئة التشريعية وحصل على قوائم تعرفات جريكية عالية وامتيازات اخرى يؤمن بها السبطرة عمل الحلياء المنظمة المنظمة المنظمة على المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة عرفيا عن الناس باستفلال وانصب تأكيده دوماً على عيوب و النظام ، الاقتصادي الذي يسمع و لحفقة ۽ من الناس باستفلال الاكثرية دون رادع من ضمير . وحين كان يخاطب هؤلاء الاشخاص ، لم يضيع ويلسون القرصة المهذ إلى المنظمي من رجال الأعمال . و والحرية المنظمي من رجال الأعمال . إنها نداء الجديدة المسلحة العلية التال الأعلى . إنها نداء الم جمع المواضلة الأعلى . إنها نداء الم جمع المواضلة الأعلى يتحدل في تعرفهم على والمصالحة الاكبر لمجتمعهم » .

وسعى برنامج ويلسون الى اعادة الحكومة الى الشعب وتفكيك تلك التركيبة الواسعة المتشابكة من القوى الاقتصادية . والهدف السابق يقضي ان تتم رعاية تلك الوحدة بالاجراءات الاكثر ديموقراطية مثل الانتخابات الاولية المباشرة لترشيح شيوخ ومسؤولي الولايات ، والانتخابات الشعبية لانتخاب شيوخ الولايات المتحدة . وهي اجراءات درجت الحركة التقدمية على المطالبة بها . إلا ان تأييد ويلسون لها يحمل طابعه الخاص في الفكر السياسي . ومن وجهة نظره ، فإن هذه الاصلاحات ليست مصممة لوضع سلطة صنع القرار مباشرة في يد الشعب او تعديل الديموقراطية النابيات في المابلت السياسية المكشوفة والعلنية والمجانية في المابلت السياسية المكشوفة والعلنية

للاستشارة العامة محل العمليات السياسية الخاصة والسرية للصدراء ، وضمان ان يكون التمثيل النيابي استجابة للصالح العام وليس للمصالح الخاصة .

والسياسة الاقتصادية المقترحة في و الحرية الجديدة ، تتضمن تخفيضاً رئيسياً في التعرفة الجمركية ، والغضاء على الاتحادات الاحتكارية والقيود الاخرى المتعلقة بحرية المسافسة ، وتشريعات تفضي بعدم قانونية الإعمال التي ترعى الاحتكار ، ووضع حد لاحتكار القروض بسبب مركزية ادارات البنوك ، وتحسين اوضاع المعل ، وقد اصبح جزء كبير من هذا البرنامج قانوناً في أول ادارة لمرئيس ويلسون من خلال قانون تعرفة اندوود ، وقانون كلايتون المناهض للاتحادات الفدرائية ، وقانون الاحتياطي الفدرائي ، وقانون عمل الاحتكارية ، وقانون بيح للمزارعين الاتجراض بشروط خاصة ، وقانون ادامسون الذي اشترط يوم عمل من ثماني ساعات ، كحد اقصى ، لعمال المحكال الحديدية .

وقعد اعتبر ويلسون ان الاصلاحات الخاصة بالتعرفة الجمركية ، والبنوك ، والنقد ، والتشريعات المناهضة للاتحادات الاحتكارية هي اجراءات مترابطة تدعم بعضها البعض . وقد احتسبت التخفيضات في معدلات التعرفة كي تسحب من مؤسسات الأعمال الفسخمة الحماية المصطنعة لما من المنافضة ، وجعما الأعمال الاقتصادية الاميركية اكثر تضاءة ، واخصب خيالاً ، وأوفر انتاجاً بدافع من المنافضة . وبذا ستتاح الفرص امام المشاريع الجديدة والاعمال الصفيرة . وكان نظام الاحتياطي الفدرائي بعدف لضمان ان يكون الحصول على قروض في متناول المشاريع المجديدة والصغيرة ، وليس المؤسسات الكبيرة والقوية ، والافادة منها في تجنب الازمات المالية ، في النافة وفي المنافقة تتجه لتشجيع الاحتكار ، بما في ذلك تداخل وشابك ادارات المؤسسات . اما قانون المراسمة المؤسسات . اما قانون الاسعارة القدرائية فالهدف منه منع طرق المنافقة غير العادلة وتحديدها ، مثل تحديد الاسعار والمقاطقة بالواطؤ .

وكانت مؤازرة ويلسون غذه الاجراءات قوية وفعالة . وتحرك بعد تنوليه منصبه بتصميم لتنظيم صاندة الكونجرس للتغلب على اية معارضة ، وتحريض الرأي العام لمساندته . ويوم ١٣ نيسان / ابريل ١٩١٣ ترأس جلسة خاصة للكونجرس كان قد دهم اليها للبحث في التحرقة . وكانت تلك المرة الأولى التي يقف فيها الرئيس امام الكونجرس ، منذ ادارة الدوليس جون ادامز . وتبعت جهود ويلسون الحاصة بالتعرفة جهوداً حيثة لاقامة نظام الاحتباطي الفدرائي الذي الشرفت عليه الحكومة بشكل واصع فيا بعد . ورضم المعارضة الشديدة من اصحاب المصارف الاقوياء ، فقد اصر على ان يعين اعضاء بحلس الاحتباطي الفدرائي من قبل الرئيس ، وليس منا الاقوياء ، فقد اصر على ان يعين اعضاء بحلس الاحتباطي الفدرائي من قبل الرئيس ، وليس منا الوسط المصرفي . وكان سوك ويلس من مثالا احتلي عندما تدخيل في مفاوضات العمل التي جامت عقب تهديد عمال السكك الحديدة بالاضراب في ربيع العام ١٩١٦ ، وتأييده الناجع الذي تل لسن قانون يجدد ساعات العمل بشاني ساعات . وطرح الرئيس سياسته على اتها الناجع الذي تمل لسن قانون يجدد ساعات العمل بشاني ساعات . وطرح الرئيس سياسته على اتها الناجع الذي تمل لسن قانون يجدد ساعات العمل بشاني ساعات . وطرح الرئيس سياسته على اتها الناجع الذي تمل لسن قانون يجدد ساعات العمل بشاني ساعات . وطرح الرئيس سياسته على اتها الناجع الذي تمل لسن قانون يجدد ساعات العمل بشاني ساعات . وطرح الرئيس سياسته على اتها

« في صالح الصحة ، والكفاءة ، والاطمئنان ، وزيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام » . لكن ربما كان لجوه ويلسون بشكل منظم وحيوي الى الجمهور من اجل برامجه الداخلية هو اكبر مثال عمل اعماله . ووفقاً لما سبق وكتبه عن دور الرئيس ، استخدم ويلسون منصبه كرئيس ويلاغته لعرض برامجه التشويعية في كتابه « الحرية الجديدة » بشكل مضخم - رابطاً اياها بالأهداف والقيم الكبرى للحياة الاميركية .

والحفوات التي تشكل سياسة ويلسون الاقتصادية هي وسائل لتحقيق غاية . فيا هي الغاية ؟ 
ووفق اي منظور للصالح الاجتماعي استرحيت الحرية الجديدة ويروت ؟ فسرت سياسة ويلسون 
الداخلية على انها اكبر قليلاً من مسمى للقضاء على المركزية في الاعمال الاقتصادية الاميركية 
واستمادة المذهب الفردي القديم في المادية والمنافسة الحرة . وفي احيان اخرى فسرت كخطوة جبارة 
نحو مفهوم موسع و للعدالة الاجتماعية ، اثمر في و الاتفاق الجديد ، فترانكاين روزفلت . وكل من 
وجهتى النظر قد تجدان بعض التأبيد في تبريرات ويلسون للحرية الجديدة .

ومن المؤكد أن ويلسون سعى الى تحرير الأعمال الاقتصادية الصغيرة من القيود التي قرضت عليها من القوى الاقتصادية المحاصة ، واستعادة حرية المنافسة . واعتبر أن الحرية المحديدة جلبت و انوار التحرير للمبادرة الفردية ، وللحرية الفردية ، والتحرر الفردي ، وانارت الطريق للمساريع دون عوائق » . والحرية الفردية قد تعزز الازدهار . لكن هدف الحرية الجديدة كان ابعد من ذلك ، فقد كان هدفها تجديد الاستخلال الدخصي في كثير من نواحي الحياة الهامة ، وسائتالي ، اسطلاقة شاملة للطاقات المبدرية . ويحكن النظر ألى العدالة الاجتماعية بأنها مفيدة فقد الفاية . وحديث ويلسون عن العدالة كان غالباً ما يعرفها بأنها اجراءات تحد من قدرة القوي على منع الضعيف من المدالة بالاعتبارات الانساق » وي ما سحية وسليمة ، وساعات عمل معتدلة ، المعدل بالاعتبارات الانسات العمل . ويمكن حتى النظر الى هذه الاعتبارات على انها مفيدة للحرية الفردية عن المنافسة مستملة المحرية الفردية عن المنافسة مستمى مستقل ، وهو الفردية عن القيام بمسمى مستقل ، وهو لللدلا لا بملك وفرصة للحياة وخدمة فلسه » .

ومع ذلك ، فإن عدالة و الحرية الجديدة ، ليست بجرد وسيلة للحصول على اكبر قدر من حرية الاختيار لاكبر عدد من الناس . فهي تمثل ايضاً المطالبة بالتعاطف المتبادل والتعاون بتسامع وعطف بين المواطنين . وإحدى الافكار التي دأب ويلسون على الحث عليها هي الحاجة الملحة الى الكف عن متابعة مصالحتا الخاصة وان نشترك معاً في خدمة رخاء كل الأمة . وفي العام ١٩١٤ ، وفي اثناء مراجعته للازمة التي موت بها البلاد قال :

كان هناك خصام مستفحل بين الطبقات . وكان رأس المال والعمالية في صراع حماد دون بادرة لملاتفاق فيها بينهم . لقد اصطدمت المصالح بشدة فيها بينها ، في حين كان يجب ان تتعاون .

والهدف المرجح للحرية الجديدة كان تشجيع الانسجام الاجتماعي بتصحيح الاخطاء التي

تقف في طريق التعاون . فيا ان تزال المظالم حتى يرى الناس ويعملوا حسب حاجاتهم الأساسية وتطلعاتهم المشتركة ، وعلى ضوه ذلك تصبح جميع الخلافات ثانوية وقابلة للحل . وهذه الفكرة لتوحيد الجهود من اجل تكاتف الجميع للصالح العام منوه عنها في الفكر الويلسوني بقدم ما هي واردة في فكرته عن الفرية المحررة والحرية في خلعة مصلحة الفرد الخاصة . فكيف يمكن التوفيق بين هذه الالتزامات ؟ يعلّمنا ويلسون أنه لا يستطيع إلا الرجال الذين يرتبطون مع بعضهم البعض بقيم مشتركة ، او مقايس موحدة السعادة ، اقامة حكم جمهوري ، والحكم الجمهوري يعفف الى تطوير الاستغلالية الشخصية المفعمة بالحيوية . وكانت سياساته كموشع ورئيس تهدف الى تشجيع المشاركة بين المواطنين وانعتاق كل مواطن فرد ليفعل بحياته ما يشاء ، فلماذا اذن يسعى الافراد

والحرية الجديدة ليست جرد حركة الازالة القيود الاقتصادية . بل هي ايضاً حركة لتجديد الحياة الاقتصادية اخلاقياً . وعندا الزيات المظالم التي كانت تقسمنا الى فشات متصارعة وعموعات ، أصبح الناس احراراً في منابعة مصالحهم الخاصة بروح تأخذ في حسابا رفاه الجميع . وصوف يسعى الناس لتحقيق مصالحهم الخاصة ، إلا انهم سيكونوا قادرين على و ربط مساعيهم تلك في كل لفنة منها مع مصالح المجتمع كلى و . وسيكون في وسع كل مواطن ان يعي ان رفاهيته المقيقية متعدد على وفاهية المجتمع عكل ه . وسيكون في وسع كل مواطن ان يعي ان رفاهيته دالحقيقية متعدد على وفاهية المجتمع ع ، وسوف يقوم رجل الدولة الدولة اللاعوقراطي بتذكيره بنلك التبعيد دائمًا . أن ويلسون يعزو الى قدرات الانسان الكاسمة ، السمو فوق الاهتمام بالمسالح الشخصية المجردة ؛ ويشتد النعاطف الطبيعي والميل نحو المشاركة التعاوية بالسياسية المسالحية المساسية الملهمة تلك القدرات الانسانية السامية ؛ وهي سوف و تطلق المطالح الذاتية الواعية النابية .

وهكذا ، تنجمع في مجتمع ويلسون الصالح جمهرة من الاشخاص المستقلين من نسوعيات عديدة بهدف ان يشاركوا بصدق في المصالح والغايات . ولب الفكر الويلسوني هو ذوبـان الحريـة الفردية الكامل في الواجب العام ، واتحاد اقصى درجات الفردية مع اعلى مراتب التضامن الشعبي .

هل يمكن تشخيص وجهات نظر ويلسون في الحكومة والسياسات على انها اراه و تقدمية ؟ أو و ليبرالية ؟ ؟ . هناك اتجاه لدى بعض الدوائر لتعريفه بأنه محافظ جداء متأخراً ليعتنق ، جزئهاً ، اتجاهات اكثر ليبرالية حول دور الحكومة في تقدم العدالة الاجتماعية . ومن الواضح ان ويلسون لا يفهم من و العدالة الاجتماعية ؟ حركة تهدف لتحقيق مساواة كبيرة في مداخيل الناس ، وممتلكاتهم او احتياجاتهم المادية . بل يفهمها على انها مساواة في الاوضاع اللازمة لتوجهات الفرد وفحوه ؛ بازالة العوائق المعطلة وغير المنصفة من طريق السعي الى السعادة . وبعبارة اخرى ، اعتبر نشاطات الحكومة مقصورة على انجاز تلك المهام . إلا انه يمكن تفسير تلك المهام بطريقة تجعلها واسعة الى حد ما . وتعريفها بتعابير تجريدية تسمح بتباين تفسيراتها وتنوع تطبيقاتها مع اختلاف الظروف . وتساوي الفرص كهدف من اهداف الحكومة هو مفهوم مرن للفاية وقابل للتعديل . ويمكن لمعانيه ان تتغير ومتطلباته ان تسوسع بـاختلاف الاراء والشوى الاجتماعية . وبالمثل قد تصبح بعض التعهدات التي اتخذتها الحكومة سابقاً غير ضرورية او محظورة .

وفي كتابه و الدولة ۽ قال ويلسون :

في السياسة لا يوجد شيء جديد يشكل جذري يمكن تجريته بامان . ولا يمكن الوصول الى تتيجة تؤسة في السياسة إلا من خلال التطور البطيء والتدريجي ، عن طريق تهني النمو بحرص وتعديله برفق .

ويبدو أن خطب حملته الانتخابية تبعد بشكل حاد عن وجهة نظره المبكرة هذه ؛ فهي تؤكد الحاجة الملحة لاجراءات جديدة لمواجهة مشاكل عصر جديد فاصل . وفي بعض الحطب قال للناخيين أن مخاطر العصر الجديد ومساوه كبيرة جدا ، بحيث لا بد من القيام باصلاحات جدرية سياسية واقتصادية أذا ما اردنا تجنب ثورة شاملة . ومع أن ويلمون لا يعتبر أن سياساته هي المهاسات والقيم الاسركية تمايدات راديالية ؛ فهو يعتبرها وسائل ضرورية للحفاظ عمل المؤسسات والقيم الاسركية الاسركية المتحافظ عمل المؤسسات والقيم الاسركية المتحافظ ويلمون المصلح : « لو لم أومن بأن كوني تقديماً يعني حماية مقوصات مؤسساتنا ، كا المحافظ ويلمون المصلح : « لو لم أومن بأن كوني تقديماً يعني حماية مقوصات مؤسساتنا ، كا المحافظ ويلمون المصلح : « لو لم أومن بأن كوني تقديماً يعني حماية مقوصات مؤسساتنا ، كا الفردية ، وسلطة القانون ، والنظام الفدوللي . واعطي ويلمون اهمية كبرى لاحتبرام القانون ، والخالية المعافظ الفدوالية الجديدة التي تحدد صاعات العمل ، وقانوناً فدوالياً لعمل الاطفال ، رغم والشكوك الدستورية السابقة . ويجب آلا يفسر هذا على انه تناقض مع النفس او مجود تغير في وجهة النظر . فعنذ البداية كانت مفاهيم ويلمون عن احترام الدستورية وغيرها من الفروض التقليدية النظر . فعنذ البداية كانت مفاهيم ويلمون عن احترام الدستورية وغيرها من الفروض التقليدية النظر . فعنذ البداية كانت مفاهيم ويلمون عن احترام الدستورية وغيرها من الفروض التقليدية ، ما يكفي للمساح باجراء تعديلات عملية مع تغير الزمان .

« ومحافظة » ويلسون لا تنضمن حقيقة تبجيل القديم أو افكار الاباء المؤسسين . وهي ليست من إن بوع من المذاهب التقليدية . بل هي طريقة خاصة في ادراك اهمية الاستمرارية في الشؤون الاسانية ، والمخاطر التي قد تنشأ عندما تجتث العادات والآمال المشاصلة في الناس . ويعتقد ان الخفاظ على الاستمرارية يتعللب تجديدات كبيرة ، خاصة اذا كان البديل الوحيد الماثل هو الثورة .

### ( Y )

وأهم التجديدات التي عرفت عن ودرو ويلسون على بطاق واسم تتعلق بنظرته الى نظام

جليد للعلاقات الدولية ودور الولايات المتحدة في تعزيز السلم العالمي . ورأي الرئيس في دور بلاده في الشؤون الدولية تلخصه و نقاطه الأربع عشرة » ، وكفاحه لاقامة عصبة الأمم ، وهو عميق الجذور في تفسيراته عن الخبرة الاميركية . والأعداف الاميركية . وه أعية » ويلسون لا يمكن فصلها عن مفهوم معين عن الأمة الاميركية . يقول ويلسون و يجب ان يكون للاميركين شمور خيفف عن شمور جميع امم العالم » . ويرى ان الولايات المتحدة بلد عيز ، فريد في ناحيين ـ في اصوله وفي خيراته التاريخية . فالقارة الجديدة التي توافد اليها الناس من مسافات بعيدة عن قصد ولفرض عمده منحت فرصة بداية جديدة للثيون الانسان قد عمده منحت فرصة بداية جديدة للشؤون الانسانية . فقد جاؤوا عناك ليتحرروا من حكم اوتوقراطي » او امتيازات طبقة » او من جميع تلك الحواجز المصطنعة التي تفصل بين الناس وتقم في طريق صداقتهم الشاملة . وقد هذه مؤسسو البلاد الى جملها مثالاً محتلى وقدوة لجميع الأمم والشموب . فأميركا « أمست من اجل خير البشرية » . ونتيجة تتلك المثال المبكرة فتحنا ابوابنا بطمعوب العالم واصبحنا أنة مكونة من كل شعوب العالم واصبحنا أنة مكونة من كل شعوب العالم.

واميركا ، في نظر ويلسون ، فريدة ، لكن الفريد فيها هو اهتمامها بتجسيد المصالح البشرية عامة . وكان احساسها تجاه الأمم الاخرى احساس الفرع نحو عائلته ، بالمعنى الفسيق للكلمة . والدولايات المتحدة عميزة لأنها لا تمثل قطاعاً صغيراً وعيزاً من الجنس البشري ، بل لأنها تمثل البشرية ، واميركا هي أمة عالمة . ولم يعتبر ويلسون هذا مجرد حقيقة تنازيخية ، او حدث تاريخي نحو احراز في ان نفسره كها نريد ووفقا لمصالحتنا الآنية . فالرسالة الأميركة هي ه توجيد البشرية ، هن المخواجز وتشجيع الملك المسالف التضامن الانساني او الأخوة الانسانية . من استخدام المناسخة . من التضامن الانساني او الأخوة الانسانية . من استخدام للبحري من عمل ان تعمل بوحي من امتزات هؤلاء الذين يعيشون ضمن حدودها . ونحن لسنا احرازاً في ان توجهنا مصالحنا القومية ، الاخرى ، وربما تكن معارضة لها . هذا هو معنى بيان ويلسون الذي طالما استشهد به » و انه لأمر عفوف بالمخاطر تقرير سياسة خنارجية لأمة ما على اساس المصالح المذية » . و والمصالح المداية عي امتياز بكسبه المرء على حساب الاخرين . ويمكن تحقيق مصالح الولايات المتحدة الحقيقية دون ان نكاها المناسخ المناسخ المن تعزيز قيم ديوقراطية معينة تنطابق صعد الصالح العام للبشرية كلها .

وعندما اشتعلت الحرب الاوروبية اصر الرئيس على ان تحافظ الولايات المتحدة على حيادها بقوة كي تكون في وضع يسمع لها بالعمل كوسيط غير متحيز ونصيراً للسلام العادل . إلا ان الغواصات الالمانية كانت تفرق سفناً تحمل مسافرين اميركين . ومع التحذير من الحرب ، طلب ويلسون من الألمان ان يبدوا احتراماً كاملاً لحق المواطنين الاميركيين بالسفر بسلام في مناطق القتال كما ينص القانون الدولي . وفي تبريره لوضف القبول بناية مساومة إزاء حق الاميركيين في حرية الابحار قدم الرئيس حجتين . فللساومة سوف تؤدي الى تقليص السيادة الاميركية ، لأن د الأمر يتعلق بشرف الامة واحترامها لنفسها 2 . والمساومة قد تعني التخلي عن موقعنا الاخلاقي كناطقين باسم القانون والحق حتى وسط اضطرابات الحرب a . وهذان الاعتباران في التفكير الويلسوني لا ينفصلان . فالحفاظ على الشرف القومي هو الشرط الأول لقدرة اسيركا على خدمة دورهـــا الدولي كندوب عالمي غير متحيز للقانون والحق . وخدمة هذا الدور هو معنى شرفنا القومي .

وبتزايد خطر التورط الاميركي في الحرب، بدأ الرئيس يكرس نفسه من اجل التعبير بشكل ادى عن الإفكار التي ستبنى عليها السياسة الاميركية الخارجية . وخلال العامين الذين تليا دخولنا الحرب ، كرس المزيد من الانتباه للبيانات العامة التي تحدد المبادىء والأهداف التي نقاتل من الجملها . ومن اهم هذه البيانات خطابه وسلام دون انتصار ( ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩١٧ ) ، وكلمته وخطابه الانتتاحي بمناسبة انتخابه المنترة رئاسة ثانية ( ٥ آذار / صارب ١٩١٧ ) ، وكلمته حول النقاط الاربع عشر ( ٨٤١ ) ، وكلمته حول النقاط الاربع عشر ( ٨٤١ ) ، وكلمته على المناب الميان المناب الميان المناب الميان ( ٤ تمون / يوليو ، و٢٧ اليلول / سبتمبر ( ١٩١٨ ) ، وخطابان ( ٤ تمون / يوليو ، و٢٧ اليلول / سبتمبر ( ١٩١٨ ) ، ونطابان ( ٤ تمون / يوليو ، و٢٧ اليلول / سبتمبر ( ١٩١٨ ) ، ونطابان ( ٤ تمون البيداية كمانت هذه التعريفات المؤليات عن الأهداف مخصصة لشجيع وضيع اتفاقيات بين المتحارين يؤمل مها تقصير اصد الحرب . لكن الأهم من ذلك ، أنها تمكس القناعة لذى ويلسون ان التعبير الوضح والعلني عن المبادىء ان يساهم في سلام دائم ، وإن السلام المدائم غير ممكن من دون ذلك التعبير الموسعة بهان يساهم في سلام دائم ، وإن السلام المدائم غير ممكن من دون ذلك التعبير الاساسية بهب ان يساهم في سلام دائم ، وإن السلام المدائم غير ممكن من دون ذلك التعبير الاساسية بهب ان يساهم في سلام دائم ، وإن السلام المدائم غير ممكن من دون ذلك التعبير الميان التعبير التعبير المنابعة التعبير التعبير التعبير التعبير المنابع التعبير التعبير

وفيا يلي الفروض الرئيسية التي تهيمن على النقاط الاربع عشرة . يجب وضع حدّ لكل الشكاط الاربع عشرة . يجب وضع حدّ لكل الشكال الدبلوماسية السرية : و مواثيق السلام العلنية ، التي يتم التوصل اليها علناً . . . يجب ان تتمتع جميع الأمم بحرية التنقل في البحار . يجب الأمم بحرية التنقل في البحار . يجب إذالة الحواجز الاقتصادية على حرية التجارة بين الأمم او خفضها بقدر كبير . يجب تأسيس عصبة للاسم و تقدم ضمانات متبادلة للاسمة والتكامل الاقليمي للدول الكبيرة والصغيرة على حدّ سواء » .

ومن بين الفروض الاضافية التي وضمها ويلسون فيها بعد : يجب القضاء على أية سلطة حكم فردي مطلق تستطيع تهديد السلم او ازالة ضررها . جميع المسائل الاقليمية او الخاصة بالملاقات الاقتصادية او السياسية بجب ان تسويتها بطريقة متمبولة من الشعوب المنية : مبدأ حق نقرير المصير. تسوية القضايا الدولية بجب ان تتم على أساس عدالة غير متحيزة ، وليس على أساس المصالح الحاصة لامة ما . و يجب ان تكون عدالة لا تعرف اية محاباة ، ولا تعرف ايتم مصالية الشعوب المعنية ع . ويجب ان لا يكون هناك تحالفات سياسية خاصة او تجمعات اقتصادية داخل عصبة الامم . يجب ان يكون المولاء الأول لكل عضو و للمائلة المشتركة في عصبة الأمم ء .

وقد ادرك الرئيس ان تحقيق هذه المبادىء يتطلب ويستوجب اجراء تحولات جذرية في السياسة العالمية . ولتجنب نشوب حروب كبرى ، لا بد من اجتثاث النظام الدولي القديم من جلوره مع تحالفاته المسكرية وموازين القوى التي وضعها. ولم ينظر ويلسون الى هذه التحولات كخيارات يكون رجال الدولة احواراً في اتباعها او رفضها ، بل اعتبرها نتيجة فرضتها علينا حقائق سياسية مستحصية واحداثاً تاريخية للمحتوية تاريخية . واعتقد ان هذه الحتمية اللحقة هي تحميدا لنشوه رأي عام عالمي ولدته الحرب ، وادراكاً للاسباب التي ادت اليها . والرأي العام العالمي هذا الذي اثارته فداحة الحرب والمعافرة الكبيرة التي سبتها اصبح اكثر وعياً ، وقاسكاً ، وتدقيقاً في مطالبه . وياللنديج ، و سوف تحل ارادة الجنس البشري عمل الاهداف الخاصة للدول المفردة ، تنشط في العالم قوى معنوية هائلة ، وخلف هذه القوى والفرصة التي توفرها لاعادة البنية السياسية ، يلمح وليسون يد العناية الأهية .

وضع نظام جديد للعالم امر ممكن ، وهو مطلب ملح من اجبل الحفاظ عبل الديموقواطية والحضارة . ويمتقد ويلسون ان متطلبات شن حرب حديثة واسعة ، تتمارض تماماً مع متطلبات الحرية والحكومة الديموقراطية . والحروب المستقبلية ستكون من الكبر بحيث تصرض للخطر الحضارة نفسها . لكن ما ذال لدى ويلسون سبب آخر للاصرار على ضرورة اعادة البناء السياسي . ففي العامين اللذين تليا قيام الثورة البلشفية في روسيا تزايد اهتمام الرئيس بالخطر الذي تمثله الشيوعية على حضارة الديمؤواطيات الغربية . واعتبر ويلسون التنظيم الشيوعية هي رد فعل ضد انعطاء استبداد يضاهي في فساده الاوتقراطية البروسية . إلا أن الثورة الشيوعية هي رد فعل ضد انعطاء النظام الدوني القديم ـ صراعاته ، واستغلالاته ، واضعطهاداته ، وعامده التنظيم الذي وضعه النظر ور ضوف تبقى البلشفية و سأ . . . . . . . . . . . . وطلب للعلاقات الغربية والعنف ، من ويلسون للعلاقات الدولية ، نظر الله تبديل ليبرالي ـ ديمؤراطي للمظالم التقليدية والعنف ، من المودة الى البحث في تلك الخطة لاعادة التنظيم وفلسفها او مقدماتها .

يلخص الرئيس مرامي نقاطه الشلاث والعشرين في جملة واحدة : « ان ما نسعى اليه هو سيادة القانون القائم على رضى المحكومين والذي يعززه الرأي العام المنظم للجنس البشري . وهذه المعادلة ( والترتيبات السياسية التي ترمي الى اختصارها ) تجسد مبدأين اساسيين : العلاقحات بين الدول تحكم بالقانون ، او باعتبارات قمانونية ، ويجب ان تحكم حسب المقايس المديموقراطية . وهذان المبدأن يرتبطان ببعضها البعض ويتشخيص ويلسون لأسباب الحرب .

تقدم بيانات ويلسون لنا ثلاثة تفسيرات لأسباب الحرب في العالم المعاصر . وحسب احد هذه التفسيرات فإن الحروب الحديثة هي نتيجة التنافس الشديد للفوز بامتيازات اقتصادية . والأسباب الاقتصادية مثل و المنافسة الاقتصادية والصناعية عهي اصباب رئيسية ، اما السياسية فهي ثانوية . وفي بعض الاحيان قد تُرد الاسباب الى الطموحات السياسية ، لشهوة الحكم لمدى الحكام غير المساولين ، والى و وجود حكومات اوتوقراطية تدعمها قوى منظمة تدار بأكملها من قبلهم وليس من قبل الشعب » . والتقسير الثالث يرى جذور العنف الدولى في انعدام العدالة : « الحروب تأتى من قبل الشعب » . والتقسير الثالث يرى جذور العنف الدولى في انعدام العدالة : « الحروب تأتى

من بذور الحنطأ » . ومن امثلة الاخطاء التي تولد الحروب ، نـذكر : حكم شعب من قبل قوى اجنية لا يرضى عنها ، والمنافسة بين قوى كبرى للسيطرة السياسية او الاستغلال الاقتصادي للدول الاضمف ، او التصييز الاقتصادي ـ منع امة ما من الدخول الى اسواق حيوية او الحصول على مواد اولية ، او فرض القيود عليها .

والتفسير الثالث للحرب هو اساس التفسيرين الاخربين ، ويمكن اجمالهما فيه . فإذا كـان سبب النزاعات العنيفة بين الأمم عدم الانصاف ، سواء كان سياسياً ام اقتصادياً ، فإن في الامكان تجنبها بازالة اسباب الظلم ، وبالنسبة لويلسون فإن اجتثاثه يتطلب ، أن لم يكن مرادفاً مع ، جمل العلاقات بين الدول اكثر ديموقراطية ، ويجب ان يعترف الجميع بالمساواة بين جميع الأمم في مطالبهم العادلة والاخلاقية . و يجب ان لا تعترّ الضمانات المتبادلة او تفترض وجود أي فرق بين الأمم الكبيرة والصغيرة ، وبين تلك القرية والاخرى الضعيفة » . فإذا تعاملت الدول بين بعضها البعض على أساس من المساواة ، بغض النظر عن الفروقيات بين الكبيرة والصغيرة ، فإن الاستغلال ، الذي هو احد الاسباب الرئيسية للتوتىر والشكوى ، سنوف يُستأصل . واذا ضُمن لجميع الشعوب والقوميات حتى تقرير المصبر او الاستقلال البذاتي ، واذا لم يكره شعب ساعلى العيش تحت حكم اجنبي ، فإن سبباً آخر رئيسياً ، من اسباب الصراع سوف ينتهي . فمبادىء حرية البحار وحرية التجارة تنبع من مذاهب المساواة القومية وحق تقرير المصير هذه ، وتقوم بدور مشابه في الحفاظ على السلم. فالقوي يجب ألا يكون في وضع يمكنه ان يمنع عن الضعيف ضرورات الحياة او فرصة الازدهار . وعندما لا تصبح أية دولة قوية او ضعيفة نتيجة لهذا التمييز ، عندها يرتاح الناس من سبب اخر قديم للعداء . وهكذا ، نرى في تعاليم ويلسون ان التخفيف من امراض العالم الاخلاقية ، وحل مشاكلها العملية تتطلب علاجاً واحداً ـ اقامة العدالة . وهذا فقط هو الحل الحقيقي للصراعات الدولية . والمفهوم الشامل للعدالة هنا هو، واجب الاعتراف بتساوي الحقوق .

ويرى ويلسون ان زيادة ديوقراطية الصلاقات الدولية يكون محكاً بين أمم ديوقراطية لفظ ، او على الأقل ، ان تسيطر الأمم التي تمكم نفسها على العالم وتشكل عصبة لللامم . و لا يكن الوثوق بأن تحافظ اية حكومة اوتوقراطية على عهودها ضمنها [ العصبة ] او تصون مواثيقها » . فالحكومات الاناتية التي تولد الاستغلال فالحكومات بكن أن تُعد مؤامرات التوسم بسرية . والعدوان . وداخل حكومات كهاه وضمن هذه الحكومات بكن أنه تُعد مؤامرات التوسم بسرية . ووقد تحسك ويلسون بفكرة ان الدولة الديوقراطية تعارض مع السياسات العدوانية والعسكرية . لأن الديوقراطية لا تتنج قادة يسعون الى القوة بمن اعتادوا على استخدام اتباعهم كأدوات لتحقيق طموحاتهم . اضف الى ذلك ، انه في بجنم بحكم ذاته ، حيث تكون للرأي العام فعالية ، فإن القرارات المامة لا يمكن أغاذها او اعدادها تم ستار من المسرية . فالقادة السياسيون الذين يضعون خطة لغزو او حرب لن ينجحوا طويلاً في اختاء اعصالهم عن الشعب . ويفترض ويلسون التشاف الشعب لوجود مثل همذه الخطة ، سوف يجمله يعارضها دون ريب . فالشعموب

الديوقراطية ستفضل بالتأكيد السلام والعدل على الإعباد القومية او المنافع الاقتصادية التي قد تتألى من سياسة امبريالية . وتبريرات ويلسون للتمسك جذا الاعتقاد تنبع من فهمه لطريقية الحياة التي ترعاها الديوقراطية . و فالشعوب الحرة فقط تستطيع . . . تفضيل مصالح البشرية على اية مصالح ضيقة خاصة بهم » . لكن لماذا و يُحتمل » ان تفعل الشعوب الحرة ذلك ؟ لم يقدم ويلسون جواباً مباشراً لهذا السؤال ، لكن مقدمات كل تعاليمه الديوقراطية تقول ان نظاماً من المساولة يجرد الافراد من النظرة الضيقة وبهيء اندماجه مع الاشياء التي يشترك فيها جميم الناس .

ومن الطروحات الرئيسية لمذهب ويلسون أن الامم تتمامل في علاقاتها الحارجية حسب المبادىء والميول التي عكم علاقاتهم المحلية . وبالتالي فإن امة ديموقراطية سوف ترغب في اتباع ديلوماسية د من المواتيق العلنية التي تم النوصل اليها علناً » . والشعوب الديورفراطية سوف ترفض المواتيق عالم المواتيق الميرالية وتن الميرالية وتنه الميرالية حين تطلع عليها . وحيث أن المجتمعات الحرة تسعى الم حل المخلافات المحلية بتعليق قواعد القانون ، فإنها سوف تكون مستعدة لفعل الشيء ذاته في خلافاتها المدولية .

ولا يعني هذا أن ويلسون وضع تصوراً لعالم متحرر تماماً من أية حاجة للجوء إلى القدرة أو التهديد بها . فالمسودة الأولى لمبتاق عصبة الأمم ، التي اعدها الرئيس ، تشترط حصاراً اقتصادياً كاملاً ، أو أن لزم الأمر ، أعمالاً عسكرية ضد الدولة المعتنية . ولم يعتقد الرئيس قط أنه يمكن الحفاظ على المبتائية أن المباطقة . والاعتبار أخليه من قبل الحفاظ عليه من قبل المبتام قدة . والاعتبار الحاسم تعكسه كلمة و مجتمع » . واعتبر ويلسون أن ميزان القوى التقليدي بين الأمم غير موثوق وغير رادع ، للحرب والعدوان . وتكمن عبويه وعدم موشوقيته في اعتماد بعض الدول على استخدام توازن القوى بوحي من مصلحتها الخاصة لتحقيق اهداف قومية . ويدلاً من القيام باعمال من جانب واحد مدفوعة بأهداف قومية نابعة من مصلحتها العامة تقوم عصبة الأمم بعمل موحد تشارك به جميع الدول التي تحكم نفسها ، بدائم من مصلحتها العامة في ضمان السلام العادل . ومن يفكر بالعدوان قد يرتدع حين يتأكد من أن تفوقاً ساحقاً من قوات مناوذة سوف يقف ضده .

ويعتمد نجاح نظام الأمن الجماعي هذا على شرطين الشين . اولاً ، ان تكون الدول التي عَكم نفسها مستعدة في كل وقت للعمل حسب مبدأ أن « السلم العالمي » له الأولوية على اية اهتمامات قومية ، او غايات ، او قيم خاصة بها ، مهها كانت حقيقية . كان تلتزم الولايات المتحدة اخلاقياً بأن تساهم بمصادرها الشرية والملاية في عمليات ضد اي « عدوان » ، مواه كانت هذه الأعمال تهده الأمن الاميركي او الأهداف الاميركية ام لا . ثانياً ، ان يكون اعضاء عصبة الأمم مستعدين للخضوع لقواعد صارمة وغير متحيزة على انها المقايس الوحيدة المهيمنة والتي بموجها غمل التزاعات الدولية . ولنفرض جدلاً أن نزاعاً نشب بين الأصة « أ » والأمة « ب » » ، والملك قد يتأثر به عدد من الدول الاخرى . فعند مباشرة حل هذا النزاع يجب ان لا توجه الولايات المتحدة اعتبارات مثل اي من البلدين صديق لها وايهم خصم ، او ماهية نتائج هذا الحـل او ذاك على المصالح الحيوية للدولة الصديقة . بل يجب ألا تحمايي احداً ، وان تتخذ قرارها حسب المبادى. الأساسية للقواعد العامة التي تطبق بالشكل ذاته على اية دولة او على جميع الدول .

وهكذا يتخذ القاضي قراره ، أو يجب ان يتخذ قراره ، في خلافات بين افراد في قاعة المحكمة ، لكن المحكمة هنا هي وكيل عن للجتمع التحضر ؛ وقواعدها الرئيسية اما ان تكون وضعت او شنت من قبل عملي السلطة التنفيذية في المجتمع ، والمواضئون متفقون اساساً على القواعد وعلى التنفيذ، اما المجتمع الدولي بالنسبة للمجتمع الدولي بالنسبة بقوم مكون من مجتمعات مدنية متفرقة لها قوانينها الخاصة ، ولديها السلطة على العمل بشكل مستقل . فكيف يمكن حث كل هذه المجتمعات المستقلة للعمل وكأنها اعضاء في مجتمع على معمدن واحد ؟

ويعض اجوية ويلسون عن هذا السؤال قد تمت الاشارة اليها . فسوف ترتبط الدول الحرة مع بعضها البعض بالتزامها بالمؤسسات والأفكار الديموقراطية . وهذا الالتزام المديموقراطي العام يقترض أن يشجع الاتفاق على المؤاضيع الحيوية ، مثل تعريف معنى و عدوان ، والإعمال الانتجاب التي لا يمكن تبريرها بين الدول ، والتجارة الحرة سوف توحدة الأمم بالتمامل الانتصادي في الفوائد بالتضاع الانانيات القومية . وبالسبة لويلسون كانت وحدة الرأي العام العالمي حقيقة مساطعة ، بالتضاح الانانيات القومية . وبالسبة لويلسون كانت وحدة الرأي العام العالمي حقيقة مساطعة ، مقدر لها أن تسيطر على جميع الحقائق السياسية الاخرى . وتحقيق هذا القدر بالطبع ، يشطلب جهوداً عظيمة من فن ادارة بالدولة ، وفئا ذا خيال خصب قادر على الاحساس بانعالات الشموب بل هو الانقمير عنها وتقديم صيفة معقولة لها . ذلك لان الرابط الحقيقي للرأي العام ليس المنطق ، بل هو الانقمالات البشرية التي تحتاج الى عثل عنها وناطق باسمها . والمهمة الأولى والاخيرة لمنظم وجعلها فاعلة . وكان من المفروض ان تصبح عصبة الأمم عكمة تطرح امامها النزاعات بين الأمم وتضع عمارسات الاقوياء ه تحت مجهو الجنس البشري » .

وقد اخطأ الرئيس في تقديره لقوة او حقيقة وحدة شعوب العالم . فالامم لم تتحد . ولم تكن القضية هي ان د الارادة العامة للجنس البشري قد حلت محل اهداف الدولة المفردة الخياصة » . فعالم الدولة المفردة الخياصة » . فعالم الدولة المفردة الخيامة ومتمارضية تجيد طبرقاً مختلفة في مناهيج الحياة وتعارض حتى بعض الالتزامات الاخلاقية . وهذه الاختيالافات خطيرة فصلاً . وشعوب المالم المختلفة ما زالت توحي ، من خلال سلوكها ، انها تعتبر خلافاتها حقيقة حيوية لا تقبل اهمية عن انسانهم المشتركة .

والمفهوم الاكثر انتشاراً لودرو ويلسون كان فكره عن توحيد الجنس البشري . إلا انه لم يتخيل توحيداً للناس يتحقق على حساب تنوعهم او استقلاليتهم . والعالم الذي كان يرجو اقامته هو عالم المستقلة والتطورات ذات التوجهات الذاتية للجماعات المختلفة الى تطلمات ، او متطلبات ، او المستقلة والتطورات ذات التوجهات الذاتية للجماعات المختلفة الى تطلمات ، او متطلبات ، او موافق متنازعة ؟ لم يعتبر ويلسون ان حق تقرير المصير او المطالبة به هو مصدر عتمل للتوتر اللولي اكتم عا اعتبر ان تشجيع الاستقلال الشخصي او الفردية هي مصدر عتمل للتوتر القومي . وتمكن كتاباته في جمع المواضيع السياسية اقتناعه ، مع اخذ المسائل الإساسية بالاعتبار ، ان هنائا انقاقاً المائية أو اساسيا بين الناس . فجمعيهم يرغبون في السلم ، والحرية ، والعدالة ، وعتاجون اليها . المناسطة الاصلية والقيمة الاصلية لملافراد والشعوب تكمن في الانسجام الكمال فيها بينها . مؤقنا على اتفاقات الاساسية . ويمكن القضاء على الأخطاء والمظالم ، وعندما تجتث نفان تقرير المصير مؤقنا على المجتمعات ينسجم تماماً مع التفاقهم بعمداقة حول جمع المسائل الحيوية - وهذه الإفكار عن للناس والمجتمع البشريين ، بالنسبة لويلسون ، مبادى بديهة . وهو لم يضعمها لأي بحث منسق او دراسة فلسفية . وكي يقوم بذلك كان عليه ان يتورط في بعض الناملات النظرية ، وهو ام رضفه ، ومنذ زمن بعيه ، كمصدر مكن للحكمة السياسية .

وغالباً ما قبل ان الرئيس سابق لعصبوه ، وإنه اذا ما قدر للجنس البشري البقاء ، فإن عليه ان يرقى وغالباً ما قبل ان الرئيس سابق لعصبوه ، وإنه اذا ما قدر للجنس البشري البقاء ، فإن عليه ان يرقى الم مستوى رؤيته الاخلاقية . وغالباً ما اكد الباحثون انه توسع بشكل خطر في اعطاء المثاليات والمبادئ الأخلاقية وراً أكبر مما تستحق في السيطرة على الشؤون الانسانية . وليس من السهل الاجابة على المسائل التي الزارها هؤلاء ، أو تقديراتهم المثاينية الاخرى . وتعكس كتابات ويلسون المبكرة في قضايا الحكم وعياً واسماً للدور الحتيى الذي يجب ان تلميه السلطة والمطموحات المختصية في الحياة السياسية . ووعى ان المبادئ والمثاليات لا يمكن ان تهيمن دون دعم الاعداد المحفية في الحيادة المعلمين المناقبة على المناقبة . وكان رأيه ان التتحدم في اي مجتمع هو دائياً مسألة تطور وغو تدريعي . حتى في خضم المحركة لاقلمة عصبة الأمم حذر الاشخاص المتائلين آلا يتوقعوا و انعتاقاً فورياً ٤ بعن عضم المحركة لاقامة من الكثير من الاشياء التي قيدتنا في الماضي ٤ . إلا أنه لم يتوقع انتقاقاً فورياً ٤ بكن في الناساء في على طائلًا سودة فواعد العدالة وتنظيم الجهود البشرية . وفي ذلك العالم يكن تحقيق القواعد الخسارية ذاتها بين الأمم ، مثل تلك الذي يكن تحقيقها بين الافراد ، مواطون وفاق ، واصدقاء .

وهذه الاراء والتوقعات الويلسونية لها اكثر من اهمية اكاديمية بالنسبة لنا ، بسبب تأثيراتها على السياسة الاميركية الحفارجية . وكمان السياسة الاميركية الحفارجية . وكمان ويلسسون يدرّس ، ان على اميركما ، من موقعها نجاء بقية العالم ، النهوض بأصور اكثر من انها وازدهارها . كها علم ان الديموقراطية لا يمكن ان تكون آمنة في عالم معاد للديموقراطية . وهذه الامور تعني ، ان على اميركا العمل لحدمة اغلبية عالمية وبرضى و تلك الاغلبية ، وان البلدان الديموقراطية مان علمها المعالم معادية على معادية على العمل المعالم المعالم الديموقراطية في علاقاتها الحارجية . ومنهم ويلسون للعمالم

الذي قد تكون الديموقراطية آمنة فيه ، وكيفية تحقىق ذلك يرتبط بعمق بمفهومه لطبيعة المجتمعات التي تحكم ذاتها . واعتبر المجتمعات الديموقراطية مهداً وماوى لبعض الفضائـل المعينة - الحسواص المقلة والشمخصية التي تقدم ارضية صلبة للعدالة والتعاون الدوليين .

واعتبر ويلسون هذه الفضائل مستازمات ضرورية للديوقراطية ونتاج لها ، إلا أنه لم يكن ، يأي شكل من الاشكال ، راضياً عن المستوى او درجة الكصال التي حققتها امبركا القرن العشرين. وفي سنواته الأخيرة عاد الى فكرة قديمة: «العداء بين المعالة وراس الماك وشرور حياتنا الاقتصادية . فقد واصل الكثيرون من اصحاب الأعمال استغلال عصافهم، والعديد من الناس تلجأ الى الاحتيال بغرض تحقيق الربع . والاستغلال والتلاعب هما من اسباب الفلاقل والسخط التي تفجرت في النورة الروسية وتهدد العالم الديموقراطي . والمهمة العظيمة التي تواجهنا الإن هي جمل العالم و أمناً » في مواجهة التطورات اللاعقلائية » بتصحيح و الاناتيات العظيمة جداً للنظام الراسعالى » .

وفي آيار / مايو ١٩١٩ ، اقترح الرئيس على الكونجرس اكتشاف طرق ووسائل تشجع ه على جعل الصناعة دعوقراطية حقيقة » ، بحيث يساهم العمال في القرارات التي تؤثر على رخاتهم . وعكن انجاز هذا الاصلاح على نطاق واسع بجهود طوعة بين اصحاب العمل والعمال ، ولا تقوم المكتومة فيه الا بدور عدود . ويفترض ، ان تحافظ فيه الملكة الفردية على حقوقها واهميتها والمبتها والمبتها الفردية على دورها الحبوي في تقدم الازدهار . ولم تكن الفاية مساواة للداخيل والمبلطات ، بل تعزيز التعاون الاخوي في للحيط الاقتصادي . ولا يرى ويلسون اي تعارض بين هذا الجهود في التعاون الاخوي في تسيير الصناعة والحفاظ على حقوق الملكية في نظام المبادرة الحرة .

لم يتمنى ودرو. ويلسون قط التخلي عن الرأسمالية، بل رأي في تطهيرها الروحي بتطبيق وسائلها الاخلاقية امراً من صلب الديموقراطية . ويمكن القول ان ويلسون من دعاة المرأسمالية الديموقراطية ، مع تطهير الدنصر الديموقراطية والمنطقة المنصر الديموقراطية ومن اجل خلمة المنصر الديموقراطية منكون ندا قويا خلامها الثوريين ايظر ودرو ويلسون . فأن « مذهب الانا الفردي » يشكل اختلل الرئيسي والدوجية إلى الحياة الاميركية . وكان مقتنماً بأن هذه الوصمة على شرف الجمهورية يمكن ازالتها ؟ ويمكن تجاوز مما الشرض من الأطر الاساسية للحياة الاميركية . واقترض ان مجتمعاً مكرسا بالكامل للحرية الشخصية والفردية قادر ان يخلص نفسه من الاتا الفردية . وخلف فوضية ويلسون هذه حول ما الشخصية والميركة . وكان أميركة الإمياسي منالديموقراطية النبيلة هي حيث لا تطغى مصالحنا الذاتية على حب الخير كاساس للسلوك البشري » .

# اوليفر وندل هولمز ، الابن

والتربيرنز

#### r 1 x

لسل من المعتاد اعتبار الفضاة رجال دولة ، إلا ان السلطات الفريلة التي تتمتع بها المحكمة العليا في الولايات المتحلة تجمل من السهل على قاض إميركي ان يفوز جذا التصنيف . ولا نجافي الحقيقة اذا قائنا ان مهمة قضير الدستور تحول فضاة المحكمة العليا الى واضعي قوانين ، لأن شرح عملي السلطات المنوحة ، والقيود المفروضة ، والعلاقات التي تقيمها تلك الوثيقة يمني اعطاء الأمة الفانون الذي تتعايش بجوجة ، وفي الثناء محارسة عملها المعتاد ، فرصة اعطاء الأمة الملاتوى التي تحكم بها ذلك ، فإن ملك ملكمة على المبادى التي تحكم بها المعتاد عندما قال ان و محكمة الولايات المنحدة العليا ليست مجرد عكمة تحل امامها المنازعات بمين النجارة المالولايات المحلف بمن الناس ، بل هي ايضاً هيئة تشريعية تعطي حياة الأمة شكلاً ولولاً ه .

لقد قبل في بعض الاحيان ان المحكمة تتبع ناتاج الانتخابات ، وهناك شيء من الحقيقة في هذا القول ؛ لكن ان نظرنا للامر من منظور اوسع نجد ان العلاقة عكسية ، لأن ما تقوله المحكمة للمراحة عكسية ، لأن ما تقوله المحكمة للمحكمة تنطق عادة من خلال قبراراتها ، والقرارات القانونية تجيد المبادىء . وإذا ما كانت القرارات دستورية فإنها تكون مبادى، يفترض امه استحدد مسار الشؤون العامة . وإنتظ المحكمة ايضاً باراتها ، وهذه الاراء قد تؤثر على الشؤون العامة ، لا يمكن المامة من خلال التأثير على المشاعر العامة ، لا يمكن لشيء ان يفشل ، ويدونها لا يمكن لشيء ان ينجع » ؛ وجب على رجل الدولة الديوقراطي ان يتم بالمشاعر القي يعبر عنها المجمهور في الانتخابات . لكن لتكولن يعلم ان الشعب مجدد مشاعره من المسائلة المداة بشكار مستقل عين خلاله ليواسين ، فذلك يواصل قوله ليضيف « ان

من يصوغ مشاعر الجمهور يذهب ابعد عن يسن تشريعاً او يلفظ قرارا [ لأنه ] يجعل التشريعات او القرارات عكنة التنفيذ او غير ممكنة ، . وقد تلعب الاراء في القضايا الدستورية الهامة دوراً ذا مغزى ف صياغة مشاعر الجمهور ، كما تفعل قرارات سن القوانين . وكان هذا في ذهن البروفيسور ادموند كاهن عندما قال عن احد اعضاء المحكمة الحالية ، القاضي هوغو بلاك ، انه ليس مجـرد و واحد من اعظم القضاة الحقيقين الذين شغلوا كرسي القضاء في تاريخ اميركا فحسب ٤ ، بل أنه أحمد افراد 1 مجموعة منتخبة من الابطال [ توماس جيفرسون ، وجيمس ماديسون ، وجون مارشال ، وابراهام لنكولن ] الذين قاموا ، خلال الازمات المختلفة التي واجهت مصير بلدنا ، بخلق جوهر المُثل الاميركية وتغذيتها والحفاظ عليها ، وربما وجد بعض الطلبة الدارسين للوضع السياسي المعاصر ان في مديح بلاك بعض الغلو ، وشككوا في صحة وضع اي قاض ، مهم علا شأنه في مصاف هذه النخبة التي أسست امتنا العظيمة وحافظت عليهما . لكن عظمة لنكولن تكمن في كلماته كيا في افعاله . وكل من يعرف ، كيا هو الحال مع لنكولن ، ان القبوانين تعتمـد ، بشكل عام ، على الرأي او المشاعر ، وان الرأي يتشكل بالكلمات ، يعرف الدور الذي تلعبه البلاغة في ادارة شؤون الدولة . وقد لا يوازي مقعد في منبر القضاء ، حتى وان كان رئيس المحكمة العليا ، كرسي الرئاسة في جيتسبرج حين يكون الرئيس هو ابراهام لنكولن ، لكن كلمات قاض عظيم لا تقع على اذان صهاء ؛ انها تسمع وتدرس من قبل اناس خارج قاعة المحكمة ، من قبل صحفيين واساتلة ، علاوة على المشرعين الذين يطلعون الجمهور عليها ، وربما درَّسوها ايضاً .

كان اوليفر وندل هولمز سيد الكلمات واعتبره الجميع احد اعظم قضاة المحكمة العليا الاميركية . وقد ولد عام ١٨٤١ ، وكان قد حقق قدراً جيداً من الشهرة حين اتخذ مكانه في المحكمة العليا عام ١٩٠٢ . وهو ابن رجل مشهور ، تخرج من هارفرد مع دفعة عام ١٨٦١ ، وعند بامتيان مع الفوج المدرين ، متطوعي ماسائوسيس خلال الحرب الأهلية ، حيث اصيب بجراح ثلاث مرات . علا بعد الحرب الى هارفرد لدرامة القانون ، ويني سمعته كطالب يمدرس المقانون العام و عام ١٨٨١ ، وسمعته كقافس من خلعته الطويلة - حوالي المقانون العام و عام ١٨٨١ ، وسمعته كقافس من خلعته الطويلة - حوالي عشرون سنة . في المحكمة النشريعية العليا في ماسائسوسيتس . وعينه الرئيس تودور روزفلت رئيساً لمحكمة الولايات المتحدة العليا عام ١٩٠٢ ما الى تقلد منها عام ١٩٣٢ (عموم ٩١ عاماً ) ، بعد حوالي ثلاثين عاماً من الحدمة المعلق ومن هنا اكتسب سمعته كاحد اعظم رجال الدولة في اميركا .

وقد امتدحه رجال عرفوا باعتدالهم بأكثر التعابير غلواً ومبالغة .

لم يقم اي قاض في المحكمة العليا يفعل ما فعله لترسيخها في وعي الشعب . لقد أصبح سيادة القاضى هولمز جزءاً من بنية حياتنا القومية . وادرج نفسه في المجلد النحيل لاداب كل الأزمنة .

هذا ما كتبه فبليكس فرانكفورتر ، وهو ذاته قاضي مشهور واستاذ في القانون . اما بنجامين كاردوز ، الذي خلف هولز في المحكمة العليا بعد تقاعد ، فقال ؛ انه اليوم بالنسبة لجميع طلبة القانون ، وطلبة العلوم الانسانية الفيلسوف والعراف، واعظم رجال عصرنا في حقل التشريعات القانونية ، واحد اعظم الرجال في كل العصور » . وقال هارولد لاسكي و لقد كان قاضياً عـظيماً لأنه لم يكف قط عن ان يكون فيلسوفاً » .

وعما له دلالة ، ان هولز ، وخلاقاً للآخرين الذين اشتهروا كفضاة ، قد استدح دوماً لمفاهيمه النظرية علاوة على عمارسته العملية في المحكمة . لقد كان جون مارشال قاضياً اميركياً عظياً ، لكن النظرية علاوة على عمارسته العملية في المحكمة . لقد كان جون مارشال قاضياً اميركياً عظياً ، لكن لا يكاد يكون له ذكر في مناطق اخرى ، وهو عظيم فقط تحدامته لبلاده . لكن هولمز ، خلافاً لمارشال وآخرين ، له مكانة في عالم اوسع . فمن المؤكد انه اميركي وطني \_ فضي يروي الروايات عن خبرته زمن الحوب، في بولز بلوف وانتيتام ، حتى نهاية حياته \_ ومع ذلك كان يبدي في بعض الاحبان تفضيلا الانجلزان ا و على الأقل ، لقيم مصينة للحياة والمجتمع الانجليزيين » . واغلب المقضاة يتخذون لهم اصدقاه من الوسط الفكري : الماقضاة يتخذون لهم اصدقاه من الوسط الفكري : اما مولز فقائد أصدقاه من الوسط الفكري : واهتم مارشال بالناس ، ويحرك بولوك ، ووسري مارشال بالناس ، ويسل ستيفن ، اما هولز فقائد فكر في الناس . ودرس برانديس الوضاع المحال في مصانع السياح : ما مولز فقد فكر في الناس . ودرس برانديس اوضاع المحال في مصانع السياح : ما مولز فقد فكر في الناس . ودرس برانديس وازدرى المصلحين ، او انه في الواق ، إدرى حتى امكانية الإصلاح . وباختصام ، كان هولز – او وكن غلب المحلمة المليا انعزاله عن شؤون العالم المجيط به . وصبح اخدالساقدين الملتمين ، عوضرة و فاضياً مضرحاً » . وصبها ذكر فيليكس قبل أن انواله هذا كان مصلد النوعية الحاصة التى جلها عبله في المحكمة .

رهم أنه لم يجلب الى المحكمة عارسات عام تعود على الفضايا الكبرى ، فقد كان عمله مع ذلك في مدرسة فن ادارة الدولة . وبينها يقاد الآخرون من خلال خبراتهم في الحيلة ، فقد قيّد هو بحدس الفيلسوف وخيال الشاهر . وهو في الواقع فيلسوف اصبح ملكاً .

ورغم هذا المديح لهولز ، وسمعة الرجال الذين ازجوه ، فيا يطرحه هذا الفصل هو انـه لم يجلس على منبر المحكمة العليا الاميركية شخص قط على تلك الدرجة العالية من عدم الاهلية في ان يكون رجل دولة او ان يعلّم الشعب ما بجتاج ان يعرفه كي يجكم نفسه بشكل جيد ، كما يفترض في الفيلسوف ان يعلّم ، مثله .

# ( Y )

أسست الحكومة الاميركية كي تضمن الحقوق التي يمتلكها جميع الناس طبيعياً بالتساوي ، وان تقوم بعملها برضى المحكومين ، وبرضاهم فقط . بهذا يصرح اعلان الاستضلال . ومعيارا الحكومة الجيدة يكملان بعضهها البعض ، إلا انها ، لسوء الحظ ، غير منسجمين ونعرف من تاريخنا الحاص متى كان من المستحيل الحصول على قبول المحكومين بسياسات وضعت لضمان حقوق الجميع . ونسى في بعض الأحيان ان الكثير من اسباب فشلنا السياسي كامة يعود بالضبط الى حقيقة اننا دولة دعوقراطية ، أي نظام حكم يمسك الشعب فيه بزمام السلطة السياسية .

لم يفغل واضعو الدستور امكانية ان تسيء الديوقراطية الحكم . والواقع ان احمد المواضيح الرئيسية في و المغدراني » ، انه في حين يستخدم الشعب حقه في الحكم فقد يسيء استخدام ذلك الحق بالانحرافات ما لم يتم ارشاده ، او بطريقة اضمن ، ان يكبع بواسطة مؤسسات تؤسس بعناية غذا المغرض ، واحدى تلك المؤسسات هي المراجعة التشريعية ، والتي بواسطتها تفرض المحاكم وخواصة فيواً مباشرة على الحكرمة ، وغير مباشرة على المتحب . فالشعب يمكم ، إلا ان المحاكم وخواصة المحكمة العلي ، وحيته ، او حريته ، او مريته ، او مريته ، او مريته ، او ان تنكر عليه و المساواة في الحماية القانونية ه ؛ او ان يمكل عن مولية الحريمة الحريمة المحكمة نشطة نجلال في هولز منصبه ، للتقليل من حريته يمول المحكمة المحكمة نشطة نجلال في هولز منصبه ، للتقليل من حريته في الكلام . وهكذا القي على عائق المحاكمة نشطة نجل الملازمة قصيان الحقوق .

ولتحقيق ذلك يجب على المحاكم ان تعرّف الحقوق اولاً ، وكما اوضع السير وليم بلاكستون في كتابه « تعليقات على قوانين انجلترا » ، فإنه مهما تكن سهولة تعريف القوانين الطبيعية ، والحقوق التي يجب على المجتمعات المتمدنة ضمانيا ، والتي قد تكون مشتقة او مبنية على الحقوق الطبيعية ، هذه الحقوق يجب تعديلها ، او بتحديد اكبر ، يجب تمدينها . وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لحق الحصول على الملكية والافادة منها .

اضافة الى السماح باتباع عدة طرق في المقاضاة ، فإن الموضوع الذي كان يشغل المحكمة بشكل رئيسي خلال فترة تولي هولز منصبه ، هو المدى الذي يسمح به اللمستور للمحكومة الوطنية وحكومات الولايات بتنظيم الفضايا الخاصة بالأعمال الاقتصادية لأمة صناعية حديثة . وقد حظر وحكومات الولايات بتنظيم الفضايا الخاصة بالأعمال الاقتصادية لأمة صناعية مدين سليم ، إلا ان تفسير معلى هذه الحكلمات السيطة الحلامة أم يكن سهلاً . واحد الملاحه والذي يشكل اساس احدى وجهات النظر ، فبال اليه عادة و بمذهب معهل علم المتخول والذي النظرية الساسية وجهات النظر ، والله والنظرية السياسية بحود لوك ، والنظرية المتعادية السياسية لام سميث ، والتي تقول - بايجاز مفيد ان ثر واحت الجود لوك ، والنظرية الشابية لنا هنا - قيود قانونية . لام ما هو اهم بالنسبة لنا هنا - قيود قانونية . لامتخال الخاصة فولاء الملكون خاصة اصحاب الملكيات الصناعية والتجارية الجديدة - قاديم الملسلة المخال ، وفقع اجور متدنية ، وطلب ساعات عمل طويلة وفرض التعهد على الممال لاستخلال الاطفال ، وفقع اجور متدنية ، وطلب ساعات عمل طويلة وفرض التعهد على الممال بعدم الانقصام الى النقابات ؟ كيا قاديم الى وضع نسب ادباح طالية بالتنظيم من قبل الاشتراكين وغيرهم من المصلحين ، ومن ثم ظهور هذه القضية .

لم يكن هولمز معارضاً للرأسمالية ، لكنه اصبح بطلًا من نوع مـا في نظر العمـال والاخرين

الذين راعوا ، ما اطلق<del>ه حلي</del> في ذلك الوقت ، التشريعات الاشتراكية ، لأن اراءه في المدستور ، والطريقة التي فسره بها ، كانت تقوده تدريمياً الى غللفة القرارات التي يحبذها الرأسماليون . ومن الأمثلة الشهيرة على غالفته قضية المخابز النيويوركية د لوشترضد نيويوك ، .

وفي تشريع عادي من تلك التشريصات التي كانت تخرج بها الحبركة الاصلاحية في ذلك الحين ، حددت ولاية نيويورك ساعات العمل في المخابز بستين ساعة في الاسبوع ، وعشر ساعات يومياً . إلا ان اغلبية بسيطة في المحكمة ابطلت القانون على أساس انه ينتهك التعديل الرابع عشر في الدستور ، في ذلك الحين ، كيا انه يجرد صاحب العمل والعاملين معمَّا من حريتهم ـ ويشكل ادق ، من حرية التعاقد فيها يتعلق بساعات العمل . وقد اقرّ ثمانية من اعضاء هيئة المحكمة بأولوية حرية التعاقد ، ثما يعني ان جميع القضايا المتعلقة بالدخول في عقود ، سواء كانت لشراء او بيع العمالة ، او بيع وشراء ضمانات معينة ، فليس من اختصاص الكونجرس او الولايسات تنظيمها . كما اقر اعضاء المحكمة الثمانية ذاتهم بوجود استثناءات للقاعدة العامة ، لأنهم يعلمون انه لا يمكن لأي حق مدني او دستوري ان يكون مطلقاً . فولاية يوتا على سبيل المثال ، سمح لها بتحديد ساعات العمل في المناجم ومعامل صهر المعادن الى ٨ سـاعات في اليـوم ، بسبب طبيعة اوضاع تلك الأعمال ، والتي كان من المعروف انها خطرة وغير صحية . وكانت المسألة التي يجب اتخاذ قرار بشأنها هي ما اذا كان العمل في المخابز خطراً او مؤذياً لصحة هؤلاء الذين تعاقدوا للعمل فيها . وقد انقسم القضاة حول هذا الموضوع ، وتمسك خسة من الاعضاء الثمانية بأنه ليس خطراً و مؤذياً . وناقش القاضي جون هارلان ، الّذي كتب الرأي المعارض للقضاة الثلاثة ، ان في وسع المرء ان يفكر باقتناع ان الاوضاع في المخابز تؤدي الى زيادة الاصابة بـأمراض الجهـاز التنفسي ، اضافة الى امور اخرى ، إلا ان جهوده لم تقنع القضاة الخمسة الآخرين الذين قــادهم القاضي روفوس بيكهام .

كان هولز وحيداً في غالفت ، في واحد من اشهر الاراء التي ابداها . فاعترض على الطريقة التي حسمت بها المحكمة القضية ، علاوة على الاطار المذي وضعت فيه الموضوع . وقبال ان المحكمة لم ترد القضية الى الحقائق الخاصة بها . فأوضاع المخابز ليست اساسية هنا ؛ والواقع ، ان المستور بفي صامتاً فيها يتعلق بالموضوع الاقتصادي :

لقد أصل في هذه القضية حسب نظرية اقتصادية لا يرحب بها قطاع كبير من هذه البلاد . ولمو كانت الممالة ما انا كلت اوافق تلك النظرية ، فإني افقى ان ادرسها بشكل موسع ومفصل قبل ان المقافر قبري ، لكبي لا اعتقد ان ذلك من واجبان ، لأني أمن يشوة ان اتفاقي او علمه ليس له اية علاقة بعق الاطبية في تجميد آراتهم في القانون . . . فاقتصد من الدستور ليس تجميد نظرية التصادية مدينة سواية من و الملاحب الابوري ، والملاقة العضوية بين الواطن والدولة او ملمب عدم التدعل . فهو وضع اساماً لشعب له وجهات نظر مخطفة . . .

وهنا ، كيا في قضايا عديدة لاحقة تولاها خلال فترة شغله لمنصبه ، كانت وجهات نظر هولمز

الدستورية متطابقة مع الاراء السياسية التي حملها الاصلاحيون وهؤلاء الذين اصبح يطلق عليهم فيها بعد اسم و ديموقراطيو الاتفاق الجديد ، وحظى بتقديرهم نتيجة لذلك . وسنكتفي ببضعة امثلة . بعد ثلاثة سنوات من خالفته لقضية المخابز وعندما اسقطت المحكمة التشريعات القومية المتعلقة بالتحكيم بخلافات عقود العمل الخاصة بالسكك الحديدية ، واعتبرت العقود الصفراء (Yellow Dog Contracts) باطلة ، وهي العقود التي يشترط فيها على العاملين الموافقة على عدم الانضمام الى الاتحادات العمالية . وفي العام ١٩١٨ صوت مع الأقلية لدعم حتى الكونجرس في ان يقوم بموجب سلطاته بتنظيم التجارة بين الولايات لمنع شحن البضاعة المنتجة من عمل الاطفال بين الولايات . وقد اصر على ان « المسألة » هي « ما اذا كانت ممارسة الكونجرس لسلطاته الدستورية بطريقة اخرى يمكن اعتبارها غير دستورية بسبب تأثيرها المحتمل على سلوك الولايات . . . كان يجب ان افكر ان اكثر قرارات هذه المحكمة وضوحاً قد بينت ان سلطة تنظيم التجارة . . . لا يمكن خفضها او تقييمها لأنها قد تتداخل مع تنفيذ السياسة المحلية لأية ولاية . . . ، وفي العــام ١٩٢٣ عرضت امام المحكمة قضية تتضمن قانوناً من الكونجرس يتعلق بالحد الأدني لاجور النساء العاملات في مقاطعة كولومبيا . وقد رأت المحكمة المنقسمة على نفسها في القانون تعدياً على حرية التعاقد وبالتالي انتهاكاً للتعديل الخامس الخاص بالاجراء القانوني الصحيح . وقال القاضي وذرلاند متحدثاً باسم الأغلبية انه من اجل و تثبيت حرية العمل الفردية التي رعاها الدستور ، فلا يجب الاضرار بالصالح العام بل تعزيزه ؛ فمن المؤكد انه لا يمكن خدمة خير المجتمع ككل بطريقة افضل من الحفاظ عليه من القيود الاعتباطية على حريات الافراد المؤسسين له ع . وقد خالف رئيس المحكمة العليا القاضي وليم هوارد تافت بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن عضو اخر القرار ، وأصر بأن النساء يشكلن حالة خاصة ، وبذا جعل القضية حالة مميزة عن القاعدة العامة كها حدث مع القاضي هارلان في قضية و لوشنر ۽ . ومرة اخري ، لم يقل هولز شيئاً من هذا وكـانت معارضته مختلفة . فالطريقة التي يفهم بها الدستور لا تمنع الكونجرس من وضع حدّ ادني لـلاجور لكـل شخص ، رجلًا كان أم امرأة . وفي النهاية ، نذكر مثالًا اخيراً ، عندما كتب مخالفة قويـة لرأي المحكمة التي رفضت السماح لنيويورك بتنظيم اسعار اعادة بيع تذاكر المسرح .

اعتقد ان الطريقة الصحيحة هي الاعتراف ان من حق مشرعي الولاية ان يفعلوا ما يروه مناسباً ما - لم يكن مقيماً يمضى بنود الدستور الصريحة . . . وبيفو لي ان الحقيقة تخضع لموازنة الامور حين تكون الموازنة مناسبة ، فيجوز للمشرع ان يمنع او يحظر اي عمل ان كمان هناك قموة كافية من الرأي العام محلفه .

ومهها اتخذ التشريع التنظيمي من اشكال ، فقد كان في حكم المؤكد دوماً ان يدعمه هولمز ، وان يقوم بذلك بلغة لا تنسى . ( وقد كتب فرانكفرتر مرة يقول و الاستشهاد بأقوال سيادة القاضي هولز c ، و هو مثل شك اللؤلؤ c ) . كيا لم يكن دائماً على خلاف في الرأي سع المحكمة . واحمد ارائه الباقية كتب لصياغة قرار اتخذ بالاجاع في قضية تؤيد حكياً صدر استناداً الى قانون شيرمان المناهض لملاتحادات الاحتكارية . وكانت المحكمة قد اجرت تحكياً ميّز بين الصناعة والتجارة معتبرة تكوير السكر صناعة ، وهو بالتالي لا يخضع لأنظمة الحكومة الفومية التي ترعى التجارة بين الولايات . وقد حسم هولز مسألة النميز برأي استند فيه على رأي سابق عظيم لمارشال في قضية د جيبونز ضد اوغدن » ، بطريقة ركزت الإنتباء على المشروع كله \_مثل اعمال تعليب اللحوم ـ بدلاً من بحث جانب واحد منه يختص بمستودع موجود في احدى الولايات .

عندما كانت قطعان المشتبة ترسل للبج من مكان ما في احدى الولايات ، مع تتوقع ان انتخاطها سيتهي بعد البج ، في ولاية اخرى ؛ وعندما بجدت ذلك فعلاً ، مع التوقف الضروري للمغور على مشتري في سوق الملشية ، وحين يكون هذا هو الاجراء المستاد ، اللي يتكسر دائماً ، فبإن التفعق الحاصل الان هو تنفق تجاري بين الولايات ، وشراه المواشي هو جزء عارض من همله التجارة .

وقد احس بتتائج هذا القرار ليس معلبو اللحوم فحسب ، والذين اتهموا بالتتآمر لتحديد الاسمار سواء في شراء الماشية او بيع اللحوم ؛ فقد قدم القرار كذلك الأسس الدستورية لممارسة السلطات الواسعة الضرورية لدولة صناعية حديثة .

باختصار ، كان هولز عادة مع الأقلية في قضايا تنظيم الأعمال الاقتصادية . ولم تنقض القضايا التي خالفها إلا بعد تقاعده ( وقد جعل فرانكلين روزفلت من تمسك المحكمة العليـا بها قضية سياسية ) . ولم تكن مواقفه مقبولة تماماً من قبل المحكمة العليا . واعتبر ان الدستمور بمنح الكونجرس سلطة تنظيمية مطلقة تقريباً (كما لا ينكر هـذه السلطة على الـولايات) ، ويمكن أنَّ يستخدم هذه السلطة الـرأسماليـون والاشتراكيـون على حـدّ سواء . وبـاستثناء انها تشطلب دفع تعويضات مقابل اخذ الممتلكات للصالح العام ، فقد كان الدستور محايداً من الناحية الاقتصادية ، و الذي وضع لشعب له وجهات نـظر اساسية غتلفة و . ويمكن استخدام السلطات التي يمنحها بحكمة او بحماقة \_ ويصفته قاضياً فلم يكن مهتهاً بطريقة استخدامها \_ من قبل من يسعون لتولى السلطة السياسية . وقد استنكر على وجه الخصوص و استخدام التعديل الرابع عشر للدستور لأبعد ما تقول كلماته الملزمة بشكل مطلق لمنع اجراء اختبارات اجتماعية يتمناها قطاع هام من المجتمع . . . رغم ان هذه الاختبارات تبدو ، بالنسبة لي ولهؤلاء الذين أكن لرأيهم اقصى الاحترام ، غير مجدية ، وضارة » . ولأن الدستور كان صامتاً تماماً فيها يختص جذا الموضوع ، فلم يكن هناك من دور للمحكمة العليا تلعبه للحكم في هذا الجانب الهمام من الحياة القومية . ومن الغريب جداً ان رجلًا اشتهر عنه انه الفيلسوف الملك ، لم يمارس اي دور في هذا النطاق ولم يكن لديه شيء مها كان بهذا الخصوص يدرّسه والاتباعه ». وقد اعتبر ان جهودهم للاصلاح حمّاه ، وربما اعتبرها آخرون مدمرة للمبادىء الدستورية العظيمة ، إلا أن ذلك لم يكن من شأنه . ولم يكن مبتعداً عن القضايا العامة بشكل ملحوظ فحسب ، بل يكاد يكون غير مكترث تماماً لجهود معاصريه من اجل بناء عالم افضل . والواقع انه اعتبر د ان ليس هناك من سبب يدعونا ان نعزو الى الانسان اهمية مختلفة في النوع عن تلك التي لقرد البابون او لحبة رمل ٢ . ومن المثير التأمل فيها كانت ستؤول اليه سمعة هولز لو ان فترة توليمه لتصبه امتملت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما لم تعد القيود التشريعية تحظى بالشعبية بين هؤلاء المدين شكلوا الجمهور التأقد للمحكمة العليا . ففي نظر هذا الجمهور ، كان السماح للغوى المسيطرة في المجتمع بأن تجسد قاتونياً ارامعا في موسسات الأعمال الاقتصادية ، شيئا ، والسماح لحلمه الشوى من الناس ، شيئا تحور ، وغواصة الطبقات الأخرى من الناس ، شيئا تحور ، وغواصة الطبقات الأخرى من الناس ، شيئا فعلى سبيل المثال يضمن الدستور حماية قانونية متساوية للمواطن . إلا اجها نادراً ما كانت كذلك بالنسبة فولز ، فنظراً للسمعة التي الشور بها . فإن من المناجره قراءة ارائه في قضايا مثل و بايلي ضعد اللابام الا ، و باشود شعلة التي الشهر بها . فإن من المناجره قراءة ارائه في قضايا مثل و بايلي ضعد اللاباما الا ، و باشودن ضعد بنسلة التي الارتجاب الإباما الا ، و باشودن ضعد بنسلة التياء والأهم منها جيماً وبول ضعد بيل » .

وكانت قضية و بايلي ۽ تعترض على النظام سيء السمعة والذي كانت سلطات الولاية تستغله لاجبار فقراء الزنوج على القيام بأعمال السخوة ، ولهذا النظام وصف جيد في « موسوعة العلوم الاجتماعية » :

هو نوع من اهمال السنخرة واسعة الانتشار في الجنوب جبرت العادة بموجبه على صعل مشود سنوية مع الذين يشغلون الزنوج او يستأجرونهم للمعل في الزارع . وكانت تقدم للزنوج السلف حادة بعيث يمكن الاختطاظ بم للفترة المتعلق حلها واحيارهم على فيديدها ... اضف الى ذلك دان الشريعات كانت تنفس هل ان المصول على سلف بناء على ا ادعاءات كافية ، يعتبر جريمة . كها احترب المحاكم عماولات ترك تلك المزارع جريمة يعاقب عليها القانون . وكانت العقوبة في الخلب الأحيان غرامة ، ياضهما عادة صاحب العمل الشنكي ، كا يعيد الزنجي الى سلطة صاحب العمل الشنكي ، كا يعيد الزنجي الى سلطة صاحب العمل الشنكي ، كا يعيد الزنجي الى سلطة صاحب العمل الشنكي ، كا يعيد الزنجي الى سلطة صاحب العمل الشنكي .

وقع بايلي عقداً لمدة سنة واحدة وتلقى سلفة على اجوره مقدارها دولاراً واحداً و70 سنتاً في الشهر ، او 10 دولاراً عن السنة بكاملها . وترك العمل على الفور تقريباً دون ان برد مبلغ الحمسة عشر دولاراً ، اعتبر قانون الابلما، الذي أدين الرجل بموجه ، وفض انجاز العمل او رد السلفة المقدمة بمثابة دليل كاف لتوفر نية الاحتيال لديه . والواقع ، انه عما يستمد من وقدائم ما فعله بليل ، فقد كان عمل المحلفين الثبات نية الاحتيال كي يدينوه بالجمرعة ، دون ان يكون لديهم اي دليل على نوايا بليلي او ما كان يدور في ذمته عند الدخول في العقد . وجاء في رأي رئيس المحكمة . الذائم التعليم هيوز ، الذي خط التعليم الثالث عشر أي الأخلية في المحكمة ، ان ذاك التدبير ينتهك شروط التعديل الثالث عشر من الدستور الذي يمنع التشغيل غير الطوعي . اما هولز ، ورغم ما عرف عنه من تروي ي ونصحه الدائم ه التنكيل بالامور وليس بالكلمات » ، فقد خالف الرأي معتبراً المسالة كلها عبور ، مناه على المقد ، فلا يرى سبأ نقض عادي للمقد ، فلا يرى سبأ نقض المقد ، فلا يرى سبأ

يمنع من و فرض الحبس في حالة علم الفندة على الدغم » . ويقدر ما كان مستعداً أن يرى - ولم يكن بعيد النظر في هذه المسألة - فقد كان و عقداً عادلاً مستوفياً جميع الشروط » ، ولا يرى و اي سبب لعام إلفاء الولاية بكامل ثقلها من اجل تنفيذه » . وهكذا ترك لهيوز و المحافظ » كشف بشاعة هذا لعلم إلغا م يكن خافياً إلا بقدر بسيط ، وكان الفاتون يشكل جزءاً بسيطاً منه فقط رغم النه جزء أبسيطاً منه فقط رغم النه جزء أبسيطاً منه فقط رغم المنافذي و من وان يعلن انتهاكه للعستور القومي . أما هيلز ، فقد بقي اميناً على مبادئه في الاختان للمسلطة التشريعية - والتي تعني هنا الاستعداد لقبول الانتراضات التشريعية حول نوايا الاستعداد لقبول الانتراضات التشريعية حول نوايا وانعب جل امتمام على ان لم يكن في الدستور شيء يمنع القوى صاحبة السلطة في الاباما من فرض التشغيل غير الطوعي على جزء عديم الحيات من السكان ، طالما ان التشريعات لا تصرح عاناً فرض التشغيل غير الطوعي على جزء عديم الحيام السكان ، طالما ان التشريعات لا تصرح عاناً بيده المقاصد . وليس هذا نوع الاحكام النموذجية جداً لدى هولز .

يحظر قانون بنسلفانيا على الغرباء قتل الطيور والحيوانات البرية . و« هٰذا الغـرض » ، فقد حظر على اي غريب حيازة بندقية ، او بندقية صيد . وكان باتسون ، وهو احد الاجانب المقيمين هناك قد أدين بحيازة بندقية صيد ، وفرضت عليه غرامة مقدارها خسة وعشرون دولاراً ومصادرة البندقية . واضافة الى اعتراض باتسون على صحة الاجراءات ، فقد تمسك بأن التشريعات وضعت كما لو انها تستهدف الغرباء ، وهذا ينكر عليه حقه في المساواة بالحماية القانونية . وطالت القضية مشروعية التصنيف الـوارد في القانـون ، وهو امـر لا يمكن اتخاذ قـرار فيه إلا عـلى ضوء القصــد التشريعي منه ، وعلى افتراض ان القصد ذاته مشروع . ويتوضيح اكبر ، عملي فرض ان القصد كان يرمي فعلًّا الى الحفاظ على الحياة البرية في الولاية ( وليس نزع سلاح مثيري الشغب) ، فهل كان هناك اي دليل يظهر ان الغرباء كانوا يمثلون تهديداً اكبر على الحياة البرية من المواطنين ؟ ناقش هولمز ، الذي خط رأى الأغلبية في المحكمة ، ان الدستور لا يطالب بدليل كهذا . وطالما ان الولاية تضع هذه التصنيفات بحسب الشرور التي تسعى لمنعها ، والمسألة ، حسب رأي هولمز ، هي ما اذا كانت بنسلفانيا غير غولة في ٥ ان تفترض في تبريرها لذلك القانون . . . ان الضرباء هم المصدر الفعلي للشر . . . ، فأي دليل تحتاجه الولاية لدعم تبريرها المبنى على الظنون ؟ وقبال ، يكفي ان ليس لـدى المحكمة و مصرفة بالاوضاع المحلية ، كي تقول ان المشرع كان و خيطاً ، بشكل واضح ٤ . وكما بين يوسال روجات ، فإن هذا القيماس الدستوري ليس قياسـاً على الاطـلاق ، خاصة عند تطبيقه على وقـائع قضيـة باتسـون . فتطبيقهـا على ذلـك النحو ه لا يتـرك اية حــدود للتصنيفات التي قد يضعها المُسرع دون ان ينتهك شرط المساواة في حماية القانون ۽ . ومن اين سيأتي اللليل الذي يثبت ان و حديث الجمهور ، البنسلفاني في تأكيد ميل الغرباء الى قتل الحياة البرية ، كان د حظاً واضحاً » ، وانه ميل لا يشاركهم فيه المواطنين ، او ، بالنسبة لتلك الحادثة ، ان يتغلبوا على ميولهم تلك بتجريدهم من السلاح ؟ وقال هولز ، لقد ابدت بنسلفانيا اهتماماً بالحفاظ عمل الحياة البرية ، وحيث ان ذلك الهـدف قانـوني ، و فإن الـوسائـل المتبعة لجعله فعـالًا يمكن تبنيها ايضاً ء . بتعبير اخر ، وعا ان الغايات و للمدعى بها ، قانونية ، فإن الوسائل قانونية ، والمستور لا يطلب من المحكمة ان تقرر ما اذا كانت تلك الفايات حقيقية ، او ما اذا كانت الموسائــل المتبعة مرتبطة بتلك الفاية بشكل معقول .

وجرت العادة في تلك الايام على امتداح القيود القضائية ، لأن المحكمة كانت غالباً ما 
تتصرف وكأنها مشرع متفوق له سلطة مراقبة جميع التشريعات ؛ إلا أن اجابة هواز على مسألة حدود 
السلطة التشريعية تصل الى حد التنازل عن حقوقه القضائية . وهو لم يكن يقضي ؛ فقد كان 
يوفض القضاء ، وكان مستمداً للقبول بالمعنى الظاهري لما يقرّ المشرع انه هدفه ، وهذا يقرر نتيجة 
القضية ، كيا حدث مع قضية و بيك وو ضد هوبكاز وحيث ظهر التشريع وكأنه اجراه للحماية ، 
بينا كان في الحقيقة وسيلة تميين صد عمال المصابع الصينين ، لو أن المحكمة لم تبحث لأعمى عا 
الوقائع مائلة حداً لقضية ورضت بعد تقاعد هولز ، و تاكاهاشي ضد لجنة الاسماك والصيد » كانت 
التجاري للغرباء الذين لا يحق لهم الحصول على الجنسية . ورغم أن احد القاضين الللين خالف 
رأي اظبية هيئة المحكمة ، وهو القاضي ربد ، حاول قدر استطاعة الاستناد الى رأي هولز في 
المبدئ تحدير بوضوح ضد مجموعة ضعيفة نسبياً من سكان الولاية .

إلا ان قضية و بايل ، ، وه باتسون ، تبدو لا قيمة لها البتة عند مقارنتها بقضية و بوك فسد بيل ، التي يمكن اعتبار الفصل فيها احـد اسوأ القـرارات التي اتخذتهـا المحكمة في تــاريخها ، ولا يناسب البئة ان تقترن باسم هولمز العظيم . ورأيه الذي قدمه نيابة عن اغلبية هيئة المحكمة يظهر السمات التي كانت مألوفة في تلك الأيام: فقد كان موجزاً ، ولاذعاً ، وينضح بالازدراء . جلمه الروح منع الدستور من الوقوف في طريق برنامج التعقيم الالزاني شبه الفاشستي . وقد بُني هـذا النظام على افتراض ان التخلف العقل ناتج ببساطة عن خملايا وحمدة متنحية (Recessive Unit) تنتقل من جيل الى اخر حسب القانون الذي اكتشفه مندل وجربه عـلى نبتة بـــازيلاء . ولتخليص ولاية فرجينيا من الاشخاص المتخلفين عقلياً ، فقد افترض ، ان من الضروري منم الاشخـاص الحاملين للجينات المتنحية من الانجاب فقط ، واقترحت الولاية القيام بـذلك عن طريق اجراء عمليات جراحية الزامية على نزلاء مؤسسات الولاية . وكان ذلك و اختباراً اجتماعياً ، خارجاً على المُالوف ـ على الأقل في الولايات المتحدة ، حيث كان مُألوفًا ، السماح لمسؤولي الـولايات العيث بحياة الناس ؛ وقد يعتقد المرء ان المحكمة كانت ستنظر مطولًا وتنقب في الوقائم التشريعية . فعلى سبيل المثال، حتى لو فرضنا ان التخلف العقلي مشابه لنبتة بازيلاء اعيق نموهـــا، فهل من الصعب ان يطلب من الرجال الذين القي على عاتقهم مهمة الحفاظ على مبادىء الدستور ان يطرحوا هذا السؤال الواضح : ما مدى فعالية برنامج تعقيم الاشخاص المعروفين في مؤسسات الولاية ؟ او ما هي الطريقة المقترحة للتعرف على حاملي الجينات المتنحية ؟ اذا عرفنا انه ، في عائلة مكونة من اربعة اطَّفال ، ووجد احد هؤلاء الاطفال متخلفاً عقلياً ( اعيق نموه ) ، فإن من الضروري تعقيم ثلاثة

اطفال : الطفل المعاق ، واثنان من اخوانه ، واللذان هما حسب قانون مندل ، يجملان ٥٠ بـالمئة من الجينات المتنحية ، إلا انها مثل الطفيل الرابع يبدوان طبيعيان . ويتعقيم الاشخاص امشال كاري بوك ، المعاقة ، فقد قدر انه بلزم ثمانية وستون جيلًا لتحقيق خفضاً مقداره ١٠ بالمئة في عدد المتخلفين عقلياً ـ هذا مع افتراض صحة نظرية مندل . لكن من هم حاملو الخلايا التي بها ٥٠ بالمئة جينات متنحية ؟ ليس في امكان احد ان يعرف . ورغم ذلك فقد سمح لولاية فرجينيا بأغلبية ٨ الى ١ من اصوات هيئة المحكمة ، المضى في مشروعها . لم يحقق احد في فرضيات الولاية ـ على الرغم من أن القضية تحمل كل علامات التآمر. (لم تكن كاري بوك تبتم لما سيحدث لها ، ولم يكن لها اقارب يحمون مصالحها ، والمحامي الذي عينته المحكمة للدفاع عنها كان صديقاً مقرباً من 1 بيل ٤ المشرف على المؤسسة التي تقيم فيها بوك). لم يشك اي عضو من هيئة المحكمة ان في عرض الوقائع خلل واضح ، وحتى عندما طلبت الولاية دعوة و خبير ، للشهادة لصالح القانـون لم يكن هناك تسجيل لأي شهادة ضده . وعارض القاضى بتلر القرار ، دون ابداء رأي . وهكذا بقيت كلمات هولمز الوحيدة التي كتبت في القضية . وقد قال ، اذا كمانت الأسس الموجبة للتعقيم موجودة \_ ولم يكلف نفسه بذل اي جهد للتأكد ان كانت موجودة فعلاً \_ و فإنها تبرر النتائج ، وهو لم يشعر ان في وجود برنامج لاجراء عمليات جراحية الزامية ما يشين فحسب ، بل انه لم ير فيه شيئاً غير عادي . ٥ والمبدأ الذي يؤكد الزامية التطعيم واسع بما يكفى لتغطية قطع قنوات فالوب(٥). . . ٤ فلا جدري في الأول ، ولا اطفيال في الثاني ، لكن منا هم : كانت كياري بوك متخلفة عقلياً ، وكانت امها متخلفة عقلياً ايضاً ، وابنها غير الشرعي يعتقد بأنه غير طبيعي ، على الأقل . و ثلاثة اجيال من المعتوهين تكفي ، ، قالها هولمز بازدراء . اما بالنسبة لادعاء كاري بوك انه انكر عليها المساواة في حماية القانون لأن القانون طبق فقط على هؤلاء الذين يقيمون في مؤسسات الولاية ، فقد رفضه هولز على انه ۽ الملجأ الاخبر المعتاد لأية حجة دستورية . . . . .

والحقيقة ، انه في قضية و بوك ضد بيل » لم يكن هولز يستخدم القيود القضائية ، او يرفض تغيير حكمه فيها يتعلق بحكمة وعقلائية التشريع بالحكم الذي وضعته الهيئة التشريعية . فقد كانت هـذه تضية اثنارت انفعالاته . ولما كنان لا يتعب من ترديد ان لا خبر يسرجى من التنظيمات الاقتصادية ، او ، كها صاغها اكثر من موة و في ان يشغل نفسه دون طائل بمؤسسات الملكية ، ، فقد آمن بانتزاع و الحياة باليد » ، وازالة ما هو غير ملائم ، وو محاولة بناه جنس جديد » . وقد يكون هذا ، كها قال ، و نقطة بدايته لايجاد مثل اعلى للقانون » . وكها قبال يوسال روجات ، المنسوية العالية التي ابداها في رأيه في قضية و بوك ضد بيل » و لم تكن ناشئة عن قلة الذوق فقط » .

قد يفيد ما عرضناه في تذكيرنا بأن هناك رجهة نظر في تناول التضييرات الدستورية اللي تبناها زملاؤه الذين كانوا يعارضونه دائماً . وعلى سبيل المثال ، يمكن انتقاد بيكهام على الطريقة اللي حكم فيها على الوقائم في قضية مخابز نيويورك ، لكن ليس لأنه لم يبد احتراماً كافياً للحقوق الدستورية .

 <sup>(\*) (</sup>Fallopian Tube) احدى قناتين تنتقل البويضات بواسطتهما من المبيض الى الرحم ، وقطعها يؤدي الى العقم .

وقد يكون غمطناً فيها يتعلق بالشروط الصحية في المخابز إلا انه لم يكن غمطناً عندما اصر على ان وضع صيفة للمعالجة لضمان الحقوق الدستورية بمتاج ان تمارس المحكمة العليها حكماً مستقلاً يتعلق بالوقبائع المدعى بها في القوانين . او بكلمائه همو « ان مجرد الشاكيد عملى ان الموضوع يتعلق . . . بالصحة العامة [ السلامة . . . او الرفاء ] لا مجعل سن القانون صحيحاً بالضرورة . وقضايا « بايلي » ، وه باستون » ، وه جوك ضد بيل » تكفي لاثبات ذلك .

من الطبيعي ، ان من الاسهل القبول ببيان المشرع عن الغرض من القانون والافتراضات التي يرتكز عليها ؛ ومن الأسهل القول ان لا حدود للسلطة التشريعية ، لأنـك ان قلت ان هناك حدوداً فإن على القاضي ان يعرِّفها . وهذا يتطلب حكياً ، وانه من الاسهل ان تسمع للدستور ان يتحدث عن نفسه . وقد قال هولز في قضية تايسون ضد بونتان ، انه ما لم يقيد بنصوص صريحة في الدستور ، و فإن في وسع المشرع ان يفعل اي شيء يراه مناسباً ۽ . لكن الدستور لا يتحدث عن نفسه ، وبنود الدستور لا تنتهك بصراحة ابدأ ( إلا في حالات نادرة ) ، لسبب بسيط جدا ان قانوناً غتلفاً عليه لا يعرض امام المحكمة وعليه ملصق يقول « قرار حـرمان من الحقـوق المدنيـة » ، او ه تجريد من الحرية باجراء غير سليم ، ، او د انكار المساواة في الحماية ، بل تأتي على شكل اجراءات تتعلق بالصحة ، او قانون الوقاية من النيران غير المؤذية ، او قانون صيانة . فهل يحق للكونجرس، على سبيل المثال، ان يسن تشريعاً لحماية الطيور المهاجرة؟ بالطبع، لأنه لا بد من تنفيذ المعاهدة مع الكنديين . لكن ألا توجد حدود لسلطة عقد المعاهدات؟ لم يجد هولمز اية حدود تعبر عنها بصراحة ، واسعد المعجبين عندما صرح بأن المعاهدة موضوع البحث لا تتعارض مع ادني المتطلبات الملموسة في الشروط العامة للتعديل العاشر للدستور » . كلَّمات جميلة ، تلك . كلَّمات تضاهي في شهرتها ۽ ثلاثة اجيال من المعتوهين تكفي ۽ . وهي كلمات استَشهد بهــا مرات عــدة خلال الصراع على ما اطلق عليه تعديل بريكر ، بعد ذلك بثلاثين سنة تقريباً عندما جرت محاولة لتعديل الدستور بهدف تحديد سلطة عقد الماهدات التي كان هولز قد رفض تحديدها . فهل استفاد اي شخص شارك في هذا الصراع شيئاً من الاستشهاد برأي هولمز الشهير؟ لا شيء البتة . لقد اقر ان هناك حدوداً ، إلا انه اضاف ، و يجب التأكد منها بطريقة اخرى » . أية طريقة ؟ انه لم يتلطف حتى بالإشارة اليها.

فها هي المبادىء الهوازية التي تنبأ جون ديوي انها ستكون د مقبولة بشكل اعتيادي ٤ في يوم من الأيام ؟ وما الذي علمه هذا الفيلسوف الملك لابناء بلده ؟ خلاله فترة توليه لمنصبه ، وفي مجال اصول التقافي ، علمهم فرض الفيود الفضائية ، وقام بذلك بطريقة رفعت من الصلاحيات الشريعية ، عمايل التقليل من صلاحيات الدستور . ولم يكن مرد ذلك انه يثق بالهيئة التشريعية ، او الذين ينتخبونها ؛ على العكس من ذلك ، لم يكن يممل هم اي احترام من اي نوع . فقد كان رأيه بكل بساطة ان ما يعتبرها الاخرون مسائل دستورية هي في الحقيقة مجرد مسائل سياسية يتخذ القرار النهائي بشانها خلال العملية السياسية . والأنجابي الشعبي الاقوى سوف تحكم ولون تتلقى اية تعليمات منه تتعلق بطريقة حكمها ، والدستور في هذا المجال لا يقول شيئاً . ولم

يوافقه زملاژه الرأي ، أشخاص من امثال بيكهام ، طبعاً ، كانوا مسؤولين عن تطوير مذهب حرية التعاقد الذي شكل عائقاً ممتازاً امام الارادة السياسية للاغلبية ، او الاتجاه الشمعي الأقوى؛ إلا ان الفاضيان هارلان وتافت ايضاً عارضاه ، فها اللذان وضعا الاستثناءات على حرية التعاقد، وهي استثناءات اجازت التنظيمات الخاصة بظروف العمل غير الصحية او الحقياة ، او حين يتعلق الأمر بعمل النساء ، او حين يكون العمل و متاثراً بالمصلحة العامة و . وبالنسبة لها ، ففي المرات التي صوت فيها هولز الى جانبها ، فقد ترك مهمة تعريف الحدود الدستورية لتلك السلطة التي تضح القوانين ، مما يعني ، انه ترك للاخرين ، في هذا المجال من القانون الدستوري ، مهمة الحكم .

والواقع ، انه كما بين البروفسور روبرت ك. فولكز بطريقة مقنعة للغاية ، فإن هولز لم يكن يجب ، بشكل خاص ، النطق بالحكم . ففي ذهنه كانت هذه العملية اقـل امتاعاً ، او كها قـال فولكر اقل روعة من و نقل الافكار » ، حسب كلمات هولز . وكها قال فإن اهتمامه الأشد لم تثره و ما يطلق عليه المسائل المظيمة او القضايا الكبيرة ، بل القرارات الصغيرة التي قد يحر بها غتارو القضايا دون اهتمام لأنها لا تتمامل مع اللمستور . . . مع أنها تحمل في ذاتها بلور نظرية اوسع ، قلد نوتي لبغض النفيرات الفاصلة العميقة في نسيج القانون ذاته » . فلذا فضل تبهم اثار القانون العام البريعاني مع صديقه الانجليزي ، بدل مناقبة المسائل المستورية مع برانديس ، زميله وصديقه في البريعاني مع مصديقه الانجليزي ، بدل مناقبة المسائل المدورية عنها تتعلق بحكم الناس . واضافة الى كونها مسائل قانونية ، فهي مسائل تعلق بتدابير الحكم ، والاجابة عنها تتطلب عقيق توازن بين الاقوال والأعمال ، بين المدستور والقوى السياسية ، والمبادى، المدستورية والمفتضيات السياسية . ومارشال ، كها اقر هولز ، تضوق في هذا المجال ، أي انه تضوق في الحكم ، ومن الصفات التي فعارشال ، كها اقر هولز ، تضوق في هذا المجال ، أي انه تضوق في الحكم ، ومن الصفات التي مكتنه من التخوق (تباطه بالدستور ، ويمباءيه العدالة التي يجسدها . وكان هذا الارتباط ينقص هولز ، وكان ينقصه بالتالي ذلك الاهتمام الشغوف بالحقوق المدنية التي يجب الدفاع عنها في القضايا الدستورية .

وقد اقر اصدقاء هولز بذلك ، خاصة ما يتعلق بحقوق الملكية ، إلا انهم لم يصروا على انه اعظم الابطال بالنسبة لحقوق التعديل الاول للدستور . وهذا هو الموضوع الذي سنبحثه الآن .

## . . .

من المؤكد ان هولز لم يبدأ ليبرالياً بالمعنى الحديث للكلمة . ففي العام ١٨٩٣ خيالف رأي الأغلبية من زملائه في محكمة ماساشوسيتس التي قررت انه لا يعتبر قلفاً قيام الصحيفة بنشر خبر اعتقال شخص اسمه هـ . بي هانسن بتهمة السكر ، في حين ان الشخص الذي اعتقل كان اسمه أ. بي . هـ . هانسن والذي كان مناك شخص اسمه هـ . بي . هانسن والذي كانت تنظيق عليه الاوصاف التي نشرت ، وقاضي الصحيفة . وقد حكم هولز له ، لأنه حسبها تنص عليه الاوصاف التي نشرت ، وقاضي الصحيفة . وقد حكم هولز له ، لأنه حسبها تنص عليه قواحد القانون العام القديم الذي يعتقد ان هولز تبناه ، والقائل متى نشر شخص ما ،

ومها كان ما ينشره ، فإنه يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة ، ويفض النظر عن نواياه . والأرضية الوحيدة التي قد تؤسس عليها القضية المدعى بها والتعلقة بذاك المؤضوع والتي يمكن رد الادعاء بالقضية بموجها هي احتبار أن لا علاقة للمدعى بها ، وأن المدعى عليه لم يقصد توجهها البه » . ولم يكن هوأز سنتما لا يقتل التي أن احتباره أن المارة التي قد يتمخض عنها عمله . وهمكذا ، الني أد يتمخض عنها عمله . وهمكذا ، الخذ في اعتباره ، عند تدبيع التعلق والقادرة والواقب التي قد يتمخض عنها عمله . وهمكذا ، الحذ في اعتباره ، عند تدبيع التعلق والفرر ، ولم يلتفت لحاجة الحكومة الحرة الى صحافة قوية حرة . ويفعله هذا ، اظهر سروراً واضحاً بعرض تعاليمه التناريخية . وفعل الشيء ذاته فيها بعد الكنه كان متحدثاً باسم المحكمة هذه المرة ، عندما انخذت عكمة المواد المحالة الملائح الواق قضية شاسة .

ولا شك ان هناك شيئاً يقال عن حكم القانون الذي يحمي رجلاً حتى من قلح نشر ببراءة ولا يحتاج الأمر الى قضية مثل و نيويورك تايمز ضد سوليفان ، كي تظهر لنا المشاكل الدستورية الناجمة عن تعليق القانون القلابم في مسؤولية الفسر را لمطلقة للشهير . ويجلد الاعتراف انه في الوقت الذي اعتبرت فيه هاتان القضيتان فلحاً ، كان يعتقل انها لا تطولان المسائل الدستورية عن حرية التعبير والنشر . وهو لما يكترث لأن يتساما ما اذا عائم المعانية القانونية التي وبجها اللوره مانسفايلد في العام ١٧٧٤ النطبيقها داخل دولة ملكية كانت القاعدة القانونية التي وبجها اللوره مانسفايلد في العام ١٧٧٤ النطبيقها داخل دولة ملكية الاحتيار ، جيمس كنت ، مثلاً ، قد عرف ، ومنذ زمن يعيد ، وبعد الامجاز الذي قدمه الكسندر هاملتون والذي كان مستشاراً قانونياً لناشر الصحيفة المدعى عليه ، الحاجة الى تبني القانون العام القديم في الشهير ، وجعله اكثر ملاءمة ككومة جمهورية . لذلك كانت عناك اسبقية عارفض هولز ان يغمله . إلا ان مسائل القانون العام ، ولانها تنضمن التفكير فيها و يجب » عشرمة لما رفض هولز ان يغمله . إلا ان مسائل القانون العام ، ولانها تنضمن التفكير فيها و يجب الشعب نفسه ، كانت تهم هولز بدوجة اقبل من اهتمامه النام المقانون ، القانون المستغل في تأثيراته على النامل الحاضية من المراحة الحل من اهتمامه بالقانون كفانون ، القانون المستغل في تأثيراته على النامل الحاضية لهرب بدوجة اقبل من اهتمامه بالقانون كفانون ، القانون المستغل في تأثيراته على النامل الحاضية لهرب و المسائل المنادية المناس المناصة المناصة المناس المناسفة ال

وكانت الحرب العالمية الأولى وما تلاها ، بالطبع ، هي التي دفعت المحكمة العليا الى تفسير معاني الحقوق الدستورية لحرية التعبير والنشر . وهكذا طرحت جميع القضايا ، مع استثناء بسبط ، التي سبق وفصلت في عاكم الولايات ، امام المحكمة العليا ، وحدث هذا لسببين . في المقام الأول ، الكونجوس يشرع بطريقة تأخذ في اعتبارها الأول ، الكونجوس يشرع بطريقة تأخذ في اعتبارها التعديل الدستوري الأول ؛ والثاني ، لأنه ذكر بعد الحرب باشرة أن التعديل الراسع عشر يضم عظورات عائلة لتلك الموجودة في التعديل الأول ، أي أن الدستور يعتبر الآن حامياً لحرية العمير والنشر من تجاوزات الولايات . وقد لعب هولز دوراً هاماً في الفصل بتلك القضايا ، والواقع ، انه كتب الرأي الذي اتخذته هيئة المحكمة بالاجماع في اولى تلك القضايا ؛ هيئتك ضد المولايات المتحدة ، ها المتحدة ، ه

ورغم التهليل الذي حظي به هولز من الليرالين لرأيه الشهير في هذه القضية ، فإن الأمر لا يحتاج الى تحمليل مكتف لاظهار أن القانون الذي فسره لا يستحق أية مكانة خاصة في مجال الشهرة الليبرالية . وقد أرسل شيئك الى السجن ، وبعد ذلك بامسوع أرسل ديبس وفروويرك ؛ وكل من تكلم وشكلت كلماته خطراً وأضحاً وماثلاً في النسبب بشرور من حتى الكونيعوس منعها . وقال المفرض الذي قبلت بصده ما القصود هنا أعاقة الحلمة العسكرية . وافترض ، دون أي نقاش ، المؤرض الذي قبلت بصده ما الكونجوس منعه . لكن هل الحق الدستوري في حرية التعبير يفتصر على الكلام غير الضار وغير المؤثر ، كلام لا يهده ما يسعى الكونجوس للحفاظ عليه أو تشجيعه ؟ لفد تجاهل هولز هذا السؤال في قفية و شيئك ؟ ، مع أن اظهار الحق الدستوري في حرية التعبير يتطلب مي التعبير يتطلب دون شك مواجهت .

وواجه هولز هذا السؤال فعلاً في بهاية تلك الدورة ذاتها ، عندما عوض على المحكمة العليا قانون تجسس في قضية و ابرامز ضد الولايات المتحدة ۽ . وكان هولز هذه المرة الى جانب الأقلية ، وكتب اشهر ارائه المخالفة على الاطلاق بخصوصها . هنا لم يكن سعيداً بالسماح للكونجرس بتحديد الفايات المنوعة ، في حين يترك للمحاكم وحدهما تقلير مدى قرب الكلام من تلك الفايات . وهنا ايضاً حتى وان كان ما يقال عقوتاً من الرأي السائد ، وكها قال في بداية تمليله ، السماح الناس ان يعبروا عن الفسهم بحرية ، حتى وان كان ما يقال عقوتاً من الرأي السائد ، وكها قال في بداية تمليله ، السماح للناس ان يعبروا عن تكترث من صميم قلبك للتيبعة ، أو انك تشك في فرضياتك . واشار الى كلمات ابرامز بأنها و هذر فارخ وتأنه » ، والى النشرة التي وزعت بأنها و سخيفة » ، وهي نشرة غير قادرة على الحاق اي اي ضرر في اية مصلحة عامة مشروعة . ويبدو انه تبنى اولى هاتين الجملتين كأساس لرأيه ، والتي تتفق تماناً مع رأيه في قضية و هينك » : وه هذر فارخ وتأنه » لا يقلم اي توضيح ، ولا يمثل اي عنط . وبالتالي ، قد لا يسكته الكونجرس ، لأن لا حاجة لذلك . إلا أن هولز لم يترك المؤضوع عند هذا الحد . فالسماح بالمارضة الكلامية فقط و يبدو » انه يتضمن واحداً من الانتراضات التعديل الأول يضمنها .

عندما يتنبه الناس أن الزمن قد اثار العديد من المنطدات المتناحرة ، فلربما يصدقوا . . . ان فاية الحجر الذي يتمنوه يمكن أن يتحقق بشكل افضل بنبادل الآراه بحرية ـ وان افضل اختبار للمحقيقة هو قدرة الفكر على أن يممل نضمه مقبولاً بعد المنافسة في السوق ، فالحقيقة هي الأرضية الوحيدة الهي يمكن أن تحمل اماتيهم بسلام . وتلك هي ، على أية حال ، نظرية دستورتا .

وحرية التعبير جيلة لأنها تؤمن المنظروف التي تنبش منها الحقيقة . والحقيقة هي الأرضية الوحيدة ، او الأرضية الوحيدة الآمنة ، التي يمكن للتشريعات ان تقوم عليها . هذه نظرية التعديل الاول للدمتور . ولهذا السبب يسمع بالمعارضة الكلامية . انه اختبار ، لكن الحياة كلها اختبار ،

تبدو هذه المقدمة عن اهمية حرية الكلمة أن لها سوابق محترمة ، لكنها لا تتعايش بسهولة مع بعض بيانات هولمز الاخرى المتعلقة بالدستور ، علاوة على موقفه الفلسفي . فالدستور ، كيا قال في قضية المخابز ، « قد وضم اساسًا لشعب له وجهات نظر مختلفة » ، وهو الآن يفسر التعديل الأول من الدستور بطريقة صممت لتعطى التعبير عن تلك الاراء المختلفة الحماية التي يجتاجها ضد الاراء المسيطرة . وهكذا خالف هيئة المحكمة الرأى مرة اخرى في قضية و جيتلو ضد نيويورك و لصالح حق و شخص فوضوي ( هكذا اسماه ) في ان يهذر بالكلام عن ديكتاتورية البروليتاريا ، ، وكتب تقريراً يتعارض تماماً مع موقفه في قضية و ابرامز : و اذا قدر للمعتقدات المعبر عنها في ديكتاتورية البروليتاريا ، على المدى الطويل ، ان تكون مقبولة من قوى المجتمع المسيطرة ، فإن المعنى الوحيد لحرية الكلام هو ان تتاح لها الفرصة وان تفسح لها الطريق ، . وهذا ليس تعبيراً عن الثقة في قوة الحقيقة على الفوز في ميدان المنافسة ؛ بـل هو بيان يعبر عن الـلامبالاة في اي المـذاهب يفوز في السوق . وهو يذكرنا بإحدى المقدمات التي يبدو انها رفضت في قضية و ابرامز ، و نعني ، انك . تسمح بالمعارضة الكلامية لأنك و لا تكترث من صميم قلبك للنتيجة » . وهذا يعني ان الدستور عمايد من الناحية السياسية . لكن ان كان الامر كذلك ، وان الدستور هو بالفعل : قد وضع اساساً لشعب له وجهات نظر [ سياسية ] مختلفة \_ جمهورية او ملكية ، او فاشية ، او شيوعية \_ فمن المؤكد ان القول و بأن المعنى الوحيد لحرية الكلام هو ان تتاح لها الفـرصة وان تفسـح لها الـطريق ، غير صحيح . وهو غير صحيح لأنه ان كان الدستور لا يكترث بأي مذهب يخرج منتصراً من المنافسة في السوق الحرة ، فلا معنى البتة لحرية التعبير . فلماذا ، في هذه الحالة ، تكون حرية الكلمـة امراً جيداً ؟ على هذا السؤال ليس لدى هولز اي جواب.

وهولز هنا ليس مؤيداً للضوابط القانونية ، لكن الاهداف التي قد تدفع السلطة القضائية الى التخط هنا ليست بالفسرورة مختلفة عن اسباب رفضها التدخل في الحالات الاقتصادية . والدستور يلازم الصحت بالنسبة للاسئلة الضخمة المتعلقة بالنظام الاقتصادي والطريقة التي تستخدم بها القوى المسيطرة في للجتمع سلطتها التنظيمه ، سواه بحكمة او بحماقة ، دون ان تتدخل المحكمة

العليا . والدستور يلتزم العممت ايضاً بالنسبة للمسائل الأضخم المتعلقة بطبيعة الحكم ، او ما اذا كان المذهب الذي يفوز بدعم الشعب حكياً او احق ، وهنا مستدخل للحكمة العليا لكن من اجل منع الكونجرس من التدخل فقط . وتكون الشيخة واحدة : فبتفسيرها قوانين الدستور ليس لدى المحكمة من شيء تعلمه لمؤلاء الذين يسعون للفوز بالسلطة السياسية . وان كان هناك من امر يمكن قوله الاقامة نقيض لفن ادارة الدولة ، فهذا هو بالتأكيد . وما كان فمولز ان يتكو ذلك ، وقد اقر بذلك فعلاً عندما قال ، بقسوة ، لكن بصدق ، « اذا كان رفاقي المواطنون يريدون الذهاب الى المحجم فسوف اساعدهم ، هذا هو واجبى » .

#### ( 0 )

ان عدم اكتراث هولمز بالقانون الدستـوري عُبر عنـه ضمناً في خـطاب القاه في جمعيـة كلية هارفرد للحقوق ـ نيويورك ، يقول ، و لا اعتقد ان الولايـات المتحدة ســوف تنتهي اذا ما فقــدنا قدرتنا على الاعلان عن الغاء قانون للكونجرس ، . فالأمر يعتمد على ما هـو مقصود بـالولايــات المتحدة . فإن كان المرء يقصد عدداً من الناس يشغلون جزءاً محدداً من نصف الكرة الغربي ، فمن المحتمل ان هولز على صواب ، لأن الولايات المتحدة تبقى ولايات متحدة سواء كانت مشكَّلة كها هي ، او على شكل ديكتاتورية بروليتارية ، او ما يسمي بالعرق المتفوق ( فاشية ) . لكن ان كان قصد المرء جمهورية تكرس نفسها لفكرة ان جميع الناس خلقوا متساوين بمعنى ان جميع الناس يملكون بشكل متساو الحق في الحياة ، والحرية ، والسمي للسعادة ، فإن تصريح هولز يصبح مشكوكًا فيه بشكل منزايدً . لأن هذه الجمهورية تعتمد الآن ، كيا اعتمدت منذ ايام جون مارشال الأخيـرة ، على اعتراف شعب الـولايات المتحـدة بثلاث فـرضيات متـرابطة : ان الأغلبيـة قادرة عـلى اساءة استعمال السلطة التي تتمتع بها بحق ؛ وإن الدستور يقدم المعيار الذي يمكن تمييز حسن استخدام السلطة او سوته ؛ وأنه اوكلت الى المحكمة العليا مهمة فرض هذا المعيار ضد الأغلبية ، او اي كان يمارس تلك السلطة السياسية . وابطال التشريعات التي تؤذي المبادىء الدستورية ليس بالقضية السهلة ، وفي اغلب المناسبات عندما لا تبطلها المحكمة العليا ، فإنها تلعب دوراً هاماً في ان تحفظ في الذهن العام وعياً في التمييز بين الحكومات والتشريعات الشرعية وغير الشرعية . ولأن للمحكمة العليا سلطة ابطال القوانين ، بالتحديد، فإنها ، وحسب كلمات البروفسور شارلز ل. بلاك الابن و نمنح الشرعية للحكومة ٥ . واضاف باحساس صادق جداً ٥ تقوم حكومة الولايات المتحدة على اراه المحكمة العليا ٤ . ولم تستطع محكمة هولمز انجاز هذه المهمة لأنه ، واكثر من أي قاضي اخر جلس على تلك المنصة ، انكر عليها السلطة التي اكـدها مـارشال لهـا وجعلتها احـدى مؤســـات الحكومة الاميركية منذ ذلك الحين . وسلطة اجازة القوانين وتشريعها تقوم ، بالطبع ، على سلطة إبطالها ، ﴿ لَوَ انْ الأمر كَانَ مَعْرُوفًا بِقَدْرُ مَا هُوَ الآنَ . . . وهو ان المحكمة العليا لن تنظر بجدية في مسألة دستورية القوانين المعروضة عليها وان تعلن أن التشريع موضع النزاع غـير دستوري ، ان اعتقدت انه كذلك ، فإن فائدتها كمؤسسة تمنح الشرعية سوف تنتفي . . وكان هولز رجل قانون ، لكن محكمة الولايات المتحدة العليا ، ليست ببساطة ، ويمعني حاصر ، ليست اصلا ، محكمة قانون ؛ وهذا يفسر فشله كقاض . والمحكمة العليا هي اصلا عكمة القانون ؛ وهذا يفسر فشله كقاض . والمحكمة العليا هي اصلا حكمة القانون المستورية تعطيها دوراً وهو دور حاسم - في حكم الاميركيين . إلا ان هولز ، الذي عمل على تجلمل واشنطن الرسمية حتى عندما كان يعضر على أن يفائر والذي إلى انهم المنية عن كان يفاخر بعدم قراءته للصحف ، لم يكن لديه إي اهتمام بالحكومة . وكان يقول ان القانون و يمتص كل عصارات الحياة [ من ] اية اعتبارات نافعة للممجتمع المعني ه . لكن لم يبذل اي قاض في تاريخ لمحكمة العليا جهوداً أقل مما بذل هو لتعليم ما هو نافع للولايات المتحدة . وأما كاللذين يرسمون صورة هولز ، فلم المتحدة . وأما كاللذين يرسمون صورة هولز ، فلم يساهم ي شخص قارب فترة الخدمة التي خدمها في المحكمة بأقل بما ساهم هو في تطوير الفانون الدستوري الذي يعرف حقوق الاميركيين ، وامتهازاتهم ، وحصائتهم ، حتى عندما يفرض قيوداً على المستوري الذي يعرف حقوق الاميركيين ، وامتهازاتهم ، وحصائتهم ، حتى عندما يفرض قيوداً على الحكومة .

وليس من الصعب ايجاد سبب فشله في هذا المجال ، فالدستور لا يشغل مكاناً خاصاً في افكاره ، لأن مبادى المعدالة الطبيعة التي فهم المؤسسون انها بحسدة في الدستور كانت غريبة تماماً وي افكاره . وقد ذهب البروفسور فولكتر بعيداً حين قال ان ما و بناه مارشال ، سعى هولمز الى هده . فمن خصائص فل مفة مارشال التشريعية ان الدستور الطبيعي هو خلفية اللاستور المدون . والهدف الذي تسعى اليه المحكمة بعناية ، هو افساح الطريق المام اوادة المجتمع وايجاد ظروف تتنافسية لأظهار تلك الارادة » . وكان هولز يزدي فكرة الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ، ولم ير اي معنى لحقوق الانسان إلا ما تقاتل الحشود من اجله » ، او تقاتل بسبب انتهاكه ؛ او كما قال في مقام آخر ، و الحق مو بجرد فرضية جدلية لنبوءة ما » . والقول ان الحشود سوف تقاتل من اجل ميء غنستاره كحق يعني انه لا وجود لاي حق بغير هذه الطريقة : « الكلب سيقاتل من اجمل عظمته » . وكل من يعتقد خلاف ذلك هو وصاديء ي ويحمل افكار من هذا النوع لم يكن غريباً ان يجنب هولمز القبام بلور وجار الدولة الحصيف .

وبدلاً من محاولة التأثير على تطوير الحياة السياسية الاميركية التي توجهها مبادىء الدستور ، التفت هولز الى دراسة القانون الخاص وحاول ان يجد قانون تطوره في شيء يشبه التاريخ .

استمر تطور تاريخ قانوننا لمدة تقارب الألف هام ، مثل تطور نبتة ، يقوم كل جيل بالخطوة التالية التي لا مناص منها ، والعقل ، كذلك ، نخضم ببساطة لنوع من قانون النمو المطوحي .

إلا أن النمو ليس طوعاً في الحقيقة ؛ فهو يدفع بقوة أساسية هي ارادة المجتمع ، ومهمة القاضي أن يجول تلك الارادة الى قانون بتطبيقها . ومهما تكن فكرة هبولز عن ارادة المجتمع ، فبصفته قاضياً فقد اعتبر نفسه و اداة طيعة للسلطة » . وهو قمد يجاول أن يقيس قبوة ، الرغبات المتنافسة للمتنازعين في قضية ما ، لكن ليس العدالة ، وإن يجكم في جميع القضايا غير الواضحة لصالح الاقوى . واعتبر أن هذا هو واجبه لأنه يتناسق مع رأيه في الحكومة الأفضل . فأفضل

الحكومات ليست تلك الفائمة حسب الدستور او التي صيغت حسب اعلان الاستقلال ، بل تلك التي تسمح و للقوة المسيطرة » ان تحكم ، بغض النظر عن طريقة حكمها :

ما هو انسب اختبار للطوق يمكن ان نجده غير ذاك الذي يتطابق مع توازن القوى الحقيقي في المجتمع - أي الذي يلتقي مع رغبات السلطة المسيطرة ؟ وهذا الالتقباء بالسطيع ، قند يقود الى الممار ومن المستحسن ان تكون القوة المسيطرة حكيمة ، لكن سواه كانت حكيمة أم لا فالاختبار المباشر للحكومة الجميدة يتمثل في ان تأخذ القوة المسيطرة طريقها .

هذا تقرير مذهل يقوم به قاض اميركي ، والاكثر مدعاة للذهول انه نال شهرة عليه ، وعلى تقارير اخرى مشابة . فكر في نصيحته للمحامين : 9 اذا اردت ان تعرف القانون ولا شيء عداه ، فيجب ان تنظر اليه كرجل شرير لا يهم إلا بالتاليج المادية ، التي تنبع لمه هذه المحرفة التنبوه به . . . والشرير الحقيقي هو افضل المحامين ، لأنه قد يكون افضل الانبياء ، و وما [ عناه هولز ] بالقانون هو التنبؤ عما ستعلمه المحكمة فعلاً ، وليس ما يمكن ان يدعى به ي . وهذه النصيحة لا قيمة ها البتة ، باللطبع ، بالنسبة للقضاء . وقد كان هولز قاضياً عندما اصدر هذا التقرير \_ وهي نصيحه سيئة للمحامين ايضاً ، لأن كونهم شريرين - كما طلب تحديداً سيجعلهم غير قادرين على تقييم الاعتبارات الاختبارات الاختبارات الاختبارات الاختبارات هذا للقضاة قدام في التعرف على واجبهم في تقييم اعتبارات مشل الامتيازات الاجتماعية عند أغاذ قرار في قضية ما . إلا ان شخصاً شريراً ، ويقدر ما هو شرير ، يكون حتى حساساً لها .

ان اكبر المحبين بهواز يقرون ان لا خبرة لديه في بجال العلاقات العامة ، لكنهم يصرون على انه كان قادراً على ان يكون رجل دولة لأنه كان و يقاد بحدس الفيلسوف وخيال الشاعر » ، وانه لذلك كان قادراً على ان يكون و الفيلسوف الذي اصبح ملكاً » . وقد يكون من الاصح القول ان لذلك كان قادراً على ان يكون و الفيلسوف الذي اصبح ملكاً » . وقد يكون من الاصح القول ان القانون ، وكتاباته تحمل طابع التشكيك بالأخلاق ، والسخرية القاسية من الانسان والاصلاح عن القانون ، وكتاباته تحمل طابع التشكيك بالأخلاق ، والسخرية القاسية من الانسان والاصلاح التنافق، علاوة على والوقعية ، وادت اعساله الى ظهور ما اطلق عليه خطأ الوقعية ، علاوة على والوقعين ؟ الجلد، وهي مدرسة متخذي القرار القانون ؛ ولا قيمة لها البتخص يطمح في استخدام منصبه المقانوني ليحكم الولايات المتحدة بشكل افضل ، او حتى الشخص يطمح في استخدام منصبه المقانوني ليحكم الولايات المتحدة بالأخلاق والسياسية غير موجود بتاتاً في فلمنة مولز التدريعية . وهي غائبة لأنه لم يكن لديه اي اهتمام بالحكم ، رغم انه شغل منصباً حكومياً طيلة خسين عاماً .

# فرانكلين ديلانو روزنلت

مورتون جي . فريش

#### c 1 3

ليس هناك مجال للشك في ان فرانكلين ديلانو روزفلت كمفكر ورجل دولة يقف في منزلة ادفي منزلة ابراهام لنكولن . وفي حين بجدر بالمره الاعتراف انه عمل بحكمة واعتدال ، لكن ليس بالأسكان مقارته بلنكولن من ناحية عمق الادواك . ومعالجته الناجعة للموفف خلال ارقة المركود المعظيم ما لمؤسسات الليبرالية الديموقراطية خلال الأزمة ، كان يتطلب درجة غير عادية من الحكمة العملية والاعتدال . وقد كان روزفلت يمثلك تلك السفات ، لكن ذلك لا يعفي انه كان لديه حكمة نظرية . وكان روزفلت بالتأكيد سياسياً ، واستأذاً في السياسة . فقدرة الشعب الاميركي على ان يواجه صدمة ركود لم يسبق لها مثيل ، وعدم تفاقم حالة القلق لدى الاميركين على رضائهم لتحول الى يأس ، يرجع ، والى حد بعيد ، الى ادارة روزفلت للدولة واعتداله وشخصيته المازمة . وكان الاعتدال والحزم جزءاً من العصل في و الاتفاق الجديد ، بقدر ما كانا المكونين المؤسسين في تشريعات ذلك الاتفاق .

ووصف البعض اتفاق روزفلت الجديد بأنه « تمهيد للشيوعية في اميركا » ، ولاثبات هذا الرأي ، اكدت الانتقادات انه كان يثير الصراع بين الطبقات بوصف المصالح الصناعية والمالية بأنها اعمال صرافة وعالمك اقتصادية . والواقع ، ان روزفلت وجه تهمة « الصرافين » للمؤسسات الصناعية والمالية في خطابه الأول الذي القاه بمناسبة توليه منصبه ، واشتكى من « الممالك الاقتصادية » خلال حملته الانتخابية الثانية ، موحياً بوجود نوع من التآمر من جانبهم . ومن المواضح ان بلاغته قد ضخمت حجم الخطر ، الخيا بالذي يمثلونه على الأقل ، إلا انه كان يقصد عرض التهديدات التي تحيق بالرأسمالية عن طريق المبالغة . ويبدو واضحاً ان روزفلت قد ميز المجديدات التي تحيق بالرأسمالية عن طريق المبالغة . ويبدو واضحاً ان روزفلت قد ميز الاحتدال ومارسه بشكل عام ، رغم انه قرر اللجوه ، في الوقت نفسه ، الى اشارة الشعب الامر

الذي لم يكن مفاجئاً البنة نظراً للمقاومة الشديدة التي ابدتها المسالح المالية لبرامجه وسياساته . وتبين الطريقة التي نفذ بها ذلك انه كان مستعداً ، في بعض الأحيان ، الى الابتعاد عن مسار الاعتدال ، ولا يعني ذلك انه كان يفكر بتقويض ذلك التقليد . ويعتبر الحيطاب الأول الذي القاء روزفلت يناسبة توليه منصبه احد اعظم الحطاب الافتتاحية في التاريخ الاميركي . ويمكن وضمه في مستوى خطب توماس جيفرسون وابراهام لنكولن . واذا كان لذلك الخطاب ان يوضح اي شيء ، فإنه يوضح عمق انضماس في التحاليم السياسية الاميركية ، وفي بلاغة تلك التعالم . ونجد انفسنا مستعدين لهذه الحقيقة ، أذا عرفنا ان الاتفاق الجديد لم ينبت من رفض تلك التعالم او إيطالها ،

تعرض روزفلت لعدد من النكسات السياسية الخطرة خلال فترة رئـاستهـــ ابــطال المحكمة العليا لتشريعات والاتفاق الجديد، الهامة عــامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ ، وهزيمــة خطتــه لاختيار هيشــة المحكمة عام ١٩٣٧ ، وفشله في تطهير الكونجرس من الاعضاء الديموقراطيين المتصردين في انتخابات الحزب التمهيدية عام ١٩٣٨ . لكن الاختبار الأعظم لخصوصية سياسته تمثل في أن اي من هذه النكسات لم يتحول الى كارثة ، بسبب قدرت على استصدار التشريعات التنظيمية التي يحتاجها ، وان يغير صبغة المحكمـة العليا الى الأفضـل (كانت محكمـة روزفلت مميزة ) ، ومنــع الكونجرس من اغلاق الطريق على سياسته الخارجية القائمة على التدخل قبل الهجوم الياباني على بيرل هاربــر . ولا نعرف كيف صــور روزفلت سياستــه تلك ، إلا اننا نعلم ان معــالجتــه لقضــايا الثلاثينيات كانت تحمل طابع هـاملتون بشكـل مكثف . ولم ينس روزفلت قط ان الحكم يتطلب التنافس ، والطاقة ، والقوة ، والتبصر وشيئاً ما قريباً من الحكمة . وفي « الاتفاق الجديد ، تأكيد على الوظيفة الايجابية للحكومة ، وهي وظيفة لم تعطها المبادىء الليبرالية المبكرة الاهتمام الكافي . ويجب التأكيد هنا ، انه في حين كان اندفاع و الاتفاق الجديد ، يشير بوضوح الى هاملتون اكثر من اي رجل دولة اخر ، فإن الاتفاق الجديد ذاته هو اكثر من مجرد اعادة توضيح للهاملتونية . فهدف الاتفاق الجديد هو دولة الرفاه ، وولادة هذه الدولة يتطلب انبئاق مستوى اعلى من الأفكار الخاصة بالغايات الاميركية اكبر من تلك التي بلورتها و الحركة التقدمية ، ويعيد الحكومة الضاعلة التي كانت للاباء المؤسسين بمستواها الرفيع واراثها القوية ، والعلاقة المناسبة بين مقاصد مقدمة الدستور وشروطه . ولا ريب ان « الاتفاق الجديد » سار في اتجاه استعادة الأهداف السامية للدستور . واذا صح القول ان الاتفاق الجديد ﴿ غَيْرِ ﴾ الدستور ، او انه تجاوزه ، فإن حجتنا هي انه فعل ذلك في الاتجاه ذاته الذي اشار اليه الدستور

والهندف من هذا الفصل هو محاولة فهم سمات ثورة روزفلت ، أي ، محاولة فهم سمات التغييرات التي الحدثها و الاتفاق الجديد ؛ ، والمدى الذي بدلت فيه تلك التغييرات مسار التقاليد السياسية الاميركية . لكن تحويل التقاليد الديموقراطية الاميركية الى دولة رفاه ، وما يتطلبه ذلك من اقتصاد منظم او موجه ، يبدو ثورياً اكثر عما هو في واقع الأمر . ونحن نؤمن ان احد اعظم الدروس التي تلقيناها خلال الثلائين عاماً الماضية ( وهو امر فهمه روزفلت بكل وضوح ) هو مدى قدرة

النظام الاميركي الديوقراطي التقليدي على البات تساوقه مع رفاه اكثر وتنظيم اكبر بكثير مما اعتقد اي شخص حتى الآن انه ممكن . وقد رفض روزفلت دولة الرفساه الابدي ، عسدما رفض الاشتراكية . لذلك ، وبدلاً من القول ان الديوقراطية التقليدية قد قوضت خلال فترة و الاتشاق الجديد ، فإن من الأحق القول ان التقاليد السياسية الاميركية قد خضمت لاعادة تفسير عميق الجديد تم خلال تلك الفترة . ولا رب أن روزفلت قد اعاد نفسير تلك التقليد بمتنص العمق ، فلا شك ان لدولة الرفاد تتعارض مع ملامح معينة من الديوقراطية الاميركية التقليدية . لكن روزفلت ، رجل المدولة المذي ادخل مبدأ الرفاه ، لم يعتبر انه تغيير جذري ؛ اي انه لم يكن تغييراً يصل الى وجفور النظام . بل حافظ عليها . فلاتفاق الجديد انجز وظيفة هي في الأصل تجديدية او عافظة اكثر مبنا تأسيسية .

## r Y s

بحلول العام ١٩٣٣ كان الركود العظيم قد احدث ازمة اقتصادية لا مثيل لها في التاريخ الاميركي ، وكان قانون الانعاش القومي لذلك العام جزءاً من خطة شاملة اعدتها ادارة الاتفاق الجديد لمعالجة حالة الركود في الاقتصاد القومي . وتشبث قانون الانعاش بالركود ، حيث انه أثر مباشرة على العمالة والصناعة ، وكان هناك اعتماد على البند الخاص بالتجارة على أساس انه كافح بعد ذاته لدعم القانون . لكن اطال المحكمة العيا ذلك القانون باجماع كامل هيئتها في أيار / مايو (1970 ، في قضية و موسسة شيختر للدواجين ضد الولايات المتحدة ، عرض تشريعات البنية التنظيمية للاتفاق الجديد لمخصسة شاريعات البنية من نظيم الرئيس سلطات تشريعية لا تحق له . إلا ان قانون ألا تأمن أن المارسات النجارية وتلك الخاصمة بالعمالة التي تقوم بها مؤسسة شيكتر للدواجين لا تنظمها الحكومة القومية بموجب سلطتها على التجارة بين الولايات . واهيم من حقيقة أنه يهدد جميع التشريعات التنظيمية للاتصاد المتقدة على البند الخاص بالتجارة في الدستور . لذلك كان السؤال الحقيقة عنف قرار المحكمة من أن الكونجوس يتلك أصلاً ، بهوجب الخاص بالتجارة في الدستور . لذلك كان السؤال الحقيقين خلف قرار المحكمة من أن الكونجوس يتلك أصلاً ، بهوجب الخطاع العالم أنه المطات تشريعية ، هو ما أذا كان الكونجوس يتلك أصلاً ، بهوجب البند الحاص بالتجارة في الدسم معلمات تشريعية ، هو ما أذا كان الكونجوس يتلك أصلاً ، بهوجب الخاص بالتجارة في المعالة تنظيم عاصلاً ، تنظيم أعمال شبكر .

وكان الموضوع السياسي الحاسم في الثلاثينات هو صدى السلطات التي تتمتع بها الحكومة القومية لتنظيم الاقتصاد بموجب البند الخاص بالتجارة في الدستور . فمشاكل الركود اقتصادية ، وكان بند التجارة هو السلطة الدستورية الاكثر اتصالاً بالاقتصاد او المسائل المالية . والتشريعات التي تستهدف السيطرة على مختلف اوجه النظام الاقتصادي القومي او تنظيمه ، تقوم اصلاً على ذلك البند . وفي مؤتمره الصحفي الشهير عن و العربة والحمان ، ، ناقش الرئيس تفسير المحكمة الضيق لبند التجارة على اساس أنه الجانب الأهم في قرار قضية شيكتر . واراد معنى اكثر شمولاً لبند التجارة ، وان يفسر تمداد الدستور لسلطات الحكومة الاساسية بمرونة كافية لتتمكن من استيعاب النشاطات التنظيمية الجديدة للحكومة القومية .

والانتقاد الرئيسي الذي وجه الى الرئيس روزفلت والاتفاق الجلديد كان الاتهام بأن فهمه للدستور قد ابتعد كثيراً عن الصفات الديموقراطية الإساسية للتقاليد السياسية الأميركية ، في اتجاه المركزية . واكد قضاة المحكمة العليا الذين انصب جل اهتمامهم على التوجهات المركزية لادارة الاتفاق الجديد ، ان سلطة تجارية شاملة قد تطمس التمييز بين ما هو علي وما هو قومي . والتيجة أمه بسلطة مركزية تمامة . وكان من الواضح ان القضاة ويليس فان ديفانسر ، وجبمس ماك الدستور كاداد لتجريده البلاد من التشريعات الإتضاق الجديد ، عندما حاولوا استخدام المستور كاداد لتجريده البلاد من التشريعات الإقصادية بالادعاء بفسرورة احتفاظ الولايات بسلطاتها لمواجهة الشؤون المحلية . وبعد اعلان قرار قضية شيكتر ، حتى القاضي برانديس ، بسلطاتها لمواجهة الشؤون المحلية . وبعد اعلان قرار قضية شيكتر ، حتى القاضي برانديس توم كوركوران وهو احد مستشاري الرئيس المقرين : ه هذه نهاية مسألة المركزية ، وأويد منك ان تعود وتخبر الرئيس اننا لا نريد ان نجعل كل شيء مركزياً . لقد انتهى ذلك . وبالنسبة للشبان انبوهم واخبرهم ان يخرجوا من واشنطن - اخبرهم ان يعودوا الى الولايات . هناك يجب الامكان ، ولا يضعف نشاط المجتمعات المحلية ، فالصفحامة ، كلي براها ، هي لعنة ، والحديث من الغدرالية هو انها تمام المركزية وتلطف بالنالى بعض الاندر اليشع للضخامة . كلي براها ، هي لعنة ، والحديث على الغدرالية هو انها تمام المركزية وتلطف بالنالى بعض الاندرالية هو انها تمام المركزية وتلطف بالنالى بعض الاندرالية هو انها تمام المركزية وتلطف بالنالى بعض الاندرالية هو انها تمام المركزية وتلطف بالنالى بعض الانال السية للضخامة .

وفهم المحكمة للدستور، كيا عبر عنه رئيس المحكمة العليا شارلز إيفاننز ميوز في قضية شيخر، هو ان نزايد نشاطات الحكومة القومية ، وتغلغلها العميق في المجتمعات المحلية ، ينتهك التفسيم الفدرالي التقليدي في الوظائف المحلية والقومية ، وان ذلك الانتهاك يجهد البطريق امام مركزية خطوة . ومنطلق هذا النقاش هو ان هناك نطاقاً للحرية لا يحق لأية حكومة ، حق ولا حكومة ديوقراطية ان تتدخل فيه . واحدى الوسائل للسيطرة على الحكومة وسائنالي فسيدان نلك المقهوم - موزعة بين غناف الحرية ، هو الحفاظ على نظام تكون فيه سلطات الحكم - حسب ذلك المقهوم - موزعة بين غناف الحيرة ، ومها تكن احمية الإستمرار الاقتصادي، فقد كانت الحرية هي التي هيمنت في النهاية على عكمة هيوز عند بحفها النشريمات النظيمية للاتفاق الجديد ، على الأقل ، قبل خطة الرئيس لاختيار هيئة المحكمة ، والتمسك بأن الحرية تمتمد على التقسيم الفندوالي للسلطات . ومن النطيقي الإفترامي الاميركي ، هو ديموقراطي لكن حقيقة كون الدستور ، الذي يضع الخطوط الرئيسية لنظام الحكم الاميركي ، هو ديموقراطي بشكل عام ، لا يعني ان كل ناحية من الدستور تشكل احد عناصر الحرية .

والسؤال الحاسم ، كيا رآه روزفلت ، هو ، هل في الامكان ان يُمهد الى الحكومة ، بموجب الدستور ، بمهمة معالجة المشاكل الاقتصادية القومية والازمات الاقتصادية . وكان عليه ان يـدافع عن الزيادة الكبيرة في سلطات الحكومة القومية التنظيمية وعن دستوريتها. فقهمه للدستور يمنح الحكومة السلطات اللازمة (ما لم ينص الدستور على منعها) لمساعدة الاقتصاد القومي على تجاوز المطروف الطارفة. ولم يكن هناك من سبب للافتراض بأن الدستور قصد الى احاطة الحكومة القومية بوكلاء للسلطة ، خاصة على ضوء ذلك البند الضروري . لكن روزطلت كان يعلم ان مشكلة تحديد مدى سلطات الحكومة القومية ، فالمأة بطيمتها ، لم تكن المشكلة الرئيسية ، فالسلطة المخولة للحكومة ، أو الى فروع معينة مها ، هي سلطة للقيام بأعمال عددة ، وانجاز مهام محددة ، وهي لذلك ترتبط بديات واغراض محددة للمحكومة . وهذه الفابات التي يمكن استنتاجها من سلطات عملة كلامة المحكمة المحكومة تفصلها مقدمة للدستور ، وهذه الفابات التي يمكن امن الطات كاملة ملائمة لانجاز الفايات والأهداف التي تحدد على وردها ركن دون أن تتجاوز تلك الغايات . وحكمت هيوز أخطات وأماة تحدة اللغة المعرضة لبند التجارة في قضية شيركز ، وباعادة النظر في الحجمة التي اوردها رأي المحكمة ، يمكن أن نستخلص أن فهم روزفلت خطط الدستور كان الأفضل . فبند التجارة يسمح بالمرونة التي كرن في اساطة الاعتراف بها .

اظهر الركود الاقتصادي المظيم حقائق معينة لا مفر منها . ولا ريب ان احدى هذه الحقائق هي ان الرفاه العام او الصالح العام يتطلب فرض ضوابط على الحرية ، ضوابط لا يمكن فرضها إلا عن طريق الحكومة . وقد حاولت عكمة هيوز ان تجمل من الدستور اداة لتجريد الولايات المتحدة من التشريعات الاقتصادية ( ذات الطابع التنظيمي ) من اجل الحقاظ على الحرية . وهذا يجيز لنا القول ان انشغال عكمة هيوز بالحرية تسبب في اغفاها بعض اهم اهداف الحكومة ، مثل الاعداد للرفاه العام ، ولا نبائغ اذا اكدنا ان الاهتمام المبائغ فيه بالحرية ( أي ، السماح للاقتصاد بحرية العمل ، دون انظمة اورقابة حكومية كبيرة ) كان العيب الأساسي في عكمة هيوز .

ونظراً لأن ابرز اعمال روزفلت في الاتفاق الجديد هو اصلاح المؤسسات الديموقراطية ، فقد ساد الاعتقاد انه شخص مبتكر . إلا انه في الحقيقة لم يبدأ اي اصلاح يتمخض عن تغير رئيسي في المستور الاميركي . فمنذ قرارات المحكمة العليا المتلاحقة في الفترة من ١٩٣٥ والمها المستور الاميركي . فمنذ قرارات المحكمة العليا المتكيل هيئة المحكمة عام ١٩٣٧ ، انهمك بالحقول المحدق بالمستور الاميركي بدلاً من الاجماك يعنيره . فقد اواد التأكد من الامستور مبيئي منسجاً مع المتطلبات الاساسية لطبيعة النظام . وقواكه لذلك الحقول تأكد من الامستور او الفتي للبند الحاص بالتجارة في الدستور . نقد اصدرت تلك المحكمة سلسلة من القمرارات ، تصل في خطرها حد افساد الدستور ، لأن اغلية هيئة المحكمة حاولت قمطم الصلة القرارات ، تصل في خطرها حد افساد الدستور ، لأن اغلية هيئة المحكمة حالات قمط الصلة في نطرها حداث المحكمة مرادت تلك المحلقة المبارية واحتياجات البلاد التي وجدت تلك السلطة اصلاً لخدمتها ، وهكذا في ناف مسألة بين الحكومة والاقتصاد كانت مركز المواجهة السياسية العظيمة بين عكمة هيوز والوئيس .

واجهت محكمة هيوز ، عند نظرها في تشريعات الاتفاق الجديد ، اكثر الاشياء مدعاة للاختلاف ، فتلك التشريعات مثلت مساراً جديداً غتلفاً عن المفاهيم التقليدية القاضية بتقسيم السلطة بين الولايات والحكومة القومية . ولهذا السبب عارض اعضاء عديدون من هيئة المحكمة خط تلك النشريعات . ويحكن للعرء ان يزيد ويقول ان المحكمة خرجت عن طورها عام ١٩٣٥ ، لأن الاوان قد آن لاجراء تغيير معقول في الممارسات التي كانت التقاليد الدستورية السابقة قيد واجهتها بتجهم . ولم يكن خطأ محكمة هيوز هو رفضها الاستجابة للمطالب الشعبية قبل اعادة انتخاب ورفطت عام ١٩٣٦ . فلم تكن تلك المطالب على ذلك القدر من الاتحاد (خاصة مقارنة بتشريعات مثل قانون الانعاش القدومي ) . ومن الممكن ، بالبطيع ، ان تأخذ المطالب الشعبية الإعادة الحقال . اضف الى ذلك ، أنه لا يفترض في الدستور ان يعني ما يريده الرأي المام ان يعنيه ، المجرد الموافقة على المطالب الشعبية ، فضغاً عكمة هيوز كان رفضها مواجهة خاتل الصعبة وغير السارة ، اخفائق الصعبة وغير السارة ، وزيف تختلها للوثيقة الدستورية .

والحلاف الصعب في فترة الاتفاق الجديد قبل العام ١٩٣٧ ، هو ما اذا كان الدمتور يمنع الحكومة القومية من معالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد القومي بكامله (خارج نطاق المنافع العامة) ومها بلغت الاحتياجات العامة ، وكانت المسألة الكبرى بالنسبة لمحكمة هيوز خلال تلك الفترة هي اي الأعمال يهب ان يصرفه كل مستوى من مستويات الحكومة المختلفة ، بجوجب بنود الدستور . وعارضت المحكمة قانون الانعاش القومي ، والذي كان من المعترف به أنه يقوم على البند الحاص بالتجارة ، بحجة ان مشروع شيكتر كان بعيداً جداً عن التجارة يب ان تتوقف عن العمل المتجارة لا يكاد يذكر . وقالت ايضاً ان السلطة القومية على التجارة يب ان تتوقف عن العمل قبل ان تلامس مشروع شيكتر ، لأنه اذا كانت عارسة التجارة والعمل من قبل الاشخاص المذي قبل الاستطالات المحلي لن تخضع لسلطة الولاية ، فإن الولايات سوف تخسر جزءاً من الاستطالات الملي نصوب المسمى لزيادة نشاطات الحكومة القومية النشطيمية الى حد المشاركة في تصريف امور الولايات المحلية سوف يعني زيادة المركزية الحكومة القومية .

وثورة العام ١٩٣٧ الدستورية ، ان امكن اطلاق صفة الثورة عليها ، نشأت من تنوسيم حدود السلطة على التجارة ، بحيث تصبح سلطة تنظيم التجارة ، سلطة لتنظيم الاقتصاد القومي . وواجب المحكمة العليا الأول هو تفسير القانون ، وبالتالي يفترض بها ان تقول ما هو القانون ، لكن تعريف القانون ليس سهاد دائماً . وهو قد يقود الى تفسيرات قد تذهب بعيداً . فعل سبيل المثال ، تستطيع المحكمة ان توسع المحقى المقصود ببند التجارة ، من خلال البند ذاته ، وتوسع بالتالي سلطات الحكومة القومية . لكن محكمة هوز اعتقدت ان الملف من السلطة على التجارة هو إجراء تنظيمات على الاقتصاد قد تدخل تغييرات جذرية على النظام ، لا يمكن السماح بها . ويبدو ان تلك المحكمة افترضت ان الديموقراطية تنطلب كبت نشاطات الحكومة المقومية التنظيمية لصالح الحرية . ولم تعط الأمو معنى أمعد من ذلك . ادار ووزفلت الحياة السياسية في اميركا بفاعلية اكثر من اي زعيم انحر من زعياء القرن العمرين . فقد فهم اكثر من أي شخص اخر المشكلة الناشئة عن صراع الطبقات ، وجادل بأن الحرية الاقتصادية هي جزء هام من الحرية السياسية . ولا ريب انه لا يمكن النظر الى منهج روزفلت في ادارة الدولة بشكل منفصل عن صراع الطبقات ، فادارة الدولة تنطلب النعامل بظروف واقعية . والدارة الدولة بشكل منفصل عن صراع الطبقات اكثر من اي شيء اخر . وقد استامت الجماهير بسبب الاضطرابات العظيمة في الاقتصاد ، فاستخدم روزفلت نفعة صراع الطبقات لاقتاع و العامة ، بأنه المنطقة عن الاقتصاد ، فالتحاف مع مطالبهم . والواقع ان تلك النعمة كانت احدى حقائق الحياة السياسية ، عجب قبولها او المادقة عليها او انتحافا للحفاظ على اعتدالها . أي أن الاعتدال المطلوب قد يتضمن ركوب المدونة المي عبدها من نرغب في جعلهم معتدلين . ونظر أنظروف الركود الاقتصادي العظيم ، كان المرمأ ، ان يبدأ من منطلق ان الهمالج العام يساوي المصالح الباشرة للاكثرية كاكثرية ، ويتعبير ادف ، للعمل المناقب الملائمية الاكثرية . واتحداد من موافق المناقب المناقب على المادة ، او العامل الإن فكرة الصالح العام التي يوحي بها منهجه في ادارة شؤون المولة لما مستوى ارفع من تلك التي يوحي بها منهجه في ادارة شؤون المولة لما مستوى ارفع من تلك التي يوحي بها منهجه في ادارة شؤون المولة لما مستوى ارفع من تلك التي يوحي بها منهجه في ادارة شؤون المولة لما مستوى ارفع من تلك التي يوحي بها منهجه في ادارة شؤون المولة الماديكالية للمذهب الماركسي .

وكان لدى روزفلت ذلك الكره المتأصل في الانسان للفقر ، رعا لاعتقاده بأن الفقر يمعل الناس اسوأ بطريقة ما ، ويخلق تجاملاً دعوقر اطياً ضد عدم المساواة . واذا نظرنا الى ما اعتبره افضل نظام سياسي ( أي دولة الرفله ) ، فإن غاية الحكومة او هدفها هو اكبر قدر من الخير لاكبر عدد من الناس . وقد يدو هذا أنه يعني الخير للجميع ، إلا أنه في الواقع بعني الخير للأغلبية العظمى ، وربا حتى خير الناس العادين لتعييزهم عن الأثرياء . وغليق ذلك قد يتطلب قورة شديدة على حرية الاثرياء . هنا تصبح مشكلة الحرية السياسية في إيجاد نقطة الالتقاء بين الحرية والقيود حيث حرية الاثرياء . هنا تصبح عدد من الناس ، او الصالح السياسي العام . ولم يشأ روزفلت في اتفاقه الجديد أن يضح من يملكون ، أو أن يجمل الحرية حكراً على الملكون . بل حاول في الاثفاق الجديد الياد الموسيلة الصحيحة ، ليس عن طريق تجنب فرض القيود على المعليات الاقتصادية من جهمة ، والحرية القردية من جهة اخيرى ، بل بتكامل القيود طالحيات في نظام يستطيع تأمين اكبر قدر من الخير الكري عدد من الناس .

وعندما ابطلت المحكمة العليا قانون الانعاش القومي ، ذكر مقىال نشر في صحيفة «نهو ريببلك» قال : « اما ان تتحمل الأمة الفوضى والبؤس الناجين عن رأسمالية غير منظمة اصلاً ، او ان تكون مستعدة لاستيدال الرأسمالية بالاشتراكية ، اذ لم يعد هناك من طريق اخمر معقول » . والحقيقة ان الاتفاق الجديد تضمن تدخلاً كبيراً بالملكية الخاصة ، وعمل بناء على افتراض ان من حق الحكومة التدخل في الملكية ، وان تعمل ، الى حد ما ، على اعادة توزيعها . وكمان روزفلت يويد الملكية الخاصة ، إلا انه لم يعارض تدخل الحكومة بالملكية حين يكون الأمر للمنفعة العامة أو الصام . فضرائب التركات ، وضرائب المؤسسات تميل الى التدخل في صعيم الملكية ، دون ان تدمر الملكية عملياً . ويكلمات اخرى ، كان التأكيد على الملكية الخاصة ، لكن ليس بالمضرورة على كامل الملكية الخاصة ، لكن ليس بالمضرورة على كامل الملكية الخاصة التي تكون تمت تصرف الفرد أو المؤسسة المفردة . كها ادرك روزفلت أن رأسمالية غير منظمة اصلاً تقود الى مركزية الفرة الاقتصادية ، وإلى العنف وبروز صراع الطبقات والمستداعة في نهاية المطاف . وكما بين للكونجرس صام ١٩٣٨ : « رأس المال ضروري » والانهان المائة استخدام قوة رأس المال ، فيجب ان يتوقف ، وإلا فإن النظام الرأسمالية ، تقود لا مناص الانتها الرأسمالية ، تقود لا مناص المائة السيئة » . وهذا هو بالفسط سبب تعاليم ماركس الفائلة أن الرأسمالية ، تقود لا مناص المناقبة استخدام قوة أن المائدة أن المائدة الخوة الي الاشتراكية ، وهذا هو بالفسطة بي ومائلة مائل هو رأسمالية موجهة شبه حرة ، أي ، نظام لم يفهموا قط أن تنظيم » الحكومة للاقتصاد ليس المنزاكية . وإنه اذا ما وضع بشكل ملائم فإنه يمتح الاشتراكية . وإنه اذا ما وضع بشكل ملائم فإنه يمتح الاشتراكية .

كها رفض روزفلت فكرة حتمية التقسيم الطبقي ، وميل العمالة ورأس المال الى الصراع . وقد لا يدهشنا ان نعلم ، ان برامج الاتفاق الجديد وجدت قواعدها الأساسية في النظام الماديسوني . ووصف روزفلت ذلك النظام على انه و أسس على المبدأ القائل ان رجالًا عديدين من ولايات عدة ، مجملون اراء اقتصادية عدة ، ومصالح اقتصادية عدة ، قبد يشيدوا الانسجام القومي ، بواسطة الحكومة القومية ، والوحدة القومية ، والرفاه المستقل . . . [ النظام الماديسوني ] يعني ان الهدف من الحكومة هو ان تكون الاداة التي تجمع كل تلك المصالح والسياسات وتوازنها وتجعلها منسجمة ضمن جهورية واحدة ٤ . فوظيفة الحكومة ، كيا يفهمها روزفلت ، تتضمن التوفيق بين مختلف المطالب لمختلف الجماعات والمصالح في المجتمع ، لكن التوفيق بين تلك الأمور يجب ألا يختلط علينا بتأمين اجماع على الأمور ، لأن قـطاعاً كبيـراً من الطبقـات الغنية لن تـذعن للاتفاق الجديد . لذلك ، وهذا أمر على درجة عالية من الأهمية ، فإن من وظيفة الحكومة ان تعينُ المنفعة او المصلحة العامة التي يمكن ان تحل المطالب المتنازعة والمصالح المختلفة بموجبهما . والحل المحدد الذي توصل اليه الاتفاق الجديد ، والذي يهدف الى اعادة توزيع المنافع بين الجماعات والمصالح المختلفة في المجتمع له تأثير قوي في تعزيز اعتدال ذلك القطاع من المجتمع الأكثر ميلًا للانجذاب الى الطبقية . لذلَك ، يغذي الاتفاق الجديد عن وعي توسيم الطبقة المتوسطة ، والتي تشكل عاصل استقرار واعتبدال في الحياة الاميىركية ، لأنها تمييل الى « اذابة ، جميع الفوارق بسين الطبقات دون ان تذيب جيم الفوارق بين المصالح.

ادعت الانتقادات المحافظة للاتفاق الجديد ان روزفلت تحرك بسرعة كبيرة خلال السركود . والرد على تلك التهمة ان القيام و بـــأي شيء » يتطلب التحرك السريح . أما ان تسرك الحكومـة القوانين واشكال العلاقات الاقتصادية القديمة ، قائمة \_ بوضى ادخال قوانين وعلاقات جديدة \_ وسط تفيرات جذيرة في و حد ذاته ه اعادة تنوزيع حكومي للملكية ، فالأشكال القديمة وضعتها الحكومة على ضوء الاوضاع ه القديمة » . وعدم تغيير الاشكال لتنسجم مع الاشكال القديمة وفي حد ذاته شناط حكومي بقدر ما هو التغيير المنسجم مع الاشكال لتنسجم مع الاشكال الجديدة ، وهو ، الى حدّ ما ، اكثر حفاظاً على الوضع المراهن ، وقد قبل روزفات ، بالطبع ، اكثر من الحفاظ على الموضع المراهن ، وقد قبل روزفات ، بالطبع ، اكثر من الحفاظ على بساطة ، أنه ليس هناك في اسمه ه ان تشرك الحكومة الاقتصاد وشأنه » لأن الاقتصاد لا يقف ساكناً انه يتحرك . والانتقادات المحافظة لروزفلت ساعدت على تعزيز الفكرة المغرضة من أن القلق العام على المصالح الاقتصادت المحافظة لروزفلت على الماركية . ويبدو أن هذا يعني أنه كلها ظهرت مشبكا صابعة ، فإن أفضل حل لها ، هو تجنب على طروف اقتصادية لم يسبق لها مثل لكن يتحال الميكنة ، كان يتحال على الموسية القائلة أن الديمون الميالية الميارانية الحديثة تستطيع أن توقف الحراب والدمار المذي يحدث صراع المطبقات وتستطيع حتى أن تتجاوزه .

### ( £ )

ويشكل الاتفاق الجديد تعديلاً عميقاً على الديوقراطية الاميركية التقليدية ، وهو تعديل تم الوصول اليه عن طريق الخصام مع الليبرالية المبكرة . ويكننا أن نرى بمتهى الوضوح ما الذي يعنبه ذلك الخصام الذي تمخض عنه الاتفاق الجديد عند بعث اقامة دولة الرفاه . والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما ذا كان من الواجب أن نفهم التغييرات التي تتجت عن الاتفاق الجديد ( أي ، ولا تحد دولة الرفاه ) على ابنا أن من درس تعمله من دراسته منهج روزفلت أغير للنظام إن استمرار للنظام القائم . رأن كان هناك من درس تعمله من دراسته منهج روزفلت أغيبين الديموقراطية الاميركية ددونه احداث تغييرات الساسية عليها . وكانت مهمة روزفلت العظيمة هي اعادة تكوين المؤسسات المنظمة هي اعادة تكوين المؤسسات الديوقراطية والذي كان يعادل في قيمته ادخال قيم جديدة الى النظام . وتم المؤسل المؤسل المشرين ، وقد نذهب بعيداً في اعتبار اقامة دولة الرفاه اهم حدث في التاريخ الاميركي في القرن المشرين ، عليا الاقل . ويشكل اقامة دولة الرفاه اعمت تغير طراعل الليبرالية المبكرة ، دون أن ينهي الليبرالية الم

ومن المهم ، بعض الشيء ، لفهم دولة الرخاء ملاحظة انها ظاهرة حديثة نسبياً في السياسة الاميركية . لذلك فإن دولة الرفاه تفترض مسبقاً نوعاً من التغيير في الممارسات التي سبقت قيامها ، وجميع هذه التغييرات مهها كان حجمها تشكل ابتعاداً عن الممارسات السابقة . ويبدو أن التفسيرات المقبولة للاتفاق الجديد تعطى اهتماماً كافياً للملامع التي تميز تجديداتها ؛ اضف الى ذلك فإن تلك التفسيرات تقوم عملى ما يمكن اعتباره تقليلاً الأهمية دولة الدوافه ، بصفتها تنطلق من الليبرالية السابقة . فنظراً لانهيار الملفه الليبرالي السابق ، بات من الضروري اعادة السظر فيه ، وأخذ مسألة ما اذا كان المفهوم التقليدي للعلاقة بين الحكومة والاقتصاد صلائها ، في الاعتبار . وتحسك روزفلت بفكرة ان الاخطاء المركزية للمذهب الليبرالي السابق ، كانت تلك الفردية غير المنضبة ، وسياسته الرامية الى تشجيع المؤسسات الفردية الصغيرة ، وعرقلة التجمعات الاقتصادية (أي ، مناههة الاتحادات الاحتصادية ) ، وننظرته الشيئة امناههة المحكومة ، والقي الركود المعظيم على عائق الحكومة مسؤولية فعالية القتصاد بشكل عام . وقد رفض اتفاق روزفلت الجديد فكرة أن نظاماً اقتصادياً ، مثل نظام الولايات المتحدة ، مسؤف ينظر نفسه تلقائياً بالنافسة الحرة بين الأعمال الخاصة ، وفعداً فرض انظمة ورفاية قراية السابقة ، ونطلب صراعاً شديداً ضد الإطاحال الراسخة من المعتقدات والاتجامات الليبرالية السابقة ، ونطلب صراعاً شديداً ضد الإطاحال الراسخة من المعتقدات والاتجامات الليبرائية السابقة ، ونطلب صراعاً شديداً ضد الإطاحال الراسخة من المعتقدات والاتجامات الليبرائية المياقة ، ونطلب صراعاً شديداً ضد الإطاحال المسابقة من المعتقدات والاتجامات الليبرائية المبدئية ، وتطلب صراعاً شديداً ضد الإطاحال المسؤدة من المعتقدات والاتجامات الليبرائية المبدئية ، وتطلب صراعاً شديداً ضد الإطاحال المناسفة من المعتقدات والاتجامات الليبرائية المبدئية ،

وقام عداء الليبرالية المبكرة للاجراءات التنظيمية في الاتفاق الجديد ، كها سبق وذكرنا ، على فهم ضيق لوظيفة الحكومة . ويجدر ألا نسى ان جزءاً هاماً من المذهب الليبرائي السابق يقوم على الفكرة السبطة من ان جمع الأمور الهامة في الحياة هي من اختصاص المجتمع ، وتفهم المجتمع في موضع منفصل عن الحكومة ، وان وظيفة الحكومة اصلاً هي ضمان و ظروف السعادة للناس . والمذهب الليبرائي المبكر يشدد حماصة عمل ان وظيفة الحكومة هي ضمان الحياة ، والحرية ، والسمي للسمادة ، لكن وليس المتعادة او المتلاكها . والنظرة الفائلة انه يجب على الحكومة ان تؤمن تلك السعادة او الواهية لأكبر عدد من الماس ، هي حسب المفهوم الحديث ، وجهة نظر دولة الرفاه ، وظهرت في هذه البلاد في فترة الركود العظيم .

كان روزفلت مصيباً دون شك عندما قال وحتى هذا الوقت ، كان كل ما يطلب من الحكومة 
هو اعداد و الظروف ، التي تمكن الشعب من العيش بسعادة ، والعمل بسلام ، وان يكون امناً أما 
الآن فيطلب منها [ وضع مستوى المعيشة لكل شخص ، وجعل النوف في متناول اكثر الناس 
تواضعاً ؛ . . . وغيرير كل فرد من مشاق الكدح البدوي القفل ) وبين أنه ولشيء جديد نسبيا 
على الحياة الأميركية التمكير في علاقة الحكومة بشعبها الجائم ، ومواطنيها العاطلين عن المعل ، 
واتخاذ الخطوات للقيام بواجباتها الحكومة تجاههم . فقبل جيل من الزمان ، نادراً ما فكر الشعب 
بتعاجير مشل و الضمان الاجتماعي » ، وه الحد الأنف للاجورة » ، او و مساعات العمل 
بتعاجير مشل و الضمان الاجتماعي » ، وه الحد الأنف للاجورة » ، او هساعات العمل 
المقصوى » . ولا شك ان الرئيس شارك وجهة النظر الليبوالية المبكرة الى أخر مدى ، إلا انه 
المتطبق المعلما وبعداً على عندما اصر على امه و يجب على كل شخص مسؤول الاعتراف ان 
المحكومة لم تشكل لتخذي علم معافية المجرمين بعد اقترافهم جرعتهم او للمة حطام المجتمع بعد خراب 
حددنا دورها بوظائف مثل معاقبة المجرمين بعد اقترافهم جرعتهم او للمة حطام المجتمع بعد خراب 
عدنا دورها بوظائف مثل معاقبة المجرمين بعد اقترافهم حبرعتهم او المعة حطام المجتمع بعد خراب 
في تلبية تلك الاهداف الانسانية الملحة ، والتي هي اصلاً صبب نشاء ومبرر وجودها » . وغيرً بيان 
في تلبية تلك الأهداف الانسانية الملحة ، والتي هي اصلاً صبب نشاء ومبرر وجودها » . وغيرً بيان 
في تلبية تلك الأهداف الانسانية الملحة ، والتي هي اصلاً صبب نشاء ومبرر وجودها » . وغيرً بيان

الرئيس بين الاجراءات الوقائية والاجراءات العلاجية ، ويدعمو لأن تستبق الحكومة الاحداث بمجرد اصلاح الاضرار .

وشارك المذهب الليبرائي اتباع الاتفاق الجديد وجهة النظر القائلة ان مركزية القوة الاقتصادية تمثل تهديداً للديموقراطية ، إلا ان الليبراليين كمانت لديهم خماوف عائلة من مركزية السلطة الحكومية . لذلك سعى الليبراليون الاوائل الى لامركزية القوة الاقتصادية ، في حين كمان اتباع الاتفاق الجديد مالون ، مع بعض الاستثناءات ، الى استخدام التشريعات المنظمة للسيطرة على تمثلك المركزية . وتصور اتباع الاتفاق الجديد ، وخلافاً لليبرالية المبكرة ، قيام تعاون ، وليس صراع بين السلطة الحكومية والقوة الاقتصادية الخماصة ، اي بين السياسات والملكية الحاصة ، تقوم السلطة السياسة في بدور الاشراف .

ويمكن وضع مواصفات الليبرالية المبكرة كالتالي . تخضع المواضيع الاساسية لاعادة البناء السياسي لاستعادة نظام المنافسة القديم (أي ، تحسين المنافسة الخاصة ، او حرية المنافسة ) وهذا لا يتعلب سوى حكومة ( ها دور عدود . وقد دعا الليبراليون الى تدمير الاحتكارات ، والاتحادات الاحتكارية ، وليس الى تنظيمها . وكان هناك ذلك الاعتراف ، مسىء التحديد، من ان بعض مبدأ واضح هد اما في الاتفاق الجديد ، فقد كان هناك مبدأ واضح هد اما في الاتفاق الجديد ، فقد كان هناك للاجتراف صححة وسلامة الاقتصاد ككل ، مبدئ واضح هو ان على الحكومة ان تتولى مسؤولية الحفاظ على صحة وسلامة الاقتصاد ككل كل مبدئ وقبر و ظروف » السحادة نحو التمتع بالسحادة وامتلاكها ، مفهومهما المادي ، او تحقيق الرفاهية بشكل فردي . ويثير الرفاهية بشكل فردي . ويثير المناق ماذا كان على المره ان يفهم هذا النبل في التأكيدات على انه نقلة نوعية في السياسية الاميركية ، ام على انه تجرد تسريع للاحمال السياسية . وهذا السؤال بدوره يثير سؤالاً ابعد ، فإذا الاميركية ، ام على انه تغير السمل كان يقوم على تبدل وإغ في الفهم السياسي .

وتساهل بازل راوش ، وهو من مؤرخي الاتفاق الجديد ، عها اذا كانت السلسلة الكبيرة من الاجراءات ، والتي تضمنت قوانين مثل و قاتون صلاقات العمل الوطني » ، وو قانون الضمان الاجتماعي » ، و وقانون المستويات العادلة المسلم » ، غثل و انطلاقة جديدة و في الفكر السيامي الاجتماعي » ، و وقانون المستويات العادلة المسلم » المشاهلة المسلمية التي بالشرصا الامياني المسلمية التي بالشرصا الاثفاق الجديد احدثت و تغيراً نوعياً » في الحكومة الاميركية - ما يسمى الحكومة الإيجابية او دولة الإفاق وقير راوش ان شيئاً جديداً قد ادخل الى التقاليد ، لكن يجب اعباره منبثقاً عن مجمل كمية النشاط الاصلاحي ، والتغير الكمي يتحول ، بعد غيرة معينة الى تغير نوعي ، ولحذا يمكن التغليل من مستوى الاتفاق الجديد لحصيح سلمة من القوانين التشريعية استبلها ادارة روزفلت . ويقود هذا التغيير ، وبتحديد اكبر ، كان هناك

اتفاق و متسرع ، وليس اتفاقاً و جديداً . . وان الضجة التي اثارتها المعارضة كانت مجمود رد فعل للسرعة التي نشرت بها سلسلة القوانين التشريعية للاتفاق الجديد .

ويرى المرء في راوش انعكاساً للفكرة القائلة ان الاتفاق الجديد فعل ، ودون وعي منه ، ما دُّفع الى فعله ، وان القوة الدافعة كانت غليان الاحداث وليس التقاط روزفلت لَعاني تلك الاحداث ، ولا للاتجاه الذي اتخذته من تشريعات الاتفاق الجديد . فالقول إن التغيير النوعي الذي طرأ قد حدث بالقوة المحضة لتعدد ردود الفعل على مشاكل مباشرة ، هو القول ببساطة إن الاتفاق الجديد لم يكن واعياً لما كنان يفعله . ويمكن طرح المشكلة كنالتالي : هــل كان روزفلت قنائداً أم تابعاً ، وإذا كان قائداً ، هل كان يعلم فعلًا إلى اين يتجه ؟ يتفق الجميع على أن روزفلت لم يكن رجل نظريات ، بل سياسي . وما نقوله نحن ، ان راوش يعكس وجهة النظر السائدة من ان الممارسة تصنع النظرية . اما نحن فنؤمن ، انه في حالة الاتفاق الجديد بشكل خاص ، والاحداث السياسية بشكل عام ، فإن العكس هو الصحيح . فروزفلت لم يكن يعرف جذور عمله السياسي ، ولا ان يتنبأ بالنتائج اللاحقة لذلك العمـل . إلا انه عمـل ، وكان يعـرف من حيث المبدأ شكـل التغييرات التي تحملها اعماله . وحيث اننا قد نستخلص بأن ذلك المبدأ كان القوة الموجهة للقوانين التشريعية المتعددة التي وضعها الاتضاق الجديد ، بغض النظر عن مدى ملائمة بعض تلك القوانين ، فملا حاجة للقول ان روزفلت قمد اعطى اسمأ للعمل كله قبل ان يشرع في بحث التفاصيل ، حيث انه ادخل تعبير ، الاتفاق الجديد ، في الخطاب الذي القاه بمناسبة قبول تسميت مرشحاً لانتخابات الرئاسة في تموز / يوليو ١٩٣٢ . ٥ لقد وصفت جوهر برنامجي بالاتفاق الجديد ، والمذي يعنى بانجليزية بسيطة ومفهوماً ، مختلفاً لـواجبات ومسؤوليـات الحكـومـة تجـاه الحيـاة الاقتصادية ع .

ويمدر ان نكرر: ان هدف الاتفاق الجديد هو دولة الرفاه . وفهم دولة الرفاه يعني ان نفهمها من خلال علاقاتها بتعاليم لوك عبر عين حين و وبالنظر الى دولة الرفاه على ضوء تعاليم لوك عبر عنوان من علال الاستقلال يصرف وظيفة المكومة بتعابير تشير الى فهم معين للملاقة بين السحادة وظروف السحادة ، وحسب ذلك المفهوم فإن الحياة ، والحرية ، والسعى للسحادة تشكل المظروف الملازمة للسحادة ، وحسب ذلك المفهوم فإن الحياة ، والحرية ، السحادة . اما روزفلت فيزمن أن وظيفة الحكومة همي تحقيق اكبر قدر من السحادة لكبر عدد من الناس . ويبدو انه يعتبر أن السحادة هي الرفاهية ، ويعرف مفهومه للتغير الاساسي في من منطق الانتقال من المخوق السياسية الى الحقوق الاتصابية . وهذا التغير الاساسي في التأكيدات هو ما يعطي الاتفاق الجديد صفته الميزة كحركة سياسية ، لأنه ، من الآن فصاعداً ، في يتعمل الحكومة على تأمن ظروف السحادة ، يل ، والى حد يعيد ، الى المتمت بالسحادة المادية وأملاكها ، والذي يكن أن نطاق عليه بصدى ، الرفاهية . والرفاهية عي مفهوم وسط يقع بين ظروف السحادة والسحادة والسحادة المادية والملاكها ، والذي يكن أن نطاق عليه بصدى ، الرفاهية . والرفاهية عي مفهوم وسط يقع بين ظروف السحادة والسحادة المساحدة المادية والملاكها ، والذي يكن أن نطاق عليه بصدى ، الرفاهية . والرفاهية عي مفهوم وسط يقع بين ظروف السحادة والسحادة المساحد أن أن أن روزفلت حاول أن يطور وجهة نظر

عميقة حول ما يجب على البلاد عمله لمواجهة الازمة القائمة ، اخذاً في الاعتبار المبدأ السياسي . اضف الى ذلك أنه كان قادراً صلى ان يعبر عها يجري بـطريقة افضـل من اي رجل اخــر في تلك الحقــة .

ويكفي منا أن نؤكد أنه كان هناك اختراق مفاجى، للفكر البياسي الاميركي في الثلاثيات من هذا اللون حقق ويزفلت والاتفاق الجديد "ونتيجة للتجوية غير السلطية للركود المظليم والطيقة اللون المقال المستخدمة الله المستخدمة المست

والمطرح المميز في الاتفاق الجديمة هو ان من مسؤولية الحكومة ليس مجرد اعمداد المظروف المواتية لتحقيق السعادة ( ذلك هو مذهب لوك الوارد ضمناً في تأسيس اميركا ) ، جل هو شيء يقارب من السعادة ذاتيا او ما يمكن ان نسميه رغد العيش او الرفاهية . وقد يبدو ان الفرق بين دولة الرفاه والمذهب اللبيراني للوك وجيقرسون تمتد جلوره الى الفيرق الاساسي بين السعادة او رغم العيش والسمى للسعادة بصفتها غاية الدولة او هدفها . والسبب الاسلمي لسقوط الليبرالية المبكرة هو النظرة احادية الجانب والممعنة في تبسيط مسألة التركيز على الفردية وكل ما يتضمنه ذلك من سياسات وحكومات . ويتطلب تصحيح وجهة النظر هذه التحقق من ان وظيفة الحكومة هي اكثر من مجرد ضمان الحياة ، والحرية ، والسمى للسعادة ، كها افترض فكرنا السياسي التقليدي . ولا ريب أن حرية ودرو ويلسون الجديدة بدأت تشكك في صلاحية الليبرالية المبكرة . وقد تجاوز روزفلت بعض حدود الديموقراطية الليرالية ، بل انه وسَّم من افقها بتعليمنا ان المجتمع الديموقراطي بجتاج للحفاظ عليه ضمان المساواة في الفرص من خلال تدابير حكومية للرفاه او رغد العيش . لكن يبدُّو أن روزفلت ، في سعيه المستمر لتقويمة المساواة الاقتصادية ، لم يح ِ ذلك، فالشخصية الانسانية قد تنغمس في الاهتمام بحياة اقتصادية افضل تنظيراً تشدد على حماية الصحة والرفاه والحرية من العوز . ويحتمل ان رزوفلت لم يتوقع ان ينتج عن الرغبة الانسانية في الرفاهية ما اطلق عليه توكوفيل اسم و الاستبداد الناعم » . وربما كانت هذه اكبر الصعوبات التي اشتمل عليها الاتفاق الحديد ان اعظم انجازات منهج روزفلت في ادارة الدولة هو حفاظه على استمرارية التقاليد السياسية الامركية . ووفقاً لذلك ، كان ذلك المنبج قادراً ان يميز متي يتطلب الامر صلابة في المصارسة ، ومن يتطلب مرونة في المبادئ . وقد رأى و الشيوخ التسقة » كما اصبح يطلق على عكمة هيوز ، ان من الانسب الابقاء على صلابة المصارسة وليس صرونة المبادئ . وفي اية تقاليد حيّة ، مثل التقاليد السياسية الاميركية ، وإن التجديدات المراد ادخاله لا تكون بالفصر ورة معارضية لتلك التقاليد . نقط تمثل بالفعل تقوية ها ، ولا يمكن للمرء ان يفهم تقاليدنا السياسية بعمق ما ما يفهمها التقاليد . فقد تمثل بالفعل تقوية ها ، ولا يمكن للمرء ان يفهم تقاليدنا السياسية بعمق ما ما يفهمها على ضوء تلك التقوية . والفلطة التقليدية التي يرتكبها المحافظين هي اخفاؤهم حقيقة ان التقاليد المسلمة التي تتغير باستموار ، والتي يجلوما ويمترموها ما كانت لتظهر ابدأ من خلال المبدأ المحافظ ، ومن دون الانتظال عن المدى وهذه الفكرة الما ناظريه ، في بداية حملته الثانية لانتخابات الرئاسة النا طبيع وضع لا يعني الجمود وضع اي تغير ، ان الحفاظ يعيني الإصلاح ، لذلك فيان المحافظ بهيد النظر ، وسجح خفاظ بالمستهل للمحافظ بهيد النظر .

وبعد الاعلان عن خطة تسمية هيئة المحكمة العليا بفترة وجيزة ، في اوائل العام ١٩٣٧ ، كتب فيلكس فرانكفورتر الى الرئيس بأن ليس هناك من طريقة سهلة لتجاوز الصعوبة مع المحكمة العليا ، وان جميع مسارات العمل المكتفة الما ميزات واضرار وان اصلاحاً كبيراً من الكيان السياسي لا بد ان يتضمن صدمة ما لذلك الكيان ، إلا ان روزفلت كان مستعداً للمخاطرة . لقد قالت حكمة هجوز ان الطوارى ، وأنه الكي يفرضها الركود الاقتصادي لا تغير الامور ، وقال روزفلت ان ذلك الوضع يغير الامور . وذهب الى ما هو ابصد من ذلك . فقد اراد للمحكمة ان تفهم التيارات الاتجاها نحو الحفاظ على مبادى، الحكومة ومؤسساتها والتي تهدف الى حماية مصالح المجتمع ككل .

ونما يساعدنا على فهم الاتفاق الجديد هو حقيقة أن فترات الازمات كانت دوماً الفترات التي يعقد فيها المقل الاميركي اعظم تمعن له في طبيعة السياسة والمجتمع السياسي . وتمشل حقية الاتفاق الجديد المصررة الأكثر تغلغلا في السياسات الاميركية ، فغي الازمات ، عندما تناقش المواضيع الاتضافية والسياسية المعيقة ، وتحل ، يتكشف تماماً ماه وسياسي اصلاً . والتيجة التي لا بد منها هي مستوى الحلاف السياسي اللي كان يمله جيل الاتفاق الجديد . لقد حاولنا أن نظرح الاسياب التي تدفعنا لمى الاعتقاد أن اتفاق روزفلت الجديد لم يكن مجرد امتداد للمذهب الليبرائي المميكر ، فلانتقادات التي وجهت الى روزفلت ، صواء من اليسار الوالمين ، سيطر عليها دوماً فكرة أنه صياحي و برضعاتي ، ويام فتارة الدولة . الأمياف بعداً جديداً للفكر السياسي الاميركي ، لأنه ، وفي الان المتوارين ، ارتفعت البلاد به ، ومن خلاله فوق هلين الخيارين ، التعمد المعيداً المعدد به من خلاله فوق هلين الخيارين ، المتعمد المعادد به ، ومن خلاله فوق هلين الخيارين .

### فيلكس فرانكفورتر

#### ريتشارد جي. ستيفنس

كان لفيلكس فرانكفورتر اربع مهن ، تكفي كل واحدة منها لملء حياة اي رجل اخر . ولد في فيبنا عام ١٨٨٢ وهاجر مع عائلته الى نيويورك وهو في سن الثانية عشرة ولم يكن يعرف كلممة انجليزية واحدة . ودرس في كلية المدينة في نيويورك ، تابع بعدها دراسته في كلية القانون في جامعة هارفرد حيث نجع بتفوق باهر ، وتخرج في الجامعة ذاتها في العام ١٩٠٦ . وكانت طلاقته باللغة الانجليزية عظيمة في ذلك الحين ، سواء كتابة او تحدثاً ، والتي استمرت في تطورها طيلة حياته .

كانت مهتنه الاولى ، والتي استمرت اطول فترة هي مهنته كمصلح - الاطول لانها استمرت طيلة حياته . وفي حين كان يجند مهنة عالمي المدينة الصغيرة الذي يحارس القانون بشكل عام ، إلا انه لم يتمنّ تلك المهنة الفسه . فقد كان بريد ان يصبح عاساً لمادالة ( القانون في خدمة العدالة ) ، ولأن لديه رغب عارمة في التعانون و يحد تخرجه في كلية الحقوق في هارفرد عام ١٩٠٦ ، سرعان ما تخلى عن عمله الخاص من اجل عمل اقل راتباً ، وان يكن اكثر ارضاء لطموحاته ، هو مركز في مكتب هنري عمل خاص استمر فترة قصيرة ، انتقل بعدها معه لوزارة الحرب، وعداما طلب منه في العام عمل خاص استمر فترة قصيرة ، انتقل بعدها معه الى إذا الحرب، وعداما طلب منه في العام عمل العامي الحقوق في هارفرد ، انشم اليها في العام قلب . 1918 .

وكانت مهته الثانية اكاديمية . ولم تكن يعيدة عن مهته الأولى . فقد عاد الى كليـة الحقوق وكان هدفه اصلاحها ، وان يصلح من خلالها المقانون والحياة العامة ، بقدر ما كان رغبة في الهرب من و معيشة الكفاف التي يعيشها المفكرون ، التي واجهها اثناء خدمته في الحكومة . وباستثناء بعض الانقساع بين الحين والآخر ، مشل عودته للخدمة في وزارة الحرب ( من ١٩١٧ - ١٩٩٧ ) ، والعمل في جامعة اكسفورد (١٩٣٣ - ١٩٣٤) ، والعمل في عدد من اللجان المختلفة ، فقد بقي في كلية الحقوق من العام ١٩٦٤ وحتى تعينه في عكمة الولايات المتحدة العليا عام ١٩٣٧ . أما مهنة فرانكفورتر الثالثة ـ وربما كانت كلمة مهنة غير ملائمة لها ـ فهي كونه الناصح الأمين لفرانكلين روزفلت . ولم يلتق الاثنان خبلال دراستها في هدارفيرد ، إلا انهما للتحقيا بعد تخرج فرانكفورتر من كلية الحقوق بفترة وجيزة ، واصبحا على علاقة وثيقة بمضهها ، في العام ١٩٦٣ ، عندما كان الأول يخدم في وزارة الحرب ، والثاني في وزارة البحرية . وكها ان المهنة الأولى لم توقف الثانية ، فقد كانت الثالثة اضافة للائتين السابقتين وامتداداً لهها . واصبحت الصداقة بين الرجلين أوثق بعد انتخاب روزفلت حاكياً لمولاية نيويورك في العام ١٩٢٨ ، واستمرت طبلة فشرة عمل روزفلت كحاكم ورئيس . وكان سخباً في تقديم النصائح المتعلقة بشؤون الدولة الى روزفلت ، الذين كان يتلقاما بامنتان ، وقد اثارت صداقتها الكثير من الحسد ، والحوف ، والربية .

وفي كانون الثاني / يناير ١٩٣٩ ، عين الرئيس روزفلت ، فيلكس فرانكفروتر كفاض عضو في عكمة الولايات المتحدة المليا . وكانت هذه مهته الرابعة التي ترجت جميع المهن . وخدم في تلك للحكمة لاكثر من ثلاثة وحشرين عاماً والى ان اضطره المرض الى التقاعد حام ١٩٦٢ . وفي الناء خدمت في المحكمة استمرت مراسلته لووزفلت قوية نشطة وحتى وفاة الاخير في العام ١٩٤٥ . وكان اعجابه بروزفلت جزءاً وقطمة من اعجابه بالولايات المتحدة . وفي حين ان من المؤسف والمسيء لذكرى كلا الرجلين القول ان فرانكفروتر قدد استثل ، ووزفلت ، فإنه يصمح القول انه رأى في روزفلت ، فإنه يصمح القول انه خدمته في المحكمة ، فقد قام يكتابة عداً ضحياً من الشرات والحقابات التي تراوحت بين المحكمة المقادة علم يكتابة عداً ضحياً من الشرات والحقابات التي تراوحت بين المحكمة المائية ، موجب يمكن القول أنه يقي اكاديمياً ، كيا يقي ناصحاً اميناً ، وغم المتحاف عضو في المحكمة العلماء المحاف المحاف المتحاف ا

لكن اذا كان الاصلاح هو المسادات أي نسيج مهنته القضائية ، فلا ريب ان الملحمة (\* ) قد اصحت مشعودة اكثر . ففي حين ان لكل مهنة قيوداً ملازها أها ، فقد رأى بوضوح ، واكد باهبراد ، بأن المنسب المفضائي يغرض بجموعة خاصة جداً من الصفات الميزة هل المقارش به . وصواء كان فهمه المسوائط القضائية يخبرت قدرته الاتضائية ، كها هو الحال بالنسية فمولا ، او وصها تكن يقتها ، فإنها هي المسألة التي سوف تقرر فهم وتقدير صواب منهجه في ادارة الدولة . ومها تكن فكرته عها كان بجب ان يفعلم فرانكيان روزفلت بالروس ، او بالرود الاقتصادي ، او الحرب ، فإن ما يهم هو فكره عن المدائة ومستور الولايات المتحدة ، ومنصبه في المحكمة المايا في ظل الدستور والتي شكلت اسمى اعماله كرجل دول ، اضافة لقراراته القضائية والاراء التي تدعمها .

لقند صحح انشوني لنويس لقب و الاقتصادي ، الذي كنان يطلق عنل فرانكف ورتس و بالديموقراطي » ، وفي حين لم يكن فرانكفورتر شخصاً حزيباً إلا انه كنان من انصار الاتضاق

<sup>(</sup>٥) خيوط الطول في النسيج .

<sup>(</sup>۵) خيوط العرض .

الجديد . وآمن بأنه كان من المناسب ، علاوة على انه عما يضق مع المستور ، ان تقوم الحكومة القومة بعمل قوي لتشكيل اقتصاد الأمة وتنظيمه . وقد انشغلت البلاد بتلك المهمة باكراً ، اضافة للقضايا الحاسمة التي ابدت المحكمة العليا اتفاقها في الرأي مع الرئيس والكونجرس ، واقرت بأنه قانوني وعمل حكيم ان تقوم الأمة بذلك قبل انضمام فرانكفورتر الى المحكمة . لكن كانت مناك مناسات عديدة عظيمة لفرانكفورتر كي يعيد تشكيل القانون بخصوص تلك المسائل . كان رأيه الأول هو الرأي الذي ابداه للمحكمة في قضية و هول ضد شركة بكو التجارية و وهي قضية بحثت مربة فرضتها ولاية فلوريدا على الاسمنت المستورد . وكان رأيه الأخير هو شالفة رأي هيشة المحكمة في قضية و المجال القومي للعلاقات العمالية ضد شركة والتون الصناعية ، وهي قضية المحكمة في قضية و المجالس القومي للعلاقات العمالية ضد شركة والتون الصناعية ، وهي قضية المتورد صول الطويلية الملائمة أي يتوجب على المحاكم ان تنظر بها الأنظمة الخاصة بالملائات العمالية . وهكذا ، فقد بدأت مهته القضائية وانتهت بمسائل ناشئة عن البند الخاص

والقول بأن لقاضي ما فرصة و تشكيل الفانون ۽ ، لا بد ان يشر على الغور مسألة الحد الذي يشكل فيه ذلك العمل مفاهيم القاضي . وما هو النمط الذي يسبر عليه عندما و يشكل ۽ الفانون ؟ لقد اكد جميع قضاة المحكمة العليا على الدوام بأن الدستور هو نمطهم . لكن الدستور موجز ، وشامل و وهُدف منه ان يدوم لاجيال قادمة ، وان يتكيف بالتالي مع غنلف و ازمات ۽ الفضايا الانسانية ۽ ، ولذا فهو بحاجة الى تفسير . لذلك ، فإن ما يجرر كانه جواب لمسألة يجب ان يعامل كانه مشكلة . وفي مواجهة مباشرة مع هذه المشكلة ، قال فرانكفورتر في قضية بارئيت :

في المناضي ، ينت هذه المحكمة ارادها ، من حين لأخر ، صلى سياسة مناهضة لما يجسده التطفيط المنظمة الما يجسده التطفيط المنظمة الما المنظمة المنطقة المنطق

ولا ربب انها مغرية ، لكن هل يستطيع المره أن ينكر باطمئنان خطة واهداف الدستور أو روحه كي لا يخضع للاغراء ؟ وما الذي يمكن أن يعنيه فرانكفورتر بقوله و الحرف يقتل ٤ ما لم يكن يعني أن الروح تعطي الحياة ؟ ولا معني للقول أن فرانكفورتر يتمامل مع المدستور بطريقة وصع التشريع بمطريقة أصرى . أي أن نقول أن المساتبر يجب أن نفسر بلفقة ، أما التشريعات المشرفة ، من قبل الحيثة التشريعة التي اصدرتها ، للتعديل ، والتصحيح ، والأضافة في كل حين ، فقد تتهاون في تفسيرها . وربما عني أن نترك للسلطة التشريعية حرية العمل في و كلتا ؟ أخالين ، لأنه في قضية بادريت ، و كمحت ؟ تلك السلطة التي قال أنها غير موجودة في و خطة واهداف ؟ الدستور أو «روحه » . لكن الصيفة التي والمعلقة اليت اقبل اشكالية . فقد ناشف هملتون، عندما الخهو أن المراجعة الشريعية كانت متوقعة في المخطط الذي وضعه الدستور، وأن القيود ، حتى الضيق جداً والمحدد منها ، مثل القيد القاضي بعدم السماح للهيئة التشريعية تمبرير القوانين ذات الاثر الرجعي ، و يمكن الحفاظ عليها عملياً بواسطة عاكم العمدل ليس إلا ، والتي يجب ان يكون من واجبها اعلان الغاء جميع القوانين المعارضة لفحوى مضمون اللمستور » .

وتصبح صيغة فرانكفورتر اشد اشكالية عندما نشر الى انه لا يتردد في الاعتماد على وجهة نظره ؛ الخاصة ، في « روح ، الدستور او « خطته » . وفي قضية ؛ اتحاد سان دبيغو ضد جارمون ، اثيرت مسألة ما اذا كانت مجموعة القوانين التي يصدرها الكونجرس حول انظمة معينة للعلاقات العمالية لها سابقة لدى الولايات ، قال و مع الاخذ بعين الاعتبار ما يتطلبه مسبقاً النظام الفدرالي الذي نعتنقه ، بما في ذلك مبدأ توزيع السلطات ، ليس على أسس اقليمية نظرية ، بل على اساس انه منشط الديموقراطية . لقد فرض علينا ألا نسعى لأن نسحب من الولايات سلطة التنظيم عندما يكون النشاط المراد تنظيمه مجرد امر سطحي من قانون الكونجرس . ﴿ اَي ﴾ نظام فدرالي ؟ ولماذا تنشيط الديموقراطية ؟ هل يدعو الدستور لأي من الامرين ؟ ربما ، لكن ان كان الجواب بالايجاب ، فإنه يدعو و بروح ، الدستور او و خطته ، ، وليس نصه . فهيل فات فبرانكفورتبر ملاحظة ان الدستور لم يستعمل و ولا مرة واحدة ، كلمة و فدرالي ، ؟ كما لم يستعمل كلمة و ديموقراطية ، . ولا ريب ان الكلمات الثلاث الاولى من مقدمة المدمتور و تنضمن و شيئًا يستحق ان نطلق عليه ديموقراطية ، لكن ذلك امر قابل للنقاش . ولا ربب ان الجملة الاولى من البند الأول الذي فوض تلك السلطات التشريعية ومنحها الى الكونجرس فقط ، يفترض ان هنـاك سلطات تشريعيـة اخرى ، مما يقبود الى ان نستنتج و احتمال ، ان يكون هناك شيء من و تقسيم ، السلطات بين الحكومة الفدرالية والولايات . لكن تقسيم السلطات واحدة للأمة ، وواحدة للولايات ؛ اثنتنان للامة ، اثنتان للولايات ـ الذي تتحدث عنه الكتب المدرسية على انه جوهر و الفدرالية ۽ ، لا وجود له في الدستور . ورغم التأكيد الدقيق في التعديل العاشــر من الدستور ، فلا يوجد كلمة واحدة فيه تماثل تعابير البند 1 الفصل الثامن ، التي تقول و يكون للولايات سلطة . . . الخ ، . ولن يفيد قول ذلك ، على اية حال ، فسالجميع و متفقـون ۽ الآن على انـه دستور و فـدرالي ، وو ديموقـراطي ، ، وجهت تلك الفقرة المأخوذة من قضية بارنيت التي استشهدنــا بها ، ضــد هذا الاقــرار المقبول من الجميع . وفي وسع المرء ان يبين بطريقة اخرى ان تأكيدات فرانكفورتر في قضية بارنيت هي نوع من هزيمة الذات ، اذ كيف يستطيع المره وقط ، ان يعرف انه لا يجب على قضاة المحكمة العليا ان يصدروا احكامهم على ضوء ۽ روح ۽ الدستور ما لم يدركوا كيف بفعلوا ذلك ، وانه يتوجب عملي قضاة المحكمة العليا ان ينجزوا وأجباتهم حسب روح الدستـور ، لأن من المؤكد ان الـدستور لا يقول كيف يجب ان يفعلوا ذلك .

والسؤال الجوهري اذن ليس ما اذا كان فرانكفورتر قد تحسدى قيوده فيها يتعلق بـووح الدستور ، لأنه تحداها، بل ما هو مفهومه لروح الدستور. فالفقرة التي استشهدتما بها سـابقاً من الرأي الذي قدمه للمحكمة العليا في قضية « اتحاد سان دييغو ضد جارمـون ، تشير الى ان فهمــه لمغزى الدستور وخطته يمكن تلخيصه بكلمتي و فدرالية » ، وو ديموقراطية » ، كيا ان هذا الاستنتاج تدعمه دراسة عن كل كتاباته المنشورة، سواء منها التي داخل المحكمة أم خارجها . وبالطبح فإن كلا الكلمتين ، والأولى على وجه الخصوص، هي معضلة ضخمة . فلا شك ان فرانكفورتر لا يقصد ان لدينا نظاماً و فدرالياً ، بالمغني الدقيق للكلمة . بل ويبدو انه لا يعني ان لدينا و تفسيل للسلطات ، ، بحنى ان الدستور يعملي صراحة سلطة للامت واخرى للولايات . وما يبدو انه يهيئه ، هو ان هناك عللاً من الاشياء يمكن الولايات من العمل بشكل دستوري، وان هذا المالم قد قوطع بعد ان منح الدستور كل السلطات التشريعية للكونجرس . وهذا القول غير مفاجىء على الاطلاق. لكن يدو و ايضاً ، انه يقول ان الكونجرس هو الذي يقرر كيف يكون تقسيم الاشياء بينه وين الحيثات التشريعية للولايات . وانه لتقسيم غرب يواصل فيه احد المستفيدين الاثنين اعادة توزيم الفوائد .

ويكثمي القول ان اعطاء مذهبنا الفدوالي ما يستحق من اهتمام، في التاد عارسته المعالجة ، ويعهي الجله الصلاحيات التي تحفظ بها الولاية في المسائل التي عي من صميم اهتماماتها ، ما الم يكتسح الكونجرس جمع السلطات من بجالس الولاية ، او ان يكون مطلب المولاية هو تزاع لا مجال للتخطأ فيه مع ما امر به الكونجرس .

وإنه لأمر مزعج للمدافعين عن حقوق الولايات سماع تلك الأسور عن و صميم اهتمام يه الولاية ، او و تحتفظ يم بها الولاية ( وللتذكير فهذه هي كلمات التعديل العاشر من الدستور ) والتي يمكن للكونجرس ان يكتسحها من المجالس .

ان صملية تعديل المتاطق التي تتداخل فيها سلطات الولايات مع السلطة الطومية قد اتعكست في للثات من القصايا منذ البدايات الأولى لتاريخا، وهملد المواضيع بالذات اصاب وباؤها الاتحادين ا القدرالين الناطقين باللغة الانجليزية ، والتي كمان دستورهما يوزع، بشكل مماثل، السلطات التشريعية التعلقة بالأحمال الاتصادية بين الحكومات المركزية والقرعية. وهذا النموع من الصعوبات هو من صميم النظام القدرل العستوري .

كها أن الاختراقات الخياطلة في المجتمع الحديث لم تقض على سلوكهات الولايات ، وليس متروكاً النام المؤتم الخديث ، وليس متروكاً النام المؤتم الحديث ، والإنسام المقرط المؤتم ا

لكن ان كان لدينا بلد لديه تقليد قوي في الحكم الذاتي المحيل، إلا ان حدود اختصاصه المحلية قد تتسع او تضيق، بين فترة واخرى حسب الاحكام العملية للهيئة التشريعية المركزية، وعكن ان نطلق على حكومته، حكومة و فدرالية ، عندثذ تكون حكومة انجلترا فدرالية ـ ليس هذا فحسب ، بل أن وجمع ، الحكومات و فدوالية » ، حتى حكومات الولايات المنعرفة ذاتها . واستعمال الكلمات بهذه الطريقة يلحق الصفة آلياً بالاسم دون أن تضيف أي وصف له . فأن تقول أن لدينا نظام حكم و فدوراني » ، كأنك لا تقول أي شيء عن نظامنا . لاحظ جيداً أن فوائعة فضائية جل الهيئة الشعويمية تقول أن شوابعة فضائية جل الهيئة الشعويمية مثل تلك التي ابقي عليها في القوار الذي المنقل و وسائلة ما أكان عبره منح الدستور للكونجوس السلطة على التجارة يلغي جميع سلطات الولايات الحاصة بهذا الشائلة . ومعاقبة والمنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة على المن

فإن لم تكن كلمة و فدرالي ، في عبارة و النظام الفدرالي الذي نعتنقه و توضح نظامنا لنا ، فلربما اوضحته كلمة اخرى من تلك العبارة . و وقصر الكلام ، واستعمل هنا احمدي عبارات فرانكفورتر المفضلة ، هو أن فرانكفورتر يؤمن أن الدستور بهدف إلى أن يكون للهيئات التشريعية التابعة للولاية أو للسلطة القومية مطلق السيطرة ، باستثناء ما قيد بممنوعات صريحة، على أن تفسر تلك الممنوعات بشكل دقيق جداً . وان لم تنسجم اعمال الهيئة التشريعية للولايـة ، مع الهيئة التشريعية القومية فإن على الأولى ان تفسح الطريق للشانية . وهكذا فإن و التقسيم ﴿ بَيْنَ الْهَيَّةُ التشريعية القومية والهيئة التشريعية للولاية مرهون بما تسمح الأولى بالتخلي عنه للثانية . والآن ، قد يكون هذا نظاماً جيداً ، وقد يكون نظامنا ، ايضاً . لكن ذلك يثير سؤالاً في غاية الأهمية ، اذا كان فرانكفورتر يعتقد، ويبدو انه يعتقد فعلًا، بأن النظام صوف يصبح اكثر قومية بمرور الوقت ، على حساب الولايات ، ويالتاني على حساب اي شيء يمكن ان نطلق عليه و فدراليــة ، ـ فإن الحرء قد يتساءل ما اذا كان يعتقد بأن المدستور ذاته يهيء بنصوصه الحرفية ، او « بـروحه » لهـذه السيطرة القومية التدريجية عن طويق عدم منح اي شيء للولايات ، وفرض بعض القيود القليلة المحددة على حسبها تتطلب مقتضيات الساعة وما تسمح، او لا تسمح، بــه قدرات الكــونجرس. ومن جهــة اخرى ، اعتقد ان الدستور ذاته يتغير بمسرور الزمن : اي انــه الآن شيء ويصبح في وقت آخــر ، بطريقة ما ، وليس و بعمل رسمي مهيب ۽ يقوم به الشعب، شيئاً آخر .

ويبدو ان فرانكفورتر اعتقد ان الدستور ذاته قد تغير. وفي احدى الفضايا اشار الى القانون عمل انه و حتى ٤ ، لكن ذلك كان في احدى حواشي كتاباته . وتحدث في قضية و وولف ضد كولورادو ٤ عن بند الاجراء الصحيح ( والذي سنمود اليه في هذا الفصل لاحقاً ) ، على انه و مبدأ حتى ٤ . وهذا مجرد تلميح ، لكن تضحص كتاباته خارج المحكمة يكشف نواياه . وفي كتابه و بند التجارة كما يراه مارشال، وتاني، وويت ۽ الذي نشر عام ١٩٣٧ ۽ قال ان علم النفس الانجليزي الضخم عن الفهم العام للقانون وتطوره عن طريق دراسة القضايا قضية قضية ، وليس من خلال مبادئ علم على العام الحدث عندما تحول تقنيات التشاشي في القانون العام الى فن اصداد الطرارات الدستورية ، ويبد هذا انه يظهر تمييزاً واضحاً بين التفاضي في القانون العام والمتقاضي الدستوري. لكن اذا تفحصنا الأمر بعناية وقرآنا النعم بالكامل، فإن المره يرى ، انه مهها تكن وسائل القانون العام وعادة ع في زال منافق على يقهمه في المام، والتفاقي العام، والتفاقي العام، في الاسراع في انجاز هذا التأجيل. والقاضي الدستوري يختلف عن القاضي العام، على ما يك ولاء على على ما يكر ولاء كان كان عام اكثر من يشء اخر ولى على ما يداوه ي دخة القضافي العام، على ما يداوه ي حدة الذهن، اكثر من اي شيء اخر.

وفي العام 1۹۳°، قال فرانكفورتر انه مضت اكثر من مئة عام قبل ان و تنظهر ٥ مضاومة قانونية وسياسية قوية لتدخل السلطة الفدرالية في مسائل خارج الهدف الذي اوجدت من اجله، رغم انها خصصت في السابق لضغط الحاجة عندما شُجعت التحسينات المحلية من خلال المساقات العامة والنظريات القانونية الدقيقة. وتجهر الملاحظة، ان ما قاوم النشاط القومي، لبس احمد المؤفين التعلقين بالدستور والقابلين للنقائم، بل النظرية القانونية و الدقيقة . فتلك النظرية لم تفضع لنقاشات على مستوى عالى حول الهني الحقيقي للدستور بل و لضغط الحاجة ٤ . فقد كانت و البنطاونات الدستورية وضيقة للغاية . وفي أنعام ١٣٠٠ ، بعد اقل من ٤٠ عاماً على التأسيس ، اصبحت البلاد اكبر من مستورها . ولا بد من حدوث فيه .

كيف يمكن الشخص ان يعمل لبقاء دستور وضع لامة يقل تصدادها من اربعة ملايمين نسعة ، متاثرين على طول ساحل الأطلعي ، في إمبر اطوريينا الحالية التي تقد عبر القارة باكسلها ، وابعد مها ، في مهاء الباسيفيك الاسبوية ؟ وتبرز هذه الأحجبة الظاهرة عقيقة ان الدستور ليس وثيقة واستمرار محالاته الدستور للعمل علال دورات من التغييرات الملاحلة في المجتمع الذي يحكمه لا بد ان يعني أن اشكاله قد كيفتلاسمعالات جديدة بالكامل ، أو أن تتاجع سياسية هديدة قد تم تحقيقها من خلال تسويات عارج البية الدستورية ، أو أن اللعمتور، من خلال مصادره الواسعة والمرتة بسمع يردود فعل ملاحمة للحاجات الاجتماعية والاقتصادية الشهرة .

والى هذا ، يمكن للمرء ان يرى امكانية ما للدستور كي يخرج سالمًا من هذا النقاش ، لكن الفقرة التالية تخيب هذا الامل :

في الحقيقة ، اجتمعت هذه العوامل الثلاثة لجسل الدستور صالحاً للعمل . وليس هناك اية ناحية خابت فيها توقعات واضعي اطر الدستور في التاريخ ، كيا حدث في الانتخاب الشعبي للرئيس . ومع ذلك حوفظ على أشكال الدستور، ومن خلال تلك الاشكال، وبالاشتراك مع الآلـة المي ارجدها احزابنا السياسية ، تم ضمان تلك القوى الديموقراطية البحتة ، والمي وجهت الآلة الدستو رة ضدها

قد يكون من المستحسن مناقشة رأي فرانكفورتر هذا في مقام اخر، على اية حال. بحلول العمام ١٩٣٠ ، كان جمعل انتخاب المرئيس اكثر ديموقراطية بمثابة تحدي لنمواييا واضعى اطعر المستور. ومن الافكار الشائعة لكبار مثقفي القرن العشرين القول ان المدستور مناهض للديموقراطية ، لكن قيوها اكبر منه واكثر دهاه . وما هو مهم لهذه المناقشة ليس مسالة ان يقيم فرانكفورتر مدى صحة القول بأنه قصد من الدستور ان يكون لا ديموقراطياً ، بل رايه حول ما اذا كان الدستور قد انقلب رأساً على عقب، ومع ذلك يقي كيا هو . وتغير في اكثر المبادىء اساسية من دون « عمل رسمي مهيب » يقوم به الشعب، كيا قال هملتون، لا يبدو تحدياً للدستور بل تطويراً له ، وتنمية ، وتقداماً . وقضاة المحكمة العليا العظام هم بالنسبة لفرانكفورتم « هؤلاء الذين لا يشكل المستور بالنسبة لهم نصاً يفسروه ، بل وسيلة لتنظيم حياة شعب تقلمي » . واستمعل حتى تعبر « فدستور حق » .

اذا كان نهر النيمز و تاريخاً سائلًا » ، فمن الحري ألا يكون دستور الولايات المتحدة مجمره وثيقة بل نهر من التاريخ . والمحكمة العليا توجه هذا النهر .

واتهم فرانكفورتر بأنه و عب لانجلترا ، وربما كان هذا القول غير منصف، لكن لا ريب انه كان معجباً بطريقة القانون العام البريطاني في التقاضي لدرجة التساؤل عما اذا كان قد فاته حقاً تمييز الاختلافات الاساسية بين الدستورين البريطاني والاميركي . وقد اعرب «بوبليوس» عن ايمانه بأن المذهب الدستوري هو شأن اميركي صرف. وانجلترا ببساطة ليس لمديها دستور حسب مفهوم الدستور في الولايات المتحدة . والواقع ان لدى انجلتـرا دستوراً ، ولكـل بلد دستور، لكن ان نتحدث عن و الحكومة الدستورية » الآن ، ونقرُّ بعد لحيظة ان لكل بلد دستوراً ، لأن كل بلد مؤسس بهذه الطريقة او تلك ، يعني الموافقة على ان كال حكومة هي وحكومة دستورية ، ، ونتحدث بالتالي بكلمات لا معني لها ، فيها قصد ان يكون له معنى . وقد يكون لانجلترا و دستور حي ، الى حد بعيد لو ارادت ، لكن كون المرء يتحدث عن الدستور الانجليزي فإنه لا يتحدث عن وثيقة رسمية مهيبة للسلطات والقيود ، بـل يتحدث عن حـالة شـأن ما . وقـد رأى دايسي ذلك بوضوح . ولا حاجة لأن يكون المرء محبًّا للانجليز كي يصر بأن الانجليز ، وعلى الرغم من الاشياء القيمة والرائعة في انجلترا ، لا ينظرون ، ببساطة ، الى دستورهم بالطريقة التي ينظر بها الاميركيون الى دستورهم ، بما يسمح للاميركيين ان ينسبوا لأنفسهم « المذهب المدستوري » . وقمد يتساءل الاميركيون عيا اذا كان هذا العمل الكونجرسي او ذاك يتفق مع الدستور ام لا. ويعرف اي طالب في ماك كاولي ان البرلمان ولا يستطيع، العمل دون الاتفاق مع والدستمور الانجليزي، فيها يشرُّعه احدهما يقبله الثاني . اما صفة مناهضة الديموقراطية التي الصَّقت بدستور الولايات المتحدة فيذوي معناها لانها انكار لمبادىء الثورة الاميركية الى جانب انها تدمر بشكل صاعق اعظم مبادىء الثورة التي يضمها المذهب القائل ان الدستور الاميركي ، هو مثل الانجليزي ، و دستور حي ٤ . وفي حين و يتظاهر ، الدستور بأنه يشكل قبوداً مهيبة على هؤلاء الذين يمسكون بزمام الحكم ، في اي وقت من الأوقات ، فإن في الامكان و تغييره ، من قبل الاشخاص ذاتهم اللذين يمسكون بنزمام الأمور .

ولا يمكن للمرء الخروج من هذه المشكلة بالعودة الى الطريقة الدارجة المعتادة بـأن يصرخ

وهذا الفهم و اروح الدستور الحقيقية ووخطته واهدافه و الذي قد يأتي بعد دراسة له بذم متضع ، قد يقود الى ادراك الدوافع الاساسية لواضعي الدستور، ونعني بها هنا دراسة لم تجرد من مقوماتها الفكرية بالقبول الفوري للمذهب الدارج . فحتى لمحة بسيطة للدوافع يلقيها تلميلة مبندىء تمني ان تمجيل الوصول الى مذهب و الدستور الحلي و من اجل حماية الحريات التي يعتقد بأن الدستور اساء هايتها ، يعني ان نستعير عبارة اخرى من عبارات فرانكفورتر و ان نحرق البيت كي نشوي الحنزير و . ولتقدير ذلك فإن على المرء أن يترك فرانكفورتر للمخلة ويلتمت الى القاضي كي نشوي الحنزير و . ولتقدير ذلك فإن على المرء أن يترك فرانكفورتر للمخلة ويلتمت الى القاضي عنصرية » . وكان صحيحاً ما يقرفه بعض السود اليوم من أن الدستور هو وثيقة و بيضاء عنصرية » . وكان صحيحاً ما قبل من أنه و دعى الى ه التمييز العنصري عام ١٩٩٦ ؟ لكن ، وكها لمنوب في المحكمة العليا ، الدستور و الإن » لا يدعو الى النميز العنصري بل يدعو الى الدمي لائه و دستور حي ء ، كها أنه ليس في المحكمة العالم المناس في المحكمة العالم المستور و في المحكمة العالم المنوب في المساسم المستورة الى موقف ترفض فيه جيم المناسات الحقوق باسم المستورة المساس المستورة ان الادعاء بهذا الحق قد يكون دستوريا عذبه اباية القضية ، لكن عند وصوطها مرحلة اتخاذ القرار لا تكون كذلك .

لكن لترك عمومية مسألة و الدستور الحمي » ، الى النموذج الفرانكفوري الخاص عنها . وهنا تفاجئنا مسألة اخرى عيرة. اذا كان للقضاة يد في مسرحية و الحكومة المحدودة » ، ومن الواضح ان لهم يد فيها . فإن ظلاً قائماً يلقي بنفسه على كمل الكلام الجميل الذي سمعناه عن الضوابط القضائة .

ان استخدام مارشال للبند الحاص بالتجارة في الفسنور هزز فكرة أنه على الرغم من اتنا ولايات فدوالية قابا في الوقت نفسه امة ، واعطت زخماً للمذهب القائل أن سلطة الولاية يجب ان تخضع غلم الفيود متى وجلت للمحكمة العليا ان ذلك ضروري لتطبيقها من اجل هماية بجتمعنا القومي . ولا ربيب أن كان مذهباً جريئاً ذاك الذي جاهر صلناً بدهمه لتنبي اللمستور . عا تقدم يبدو مؤكداً أن نوع الحكومة و الفدرالية » التي لدينا ، ليست قومية جداً فحسب ، كما سبق وبينا ، كما أن التغيير الذي تمت المصادقة عليه ليس تغييراً جغرياً ، بل أن التغيير بعود ، والى حد كبير ، الى ابتكارات ، ان لم يكن اغتصاب ، و عدالة الزعيم الكبير » ، جون مارشال . فهل تقدم هذا التغيير ؟ وهل يمكن عكس مجرى التغيير ؟ وما اللذي يجب على القضاة أن يفعلوه لتسهيل ذلك التغيير ، أن كان هناك ما يمكن فعله ؟ وياسم من سيقرروا ما أذا كانوا سيقودون أم سيتُمون ؟ واي الطرق يقود الى الامام ؟ ويمكن تقييم ما اعتقده فرانكفورتر عن طبيعة الاجراءات القضائية بشكل إفضل بالمودة الى و بند الاجراء الصحيح » .

قرر رئيس المحكمة العليا مارشال في قضية « بارون ضد بالتيمور ، عام ١٨٣٣ ، انه قصد من التعديلات الثمانية الأولى من الدستور فرض القيود على حكومة الولايسات المتحدة فقط وليس على اعمال الولايات. لذلك فإن منع ميريلاند من الاستيلاء على الاملاك الخاصة للنفع العام دون دفع تعويضات عادلة ، يرجع الى ان البند الخامس من التعديل يقول ، و لا يجوز الاستيلاء على الأملاك الخاصة للنفع العام دون دفع تعويضات عادلة ع . وقد اضطر مارشال الى اظهار انه يوجد ضمناً في قائمة التعديلات المعروفة باسم « ميثاق الحقوق » توجيهاً نحو اعمال الولايات المتحدة مثل ذلك البند سابق الذكسر، والذي يجب ان يفهم عـلى انه يقـول و لا يجوز الاستيـلاء على الاسلاك الخاصة ( من قبل الولايات المتحدة ) للنفع العام . دون دفع تعويض عادل ، . وقد يكون من السخف القول، كما قال البعض، أن مارشال حكم في تلك القضية بأنه يسمح للولايات بأن تنتهك القانون . إلا ان ما حكم به بالفعل هو، ببساطة، ان الدستور يضع قيبوداً مختلفة عـلى الحكومـة القومية وعلى الولايات ، وقد يكون عمل تقوم به احداهما غير دستوري ان قامت به الأخرى . من و الواضع و أن هذه هي القضية بشكل عام ، كما يمكن النظر اليها بملاحظة أن البند 1 الفصل العاشر من الدستور يمنع الولايات من سن قوانين تضعف الالتزامات الناشئة عن العقود، في حين ان البند ١ الفصل التاسع لا يضع مثل هذه القيود على الولايات المتحدة . ومن الحماقة القول ان الدستور يجيز اية اعمال غير منصفة تقوم بها الولايات . فقد يتضمن المفهوم العام الذي يعتمد عليه الدستور وجهة النظر القائلة ان من غير العادل ان تستولى ، اية ، حكومة على الاملاك الخاصة للنفع العام دون دفع تعويضات عادلة . وكل ما يمكن للمرء ان يستخلصه من رأى مارشال هو انه نظراً لشمولية الدستور فإنه لا يحاول ان يعالج كل ٥ شر ٤ قد ينشأ ، سواء لأنه سيفشل في الوصول الى تلك الشرور ، او لأنه يعتبر بعض العلاجات اسوأ من الامراض ، او لأنه يعتبر بعض العلاجات مثالية او مذهبية ولا يمكن تطبيقها بالكامل هنا .

ويمكن القول ان الدستور هدف الى الحماية من شرور مثل تلك التي تتجت عن قضية بارون بأن قدم ضمانة بقيام حكومة جمهورية في كل ولاية كيا في البند الرابع من الدستور ، اضافة للقيود القليلة المفروضة على الولايات في البند I الفصل العاشر . فإن قال قائل ان من الحماقة ان يفرض المؤسسون تلك القيود القليلة فقط على الولايات ، في حين فرضوا « كل تلك » القيود على الولايات المتحدة ، فإن على المرء ان يتذكر ان فرضية هذا الادعاء تقوم على مفارقة غير منطقية . فالمؤسسون لم يغرضوا «كل تلك » القيود على الولايات المتحدة ، لائهم فرضوا فقط القيود الوادة في البند I ، الفصل التاسع ، اضافة الى بضمة قيود منتشرة هنا وهناك في الوثيقة الدستورية . ويجدر الا ننسى ان التحميلات ، حتى تلك التي نبجلها جدا ، هي تصديلات دستورية لا يمكن فهمها سالم تكن مفهمومة ، ولا يمكن فهمها سالم يتما المتعارف المنتزة ما . واذا ما استهمن المرء مفهومة ، ولا يمكن فهمها ما لم يتس المرء تماماً جميع التعديلات نقدرة ما . واذا ما استهمن المرء شمانية لحكومة القوية بشكل جيد وان مجلدوا الحق الذي تجب ضمانته لحكومات الولايات ، ثم وضع قائمة موجزة جدا بالممنوعات ضد هذا الطرف او ذاك ، فضماني من ما يقوله ذلك الفصل لجون لوك وعنوانه فيجب الا نسى ان مفطأ كهذا يتفق بشكل مدهش مع ما يقوله ذلك الفصل لجون لوك وعنوانه و مدى المنوعات المشريعة موجزة من الممنوعات ما المارية في ما المنوعات الصريحة هو « بالشبط ء ما جادل فيه هاملتون في « الفدرالي وقع ١٤٨ ق.

واذا كانت تلك هي النظرة الى الدستور، واذا تذكر المرء التوجس الذي احس به الناس من الحكومة القومية الجديدة التي احسى به الناس على انها الحكومة القومية الجديدة التي اسست بحرجيه ، عندها يمكن النظر الى احكام صارشال على انها تتناسق تماماً مع وجهة النظر القائلة ان و ميثاق الحقوق » ، بوضعه مجموعة كاملة من القيود الاضافية الصريحة و على الولايات المتحدة فقط » ، كان الثمن الذي اضطر المؤسسون لمدفعه في مقابل الحصول على القبول بالدستور الجديد . من هذا المنطلق ، يمكن فهم حكم مارشال في قضية بارون .

لكن ثبت أن القيود القليلة التي فرضت على الولايات لم تكن كافية . وقد ثبت أن الولايات لم تكن كافية . وقد ثبت أن الولايات لم مصدو ظلم اكبر بكثير من الولايات المتحدة ، واكبر عا توقع المؤسسون أن يكون عليه الوضع ، فالرق ، الذي تحشل في أن يقسمه ، قاد قطار الملظالم ، لكنه كان قطار حقاً ، فالمديد من الولايات ، انكرت ، بحوجب صلاحياتها الرسمية ، على مواطني الولايات المتحدة التقدير والاحترام الذي يستحقونه كمواطنين ؛ فمررت تشريعات بغيضة تكرس التعبير المنسوب على عدادة تكرس بالعبير المناصري . واحضع الجراد من السود والبيض على حد سواء لمحاكمات غير عادلة ولاستبداد وظلم دون ضوابط من قبل الشرطة .

قالرق ، على عكس ما اريد له ، هو منقح تاريخ القرن العشرين ، وهو الذي قاد الى الحرب الأهبة . وتخرج الاتحاد من الحرب اقوى عاكان قبلها ، وقرض سلسلة من القيود الاضافية على الولايات المتحدة . فالغنى الولايات مثليا فرض و ميثاق الحقوق ، قائمة من القيود الاضافية على الولايات المتحدة . فالغنى التعديل الشاس عشر حق الانتخاب للسود . ووضعت الفصول المثاني ، والثالث ، والحاس من التعديل الرابع عشر ، أسس ما يمكن ان نسميه ، معاهدة السلام بين الاتحاد المتصر والولايات المتمودة . وعرف الفصل الاول من التعديل الرابع عشر ، أسلام ين الاتحديل الرابع عشر ، أسلام ين الاتحديل الرابع عشر ، المواخة ، ويين :

لا يحق للولاية اصدار اي قــاتون او تنفيــذه اذا كان يقلل من امتيــازات او حصاتــات مــواطني الولايات المتحدة ؛ ولا يحق لأي ولاية ان تحرم اي شخص من حياته ، او حريته ، او املاكه ،

## دون اجراء قانوني صحيح ؛ او ان تنكر على أي شخص ضمن سلطتها القضائية المساواة في الحماية القانونية .

فيا الذي تعنيه هذه القيود ؟ في العام ١٨٧٣ ، اقترب القاضى سامويـل ميلر من المحكمة العليا ، من تطبيق بند الامتيازات والحصانات في التعديل السرابع عشر ، وقد يكون فعـل ذلك حقاً . وبدا ، في بعض الاحيان ، ان بنود الاجراء القانوني الصحيح والمساواة في الحماية يتطابقان في بعض الجوانب ، إلا أن لكل منها كيانه بحيث يمكن للمرء التحدث عن احدهما دون أن يلتفت الى الآخر . وفي قضية : هورتادو ضد كاليفورنيا ، ، عام ١٨٨٤ ، رفض القاضي ستانلي ماثيوس التأكيدات بأن بند الاجراء القانوني الصحيح ، يطبق على الولايات القيود التي تطبقها التعديلات الثمانية الأولى على الولايات المتحدة. واكد هذا الرأي، من حيث المبدأ، عام ١٩٠٨ واعيد التأكيد عليه عام ١٩٣٧ . ومن الممتع جدا معرفة انه في حين كانت المطالبات المقدمة من المتهمين بقضايا جنائية لتطبيق الاجراء القانوني الصحيح غالباً ما تردّ من قبل المحكمة ، كان غالباً ما يؤخذ بالمطالبات المقدمة من دافعي الضرائب والآخرين ، والتي تدعى ان تشريعات الولاية قـد جردتهم من املاكهم دون اجراء قانوني صحيح . وقد كان فرانكفورتر من بين هؤلاء الذين امنوا ان من الخطأ ان تتدخل المحكمة العليا في تشريعات الولاية بادعاء عدم تطبيق الاجراء الصحيح. ويحتمل انه لم يقبل ابدأ ببنود الاجراء القانوني الصحيح في التعديلين الخامس والرابع عشر من الدستور . لكن لا شك ان ما سجل من افكاره المبكرة يظهر اعتقاده بـأن تلك البنود تصطى القضاة حمرية تعسرف لا يمكن ربطها بمررات . وفي العام ١٩١٢ . كان لديه بعض الأمل في تمكين القضاة من معالجة هذه المهمات ، ان كان و الجدول الذي يتدفق منه طابع العصر الفكري والاخلاقي سيفيض بتفهم قضاتنا وذكائهم » . لكن في العام ١٩٧٤ ، حسم قـراره بأن ذلـك كان اكـثر مما يمكن ان يأمله . وربما كان تيودور روزفلت هو الذي وضع مخافة الله في المحكمة العليــا لفترة من الــزمن ، لكن و مخافة الله ، شيء كثير التقلب ، ومتقطع . . . لذا فإن بنود الاجراء القانوني الصحيح يجب ان تذهب ۽ . ويجب ان تذهب لأنها تسمح للقضاة ان يقفوا في وجه الاصلاح الضروري الـذي يسعى اليه المشرع تحت ستار الاعتماد على الدستور . ومن بين كل ما كتب عن فرانكفورتر ، فلم يخطر ببال احد أن يفكر في نقـد يكشف تناقضـه مع نفسـه ، بين رأيـه بوجـوب وضع قيـود على القضاة ، ورأيه في ان بنود الاجراء الصحيح يجب ان تلغي . وهذا موضوع سوف نعود آليه .

وفي العام ١٩٣٣ رأى فرانكفورتر في قضية فتيان سكوتسبورو بعض الأسل في امكانية الاستفادة من بند الاجراء الصحيح في بعض الاستخدامات النافعة من قبل المحكمة العليا . وهو ان كان قد رضمي عن في ذلك الوقت . وربما كانت اعظم مساهمة له لفهم ذلك البند تنمثل في رأيه المتفق مع رأي هيئة المحكمة في قضية و ادامسون ضد كاليفورنيا ، عام ١٩٤٧ . فقد دافع هناك مطولاً عن الرأي التقليدي في البند من انه ليس في وسع المرء ان يستتج ، من كلمات بند الاجراء الصحيح في التعديل الرابع عشر ، ان الولايات عنوعة من فعل كل الاشياء التي كانت التعديلات الثمانية الاولى من الدستور تمنع الولايات المتحدة من فعلها .

وقد وصف البروفسور ادوارد جوردين ، في الصام ١٩٥٣ ، قضية ادامسون بأنها و اقصر علامة عالمة عالمونه التعاليدية . واكد اربعة قضاة مصوغو ببلاك ، ووليم او . دوغلاس من جانب ، وفرانك ميرفي وويلي روتلدج من جهة اخرى بأن المحكمة كانت غطائة على طول الحط . وصرح رأي سيادة رئيس المحكمة بلاك بأن الرأي التقليدي الرأي القائل بأن بند الاجراء الصحيح يدعو الى دانصاف اسامي ، تقرره المحكمة العليا عند بحث جبع ظروف القضية وليس بقياس الاجراء الى قائمة من الاجراءات المدرجة في التمديلات الثمانية الاولى من الدستور ـ يعيد القضاة الى المخارعة العليمي .

ورغم حقيقة أن عدة بنود من التعديلات الأول ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، يقال أنه جرى و استيمابها » من بند الأجواء الصحيح ، فإن الرأي التقليدي ، لم يسقط بعد ، وحسب مرجع كبير هو سيادة القاضي دوبعلاس ، الذي كان يريد لذلك الرأي أن يسقط . وهكذا ، فإن عاولة المرء فهم دفاع فرانكفورتر عن وجهة النظر التقليدية ، هو اكثر من جرد فضول تاريخي . عوالحاة بلاك رأي هيئة للحكمة في قضية ادامسون حيث اتهم وجهة النظر التقليدية انها رغم حميتها عن و التعدن اللاتي و و المبادئ ، الأساسية للحرية والعدالة » ، فقد اخطأت بتفويض المحكمة العلم و بسلطة عموم في المساحات العلم و بسلطة عموم في المساحات العلم و المادية » . فقد اخطأت بتفويض المحكمة العلم و بسلطة على المساحات العلم و المادية » . فقد اخطأت المحكمة العلم و المادية » . فقد اخطأت المحكمة العلم و المادية المادية عنه و المحكمة العلم المادية عنه المساحات العلم و المادية ا

ومجمل اتحاه رأي سيادة القاضي بلاك هو مخالفة تامة للقانون الطبيعي . ومن سباق مخالفته لرأي المحكمة يبدو غريباً منه ان يقول :

اعتقد أن [ مزاوجة ] القرار ونظرية و القانون الطبيعي : التي يعتمد عمليهما اللمستور، تقلل من الحملية الدستورية و لميثاق الحقوق ، وتخصى ، في الوقت نضه ، هذه المحكمة بسلطة واسعة لا بجوز لنا عمارستها بموجب اللمستور .

والتغير الى الاسوأ هو سبب بجمل المرء يأسف على الانحلال، لكن ان لم يكن هناك من مقياس حقيقي لما هو قانوني وما هو مقياس حقيقي لما هو قانوني وما هو اعتباطي، عندها لا يستدعي التغير كل تلك النفحة الاختلاقية التي يكتبي بها رأي بلاك . فإن لم يكن هناك من شيء لا يستدعي التغير كل الماك النفحة الاختلاقية التي يكتبي بها رأي بلاك . فإن لم والمحافظ المستورية ، ولا ان يتحدث عن البيود عن البيود الدولات الدستورية ، ويعلن على تغييرها او تمريرها . ولماذا الفضب ان خصت المحكمة المنها بسلطات واسعة لا بجيزها لها المستورية ، فليس المحكمة عكس المستور ؟ فإن لم يكن هناك من شيء قانوني بطبيعته ، فليس فين المتعرب عكس المستور . اي ، ان لم يكن هناك ما هو حق وعدل بطبيعته ، فليس فإن كون التي دستوريا ليس بحق او عدل ، بقدر ما هو ميء « مبتدع » . وليس لدى سيادة فإن المي المينات دستورية ميتة الى اوامر قضائية حية بحب ألا يراعج احداً ، إلا اذا ازعج المبلغة من كلمات دستورية ميتة الى اوامر قضائية حية بحب ألا يراعج احداً ، إلا اذا ازعج المبلغة من كلمات دستورية ميتة الى اوامر قضائية حية بحب ألا يراعج احداً ، إلا اذا ازعج

هو المفضل وطبيعياً ، على الحرب الاهلية . فيإن لم يكن هناك من شيء مفضل طبيعياً ، فيإن ما يدعوه الاخرون دحرباً اهلية ، يعتبره كبار المتقفين معطيات هامة في العلوم الاجتماعية ـ او تجربة مختبرية في العمل الديموقراطمي ـ ان كان بالفعل احد الامرين هو بطبيعته اهم من الاخر .

تقبّل فرانكفورتر تعبر و موضوعي و كتسمية مناسبة للاشياء التي حرمت من حماية القانسون بسبب غنالفة بلاك لرأي المحكمة ، لكنه اكد ان و للقانون الطبيعي و معاني وتبريرات اطول وتقوم على اسس افضل و من الاشياء و الموضوعية و . وقال، ان المرء غير ملزم بأن يلجأ الى و الافكار الخاصة و او ان يتحرف الى و فلسفة تشريع آلية و . لكن ان لم ينظر المرء الى الحروف السوداء في اللمستور او الى احشائه الخاصة ، فإين ينظر ؟

واستخدم فرانكفورتر والدارسون له العديد من التمايير لوصف ذلك النوع من الحكم الذي ليس و آلياً » أو و مؤسوماً » وكانت التمايير التي استخدمت هي و تاريخ » وو ضمير المجتمع » أو و ضمير المجتمع » أو و ضمير المجتمع » أو و ضمير البشرية » إلا أن هناك بعض التناقضات الغربية بين ما وجده فرانكفورتر شالفاً للاجراء الصحيح » وما وجد أنه يمتوز للولاية أن ترسل رجلاً الماكري الكهربائي للمرة الثانية ، بعد أن فشلت عملية أصدامه الأولى في قتله ، مع كل المكاري الكهربائي للمرعة فيها . وفي قضايا اخرى اصر على أن تراثناً التاريخي » يمنع اصدام المجانين ، لكن أن كان ما هو عنوع ليس هو ما يشر هذا الحكم أو ذلك ، بل ما يشرجيع الناس ، أو المجانين ، اكثر عان منهل بمكن أن تقول بصدق وأننا » كنا ، أو إننا الأن اكثر ثورة باعدام المجانين ، اكثر عا نحن ثائرون لمحاولة الاحدام الشانية عندها فشلت المحاولة الأولى .

ولا شك ان الاعتماد على التاريخ معضلة ، لأن ، رجوع المرء الى التاريخ الانجليزي القديم سيعثر على اشياء مثل الحكم الصادر بحق شارلز باتمن :

وان يعاد الى الكان المدي جاء منه ، ومن هناك برسل الى مكان الاحدام ، وهناك يشتق من رقيته ، وان يتم الزاله عن المشتقة وهو ما زال حياً ، ثم تنزع امعالي وتحرق ؛ ثم يفصل رأسه هن جسده ، ويقسم جسده الى اربعة اجزاء ، ثم يعرض رأسه واجزاؤه الاربعة حسيما يشتهي الملك .

فلو اختارت جورجيا او الاسكا نزع احشاء الرجال العاقلين او تقطيعهم الى اربعة اجزاء ، وان تعرض علناً مقترفي الذنوب الكبيرة ، فهل سيمنعهم الاجراء القانوني الصحيح من فعل مــا اختاروه ؟

ان على المحكمة العليا أن وتخطّ ، طريقها ، بنداً بنداً ، من خلال قضايا معينة لتقرير الاجراء الصحيح ، لأن و مقاييس العدالة ، التي يفرضها الاجراء القانوني الصحيح ، لم تتبلور رسمياً ، في اي مكان ، كيا لو كانت وصفات يضعها دستور الصيدلة ، . وربما فرض هذا الامر عبئاً كبيراً على القضاة الذين سوف يخطّوا الطريق ، لكن لا مفر من الرجوع الى الاجراء الصحيح . وهذا الاخير ليس صيغة تقنية ، ولا وصفة رسمية ، ولا هــو رغبة شخصية ، بل هــو د احترام يفرضه القانون لذلك الشمور تجاه المعاملة المادلة الذي تطور خلال قــرون من الحضارة والتـــاريخ الدستوري الانجلو\_ اميركي » .

والتاريخ هو موضوع مظلم ، وهو ، بطريقة ما ، يجمع كل ما حدث . لكن ما حدث ليس هو ما قصد منه . لأن كل ما يكن تصوره قد حدث . ومن جهة اخرى ، فليس كل ما حدث مكرفاً لنا . ريا كان ه التاريخ ، هو ما كتب عها حدث ، لكن ذلك ايضاً غير مقنع ، لأن السجل قد يكون ضخاً بشدر ما هو غلمض ، ويقدر ما هو مسلسل الاحداث غير كامل التسجيل . وريجاً كان ه التاريخ ، هو و نهر ، التاريخ - الاتجاه الذي تجري فيه الاحداث بطريقة لا يمكن تغييرها . لكن ذلك ليس التاريخ بل شيء نراه ضمنه . وهو شيء اشبه بالاخير اكثر من الامرين السابقين ، لكن ذلك عدد لا إلاهية له .

وكي نعرف المعليات الحامة ، فلا بد من وضع حدود لما تريد بحثه . ورسم الحدود ، يعني ان تركز على ما هو مطلوب ، وما هو مطلوب هو الاجراء الثانوني الصحيح ، وهكذا نعود الى البداية . فلماذا التاريخ الانجلو - اميركي ، على سبيل المثال ؟ ففرانكفورتر لم يتردد بالاستشهاد المقسمة هندية . عندما اختار طريقه على ه المتحدد الرئق للاجراء القانوني الصحيح ه . لكن من المواضح ان القانون الانجلو عملى ما هو انجلوزي وما هو هندي . الن يحر ما هو هندي من خلال الاتجلو - اميركي هندي ، ومن ثم من خلال الاتجلو - اميركي للنائير على ما هو اميركي ؟ وهل يسمح في و عملية الفسم والاستبعاد التدريمي » لما همو هندي بالدخول او ييقى خارج ؟ اي الطريقين نتيم ، ولماذا ؟

نعود الى و الدستور الحي » ، حيث يبدو ان ما يقود القضاة في بعثهم عن الاجراء الصحيح ليس الضمير و البشري ، بل جزء منه ، وجزء من البشرية أسيء تعريفه . وهوليس ذلك الجزء في اي وقت معين من التاريخ . بل كها يظهر نفسه في تهر التاريخ ـ عها هو وشيك في خلق الاشهاء . فهل يظهر ما هو وشيك نفسه في التجديدات ؟ لنفرض في المستقبل ان دورة خلاق فعلاً للهيئة التشريعية لولاية الاسكا قررت اعادة عقوبة نزع احشاء المذنين او تقطيعهم الى اربعة اجزاء . ألا يوجد صخوة في تهر التاريخ نستطيع فيها ان نجد فطاءً قانونياً ؟

ان بحثاً مستفيضاً عن اشكالية التاريخ ليس مطلوباً ، لحسن الحظ ، هنا . وإشارة الى الصعوبات التي يظهوها احد اجزاء التاريخ ، أي السوابق التاريخية ، سيفيد كمثال لهدفنا التالي . في احدى اللحظات، تحدث فرانكفورتر عن « الفلسفة الكاملة لقانوننا » على اساس انها « تقوم على سابقة » . وحتى عندما يتعلق الأمر بقضايا دستورية « يجب ان تكون المحكمة خالية الذهن . . . من مبدأ السوابق القانونية » والذي اذ تقيدنا به بدقة فإن حكمة هذه المحكمة ، كمؤسسة تتجاوز المرحلة ، سوف تمكنها من « ان تكون فعالة . ويتطلب الامر تفسيرا خاصا « عندما يكون هناك المرحلة ، المبدأ يكون هناك عضير هام في المذهب الدمتوري يعلن عنه بعد اعادة تشكيل اعضاء هيئة المحكمة العلميا . وهذا

التبديل في الاراه . . . بيجب ان يكون متنبهاً لما يناسب المتطلبات الضرورية للاستمرارية في مجتمع متحضر » .

نيمن نمترف ان السوايق القاتونية تجسد سياسة اجتماعية همامة . وتمثل هنصراً لاستمرارية الفاتون ، ويجد جلوره في الحاجات النصية الهادنة لارضاء توقعات معقولة .

والاستمرارية بحد ذاتها امر جيد يتغير ، في حين ان عدم الملاءمة ، ضرورية . وحين تكون التغييرات ضرورية ، فيجب ان تتم بأقل قدر ممكن من المضايقة للاستمرارية الممكنة ، اي ، يجب الحفاظ على الاستمرارية ما امكن . لكن كون التغيير مسموحاً به دائياً يظهر ان الاستمرارية ليست الاجراء النهائي .

قد يكون اصرار المقاضي على الأحمل برأيه فيه عدم احترام للسوابق الفاتونية . . . بعد ان يكون العكس قد اصح جزءاً من نسيج الفاتون . والى ان يجن فلك ، فإن الاحترام الكامل للسوابق الفاتونية لا يتطلب من الفاضي ان يتخل من شاعاته فوراً بعد ان يكون اعرانه قد رفضوها .

فكم من الوقت يلزم كي يصبح رأي ما و جزءاً من نسيج القانون . .

كيا ان ستونو واحداً لا يعني ان الصيف قد حل . . فإن حكياً واحداً لا يكاد بشكل سابقة . . .

فكم سنونو يمتاج قدوم الصيف ؟ يبدو ان اربعة طيمور سنونو تجيء بالصيف ، لأنه بعد اسبوه واحد من بيانه هذا اخبرنا في رأي قلمه ان اربعة قرارات متطابقة تصنع قانوناً لا يجوز نقض. . لكن المواسلة المنبقة من هذه الدقة الحسابية عمرها قصير . ففي عرض لقضية كانت تدور حول الموضع القانوني للمرأة ، رفض فرانكفورتر اراء السير وليم بالاكستون حول الموضوع على اساس انه و رومانسية تخدع نفسها » ، وقلب ستة قرون من القرارات السابقة » .

فلا التاريخ بمناه السيسيط كمخزن للخبرة السابقة ، ولا بمعناه الأكثر تطوراً عن و التقدم » او الاجراء » ، يمكن ان يعتبر مقياساً للاجراء القانوني الصحيح ، فالتاريخ بمعناه البسيط يقول ان ما هو قديم هو جيّد ، وحسب هذا المفهم ، تحرجه اشياء مثل الحكم الصادر بحق بالمن ، في حين ان التاريخ بممناه المتقدة غير قلار على التعييز بين انتهاك للاجراء الصحيح او تطوير له . فلا يمكن ترك التاريخ بهمه على جهمه دون هذف . فلا بد ان يوجه . وكون هذا الامر صحيحاً ، وان القضاة بشاركون في توجيهه - بان يصنعوا القانون احترف بمه فرانكفروتر ، إلا انه قال ؟ و إن سلطة صنع القوانين القضائية تقع بالكامل من اجل صلاحيتها » على « النطق » ، كي نستطيع أن نوف و الى اين نحن سائرون » .

وعلى اية حال ، ليس « للمنطق » قدرة مستقلة في رأي فرانكفورتر . وفي كل مرة يشمير به اليه ، تراه يتلاشى ويعود الى « ضمير المجتمع » . وقد تبين انه لا يمكن تمييز العدالة عن « مقاليس العدالة السائدة » . وقىد ابتهج بحرارة لبيان همولز من « ان الفانون لا يفقس في كـل لحظة في السياء » . ولم يبدو عليه ابدأ أنه لاحظ أن وضمير المجتمع » هو السواب الحادع بقدر ما هو الشيء الذي يشير اليه هولز بامتهان . لأنه ، اذا كان الاجراء الصحيح هو ما يصرخ ، فسممبر المجتمع » مطالباً به على أنه مقياس العدالة السائد ، الا يكدن ذلك أكثر ميلاً للظهور فيها تسنه الهيئة التشريعية ، أكثر مما يسنه القضاة ، المعزولون عن المجتمع الواسع ، والمبعدون عن الاجواء ؟

والشيء المذهل ان فراتكفورتر يعترف بتلك الحقيقة ويفعشل اراءه فيها يتعلق بالمواجبات القضائية وفقاً لها . ومن الحيوي وفي العمل اليومي لديموقراطينا ان يمارس العضو غير الديموقراطي في حكومتنا سلطته بضبط شديد للنفس ٤ ، وسبب ذلك ، ان وضع الديموقراطية تحمت وصابة قضائية ليس افضل الطرق لرعاية المسؤولية المنظمة في الشمب ٤ . وقد استدح مدهب و الفضيط و والتواضع ع هذا كثيراً ، وهو يتعارض مع التصلب القضائي . إلا اننا نعود مو اخرى الى نقطة البدلية . الا يوجد حمّا خيار بين الاستبداد القضائي او المتخلي عن الدستور الذي يفرض القيود على الحكومة ؟ ولاعزاء للاقلية ان يعرفوا ان الاكتربة لا تستطيع ان تدوس حقوقهم إلا اذا شعرت يميل لدوسها .

لا يمكننا التأكيد كثيراً على ان اراء المرء الحاصة حول حكمة قانون منا او شره يجب ان تستيعند عندما يقوم هذا الشخص بواجيه هل متصة القضاء . ورأينا الوحيد وتحن نتظر في ذلك الاتجاه ان المادة هي وأي اذا تمكن المشرعون متطقياً من من قانون كهذا .

وهذا يعني ، كيا بين والتربيرنز ان و المحكمة متمارس سلطاتها عندما يكون المشرعون اغيباء . وفي الواقع ، ليس في ذلك الوقت ايضاً . لأنه كيا ابرز كلابيد سوصرز ، فإن و مفهوم فرانكفورتر السائد حول دور المحكمة العليا في الديموقراطية هو عام وصارم » . ويقوم على افتراض ان حكومتنا هي و حكومة تديرها اغلية بلا قيود » و لا بد لها من تقشف قضائي صارم » .

وفي العام 1972 ، قال فرانكفورتر و إن نبود الاجراء الصحيح بجب ان تذهب » ، وتساملنا حول ما اذا كان قد رضي عن تلك البنود ابداً . ونحن نعتقد انه لم يرض عنها قط ، وعلى الرغم منه انه قال لا يمكن للمحكمة و ان تنهرب من اللجوء الى الإجراء القانوفي الصحيح » ، فإن طريقته للاجابة على اللجوء ليست اكثر من تبرب عنك منه . لقد سبق وقلنا انه تناقض مع نفسه عندث عن و فسيط النفض القضائي » والمطالبة بناهاب بندو الاجراء المصحيح ، ويكمن تناقضه مع نفسه فضه غضة غضة غيا يلي : يضال بان وجهة نظر فرانكفورتر في و دور القاضي ٤ مستمدة من تناقضه مع نفسة منه الدستور ، لكن القاضي المضبط ليس ذاك الذي يستبعد من الدستور تلك الواجبات التي لا يرغب في ان يقدد نفسه بها . والدستور ، الذي يتحدث هنا عن الديموراطية ، في مجالين عميزين ، يلزم الحكومة في الولايات المتحدة بالإجراء القانوفي الصحيح . لكن فرانكفورتر اخبرنا أن و الديموقراطية لا تحتمل على المحاكم لانقاذها من حماقتها هي » . ولذلك كان عندما يواجه فضايا الإجراء القانوفي الصحيح يلقي بالمؤضوع بين يدي الديموقراطية ويسمع و لنهر طابع العصر الثقافي . . ان يفيض تماطفاً وذاة » .

ودعنا نؤكد هنا ايماننا بأن الدستور اوجد حكومة قومية رائعة ، قيلت في هذا المجال او ذاك 
يبدأ فدراني عرضي ، لذلك كان فرانكفورتر محقاً عدما قال ان للهيئة التشريعية الكلمة الطولى فيا 
سوف يترك للولايات . وان تلك كان فرانكفورتر عقاً عدما قال ان للهيئة التشريعية الكلمة الطولى فيا 
سمح بحكومة قومية يتزايد تركيز السلطة فيها . ولسنا بحاجة للاستمانة بدستور وحيّ ه ، والذي 
لا يمكن اعتباره دستوراً ابداً ، حسب المفهوم الاميركي . ودعونا نؤكد هنا ايضاً ان ما أسس هو 
حكومة دوقوراطية . لكتها حكومة اختارت ، شاه فرانكفورتر ام ايى ، ان تفرض على نفسها 
ه تدايير وقائية أضافية » ، فهي تعرف ، وهي في اكستر ساعاتها اعتدالاً ، انها قد تتصرف 
ه بحماقة » في ساعاتها السيئة ، وقد تحتاج الآن او في وقت لاحق ، لقيود عليها من المحاكم ، رغم 
ان ثلك المحاكم من صنمها هي . واخيراً ، دعونا نؤكد هنا ، انه في حين تمنع التعديلات الثانية 
الأولى حكومة الولايات المتحدة من مسارات عمل متعددة ، فإن بند الاجراء المناسب في التعديل 
الخلس عشر فقط يفرض اكثر تلك الضوابط عمومية على الولايات منفردة ، وهي الإ باجراه 
الحياة ، او الحرية ، او الاملاك من احد - أي ، الا يقتلوا ، او يسجنوا ، او يغرموا - إلا باجراه 
الولايات المتحدة ، وهذا قد يعني ، على سبيل المثال ، ان امراً ما قد يكون عنوعاً صراحة على 
الولايات المتحدة ، وهم ذلك يكون مسموحاً بد للولايات .

والى ماذا يستند الفاضي ليعرف ان امرا ما عادل من اساسه ؟ كداية ، دعونا نقول انه ان كان الامر يعود الى شيء يتفاعل وهو موجود في كل مكان ، فقد ينطبق عليه اسم و ضمير المجتمع » والذي يمكن تعريفه بالضبط على انه ذلك المفهوم المتدل الذي يحمله اناس اصحاء بأنه و يجب » عليهم ان يفعلوا ما هو صحيح ، وانهم في بعض الاحيان قد لا يفعلونه. لكن دعونا نؤكد ألا وجود لذلك الشيء في مجرى الاحداث التي اعتاد الناس ان يفعلوها .

لماذا يكون من المعقول ان يفوض شعب ما عاكمة سلطة تقيد ايباديها ، وهي سلطة لا تستخدم إلا بأحكام مدروسة ، وعندما تظهر تبدو على السطح وكانها طليقة بلا قيود ؟ مفتاح اللغز نجده في حقيقة ان هناك قدراً اكبر بكثير من حوية التصرف ترك للقضاة في مجال المعدالة الجنائية منه في مجالات مثل التشريعات الاقتصادية . لأن المدالة الجنائية هي بالضبط الموضع اللي يقدر فيه شعب ذو سيادة ، في لحظات اعتداله ويقظة ضميره ، انه الأضعف والأشد حماقة ، وانه بحاجة الى خلعات الحكهاء وغير المفرضين .

ولم يكن فرانكفورتسر مخطئاً، لأنه وخلافاً لاعتبراضه على دروح ، الدستور او وخطته واهدافه ، اعتمد على هذه الروح . وهذا امر لا مفر منه . وكان غطئاً لأنه لم يدرك و الحقطة ، تماماً من وجهة نظرنا ، عندما قال ، يستطيع القضاة ان يقوموا بواجبهم فقط ، ان فهموا بشكل صحيح د دور القاضي ، في د مجتمع ديموقراطي ، . وقد فشل في رؤية ان هذا مجتمع ديموقراطي ، والذي هو اول ديموقراطية ناجحة فعلاً في التاريخ وان امالها تقوم ببطريقة ليست غير فات معنى، على القيود التي تفرضها على نفسها باعتمادها على د التدابير الوقائية الاضافية ، . فإذا اجاب احدهم على هذا بالأصوار على ان فرانكفورتر مهتم بدور و الفاضي s ولا يمكن فهم هـذا ، بما في ذلـك تعريف و السلطة القضائية s المفوضة للمحاكم ، الا بفهم ما فعله الفضاة وما يمكن ان يفصوله ، فبإننا نقرب من الفهم الصحيح . وعل ابة حال بقيت مشكلة واحدة .

خلافاً لهولز ، الذي وصفه بيرنز بأنه ضير مهتم البتة بالحكم والقضايا الانسانية ، كان فرانكفورتر ، ومنذ ولادته وحتى عاته ، مهناً بشغف بكل ما يجري في عالم السياسة او المال . وكانت دوافع حياته العملية تقوم على ايمان لا يتزعزع بأن حكومة قوية نشطة تستطيع ان تقدم خيراً عظياً للشعب . لكن في النهاية ، تعود مشكلة فرانكفورتر الى هولز . وفقرة هولز التي احب الاستشهاد بها تقول في مجملها :

وليس للقانون العام وجود مهيمن في كل لحظة في السياء ، يل هو الصوت الممبر هن بعض السيادة او شبه السيادة التي يمكن التعرف عليها ؛ رغم أنه يبدو لي أن بعض القرارات التي لم انفق معها قد نسبت تلك الحقيقة .

كان من المألوف غالباً ان يسمى فرانكفورتر كلمة و عام ۽ ، لكننا نؤمن انه كان في ذلك غلصاً تماماً لمقاصد هولن . ونعتقد بأن هولز وفرانكفورتر قد نسيا النظرة و القديمة ۽ الى القضاة - من ان القانون الدستوري . لكن يبدو ان هولز وفرانكفورتر قد نسيا النظرة و القديمة ۽ الى القضاة - من ان على القضاة ان يحصروا انفسهم بدقة في اتباع ما تفعله الهيئات التشريعية - ومعها نظرة قديمة اعرى هيئز يرفضه و المجتمعة والمجتمعة النظر القائلة ان عمل القضاة السليم هو الشؤر على القانون لا ان و يصنعوه ۽ لم تكن مرتبطة بوجهة النظر القائلة ان الهيئة التشريعية تصنع القانون من الثوب كله . فإذا و قيد » قاضى نفسه و بالعثور على ۽ القانون ومن ثم يخضع القانون الى ما سنه و سيد ۽ يكن ان و نعرفه » بالهيئة التشريعية ، هنا يدمر المر جميع الأسس التي قام عليها الاجراء الصحيع . فائتعديل الخامس عشر اوضع القصود ببند الاجراء الصحيع : ان ذلك و البند هو قيد على السلطة التشريعية وعلى السلطة التغيلية والسلطة التفائية في الحكومة ، ولا يكن تفسيره بحيث يترك للكونجرس حرية جعل اي اجراء و اجراء قانونياً صحيحاً ، برغبته المجردة » .

كتب فرانكفورتر كلمات اكثر بما كتب معيظم الناس . حتى أنه كتب اكثر مما كتب معظم قضاة المحكمة العليا . وكان الأكثر من نصف قرن له تأثير كبير على الحياة الامبركية ، مثل هولز ، المذي كان شديد الاعجباب به ، وغالباً ما اعتبر و فيلسوفاً » . لكن هناك فرق بين الملقف والفيلسوف . ومشكلة فرانكفورتر هي مشكلة القرن المشرين . فقد كان ، وإلى حلا بعيد ، روح المصر الاخلاقي والثقافي ، قلد سلطات قضائية بجوجب الدستور الذي آمن واضعوه أنه بيدف الى تحقيق العدالة ، وفسر الدستور كيا لو كان في مجمله وثيقة طبيعية وخلط عدم التحيز مم الحبياد ، وفسر القانون كيا لو أن واضعي اطره قد خلطوا الأمرين أيضاً . وجماء بنوع من التصلب فرض نضمه دون أن يجابي العدالة أو يمشى المواقب ، بدلاً من العدالة غير المتحيزة التي تتقدم دون خوف أو عاباة . وربا كان من غير المؤذي لفرانكفورتر أن يصبرح بما يمتقده . فقد تشكلت شخصيته حسب وجهة نظر سابقة ، ويالتالي كان في امكانه ان يعظ حسب افكاره ، ويتعسرف بطريقة اخرى ، حسب مقايس العدالة واللياقة القديمة . لكن ماذا عن هؤلاء الذين تشكلت مضاهيمهم حسب التصور الذي وضعه فرانكفوتر للقانون ؟ وماذا عن هؤلاء الذين قصلت نظرتهم الى العدالة من جبال الكلمات التي كتبها في ه يونايند ستايتس ريووتس » ، وفي مختلف ادبيات القرن المشرين ؛ وهؤلاء الذين جاؤوا من بعده ، والذين قد يكونوا اقل المعية منه ؟ وما الذي سيكبحنا اذا ما آمنا ، كا تعلمنا ان نؤمن ، انه في النهاية لا شيء عادل إلا ما نصرح بأنه كذلك ؟ هل في المكان بلد يجل نفسه من مذهب كهذا التعار و ، الن نتخل عن اللستور وكل الإمال الظافرة الذي جددا ؟ وهل لأمة ها مثل هذا التصور وهذا التفافي ان تدوم طويلاً ؟

#### الفهرست

٥											į		ċ																									ā	۸.	ها	
**																																									
٨٤																																									
74																																									
۸١																							,	کر	j	فو		ك	ت	برد	.و	)	:	ل	يا	رد	ما		رد	جو	-
1.0																																									
177				,	,									,									٠	,	رن	لي	_	الغ	ر	:	ن	بو	Į.	٤		4	ىي		١	۹	•
189																																									
171		,	,	į																		٠		Ü	ما	-	٠,	ؤ	ي	بار	A	:	ن	إ	کو	ك	1	U	ıł,	بر	ŧ
114																		ē	زنو	وا	-		٠.	جي	-	ت	برا	z	A	:	ں		ķ	-	٠.	٠.	ڬ	یا	در	,	i
4.4																																									
377																																									
YOY							. ,	. ,					,							j	ز ذ	بي	ż	والا	,		٠	1	1	6	;	را	,		J.	ند	g	r	ية	وا	ł
777	,														4	ئى	پ	فر	٠.	4	جو	- (	ن	رز	p	:	٥	_	فأ	٠.	رو		j	K	دي	i	,	کا		,	ė
191																		_	: 6	_				_	د	,1	٠.	,	:		ï		à	S	1	ذ		-	<	L	į



# الفكر السياسي الأمريكي

يحدث هذا الكتاب عن القكر السياحي لرحال الدولة الاميركير. فحقيقة أنه لم يظهر في السياحي للجدال الدولة الاميركير. فحقيقة أنه لم يظهر في فيلسوف سياحي، حمل من دراسة فكر هذا الدولة المعترفة المنابعة المنابعة في المنابعة المنابعة في المنابعة في المنابعة أن المنابعة أن والمنابعة أن والمنابعة أن والمنابعة أن والمنابعة المنابعة المنا

والكتاب دراسة لفكر عدد من السياسين. ورحال القانون. والشخصيات البارزة؛ الذين أثروا في مجرى الحياة الاميركية، وتركوا بصمات واضحة على ض ادارة شؤون الدولة الاميركية، وتركوا بصمات على الماليولية وهي. أرسة اعلان الدستور، وانقسام الميت، او الحرب الاهلية الاميركية، وهي أرسة اعلان المعليم وكان يمكن لافي واحدة من هذه الارمات ان معصف بالدولة ونشتها إلى دول صعيرة لولا فكر خفتة من الرجال تمكوا من التأثير على يجرى الاحداث وقيادة الدولة إلى برالامان

ويغترف واضعو هذه الدراسة. ان ليس في تاريخ الولايات المتحدة أي فيلسوف اميركي له آراه سياسية تستحق الدراسة. وان اعلى مراتب الفكر السياسي الاميركي هو فكر رجال الدولة فيها، وان فكرهم هذا على درجة من السمو يعيث يستحق ان يدرس يعاية ونعنق

وتبع أهمية دراسة الفكر السياسي الالبركي من عدة حقائق ، أهمها ، ان حفارة اميركية ، هم إمتداد للحضارة الاوروبية الحديثة ، وبعوف أي دارس للعلوم السياسية أن ليس في الامكان قبام دولة عظيمة ، وحضارة مردهوة ، دون السي سباسية عظيمة ، والبية السياسية هي أساس البية الحصارية ، ولا يمكن قبام يشتر بيتمع حوله الملايين ، ويكون هو محتورهم قبل وضع اي دستور اخر والحقيقة الثانية ، إن هذا النكر عاصر عنائف النظريات السياسية التي الرت على العالم منذ بداية القرن الحالي ، مثل الشوعة التقوية الاشتراكية ، وفي حين سقطت النظريات القوية الاشتراكية ، مثل الشوعة والقائشة ، فان الشيوعة لم تحقق ما بشرت به ، بينا صمدت الراسمالية الاميركية وما زالت قادرة على توجه الاحداث في مختلف انحاء العالم ، مما يجدر في الدارية



